الاشْتِغال في النَّحو العَرَبي وتَطبيقاتُهُ ودَلالاتُهُ في القُرْآن الكَريمِ

الدكتور
طه شداد حمد رمضان العبيدي

www.dardjlah.com

الاشتغال في النحو العربي
وتطبيقاته ودلالاته في القرآن الكريم

الاشتغال في النحو العربي
وتطبيقاته ودلالاته في القرآن الكريم

الدكتور
طه شدّاد حمد رمضان العبيدي
أستاذ اللغة والنحو
بجامعة الأنبار – كلية الآداب – قسم اللغة العربية

الطبعة الأولى
2017 م – 1438 هـ

رقم الإيداع لدى دائرة المكتبة الوطنية (2016/8/3859)

225.16

العبيدي، طه شداد حمد

الاشتغال في النحو العربي وتطبيقاته ودلالاته في القرآن الكريم/ طه شداد حمد العبيدي.- عمان: دار دجلة للنشر والتوزيع، 2016.

( ) ص.

ر.أ: (2016/8/3859)

الواصفات: قواعد اللغة// القرآن الكريم /

أعدت دائرة المكتبة الوطنية بيانات الفهرسة والتصنيف الأولية

دار دجلة

ناشرون وموزعون

المملكة الأردنية الهاشمية

عمان – شارع الملك حسين – مجمع الفحيص التجاري

تلفاكس: 0096264647550

خلوي: 00962795265767

ص. ب: 712773 عمان 11171 – الأردن

E-mail: dardjlah@ yahoo.com

www.dardjlah.com

978-9957-71-717-9 : *ISBN*

بسم الله الرحمن الرحيم

﴿ يَرْفَعِ ٱللَّهُ ٱلَّذِينَ ءَامَنُوا۟ مِنكُمْ وَٱلَّذِينَ أُوتُوا۟ ٱلْعِلْمَ دَرَجَٰتٍ ۚ وَٱللَّهُ
بِمَا تَعْمَلُونَ خَبِيرٌ ﴾

(سورة المجادلة: آية 11)

الإهداء

إلى كلِّ مَن قال لا إله إلا الله مخلِصًا بها قلبُه

إلى أبي وأمي وزوجي وأولادي وإخوتي وأخواتي

إلى أبناء أخويَّ، حفظهم الله...

حبًا ووفاءً

أهدي كتابي هذا

المؤلف

المحتويات

الفصل الثاني

الاشتغال في النحو العربي

الفصل الثالث

أحكام متفرقة تتعلق بإسلوب الاشتغال

الفصل الرابع

شواهد الاشتغال في القرآن الكريم (دراسة تطبيقية دلالية)

الفصل الخامس

الاشتغال وقضيتا القراءات القرآنية والتعبير القرآني

بسم الله الرحمن الرحيم

المُقَدِّمة

الحمد لله ربِّ العالمين، وأفضل الصلاة وأتم التسليم، على سيدنا محمد وعلى آله وصحبه أجمعين.

لا شكَّ أنَّ النحو العربي يتألف من عدَّة أبواب وضعها النحويون؛ لبيان أسس النحو وقواعده، وما الاشتغال إلَّا واحد من هذه الأبواب، وقد حظي هذا الباب بالدَّرس والبحث قديماً وحديثاً.

أمَّا قديماً فقد تناوله القدماء وأفردوا له باباً في مصنفاتهم النحوية سمَّوه باب الاشتغال، عكفوا على دراسته وفصَّلوا قواعده من خلال عرضٍ لآرائهم النحوية فيه على وفق قواعد النحو سماعها وقياسها.

أمَّا حديثاً فكانوا على تُجاهين:

1. ذهب بعض الباحثين ورأى السَّير على المنهج التقليدي للقدماء، فشملت دراستهم أبواب النحو العربي ودرسوا قواعدَ كلِّ باب وكانت لهم آراء فيها، ومن هؤلاء الأستاذ محمد عبد الخالق عضيمة في كتابه الموسوم بـ **(دراسات لأسلوب القرآن الكريم)** والأستاذ عباس حسن في كتابه الموسوم بـ **(النحو الوافي)** والدكتور فاضل صالح السامرائي في كتابه الموسوم بـ **(معاني النحو)** وغير هؤلاء كثير.
2. هناك طائفة من الدارسين تناولوا هذا الباب بالبحث والدراسة فاتَّسمت دراساتهم بالإيجاز والبعد عن إيجاد الحلول المقنعة، ومن هؤلاء الأستاذ

إبراهيم مصطفى في كتابه (**إحياء النحو**) وتلميذه الدكتور مهدي المخزومي في عدَّة مؤلفات له، منها (**في النحو العربي قواعد وتطبيق**) و(**في النحــو العربي نقد وتوجيه**) وغير هؤلاء كثير.

لذلك وجدت من الملائم أن أقوم «بمشيئة الله تعالى» بدراسة هــذا البــاب؛ لأصل من خلاله إلى نافذة واضحة ومرآة تعكس أســرار النحــو فــي أبوابــه المتعددة.

وكان لاختيار هذا الموضوع دوافعُ دعتني الى اختياره؛ فضلاً عن الــذي ذكرته سابقاً، ومنها:

1. كان طموحي الشخصي في دراستي أن أتناول موضوعًا نحويًا في ظــلال القرآن الكريم، وقد أتاح الله سبحانه وتعالى لي المطلب بتيسيره لي اختيــارَ هذا الموضوع.
2. إنَّ دراسةَ أيِّ باب من أبواب النحو لا شكَّ أنَّه سيطلع الباحث علــى أمــور كان غافلاً عنها وربَّما لم تكن درايته بها أصلاً، وهذا ما تبيَّن لي من خلال أمور كثيرة في هذا البحث.
3. الاشتغال باب نحويٌّ دقيقةٌ متعلقاتُه متداخلةٌ مسائلُه تحتاج إلى تفصيل وفهــم لمعظم مسائله عن طريق عرضٍ لأبوابه ومباحثه وفرعياته.
4. الاشتغال في كتب النحو كان له الوجود الذكري عند جلِّ القدماء في مؤلفــاتهم، إلَّا أنَّ الحضور الذكري لهذا الاسلوب فيما بعد لم يتمتع بالرواج المعهود عليــه آنذاك؛ لأسباب سنعرضها ونناقشها في موضوعي هذا إن شاء الله.

أمَّا منهج البحث فيحتم على قارئه أن يلمَّ بالمحور الأساس في هذا البــاب، ذلك أنَّ هذا الباب يقوم على أساس نظرية العامل ومفادها في هــذا البــاب (**كــلُّ**

معمولٍ لا بدّ له من عاملٍ[1]، وقد شهدت نظرية العامل دراسة وافية مـن لـدن كثيرٍ من الدارسين نشأة وتطوراً[2]؛ لذلك أفردت لها فـصلًا كاملًـا بخـصوص العامل ونشأته والآراء التي قيلت فيه.

أمّا هذا البحث فقد اشتمل على مقدّمة وتمهيد وخمسة فصول، تناولت فـي تمهيد هذا البحث ذكر الحدّ النحوي للاشتغال عند بعض اللغويين والنحويين قديماً وحديثاً مع وقوفي على تسميات الاشتغال بوصفه مصطلحًا نحويًا، وقد وسم بـ **(مصطلح الاشتغال عند علماء اللغة والنحو قديمًا وحديثًا)**، ثمَّ تناولت في **الفصل الأول (العامل في اللغة، حدُّه ونشأته وموقف علماء اللغة منه قديمًا وحـديثًا)**، أتبعت بعد ذلك **الفصل الثاني** وهو **(الاشتغال في النحو العربي)** وتضمن أركان الاشتغال، وهي ثلاثة: مشغول عنه والفعل المشغول والـضمير المـشغول بـه، ذكرت حدود كلٍّ قسم مع الشروط الواجب توافرها فيه، ثم بيَّنـت حكـم الاسـم السابق في الاشتغال عن طريق عرضٍ لآراء جمهـور البـصريين والكـوفيين ومناقشة آرائهم، ثم عدلت إلى درس مسائل هذا الباب وكانت على خمس مسائل، وهي وجوب النصب ووجوب الرفع وجواز الأمرين والرفع أرجـح وجـواز الأمرين والنصب أرجح، وجواز الأمرين على السواء، ذكرت من خلالها شروط كلٍّ قسم منها واتبعتها بشواهد تؤيد ذلك، ثم ذكرت مسألة خلافية لها علاقـة فـي هذا الباب.

---

(1) ينظر في إصلاح النحو العربي: 256.

(2) ينظر مثلاً: ظاهرة الإعراب في النحو العربي وتطبيقها في القرآن الكريم: 61 – 82.

ومحور الفصلين الأول والثاني يدوران حول العامل في اللغة والاشتغال في النحو العربي، وهذا يأتي من عدَّة أمور:

1. لا بُدَّ قبل الدخول الى الاشتغال في القرآن الكريم أن يكون هناك مدخلٌ يقوم على دراسة شافية بخصوص العامل في اللغة والاشتغال في النحو العربي؛ لنصل من خلالهما الى دراسة تطبيقية دلالية في القرآن الكريم.
2. الذي يطلع على الاشتغال ومواضعه ودلالته في القرآن الكريم يجد أنَّه لا بُدَّ أن يكون له ممهِّد يعرف من خلاله حدَّه وأموره المحيطة به، ويكون ذلك من خلال الدخول الى نافذة عن العامل والاشتغال في العربية.
3. الذي يطَّلع على مواضع التنزيل للاشتغال في القرآن الكريم لا يمكنه أن يحدِّد أسلوب الاشتغال وحالاته وأقسامه إلَّا من بعد أن يمهِّد لذلك بدراسة أسلوب الاشتغال ومتعلقاته الأخرى في النحو العربي.

لذلك آثرت من خلال هذه الأمور أن أضع هذين الفصلين؛ لكي لا تكون الدراسة مبتورة وغير واضحة وأن يكون ذلك متممًا للبحث.

أمَّا **الفصل الثالث** فقد اشتمل على أحكامٍ متفرقة لها علاقة وثيقة بهذا الباب، ووسمته بـ **(أحكام متفرقة تتعلق بإسلوب الاشتغال)** وكانت في النقاط الآتية:

1. جواب القسم وحكمه في أن يفسِّر عاملاً في باب الاشتغال.
2. المصدر وحكمه في أن يفسِّر عاملاً في باب الاشتغال.
3. الصفة وحكمها في أن تفسِّر عاملاً في باب الاشتغال.
4. الضمير المنفصل وحكمه في أن يفسِّر عاملاً في باب الاشتغال.
5. جواب الشرط وحكمه في أن يفسِّر عاملاً في باب الاشتغال.

6. اسم الفعل وحكمه في أن يفسِّر عاملاً في باب الاشتغال.

اتبعت كلَّ أمرٍ من الأمور السابقة بدراسة بعض النصوص القرآنية نحـوًا ودلالةً والتي تؤيد ما أجملته في شرح تلك المسألة، إلَّا أنَّني اقتصرت في الضمير المنفصل على نصٍّ واحدٍ؛ لأنَّ النصوص الأخرى على شاكلته، أمَّا اسم الفعل فلم أجد له شاهدًا في القرآن الكريم.

أمَّا **الفصل الرابع** فقد تضمَّن دراسة تطبيقية دلالية في رحاب القرآن الكريم؛ لذلك وسمته بـ (**شواهد الاشتغال في القرآن الكريم «دراسة تطبيقية دلالية»**) تناولت في أوَّل المطاف أثر القرآن الكريم في الشواهد النحوية ثمَّ اتبعتها بدراسة بعض النصوص القرآنية من كلِّ مسألة من مسائل باب الاشتغال من جهتي النحو والدلالة عدا المسألتين الأولى والثانية فلم أقف على شواهد فيها في القرآن الكريم وبيَّنت أسباب ذلك في موضعه.

أمَّا **الفصل الخامس** فقد تضمَّن القراءات القرآنية وأثرها في تحديد بنية أسلوب الاشتغال، والتعبير القرآني وأثر التقديم والتأخير فيه من جهة أركان الاشتغال، وقد وسم بـ (**الاشتغال وقضيتا القراءات القرآنية والتعبير القرآني**).

أتبعت الرسالة **بملحقٍ** سردت فيه مواضع الاشتغال في القرآن الكريم – على حدِّ علمنا– مذيَّلًا بما تناقلته كتب اللغة والنحو والتفسير وعلوم القرآن والبلاغة وغيرها.

وليس لي أن أزعمَ أنَّني قلت الكلمةَ الفصلَ في هذا الباب، فمن تلمَّس عيباً وجده فإنَّ الكمال لله وحده.

وهذا ما وفقني الله إليه، فإن أكن قد أصبت فمن الله، وإن كنت جانبت الصَّواب فكلُّ ابنِ آدمَ خطَّاءٌ وخيرُ الخاطئين التوابون، ولكنِّي أقول: هي محاولة

إن وفقت فيها فمن الله، وحسبي أنَّ ذلك خير، وإن أخفقت فحسبي أنِّي حاولـــت، والله المستعان.

﴿ سُبْحَانَ رَبِّكَ رَبِّ ٱلْعِزَّةِ عَمَّا يَصِفُونَ ﴿١٨٠﴾ وَسَلَٰمٌ عَلَى ٱلْمُرْسَلِينَ ﴿١٨١﴾ وَٱلْحَمْدُ لِلَّهِ رَبِّ ٱلْعَٰلَمِينَ ﴾ [الصافات:181-183].

المؤلف

التمهيد
مصطلح الاشتغال عند علماء اللغة والنحو قديمًا وحديثًا

أولا: تعريف الاشتغال عند اللغويين.

ثانيا: تعريف الاشتغال عند القدماء.

ثالثا: تعريف الاشتغال عند المحدثين.

رابعًا: الاشتغال بوصفه مصطلحًا.

التمهيد

بدورنا دارسو باب الاشتغال نستعرض في بَدءِ الدراسة ما يأتي:

أولاً: تعريف الاشتغال عند اللغويين.

ثانياً: تعريف الاشتغال عند القدماء.

ثالثاً: تعريف الاشتغال عند المحدثين.

رابعًا: الاشتغال بوصفه مصطلحًا.

مدخل:

أفرد النحويون قديماً وحديثاً في مؤلفاتهم النحوية باباً سمّوه باب اشتغال العامل عن المعمول به، وقد انطوت جهودهم على دراسة الجوانب المتعلقة والمحيطة به.

والنحويون كعادتهم يبتدؤون في دراسة كلِّ باب بذكر الحدِّ النَّحوي له، فمثلاً في باب الاشتغال الذي نحن بصدده يذكر جلُّهم حدَّه ثم يباشرون الشرح فيه والكلام عليه مفصَّلاً، إلا أنَّ قسماً منهم باشر الكلام عنه دون ذكر حدِّه، وهذا يتأتّى من جانبين:

1. إمَّا لأنَّه ذكر حدَّه في مؤلَّف له سبق هذا الكتاب الذي باشر الكلام فيه دون ذكر الحد، كما فعل ابن هشام الأنصاري حين ذكر حدَّ الاشتغال في بعض مؤلفاته وتركه في مؤلفاته الأخرى.

2. أو أنَّ أسلوب ذلك المؤلف يترتب على عدم ذكر الحدِّ النحـوي للموضـوع فكأنَّه يرى أنَّ مباشرة الشرح فيه يغني عن ذكر ذلك الحد.

أولاً: تعريف الاشتغال عند اللغويين:

قال الخليل: شَغَلْتُه وشُغِلْتُ به، وشُغْلٌ شاغِلٌ[1]، والشُغْلُ فيه أربع لغـات: شُغْلٌ وشُغُلٌ، وشَغْلٌ وشَغَلٌ، والجمع أَشْغالٌ، وقد شَغَلْتُ فلاناً فأنا شاغِلٌ، ولا تقل أَشْغَلْتُهُ؛ لأنَّها لغة رديئة، وشُغْل شاغل توكيد له، مثل ليلٍ لائلٍ، ويقال: شُـغلت بكذا، على ما لم يسمَّ فاعله[2]، وكقولنا: أنا في شغل شـاغل، وشـغلتني عنـك الشواغل، وشغلت عنك، واشتغلت بكذا، وتشاغلت به.

قال سيبويه: وسألت الخليل[3] عن قولهم: شُغْلٌ شاغِلٌ، وشِعْرٌ شَاعِرٌ، فقال: إنَّما يريدون في المبالغة والإجادة، وهو بمنزلة قولهم: هم ناصبٌ، وعيشةٌ راضيةٌ في كلِّ هذا [4].

وقال ابن فارس: الشِّينُ وَالْغَيْنُ وَاللَّامُ أَصْلٌ وَاحِدٌ يَدُلُّ عَلَى خِلَافِ الْفَـرَاغِ، تَقُولُ: شَغَلْتُ فُلَانًا فَأَنَا شَاغِلُهُ، وَهُوَ مَشْغُولٌ. وَشُغِلْتُ عَنْكَ بِكَذَا، عَلَى لَفْظِ مَا لَـمْ يُسَمَّ فَاعِلُهُ. قَالُوا: وَلَا يُقَالُ أُشْغِلْتُ، وَيُقَالُ شُغْلٌ شَاغِلٌ، وَقَدْ جَاءَ عَـنْهُمْ: اشْـتُغِلَ فُلَانٌ بِالشَّيْءِ، وَهُوَ مُشْتَغِلٌ. وَأَنْشَدَ[5]:

---

(1) ينظر العين، مادة(شغل): 359/4.

(2) ينظر الصحاح، مادة (شغل): 1735/5 – 1736، واللسان، مادة (شغل): 355/11 – 356، ومختار الصحاح، مادة (شغل):341، وتاج العروس، مادة (شغل):391/7-392.

(3) ينظر العين، مادة (سعل): 333/1، مادة (شغل): 359/4.

(4) ينظر الكتاب: 385/3.

(5) الشاهد بلا نسبة في تهذيب اللغة، مادة (نفر): 151/15، ومقاييس اللغة، مادة (شـغل): 195/3، ولسان العرب، مادة (شغل): 226/5، وتاج العروس، مادة (شغل): 266/29.

حَيَّتْــكَ ثُمَّــتَ قَالَــتْ إنَّ نَفْرَتَنَــا   الْيَوْمَ كُلَّهُمْ يَــا عُــرْوَ مُــشْتَغَلُ[1].

وقال ابن سيده: قَالَ أبو علي[2]: وَعِنْدِي على هَذَا يجوز أَن يكــون شــغلٌ شاغل، كَأَنَّهُ يَشْغَل عَن مَعْرِفة سَبَبه؛ لشِدَّته[3].

وقال الزمخشري: ومن المجاز دار مشغولة، فيها سكان. وجارية مشغولة: لها بعل، ومالٌ مشغولٌ، أي: معلق بتجارة [4].

وجاء عن السجاعي قوله: «الاشتغال لغة: هو التلهِّي عن الــشيء، فكــأنَّ العامل تلهَّى عن المعمول بضميره»[5].

ونلمح من هذه التعريفات ولا سيَّما الأخير علاقةً بــين المعنـــى اللغــوي والمعنى الاصطلاحي للاشتغال كما سيأتي إن شاء الله تعالى.

ثانياً: تعريف الاشتغال عند القدماء:

لقد كان لعلمائنا القدماء أثر فعال في شرح القواعد النحوية وإيــصالها لنـــا بأفضل سياق وأحسن صورة، والاشتغال من الموضوعات التي اهتم بها النحـــاة القدماء وأفردوا له باباً ودرسوا فيه من الجوانب المتعلقة به الشيءَ الكثير.

---

(1) ينظر مقاييس اللغة، مادة (شغل): 195/3.

(2) ينظر التعليق على كتاب سيبويه: 197/1، والمسائل البصريات: 730/1، وشرح الأبيات المشكلة الإعراب: 238.

(3) ينظر المخصص: 400/4.

(4) ينظر أساس البلاغة، مادة (شغل): 512/1.

(5) حاشية السجاعي على قطر الندى: 76.

أمَّا بخصوص حدِّه فقد جاء تعريفهم له تبعاً لأسلوب كلِّ مؤلف، فلكلٍّ واحد منهم خصوصية في التعريف.

فالاشتغال عند ابن مضاء القرطبي (ت 592): «هو كلُّ فعلٍ تقدَّمه اسم وعاد منه على الاسم ضمير مفعول، أو ضمير متصل بمفعول، أو بمخفوض أو بحرف من الحروف التي يخفض ما بعدها، فإنَّ ذلك الفعل لا يخلو أن يكون خبراً أو غير خبر، وغير الخبر يكون أمراً أو نهياً، أو مستفهماً عنه، أو محضوضاً عليه، أو متعجباً منه»[1].

والاشتغال عند ابن الحاجب النحوي (ت646هـ): «هو كل اسم بعده فعل أو شبهه، مشتغل عنه بضميره، أو متعلقة، لو سلط عليه هو أو مناسبة لنصبه»[2]. أمَّا في شرح الوافية فإنَّه قد عرَّفه: «بأن يتقدَّم اسم وبعده فعل، أو ما يقوم مقام الفعل مسلَّطاً على ضميره، أو متعلقه تسلّط المفعولية على وجه لو قدِّم على الأول لنصبه»[3]، ولا نلمح فرقاً بين التعريفين التي عرَّفهما ابن الحاجب سوى أنَّهما مختلفتا الصيغة.

والاشتغال عند ابن عصفور الاشبيلي (ت 669هـ): «هو أن يتقدَّم اسم ويتأخَّر عنه فعل متصرف، أو ما جرى مجراه، قد عمل في ضمير ذلك الاسم أو في سببيه، ولو لم يعمل فيه لعمل في الاسم المشتغل عنه أو في موضعه»[4]. أمَّا في كتابه (شرح جمل الزجاجي) فقد عرَّفه بتعريف مشابه لتعريفه السابق ونصُّه: «هو أن يتقدَّم اسم ويتأخر عنه فعل متصرف أو ما جرى مجراه يعمل في

---

(1) الرد على النحاة: 103.
(2) شرح الرضي على الكافية: 63/1 – 64، وينظر شرح الكافية لابن جماعة: 137.
(3) شرح الوافية نظم الكافية: 205 – 206.
(4) المقرَّب: 94.

ضميره او في سببه، ولو لم يعمــل فيهمــا لعمــل فــي الاســم الأول أو فــي موضعه»[1].

والاشتغال عند أبي حيان الأندلسي (ت 745هـ) هو «سبق الاسم عاملاً في ضميره أو سببه، متصرفاً أو كمتصرف، لولا عمله لعمل في الاســم أو فــي موضعه»[2].

أمَّا الاشتغال عند ابن هشام الأنصاري (ت761هـ) فنظراً لتعدد المؤلفات النحوية عنده فقد تعددت تعريفات الاشتغال فيها.

فقد ذكر حدَّ الاشتغال في كتابه (شرح شذور الذهب) بقولــه: «أن يتقــدم اسم، ويتأخر عنه فعل أو وصف صالح للعمل فيما قبله، مشتغل عن العمل فيــه بالعمل في ضميره أو ملابسه»[3]، وعرَّفه في موضع آخر مــن الكتــاب نفســه بقوله: «أن يتقدَّم اسم، ويتأخَّر عنه عامل، هو فعل أو وصف، وكل مــن الفعــل والوصف المذكورين مشتغل عن نصبه له بنصبه لــضميره لفظــاً كـــ (زيــداً ضربته) أو محلاً كـ (زيداً مررت به) أو ما لابس ضميره نحو (زيداً ضــربت غلامه) أو(مررت بغلامه)»[4].

وذكر حدَّ الاشتغال في كتابه (شرح قطر الندى وبلُّ الصدى) بقولــه: «أن يتقدَّم اسم، ويتأخر عنه فعل، عامل في ضميره، ويكون ذلك الفعل بحيث لو فرِّغ من ذلك المعمول وسلِّط على الاسم الأول لنصبه»[5].

---

(1) شرح جمل الزجاجي: 361/1.
(2) تقريب المقرب: 50 – 51.
(3) شرح شذور الذهب: 214.
(4) شرح شذور الذهب: 426.
(5) شرح قطر الندى: 210.

وذكر حدَّ الاشتغال في شرح اللمحة البدرية بقوله: «أن يتقدَّم اسم، ويتأخَّر عنه عامل في ضميره، نحو (زيد ضربته) أو مررت به، أو فيما له تعلق بضمير نحو (زيداً ضربت أباه) أو (ضربت عمراً أخاه)، فـ (عمراً) مفعول و(أخاه) عطف بيان، ولو قدَّرته بدلاً لم يجز نصب الاسم، ولا بدَّ أن يكون هذا العامل بحيث لو خلا من ذلك المعمول وسلط على الاسم السابق لعمل فيه»(1).

أمَّا في مؤلفات ابن هشام النحوية الأخرى فقد باشر القول في شرح هذا الباب (الاشتغال) دون أن يضع حداً له، وكأنَّه استغنى عن ذلك بذكره في بعض مصنفاته المتقدمة عليها، أو أنَّه أسلوب نهجه.

ولو أجرينا موازنة بين التعريفات التي أبداها ابن هشام في هذا الباب لوجدناها مؤتلفة المعنى مختلفة الصيغة تبعاً لأسلوبه في تعريف الاشتغال.

أمَّا الاشتغال عند ابن عقيل (ت 769هـ) فهو «أن يتقدَّم اسم، ويتأخر عنه فعل، قد عمل في ضمير ذلك الاسم أو في سببيه وهو المضاف إلى ضمير الاسم السابق»(2).

والاشتغال عند أبي الحسن الشريف الجرجاني (ت 816هـ): «هو كل اسم بعده فعل أو شبهه، مشتغل عنه بضميره أو متعلقة، لو سلِّط عليه هو أو ما ناسبه لنصبه مثل (زيداً ضربته)»(3).

والاشتغال عند الأزهري (ت905هـ) «هو أن يتقدَّم اسم ويتأخَّر عنه فعل متصرف أو اسم يشبهه ناصب لضميره أو الملابس ضميره بواسطة أو غيرها

---

(1) شرح اللمحة البدرية في علم اللغة العربية: 382/1 – 383.

(2) شرح ابن عقيل: 129/2، وينظر مختصر شرح ابن عقيل: 169.

(3) التعريفات، باب الميم: 110.

ويكون ذلك العامل بحيث لو فرّغ من ذلك المعمول وسلّط على الاسم المتقدم لنصبه»[1].

والاشتغال عند السيوطي (ت911هـ) «هو أن يتقدّم اسم ويتأخر فعل أو شبهه قد عمل في ضميره أو سببيه لولا ذلك لعمل فيه أو في موضعه»[2].

أمّا في (همع الهوامع) فقد عرّفه «هو أن يتقدم اسم، وينصب ضميره أو ملابسه عامل جائز العمل فيما قبله، غير صلة ولا شبهها، ولا مسند لضمير السابق المتصل، ولا تالي استثناء أو معلق أو حرف ناسخ أو كم أو واو الحال وفي الشرط والجواب، وتالي (لا) أو حرف تنفيس خلاف مبني على تقدّم معمولها و(إذا) الفجائية، وليتما»[3].

ومن الواضح أنّ تعريفه في (الهمع) فيه تفصيل أكثر من تعريفه الأول.

والاشتغال عند الأشموني (ت929هـ) «هو أن يسبق اسم عاملاً مشتغلاً عنه بضميره أو ملابسة لو تفرغ له هو أو مناسبة لنصبه لفظاً أو محلاً»[4].

والاشتغال عند ابن كمال باشا (ت940هـ): «هو اسم بعده فعل أو شبهه لغير عامل الاسم بلفظه أو بمعناه أو يلازمه، عاملاً في ضمير الاسم أو في ملابس ضمير الاسم بالذات أو بواسطة الصيغة أو العطف أو الموصول بحيث لو سلِّط على الاسم يعمل فيه أو مناسبه، نحو (زيداً ضربته)، أي (ضربت زيداً ضربته)»[5].

---

(1) شرح التصريح: 296/1.
(2) البهجة المرضية في شرح الألفية: 72.
(3) همع الهوامع: 149/5 – 151.
(4) شرح الأشموني: 206/2.
(5) أسرار النحو: 129.

والاشتغال عند محمد الرعيني الشهير بالحطّاب (ت954هـ): «أن يتقدَّم اسم ويتأخر عنه فعل أو وصف مشتغل بالعمل في ضمير الاسم السابق أو في ملابسه عن العمل في الاسم السابق نحو (زيداً اضربه)»(1).

والاشتغال عند الفاكهي (ت 972هـ): «هو أن يتقدَّم اسم ويتأخَّر عنه فعل متصرف، أو وصف صالح للعمل مشغول عن نصبه لفظاً أو محلاً، بالنصب لمحل لضميره للملابسة بواسطة أو غيرها»(2).

والاشتغال عند أبي حامد الدمياطي (ت1140هـ): «هو أن يتقدَّم اسم ويتأخَّر فعل أو وصف مشتغل بالعمل في ضمير ذلك المتقدِّم عن العمل في لفظه أو ملابسه»(3).

ثالثاً: تعريف الاشتغال عن المحدثين:

عرَّف المحدثون الاشتغال شأنهم في ذلك شأن القدماء، إذ أفرد الدارسون المحدثون باباً في مؤلفاتهم النحوية أطلقوا عليه باب الاشتغال، فقد عرَّفه قسم منهم واكتفى آخرون بشرح متعلقات الاشتغال دون تعريفه.

ونظرة المحدثين إلى الاشتغال لا تقلُّ شأناً عن نظرة القدماء له بدليل انضمامه إلى أبواب مؤلفاتهم وتحدُّثهم عنه بعدِّه بابًا لا تقلُّ أهميته عن أبواب النحو الأخرى، إلا أنَّ قسماً من المحدثين رأوا- كما يرون – التقليل من شأن مصطلح الاشتغال سائرين على منهج ارتضوه أن يكون لهم منهجاً كما يتصورون وهو ما يطلقون عليه (تسير النحو)، أو ما شابه ذلك، وسيأتي الكلام على ذلك لاحقًا إن شاء الله.

---

(1) الكوكب الدرية على متمِّمة الآجرُومية: 5/2.

(2) شرح الحدود النحوية: 98.

(3) المشكاة الفضية على الشمعة المضيئة: 215.

وقد قمنا باختيار مجموعة من تعريفات الاشتغال عند المحدثين ونوجزها بالآتي:

فالاشتغال عند الغلاييني (ت1364هـ): «أن يَتقدَّمَ اسمٌ على من حقِّهِ أن يَنصبَه، لولا اشتغالهُ عنه بالعمل في ضميرِه، نحو (خالدٌ أَكرمتُهُ)، إذا قلت (خالداً أكرمتُ)، فـ (خالداً) مفعول به لـ (أكرمَ)، فإن قلتَ (خالدٌ أكرمته)، فـ (خالدٌ) حقه أن يكون مفعولاً به لـ (أكرم) أيضاً، لكنَّ الفعلَ هنا اشتغل عن العمل في ضميره، وهو الهاء. وهذا هو معنى الاشتغال»[1].

والاشتغال عند علي الجارم (ت 1368هـ) ومصطفى أمين: «هو أن يتقدَّم اسم ويتأخر عنه عامل مشتغل عن نصبه بضميره، أو نصب المتصل بضميره، بحيث لو تفرَّغ له لنصبه، ويسمَّى هذا الاسم مشغولاً عنه»[2].

والاشتغال عند الأستاذ عباس حسن (ت 1398هـ): «هو أن يتقدم اسم واحد، ويتأخر عنه عامل يعمل في ضميره مباشرة، أو يعمل في سببي للمتقدم، مشتمل على ضمير يعود على المتقدم، بحيث لو خلا الكلام من الضمير الذي يباشره العامل، ومن السببي، تفرَّغ العامل المتقدم؛ لعمل فيه النصب لفظاً، أو معنى (حكماً) كما كان قبل التقدم»[3].

والاشتغال عند الأستاذ عبد السلام محمد هارون (ت 1408هـ): «هو أن يتقدَّم اسم ويتأخر عنه فعل أو شبهه اشتغل ذلك الفعل أو شبهه بضمير الاسم

---

(1) جامع الدروس العربية: 17/3.
(2) النحو الواضح: 71/4.
(3) النحو الوافي: 127/2.

السابق أو بسببيه، بحيث لو تفرّغ ذلك الفعل أو مناسبه له؛ لنصبه لفظاً أو محلاً»[1].

والاشتغال عند الدكتور أمين علي السيد هو: «أن يتقدَّم اسم ويتأخر عنه فعل عامل في ضميره، أو فيما لا بس ضميره، ويكون ذلك بحيث لو فرغ الفعل من ذلك الضمير أو ملابسه، وسلط على الاسم المتقدم لنصبه»[2].

والاشتغال عند الدكتور جميل أحمد ظفر «هو أن يتقدَّم اسم ويتأخر عنه عامل مشتغل عن الاسم بضميره أو بمتعلقه بحيث لو تفرَّغ له أو مناسب؛ لنصبه لفظاً أو محلاً»[3].

والاشتغال عند الأستاذ أحمد قبش: «هو أن يتقدَّم اسم على عامله ويتأخر عنه عامله؛ لأنَّه اشتغل عنه بضميره أو ملابس ضميره بحيث لو تفرَّغ له لنصبه لفظاً أو محلاً»[4].

وقد وضع قسم من المختصين معاجم في علوم اللغة العربية ومصطلحاتها، ومن هذه المعاجم (المعجم الشامل) الذي ورد فيه حدّ الاشتغال بأنَّه «هو اشتغال العامل فيما بعده عمَّا قبله كأن يتقدم اسم على عامل من حقه أن ينصبه لولا اشتغاله عنه بالعمل في ضميره»[5].

---

(1) الأساليب الإنشائية، المسألة 61/10.
(2) دراسات في علم النحو: 244 – 245.
(3) النحو القرآني: 555.
(4) الكامل في النحو والصرف والاعراب: 116.
(5) الشامل (معجم في علوم اللغة العربية ومصطلحاتها): 112.

وبعد أن عرضنا جانباً من تعريف الاشتغال عند اللغويين والنحويين القدماء والمحدثين، يترتب علينا أن نرجّح ونعرّف.

أمَّا الراجح عندي من هذه الحدود فإنّي أقول:

إنَّ ما ذكره النحويون ليس عليه غبار بأن يكون حدًّا لمصطلح الاشتغال إلَّا أنني أميل إلى ما عرَّفه الأستاذ عباس حسن؛ لكونه أكثر وضوحاً وإشارة إلى مضمون الاشتغال.

أمَّا الباحث فيعرّف الاشتغال بأنَّه:

أن يتقدَّم اسم واحد ويتأخَّر عنه فعل يسمَّى عاملًا محتوٍ على ضمير يعود على الاسم المتقدِّم، صفته المباشرة أو دونها (بسببه) لو جرِّد من الضمير أو من سببيه لانتصب الاسم المتقدم لفظاً أو محلًّا.

والجدير بالذكر في نهاية المطاف أن أقول:

لا يتوهم القارئ أنَّ سردنا تعريفات النحاة لمصطلح الاشتغال أنَّها على سبيل التكرار غير النافع، بل هي مترتبة على أمرين:

1. تفاوت تعريف الاشتغال تبعاً لكلِّ مصنف أو شارح أو صاحب حاشية أو حواشي الحواشي.
2. من المعلوم أنَّ لكلِّ مرحلة تاريخية علماءها الذين برزوا واشتهروا بها، ومن هنا وقع اختيارنا على واحد أو أكثر من علمائها في كلِّ مرحلة.

رابعًا: الاشتغال بوصفه مصطلحًا:

عند الاطلاع على الكتب النحوية بصورة عامة، ولا سيَّما المتقدمين منهم فإنَّنا نلمح قضية الاشتغال بمفهومها رائدة هناك، لكنَّ الوقوف على تسمية

المصطلح كانت على شكل سلَّمٍ هرمي حتى بلغت ذروتها تدريجيًا، بيد أنَّ فهم القصدية أضحت واضحة وجلية.

أمَّا الحذف الواقع بالفعل فإنَّه ينقسم على وجه عموم الحذف إلى ستّة أضرب، الأول: حذفه على شريطة التفسير، والثاني: حذفه مع إن، والثالث: حذفه للدلالة عليه، والرابع: حذفه مع أمَّا، والخامس: حذفه جوابًا، والسادس: حذفه اختصارًا وإيجازًا(1).

فسيبويه (ت180هـ) نراه يقول: «وإنما حَسُنَ أن يُبْنَى الفعلُ على الاسم حيث كان مُعْمَلاً في المُضْمَرِ وشَغَلْتَه به، ولولا ذلك لم يحسن؛ لأنَّك لم تشغله بشيءٍ، وإن شئت قلت: (زيدًا ضربتُه)، وإنَّما نصبهُ على إضمار فعلٍ هذا يفّسره، كأنّك قلتَ: (ضربتُ زيدًا ضربتُه)، إلَّا أنَّهم لا يُظهرون هذا الفعلَ هنا للاستغناءِ بتفسيره، فالاسمُ ها هنا مبني على هذا المضمَرِ»(2).

ويقول: «...؛ لأنَّهم إنَّما بدؤوا بالإضمار على شريطة التفسير، وإنَّما هو إضمار مقدَّم قبل الاسم، والإضمار الذي يجوز عليه السكوت نحو (زيدٌ ضربتُه) إنَّما أضمر بعد ما ذكر الاسم مظهرًا، فالذي تقدَّم من الإضمار لازمٌ له التفسير حتى يبيِّنه، ولا يكون في موضع الإضمار في هذا الباب مظهر»(3).

وذكر المبرِّد (ت285هـ) ما نصُّه: « وَأعلم أَنَّ الْمَفْعُول إِذا وَقع فِي هَذَا الْموضع وَقد شغل الْفِعْل عَنهُ انتصب بِالْفِعْلِ الْمُضمر؛ لِأَنَّ الَّذِي بعده تَفْسِير لَهُ»(4).

---

(1) ينظر الأمالي الشجرية: 331/1.
(2) الكتاب: 81/1.
(3) الكتاب: 176/2.
(4) المقتضب: 76/2.

والجدير بالذكر أنَّ الزجاجي (ت337هـ) هو أول من استعمل مصطلح الاشتغال بهذا اللفظ، فنراه يعنون بابًا نحويًا بقوله: « باب اشتغال الفعل عن المفعول بضميره»(1).

وتابع النحاة تطوّر المصطلح من قبلُ ومن بعدُ تبعًا لكلِّ ناظمٍ أو شارحٍ أو صاحب حاشية، وعند استقصاء آرائهم نجد أنَّ تسمياتهم على النحو الآتي:

1. ما أضمر عامله على شريطة التفسير(2).
2. الاشتغال(3).
3. اشتغال العامل عن المعمول(4).
4. اشتغال الفعل عن المفعول بضميره(5).

---

(1) الجمل في النحو: 39.

(2) ينظر على سبيل المثال لا الحصر: الكتاب: 176/2، والمقتضب: 127/3،113،67، 77/4، والأصول في النحو: 114/1، 222،419، 244، وعلل النحو (لابن الورّاق): 273، 293، 294، والخصائص: 105/1، 107، 399/2، والمفصّل: 75، 82، والأمالي الشجرية: 331/1، والبديع في علم العربية: 46/1، واللباب في علل البناء والإعراب: 184/1، والكافية في النحو:60، والمغني: 127، 175، 292، والتعريفات: باب الميم: 110، وشرح الكافية لابن جماعة: 137، والفوائد الضيائية في شرح الكافية: 351/1.

(3) ينظر على سبيل المثال لا الحصر: ملحة الإعراب: 28، ونتائج الفكر: 336، وشرح الكافية الشافية: 125/1، وتوضيح المقاصد والمسالك: 147/1، والمغني: 465، 526، وشرح شذور الذهب (للجوجري): 746/2، وشرح التصريح: 441/1.

(4) ينظر على سبيل المثال لا الحصر: شرح الكافية الشافية: 614/2، وشرح ابن عقيل: 128/2، وشرح الأشموني: 427/1، وحاشية الصبان على الأشموني: 102/2، والنحو الوافي: 124،2.

(5) ينظر على سبيل المثال لا الحصر: الجمل في النحو للزجاجي: 39، ونتائج الفكر: 336، والرد على النحاة: 95، والحلل في شرح أبيات الجمل: 5.

5. النَّصب على المشاركة[1].
6. ما يكون فيه الاسم مبنياً على الفعل قدِّم أو أخِّر وما يكون فيه الفعل مبنيًا على الاسم[2].
7. باب ما يُحمل فيه الاسمُ على اسمٍ بُنِيَ على الفعل مرَّةً[3].
8. اشتغال العامل عن الاسم السابق بضميره أو ملابسه[4].
9. المحمول على فعل واجب الإضمار[5].

---

(1) ينظر الجمل في النحو (المنسوب إلى الخليل): 133.
(2) ينظر الكتاب: 80/1.
(3) ينظر التعليقة على كتاب سيبويه لأبي علي الفارسي: 122/1.
(4) ينظر تسهيل الفوائد وتكميل المقاصد: 26، وشرح التسهيل لابن مالك: 136/2، والمساعد على تسهيل الفوائد: 409/1.
(5) بدأ به أبو حيان الباب من جهة العموم، ينظر الارتشاف: 101/3.

الفصل الأول
العامل في اللغة، حدُّه ونشأته وموقف علماء اللغة منه قديمًا وحديثا

- توطئة
- حدُّ العامل
- نشأة نظرية العامل
- موقف علماء اللغة والنحو من قضية الاشتغال قديما وحديثا
- توطئة:

أولا: قديما: وكانوا على اتجاهين:

ثانيا: آراء المحدثين في العامل (الاشتغال أنموذجا):

الفصل الأول

العامل في اللغة، حدُّه ونشأته
وموقف علماء اللغة منه قديمًا وحديثا

توطئة:

تُعدُّ نظرية العامل الأساس الذي يبنى عليه باب الاشتغال؛ لأنَّ هذا الباب يسمِّيه النحويون: باب اشتغال العامل عن المعمول، وكلُّ معمول لا بدَّ له من عامل[1]، ويقوم على أساسٍ إيجازه «إذا وجد معمولان وعامل واحد، قُدّر لأحد المعمولين عامل»[2]؛ ولهذا وجدت من المناسب أنْ أقوم بدراسة وافية لهذه النظرية من حيث حدِّها اللغوي والنحوي عند العلماء، وبين مؤيديها ورافضيها لها قديماً وحديثًا؛ لكي يكون ذلك معيناً في فهم أوليات هذا الباب، وفهم نشأتهِ وقواعدهِ.

حدُّ العامل:

العامل لغة: «ما عَمِلَ عَمَلاً مَا فرفَعَ أَو نَصَبَ أَو جَرَّ كالفِعْل والناصب والجازم وكالأَسماء التي من شأْنها أَن تَعْمَلَ أَيضاً وكأَسْماء الفِعْل وقد عَمِلَ الشيءُ في الشيء أَحْدَثَ فيه نوعاً من الإِعراب»[3].

---

(1) ينظر: أصول النحو العربي: 243.

(2) ظاهرة الإعراب في النحو العربي وتطبيقها في القرآن الكريم: 62.

(3) لسان العرب: مادة (عَمِل): 476/11.

بمعنى أنَّه: «عَمِلَ عَمَلاً، وأعْمَلَهُ غيره واستَعْمَلَهُ بمعنًى، واستَعْمَلَهُ أيضاً، أي طلب إليه العمل، واعتَمَلَ: اضطربَ في العمل»[1].

وعرَّفته بعض المعاجم الحديثة بأنَّه: «ما يقتضي أثراً إعرابياً في الكَلِم»[2]، أو هو: «ما يؤثِّر في اللفظ فيجعله منصوباً أو مرفوعاً أو مجروراً أو مجزوماً»[3].

أمَّا اصطلاحاً فقد حدَّه الرمّاني (ت384هـ) بأنَّه: «مُوجب لتغيير فِي الْكَلِمَة على طَرِيق المعاقبة لاخْتِلَاف الْمَعْنى»[4].

أمَّا الشريف الجرجاني (ت471هـ) فقد حدَّه بأنَّه: «ما أوجبَ كون آخرِ الكلمة على وجه مخصوص من الإعراب»[5] ، وبصيغة أخرى: «ما أوجبَ كون آخر الكلمة مرفوعاً أو منصوباً أو مجروراً أو ساكناً»[6].

أمَّا ابن الحاجب (ت 664 هـ) فيقول: «والعامل ما بــه يتقــوَّم المعنــى المقتضي للإعراب»[7].

وحدَّه بعض المحدثين ومنهم الدكتور عبد الحميد السيد طلب بقوله: «العامل النحوي: هو ما يُحدث الأثر الإعرابي في الكلمة لفظاً أو محلاً، ظاهراً

(1) الصحاح: مادة (عَمِل): 5775/5.
(2) المعجم الوسيط: مادة (عَمِل): 628/2.
(3) المعجم الشامل: 586.
(4) الحدود في النحو (رسائل في النحو واللغة): 39.
(5) التعريفات: 84.
(6) العوامل المائة(شرح الشيخ خالد الأزهري): 73.
(7) الكافية في النحو: 11، وينظر: شرح الرضي على الكافية: 72/1.

أو مُقدَّراً» [1]. والتعريفات كلُّها تتقارب في قصدية المعنى، إلَّا أنَّ ابــن الحاجــب عرَّفه تعريفاً سياقياً يدخل فيه ما قاله الآخرون في العامل.

نشأة نظرية العامل:

للتوصل إلى نشأة علم من العلوم يجب أن تؤخذ بالحسبان الجذور الأصيلة لذلك العلم، ويتابع معها التسلسل الزمني عبر الحقب التاريخية التي مرَّ بها ويمرُّ بها هذا العلم.

فليس من الملائم أنْ يسير الإنسان في طريق من غيــر أنْ يعــرف عــن أولياته ونشأته شيئاً. وإذا أردنا أنْ نتتبع أوليات هذا العلم يجب علينا معرفة أولية وضع النحو الذي على شاكلته يمكن معرفة نشأة العامل. فلم يكن قبل الإسلام مــا يحمل العرب على النظر إليه، فإنَّهم في جاهليتهم غنيون عن تعرّفه؛ لأنَّهم كــانوا ينطقون عن سليقة جبلوا عليها، فيتكلمون في شؤونهم من غير إعمــال فكــر أو رعاية إلى قانون كلامي يخضعون له[2].

أمَّا في عصر النبوة ذلك العصر الذي نزل فيه القرآن الكريم على ســيدنا محمد (صلى الله عليه وسلم)، والذي لولاه ولولا دقَّةُ ألفاظه وخصائصها وسعتها وقصديتها لَمَا وضع النحو، ولما وصلنا بغاية الرصانة والأسلوب، ولا سيَّما وأنَّه الرافد الأول في الاستشهاد للقواعد النحوية.

إذ يروى أنَّ رجلاً لحن في مجلس النبيِّ (صلى الله عليه وســلم)، فقــال: (صلى الله عليه وسلم) لأصحابه: **(أرشِدوا أخاكم فإنَّه قدْ ضلَّ)**[3]، وغيرها مــن

---

(1) تاريخ النحو وأصوله: 282.

(2) ينظر: نشأة النحو: 20.

(3) الحديث صحيح الإسناد، وهو في المستدرك، ونصُّه: (أرشدوا أخاكم)، ينظر: المستدرك على الصحيحين: 477/2، برقم (3643)، وإتحاف المهرة:582/12، بــرقم(1613)، ومن تاريخ النحو: 8 – 9.

الحوادث، ولو انتقلنا إلى العصر الراشدي وخصوصاً عصر الفاروق عمر(ت23هـ) (رضي الله عنه) حينما مرَّ على قومٍ يسيئون الرمي فقرّعهم، فقالوا: إنّا قومٌ متعلمين، فأعرض عنهم مُغضباً، وقال: والله لخطئكم في لسانكم أشدُّ عليَّ من خطئكم في رميكم[1]، والأمثلة على ذلك كثيرة.

كما نُقِلَ أنَّ أوّلَ مَن تكلَّمَ بأصولِ النَّحْوِ هُوَ سيدنا عليٌّ بنُ أبي طالبٍ(رضي الله عنه)، ذكَرَ أشياءَ في تَقسيمِ الكَلِمَةِ، وأعطى ذلكَ لأبي الأسْوَدِ فبَنى عليهِ[2]، ومن هذه الظواهر وغيرها دعت الحاجة إلى وضع قواعد للنحو يتم من خلالها السير على أساسها، ومن هنا يصل بنا المطاف إلى عصر سيدنا علي بن أبي طالب (ت40ه) (رضي الله عنه) ومن ثَمَّ إلى أبي الأسود الدؤلي (ت67ه) والكلام عليه.

ويعزي الباحثون إلى أبي الأسود الدؤلي وضع النحو لأول مرَّة، وفي هذا يقول ابن سلّام الجمحي (ت231هـ) فيه: « وكَانَ أوّل من أسس الْعَرَبيَّة وَفتح بَابهَا وأنهج سَبِيلهَا وَوضع قياسها أَبُو الْأسود الدؤلي»[3]. ويقول ابن قتيبة (ت 276هـ): إنَّه أوّل مَن عمل في النحو كتاباً[4].

ويقول أبو بكر محمد بن الحسن الزُّبيدي (ت379هـ): «أوّل مَن أصَّل النحو، وأعملَ فكره فيه أبو الأسود ظالم بن عمرو الدؤلي ونصر بن عاصم (ت89ه) وعبد الرحمن بن هرمز(ت117هـ)، فوضعوا للنحو أبواباً، وأصّلوا له

---

(1) ينظر: معجم الأدباء: 82/1، ومن تاريخ النحو: 9.

(2) ينظر سير أعلام النبلاء: 83/4-84.

(3) طبقات فحول الشعراء: 12/1.

(4) ينظر: الشعر والشعراء: 719/2.

أصولاً، فذكروا عوامل الرفع والنصب والجزم، ووضعوا باب الفاعل والمفعـول والتعجب والمضاف»[1].

فترتبط هذه النشأة بوضع أبي الأسود أبواب النحو« فَوضع بَـاب الْفَاعِـل وَالْمَفْعُول بِهِ والمضاف وحروف الرّفْع وَالنَّصب والجر والجزم»[2]، فأبو الأسود الدؤلي قد وضع نقط الإعراب وما يشتمل عليه النحو عمَّا هو مرفوع وعمَّا هـو منصوب وعما هو مجرور، ومدى هذه الملاحظات، وذلك الكلام ليس من السهل أن تتبنيه، ولا أنْ تحدّده[3].

إلّا أنَّ من المقطوع به أنَّ هذه الملاحظات لم تتنـاول مـسألة العامـل أو الأسباب التي أدَّت إلى الرفع أو النصب أو الجر[4].

إذ يقول الدكتور شوقي ضيف: «وكلُّ ذلك من عبث الـرواة الوضّـاعين المتزيدين، وهو عبثٌ جاءَ من أنَّ أبا الأسود نُسب إليه حقًّا أنّه وضع العربيـة , فظنَّ بعض الرواة أنّه وضع النحو، وهو إنَّما وضع أول نقط يحـرّر حركـات أواخر الكلمات في القرآن الكريم بأمر من زياد بن أبيه أو ابنه عبيد الله»[5].

وعزت الدكتورة خديجة الحديثي دوافع نشوء النحو إلى ثلاثة دوافع:

1. الدافع الديني.
2. الدافع الاجتماعي.

---

(1) طبقات النحويين واللغويين: 2.
(2) طبقات فحول الشعراء: 12/1.
(3) لتفصيل القول ينظر: اللغة والنحو:46، 238 وما بعدها.
(4) ينظر: ظاهرة الإعراب في النحو العربي وتطبيقها في القرآن الكريم: 63.
(5) المدارس النحوية: د. شوقي ضيف: 16.

3. الدافع اللغوي القومي.

ووضّحت من خلالها أهمية كل دافع في نشوء النحو(1).

هذا هو عرضٌ موجزٌ لبدايات نشوء النحو، وذلك هو الأصل الذي نشأت وانبثقت منه نظرية العامل.

وإذا تجاوزنا القرن الأول منتقلين إلى طلائع القرن الثاني للهجرة نجد ابن أبي إسحاق الحضرمي (ت117هـ) الذي تذكر المصادر عنه أنَّه يُعدُّ نقطة تحوُّل في تاريخ الدرس النحوي، إذ يقول ابن سلّام(ت231هـ): «وكَانَ أول من بَعَجَ النَّحْوَ وَمَدَّ الْقيَاسَ وشَرَحَ العلل»(2).

ففي بَدء الأمر كان يدور بين ابن أبي إسحاق والفرزدق الشاعر خلافاً، ويذكر النحاة أنَّه حين سمعه يُنشد قوله في مديحه لبعض بني مروان(3):

وعَضُّ زمان يا بنَ مَرْوان لم يَدَعْ   من المال إلا مُسحَتاً أو مُجلَّفُ

اعترضه لرفعه قافية البيت، وكان حقّها النَّصب؛ لأنَّها معطوفة – كما يتبادر إلى الذهن – على كلمة (مسحتاً) المنصوبة(4).

---

(1) ينظر: المدارس النحوية: د. خديجة الحديثي: 64- 65.

(2) طبقات فحول الشعراء: 14/1، وينظر: تهذيب اللغة (المقدمة): 9/1.

(3) ينظر: ديوان الفرزدق: 117/2، برواية: مجرَّف، ورواية: «مُجَلَّف» أشهر، ينظر طبقات فحول الشعراء لابن سلام: 21/1، وجمهرة اللغة، مادة (جلف):487/1، والصحاح، مادة (جلف): 1338/4، ومقاييس اللغة، مادة (جلف):475/1، ولسان العرب، مادة (جلف): 31/9، وتاج العروس، مادة (جلف): 100/23، وخزانة الأدب: 5/ 144.

(4) ينظر: المدارس النحوية: د. شوقي ضيف: 23، والمدارس النحوية: د. خديجة الحديثي: 69.

«وعلى الرغم من اعتراض ابن أبي إسحاق على الفرزدق عاد يتلمس لـه مشابهاً في العربية، أو تقديراً يفسِّره به؛ كي يصبح جارياً على قياس كلام العرب المطَّرد والصحيح فيه؛ ولذا قال في رواية أخرى (وللرَّفع وجه)[1]»[2].

وسمعه مرَّة يصف رحلته إلى الشام في قصيدة مدح بها يزيد بن عبد الملك على هذا النمط[3]:

علـى عمائمنـا تُلْقَـى وأرْحلنـا   على زواحفَ تُزْجَـى مُخُّهـا ريـرُ

« فقال له: أسأت, إنَّما هو (مُخُّها رير) مشيراً بذلك إلى قياس النحو فـي هذا التعبير؛ لأنَّه يتألَّف من مبتدأ وخبر »[4].

ويروى أنَّ الفرزدق هجا ابنَ أبي إسحاق بقوله[5]:

فلَوْ كانَ عبـدُ الله مَـولىً هَجَوْتُـه   ولكـنَّ عبـدَالله مَـولى مَوَاليـا

---

(1) ينظر: الخصائص: 312/3.

(2) المدارس النحوية: د. خديجة الحديثي: 69.

(3) البيت للفرزدق، والشطر في تهذيب اللغة، مادة(زحف):214/4،ولسان العرب، مادة(زحف):130/9:، وتاج العروس، مادة(زحف):372/23، وفي ديوانه: 1/ 213 (طبعة دار صادر)، والرواية فيه:

على عمائِمنا تُلْقَى وأرْحلنا... على زواحفَ نزجيها محاسير

(4) الشعر والشعراء: 90/1، وينظر خزنة الأدب: 238/1، والمدارس النحوية: د. شوقي ضيف: 23- 24.

(5) البيت للفرزدق في الكتاب: 313/3، 315، والمقتضب: 143/1، والمقاصد النحوية: 375/4، وشرح التصريح: 2/ 229، وخزانة الأدب:235/1 – 239، وبغية الوعاة: 42/2، وليس في ديوانه، قال ابن منظور:«وقَالَ ابْنُ بَرِّيٍّ: هُوَ للمُتَنَخِّلِ الْهُذَلِيِّ»، وليس في شعره، ينظر لسان العرب، مادة(عري): 47/15.

وما كاد يسمعه منه حتى قال له: (أخطأت أخطأت)، إنَّما هو (مولى موالٍ) يريد أنَّه أخطأ في إجرائه كلمة(موال) المضافة مجرى الممنوع من الصرف(1).

وقد ذكر سيبويه(ت180هـ) في كتابه بعض الآراء النحوية ينسبها إلى أبي إسحاق الحضرمي(2).

ومن آراء ابن أبي إسحاق الحضرمي ما ذكره سيبويه في الكتاب، إذ يقول: « ولو قلت: إيّاك الأسدَ، تريد من الأسد، لم يجز كما جاز في أَنْ، إلاَّ أَنَّهم زعموا أنَّ ابنَ أبي إسحاقَ أجاز هذا البيت في شعر(3):

إيّاك إيّاك المِراءَ فإنّه إلى الشَّرّ دعّاءٌ وللشّرّ جالبُ

كأنَّه قال: إيَّاك، ثم أَضْمَرَ بعد إيَّاك فعلاً آخرَ، فقال: اتّقِ المِرَاءَ»(4).

وإذا تجاوزنا ابن أبي إسحاق الحضرمي منتقلين إلى عيسى بن محمد الثقفي (ت149هـ)، وهو من أهم تلاميذ ابن ابي إسحاق(5)، فإنَّ له أقيسةً في القراءات على ما ذكره ابن سلام بقوله: « وكَانَ أَبُو عَمْرو وَعِيسَى يقرآن﴿

---

(1) ينظر: خزانة الأدب: 236/1–237، والمدارس النحوية: د. شوقي ضيف: 24.

(2) ينظر: المدارس النحوية: د. خديجة الحديثي: 70 – 72.

(3) البيت للمفضل بن عبد الرحمن القرشي، يقوله لابنه القاسم بن الفضل، في خزانة الأدب: 64/3، وبلا نسبة في الكتاب: 279/1، والمقتضب: 213/3، والأصول في النحو: 215/2، وشرح المفصل لابن يعيش: 25/2.

(4) الكتاب: 279/1، وينظر: المقتضب: 213/3، والأصول في النحو: 251/2، واللامات: 70، وشرح الكتاب للسيرافي: 176/2–177.

(5) ينظر: المدارس النحوية: د. شوقي ضيف: 27، والمدارس النحوية: د. خديجة الحديثي: 75.

﴿يَٰجِبَالُ أَوِّبِي مَعَهُۥ وَٱلطَّيۡرَۖ﴾[1] ويختلفان في التَّأْوِيل، كَانَ عِيسَى يَقُول علـى النِّـداء كَقَوْلك: (يَا زيدَ والْحَارثَ) لما لم يُمكنهُ (يَا زيدُ يَا الْحَارِثُ)، وكَانَ أَبُـو عَمْـرو يَقُول: لَو كَانَت على النِّداء لكَانَتْ رفعاً، ولَكنَّهَا على إِضْمَار (وسَـخَّرنا الطيـر) كَقَوْله على أَثَر هَذَا﴿وَلِسُلَيۡمَٰنَ ٱلرِّيحَ﴾[2] أي سخَّرنا الرّيح»[3].

ومن ذلك ما رواه سيبويه عن عيسى بن محمد الثقفي من أنَّه كـان يلفـظ قولهم: (أدخلوا الأولُ فالأولُ) برفع الكلمتين على تقدير أنَّهما مرفوعتـان بفعـل مضارع محذوف تقديره (ليدخل)[4].

ثمَّ يأتي من بعده علم من أعلام النحو آنذاك وهو أبو عمـرو بـن العـلاء (ت154هـ) الذي كانت له أقيسة في القراءات، منها قولـه تعـالى:﴿وَزُلۡزِلُواْ حَتَّىٰ يَقُولَ ٱلرَّسُولُ وَٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ مَعَهُۥ مَتَىٰ نَصۡرُ ٱللَّهِۗ أَلَآ إِنَّ نَصۡرَ ٱللَّهِ قَرِيبٞ﴾[5]، إذ قرأ أهل الحـرمين برفع (يقول)، وقرأ أهلُ الكوفة وأبو عمرو والحسن وابن أبي إسـحاق بنـصب (يقولَ)[6]، فقد جعل أبو عمرو عامل النصب للفعل مخالفته لسابقه في الـزمن[7]، فقد أدرك أبو عمرو هذه الناحية المهمة في ربط التركيـب وظـواهره اللغويـة بالمعنى ربطاً يقوم عليه تحليل الجملة وإدراك سرِّ تركيبها، ثمّ يعني هذه العنايـة

---

(1) سورة سبأ: 10.

(2) سورة سبأ: 12.

(3) طبقات فحول الشعراء: 20/1 – 21، وينظر: الكتاب: 187/2، والمقتـضب: 212/4، وعلل النحو لابن الورَّاق: 339، واللمع: 111.

(4) ينظر: الكتاب: 398/1.

(5) سورة البقرة: 214.

(6) ينظر: إعراب القرآن للنحاس: 255/1، وأبو عمرو بن العلاء: 145.

(7) ينظر: أبو عمرو بن العلاء: 145.

بمكوّنات الجملة وروابطها، ثم جعل ذلك جميعاً في إطار الدلالة التي تنتهي إليها، وهذا هو المعنى الحقيقي للنحو الذي يقوم على فهم النّص وإدراك سرِّ تركيبه [1].

ولو انتقلنا إلى الخليل بن أحمد الفراهيدي (ت175هـ) شيخ سيبويه لوجدنا أنَّ تلميذه قد أغدق كتابه بآراء الخليل، ومنها قوله في (مررتُ بـه المسكينُ) إذ يقول سيبويه: «وكان الخليل يقول: إن شئت رفعته من وجهين فقلت: مررت به البائس، كأنّه لما قال مررت به قال المسكين هو، كما يقول مبتدئا: المسكين هو، والبائس أنت، وإن شاء قال: مررت به المسكين هو، والبائس أنت، وإن شاء قال: مررت به المسكين، كما قال[2]:

بنا تميماً يَكشفُ الضّبابْ

وفيه معنى الترحّم، كما كان في قوله: (رحمةُ الله عليه) معنى رحمه الله. فما يُترحَّم به يجوز فيه هذان الوجهان، وهو قول الخليل[3] رحمه الله[4].

ونلاحظ أنَّ التعليل عند الخليل تعليل لغوي أكثر منه منطقياً، وكان الخليل يعتمد على حسّه اللغوي، وما نطقت به العرب في بيانه للعامل»[5].

ولو تتبعنا قول أبي القاسم الزجّاجي (ت 337هـ) بقوله: « وذكر بعض شيوخنا أنَّ الخليل بن أحمد (رحمه الله) سُئِل عن العلل التي يعتلُّ بها النحو، فقيل

---

(1) ينظر: المصدر نفسه: 146.

(2) البيت لرؤبة بن العجاج، وهو من الرجز، وقبله: راحَت وراحَ كعصا السَّيسَاب، ينظر: ديوانه (أبيات مفردات منسوبة إليه): 169، وينظر الكتاب: 234/2، وتوضيح المقاصد والمسالك: 1150/3، وهمع الهوامع: 31/2.

(3) ينظر: الجمل في النحو: 92- 93.

(4) الكتاب: 75/2 – 77.

(5) ينظر: ظاهرة الإعراب في النحو العربي وتطبيقها في القرآن الكريم:67.

له: عن العرب أخذتها، أم اخترعتها من نفسك؟ فقال: إنَّ العـرب نطقـت علـى سجيتها وطبيعتها، وعرفت مواقع كلامها، وقام في عقولها علله، وإن لم يُنقل ذلك عنها، واعتللت أنا بما عندي أنَّه علة لما عللته منه، فإن أكن أصبت العلـة فهـو الذي التمسته، وإن تكن هناك علة له؛ فمثلي في ذلك مثل رجل حكيم دخـل دارًا مُحكَمة البناء، عجيبة النظم والأقسام ...، فكلما وقف هذا الرجل في الدار علـى شيء منها قال: إنّما فُعل هذا هكذا لعلِّة كذا وكذا؛ ولسبب كذا وكذا، سنحت لـه، وخطرت بباله محتملة لذلك، فجائز أن يكون الحكيم الباني للدار فَعَلَ ذلك للعلّـة التي ذكرها هذا الذي دخل الدار. وجائز أن يكون فعله لغير تلك العلة، ...، فـإن سنح لغيري علّة لما عللته من النحو هو أليق مما ذكرته بالمعلول فليأتِ بها»[1]. ثمَّ يقول أبو القاسم:« وهذا كلام مستقيم، وإنصاف من الخليل رحمة الله عليه»[2].

ولو انتقلنا إلى تلميذه سيبويه لوجدنا أنّه يـذكر قولـه فـي العامـل فـي الصفحات الأولى من كتابه إذ يقول: «وإنّما ذكرتُ لك ثمانية مجار لأُفرّقَ بين ما يدخله ضربٌ من هذه الأربعة لما يُحِدثُ فيه العامل – وليس شيء منها إلا وهـو يزول عنه – وبين ما يُبْنَى عليه الحرفُ بناءً لا يزول عنه لغير شيء أحدثَ ذلك فيه من العوامل، التي لكلّ منها ضربٌ من اللفظ في الحـرف، وذلـك الحـرفُ حرف الإعراب»[3].

هذا هو بيان موجز اقتصرنا فيه على نشأة النحو التي من خلالها اتضح لنا نشأة العامل، ولعلّنا من خلال هذا الشرح الموجز تبيَّن لنا أنَّ بوادر نشوء نظرية

---

(1) الإيضاح في علل النحو: 65- 66.
(2) المصدر نفسه: 66.
(3) الكتاب: 13/1.

العامل ظهرت عند أبي إسحاق الحضرمي ثمّ امتدت إلى عصر الخليل وتلميذه سيبويه بصورة ناضجة.

وعلى الرغم من نشوء العامل على هذه الصورة، فضلاً عن قيام المؤلفات النحوية الكاملة عليه كـ(العوامل المائة) للجرجاني وغيره إلّا أنّ العامل قد لاقى رفضاً وقبولاً من النحاة القدماء منهم والمحدثين؛ ولذلك وجدنا من الملائم أنْ نقوم بعرض موجز عن القائلين بالعامل، وأشهر الرافضين له قديماً وحديثاً وبيان حججهم في ذلك؛ ليكون القارئ لهذا البحث على بيّنة من الأمر.

وفي البَدء نشير إلى أنّ من المحدثين مَن وجدَ بديلاً لنظرية العامل، فالطائفة الأولى من الدارسين المحدثين بَدءًا من الأستاذ إبراهيم مصطفى مروراً بالأستاذ أمين الخولي وغيره إذ إنّهم استبدلوا العامل بما يسمُّونه بالإسناد.

موقف علماء اللغة والنحو من قضية الاشتغال قديماً وحديثاً:

توطئة:

قبل أنْ نتكلم على موقف علماء اللغة والنحو من الاشتغال نشير إلى مسألة بخصوص هذا الجانب وهي:

إنّ الاشتغال يقوم على أساس نظرية العامل، وقد لاقت هذه النظرية كلاماً موسّعاً من لدن علماء اللغة القدماء منهم والمحدثين؛ لذلك فمَن ألغى العامل من النحو ألغى معه باب الاشتغال؛ لأنّه يقوم على أساسه، وسنتناول بمشيئة الله تعالى آراء كلٍّ منهم على سبيل البيان والايضاح، وذكر المفهوم العام للمشهورين منهم.

أولاً: قديماً:

وكانوا على تُجاهين:

أ. القائلين بوقوع الاشتغال:

فقد أجمع جمهرة من علماء اللغة القدماء على القول بوقوع الاشتغال، ونرى هذا واضحاً وجليًّا من خلال الأبواب النحوية التي أفردها هؤلاء، ومن خلال تفصيلاتهم لهذا الباب، ومنهم سيبويه، إذ يقول: « وإنْ شئت قلت: (زيداً ضربتُه)، وإنَّما نصبهُ على إضمار فعلٍ هذا يفسّره، كأنَّك قلتَ: ضربتُ زيداً ضربتُه»[1].

ومن النحويين الآخرين الذين ساروا على هذا النهج: المبرد (ت285هـ)[2]، والزجاجي (ت337هـ)[3]، والصَّيمري (من نحاة القرن الرابع الهجري)[4]، والزمخشري (ت 538ه)[5]، وابن الشجري (ت 542هـ)[6]، والعكبري (ت 616هـ)[7]، وابن يعيش (ت 643هـ)[8]، وابن الحاجب (ت 646هـ)[9]، وابن عصفور (ت669هـ)[10]، وابن هشام (ت 761هـ)[11]، والأزهري (ت 905هـ)[12]، والسيوطي (ت 911هـ)[13] وغيرهم.

---

(1) الكتاب: 81/1.
(2) ينظر: المقتضب: 76/2.
(3) ينظر: الجمل في النحو: 39.
(4) ينظر: التبصرة والتذكرة: 326/1.
(5) ينظر: الكشّاف: 598/1، و100/2، 248.
(6) ينظر: الأمالي الشجرية: 330/1 – 331.
(7) ينظر: اللباب في علل البناء والإعراب: 393/2.
(8) ينظر: شرح المفصل لابن يعيش: 30/2.
(9) ينظر: الأمالي النحوية: 502/2، وشرح الوافية نظم الكافية: 205- 206.
(10) ينظر: المقرب: 95.
(11) ينظر: أوضح المسالك: 5/2، وشرح شذور الذهب: 426، وشرح قطر الندى: 210.
(12) ينظر: شرح التصريح: 297/1.
(13) ينظر: همع الهوامع: 158/5.

ب.آراء منكري نظرية العامل من القدماء:

1. قُطرب (ت206هـ)

في هذه المدة التي عاش فيها قطرب كان النحاة يعملون على وفق نظرية العامل، ويصفون أقيستهم النحوية. وفي هذا الوقت كان محمد بن المستنير قطرب (ت206هـ) يرى أنْ لا قيمة للعامل في الأثر الإعرابي (الحركات الإعرابية) على أواخر الكلم في التركيب الجملي، وأنَّ هذه الحركات قد كانت بتأثّر صوتي، ويمكن أنْ تعلَّل هذه الحركات تعليلاً صوتياً[1]؛ ولذا فهو يقول: «وإنَّما أعربت العرب كلامها؛ لأنَّ الاسم في حال الوقف يلزمه السكون للوقف، فلو جعلوا وَصلَهُ بالسكون أيضاً لكان يلزمه الإسكان في الوقف والوصل، وكانوا يبطئون عند الإدراج، فلمَّا وصلوا وأمكنهم التحريك جعلوا التحريك معاقباً للإسكان؛ ليعتدل الكلام، ألا تراهم بنوا كلامهم على متحرك وساكن ومتحركين وساكن، ولم يجمعوا بين ساكنين في حشو الكلمة، ولا في حشو بيت ولا بين أربعة أحرف متحركة؛ لأنَّهم في اجتماع الساكنين يبطئون وفي كثرةِ الحروف المتحركة يستعجلون، وتذهب المهلة في كلامهم، فجعلوا الحركة عقب الإسكان»[2].

وبصيغة أخرى إنَّه لا يرى الإعراب دالاً على المعاني، ولا الحركات ناتجة عن عوامل[3].

---

(1) ينظر: العامل النحوي: 65.

(2) الإيضاح في علل النحو: 70 – 71.

(3) ينظر: ظاهرة الإعراب في النحو العربي وتطبيقها في القرآن الكريم: 74.

وبعد أنْ ذكر الزجّاجي قول قطرب ذكر ردّ المخالفين له، إذ يقول: «وقال المخالفون له ردّاً عليه: لو كان كما زعم لجاز خفض الفاعل مرّة، ورفعه أخرى ونصبه، وجاز نصب المضاف إليه؛ لأنَّ القصد في هذا إنّما هو الحركة تعاقب سكوناً يعتدل به الكلام، واي حركة أتى بها المتكلم أجزأته، فهو مخيّر في ذلك، وفي هذا فسادٌ للكلام، وخروج عن أوضاع العرب، وحكمه نظام كلامهم»[1].

وقد مال بعض المحدثين إلى متابعة رأي قطرب ومنهم الدكتور إبراهيم أنيس، إذ يرى أنَّ الحركات الإعرابية لا تعدوا أنْ تكون حركات يحتاج إليها في كثير من الأحيان لوصل الكلمات بعضها ببعض[2].

2. ابن جنّي (ت 392هـ):

قبل أنْ نتكلم على ما ذهب إليه ابن جني نشير إلى مسألة بخصوص العامل، فعلى الرغم من أنَّ قسماً منهم لم يقتنعوا به، إلّا أنّهم لم يرفضوه جملة، بل حاولوا أن يستبدلوا غيرَهُ به، وكان ابن جني واحداً من هؤلاء[3].

فإنَّ ابن جني لم يرفض فكرة العامل في النحو العربي، وحتى أنّه لم ينكر وجود العامل في اللغة، إلّا أنّه يرى أنَّ العامل عنده هو المتكلم، وما نسبة العمل إلى الفعل إلّا لأمر تعليمي[4].

---

(1) الإيضاح في علل النحو: 71.

(2) ينظر: من أسرار اللغة: 158، وظاهرة الإعراب في النحو العربي وتطبيقها في القرآن الكريم: 75.

(3) ينظر: العامل النحوي: 67، والدراسات اللهجية والصوتية عند ابن جني: 242.

(4) ينظر: العامل النحوي: 67.

يقول ابن جني: «وإنَّما قال النحويون: عامل لفظيّ وعامل معنويّ؛ لِيُرُوك أنَّ بعض العمل يأتي مسبّباً عن لفظٍ يصحبهُ كـ(مررت بزيدٍ) و(ليتَ عمرًا قائم)، وبعضه يأتي عارياً من مصاحبةِ لفظٍ يتعلق به كرفع المبتدأ بالابتداء، ورفع الفعل لقوعه موقع الاسم، هذا ظاهر الأمر وعليه صفحة القول فأمَّا في الحقيقة ومحصول الحديث فالعملُ من الرفعِ والنصب والجرّ والجزم إنَّما هو للمتكلّم نفسِه لا لشيء غيرهِ، وإنّما قالوا لفظيّ ومعنويّ لمّا ظهرتْ آثارُ فعلِ المتكلمِ بمضامَّةِ اللفظِ للفظِ، أو باشتمال المعنى على اللفظ وهذا واضح»[1].

ممَّا دعا الدكتور خليل أحمد عمايرة إلى القول: «ويبدو أنَّ القول بانَّ ابن جني قد رفض فكرة العامل قولٌ تنقصه الدقة العلمية»[2].

وكان الدكتور يرمي إلى قول الأستاذ أحمد أمين ما نصُّه: «والناظر في نحو الخليل وسيبويه يرى أنّه موضوع على أساس العامل وظلَّ كذلك إلى عصرنا الذي نؤرّخه، وجاء ابن جنّي يريد تأسيس نحو آخر، ولكن مع الأسف لم يجد سميعاً»[3].

وهذا ادّعاء لا يدعمه شيء من تصنيفات ابن جنّي، بل إنَّنا نجد كما ذكرنا أنَّ ابن جني لم يخرج على منهج سيبويه في فكرة العامل، وإنْ يكن قد اختلف معه في عدد قليل من القضايا المتعلقة بتطبيق فكرة العامل، وظهور أثره في أواخر الجملة[4].

---

(1) الخصائص: 1/110 – 111.

(2) العامل النحوي: 68.

(3) ظهر الإسلام: 2/118.

(4) ينظر: العامل النحوي: 68 – 69.

ثم يورد الدكتور عمايرة بعض الأمثلة التي أوردها ابن جني في العامل مبتدئاً قوله للأستاذ أحمد أمين «فماذا عساه يقول لابن جني وهو يقول: ألا ترى إذا قلت (قام بكرٌ)، و(رأيت بكراً)، و(مررتُ ببكرٍ)، فإنَّك خالفت بين حركات حروف الإعراب لاختلاف العامل»[1]، ويورد غيرها من الأمثلة التي لم يخرج عنها ابن جني عن إخضاعه للعامل[2].

ونفى الدكتور تمام حسّان رأي ابن جني الذي يقوم على أنَّ العامل هو المتكلم فيقول: «فأمَّا أنَّ العامل هو المتكلم فيتنافى مع الطابع الاجتماعي للغة، ولو ترك لكل متكلم أنْ يرفع أو ينصب أو يجر أو يجزم كما يشاء لما استطاع النحاة أنْ يدرسوا لغة العرب»[3].

وعندما يراجع أقوال ابن جني في تحدثه عن المتكلم ومتعلقاته يتضح أنَّه لم يطرح من حسابه ما أطلق عليه النحاة اسم العوامل اللفظية والمعنوية، ويبدو ذلك من مظهرين[4]:

الأول: إنَّه جعل عمل المتكلم مترتباً على تلك العوامل، فهي ممهدة له وضرورية لوجوده....

الثاني: إنَّ رأيَ ابن جني اجتهاد عارض، لم يضعه في موضع التطبيق، بل كان فيما طبّقه سائراً مع التيار التقليدي العام القائل بالعامل والعمل، وبالرجوع إلى كتاب الخصائص وغيره من كتب ابن جني لا يوجد لرأيه امتداد في غير الموضع الذي ورد فيه.

---

(1) ينظر: الخصائص: 2/161، 172، 211، والعامل النحوي: 69.

(2) ينظر: العامل النحوي: 69.

(3) اللغة بين المعيارية والوصفية: 51.

(4) ينظر: أصول النحو العربي: 254 – 255.

ويتّضح لنا من الذي أجملناه سابقاً أنّ الدارسين المحدثين كانوا على تُجاهين بين رافض لرأيه وبين سائر على منواله.

3. ابن مضاء القرطبي (ت 592ه):

يُعدُّ ابن مضاء أحد نحاة الأندلس، ظاهري المذهب، ولّاه الموحّدون قضاء فاس ثمَّ ولّوه قضاء الجماعة[1]، وكان ابن مضاء«من المجبرة، لا ينسب شيئاً من أفعال الإنسان الاختيارية إلى الإنسان، بل إلى الله تعالى»[2].

هاجم ابن مضاء نظرية العامل التي أرسى النحاة عليها قواعدهم النحوية هجوماً لاذعاً، وقد صرَّح بدعوته إلى إلغاء نظرية العامل، إذ يقول: « قصدي في هذا الكتاب أنْ أحذفَ من النحو ما يستغني النحويُّ عنه، وأُنبِّه على ما أجمعوا على الخطأ فيه. فمن ذلك ادعاؤهم أنَّ النصب والخفض والجزم لا يكون إلّا بعامل لفظي، وأنَّ الرفع منها يكون بعامل لفظي وبعامل معنوي»[3].

فهذا القول تصريح واضح على الدعوة لإلغاء نظرية العامل، ثمَّ يذكر بعد هذه الدعوة رأي ابن جني، إذ يقول: «وقد صرَّحَ بخلاف ذلك أبو الفتح بن جني وغيره قال أبو الفتح في خصائصه، بعد كلام في العوامل اللفظية والعوامل المعنوية: وإمّا في الحقيقة ومحصول الحديث فالعمل من النصب والرفع والجر والجزْم، إنّما هو للمتكلم نفسه لا لشيء غيره[4]، فأكَّدَ المتكلم بنفسه ليرفع الاحتمال، ثم زاد تأكيداً بقوله: لا لشيء غيره، وهذا قول المعتزلة، وأمّا مذهب

(1) ينظر: المدارس النحوية: د. شوقي ضيف: 304.

(2) مدرسة الكوفة: 265.

(3) الرد على النحاة: 76.

(4) ينظر: الخصائص: 110/1 – 111.

أهل الحق فإنَّ هذه الأصوات إنَّما هي من فعل الله تعالى، وإنَّما تُنسب إلى الإنسان كما ينسب إليه سائر أفعاله الاختيارية. وإما القول بأنَّ الألفاظ يحدث بعضها بعضًا فباطل عقلاً وشرعاً، لا يقول به أحدٌ من العقلاء»[1].

وهذا هو المذهب الظاهري في النحو، يقلِّد فيه ابن مضاء المذهب الظاهري في الفقه[2]، يقول الدكتور خليل أحمد عمايرة: «والذي نراه أنَّ نصَّ ابن مضاء الذي اعتمد عليه فيه على رأي ابن جني يمكن أنْ يذهب به إلى أنَّ المتكلم – في الحقيقة – لا يرفع وينصب ويجزم من غير قانون أو قيد، وإلّا لوقع ما يخشاه كلُّ باحث غيور على هذه اللغة، وهو ما يسمَّى بفُوضى اللغة، ولأخذ كلٌّ متحدِّث يرفع وينصب ويجر ويجزم كما يريد»[3].

وأمَّا قول ابن مضاء في العوامل النحوية فنصُّه: «وأمَّا العوامل النحوية فلم يقل بعملها عاقل، لا ألفاظها ولا معانيها؛ لأنَّها لا تفعل بإرادة ولا بطبع»[4].

«وقول ابن مضاء بعمل المتكلم يلتقي في منشئه مع رأي كلّ النحاة في النظر إلى اللغة معزولة عن المجتمع، وهذا ما تفارق فيه الدراسات الحديثة منهج القدماء»[5]، فالفكرة اللغوية التي قال بها ابن مضاء تُفسر جزءًا ممّا يأخذهُ الباحث في عدِّه بأنَّ كيان اللغة يقوم بالإنسان المتكلم[6].

---

(1) الرد على النحاة: 77 – 78.

(2) ينظر: ظاهرة الإعراب في النحو العربي وتطبيقها في القرآن الكريم: 75.

(3) العامل النحوي: 71.

(4) الرد على النحاة: 78.

(5) أصول النحو العربي: 275.

(6) ينظر: المصدر نفسه.

ويصدق هذا القول حينما يقول في باب الاشتغال: «وهذه الدعوة التي جاء بها ابن مضاء كانت لها دوافع لظهورها، فالعصر والبيئة أتاحا لابن مضاء جوًّا ملائماً لدعوته وفكرته، وكذلك الظروف الفكرية التي خلقتها طبيعة دعوة الموحدين الذهبية»[1].

إذن يمكننا أنْ نقول إنَّ ابن مضاء وسّع قول ابن جني وأتى بأدلّة حاول فيها أنْ يثبت أنَّ رأي النحاة باطل شرعاً وعقلاً[2].

وفي نهاية القول نستطيع أن نقول: «إنَّ أفكار ابن مضاء في النحو ليست جديدة ولا من ابتكاره، وإنَّما هي بذور تلقَّفها ممَّن قبله، ووجدت هوًى من نفسه؛ لأنَّها جاءت منسجمة مع مذهبه الفقهي فنمت على يديه وترعرعت وفق الشكل الذي اختطه لها، وهو شكل حدّدته له بيئته ومذهبه»[3].

وتتمّة ذلك ما يقول المخزومي: «ويخيّلُ إليَّ أنَّه كان مسبوقاً إلى هذا الرأي[4]، سبقه إليه القدماء من أهل المذهب الكلامي، الذي يذهب إليه»[5].

ويمكن القول: إنَّ ثورة ابن مضاء على النحو العربي ربَّما لاقت قبولاً أو رفضاً عند الدارسين، فيقول د. تمّام حسّان: «وأمَّا أنَ الله سبحانه وتعالى هو العامل النحوي، فلست أدري لِمَ اختلف عمله سبحانه فيما بعد (ما) في الحجاز عن عمله جلَّ شأنه فيما بعدها في ديار بني تميم على ساحل الخليج العربي»[6].

---

(1) النحو العربي: د. مازن مبارك: 151.

(2) ينظر: المصدر نفسه: 153.

(3) النحو العربي: د. مازن مبارك:

(4) أي مذهب أهل الحق.

(5) مدرسة الكوفة: 266.

(6) اللغة بين المعيارية والوصفية: 51.

فقد ربط العمل النحوي بعمل الفقهاء من أهل الظاهر، فكما يجب أنْ يتعبّد هؤلاء بالنصوص، وأنّهم إذا توافرت لديهم النصوص استغنوا عن استنباط العلّة لها، كذلك يجب أنْ يتعبد النحاة بالنصوص، فإذا ما سُئِلوا عن علل هذه الأحكام قالوا: كذا نطقت به العرب، ولا شيء بعد هذا القول[1].

ثانياً: آراء المحدثين في العامل (الاشتغال أنموذجاً):

إنّ للمحدثين آراء متفرقة بخصوص العامل ووجوده في النحو العربي وصولاً إلى القول به، أو القول بعدم وقوعه، وخشية الإطالة عمدنا – بعد مشيئة الله تعالى– إلى ذكر بعض آراء الأساتذة المحدثين بقضية العامل ولا سيَّما الاشتغال ومنهم:

1. محاولة الأستاذ إبراهيم مصطفى:

يُعدُّ كتاب (إحياء النحو) الذي أَلَّفَه الأستاذ إبراهيم مصطفى سنة 1936م ونشر عام 1937م « أوّل كتاب ظهر في العالم العربي في العصر الحديث لنقد نظريات النحاة التقليدية»[2].

ولكلّ مؤلفِ كتابٍ هدفٌ يرمي إليه وراءَ تأليفه ذلك الكتاب، وقد حدد إبراهيم مصطفى الهدف من تأليف كتابه بقوله: « أطمع أنْ أغير منهج البحث النحوي للغة العربية، وأنْ أرفع عن المتعلمين إصْرَ هذا النحو، وأبدلهم منه فيه أصولاً سهلة يسيرة تقرّبهم من العربية وتهديهم إلى حظٍّ من الفقه بأساليبها»[3].

---

(1) ينظر مدرسة الكوفة: 267.

(2) دراسات نقدية في النحو العربي: ج.

(3) إحياء النحو: 1.

ثمّ بيَّنَ أنَّ النحاة القدماء قد ساروا في طريق كثر فيه الجدل والمناقشة والفلسفة التي لا تزيد النحو إلّا تعقيداً وإسرافاً في القول وكان أساس « كلّ بحثهم أنّ الإعراب أثر يجلبه العامل»[1].

بل إنَّهم رَأَوا «أنَّ الإعراب بالحركات وغيرها عوارض للكلام، تتبدَّل بتبدّل التركيب، على نظام فيه شيءٌ من الاضطراد، فقالوا: عرض حادث لا بُدَّ له من محدث، وأثر لا بدَّ له من مؤثّر، ولم يقبلوا أنْ يكون المتكلم محدثُ هذا الأثر؛ لأنَّه ليس حرّاً فيه يحدثه متى يشاء، وطلبوا لهذا الأثر عاملاً مقتضياً، وعلّة موجبة، وبحثوا عنها في الكلام فعدّدوا هذه العوامل، ورسموا قوانينها»[2].

وضمَّ الكتاب عدداً من المقترحات التي أبداها فيه، ومنها: أنَّه جعل الضمّة علماً للإسناد، أمّا الكسرة فإنّها علمُ الإضافة وإشارة إلى ارتباط الكلمة بما قبلها، أمّا الفتحة فليست علامة إعراب، ولا دالّة على شيء، بل هي الحركة الخفيفة المستحبة عند العرب التي يراد أن تنتهي بها الكلمة كلّما أمكن ذلك، فهي بمثابة السكون في لغة العامة، فللإعراب الضمة والكسرة فقط، وليستا بقية من مقطع، ولا أثراً لعامل من اللفظ بل هما من عمل المتكلم؛ ليدلَّ بهما على معنى في تأليف الجملة ونظم الكلام»[3].

وذكر الدكتور خليل عمايرة مسبوقاً بالدكتور عبد الهادي الفضلي أنَّ هذا الرأي الآنف الذكر هو في حقيقة الأمر هو رأي صاحب المفصل[4] ورأي

---

(1) المصدر نفسه: 22.

(2) المصدر نفسه: 31.

(3) إحياء النحو: 49–50، وينظر: العامل النحوي: 74، وفي إصلاح النحو العربي: 102–103.

(4) ينظر: المفصل: 471، 530.

شارحه[1] ولا سيَّما أنَّ كتاب المفصل للزمخشري وشرحه لابن يعيش كان من مصادر الأستاذ إبراهيم مصطفى إلّا أنَّه لم يُشر إلى ذلك في هذا الموضع[2].

وربَّما يكون السبب في عدم ذكره للكتاب أنَّه أجرى عليه شيئاً من التعديل[3]، «وعلى هذا الأساس التجديدي حاول إبراهيم مصطفى أن يعيد تبويب النحو، ويحذف بعض الأبواب، وأدمج بعضها في بعض، وقدَّم فهماً جديداً لقسمٍ ثالثٍ، وكان بصنيعه هذا أنجز ما كان ينوي من تجديد وتيسير»[4].

ولعلَّ الذي انتهى بالمؤلِّف إلى أنْ يفهم عن النحاة هذا، هو اعتماده في حكمه على التعريفات، بل على واحد منها دون أنْ يأخذَ في الاعتبار المباحث العقلية التي تضمنتها كتب النحو[5].

وأشار الدكتور عبد الوارث مبروك سعيد إلى أنَّ إلغاء نظرية العامل خطوة حقيقية على طريق إصلاح النحو وتيسيره شريطة أنْ تأخذ في الاعتبار الأمرين الآتيين[6]:

1. الذي يستحق الإلغاء هو نظرية العامل ببيانها الفلسفي المألوف، أمَّا ما أطلق عليه العوامل من أفعال ونحوها فهي حدات وقرائن لها دورها كبقية الوحدات

---

(1) ينظر: شرح المفصل لابن يعيش: 56/9، 54/10 – 58.
(2) ينظر: دراسات في الإعراب: 61، والعامل النحوي: 74.
(3) ينظر: العامل النحوي: 74.
(4) في حركة التجديد النحو وتيسيره في العصر الحديث: 72.
(5) ينظر: في إصلاح النحو العربي: 100.
(6) ينظر في اصلاح النحو العربي: 102 – 103.

في تحديد المعنى الوظيفي والموقع والمكونات الأخرى في التركيب اللغـوي، وهي لذلك من صميم ذلك التركيب، ويجب أخذها في الاعتبار.

2. ادعاء أنّ المتكلم هو الذي يرفع وينصب – كما ذهب إلـى ذلـك إبـراهيم مصطفى ومن قبله ابن مضاء – تصوير غير دقيق لطبيعة الإعراب وأسباب وجوده، فالمتكلم الفرد لا يحدد الحالة الإعرابية لكلمة ما، ولا العلامة الدالـة على تلك الحالة، على أساسٍ من اختياره الحرّ او الشّخصي وإنّما (تبعاً لـنظم اقتضاها العرف الاجتماعي للغة)[1].

لقد أطال المؤلف كثيراً[2] في عرض آراء النحاة حول تلك الأبواب وفـي التحايل على تخريجها تخريجاً قال عنه إنّه قائم على أساس المعنى، والحق أنّه لم يأتِ في أيٍّ من تلك الأبواب بشيء ذي قيمة، لقد بدأ بخلق مشكلة لا وجود لهـا، إذ قوّل النحاة ما لم يقولوا – وهو أنّهم يرون أنّ الوجهين في تلك الأبواب سواء، بلا سماع المتكلم أيُّهما شاء. ثمّ أجهد نفسه ليحل هذه المشكلة المفتعلـة بـآراء تخيَّرها من آراء النحاة أنفسهم، والحقُّ أنّ النحاة لا يعنون بجواز الأمرين إلّا أن لا يوجد مانعٌ لفظيٌّ من أنّ ترفع أو تنصب، فإذا كان معناك تريده يجري علـى الرفع رفعت، وإذا كان يجري على النصب نصبت[3].

وربَّما كان من المحتمل أنْ يكون الأستاذ إبراهيم مصطفى متـأثراً بـآراء سابقه ابن مضاء القرطبي في موقفه من نظرية العامل «ويقوم هذا الاحتمال، مع

---

(1) ينظر: أصول النحو: د. محمد عيد: 275.

(2) أي في كتابه إحياء النحو، ينظر: 29 – 30، وغيرهما.

(3) ينظر: النحو الجديد: د. عبد المتعال الصعيدي: 75، نقلاً عن النحو والنحاة لمحمد عرفة، وينظر: في اصلاح النحو العربي: 108.

تقدّم ابن مضاء زمناً، ووجود كتابه مخطوطاً في دار الكتب المصرية التي رجع إبراهيم مصطفى إلى بعض مخطوطاتها وهو يؤلّف كتابه إحياء النحو»[1].

2. محاولة الدكتور مهدي المخزومي:

كثيراً ما نسمع الحكمة النبوية التي تقول: «المرء على دين خليله»[2]، وها هو الدكتور مهدي المخزومي ينهج ما تبنّاه أستاذه إبراهيم مصطفى، ونرى ذلك واضحاً في كتابيه (في النحو العربي نقد وتوجيه) و(في النحو العربي قواعد وتطبيق)، ولا سيَّما أنَّ الاشتغال قائم في أصل الباب على حذف الفعل وتقديره، فـ «ترك إظهار الفعل أو إضماره ظاهرة ملحوظة في العربية»[3].

يرى الدكتور مهدي المخزومي ما نصُّه: «وللإعراب علامات تدلُّ عليه، وهي الحركات، والحركات في العربية ثلاث: الضمة، والكسرة، والفتحة. وقد اعتدَّت العربية بالضمَّة والكسرة اعتداداً خاصاً، فجعلت الضمة علماً للإسناد، والكسرة علماً للإضافة، أمَّا الفتحة فعلمٌ لما ليس بإسناد ولا إضافة، ويندرج فيه موضوعات كثيرة يتميّز بعضها من بعض بما تؤدّيه الكلمة المنصوبة من وظيفة لغوية»[4].

---

(1) النحو الجديد: د. عبد المتعال الصعيدي: 232، وينظر: دراسات في النحو: د. طه عبد الحميد طه: 130 -131، وفي إصلاح النحو العربي: هامش 2: 103.

(2) هذا حديث شريف حسن إسناده جيِّد نصُّه: (الْمَرْءُ عَلَى دِينِ خَلِيلِهِ، فَلْيَنْظُرْ أَحَدُكُمْ مَنْ يُخَالِل)، ينظر: مسند الإمام أحمد: 334/2، برقم (8015)، وسنن الترمذي: 167/4، برقم (2378).

(3) في النحو العربي نقد وتوجيه: 207.

(4) النحو العربي نقد وتوجيه: 67.

ولعلَّ أبرز الأمثلة التي تبيِّن اقتفاء التلميذ أثر الأستاذ قوله: « ليست الفتحة علماً لشيء خاص، ولكنَّها علم على كون الكلمة خارجة عن نطاق الإسناد أو الإضافة، ويندرج في هذا موضوعات كثيرة كالحال والتمييز والمفاعيل وغيرها، والفتحة هي الحركة الخفيفة المستحبة التي يهرع إليها العربي ما وجد إلى الخفَّة سبيلاً»(1).

ويرى باحثان معاصران أنَّ كلًّا من الأستاذ وتلميذه كان «تفسيرهما لا يخرج بهما بعيداً عمّا اصطلحنا عليه بالمجالات النحوية، وهو صُلب نظرية العامل السيبويهية، بيد أنَّنا يمكن أنْ نلاحظ في هذا الصدد أمرين:

الأول: أنّهما لم يفصلا نظرية العامل السيبويهية ذات الصيغة اللغوية المحضة عن نظرية العامل التي ظهرت بعد سيبويه، فكان هجومهما منصبّاً على النظرية عامة من غير أنْ يشيرا إلى وجود نظريتين مختلفتين في النظر والمنهج، وإنَّ ما جاء به إنّما يعود في اصوله إلى النظرية السيبويهية نفسها.

الثاني: أنَّ ثَمَّة نقصاً أساسياً في نظريتهما عن تلك الآثار الإعرابية، إذ إنّهما عادا بها من نظرية تعنى بالبنية أساساً ثمّ ببنى مقولبة ثانياً إلى نظرية تعنى بالمقولة الاسمية ونظام إعرابها، فخلصت تلك النظرية إلى تفسير الظاهرة الإعرابية في الأسماء حسب، أمَّا الأفعال فقد كانت في رأي الدكتور المخزومي (رحمه الله) لا تتحمل المعاني الإعرابية، إذ لا يسند إليها ولا يضاف إليها ولا تكون مفعولاً»(2).

---

(1) المصدر نفسه: 76، وينظر العامل النحوي: 77.

(2) المفهوم التكويني للعامل النحوي عند سيبويه: المورد، العدد الثالث، 1999: 8 – 9.

3. محاولة الدكتور أحمد عبد الستار الجواري:

ألَّفَ الدكتور أحمد عبد الستار الجواري كتابه نحو التيسير سنة 1962م متأثراً بكتاب أستاذه إبراهيم مصطفى (إحياء النحو) وبآراء تلميذه الدكتور مهدي المخزومي، ومتأثراً أيضاً بما قرَّرته لجنة وزارة المعارف المصرية.

لقد اقتفى الجواري نهجَ أساتذته، وأوّل ما يقف أمامنا في اقتفائه هذا موقفه من نظرية العامل، فهو يجد أنَّ للنحويين في كتبهم رأيين رئيسين للعامل:

الرأي الأول: أنَّ أجزاء الكلام يعمل بعضها في بعض، ويؤثر احدها في الآخر.

والرأي الثاني: أنَّ أحوال الإعراب وما يطرأ على الكلم من تغيير في أواخرها إنّما هو عمل المتكلم، هو الذي يحدثه حين يؤلّف الكلام، وهو الذي يُنشئ المعنى، فيكون عليه أنْ يتبع سبيل المعنى في كلِّ جزء من أجزائه، وهي أجزاء التركيب، فتبدو آثار ذلك في أواخر الكلم[1].

ثمَّ يذكر رأي ابن جني في العوامل، ثم ينتقل إلى مذهب ابن مضاء في العامل، ويذكر بعض آرائه فيه، ثمَّ يذكر تقسيم النحاة العوامل إلى العامل اللفظي والعامل المعنوي، ثمَّ يشير إلى أمثلة توضّح مشكلات العامل، ثمَّ يختم قوله في هذا المطاف عن موقفه من العامل، وخلاصة هذا الموقف أنَّه يرى أنَّ العامل هو السبب الأول الذي خرج بالإعراب عن حقيقته ومعناه ووظيفته في النحو، وهو الذي خلق فيها أبواباً لا لزوم لها ولا فائدة فيها، وهو الذي عقَّد قواعد الإعراب تعقيداً لا مزيد عليه[2].

---

(1) ينظر نحو التيسير: 39 – 40.

(2) ينظر: المصدر نفسه: 46.

ودعم رأيه بباحثينَ سبقوه في إلغاء نظرية العامل، وعلَّل ذلك بقوله: «؛ لأنّهم يعدُّونها أساس المشكلات في النحو، وإنَّ إلغاءها هو مفتاح التيسير»[1].

وعلى الرغم من أنَّ الجواري كان يُشيد بمحاولة إبراهيم مصطفى، ويعدّها رائدة الدراسة النحوية الحديثة، إلّا أنَّه لم يوافق إبراهيم مصطفى على بعض آرائه[2]. إلّا أنّه يوافقه على إلغاء نظرية العامل؛ لأنَّ كلًّا منهما عدَّه أساس المشكلات في النحو، ووجد إلغاؤه مفتاح تيسيره[3].

ثمَّ ألّف في سنة 1974م كتابيه (نحو الفعل) و(نحو القرآن) منطلقاً في الأول من دعوته إلى دراسة الجملة أولاً، ثمَّ ما تتألف منه ثانياً ومنطلقاً في (نحو القرآن) من أنْ يضع القواعد على أساس الأسلوب القرآني[4].

وكان يرى أنَّ دراسة النحو القرآني هي المفتاح الذي ينفتح به كثير من مغاليق النحو التي استعصت على كثير ممَّن تصدَّى لتيسيره وتهذيبه، وتمهيد سبله المتوعِّرة المتعبة[5].

وكذلك حاول أنْ يجعل الجمل أوّلَ ما يعرض له ويعنى به ذلك؛ لأنَّ فهم مفردات الجملة ومعرفة أحوال تلك المفردات، ينبغي أنْ تأتي من خلال الإدراك الكلِّي لتراكيب الجملة، وللعلاقة التي تقوم بين أجزائها[6].

---

(1) نحو التيسير: 47.

(2) ينظر: في حركة تجديد النحو وتيسيره في العصر الحديث: 98.

(3) ينظر: المصدر نفسه.

(4) ينظر: النحو العربي مذاهبه وتيسيره: 256.

(5) ينظر: نحو القرآن: 6 – 7.

(6) ينظر: نحو الفعل: 9.

أمّا كتابه نحو المعاني الذي ألّفه سنة 1987م، فإنّه اشتمل على تمهيد وبابين، تناول الجواري في التمهيد علاقة النحو بمعانيه، وأكّد تقصير النحاة في هذا المجال، واستيلاء البلاغيين على علم المعاني دون النظر لعلاقته بالنحو العربي[1].

ويمثل مُؤلَّف الجواري هذا «العناية بالكشف عن معاني الإعراب وأحواله – الرفع والخفض والنصب والجزم، فإنَّ ذلك يجعل معاني النحو ماثلة في أذهان الدارسين ويعيدها إلى موضعها من الدرس والفهم»[2].

4. محاولة الدكتور شوقي ضيف:

للدكتور شوقي ضيف محاولات عدّة في تيسير النحو منها مقدّمته على الكتاب الذي قام بتحقيقه، وهو الرد على النحاة لابن مضاء القرطبي، ومنها كتابه (تجديد النحو)، ولعلَّ آخر هذه المحاولات ضمّها كتابه الموسوم بـ(تيسير النحو التعليمي قديماً وحديثاً مع منهج تجديده) الصادر في عام 1986م[3].

فالدكتور ضيف في بَدء الأمر كان ثائراً على بعض أشكال النحو العربي، ولا سيّما نظرية العامل، إذ أعلن دعوته إلى الانصراف عن نظرية العامل بقوله: « هذا هو الأصل الأول الذي ينبغي أَنْ نتكئَ عليه في تصنيف النحو تصنيفاً جديداً، فنحن في هذا التصنيف الجديد لن نُعنى بالعوامل، ولا بما يتّصل بتقسيم النحاة لها بين عوامل قوية وضعيفة»[4].

---

(1) ينظر: نحو التجديد في دراسات الدكتور الجواري: 132.

(2) النحو العربي مذاهبه وتيسيره: 258.

(3) ينظر: في حركة تجديد النحو وتيسيره في العصر الحديث: 89.

(4) الرد على النحاة: المقدمة: 48.

وكذلك يذكر الدكتور شوقي ضيف أموراً كثيرة وجد أنَّها لا فائدة للنحو بها، ولا حاجة إلى انضمامها إلى أبواب النحو منها:

أ. إلغاء الإعراب التقديري والمحلي.

ب. إلغاء باب كان الناسخة وغيرها.

ت. إلغاء بابي التنازع والاشتغال.

ث. إلغاء باب (ظنَّ) واخواتها وباب (أعلم) وأخواتها.

وغيرها من المقترحات والأمور التي يراها في كتب التيسير له(1).

وربَّما كان الدكتور شوقي ضيف متأثراً بتحقيق كتاب ابن مضاء، ولعلَّ دعوة الأستاذ إبراهيم مصطفى وظهور كتاب الرد على النحاة أولعت الدكتور شوقي برغبة في التحقيق، وطموح غير شعوري باقتراحاته التي أبداها في مقدِّمة الكتاب وفي كتبه المؤلفة ولا سيَّما أنَّ لكلِّ محقِّقِ كتابٍ نزوةً ربَّما تتمثَّل بالوقوف تُجاه صاحبِه، والله أعلم.

ولكن هذه الدعوة التي دعا بها الدكتور شوقي لم تكن تثبت جذورها عند قائلها، ولم تدم طويلاً عند مدَّعيها؛ لأنَّه أعلن تراجعه عنها، وهذا ما يخبرنا عنه الدكتور فتحي عبد الفتاح الدَّجني بقوله: «تلتها محاولة خامسة، وهي في الحقيقة قديمة طالب بإحيائها الدكتور شوقي ضيف عند تحقيقه كتاب الرد على النحاة، وهي تقوم على إلغاء نظرية العامل. وقد تراجع الدكتور شوقي ضيف عن هذه الدعوة، وقد ذكر هذا التراجع لي عندما كان يعمل أستاذًا في جامعة الكويت»(2).

---

(1) لمعرفة المزيد من المقترحات: ينظر: في حركة تجديد النحو وتيسيره في العصر الحديث: 89- 97.

(2) الجملة النحوية: نشأة وتطوراً وإعراباً: 60.

5. محاولة الدكتور إبراهيم أنيس:

ذكر الدكتور إبراهيم أنيس في كتابه الموسوم بـ(من أسرار اللغة) فصلاً بعنوان: (قصة الإعراب)، وأعرب عن رأيه بقوله: «لم تكن تلك الحركات الإعرابية تحدّد المعني في أذهان العرب القدماء كما يزعم النحاة، بل لا تعدو أنْ تكون حركات يحتاج إليها في كثير من الأحيان لوصل الكلمات بعضها ببعض»[1].

ثمَّ يقول: «فليست حركات الإعراب في رأيي عنصراً من عناصر البنية في الكلمات، وليست دلائل على المعاني كما يظنّ النحاة، بل إنَّ الأصل في كلِّ كلمة هو سكون آخرها سواء في هذا ما يسمى بالمبني أو المعرب، إذ يوقف على كليهما بالسكون وتبقى مع هذا، أو رغم هذا، واضحة الصيغة لم تفقد معالمها شيئاً»[2].

ولو انتقلنا إلى ما قاله قطرب (ت206هـ) فيما أورده الزجاجي[3]، لأدركنا أنَّ الدكتور إبراهيم أنيس كان متأثراً بآرائه، فضلاً عن «أنَّ العربية ترفض مثل هذا الرأي رفضاً لا يخفى على الشادين فضلاً عن العلماء»[4].

وكان د. إبراهيم أنيس يعتمد لتحديد معنى الفاعلية والمفعولية في كلمات الجملة على موضع الكلمة التي تحمل المعنى المراد، وهذا أمر يعود إلى نظام

---

(1) من أسرار اللغة: 225- 226.

(2) المصدر نفسه.

(3) ينظر: الإيضاح في علل النحو: 70 – 71، وينظر: ما كتبناه عن قطرب في هذا الكتاب آنفًا.

(4) العامل النحوي: 78.

الجملة وعلى السياق الذي يحيط بإنشاء الجملة وظروف قولها[1]، وقد ناقش هذا الرأي مناقشة علمية وردَّ عليه الدكتور عبد الهادي الفضلي[2]، فضلاً عن ردِّ الدكتور خليل أحمد عمايرة[3].

6. محاولة الأستاذ عبد المتعال الصعيدي:

تُعدُّ هذه المحاولة أجرأ محاولة في هذا الطور على النحو العربي، ومن ثمَّ أحفلها بالمثير من الاقتراحات[4].

الأستاذ الصعيدي في كتابه هذا يخالف النحويين في مفهوم الإعراب، فليس الإعراب عنده تغيير أواخر الكلمات لاختلاف العوامل الداخلة عليها لفظاً أو تقديراً، وإنّما هو في رأيه «تصرف أهل العربية في آخر أسمائها وأفعالها وحروفها بين رفع ونصب وجرٌ وجزم»[5].

والإعراب بهذا المفهوم يشمل نواة الكلمة كلِّها بعد أنْ كان مقصوراً على الأسماء والأفعال[6]، وقد عقد الصعيدي مجموعة من المقترحات الأخرى منها: «دمج الإعراب المحلي بالإعراب التقديري، وإعراب الاسم المنصوب والمرفوع في باب الاشتغال مبتدأً، إذ لا ضير عنده من مجيء المبتدأ على الأصل الذي قرَّره في اسم الأحرف المشبَّهة بالفعل»[7].

---

(1) ينظر: العامل النحوي: 79.

(2) ينظر: دراسات في الإعراب: 65- 86.

(3) ينظر: العامل النحوي: 79 – 80.

(4) ينظر: في إصلاح النحو العربي: 147.

(5) النحو الجديد: 267، وينظر: في حركة تجديد النحو وتيسيره في العصر الحديث: 82.

(6) ينظر: في حركة تجديد النحو وتيسيره في العصر الحديث: 82.

(7) النحو الجديد: 280، وينظر: النحو العربي مذاهبه وتيسيره: 250.

وينفي هذا الجواز الدكتور عبد الوارث مبروك سعيد إذ يقول: «كما أصبحنا نجد الركن الواحد يتردد بين حالتين إعرابيتين على وجه الجواز، وهو الاسم – وسمَّاه المؤلف المبتدأ – الجائز الرفع والنصب في باب الاشتغال، وهو أمر لا تقبله الدراسات اللغوية، كما يأباه منطق اللغة؛ لأنَّ كلَّ تغيير في تركيب الجملة يجب أنْ يكون له صدى في تغيّر المعنى، ومن ثمَّ تنتفي فكرة الجواز الغريبة عن هذا الميدان»[1]، وله مقترحات أخرى[2].

7. محاولة الدكتور إبراهيم السامرائي:

في سنة 1968م نشر الدكتور إبراهيم السامرائي كتابه الموسوم بـ(النحو العربي نقد وبناء) عمد فيه إلى مقترحات التيسير العامة، وأضاف إليها، وجعلها دراسة تطبيقية على شرح ابن عقيل تناوله بمقتضاها بالنقد والبناء[3].

فمن المقترحات التي أبداها في كتابه: الأخذ بالمنهج الوصفي؛ لأنَّ النَّحو في الدراسات الحديثة وصف للغة المكتوبة والمنطوق بها وصف يتناول الكلمة وصورتها، والضوابط التي تظهر في آخرها، وعلى هذا يكون ما ندعوه مثلاً بالإعراب التقديري في نحونا كما هو الآن شيئاً باطلاً؛ لأنَّه بعيد عن المنهج الوصفي[4].

---

(1) في إصلاح النحو العربي: 150.

(2) ينظر: في إصلاح النحو العربي: 147- 150، وفي حركة تجديد النحو وتيسيره في العصر الحديث: 82 – 85، والنحو العربي مذاهبه وتيسيره: 250 – 251.

(3) ينظر: النحو العربي مذاهبه وتيسيره: 261.

(4) ينظر: النحو العربي نقد وبناء: 62، والنحو العربي مذاهبه وتيسيره: 261.

وطبّق هذا على (حبذا) وقال: «وكم يكون أقرب غلى الحقيقة الوصفية أنْ نقول: إنَّ (حبذا) كلمة يراد بها المدح، و(الهواء) هو الممدوح مرفوع؛ لأنَّه واقع في حيّز جملة المدح»[1].

ومن المعلوم أنَّ موقفه من العامل هو موقف الإلغاء؛ لذا يرى أنَّ الأبواب النحوية التي أُسِّست على العامل لا سبيل إلى الأخذ بها، وإلغاؤها هو الطريق الوحيد لتيسير النحو، وصرّح بهذا كثيراً كما في قوله في بابي الاشتغال والتنازع[2]، ثمّ أشار إلى مقترحات أخرى، واشار إلى حذف القواعد التي لا سند لها من كلام العرب رافضاً التقدير[3]، ثمّ أشار إلى تيسيرات في إطار القواعد الصرفية[4]، ثمّ دعا إلى إعادة تنسيق أبواب النحو فألحق باب الاشتغال مثلاً في باب المفعول به[5]، وغير ذلك من المقترحات التي أشار إليها في كتابه المؤلَّف.

8. محاولة الدكتور فاضل صالح السامرائي:

في سنة 1986م تقريباً نشر الدكتور فاضل صالح السامرائي كتابه الموسوم بـ(معاني النحو) تناول فيه دراسة شملت معظم أبواب النحو العربي.

يرى الدكتور فاضل في خلاصة حديثه عن الاشتغال «أنَّ الاشتغال مرحلة دون المبتدأ وفوق المفعول، إذ هو متحدّث عنه لكنَّه لا يرقى إلى درجة المبتدأ، فيكون معنى الاشتغال على هذا إنَّما يجيء بالاسم المنصوب المتقدم لإرادة

---

(1) النحو العربي نقد وبناء: 108 – 109.

(2) ينظر: المصدر نفسه: 92 – 95.

(3) ينظر: النحو العربي نقد وبناء: 30 – 106.

(4) ينظر: المصدر نفسه: 85- 107.

(5) ينظر: المصدر نفسه: 112.

الحديث عنه، ثم شُغِل عنه بالحديث عن المسند إليهنَّ فهو أسلوب على صورة المبتدأ والخبر»[1].

ثمَّ يثبت رأيه من خلال عرضه لبعض النصوص القرآنية التي تتضمن هذا الباب، وذكر أنَّ تقديم الاسم السابق في الاشتغال هو للاهتمام به، وهذا يعني أنَّه يدخل ضمن إطار التعبير القرآني[2]، فالدكتور فاضل يتوافق مع الدكتور الجواري في أنَّ تقديم الاسم السابق في الاشتغال يفيد الاهتمام به[3]، ونورد مثالاً من التنزيل لتوضيح ذلك، ففي قول الله سبحانه تعالى: ﴿وَٱلْأَنْعَٰمَ خَلَقَهَا ۗ لَكُمْ فِيهَا دِفْءٌ وَمَنَٰفِعُ وَمِنْهَا تَأْكُلُونَ ﴿٥﴾﴾[4] يرى الدكتور السامرائي والدكتور الجواري أنَّ تقديم الاسم المشغول عنه أفادَ اهتماماً[5].

ومن هذه المحاولات توضَّح لنا موقف الدارسين المحدثين من الاشتغال على وجه الخصوص والمواضيع الأخرى التي تدخل ضمن إطار نظرية العامل على وجه العموم.

ولا يعني من هذه المحاولات أنَّ الاشتغال وغيره مرفوض جملة وتفصيلاً، فما هذه المحاولات إلّا آراء تخضع للتقويم وتحتمل الصواب والخطأ.

---

(1) معاني النحو: 556/2، وينظر أسلوب الاشتغال ووظيفته في أداء المعنى، مجلة كلية الآداب، ع 21، مج 1، سنة 1976-1977: 432.
(2) ينظر: معاني النحو: 556/2 – 560.
(3) ينظر: المصدر نفسه، ونحو المعاني: 88 – 89.
(4) سورة النحل: 5.
(5) ينظر: معاني النحو: 556/2 – 560، ونحو المعاني: 88 – 89.

9. هناك محاولات أخرى لم نذكرها؛ لأنَّها على شاكلتها تقريباً ومنها:

1. محاولة وزارة المعارف المصرية سنة 1938م المؤلَّفة من د. طه حسين ود. أحمد أمين وغيرهما (مصر).
2. محاولة مجمع اللغة العربية في القاهرة (مصر).
3. محاولة الأستاذ أمين الخولي (مصر).(1)
4. محاولة الأستاذ مصطفى جواد (العراق).
5. محاولة الأستاذ شاكر الجودي (العراق).

فضلاً عن أنَّ بعض الدارسين كانوا يعنون بالاتجـــاه التقليـــدي للقـــدماء، وكانت لهم آراء في مؤلفاتهم ومنهم:

1. دراسات لأسلوب القرآن الكريم للأستاذ محمد عبد الخالق عضيمة، ويقـــع في (11) مجلداً.
2. النحو الوافي للأستاذ عباس حسن، ويقع في (4) مجلدات.
3. معاني النحو للدكتور فاضل صالح السامرائي، ويقع في (4) مجلدات.

وغيرها من المؤلفات الأخرى.

بيدَ أنَّ بعضهم حاول أنْ يستبدل العامل بنظريات أخرى ومنها(2):

1. نظرية القيم الخلافية ورائدها الدكتور تمَّام حسَّان.

---

(1) ينظر: مناهج في تجديد النحو والصرف والبلاغة: 21.

(2) ينظر: باب التنازع عند النحويين (رسالة ماجستير)، شاكر سبع نتيش الأســـدي: 50 – 60.

2. نظرية تضافر القرائن ورائدها الدكتور تمَّام حسَّان.

3. النظرية التحويلية التوليدية ورائدها الدكتور خليل أحمد عمايرة.

وفي نهاية مطاف هذا الفصل يمكن أنْ نقول: إنَّ كلَّ ما قيل عن الاشــتغال وغيره فإنَّ العامل لا زال يُدرَسُ ويُدرَّسُ على إطاره في المدارس والجامعــات والهيئات التعليمية ولا سبيل للاستغناء عنه.

الفصل الثاني
الاشتغال في النحو العربي

- أولا: أركان الاشتغال
- ثانيا: حكم الاسم السابق في الاشتغال
- ثالثا: المسائل النحوية في باب الاشتغال
- أولا: ما يجب نصبه.
- ثانيا: ما يجب رفعه.
- ثالثا: ما يجوز فيه الأمران، والنصب أرجح.
- رابعا: ما يجوز فيه الأمران، والرفع أرجح.
- خامسا: ما يجوز فيه الأمران على السواء.
- مسألة خلافية: هل شرط الاشتغال أن ينتصب من جهة واحدة ؟

الفصل الثاني
الاشتغال في النحو العربي

أولاً: أركان الاشتغال:

من خلال المباحث النحوية التي أفردها الدارسون لهذا الباب ومنها أركان الاشتغال يتوضَّح لنا أنَّ الاشتغال ينقسم إلى أركان ثلاثة وهي:

1. مشغول عنه.
2. مشغول.
3. مشغول به.

وسنتناول كلَّ ركنٍ بشيءٍ من التفصيل إن شاء الله.

1. مشغول عنه:

عرَّفه الصَّبان بقوله: «وهو الاسم السابق الذي شأنه أن يعمل فيه العامل أو مناسبه الرفع أو النصب لو سلِّط عليه»[1].

وعرَّفه الأستاذ عباس حسن بقوله: «هو الاسم المتقدم الذي كان في الأصل متأخراً، مفعولاً به حقيقياً أو معنوياً (حكيماً)، ثم تقدَّم على عامله، وترك مكانه للضمير المباشر، أو للسلبي، فانصرف العامل عن المفهول، واشتغل بما حلَّ محلَّه»[2].

---

(1) حاشية الصبان على شرح الأشموني: 71/2.
(2) النحو الوافي: 127/2 – 128.

ولهذا الاسم السابق شروط ينبغي أن تكون فيه حتى يكون صالحاً لتحقيق الاشتغال وهي[1]:

أ. أن يكون متقدِّماً، فإذا تأخَّر نحو(ضربته زيداً) فليس هذا من باب الاشتغال؛ ولذلك يقول ابن مالك: «وتقييدي المشتغل عنه بسابق مخرج للمشتغل عنه متأخرًا، نحو(ضربته زيدًا)، على إبدال الظاهر من المضمر، و(ضربته زيدٌ) على الابتداء وتقديم الجملة خبرًا»[2]، وأكَّد الصَّبان هذا بقوله: «فليس من الاشتغال نحو (ضربته زيداً)، بل الاسم إن نصب كان بدلاً من الضمير أو رفع كان مبتدأً خبره الجملة قبله»[3].

ب. أن يكون قابلاً للإضمار، وذكر ذلك أبو حيان بقوله «وفي البسيط[4] ما ملخصه: شرط المشغول عنه أن يكون ممَّا يقبل أن يضمر وأن يتقدَّم، ولا

---

(1) ينظر تفصيل ذلك: شرح التسهيل لابن مالك: 136/2، والتذييل والتكميل: 293/6-294، وحاشية الصبان على شرح الاشموني: 71/2، وحاشية السجاعي على قطر الندى: 77، وحاشية الخضري على شرح ابن عقيل: 181/1، والنحو الوافي: 257/1-258، ومنحة الجليل بتحقيق شرح ابن عقيل: 128/2، ومعجم القواعد النحوية: 154.

(2) شرح التسهيل: 136/2، وينظر همع الهوامع: 130/3.

(3) حاشية الصبان على شرح الاشموني: 71/2، وينظر: حاشية السجاعي على قطر الندى: 77، وحاشية الخضري على شرح ابن عقيل: 1 / 181.

(4) كتاب البسيط في النحو: لأبي عبد الله محمد ضياء الدين بن العلج، نسب أبو حيان هذا الكتاب له. ينظر الارتشاف 239/2، وذكره ابن عقيل، ينظر: المساعد على تسهيل الفوائد:405/1، وشرح ابن عقيل: 101/1،37، قال السيوطي: «صَاحب الْبَسِيط: ضِيَاء الدّين بن العلج، أَكثر أَبُو حَيَّان وَأَتْبَاعه من النَّقْل عَنهُ، وَلم أَقف لَهُ على تَرْجَمَة». بغية الوعاة: 370/2.

يصحُّ الشغل عن الحال والتمييز والمصدر المؤكد ومجرور كاف التشبيه وحتى وغير ذلك ممَّا امتنع إضماره»[1]، ونكر ذلك السيوطي[2]، ونقل الصَّبان[3] والخضري[4] قولَ السيوطي أيضًا.

ت. أن يكون مفتقراً لما بعده، فليس من الاشتغال نحو(في الدار زيدٌ فأكرمْه)[5]، فإذا كان الاسم السابق مكتفياً ولا يحتاج إلى الذي بعده امتنعت المسألة عن الاشتغال.

ث. أن يكون معرفة أو نكرة مختصة لا نكرة محضة؛ ليصح رفعه بالابتداء وإن تعيَّن نصبه لعارض كصور وجوب النصب فليس من الاشتغال قوله تعالى﴿وَرَهْبَانِيَّةً ٱبْتَدَعُوهَا﴾[6]، بل المنصوب معطوف على ما قبله بتقدير مضاف، أي (وحبّ رهبانية) و(ابتدعوها) صفة[7]، ومنع ذلك ابن الشجري أيضاً، وأجاز الاشتغال الزمخشري وسيأتي بيانه لاحقاً إن شاء الله.

ج. أن يكون واحداً لا متعدداً[8]، وبصيغة أخرى أن لا يكون متعدداً لفظاً ومعنى، ويعني ذلك أنَّ يكون واحداً دون أكثر، نحو (زيداً ضربته) متعدداً في اللفظ دون المعنى نحو(بكراً وعمراً ضربهما)، فالعطف هنا جعل

---

(1) الارتشاف: 116/3.
(2) ينظر همع الهوامع: 161/5.
(3) ينظر حاشية الصبان على شرح الاشموني: 71/2.
(4) ينظر حاشية الخضري على شرح ابن عقيل: 181/1.
(5) ينظر المساعد على تسهيل الفوائد: 410/1، وحاشية الصبان على شرح الاشموني: 71/2، وحاشية الخضري على شرح ابن عقيل: 181/1.
(6) الحديد: 27/57.
(7) ينظر حاشية الصبان على شرح الاشموني: 71/2، وحاشية ياسين على شرح التصريح: 308/1، وضياء السالك إلى أوضح المسالك: 85/2.
(8) ينظر حاشية الصبان على شرح الأشموني: 71/2، وحاشية الخضري على شرح ابن عقيل: 385/1، ومنحة الجليل بتحقيق شرح ابن عقيل: 128/2، وضياء السالك إلى أوضح المسالك: 85/2، ودليل السالك إلى ألفية ابن مالك: 345/1.

الاسمين كالاسم الواحد؛ ولذلك قالوا: « وقد ينصب أكثر من واحد، ولكنَّ الذي يتقدَّم عليه واحد فقط »[1]. قال ابن مالك ما نصُّه: « ونبَّهت بذلك أنَّ شرط انتصاب المشتغل عنه بالعامل صحة تسلطه عليه لو عدم الشاغل، فخرج بذلك فعل التعجب نحو (زيدٌ ما أَحسنه)، وأسماء الأفعال نحو (زيدًا ترَّاكه)، وأفعل التفضيل نحو (زيدٌ أكرم منه عمرو)، فليس للاسم المتقدِّم على هذه إلَّا الرَّفع؛ لأنَّها لا تعمل فيما تقدَّم، وما لا يعمل لا يفسِّر عاملًا على الوجه المعتبر في هذا الباب، والوجه المعتبر في هذا الباب كون العامل المشغول عوضًا في اللفظ من العامل المضمر دليلًا عليه؛ ولكونه عوضًا امتنع الاظهار، إذ لا يجمع بين العوض والمعوض منه؛ ولكونه دليلًا لزم أن يكون موافقًا في المعنى أو مقاربًا، فلو قصدت الدلالة دون تعويض لم تكن المسألة من باب الاشتغال»[2].

2. المشغول:

وهو الفعل العامل في ضمير الاسم السابق، أو فيما يلابس ضميره[3]، أي هو العامل نصباً أو رفعاً[4]، أو هو العامل الذي يذكر[5].

أمَّا شروطه فشرطان:

الأول: أن يكون صالحاً للعمل فيما قبله، فيشمل الفعل المتصرِّف واسم الفاعل واسم المفعول[6].

(1) النحو الوافي: 125/2، 127.
(2) شرح التسهيل لابن مالك: 137/2.
(3) ينظر شرح الكافية الشافية: 625/2، وشرح الأشموني على الألفية: 435/1، وحاشية الصبان على شرح الأشموني: 119/2، ودليل السالك إلى ألفية ابن مالك: 195/1.
(4) ينظر حاشية الصبان على شرح الاشموني: 71/2.
(5) ينظر حاشية الخضري على شرح ابن عقيل: 181/1.
(6) ينظر حاشية الصبان على شرح الاشموني: 71/2، وحاشية السجاعي على قطر الندى: 77، وحاشية الخضري على شرح ابن عقيل: 181/1.

والآخر: أن يكون المشغول متصلاً بالمشغول عنه[1]، ولا بدَّ في هذا الاسم المتقدم أن يتصل بعامله بغير فاصلٍ ممنوع بينهما إذا كان العامل فعلاً، أمَّا إذا كان وصفاً فيجوز الفصل[2].

3. **المشغول به (الضمير):**

هذا هو الشاغل بكونه ضمير الاسم السابق أو سببيه[3]، وينطبق على الضمير العائد على الاسم السابق مباشرة، كما ينطبق على اللفظ السببي الذي له ضمير يعود على ذلك المتقدم[4]. وسمّاه أبو الحسن الرُّماني(ت 384هـ)بـ «هَاء الْإِضْمَار كَقَوْلِك (زيدٌ ضَربته) وَ(عَمْرو مَرَرْت بِهِ)، فَهَذِهِ الْهَاء كِنَايَة عَن (زيد) وَ(عَمْرو) فتسمَّى هَاء الْكِنَايَة وهاء الْإِضْمَار»[5].

أمَّا شروطه فشرط واحد، وهو أن يكون ضميراً معمولاً للمشغول أو من تتمه معموله كـ (زيداً ضربته) أو(مررت به) أو(ضربت غلامه) أو(مررت بغلامه)[6].

أمَّا بخصوص حذف الضمير فبيَّن الصَّبان جواز حذفه على قبح بقوله «ويجوز حذف الضمير الشاغل بقبح لما فيه من القطع بعد التهيئة»[7] ومن كلامه يتضح أنَّ إثبات الضمير هو الأفضل والأجدر في ذلك.

---

(1) ينظر حاشية الخضري مع شرح ابن عقيل: 181/1.
(2) ينظر النحو الوافي: 129/2،128.
(3) ينظر شرح الأشموني على شرح الألفية: 437/1، وحاشية الخضري على شرح ابن عقيل: 181/1، وشرح شذور الذهب (للجوجري): 748/2.
(4) ينظر النحو الوافي: 127/2.
(5) منازل الحروف: 25.
(6) ينظر حاشية الصبان على شرح الأشموني: 71/2، 72.
(7) حاشية الصبان على شرح الأشموني: 72/2،71، وحاشية الخضري على شرح ابن عقيل: 181/1.

وذكر ابن يعيش ما نصُّه «وجاز رفعه؛ لاشتغال الفعل عنه بضميره وهو الهاء في (ضربته) ولولا الهاء لم يجز رفعه لوقوع الفعل عليه، فإن حذفت الهاء وأنت تريدها فقلت (زيدٌ ضربت) جاز عند البصريين على ضعف؛ لأنَّ الهاء وإن كانت محذوفة فهي في حكم المنطوق بها»[1].

ثانياً: حكم الاسم السابق في الاشتغال::

ذكرنا فيما سبق أركان الاشتغال، ومن هذه الأركان الاسم المشغول عنه وذكرنا ما يجب أن يتحقق فيه، أمَّا هنا فننكر حكمه، وهو لا يخلو من أن يكون أحد أمرين:

أولاً: أن يعرب مبتدأ، والجملة التي بعده خبر، كقوله تعالى: ﴿ٱلَّذِينَ كَفَرُواْ وَصَدُّواْ عَن سَبِيلِ ٱللَّهِ أَضَلَّ أَعْمَٰلَهُمْ﴾[2]، فـ(الذين كفروا) مبتدأ، و(أضلَّ أعمالهم) خبره[3].

ثانيًا: أن يعرب مفعولاً به لفعل محذوف وجوباً يدلُّ عليه الفعل الظاهر بعده، كقوله تعالى: ﴿وَرُسُلًا قَدْ قَصَصْنَٰهُمْ عَلَيْكَ مِن قَبْلُ وَرُسُلًا لَّمْ نَقْصُصْهُمْ عَلَيْكَ ۚ وَكَلَّمَ ٱللَّهُ مُوسَىٰ تَكْلِيمًا ﴿١٦٤﴾﴾[4]، فـ(رسلاً) منصوب بفعل مضمر وجوباً تقديره (وقصصنا رسلاً)[5]، وكقوله: ﴿إِنَّ مَا تُوعَدُونَ لَءَاتٍ ۖ وَمَآ أَنتُم بِمُعْجِزِينَ ﴿١٣٤﴾﴾[6]، فـ(الموتى) هو في موضع نصب بفعل

---

(1) شرح ابن يعيش للمفصل: 30/2.
(2) سورة محمد، الآية: 1.
(3) ينظر التبيان في إعراب القرآن: 1160/2
(4) النساء: 4 / 164.
(5) ينظر معاني القرآن وإعرابه: 1/472-473، والتبيان في إعراب القرآن: 409/1.
(6) الأنعام: 134/6.

محذوف وجوباً، أي(ويبعث الله الموتى)، ويجوز في الآيتين إعراب الاسم المتقدّم على الابتداء[1].

ومن خلال هذين القسمين يمكن أن يكون الاشتغال ضمن المرفوعات والمنصوبات على حدِّ قول الصَّبان «المقصود بالذكر هو المشتغل عنه ووسطوا ذكره بين المرفوعات والمنصوبات؛ لأنَّ بعضه من المرفوعات وبعضه من المنصوبات»[2].

ومن النحويين من أسقط وجوب الرفع ونفاه عن الدخول في هذا الباب، ومنهم ابن هشام في شرحه لألفية ابن مالك، إذ يقول: «ليس من أقسام هذا الباب ما يجب فيه الرَّفع كما في مسألة (إذا) الفجائية؛ لعدم صدق ضابط الباب عليها وكلام الناظم يوهم ذلك»[3].

وعقّب السجاعي بقوله «؛ لأنَّ من شرطه أن يصح تأثّر السابق بالعامل وما اختص بالابتداء لا يصح تقدير الفعل بعده وما له صدر الكلام يمنع عمل ما بعده فيما قبله؛ ولذا لم يذكره ابن الحاجب[4]، قال ابن هشام: أصاب ابن الحاجب كلَّ الإصابة حيث لم يذكر هذا القسم؛ لأنَّه لم يدخل تحت ضابط الاشتغال، وأجيب عنه بأنَّ معنى قولهم في ضابطه لو سلّط عليه لنصبه لو خلا من الموانع ووجِّه إليه، ومن جملة الموانع الأدوات المختصة بالجملة الاسمية[5].

---

(1) ينظر التبيان في إعراب القرآن: 1/492-493.

(2) حاشية الصبان على شرح الاشموني: 71/2، وحاشية الخضري على شرح ابن عقيل: 180/1.

(3) أوضح المسالك: 5/2.

(4) ينظر رأي ابن الحاجب في الكافية في النحو: 12-22، وشرح الرضي على الكافية: 452/1.

(5) ينظر حاشية السجاعي على قطر الندى: 78.

وعلَّق الجوجري على كلام ابن هشام بقوله: «وإنَّما لم تكن مسائل الرَّفع من باب الاشتغال كما تقدَّم؛ لأنَّه لا يصح فيها أن يعمل العامل المشغول في الاسم السابق لما تبيَّن، والقاعدة أنَّ ما لا يعمل لا يفسِّر عاملًا»[1]، كما ذكر الخضري في أثناء كلامه على شرح ابن عقيل أَنَّ «المتجه ما اقتضاه المتن والشارح من عدَّه منه؛ لأنَّ العامل صالح في ذاته للعمل فيه، وإنَّما امتنع لعارض وقوعه في هذه الأماكن، فقول المصنف في الضابط بنصب لفظه، أو المحل على الإعراب الأول يعني باعتبار حالته الذاتية، وإن منعه مانع عارض، ويخرج به ما امتنع عمله فيما قبله لذاته كالفعل الجامد»[2].

ومن النحويين الآخرين مَن أثبته وأدخله ضمن مسائل هذا الباب، منهم ابن عقيل[3] وغيره[4].

أمَّا الرضي فيقول: «ولم يذكر جمهور النحاة ما وجب رفعه وأثبته ابن كيسان[5] قال: وذلك إذا كان الفعل مشتغلاً بمجرور به تحقق فاعليه الفاعل بأن يكون آلة الفعل نحو (آلسَّوْطَ ضُرِبَ به زيدٌ)[6]؛ لأنَّه لما حقّق فاعلية الفاعل فكأنَّه

---

(1) شرح شذور الذهب للجوجري: 754/2.
(2) حاشية الخضري على شرح ابن عقيل: 389/1.
(3) ينظر شرح ابن عقيل: 135/2 – 137.
(4) كما سيأتي إن شاء الله.
(5) ينظر الموفقي في النحو (مجلة المورد): 123،119،114.
(6) ذكر هذا المثال سيبويه بقوله «وتقول: آلسَّوْطَ ضُرِبَ به زيدٌ، وهو كقولك: آلسَّوطَ ضَرَبتَ به. وكذلك آلخِوانَ أُكِلَ اللحمُ عليه، و" كذلك " أَزيداً سُمِّيتَ به أَو سُمِّى به عمروٌ"، لأنّ هذا في موضعِ نصب، وإنّما تعتبره أنك لو قلت: آلسَّوْطَ ضَرَبْتَ فكان هذا كلاماً، أَو آلخِوانَ أُكلْتَ، لم يكن إلاَّ نصبا، " كما أنك لو قلت: أزيداً مررتَ فكان كلاماً لم يكنِ إلاَّ نصبا ". فمن ثَمَّ جُعِل هذا الفعلُ الذى لا يَظهر تفسيرُه تفسيرَ ما يَنصب، فاعتَبِرْ ما أَشْكَلَ عليك من هذا بذا. فإن قلت: أزيدٌ ذهب به أَو أَزيد انطلقَ به، لم يكن إلاّ رفعاً؛ لأنَّك لو لم تقل(به) فكان كلاماً لم يكن إلَّا رفعًا، كما قلت: أزيد ذهب أَخوه؛ لأنَّك لو قلت: أَزيد ذهب لم يكن إلَّا رفعًا». الكتاب: 103/1–104، وينظر شرح الكتاب للسيرافي: 416/1، والمفصل: 76.

فاعل مرفوع وقد تقرَّر أنَّه لا يجوز نصب الاسم المذكور إلَّا إذا اشتغل الفعل عنه بمنصوب وهذا الذي ذكره قياس بارد والوجه جواز نصبه؛ لكون الفعل مشتغلاً عنه محلاً بلا ما بعد (إذا) المفاجأة واجب الرفع في نحو (خرجت فإذا زيد يضربه عمرو)»[1].

ومن الدارسين المحدثين من ذهب إلى مثل هذا، فمنهم من يقول «كالحالة التي يجب فيها رفع الاسم السابق إذ لا ينطبق عليها في الصحيح تعريف الاشتغال الأصيل ومثلها حالات الرفع الأخرى التي يكون الرفع فيها جائزاً، فحالة الرفع بنوعيه لا ينطبق عليها، في الصحيح الاشتغال الحقيقي ما دام الاسم مرفوعاً»[2].

أمَّا السّيوطي والصَّبان فإنَّهما ذهبا إلى غير ذلك، فالسُّيوطي في الهمع يرى أنَّ الاشتغالَ في الرَّفع كالنَّصب فيجب الابتداء في (زيدٌ قام)[3].

أمَّا الصَّبان فقد أورد كلام السيوطي ثمَّ قال بعده «لا يقال ضابط الاشتغال لا يصدق على ما ذكر؛ لأنَّ العامل لو فرّغ عن الضمير لا يعمل في الاسم المتقدم؛ لأنَّ الفاعل ونائبه لا يجوز تقديمهما»[4].

ومن النحويين مَن جعل الرَّفع بإضمار فعل فضلاً عن إضمار مبتدأ فجعله كالنَّصب، وفي هذا يقول أبو حيان: «وقال في الترشيح[5] (إن زيداً ضربته)

---

(1) شرح الرضي على الكافية: 170/1، وينظر تسهيل الفوائد وتكميل المقاصد: 82.
(2) النحو الوافي: 130/2.
(3) ينظر همع الهوامع: 160/5.
(4) حاشية الصبان على شرح الاشموني 86/2.
(5) كتاب الترشيح في النحو: وصاحبه أبو بكر خطاب بن يوسف الماوردي (المروزي) القرطبي البطليوسي، أحد كبارِ النحاة ومحققيهم، والمتقدمين في علوم اللسان عامة، تصدَّر لإقراء العربية طويلًا، وصنف فيها، واختصر (الزاهر) لابن الأنباري، فضلًا عن كتابه المشهور (الترشيح)، له نظم فيما يذكر ويؤنث، وينقل عنه أبو حيان وابن هشام كثيرًا، توفي سنة 450هـ. ينظر: البلغة: 77، وبغية الوعاة: 1/ 553، ومعجم المؤلفين: 4/ 103.

نصبت بإضمار فعل، وإن رفعته بإضمار كان جاز أو بإضمار فعل لم يسمَّ فاعله من لفظ ما بعده كأنَّك قلت (إن ضرب ضربته)، وهذا قول أبي العباس[1]، وكان ابن العريف[2] ينكر هذا ويرفعه[3] وذلك غلط منه»[4]؛ ولذلك يقول السيوطي: «الاشتغال في الرَّفع كالنَّصب بأن يكون في الاسم على الابتدائية أو على إضمار فعل»[5].

أمَّا النَّاصب للاسم السابق فيطالعنا في البدء قول الرُّماني في شرحه كتابَ سيبويه ما نصُّه: «والذي يجوز في المفعول إذا تقدَّم أربعة أوجه (زيدٌ ضربته) و (زيدًا ضربت)، وهذان الوجهان جيِّدان؛ لأنَّهما على أصل الكلام وحقيقته، ويجوز (زيدًا ضربته) على تقدير (ضربت زيدًا ضربته)، إلَّا أنَّ هذا المحذوف لا يظهر للاستغناء عنه بالمحذوف استغناءً لازمًا، ويجوز (زيدٌ ضربت) على حذف الضمير، كأنَّك قلت (زيدٌ ضربته)؛ لأنَّ الفعل لمَّا وقع بعد الاسم في موضع الخبر أشبه وقوعه في موضع الصِّفة والصِّلة»[6].

---

(1) يعني المبرد، ينظر المقتضب: 77/2.

(2) ابن العريف: الحسين بن الوليد بن نصر، أبو القاسم. المعروف بابن العريف، أديب أندلسيّ، أقام بمصر مدة وعاد إلى الأندلس فاختاره صاحبها المنصور محمد ابن أبي عامر مؤدبا لأولاده، وله معه مجالس وأخبار. من كتبه (الرد على أبي جعفر النحاس) في كتابه الكافي. توفي بطليطلة سنة 390 هـ. ينظر: بغية الوعاة: 542/1، والأعلام: 261/2.

(3) ذكر ابن عقيل في شرحه كتابَ تسهيل الفوائد لابن مالك ما نصُّه: « ولم يجز رفعه على الفاعلية إلَّا أبو القاسم حسين بن الوليد الشهير بابن العريف، بناءً منه على أنَّه لا يشترط طالب الفعل، فلعلَّ المصنِّف ذهب إلى ما ذهب إليه». المساعد على تسهيل الفوائد: 1/ 423.

(4) الارتشاف: 111/3.

(5) همع الهوامع: 160/5.

(6) شرح الرماني للكتاب: 281/1.

والنّاصب للاسم السابق فيه وجهان[1]:

أولاً: مذهب سيبويه (ت180هـ) وجمهور البصريين أنَّ الاسم السابق منصوب بإضمار فعل يفسِّره الفعل المذكور وجوباً[2]، فسيبويه يقول: «وإن شئت قلت: (زيداً ضربته)، وإنَّما نصبه على إضمار فعل هذا يفسّره كأنك قلت (ضربت زيداً ضربته)، إلا أنَّهم لا يظهرون هذا الفعل هنا للاستغناء بتفسيره، فالاسم ها هنا مبني على هذا المضمر»[3].

ومن النحويين الآخرين الذين ذهبوا هذا المذهب المبرد (ت 285هـ)، فهو يقول: «واعلم أنَّ المفعول إذا وقع في هذا الموضع وقد شغل الفعل عنه انتصب بالفعل المضمر؛ لأنَّ الذي بعده تفسير له»[4].

وذهبت إلى هذا الزجاجي (ت 338هـ) بقوله: «وإن اشتغل عنه الفعل تنصبه بفعل مضمر يدلّ عليه هذا الظاهر فتقول (زيدًا ضربته) والتقدير (ضربت زيدًا ضربته) ولكنَّه فعل لا يظهر»[5].

وكذلك ذهب إلى هذا الصَّيمري[6] (من نحاة القرن الرابع)، إذ يقول «ويجوز النَّصب فيهما بأن تضمر فعلاً تفسِّره هذا الظاهر، فتقول: (زيداً ضربته) و(عمراً أكرمته)، والتقدير: (ضربت زيداً ضربته) و(أكرمت عمراً أكرمته)»[7].

---

(1) ينظر تفصيل ذلك: الإنصاف: 69/1.
(2) ينظر الانصاف: مسألة (12)، 82/1.
(3) الكتاب: 81/1.
(4) المقتضب: 76/2.
(5) الجمل في النحو: 39.
(6) الصيمري: عبد الله بن عَليّ بن إِسْحَاق الصَّيْمَرِيّ النَّحْوِيّ أَبُو مُحَمَّد، لَهُ التَّبْصِرَة فِي النَّحْو؛ كتاب جليل أَكثر مَا يشْتَغل بِهِ أهل الْمغرب، من نحاة القرن الرابع. ينظر: البلغة: 172/1، وبغية الوعاة: 49/2.
(7) التبصرة والتذكرة: 326/1.

ومن أصحاب هذا الرأي ابن الشجري (ت542هـ)، إذ ينكر لنا عدداً من الأمثلة منها قوله تعالى:﴿أَبَشَرًا مِّنَّا وَاحِدًا نَّتَّبِعُهُۥ ﴿٢٤﴾﴾[1]، ويقول بعدها «فالعوامل في هذه المنصوبات أفعال مقدَّرة قبلها تفسّرها الأفعال المذكورة بعدها»[2].

وكذلك أبو البقاء العكبري (ت616هـ) إذ يقول «ونصبه بفعل محذوف يفسِّره المذكور»[3]. وذهب إلى هذا أيضًا ابن يعيش إذ يقول في (زيداً ضربته): «والنَّصب بإضمار فعل تفسيره هذا الظاهر وتقديره (ضربت زيداً ضربته)»[4].

ومن النحويين الآخرين الذين ذهبوا إلى ذلك: ابن الحاجب[5] (ت664هـ)، وابن عصفور[6] (ت669هـ)، وابن هشام[7] (ت761هـ)، والأزهري[8] (ت 905هـ)، والسيوطي[9] (ت911هـ)، وغيرهم.

ثانياً: مذهب الكوفيين وهو أنَّ الاسم السابق منصوب بالفعل الظاهر الذي بعده[10]، فنحو قوله تعالى:﴿ وَكُلَّ إِنسَٰنٍ أَلْزَمْنَٰهُ طَٰٓئِرَهُۥ فِى عُنُقِهِۦ ﴿١٣﴾﴾[11]،

---

(1) القمر: 24/54.

(2) الأمالي الشجرية: 330/1 – 331.

(3) اللباب في علل البناء والإعراب: 2 / 393.

(4) شرح ابن يعيش للمفضل: 30/2.

(5) ينظر شرح الوافية نظم الكافية: 205 – 206، والأمالي النحوية: 502/2.

(6) ينظر المقرب: 95.

(7) ينظر أوضح المسالك: 2 / 5، وشرح شذور الذهب: 426، وشرح قطر الندى: 210، وشرح جمل الزجاجي لابن هشام: 134.

(8) ينظر شرح التصريح: 297/1.

(9) ينظر همع الهوامع: 158/5.

(10) ينظر الانصاف:82/1.

(11) الإسراء: 13/7.

فـ(كلٌّ) على هذا المـذهب منـصوبة بالفعـل الظـاهر الـذي بعـدها وهو (ألزمناه).

وعلى هذا الرأي تُجاهان[1]:

الأول: مذهب الكسائي (ت189هـ): وهو أنَّ الفعل هو النّاصب للاسم والضمير مُلغى.

والآخر: مذهب الفراء (ت207هـ): وهـو أنّ الفعـل هـو النّاصـب للاسـم والضمير.

أمّا مذهب الكسائي فقد تناقلته كتـب النحـو، فـذكره أبـو حيـان فـي الارتشاف[2]، وابن عقيل في شرح الألفية[3]، والأزهري في شرح التـصريح[4]، والسيوطي في همع الهوامع[5]، وذكره غيرهم من النحويين.

والكسائي رُدَّ بأنَّ الضمير قد لا يتعدَّى إليه الفعل إلّا بحرف جـر فكيـف يلغى وينصب الظاهر وهو لا يتعدَّى إليه أيضاً إلا بحرف جـر، نحـو (زيـداً غضبت عليه) وأيضاً فلا يمكن الإلغاء في السبب؛ لأنّـه مطلـوب الفعـل فـي الحقيقة، نحو (زيداً ضربت غلام رجل يحبه)[6]، بمعنى أنَّ الأسماء لا تلغى بعـد اتصالها بالعوامل[7].

---

(1) ينظر شرح الكتاب للسيرافي: 161/2، والتذييل والتكميل: 210/6-211، والارتشاف: 110/3، وشرح التصريح: 291/1، 298، وهمع الهوامع: 158/5.
(2) ينظر الارتشاف: 110/3.
(3) ينظر شرح ابن عقيل: 131/2.
(4) ينظر شرح التصريح: 297/1، 298.
(5) ينظر همع الهوامع: 158/5.
(6) ينظر المصدر نفسه: 114/2.
(7) ينظر شرح ابن عقيل: 131/2.

وقد ذكر سيبويه بطلان هذا الرأي بقوله «فمن زعم أنَّه إذا قال(أزيداً مررت به) إنَّما ينصبه بهذا الفعل فهو ينبغي له أن يجرَّه؛ لأنَّه لا يصل إلا بحرف إضافة»[1].

وهذا الفعل المقدَّر يكون على ثلاثة أوجه: أحدها أن تقدّر مثل المذكور في اللفظ كقولك (ضربت زيداً ضربته)، والثاني: أن يقدّر فعلاً من معناه كقولك (زيداً مررت به) تقديره: (لقيت زيداً) ولا تقدّر (مررت)؛ لأنَّه لا يتعدّى إلا بحرف الجر، ومن ذلك (زيداً ضربت أخاه) والتقدير (أهنت زيداً ضربت أخاه)؛ لأنَّك لم تضرب (زيداً) لكن أهنته بضرب مَن هو من سببه، والثالث: أن تقدّر فعلاً من معنى ذلك كقولك: (زيداً لست مثله) أي (خالفت زيداً)، وخالفت هو معنى لست مثله[2].

وربَّ سائل يسأل فيقول: لماذا لم يجز جمهور النحاة إظهار الفعل المشغول، إذ إنَّهم لجؤوا إلى الإضمار؟

والجواب على ذلك نصَّ عليه ابن عصفور بقوله: «وأمَّا المنصوب في باب الاشتغال فهو منصوب بإضمار فعلٍ لا يجوز إظهاره، وإنَّما لم يجز إظهاره؛ لأنَّه جعل الفعل الذي بعده كأنَّه عوضٌ منه، ولا يجوز الجمع بين العوض والمعوض منه»[3]؛ ولأنَّ الفعل الظاهر كالبدل من اللفظ به، ولا يجمع بين البدل والمبدل منه[4].

---

(1) الكتاب: 106/1.

(2) ينظر اللباب في علل البناء والاعراب: 393/2 - 394.

(3) شرح جمل الزجاجي: 409/2.

(4) ينظر شرح الألفية لابن الناظم: 172.

«و(زيداً ضربته) أقوى من (زيداً ضربت أخاه) و(زيداً ضربت أخاه) أحسن من(زيداً مررت به) و(زيداً مررت به) أحسن من(زيداً مررت بأخيه)، ألا ترى أنَّ تقدير الفعل في الوجهين الآخرين (لابست زيداً مررت به)، وأحسن من هذا أن تقول(لقيت زيداً مررت به)؛ لأنَّ المرور به أدلُّ على اللقاء من الملابسة[1]، وزعم ابن كيسان[2] في (زيداً مررت به) أحسن من (زيداً ضربت أخاه)[3].

أمَّا الفرّاء فلكي نتحقَّق من صحة ما نقل عنه في ذلك القول نرجع إلى كتابه (معاني القرآن)، فمثلاً يقول في قوله تعالى: ﴿وَرُسُلًا قَدْ قَصَصْنَاهُمْ عَلَيْكَ مِن قَبْلُ وَرُسُلًا لَّمْ نَقْصُصْهُمْ عَلَيْكَ ۚ وَكَلَّمَ اللَّهُ مُوسَىٰ تَكْلِيمًا ﴿١٦٤﴾﴾[4] «أنَّ (رسلاً) منصوبة بـ(قصصناهم)»[5]، ويقول في قوله تعالى: ﴿وَالْأَنْعَامَ خَلَقَهَا ۗ لَكُمْ فِيهَا دِفْءٌ وَمَنَافِعُ وَمِنْهَا تَأْكُلُونَ ﴿٥﴾﴾[6] «نصبت الأنعام بـ(خلقها)»[7].

وردَّ ابن يعيش رأيَّ الفرّاء بقوله: «وذهب الكوفيون إلى أنَّه منصوب بالفعل الظاهر وإن كان قد اشتغل بضميره؛ لأنّ ضميره ليس غيره وإذا تعدَّى

---

(1) ينظر شرح جمل الزجاجي لابن عصفور: 362/1 – 363، وشرح الاشموني على ألفية ابن مالك: 228/2.

(2) ينظر الموفقي في النحو (مجلة المورد): 118، وتوضيح المقاصد والمسالك: 618/2، وأبو الحسن بن كيسان وآراؤه في النحو واللغة: 166.

(3) الارتشاف: 110/3 – 111، وينظر تسهيل الفوائد وتكميل المقاصد: 82.

(4) النساء: 164/4.

(5) معاني القرآن: 295/1.

(6) النحل: 5/16.

(7) معاني القرآن: 95/2.

الى ضميره كان متعدياً إليه وهو قول فاسد؛ لأنَّ ما ذكروه وإن كان من جهة المعنى صحيحاً فإنَّه فاسد من جهة اللفظ وكما تجب مراعاة المعنى كذلك تلزم مراعاة اللفظ وذلك إنَّ الظاهر والمضمر ههنا غيران من جهة اللفظ وهذه صناعة لفظية وفي اللفظ قد استوفى مفعوله بتعديه إلى ضميره واشتغاله به فلم يجز أن يتعدَّى إلى آخر»(1).

وردَّ ابن عصفور أيضًا قول الفرَّاء بقوله: «ومنهم من ذهب إلى أنَّه منصوب بالفعل الذي بعده وهو الفرَّاء وذلك إنَّ عدم الإضمار أحسن من تكلُّفه قال: فإن قيل تعدَّى (ضربت) لمفعولين وإنَّما يتعدَّى إلى مفعول واحد، فالجواب أنَّه لما كان المفعول هو الضمير في المعنى ساغ أن يعمل فيه، وهذا الذي ذهب إليه فاسد؛ لأنَّ العرب تقول (زيداً مررت به) و(مررت) لا تعمل نصباً، فثبت هنا إضمار الفعل، وأيضاً فإنَّ الشيءَ لا يقتضي ممَّا يطلبه إلا شيئاً واحداً»(2).

وقال السيوطي نافياً قول الفرَّاء: «هو خرم للقواعد»(3)، وأورد السيوطي في تجويز قومٍ ذلك في المشتغل عنه بمجرور، فقال: «وجوَّزه قوم في المشتغل عنه بمجرور نحو (زيد مررت به) فيقال (بزيد مررت به)، وقرئ (وللظالمين أعدَّ لهم عذاباً أليماً)(4)، والجمهور على المنع؛ لأنَّ الجار منزَّل من الفعل منزلة الجزء منه؛ لأنَّه يصل به إلى معموله كما يصل بهمزة النقل، فكما لا يجوز

---

(1) شرح ابن يعيش للمفصل: 30/2 – 31.

(2) شرح جمل الزجاجي: 401/2 – 410.

(3) همع الهوامع: 158/5.

(4) وهي قراءة عبد الله ابن مسعود (ﷺ)، ينظر: معاني القرآن للفراء: 220/3، وإعراب القرآن للنحاس: 587/3، ومختصر في شواذ القراءات: 166، والكشاف: 201/4، والبحر المحيط: 402/8، وهمع الهوامع: 158/5.

إضمار بعض اللفظة وإبقاء بعضها لا يجوز هذا، والقراءة مؤوّلة على تعلّق اللام بــ (أعدّ) الظاهر و(لهم) بدل منه»[1].

ثالثاً: المسائل النحوية في باب الاشتغال:

اعتاد النحويون في دراستهم لأبواب النحو العربي أن يقوموا بدراسة جميع الجوانب المتعلقة ضمن ذلك الباب مفصّلاً وأن لا يتركوا مبحثًا فيه إلّا تناولوه وفصّلوا القول فيه وذكروا أوجه الخلاف فيه وربّما رجّحوا من يرون أنّ رأيه هو الأصوب، وهذا يتأتّى من اهتمامهم بأبواب النحو العربي.

والاشتغال هو أحد الأبواب النحوية التي درسها القدماء وفصّلوا القول فيه، إذ يعدُّ من الابواب التي تتعدد حالاته الأعرابية بحسب ما تقتضيه الصنعة الإعرابية لبنية الجملة وجعلها تحت إطار السياق الصحيح ضمن قواعد النحو العربي.

وقسّموا مسائل هذا الباب على خمسة أقسام، تناولوا كلَّ قسم بشروط مبنية على ضوابط يجب أن تتوافر في تلك الجملة حتى تكون داخلة ضمن ذلك القسم.

فقد قسَّم النحويون المسائل التي يتضمنها هذا الباب خمسة أقسام، وهي[2]:

---

(1) همع الهوامع: 158/5 – 159.

(2) ينظر توضيح المقاصد والمسالك: 387/2، وشرح ابن عقيل: 132/2، وشرح التصريح: 442/1، وحاشية الصبان على شرح الأشموني: 109/2، وحاشية الخضري على شرح ابن عقيل: 387/1–389، والنحو المصفى: 693، ومعجم القواعد العربية: 54/1.

أولاً: ما يجب نصبه.

ثانياً: ما يجب رفعه.

ثالثاً: ما يجوز فيه الأمران، والنصب أرجح.

رابعاً: ما يجوز فيه الأمران، والرفع أرجح.

خامساً: ما يجوز فيه الأمران على السواء.

ومن الدارسين من اختصرها في ثلاثة أقسام[1]، وهي:

أولاً: ما يجب نصبه.

ثانياً: ما يجب رفعه.

ثالثاً: ما يجوز فيه الوجهان.

وقد آثرنا التقسيم الأول ممَّن قال به النحويون أنفسهم، ونقف مع هذا على جملة أمور:

1. إنَّ أغلبية النحاة والذين يعتدُّ بتقسيماتهم نهجوا هذا النهج على وفق ما تناقلته كتب اللغة والنحو.
2. بدأنا – بل وافقنا – بَدء النحاة بـ (ما يجب نصبه)؛ لأنَّ النَّصبَ أساسُ أسلوب الاشتغال والركن الأسمى فيه.
3. عمدنا – بعد توفيق الله تعالى – إلى توثيق كلِّ ما قيل في هذه الأقسام رأيًا أو نقلًا أو سماعًا أو قياسًا أو غير ذلك؛ بغية الضبط والتحقيق.

(1) ينظر النحو الوافي: 130/2.

4. تداخل وتشعب مسائل هذا الباب؛ فعند دراستنا لهذه المسائل وجدنا دقة شروط كلِّ حالة منها، فيجب أن نأخذ بعين الحذر مسائل هذا الباب.

5. المسائل النحوية في هذا الباب وشروطها لها أهمية بالغة، إذ بمقتضاها نستطيع أن نحدِّد بنية الجملة النحوية من كونها واجبة النَّصب أو واجبة الرَّفع أو غيرهما من الأقسام الأخرى.

6. إنَّ للسماع الفصيح عن العرب والقياس المعضِّد للسَّماع أثرَهما في تقعيد مسائل هذا الباب، وهذا ما نلمسه واقعًا عند المتقدِّمين من أمثال الخليل وسيبويه وغيرهما قبلًا وبعدًا.

وسنتناول كلَّ قسم من الأقسام الخمسة بشيءٍ من التفصيل - إن شاء الله:

يطالعنا في البدء قول ابن الشجري (ت542هـ): «فحذف الفعل على شريطة التفسير يقع في سبعة مواضع: الاستفهام والأمر والنَّهي والشرط والتحضيض والنَّفي والعطف»[1].

أولًا: ما يجب نصبه:

أوجب النحويون نصب الاسم المشغول عنه(الاسم السابق)، إذا تقدَّم على الاسم أداة خاصة بالفعل، كأدوات الشَّرط والتحضيض وأدوات الاستفهام غير الهمزة[2] وأدوات العرض[3] وظرف الزمان المستقبل، و(لو) الشرطية[4].

---

(1) الأمالي الشجرية: 330/1.

(2) ينظر شرح الرَّضي على الكافية: 176/1، وشرح الألفية لابن الناظم: 91، وشرح شذور الذهب: 427، وشرح قطر الندى: 212، وأوضح المسالك: 5/2، وشرح ابن عقيل: 132/2، وشرح التصريح: 297/1.

(3) ينظر النحو الوافي: 131/2.

(4) ينظر الارتشاف: 106/3، وهمع الهوامع: 112/2.

ومعظم الأدوات الآنفة الذكر حقُّها الصدارة في الكلام، وعلَّل ابن الحاجب ذلك بقوله: «وكلُّ بابٍ من أبواب الكلام فالقياس أن يتقدَّم أوّله ما يدلُّ عليه، كحرف الشرط وحرف الاستفهام والنفي والتمني والترجي والعرض والتنبيه والدعاء والنداء، وإنَّما كان كذلك؛ لأنهَّم قصدوا تبيين القسم المقصود بالتعبير عنه؛ ليعلمه السَّامع من أوَّل الأمر ليتفرَّغ فهمه لما عداه؛ لأنَّه لو كان مؤخرًا لجوَّز السامع عند سماعه أوَّل كلمةٍ أن يكون ذلك من كلِّ واحدٍ من أقسام الكلام، فبقيَ في حيرةٍ واشتغال خاطر»[1].

أمَّا أدوات الشرط فهي: (إن، إذما، من، ما، مهما، متى، أيَّان، أين، أنَّى، حيثما، كيفما، إذا، أيّ)، فيجب نصب الاسم بعدها نحو (إن زيداً أكرمته أكرمك) و(حيثما زيداً لقيته فأكرمه)، وشمل النحويون أدوات الشرط كلَّها[2]، وهذه الأدوات لا يقع الاشتغال بعدها إلَّا في الشعر، هذا عند سيبويه[3]، وأمَّا في الكلام فلا يليها إلَّا صريح الفعل، إلَّا إن كانت أداة الشرط (إذا) مطلقاً و(إن) والفعل الماضي فيقع الكلام نحو(إذا زيداً لقيته أو تلقاه فأكرمه) و(إن زيداً لقيته

(1) الإيضاح في شرح المفصَّل: 192/1.

(2) ينظر شرح اللمحة البدرية: 386/1.

(3) يقول سيبويه: «واعلم أنَّ حروف الاستفهام كلَّها يقبح أن يصيرّ بعدها الاسمُ إذا كان الفعل بعد الاسم: لو قلت: (هل زيدٌ قام) و(أينَ زيدٌ ضربتَه)، لم يجز إلاَّ في الشعر، فإذا جاء في الشعر نصبتَه، إلاَّ الألفَ فإنه يجوز فيها الرفع والنصب؛ لأنَّ الألف قد يُبتدأ بعدها الاسمُ. فإن جئت في سائر حروف الاستفهام باسم وبعد ذلك الاسمِ اسمٌ من فِعْلٍ نحْو (ضارب)، جاز في الكلام، ولا يجوز فيه النصب إلَّا في الشعر، لو قلت: (هل زيدٌ أنا ضاربُه) لكان جيِّدا في الكلام؛ لأنَّ (ضارباً) اسمٌ وإن كان في معنى الفعل، ويجوز النصب في الشعر». الكتاب: 101/1.

فأكرمه)[1]، يقول سيبويه: «وتقول في الخبر وغيره: (إنْ زيدا تَــرَه تــضربْ)، تَنصبُ زيدًا؛ لأنَّ الفعل أنْ يَلِيَ (إنْ) أولى، كما كان ذلك في حروف الاســتفهام، وهى أبعدُ من الرفع؛ لأنَّه لا يُبْنَى فيها الاسم على مبتدإٍ، وإنَّما أجازوا تقديمَ الاسم فى (إنْ)؛ لأنَّها أمُّ الجزاء ولا تزول عنه، فصار ذلك فيها كما صار فــى ألــف الاستفهام ما لم يجز فى الحروف الأُخَرِ، وقال النَّمرُ بنُ تَولَب[2]:

لا تَجْزَعِي إنْ مُنْفِساً أَهْلَكْتُهُ... وإذا هلكتُ فعند ذلكِ فاجْزَعي

وإن اضطَّر شاعرٌ فأجرى (إذا)[3] مجرى (إنْ) فجازَى بها قال: (أَزَيدٌ إذا تَرَ تَضرِبْ)، إن جعلَ (تضربْ) جَوَاباً، وإنْ رفعَها نصبَ؛ لأنَّه لم يجعلها جواباً، وتَرَفعُ الجوابَ حين يَذهب الجزمُ من الأوّل في اللفظ، والاســمُ ههنــا مبتــدأٌ إذا جزمتَ، نحو قولهم: أيُّهم يأْتِكَ تضرِبْ، إذا جزمتَ؛ لأنَّك جئــت بــــ(تــضرب) مجزومًا بعد أن عَمِلَ الابتداءُ في (أيُّهم) ولا سبيل له عليه، وكــذلك هــذا حيــث جئتَ به مجزومًا بعد أن عَمِلَ فيه الابتداءُ، وأمَّا الفعل الأوّل فصار مع ما قبلــه بمنزلة (حينَ) وسائرِ الظروف»[4].

---

(1) ينظر التوطئة: 207، وشرح التصريح: 298/2.

(2) ينظر ديوانه:84، ورويت (منفسًا) بالرَّفع والنَّصب، فالرَّفع رواية الكوفيين على إضــمار المطاوع ورفع الاسم السابق له، أي: (إن هلكَ مُنفسٌ أهلكتُه)، والنَّصب رواية البصريين على إضمار الموافق له، أي: (إن أهلكتُ مُنفسًا أهلكتُه)، ينظر المساعد علــى تــسهيل الفوائد: 414/1.

(3) قال أبو سعيد السيرافي: «واعلم أنَّ (إذا) عند سيبويه وأصحابه لا يجازي بها لفظًا فتجزم شرطها وجوابها كما يفعل ذلك بحروف الجزاء». شرح كتاب سيبويه: 483/1.

(4) الكتاب: 134/1-135.

وفي هذا يقول ابن عصفور: «وأدوات الجزاء إذا وقع بعدها الاسم والفعل فلا يليها الاسم إلا في ضرورة، قال الشاعر[1]:

صَعْدَةٌ نابتةٌ في حائرٍ... أيْنَما الرِّيحُ تُمَيِّلْها تَمِلْ

وقال الآخر[2]:

فمَتَى وَاغِلٌ يَنُبْهُمْ يُحَيُّوهُ... وتُعْطَفْ عَلَيْهِ كأسُ السَّاقِي

فقدَّم الاسم ضرورة، إلَّا في (إن) من بين سائر اخواتها؛ لأنَّها أمُّ الباب[3]، ويشترط في الفعل الواقع بعدها أن يكون ماضياً فإنَّ الاسم يليها في فصيح

---

(1) هذا البيت من كلام كعب بن جعيل بن قمير - بضمٍّ أولهما على زنة التصغير - ابن عجرة، أحد بني تغلب بن وائل، وهو شاعر إسلامي كان في عهد معاوية بن أبي سفيان(ﷺ)، إذ يصف فيها امرأة شبه قدَّها بالقناة، وقبل البيت:

وضجيع قد تعلَّلت به... طيب أردانه غير تفل

فإذا قامت إلى جاراتها...لاحت الساق بخلخال زجل

ينظر الكتاب: 113/3، والأمالي الشجرية: 332/1، وخزانة الأدب: 457/1.

ونسبه ابن السراج في الأصول في النحو: 233/2 والجوهري في الصحاح، مادة (صعد): 498/2، والعيني في المقاصد النحوية: 424/4 إلى الحسام بن صداء الكلبي، والشاهد فيه:(أيْنَما الرِّيحُ تُمَيِّلْها تَمِلْ)، (أينما): اسم شرط، و(الرِّيح): فاعل لفعل الشرط المحذوف يفسِّره الموجود، و(تمل): جواب الشرط، وهذا لا يجوز إلَّا في الشعر.

(2) البيت لعدي بن زيد العبادي في ديوانه: 156، برواية(يَحْبُوهُم) بدلًا من(يُحَيُّوهُ)، والرواية أعلاه في الكتاب: 113/3، والمقتضب: 76/2، والأصول في النحو: 232/2، والأمالي الشجرية: 332/2، والإنصاف: 505/2، وشرح ابن يعيش للمفصل: 10/9, وفي شرح الرَّضي على الكافية:185/2، وخزانة الأدب: 46/3، برواية: (فمتى واغل يزرهم...)، والشاهد فيه: (فمتى واغل)، فقد فصل بين(متى) الشرطية الجازمة ومجزومها فعل الشرط بـ (واغل)، فـ(واغل): فاعل فعل محذوف يفسِّره المذكور.

(3) يقول سيبويه: «وزعم الخليل أنَّ (إنْ) هي أمُّ حروف الجزاء، فسألته: لِمَ قلت ذلك؟ فقال: من قبل أنِّي أرى حروف الجزاء قد يتصرفنَ فيكنَّ استفهاماً ومنها ما يفارقه (ما) فلا يكون فيه الجزاء، وهذه على حال واحدة أبداً لا تفارق المجازاة». الكتاب:63/3.

الكلام، قال الله تعالى ﴿وَإِنْ أَحَدٌ مِّنَ ٱلْمُشْرِكِينَ ٱسْتَجَارَكَ فَأَجِرْهُ﴾[1]، فإن كان الفعل مستقبلًا لم يلِها إلّا في ضرورة كسائر أخواتها»[2].

ومن هذا يتضح أنّ أدوات الشرط لا يليها إلّا الفعل، خلافاً للكسائي والأخفش فقد أجازا مجيء المبتدأ بعد (إذا) و(إن) من أدوات الشرط بشرط كون لفظ الفعل ماضياً نحو (إن زيداً لقيته فأكرمه) و(إن زيداً لم تلقه فلا تلمه)، فإن كان الفعل مجزوماً فلا يجوز ذلك في الشعر نحو (إن زيداً تلقه فأكرمه)، وأمّا غير(إن) من أدوات الشرط فلا يجوز أن يليه الاسم إلّا في الشعر[3].

ولا ينقاس ذلك في الشعر على ما أورده أبو حيان في الارتشاف خلافاً للكوفيين فأجازوا ذلك بشرط أن يكون الاسم المتقدم غير أداة الشرط في المعنى فإن كان إيّاه لم يجز نحو (مَن هو يقم أقم معه)[4].

وتجب الفاعلية في (إن زيدٌ قام) خلافاً للأخفش[5]، وقول الأخفش في جواز الابتداء مع رجحان الفاعلية عنده[6].

فنحو قوله تعالى ﴿وَإِنْ أَحَدٌ مِّنَ ٱلْمُشْرِكِينَ ٱسْتَجَارَكَ فَأَجِرْهُ حَتَّىٰ يَسْمَعَ كَلَٰمَ ٱللَّهِ ثُمَّ أَبْلِغْهُ مَأْمَنَهُۥ ذَٰلِكَ بِأَنَّهُمْ قَوْمٌ لَّا يَعْلَمُونَ﴾[7]، فالرّفع على الفاعلية تقديره (وإن استجارك أحدٌ استجارك فأجره)، وجواز الابتداء على قول الأخفش.

---

(1) التوبة: 6/9.
(2) شرح جمل الزجاجي لابن عصفور: 370/1 – 371، وينظر الإيضاح في شرح المفصل: 175/1.
(3) ينظر الارتشاف: 106/3.
(4) ينظر المصدر نفسه: 3 /106، 107.
(5) ينظر معاني القرآن للأخفش: 354/1، وهمع الهوامع: 160/5.
(6) ينظر همع الهوامع: 160/5.
(7) التوبة: 6/9.

وكذلك قوله تعالى ﴿وَإِنِ امْرَأَةٌ خَافَتْ مِنْ بَعْلِهَا نُشُوزًا أَوْ إِعْرَاضًا فَلَا جُنَاحَ عَلَيْهِمَا أَنْ يُصْلِحَا بَيْنَهُمَا صُلْحًا وَالصُّلْحُ خَيْرٌ وَأُحْضِرَتِ الْأَنْفُسُ الشُّحَّ وَإِنْ تُحْسِنُوا وَتَتَّقُوا فَإِنَّ اللَّهَ كَانَ بِمَا تَعْمَلُونَ خَبِيرًا ﴿١٢٨﴾﴾[1]، فـ(امْرَأَةٌ): فاعل لفعل محذوف يفسّره المذكور، وهذا على رأي من يقول: إنَّ أدوات الشرط لا يليها إلا الفعل، والقائل بذلك البصريون والكوفيون، لكنَّ البصريين يقدّرون فعلاً محذوفاً، والكوفيون يقولون: إنَّ هذا الاسم فاعل للفعل المذكور، فلا حذف عندهم، أمَّا أبو الحسن الأخفش فيعرب هذا الاسم المتقدّم المرفوع مبتدأ، فلا حذف عنده، وهناك مواضع أخرى من التنزيل، وسيأتي الكلام على ذلك لاحقًا[2] إن شاء الله.

أمَّا ابن مالك فإنَّه قد ساوى بين (إن) و(حيثما) في قوله[3]:

وَالنَّصْبُ حَتْمٌ إِنْ تَلاَ السَّابِقُ مَا... يَخْتَصُّ بِالْفِعْلِ كَإِنْ وَحَيْثُمَا

قال ابن مالك: «حاصل ما في هذه الأبيات أنَّه إذا تقدَّم اسم على فعل صالح لنصبه لفظا أو محلا وشغل الفعل عن عمله فيه بعمله في ضميره فذلك الاسم السابق ينصب بفعل لا يظهر موافق للمشغول معنى، والنصب لازم بعد ما يختص بالأفعال نحو: (إن زيدًا لقيته فاضربه) و(حيثما عمرًا لقيته فأهنه)»[4].

قال ابن هشام[5] وغيره[6]: إنَّ تسوية الناظم بين(إن) و(حيثما) مردودة، وعلَّل ذلك الأزهري بقوله: «؛لأنَّ الاشتغال بعد (حيثما) لا يقع إلَّا في الشعر وأمَّا

---

(1) النساء: 128/4.
(2) ينظر الدراسة التطبيقية التحليلية الدلالية من الفصل الرابع بخصوص اشتغال الفاعلية.
(3) ينظر ألفية ابن مالك: 27، وشرح التصريح: 298/1.
(4) شرح الكافية الشافية: 613/2-614.
(5) ينظر أوضح المسالك: 5/2.
(6) ينظر شرح التصريح: 98/1، وحاشية الخضري على شرح ابن عقيل: 388/1، وضياء السالك إلى ألفية ابن مالك: 68/2، ودليل السالك إلى ألفية ابن مالك: 196/1.

بعد (إن) فإنَّه إن كان الفعل المشتغل ماضياً لفظاً أو معنى يقع الاشتغال بعدها في الكلام والشعر وإن كان مضارعاً مجزوماً بها فالاشتغال بعدها مختص بالـشعر، وجوابه أنَّ الغرض من التسوية بينهما إنَّما هو في وجوب النصب حيث وقع الاشتغال بعدها وأمَّا التسوية بينهما في جميع الوجوه فليست بلازمه وعبارة الناظم ناطقة بذلك»[1].

أمَّا أدوات الاستفهام فهي (الهمزة، وهل، ومَنْ، ومَنْ ذا، وما، وماذا، ومتى، وأيّانَ، وأينَ، وكيفَ، وأنّى، وكمْ، وأيٌّ)، كقولنا: (هل عمراً رأيته) و(متى زيداً كلمته) و (أين بكراً صافحته)، وهكذا مع بقية أدوات الاستفهام الأخرى. إذ يقول سيبويه ما مفاده: وحروف الاستفهام كذلك لا يليها إلا الفعل، إلَّا أنَّهم قد توسَّعوا فيها فابتدؤا بعدها الأسماء، والأصل غير ذلك، إلا ترى أنَّهم يقولون(هل زيد منطلق)، و(هل زيد في الدار) و(كيف زيدٌ آخِذٌ)[2].

وتابع قوله: «فإن قلت: (هل زيداً رأيت) و(هل زيد ذهب) قبح ولم يجز إلَّا في الشعر؛ لأنَّه لمَّا اجتمع الاسم والفعل حملوه على الأصل فإن اضطرَّ شاعر فقدَّم الاسم نصب كما كنت فاعلاً ذلك بـ (قد) ونحوها، وهو في هذه أحسن؛ لأنَّه يبتدأ بعدها الأسماء وإنما فعلوا ذلك بالاستفهام؛ لأنَّه كالأمر في أنَّه غير واجب»[3].

ويقول في موضع آخر: «واعلم أنَّ حروف الاستفهام كلها يقبح أن يصير بعدها الاسم إذا كان الفعل بعد الاسم: لو قلت: (هل زيد قام) و(أين زيد ضربته)،

---

(1) شرح التصريح: 198/1.

(2) ينظر الكتاب: 98/1 – 99، والإيضاح في شرح المفصَّل: 312/1.

(3) الكتاب: 1/ 99.

لم يجز إلا في الشعر، فإذا جاء في الشعر نصبته إلا الألف فإنَّه يجوز فيها الرفع والنصب؛ لأنَّ الألف قد يُبتدأ بعدها الاسمُ، فإن جئت في سائر حروف الاستفهام باسم وبعد ذلك الاسم اسمٌ من فِعْلٍ نحْو(ضارب)، جاز في الكلام، ولا يجوز فيه النصب إلَّا في الشعر، لو قلت: (هل زيدٌ أنا ضاربُه) لكان جيِّدا في الكلام؛ لأنَّ ضارباً اسمٌ وإن كان في معنى الفعل، ويجوز النَّصب في الشعر»[1].

وظاهر كلام سيبويه أنَّه لا يجوز أن يأتي الاسم بعد أحرف الاستفهام في النثر، أمَّا في الشعر فيجوز إلا الألف – أي الهمزة – فإنَّه يجوز فيها الرفع والنصب – كما سيأتي لاحقًا – إن شاء الله

وعلَّل الصَّبان خروج الهمزة عن هذا القسم من غير أدوات الاستفهام الأخرى بقوله « أمَّا الهمزة فتدخل على الاسم وإن كان الفعل في حيّزها لكنَّ الغالب دخولها على الفعل، وإنَّما لم تختص كأخواتها؛ لأنَّها أمّ الباب وهم يتوسعون في الأمهات؛ ولكونها أمّ الباب اختصت بجواز الحذف والدخول على النافي وواو العطف وفائه وثمَّ والشرط »[2]، ويرى الصَّبان أن لا ضير بدخول (هل) على الشرط أيضًا ولا يرى في ذلك بأسًا[3].

ثم يقول «وإنَّما كانت إمَّا؛ لأنَّ دلالتها على الاستفهام بذاتها ودلالة غيرها عليه بالتضمين أو التطفل؛ ولأنَّها أعم مورداً؛ لأنَّها ترد لطلب التصديق نحو (أقام زيد) ولطلب التصوُّر نحو(أزيد قائم أم عمرو)، ونحو (أقائم زيد أم قاعد)

---

(1) المصدر نفسه: 101/1، وينظر الارتشاف: 106/3 – 107.
(2) حاشية الصبان على الأشموني: 74/2.
(3) ينظر حاشية الصبان على الأشموني: 74/2.

و(هل) لا تكــون إلا لطلــب التــصديق وبقيــة الأدوات لا تكــون إلا لطلــب التصوُّر»[1].

أمّا (أم) فمن النحويين من عدَّها من أدوات الاستفهام ومنهم من لم يعــدها منها، فنرى أنَّ الأخفش يقول «﴿فَذَكِّرْ فَمَآ أَنتَ بِنِعْمَتِ رَبِّكَ بِكَاهِنٍ وَلَا مَجْنُونٍ ﴿٢٩﴾﴾[2] ثمَّ قال﴿أَمْ يَقُولُونَ شَاعِرٌ نَّتَرَبَّصُ بِهِۦ ﴿٣٠﴾﴾[3] و﴿أَمْ عِندَهُمْ خَزَآئِنُ رَبِّكَ ﴿٣٧﴾﴾[4] كلُّ هــذا على استفهام الاستئناف»[5].

ويقول فــي قولــه تعــالى﴿قُلْ مَن يَرْزُقُكُم مِّنَ ٱلسَّمَآءِ وَٱلْأَرْضِ أَمَّن يَمْلِكُ ٱلسَّمْعَ وَٱلْأَبْصَٰرَ وَمَن يُخْرِجُ ٱلْحَىَّ مِنَ ٱلْمَيِّتِ وَيُخْرِجُ ٱلْمَيِّتَ مِنَ ٱلْحَىِّ وَمَن يُدَبِّرُ ٱلْأَمْرَ ۚ فَسَيَقُولُونَ ٱللَّهُ ۚ فَقُلْ أَفَلَا تَتَّقُونَ ﴿٣١﴾﴾[6] ما نصُّه: «﴿أَمَّن يَمْلِكُ ٱلسَّمْعَ وَٱلْأَبْصَٰرَ﴾ فإن قلت: كيف دخلت (أَمْ) على (مَنْ)؛ فلأنَّ (مَنْ) ليست في الاصل للاستفهام وإنَّما يستغنى بها عن الألف؛ فلذلك أدخلت عليها (أَمْ) كما أدخلت على (هَلْ) حرف الاستفهام، وإنَّما الاســتفهام في الاصل الألف، و(أَمْ) تدخل لمعنى لا بدَّ منه، قال الشاعر[7]:

---

(1) حاشية الصبان على الاشموني: 74/2.
(2) الطور: 29.
(3) الطور: 30.
(4) الطور: 37.
(5) معاني القرآن: 185/1.
(6) يونس: 31.
(7) الشاهد في الكتــاب: 486/1 لزفــر بــن الحــارث، وفــي شــرح نقــائض جريــر والفرزدق:569/2، والشعر والشعراء لابن قتيبة:475/1، والموشح:182، وتحصيل عين الذهب: 447، وحروف المعاني:49، والدرر اللوامــع: 2/ 178، والأغــاني: 60/11 للجحّاف بن حكيم السّلمي، وفي شرح أبيات سيبويه: 51/2، أنَّ هناك رواية ثانية وهــي (أو) بدلًا من (أم).

أبا مَالكٍ هَلْ لُمْتَنِي مُذْ حَضَضْتَنِي * عَلَى القَتْلِ أَمْ هَلْ لامَنِي لَكَ لائِمُ»[1].

وجاء عن الصَّبان ما مفاده[2]: وممَّــن عــدَّ (أم) مــن أدوات الاســتفهام السكاكي[3] في المفتاح وأبو حيان[4] وغيره من النحاة[5].

ونفى ابن هشام (أم) المتصلة أن تكون من أدوات الاستفهام، أمَّا المنقطعــة فتتضمن جزءًا من الاستفهام[6]؛ ولذلك يقول: «وَمعنـــى أم المنقطعــة الَّــذِي لَــا يفارقها الإضراب ثمَّ تَارَة تكون لَهُ مُجَردا وَتارَة تَتَضَمَّن مَعَ ذَلِك استفهاما إنكاريًا أو استفهامًا طلبيًا»[7].

وعقَّب الشُّمنِّيُّ على قول ابن هشام «ولعلَّهم إنَّمــا عــدّوا (أم) مــن أدوات الاستفهام – إن سلم أنَّهم عدّوها منها–؛ لأنَّ المتصلة ملازمة لمعناه الحقيقــي أو المجازي سابقاً عليها والمنقطعة مقارنة في الغالب لمعناه متأخرًا عنها ولم يريدوا أنَّها موضوعة للاستفهام»[8].

---

(1) معاني القرآن: 374/1، وينظر المصدر نفسه: 184/1-185، 339، 342.

(2) ينظر حاشية الصبان على الاشموني: 74/2.

(3) ينظر مفتاح العلوم: 57.

(4) ينظر الارتشاف: 651/2-652.

(5) من أمثال ابن جني في الخصائص: 93/2، وابن بابشاذ في شرح المقدمة المحسبة فــي النحو: 269/1، وذكر البغدادي في خزانة الأدب: 140/11 أنَّ أبا علي الفارســي فــي المسائل المنثورة(203-206) عدَّ (أم) في شاهد شعري أنَّها للاستفهام.

(6) ينظر المغني: 61 – 66.

(7) المصدر نفسه: 66.

(8)المنصف من الكلام على مغني ابن هشام (حاشية الشُّمنّي):29/1، وينظر حاشية الصَّبان على الأشموني: 74/1.

وأورد الدماميني في شرحه قولَ ابن هشام أنَّ (أم) تشارك الهمزة «الحكم في الدخول على الاثبات تارة وعلى النفي تارة أخرى، تقول (أقام زيد أم قعد) بإدخالها على الاثبات، وفي هذا اعتراف من المصنف[1] بأنَّ (أم) من أدوات الاستفهام»[2].

أمَّا السّكاكي فقد عدَّ (أم) من أدوات الاستفهام بقوله « و(أم) للاستفهام وطلب الجواب عن أحد ما يذكر على المعنيين في العطف كنحو (أزيدٌ عندك أم عمرو)»[3].

أمَّا أدوات التحضيض فهي أربعة **(هلا)** و**(إلا)** و**(لولا)** و**(لوما)** وعند الخليل[4] (ألا) المخففة قد تكون للتحضيض[5]، ويقع بعدها الاسم، وفي هذا يقول ابن عصفور: «وأمَّا أدوات التحضيض فيقع الاسم بعدها في فصيح الكلام؛ لأنَّها لم تقوَ قوة أدوات الجزاء؛ لأنَّ أدوات الجزاء طالبة للفعل من طريق المعنى كأدوات التحضيض، وتزيد عليها بأنَّ لها طلبًا من طريق العمل»[6].

كقولنا: (هلا زيداً أكرمته)، فـ(زيداً) منصوب بفعلٍ مضمرٍ محذوف تقديره (أكرمت زيداً أكرمته)، وكذلك مع بقية الأدوات الأخرى.

---

(1) يعني ابن هشام في المغني: 66.

(2) شرح الدماميني على المغني (مطبوعة مع حاشية الشُّمنّي): 30/1.

(3) مفتاح العلوم: 57.

(4) يقول الخليل: «ألا، معناها في حالٍ: هلّا، وفي حال: تنبية، كقولك: (ألا أَكْرِمْ زيداً)، وتكون (ألا) صلة بابتداء الكلام، كأنَّها تنبيه للمُخاطَب». العين، باب (ألا...): 352/8.

(5) ينظر شرح المقدمة المحسبة في النحو: 266/1-267، والمقرّب:95، وشرح الرضي على الكافية: 176/1.

(6) شرح جمل الزجاجي: 371/1، وينظر البسيط في شرح جمل الزجاجي: 636/2.

ولا يجوز رفع الاسم على أنَّه مبتدأ؛ لأنَّه لو رفع والحالة هذه لخرجت هذه الأدوات عمَّا وضعت له من الاختصاص بالفعل[1].

وإثبات ذلك يأتي من قول سيبويه «ولا يجوز ذلك[2] في (هلا) و(لـــولا)؛ لأنَّه لا يبتدأ بعدهما الأسماء»[3].

وحرف التحضيض لا يدخل إلا على الأفعال بالاستقراء اتفاقاً مـــنهم وقـــد يقدَّر الفعل بعدها إمَّا مفسّراً كما في قولك (هلا زيداً ضربته) أو غير مفسر كمـــا في قوله[4]:

تَعُدُّون عَقْرَ النِّيبِ أفْضَل مَجْدِكُمْ... بَنِي ضَوْطَرَى لَوْلاَ الْكَمِيَّ المقَنْعَا

أي لولا تعدُّون الكمي[5].

أمَّا أدوات العرض فهي: (ألا وأمَا ولوْ)، كقولنا (ألا عمراً أكرمته) و(لـــولا زيداً كلمته)، فـــ (عمراً) و(زيداً) منصوبان بفعلٍ مضمرٍ مفسرٍ بالفعل الذي بعـــده تقديره (أكرمت عمراً أكرمته) و (كلمت زيداً كلمته).

---

(1) ينظر شرح الاشموني على الألفية: 207/2.

(2) أي الرَّفع.

(3) الكتاب: 100/1.

(4) البيت لجرير في رواية (هلا الكمي)، وقيل إنَّه للأشهب بـــن رميلـــة، ينظـــر التبـــصرة والتذكرة: 334/1، وشرح ابن يعيش للمفصل: 38/2، وشرح الرضي علـــى الكافيـــة: 177/1، والمغني: 361، وفي خزانة الأدب: 60/3، وديوانه: 265، وورد فيه:

[تعدّون عقر النيب أفضل سعيكم... بني ضوطرَى هلَّا الكمي المقنَّعا]

(5) ينظر الكامل في اللغة والأدب: 221/1، وشرح المقدّمة المحسبة في النحو: 118-119، وشرح الرضي على الكافية: 176/1- 177.

ثانياً: ما يجب رفعه:

في البدء نشير إلى مسألة فيها من الأهمية الشيء الكثير، ومفادها أنَّ للمعنى أثرًا كبيرًا في تقعيد القاعدة النحوية من جهة وفي إيصال قصدية المتكلم تُجاه المتلقي من جهة أخرى، والأمثلة على ذلك في باب الاشتغال على وجه الخصوص كثيرة جدًا، ومنها قوله تعالى: ﴿أَفَمَنْ حَقَّ عَلَيْهِ كَلِمَةُ ٱلْعَذَابِ أَفَأَنتَ تُنقِذُ مَن فِي ٱلنَّارِ ۝١٩﴾[1]، فيقول الباقولي في هذه الآية الكريمة: «(أزيدٌ أخوه تضربه) بالحمل على الابتداء، ولم يجز النَّصب بإجماع؛ لأنَّه ليس لـ(زيد) في الفعل نصب، ولو كان (يضربه) كان فيه الخلاف، وقيل: لا تقول في (زيداً) إلَّا بالرَّفع؛ لئلا تتعسَّف بالحمل على تفسير التفسير، (زيدٌ لم يضربه إلَّا هو) بالحمل على المرفوع دون المنصوب؛ لأنَّ في حمله على المنصوب يجيء (زيدٌ اضرب)، فتصير الفضلة لا بدَّ منها،(أزيداً أخاه تضربه) في الحمل على الفعل؛ لأنَّ الفعل الواقع على (أخيه) واقع على سببه»[2].

وممَّا يجب فيه رفع الاسم السابق في الاشتغال ما يأتي:

1. إذا تقدَّم على الاسم أداة خاصة بالدخول على الجملة الاسمية كـ(إذا) الفجائية[3]، نحو(خرجت فإذا زيد يضربه عمرو) فيجب رفع (زيد) لوقوعه بعد (إذا) الفجائية.

---

(1) الزمر:19.

(2) الجواهر (إعراب القرآن المنسوب خطأً إلى الزجاج): 1/385-386.

(3) ينظر شرح الألفية لابن الناظم: 92، وأوضح المسالك: 2/11، وشرح شذور الذهب: 427، وشرح قطر الندى: 213، وشرح ابن عقيل: 2 /135 – 136، والبهجة المرضية: 72.

فسيبويه يقول «ولـ(إذا) موضع آخر يحسن إبتداء الاسم بعدها فيه، تقول (نظرت فإذا زيد يضربه عمر)؛ لأنَّك لو قلت (نظرت فإذا زيد يذهب) لحسن»(1).

و(إذا) التي للمفاجأة بالاسم أولى(2)، ولم تولّها العرب إلا مبتدأ(3).

وممن يمنع نصبها أنَّه يقتضي تقدير الفعل و(إذا) الفجائية لا تدخل إلا على الجملة الاسمية(4).

يقول ابن مالك في شرحه للتسهيل ما نصُّه: «ومن موانع نصب الاسم السابق بالفعل المشغول وقوعه بعد (إذا) المفاجأة نحو (خرجت فإذا زيدٌ يضربه عمرو)، ولا يجوز عندي في (زيد) وما وقع موقعه إلا الرّفع؛ لأنَّ العرب ألزمت (إذا) هذه ألّا يليها إلا مبتدأ بعده خبر أو خبر بعده مبتدأ، فمن نصب ما بعدها فقد استعمل ما لم تستعمل العرب في نثر ولا نظم، وقد ألحقها سيبويه(5) بـ(أمّا) قياسًا، فأجاز نصب الاسم الذي يليها بفعلٍ مضمرٍ يفسّره المشغول بعده (خرجت فإذا زيدًا يضربه عمرو) كما يقال (أمّا زيدًا فيضربه عمرو)»(6).

وردَّ ابن مالك هذا بقوله «ولا ينبغي أن تلحق (إذا) بـ(أمّا)؛ لأنَّ (أمّا) وإن لم يلِها فعل فقد يليها معمول الفعل المفرّغ كثيرًا، كقوله تعالى﴿فَأَمَّا ٱلْيَتِيمَ فَلَا

---

(1) ينظر الكتاب: 107/1.

(2) ينظر الجواهر (إعراب القرآن المنسوب خطأً إلى الزجاج): 386/1.

(3) ينظر شرح الألفية لابن الناظم: 92.

(4) ينظر المغني: 587، وشرح قطر الندى: 213، وشرح شذور الذهب (للجوجري): 747/2.

(5) ينظر الكتاب: 95/1.

(6) شرح التسهيل لابن مالك: 139/2، والتنبيل والتكميل: 302/6-303.

تَقۡهَرۡ ۝٩ وَأَمَّا ٱلسَّآئِلَ فَلَا تَنۡهَرۡ﴾[1]، وقد يليها معمول مقدّر بعده مفسّر مشغول كقـراءة بعض السلف[2]﴿وَأَمَّا ثَمُودُ فَهَدَيۡنَٰهُمۡ﴾[3] (بفتح الدَّال في ثمودَ)، ولم يلِ (إذا) فعـل ظاهر ولا معمول فعل إنّما يليها أبدًا في النثر والنظم مبتدأ وخبر منطوق بهمـا، أو مبتدأ محذوف الخبر، فمن أولاها غير ذلك فقد خالف كلام العرب فلا يُلتفـت إليه ولو كان سيبويه»[4].

ولذلك نراه يقول «وقد غفل عن هذا كثيرٌ من النحاة فأجازوا النصب فـي نحو (خرجت فإذا زيدٌ يضربه عمر) ولا سبيل الى جوازه»[5].

أمّا ابن الناظم فيقول في أثناء حديثه عنها «؛لأنّ (إذا) الفجائية لم تولّها العرب إلا مبتدأ نحو قوله تعالى ﴿فَإِذَا هِيَ بَيۡضَآءُ﴾[6]، أو خبر المبتدأ نحـو﴿إِذَا لَهُم مَّكۡرٞ فِيٓ ءَايَاتِنَاۚ﴾[7]، فلا يجوز نصب ما بعدها بفعل مضمر؛ لأنَّ ذلك يخرجهـا عمـا ألزمتها العرب من الاختصاص بالابتداء وقد غفل عن هـذا كثيـر مـن النحـويين فأجازوا (خرجت فإذا زيداً يضربه عمرو) ولا سبيل إلى جوازه»[8]

وجوّز ابن عصفور الأمرين (النصب والرفع) إذا كان الفعل مقروناً بـ (قد) وإلّا فلا يجوز إلا الابتداء[9].

---

(1) الضحى: 9،10.
(2) قراءة (ثمودَ) بالنصب رويت عن الأعمش وعاصم والحسن، ينظر: مشكل إعراب القرآن: 271/2، والإتحاف:381.
(3) من سورة فصلت: 17
(4) شرح التسهيل لابن مالك: 139/2-140.
(5) شرح الشافية نظم الكافية: 616/2.
(6) الشعراء: 33.
(7) يونس: 10/ 21.
(8) شرح الألفية لابن الناظم: 92، وينظر البهجة المرضية: 72.
(9) ينظر المقرب: 96 – 97، وشرح جمل الزجاجي لابن عصفور: 366/1، وتقريب المقرّب: 52، والتدريب في تمثيل التقريب: 98.

وكذلك الرضي يقول في أثناء حديثه عن (إذا) بقوله: «لكن النحاة قالوا أنها إذا جامعت حرفاً عاطفاً على الجملة الفعلية فهي غالبة على العاطف بمعنى أن الرفع إذن أولى من النصب مع جواز النصب نحو (قام زيد وإذا بكر يضربه عمرو)»(1).

ومن ثمَّ يقول الرضي بخصوص قول النحاة آنفًا « وفيما قالوا نظر؛ وذلك أنَّهم اتفقوا على أنَّها لا تجيء بعدها إلا الاسمية فرقاً بينها وبين (إذا) الشرطية من أوَّل الأمر، فقياس هذا وجوب الرفع بعدها مع مجيئها بعد العاطف، بلى لو سمع نصب ما بعدها مع العاطف المذكور لكان لهم أن يقولوا خالفت أصلها في هذا الموضع الخاص رعاية للتناسب المطلوب عندهم»(2).

و(إذا) الفجائية مفادها: أن تكون للمفاجأة، فتختصُّ بالجمل الاسمية، ولا تحتاج إلى جواب، ولا تقع في الابتداء، ومعناها الحال لا الاستقبال، نحو (خرجت فإذا الأسد بالباب) ومنه قوله تعالى﴿فَإِذَا هِيَ حَيَّةٌ تَسْعَىٰ ﴿٢٠﴾﴾(3) و﴿إِذَا لَهُم مَّكْرٌ ﴿٢١﴾﴾(4)، وَهِي حرف عِنْد الْأَخْفَش(5) ويرجِّحه قَولهم (خرجت فَإِذا إنَّ زيدًا

(1) شرح الرضي على الكافية: 172/1.
(2) المصدر نفسه.
(3) طه: 20/20.
(4) يونس: 21/10.
(5) قال الأخفش في قوله تعالى﴿وَإِذَا أَذَقْنَا النَّاسَ رَحْمَةً فَرِحُوا بِهَا وَإِنْ تُصِبْهُمْ سَيِّئَةٌ بِمَا قَدَّمَتْ أَيْدِيهِمْ إِذَا هُمْ يَقْنَطُونَ﴾، [الروم:36] ما نصته: « فقوله (إِذَا هُمْ يَقْنَطُونَ) هو الجواب؛ لأنَّ (إذا) معلقة بالكلام الأول بمنزلة الفاء» معاني القرآن: 475/2، وينظر جامع البيان: 102/20-103، ويقول الجرجاني في الآية نفسها: «فـ(هم): مبتدأ، و(يقنطون): خبره، و(إذا) بمنزلة الفاء في تعليقه الجملة بالشرط، وذاك أنَّ (إذا) هذه ظرف المفاجأة». المقتصد في شرح الإيضاح: 1100/2-1101.

بِالْبَابِ) كسر(إنَّ)؛ لِأَنَّ (إنَّ) لَا يعْمل مَا بعْدهَا فِيمَا قبلهَا، وظرف مَكَان عِنْد الْمبرد[1] وظرف زمَان عنْد الزّجاج[2] وَاخْتَارَ الأول ابْن مَالك[3] وَالثَّانِي ابْن عُصْفُور[4] وَالثَّالِث الزَّمَخْشَرِيّ[5] وَزعم أَنَّ عاملها فعل مُقدّر مُشْتَقّ من لفظ المفاجأة[6].

قال الزمخشري: «يقال في (إذا) هذه: إذا المفاجأة، والتحقيق فيها أنَّها إذا الكائنة بمعنى الوقت، الطالبة ناصبًا لها وجملة تضاف إليها، خصَّت في بعض المواضع بأن يكون ناصبها فعلًا مخصوصًا وهو فعل المفاجأة الجملة ابتدائية لا غير، فتقدير قوله تعالى (فَإِذا حِبالُهُمْ وَعِصِيُّهُمْ)[7] ففاجأ (موسى) وقت تخييل

---

(1) ينظر المقتضب:1/57-58، 3/178. ويقول تاج القرَّاء الكرماني(ت505هـ) في قوله تعالى﴿وَلَقَدْ أَرْسَلْنَا إِلَى ثَمُودَ أَخَاهُمْ صَالِحًا أَنِ اعْبُدُوا اللَّهَ فَإِذَا هُمْ فَرِيقَانِ يَخْتَصِمُونَ﴾، [النمل:45] ما نصُّه: «و(إذا) ها هنا للمفاجأة، وهو ظرف مكان، و(هم) مبتدأ، (فريقان) خبره». غرائب التفسير وعجائب التأويل:2/853.

(2) صرَّح بذلك بالمعنى في مواضع كثيرة، ينظر: معاني القرآن وإعرابه: 3/12، 3/4،366 /414.

(3) ينظر شرح التسهيل: 2/139-140.

(4) ألمح إلى ذلك في باب الظروف، ينظر:المقرب: 169.

(5) قال الزمخشري في قوله تعالى ﴿ فَلَمَّا جَـآءَهُم بِآيَاتِنَـآ إِذَا هُـم مِّنْهَـا يَـضْحَكُونَ ﴾، الزخرف:46، ما نصه «و(إذا) للمفاجأة، فإن قلت: كيف جاز أن يجاب(لما) بـ (إذا) المفاجأة ؟ قلت:؛ لأنّ فعل المفاجأة معها مقدر، وهو عامل النصب في محلها، كأنَّه قيل: فلما جاءهم بآياتنا فاجئوا وقت ضحكهم». الكشاف: 4/258، وينظر المفصل: 213-214.

(6) ينظر المغني: 120.

(7) طه: 66.

سعى حبالهم وعصيهم. وهذا تمثيل، والمعنى: على مفاجأته حبالهم وعصيّهم مخيلة إليه السعي»[1].

وعقَّب أبو حيان على ما قاله الزَّمخشري بقوله:«وَالتَّحْقِيقُ فِيهَا إِذَا كَانَتِ الْكَائِنَةُ بِمَعْنَى الْوَقْتِ هَذَا مَذْهَبُ الرِّيَاشِيِّ[2] أَنَّ إِذَا الْفُجَائِيَّةَ ظَرْفُ زَمَانٍ وَهُوَ قَوْلٌ مَرْجُوحٌ، وَقَوْلُ الْكُوفِيِّينَ أَنَّهَا حَرْفٌ قَوْلٌ مَرْجُوحٌ أَيْضًا وَقَوْلُهُ الطَّالِبَةُ نَاصِبًا لَهَا صَحِيحٌ، وَقَوْلُهُ: وَجُمْلَةٌ تُضَافُ إِلَيْهَا هَذَا عِنْدَ أَصْحَابِنَا لَيْسَ بِصَحِيحٍ لِأَنَّهَا إِمَّا أَنْ تَكُونَ هِيَ خَبَرَ الْمُبْتَدَأِ وَإِمَّا مَعْمُولَةً لِخَبَرِ الْمُبْتَدَأِ، وَإِذَا كَانَ كَذَلِكَ اسْتَحَالَ أَنْ تُضَافَ إِلَى الْجُمْلَةِ لِأَنَّهَا إِمَّا أَنْ تَكُونَ بعض لجملة أَوْ مَعْمُولَةً لِبَعْضِهَا، فَلَا تُمْكِنُ الْإِضَافَةُ. وَقَوْلُهُ خُصَّتْ فِي بَعْضِ الْمَوَاضِعِ بِأَنْ يكون ناصبها فعلا مخصوصا وَهُوَ فِعْلُ الْمُفَاجَأَةِ قَدْ بَيَّنَّا النَّاصِبَ لَهَا، وَقَوْلُهُ وَالْجُمْلَةُ ابْتِدَائِيَّةٌ لَا غَيْرُ هَذَا الْحَصْرُ لَيْسَ بِصَحِيحٍ بَلْ قَدْ نَصَّ الْأَخْفَشُ فِي الْأَوْسَطِ عَلَى أَنَّ الْجُمْلَةَ الْمَصْحُوبَةَ بِـ(قَدْ) تَلِيهَا وَهِيَ فِعْلِيَّةٌ تَقُولُ: (خَرَجْتُ فَإِذَا قَدْ ضَرَبَ زَيْدٌ عَمْرًا) وَبَنَى عَلَى ذَلِكَ مَسْأَلَةَ الِاشْتِغَالِ (خَرَجْتُ فَإِذَا زيدٌ قَدْ ضَرَبَهُ عَمْرٌو)، بِرَفْعِ زَيْدٍ وَنَصْبِهِ[3]، وَأَمَّا قَوْلُهُ: وَالْمَعْنَى عَلَى مُفَاجَأَتِهِ حِبَالَهُمْ وَعِصِيَّهُمْ مُخَيَّلَةً إِلَيْهِ السَّعْيَ فَهَذَا بِعَكْسِ مَا قُدِّرَ بَلِ

---

(1) الكشاف: 75/3.

(2) الرِّياشي: العباس بن الفرج بن علي بن عبد الله الرياشي البصري، من الموالي، أبو الفضل: لغويّ راوية، عارف بأيام العرب، من أهل البصرة. قتل فيها أيام فتنة صاحب الزنج. له كتاب (الخيل) وكتاب (الإبل) و (ما اختلفت أسماؤه، من كلام العرب) وغير ذلك، توفي سنة 257هـ، ينظر بغية الوعاة: 27/2، ومعجم المؤلفين: 62/5، والأعلام: 264/3.

(3) ينظر تفصيل ذلك: المغني: 331-332.

الْمَعْنَى عَلَى مُفَاجَأَةِ حِبَالِهِمْ وَعِصِيِّهِمْ إِيَّاهُ، فَإِذَا قُلْتَ: خَرَجْتُ فَإِذَا السَّبْعُ، فَالْمَعْنَى أَنَّهُ فَاجَأَنِي السَّبْعُ وَهَجَمَ ظُهُورُهُ»[1].

إذ يقول أبو البقاء في قوله تعالى﴿ وَمِنْهُم مَّن يَلْمِزُكَ فِي ٱلصَّدَقَٰتِ فَإِنْ أُعْطُواْ مِنْهَا رَضُواْ وَإِن لَّمْ يُعْطَوْاْ مِنْهَآ إِذَا هُمْ يَسْخَطُونَ ﴿٥٨﴾﴾[2] ما نصُّه «(إِذَا هُمْ): إِذَا هُنَا لِلْمُفَاجَأَةِ، وَهِيَ ظَرْفُ مَكَانٍ، وَجُعِلَتْ فِي جَوَابِ الشَّرْطِ كَالْفَاءِ لِمَا فِيهَا مِنَ الْمُفَاجَأَةِ، وَمَا بَعْدَهَا ابْتِدَاءٌ وَخَبَرٌ، وَالْعَامِلُ فِي (إِذَا): (يَسْخَطُونَ)»[3].

ويقول أيضًا في قوله تعالى﴿ وَإِذَآ أَذَقْنَا ٱلنَّاسَ رَحْمَةً فَرِحُواْ بِهَا وَإِن تُصِبْهُمْ سَيِّئَةُۢ بِمَا قَدَّمَتْ أَيْدِيهِمْ إِذَا هُمْ يَقْنَطُونَ ﴿٣٦﴾﴾[4] ما نصُّه «(إِذَا هُمْ): إِذَا مَكَانِيَّةٌ لِلْمُفَاجَأَةِ نَابَتْ عَنِ الْفَاءِ فِي جَوَابِ الشَّرْطِ؛ لِأَنَّ الْمُفَاجَأَةَ تَعْقِيبٌ؛ وَلَا يَكُونُ أَوَّلَ الْكَلَامِ، كَمَا أَنَّ الْفَاءَ كَذَلِكَ، وَقَدْ دَخَلَتِ الْفَاءُ عَلَيْهَا فِي بَعْضِ الْمَوَاضِعِ زَائِدَةً»[5].

وذكر السَّمين الحلبي في قوله تعالى﴿ قَالَ بَلْ أَلْقُواْۖ فَإِذَا حِبَالُهُمْ وَعِصِيُّهُمْ يُخَيَّلُ إِلَيْهِ مِن سِحْرِهِمْ أَنَّهَا تَسْعَىٰ ﴿٦٦﴾﴾[6] معقِّبًا على كلام أبي حيان[7] ما مفاده: وفي هذا نظر؛ لأنَّ (أَلْقَوْا) هذا المقدَّرَ لا يَطْلُبُ جواباً حتى يقول: الفاءُ جوابُه، بل كان ينبغي أَنْ يقولَ: الفاءُ عاطفةٌ هذه الجملةَ الفجائية على جملةٍ أخرى مقدرةٍ، وقولُه (ظرف

---

(1) البحر المحيط:7/354-355، وينظر الدر المصون: 8/71-72.

(2) التوبة:58.

(3) التبيان في إعراب القرآن: 2/647.

(4) الروم:36.

(5) التبيان في إعراب القرآن: 2/1041.

(6) طه:66.

(7) ينظر البحر المحيط: 7/354.

مكانٍ)، هذا مذهبُ المبردِ[1]، وظاهرُ قولِ سيبويه[2] أيضاً، وإن كان المشهورَ بقاؤها على الزمان، وقوله: (إنّ العامل فيها) فألْقَوا (لا يجوز)؛ لأنّ الفاءَ تمنع من ذلك[3].

ثمّ يتابع بقوله:؛ ولأنّ (إذا) هذه إنّما هي معمولةٌ لخبرِ المبتدأ الذي هو(حبالُهم وعِصيُّهم) إن لم يجَعلْها هي في موضع الخبر؛ لأنّه يجوزُ أن يكونَ الخبرُ (يُخيَّل)، ويجوز أنْ تكونَ (إذا) و(يُخيَّل) في موضعِ الحال، وهذا نظير(خرجْتُ فإذا الأسدُ رابضٌ ورابضاً)، فإذا رَفَعْتَ (رابضاً) كانت (إذا) معمولةً له، والتقدير(فالبحضرة الأسدُ رابضٌ)، أو في المكان، وإذا نَصَبْتَ كانت (إذا) خبراً؛ ولذلك يُكْتفى بها وبالمرفوع بعدها كلاماً، نحو(خَرَجْتُ فإذا الأسدُ)»[4]. وفصّل المفسّرون القول في ذلك[5].

والوجه عند ابن هشام أنّ التزام الاسمية مع (إذا) هذه إنّما كان للفرق بينها وبين (إذا) الشرطية المختصة بالفعلية، فإذا اقترنت بـ (قد) حصل بذلك، إذ لا تقترن الشرطية به[6].

---

(1) ينظر المقتضب: 178/3.

(2) جاء عن سيبويه قوله «وأمّا (إذا) فلما يستقبل من الدهر، وفيها مجازاةٌ، وهي ظرف، وتكون للشيء توافقه في حالٍ أنت فيها، وذلك قولك: (مررت فإذا زيدٌ قائمٌ)». الكتاب: 232/4.

(3) ينظر الدر المصون: 71/8، 635/4.

(4) المصدر نفسه.

(5) ينظر البحر المحيط: 345/7، واللباب في علوم الكتاب: 311/13، وروح المعاني: 538/8، وإعراب القرآن الكريم وبيانه: 93/9، وتفسير الشعراوي: 5841/10.

(6) ينظر المغني: 232-233.

ومن ثمَّ ذكر أنَّ ابن الحاجب اجاز النصب بعد (إذا) الفجائية في كافيتـــه[1] إذ يقول: «ومن العجب أنَّ ابن الحاجب أجاز ذلك في كافيته مع قوله فيهـــا فـــي بحث الظروف»[2].

وفصَّل الدَّسوقي قول ابن هشام بقوله: «(مطلقاً)، أي اقترنت الجملة بـــ (قد) أولاً وهذا مذهب الكسائي المجوز لوقوع الجملة الفعلية بعـــد (إذا)، (قولـــه وقيل يمنع مطلقاً)، أي وهو مذهب سيبويه[3] هذا هو المقصود مـــن نقـــل هـــذه المسألة، فإذا اقترنت الفعلية بـــ (قد) يحصل الفرق أي فصح دخول (إذا) الفجائية الفعلية المقرونة بـــ(قد) والصحيح المنع مطلقاً»[4]. ممَّا جعل ابن هـــشام يقـــول «وإجازة أَكثر النَّحْوِيين النصب بعْدهَا سَهْو»[5].

وذكر أبو حيان خلاصة أقوال النحويين في (إذا) وحـــصرها فـــي ثلاثـــة آراء[6]:

أحدهـــــا: أنَّه يجوز فيه الاشتغال.

الثـــانـــي: أنَّه لا يجوز فيه إلَّا الابتداء.

الثالـــث: التفصيل بين أن يكون الفعل قد دخلت عليه (قد) فيجوز فيه الاشتغال أو لا تدخل عليه (قد) فيمتنع.

---

(1) ينظر الكافية في النحو: 16، وذكر الرَّضي قول ابن الحاجب في: شرح الرضي علـــى الكافية: 3/194-195.
(2) المغني: 760.
(3) ينظر الكتاب: 232.
(4) حاشية الدسوقي على مغني اللبيب: 1/187.
(5) شرح شذور الذهب: 427.
(6) ينظر الارتشاف: 3/105، والتدريب في تمثيل التقريب: 98.

ومن الأشياء التي ذكرها أبو حيان أن يلي الاسم (ليتما) من مرجِّحات النصب ثم ذكر قول ابن مالك(1) في وجوب الرفع على الابتداء بناءً منه على أنَّ (ليتما) لا يليها الفعل(2).

2. يجب رفع الاسم السابق إذا ولي الفعل المشتغل بالضمير أداة لا يعمل بعدها فيما قبلها، والأدوات التي لا يعمل بعدها فيما قبلها أنواع(3):

أ. أدوات الاستفهام كلها نحو (زيدٌ هل رأيته).

ب. كم الخبرية نحو (زيدٌ كم لقبته).

وعلَّل ذلك سيبويه بقوله: «؛ لأنّك تبتدئه لتُنبِّهَ المخاطَبَ، ثم تَستفهم بعدَ ذلك وذلك قولك: (زيدٌ كَمْ مَرّةً رأيتَه)، و(عبدُ الله هل لقيتَه)، و(عمروٌ هلاّ لقيتَه)، وكذلك سائرُ حروف الاستفهام؛ فالعاملُ فيه الابتداءُ، كما أنّك لو قلت: (أرأيتَ زيداً هل لقيتَه)، كان علمتُ هو العامل، فكذلك هذا. فما بعد المبتدأ من هذا الكلام فى موضع خبره، فإن قلت: (زيد كم مرة رأيتَ)، فهو ضعيفٌ، إلَّا أن تُدْخِلَ الهاءَ، كما ضعُفَ فى قوله: (كلُّه لم أصنَعِ)(4)، ولا يجوز أن تقول: (زيدًا هل رأيتَ)، إلا أن تردي معنى الهاء مع ضعفه فتَرفَعُ؛ لأنّك قد فَصَلت بين المبتدإ

(1) ينظر شرح التسهيل: 139/2، وشرح الشافية الكافية: 615/2.

(2) ينظر الارتشاف: 106/3.

(3) ينظر شرح الكافية الشافية: 617/2، والارتشاف: 104/3، وأوضح المسالك: 149/2، وشرح شذور الذهب: 747/2 – 753، وشرح التصريح: 453/1، وحاشية الخضري على شرح ابن عقيل: 183/1، وضياء السالك إلى أوضح المسالك: 77/2، والمدارس النحوية: 70.

(4) الرجز لأبي النجم العجلي في ديوانه: 256، ونصته:

قد أصبحَتْ أمُّ الخِيارِ تَدَّعى　　عليَّ ذَنْباً كلُّه لم أصنَعِ

وينظر الكتاب: 85/1، وشرح أبيات سيبويه: 13/1، ومعني اللبيب: 265.

وبين الفعل، فصار الاسمُ مبتدأً والفعلُ بعد حرف الاستفهام، ولو حَسُنَ هذا أو جاز لقلتَ: (قد علمتُ زيدٌ كم ضرب)، ولقلت: (أرأيتَ زيدٌ كم مَرةً ضُربَ) على الفعل الآخرِ. فكما لا تَجِدُ بُدّاً من إعمال الفعل (الأوّل) كذلك لا تجد بدًّا من إعمال الابتداء؛ لأنَّك إنَّما تجيء بالاستفهام بعدما تَفْرُغُ من الابتداء. ولو أرادوا الإعمالَ لمَا ابتدءوا بالاسم، ألا تَرى أنَّك تقول: (زيدٌ هذا أعمروٌ ضَرَبَه أم بِشرٌ)، ولا تقول: (عمراً أَضَرَبْتَ)، فكما لا يجوز هذا لا يجوز ذلك، فحرفُ الاستفهام لا يُفْصَلُ به بين العامل والمعمولِ، ثمّ يكون على حاله إذا جاءت الألفُ أوّلاً، وإنّما يَدخل على الخَبَر »[1].

ت. الأسماء الموصولة نحو (زيدٌ الذي تضربه)[2].

يقول سيبويه «وممَّا لا يكون فيه إلَّا الرَّفعُ قوله: (أَعبدُ الله أنت الضاربُه)؛ لأنَّك إنَّما تريد معنَى أنت الذى ضَرَبَه. وهذا لا يجرى مجرى يَفْعَلُ، ألا ترى أنه لا يجوز أن تقول: (ما زيداً أنا الضاربُ) ولا (زيداً أنت الضاربُ)، وإنّما تقولُ: (الضاربُ زيداً)، على مثل قولك (الحسنُ وجهًا)، ألا ترى أنَّك لا تقول: (أنت المائةَ الواهبُ) كما تقول: (أنت زيداً ضاربٌ)»[3].

ث. الأسماء الموصوفة بالعامل المشغول، ذكر ذلك أبو حيان بقوله: أن يكون العامل صفة، نحو (لا رجل تحبه يهان)[4].

وفي هذا يقول سيبويه: «وإذا كان الفعلُ فى موضعِ الصِّفة فهو كذلك، وذلك قولك: (أزيدٌ أنت رجلٌ تضربه) و(أكلَّ يومٍ ثوبٌ تَلْبَسُه)، فإذا كان وصفاً

---

(1) الكتاب: 1/127-128.
(2) ينظر الارتشاف: 3/104.
(3) الكتاب: 1/130.
(4) ينظر المصدر نفسه.

فأحسنُه أَنْ يكون فيه الهاءُ؛ لأنّه ليس بموضعِ إعمالٍ، ولكنّه يجوز فيه كما جاز فى الوَصْل؛ لأنّه في موضع ما يكون من الاسم، ولم تكن لتقول: (أزيداً أنت رجلٌ تضربه)، وأنت إذا جعلتَه وصفا للمفعول لم تنصبه؛ لأنّه ليس بمبنيّ على الفعل، ولكنَّ الفعل فى موضع الوصف كما كان في موضع الخبر»[1].

ج. أدوات التحضيض (هلّا، ألا، لولا...، نحو (بكرٌ هلا رأيته)[2].

ح. لام الابتداء نحو (عمر لأنا قد ضربته).

خ. الحروف الناسخة نحو (زيد ليتني ألقاه).

يقول أبو محمد السيرافي (ت368ه) شارحًا قول سيبويه « ذكر سيبويه[3] أنَّ الجملة التي في أولها اسم قد شغل الفعل بضميره، إذا وقعت في موضع خبر كان، أو موضع المفعول الثاني لـ (ظننت وحسبت) وكذلك خبر (إن) وخبر الابتداء؛ اختير فيها أن يرفع الاسم بالابتداء، ولا يجري مجرى الجملة التي تعطف على جملة قبلها. فيختار في الاسم أن ينصب بإضمار فعل؛ لأنَّ الجملة التي قبله مبنية على فعل، نحو: (ضربت زيدًا وعمرًا كلمته)، وجعل الجمل التي تكون في موضع الإخبار بمنزلة الجمل التي لا شيءَ قبلها؛ لأنَّها من تمام الكلام، ولم يجز فيها النصب؛ لأنَّه لم يتم الكلام الذي قبلها، وليست فيها حروف العطف كما يكون في الجمل المعطوفة»[4].

---

(1) الكتاب: 1/128-129.

(2) ينظر المصدر نفسه: 1/127.

(3) ينظر المصدر نفسه: 1/149.

(4) شرح أبيات سيبويه: 1/214-215.

ثمَّ يتابع السيرافي قوله: ثم ساق كلامه في هذا المعنى، واحتج لصحة ما ذكر بحجج واضحة، ثم ذكر دخول لام الابتداء في قولهم: قد علمت لعبد الله تضربه ليبين أن الجمل قد تقع في مواقع المفعولات، وتكون في حكم الكلام الذي لم يتقدّمه شيءٌ؛ لأنَّ لام الابتداء لا تدخل إلا على كلام لا يتعلق بما قبله، ويكون بمنزلة ما ليس قبله شيءٌ، ثم قال: (وإن شاء نصب)[1]، ويريد: وإن شاء نصب في جميع هذا الذي اختير فيه الرّفع، فأضمر له فعلًا، كما يفعل إذا ابتدأ الكلام فقال: (زيدا ضربته)، يريد إنَّه يجوز أن تقول: (كنت زيدًا مررت به) و(حسبتك عمرًا لقيته)، فكذا يفعل في (أن) فتقول: (أني خالدا لقيته)[2].

ومثَّل بقول المرار الاسدي - كذا وجدته في الكتاب-، ورأيت الشعر لعبد الله بن الزبير الاسدي[3]:

فلو أنَّها إيَّاك عضَّتْك مثلُها... جررْتَ على ما شئتَ نحرا وكلكلا

قال أبو محمد السيرافي: «والاختيار أن يرفع الاسم في أول الجملة كما ذكر فيما تقدم، فأتى به الشاعر منصوبًا، ولو رفع لقال: (فلو أنَّها أنت عضتك) فأتى بـ(إياك) ونصبها بإضمار(عضَّت) وجعل (عضَّتك) مفسّرًا للفعل المحذوف

---

(1) ينظر الكتاب: 150/1.

(2) ينظر شرح أبيات سيبويه: 215/1.

(3) نسبه سيبويه في الكتاب: 150/1، وحسن شُرَّاب في شرح الشواهد الشعرية في أمات الكتب النحوية: 379/2 إلى المرَّار الأسدي، ونسبه السيرافي في شرحه أبياتَ سيبويه: 216/1، والغندجاني في فرحة الأديب في الرد على ابن السيرافي: 42، والدكتور أميل بديع يعقوب في المعجم المفصَّل في شواهد العربية: 111/6 إلى المرَّار تارة وإلى عبد الله بن الزبير الأسدي تارة أخرى.

العامل في (إيّاك)، والموضع الذي يقدّر فيه المحذوف بعد (إياك) كأنّه قال: فلو أنها إياك عضّت عضتّك»[1].

د. بعض حروف النفي وهي (ما) مطلقاً و(لا) بشرط أن تقع في جواب قسم، فمثال (ما) (زيدٌ رجل ما ضربته) ومثال (لا) (زيدٌ والله لا أضربه).

ذ. أدوات الشرط نحو: (زيدٌ إن تزره يهن عليك)، إذ جاء في الارتشاف «ومن أجاز تقديم معمول فعل الشرط على أداة الشرط نحو(زيداً إن تكرمْه يكرمْك) أجاز أن يدخل ذلك في الاشتغال فتقول: (زيداً إن تكرمه يكرمك)، ومَن زعم أنَّ تقديم معمول الشرط على الأداة لا يجوز بلا خلاف فهو واهم، فأمَّا معمول الجواب ففي تقديمه على فعل الجواب وحده مذاهب: **المنع** قول الجمهور، فلا يجوز أن تقول (زيداً أخاه أكرمُ)، **والثاني:** الجواز مطلقاً وهو مذهب الكسائي، **والثالث** التفصيل بين أن يكون ظرفاً أو مجروراً فيجوز تقديمه، أو غيرهما فلا يجوز، وهو مذهب الفرّاء[2]، وعلى هذه المذاهب يُبني جواز الاشتغال ومنعه»[3].

---

(1) شرح أبيات سيبويه: 261/1.

(2) ذكر هذا الفرّاء في مواضع كثيرة من كتابه وفصّل القول في عدّة شواهد سماعية، ففي أثناء حديثه عن قوله تعالى في سورة النحل ﴿وَالْأَنْعَامَ خَلَقَهَا لَكُمْ فِيهَا دِفْءٌ وَمَنَافِعُ وَمِنْهَا تَأْكُلُونَ ۝٥﴾، قال ما نصُّه: «نصبت (الأنعامَ) بـ(خلقها) لَمَّا كانت فِي (الأنعام) واو، كذلك كلُّ فعلٍ عاد عَلَى اسم بِذكره قبل الاسم واو أو فاء أو كلام يُحتمل نُقْلة الفعل إلى ذَلِكَ الحرف الَّذِي قبل الاسم ففيه وجهان: الرفعُ والنصب، أمَّا النَّصب فأن تَجْعَل الواو ظَرْفًا للفعل، والرَّفع أن تَجْعَل الواو ظرفًا للاسم الَّذِي هي معه». معاني القرآن: 95/2.

(3) الارتشاف: 104/3 - 105.

ومن الأمور الأخرى التي يجب رفع الاسم السابق فيها:

1. أن يليه (لام) القسم[1]، نحو (عمرٌ لأحبنَّه)، وهو مبني على موضع خلاف فيه، وقد أفردنا له مبحثاً خاصًّا به سيأتي إن شاء الله[2].
2. أن يفصل بين الاسم والفعل بأجنبي نحو (زيدٌ أنت تضربه) و(هند عمرو يضربها)، ومذهب سيبويه[3] وهشام[4] أنه لا يجوز في (زيد) و(هند) إلَّا الرَّفع على الابتداء، وأجاز الكسائي فيه الاشتغال قياساً للفعل على اسم الفاعل، إذ هو موضع الاتفاق نحو (زيداً أنا ضاربه)[5]، ووجه قول الكسائي أنَّ تقديم الفاعل في المعنى منبِّه على مزية العناية بالحديث عنه، فكان المسند إليه متقدم، وقال غيره: لا ترجيح في هذا؛ لأنَّ الاسم السابق لا يدلُّ على فعل ولا يقتضيه، فوجوده كعدمه[6].
3. أن يكون الفعل دخلت عليه (السين) و(سوف) نحو (زيد فسأضربه) و(هند سوف أضربها)، فذهب الجمهور إلى أنَّه يجوز تقديم معمول الفعل على

---

(1) ينظر المصدر السابق: 105/3.

(2) ينظر الفصل الثالث من هذا الكتاب.

(3) ينظر الكتاب: 130/1.

(4) هشام: أبو عبد الله هشام بن معاوية الضرير، النحوي الكوفي، صاحب أبي الحسن علي بن حمزة الكسائي، أخذ عنه كثيراً من النحو، وله فيه مقالة تعزى إليه، وله فيه تصانيف عدَّة، فمن ذلك كتاب (الحدود) وهو صغير، وكتاب (المختصر)، وكتاب (القياس)، وغير ذلك. ينظر وفيات الأعيان: 85/6، وبغية الوعاة: 328/2.

(5) ينظر الارتشاف: 105/3.

(6) ينظر المساعد لابن عقيل: 422/1.

حرف التنفيس نحو(زيداً سأضرب) فيجوز فيه الاشتغال، وذهب ابن الطراوة[1] وتلميذه السهيلي[2] إلى أنَّ حرف التنفيس من حروف الصدر فلا يجوز فيه إلا الابتداء[3].

4. أن يكون مضافًا إليه، نحو(زيد يوم تراه يفرح)[4].
5. أن يلي الاسم واو الحال، نحو(جاء زيد وعمرو يضربه بكر)[5].

ثالثاً: جواز النّصب والرّفع، والنصب أرجح:

تحدَّث النحويون بخصوص هذه الحالة بشيءٍ من التفصيل وحصروها في جملة أمور يترجح فيها النَّصب على الرَّفع مع جواز الرَّفع فيها.

---

(1) ابن الطراوة: سليمان بن محمد بن عبد الله السبائي المالقي، أبو الحسين ابن الطراوة: أديب، من كتاب الرسائل، له شعر، وله آراء في النّحو تفرَّد بها، تجوّل كثيرا في بلاد الأندلس وألَّف (الترشيح) في النحو، وهو مختصر، و(المقدمات على كتاب سيبويه) و (مقالة في الاسم والمسمَّى) قال ابن سمحون: ما يجوز على الصراط أعلم منه بالنحو، توفي سنة 528هـ. ينظر الأعلام: 3/ 132.

(2) قال السهيلي: «(السين) و(سوف) من حروف المعاني الداخلة على الجمل، ومعناها في نفس المتكلم وإليه يسند لا إلى الاسم المخبر عنه، فوجب أن يكون له صدر الكلام كحروف الاستفهام والنفي والتمني وغير ذلك، ولذلك قبح: (زيداً سأضرب)» ينظر: نتائج الفكر: 94, والسهيلي هو أبو القاسم عبد الرحمن بن عبد الله أحمد بن الحسين السهيلي، ت 581هـ، ينظر الاعلام: 132/3.

(3) ينظر الارتشاف: 105/3، 106، والتذييل والتكميل: 302/6، وهمع الهوامع: 131/3.

(4) ينظر الارتشاف: 104/3.

(5) ينظر المصدر نفسه: 105/3.

فمن النحويين من حصرها في ست مسائل[1]، وبعضهم حصرها في ثلاث مسائل[2]، ومنهم من جزّأها بشكل مفصّل وجعلها في عشر مسائل[3]، ومنهم من دمج بعضها ببعض وجعلها في مسائل يسيرة.

ومن خلال هذا الحصر لهذه الحالة نجمل الآتي:

1. إذا وقع الاسم المشتغل بعد فعل يدل على طلب كالأمر والنهي والدعاء[4]، أمّا الأمر فنحو: (زيداً اضربه)، والأمر يراد به العموم أو الخصوص، فمثال ما يراد به العموم قولنا (اللذين يأتيانك اضربهما)، ومثال ما يراد به الخصوص قولنا (زيداً اضربه)، وفي هذا يقول سيبويه: «وإنّما قلت: (زيداً اضربْه)، واضربْه مشغولةٌ بالهاء؛ لأنَّ الأمرَ والنهى لا يكونان إلّا بالفعل، فلا يستغنى عن الإضمار إن لم يظهَرْ»[5]، ولا فرق بين الأمرين في ترجيح النصب عند أبي حيان[6].

---

(1) ينظر اللباب في علل البناء والأعراب: 394/2، وتسهيل الفوائد وتكميل المقاصد: 81، وأوضح المسالك: 6/2 – 11، والمساعد لابن عقيل: 415/1، وشرح التصريح: 298/1 – 300.

(2) ينظر شرح ابن عقيل: 138/2.

(3) ينظر الارتشاف: 107/3 – 109.

(4) ينظر شرح الشافية الكافية: 619/2، وشرح الألفية لابن الناظم: 92، وأوضح المسالك: 6/2، وشرح شذور الذهب: 427، وشرح قطر الندى: 211، وشرح ابن عقيل 138/2، والمساعد على تسهيل الفوائد: 415/1، 138/2، وشرح الاشموني: 215/2، والبهجة المرضية: 73.

(5) الكتاب: 144/1.

(6) ينظر الارتشاف: 107/3.

يقول سيبويه: «والأمرُ والنهيُ لا يكونان إلّا بفعلٍ، وذلــك قولــك: (زيــداً اضربْه)، و(عمراً أمرُرْ به)، و(خالداً اضربْ أباه)، و(زيداً اشترِ له ثوبًا)، ومثــلُ ذلك: (أمَّا زيداً فاقتُلْه)، و(أمَّا عمراً فاشترِ له ثوباً)، و(أمَّا خالداً فلا تَشْتِمْ أبــاه)، و(أمّا بكراً فلا تمرر به)، ومنه: (زيداً ليضربه عمرو)، و(بشراً ليقتل أباه بكــر)؛ لأنَّه أَمْرٌ للغائب بمنزلة افعَلْ للمخاطَب»[1].

بيد أنَّ الفاء الداخلة في الأمر والنهي تجعل المسألة مختلفــة مــن جــواز الأمرين مع رجحان أحدهما إلى وجوب النصب؛ ولذلك يقــول ســيبويه: «وقــد يكون في الأمر والنهي أن يُبْنَى الفعل على الاسم، وذلك قولك: عبدُ الله اضــربْه، ابتدأْتَ عبدَ الله فرفعته بالابتداء، ونبَّهتَ المخاطَبَ له لتُعرِّفَه باســمه، ثــم بنيــتَ الفعلَ عليه كما فعلت ذلك في الخبر. ومثل ذلك: (أمَّا زيد فاقتلْه)، فإذا قلت: (زيدٌ فاضربْه)، لم يَستقم أَنْ تَحملَه على الابتداء، ألا ترى أنَّك لو قلت: (زيدٌ فمنطلــقٌ) لم يستقم، فهو دليلٌ على أنَّه لا يجوز أن يكون مبتدأ، فإِنْ شئتَ نصبته على شيء هذا تفسيرُه، كما كان ذلك في الاستفهام، وإن شئت على(عليــك)، كأنــك قلــت: (عليكَ زيدًا فاقتلْه)، وقد يَحْسُنُ ويستقيمُ أنْ تقولَ: (عبد الله فاضــربه)، إذا كــان مبيناً على مبتدإٍ مُظْهَرٍ أو مُضْمَرٍ، فأمَّا في المظهر فقولُك: (هذا زيدٌ فاضــربْه)، وإن شئت لم تُظْهِرْ (هذا) ويَعمل كعمله إذا أظهرته، وذلك قولــك: (الهــلالُ واللهِ فانظُرْ إليه)، كأنّك قلت: (هذا الهلالُ)، ثم جئتَ بالأمر، وممَّا يَدُلُّك علــى حُــسنِ الفاء ههنا أنّك لو قلت: (هذا زيدٌ فحَسَنٌ جميلٌ)، كان كلاماً جيّداً»[2]؛ لذلك نــراه يقول: «وإنما قلت: (زيداً اضربْه)، و(اضربْه) مشغولةٌ بالهاء؛ لأنَّ الأمرَ والنَّهي لا يكونان إلّا بالفعل، فلا يستغنى عن الإضمار إن لم يظهَرْ»[3].

---

(1) الكتاب: 138/1.

(2) الكتاب: 138/1-139.

(3) المصدر نفسه: 144/1.

وذكر أبو حيان قولاً لابن بابشاذ[1] وابن السِّيد[2] وهو اختيار الرَّفْع في العموم، والنَّصب في الخصوص[3]، وأمَّا بخصوص النهي، فنحو(زيداً لا تضربْه)، وأثبته الزجاجي[4] وأبو البقاء العكبري[5] وابن مالك[6] وأبو حيان[7]، إذ جعل أبو حيان الاسم السابق له من مرجِّحات النَّصب، إذ يقول «أن يلي الاسم نهي نحو(زيدٌ لا تضربه) والخبر في معنى النهي نحو قوله[8]:

القائين يسارًا لا تناظره * غِشًّا لسيِّدهم في الأمر إذ أمروا»**[9].

ولم يذكر الأزهري النهي ضمن أساليب الطلب في أثناء حديثه عن هذا القسم[10]. وأورد ياسين في حاشيته على شرح التصريح «أنَّ اللقاني[11] لم يذكر

---

(1) ينظر شرح المقدمة المحسبة في النحو:2/346-347، وابن بابشاذ: أبو الحسن طاهر بن أحمد المصري الجوهري، إمام عصره في علم النحو، توفي سنة 469هـ، ينظر الأعلام: 3/220.

(2) ينظر الحلل في إصلاح الخلل من كتاب الجمل: 154- 155، وابن السِّيد: عبد الله بن محمد بن السيد، أبو محمد: من العلماء باللغة والأدب، ولد ونشأ في بطليوس (Badajoz) في الأندلس، وانتقل إلى بلنسية فسكنها، وتوفي بها سنة 521 هـ، ينظر الأعلام 4/223.

(3) ينظر الارتشاف: 3/ 107.

(4) ينظر الجمل في النحو: 39.

(5) ينظر اللباب في علل البناء والاعراب: 2/394.

(6) ينظر تسهيل الفوائد وتكميل المقاصد: 81.

(7) ينظر الارتشاف: 3/107.

(8) الشاهد الشعري لزهير بن أبي سلمى، من قصيدة يمدح فيها الحارث بن ورقاء الصيداوي، ينظر شرح ديوان زهير بن أبي سلمى: 72، والمساعد على تسهيل الفوائد: 1/415.

(9) الارتشاف: 3/107.

(10) ينظر شرح التصريح: 1/298.

(11) اللقاني: عبد السلام بن إبراهيم بن إبراهيم اللَّقَّاني المصري: شيخ المالكية في وقته بالقاهرة، المتوفى 1078هـ، ينظر الأعلام: 4/127.

النَّهي من أقسامه؛ لأنَّ الطلب فيه بلا (لا) بالفعل لكنَّ الالتماس خارج وهو طلب غير الأمر والدعاء»[1].

أمَّا الدعاء فيكون بصيغ متعددة:

أمَّا بصيغة الطلب نحو(اللهم عبدك أرحمه) أو بصيغة الخبر نحو(زيداً غفر الله له)[2].

فالنَّصب في الأمثلة السابقة يكون بفعل محذوف من لفظ الأولين[3]، يقول سيبويه: «واعلم أَنَّ الدعاءَ بمنزلة الأمر والنهي، وإنَّما قيل: دعاءٌ؛ لأنَّه استُعْظِمَ أَنْ يقال: أمرٌ أو نَهْيٌ، وذلك قولُك: اللهمَّ زيداً فاغفرْ ذنبَه، وزيدًا فأَصلحْ شأنَه، وعَمْراً لِيَجْزِه اللهُ خيراً، وتقول: زيداً قَطَعَ اللهُ يدَه، وزيداً أَمَرَّ اللهُ عليه العيشَ؛ لأنَّ معناه معنى (زيداً لِيَقطعِ اللهُ يده)»[4].

وإنَّما ترجح النصب فيهن على الرفع؛ لأنَّ الطلب إنَّما يكون بالفعل فكان حمل الكلام عليه أولى ولأنَّ في الرفع الأخبار بالطلب وحق الخبر أن يكون محتملاً للصدق والكذب[5].

---

(1) حاشية ياسين على شرح التصريح: 298/1.

(2) ينظر توضيح المقاصد والمسالك: 615/2، وأوضح المسالك: 142/2، وشرح ابن الناظم: 173، والارتشاف: 3 107، وشرح الأشموني: 431/1، وشرح التصريح: 298/1.

(3) ينظر شرح التصريح: 298/1.

(4) الكتاب: 142/1.

(5) ينظر شرح التصريح: 298/1.

2. أن يكون الفعل مقروناً باللام أو بـ(لا) الطلبيتين نحو (عمراً ليضربه بكر) و(خالداً لا تهنه)[1].

يقول الأزهري: «فإن قيل كيف جاز ذلك وقد فسَّر العامل ما لا يعمل؛ لأنَّ (اللام) و(لا) الطلبيتين لا يعمل ما بعدها فيما قبلها قياساً، قلت: أجاب ابن عصفور[2] بأنَّهم أجروا الأمر باللام مجرى الأمر بغيرها وأجروا النَّهي بلا مجرى النفي بها ويشمل الطلب ما لفظه لفظ الخبر... ومنه (زيداً لا يعذبُه الله)؛ لأنَّه نفي بمعنى الطلب»[3].

3. إذا وقع الاسم بعد أداة يغلب أن يليها فعل[4]، مثل أدوات الاستفهام؛ لأنَّ الاستفهام بالفعل أولى[5]، نحو قوله تعالى﴿فَقَالُوٓاْ أَبَشَرٗا مِّنَّا وَٰحِدٗا نَّتَّبِعُهُۥٓ إِنَّآ إِذٗا لَّفِي ضَلَٰلٖ وَسُعُرٍ ۝٢٤﴾[6]، فيترجح نصب(بشراً) بفعل محذوف يفسِّره المذكور؛ لأنَّ الغالب في الهمزة أن تدخل على الأفعال وإنَّما لم يجب دخولها على الأفعال كباقي أخواتها؛ لأنَّها أمُّ الباب وهم يتوسعون في أمهات الأبواب ما لم يتوسعوا في غيرها[7]، ودليل ذلك أنَّها تدخل على أخواتها ولا تدخل أخواتها عليها[8].

---

(1) ينظر وأوضح المسالك: 8/2، وشرح التصريح: 299/1.
(2) ينظر شرح جمل الزجاجي: 370/1-371، والمقرّب: 98.
(3) ينظر شرح التصريح: 299/1 – 300.
(4) ينظر أوضح المسالك: 2 /8، واللمحة البدرية: 386/1، 387، وشرح ابن عقيل: 138/1.
(5) ينظر الأمالي النحوية: 504/2.
(6) القمر: 24/54.
(7) ينظر شرح التصريح: 1 / 300، والأمالي الشجرية: 331/1، واللباب في علل البناء والاعراب: 394/2.
(8) ينظر شرح جمل الزجاجي لابن عصفور: 369/1.

ومن جميل ما قاله الإمام الرازي ما نصُّه «(زَيْدًا ضَرَبْتُهُ) وَ(زَيْدٌ ضَرَبْتُهُ) كِلَاهُمَا جَائِزٌ وَالنَّصْبُ مُخْتَارٌ فِي مَوَاضِعَ مِنْهَا هَذَا الْمَوْضِعُ وَهُوَ الَّذِي يَكُونُ مَا يَرِدُ عَلَيْهِ النَّصْبُ وَالرَّفْعُ بَعْدَ حَرْفِ الِاسْتِفْهَامِ، وَالسَّبَبُ فِي اخْتِيَارِ النَّصْبِ أَمْرٌ مَعْقُولٌ وَهُوَ أَنَّ الْمُسْتَفْهِمَ يَطْلُبُ مِنَ الْمَسْئُولِ أَنْ يَجْعَلَ مَا ذَكَرَهُ بَعْدَ حَرْفِ الِاسْتِفْهَامِ مَبْدَأً لِكَلَامِهِ وَيُخْبِرُ عَنْهُ، فَإِذَا قَالَ: (أَزَيْدٌ) عِنْدَكَ مَعْنَاهُ أَخْبِرْنِي عَنْ زَيْدٍ وَاذْكُرْ لِي حَالَهُ، فَإِذَا انْضَمَّ إِلَى هَذِهِ الْحَالَةِ فِعْلٌ مَذْكُورٌ تَرَجَّحَ جَانِبُ النَّصْبِ فَيَجُوزُ أَنْ يُقَالَ: (أَزَيْدًا ضَرَبْتَهُ) وَإِنْ لَمْ يَجِبْ فَالْأَحْسَنُ ذَلِكَ فَإِنْ قِيلَ: مَن قَرأَ (أبشر مِنَّا وَاحِدًا نَتَّبِعُهُ) كَيْفَ تَرَكَ الْأَجْوَدَ؟ نَقُولُ: نَظَرًا إِلَى قَوْلِهِ تَعَالَى: (فَقَالُوا) إِذْ مَا بعد القول لا يكون إلا جملة، وَالِاسْمِيَّةُ أَوْلَى، وَالْأَوْلَى أَقْوَى وَأَظْهَر»[1].

والحروف التي هي بالفعل أولى أدوات الاستفهام و(ما) و(لا) النافيتان[2]، إذ يقول سيبويه «وأمَّا (الألف) فتقديم الاسم فيها قبل الفعل جائز كما جاز ذلك في(هلا)؛ وذلك لأنَّها حرف الاستفهام الذي لا يزول عنه إلى غيره وليس للاستفهام في الأصل غيره»[3].

ثم يقول «فالألف إذا كان معها فعل بمنزلة (لولا) و(هلا) إلا أنَّك إن شئت رفعت فيها وهو في الألف أمثل منه في (متى) ونحوها؛ لأنَّه قد صار فيها مع أنك تبتدئ بعدها الأسماء أنك تقدم الاسم قبل الفعل، والرَّفع فيها على الجواز»[4].

---

(1) تفسير الرازي: 306/29.

(2) ينظر الكتاب: 137/1، والأصول في النحو: 252/2، والمفصل: 76.

(3) الكتاب: 99/1.

(4) المصدر نفسه: 100/1.

ومقتضى كلام سيبويه أنَّ حروف الاستفهام لا يليها إلا الفعل، إلَّا أنَّها يجوز أن تبتدأ بعدها بالأسماء، والابتداء بالاسم بعد الهمزة جائز ويجوز فيه الرفع والنصب، إلَّا أنَّ المختار هو النصب كما يفهم من كلامه.

أمَّا ابن مالك فيعلِّل سبب اختصاص الاستفهام بالهمزة بقوله: «وخصصت الاستفهام بالهمزة؛ لأنَّ الاستفهام بغيرها قرينة موجبة للنصب مانعة للرّفع»[(1)].

وذهب أبو حيان إلى التفصيل في ذلك فيقول في أثناء حديثه عن مرجّحات النصب «أن يلي الاسم همزة الاستفهام نحو (أزيداً ضربته) و(أزيداً أنت ضاربه) كان الفعل من باب ظنّ أو من غيره نحو(أعبد الله ظننته قائماً)، وقال الفراء[(2)] الرّفع في باب (ظنّ) وجه الكلام وسواء أكان الاستفهام عن الفعل أم عن الاسم نحو (أزيد ضربته) ونحو (أزيداً ضربته أم عمراً)، وذهب ابن الطراوة إلى التفصيل فقال: إن كان عن الفعل اختير النصب وإن كان عن الاسم اختير الرفع»[(3)].

يقول الزجاجي في أماليه ما مفاده: سأل مروان[(4)] الأخفش[(5)] عن قوله: (أزيدًا ضربته أم عمرًا)، ألست إنَّما تختار في الاسم إذا كان المستفهم عنه الفعل؟

---

(1) شرح الكافية الشافية: 620/2.

(2) يقول الفراء: «وقوله: ﴿وَٱلسَّارِقُ وَٱلسَّارِقَةُ فَٱقۡطَعُوٓاْ أَيۡدِيَهُمَا﴾ [المائدة:38]، مرفوعان بما عاد من ذكرهما، والنصبُ فيهما جائز كما يَجوز (أزيد ضربته) و(أزيدًا ضربته)، وإنمَّا تختار العرب الرفع فى «السارق والسارقة»؛ لأنهما غير موقّتين، فوجّها توجيه الجزاء كقولك: مَنْ سرق فاقطعوا يده، فـ(من) لا يكون إلَّا رفعًا، ولو أردت سارقًا بعينه أو سارقة بعينها كَانَ النصبُ وجه الكلام». معاني القرآن: 306/1.

(3) الارتشاف: 3 / 108.

(4) مَرْوَان بن سعيد بن عباد بن حبيب بن الْمُهلب بن أبي صفرَة المهلبي النَّحْوِيّ، من أصحاب الخليل بن أحمد، وكان حاذقًا بالنحو، توفي سنة (190هـ). ينظر بغية الوعاة: 284/2، والأعلام: 208/7.

(5) ينظر معاني القرآن للأخفش: 181/1-182.

قال: بلى، قال: فأنت إذا قلت: (أزيد ضربته أم عمرو)، فالفعل قد استقرّ عندك أنّه قد كان وإنّما تستفهم عن غيره عمَّن وقع به الضرب، فالاختيار الرّفع، قال: والقياس عندي هو، قال أبو عثمان[1]: وهو القياس عندي، ولكنّ النحويين اجتمعوا على نصب هذا؛ لما كان معه الحرف الذي هو في الأصل بالفعل أولى[2]، فإن فصلت الهمزة نحو(أأنت زيد تضربه) فالمختار الرّفع[3].

وهذا الحكم مختص بالهمزة على مذهب سيبويه[4]، وذهب الأخفش[5] إلى التسوية بين الهمزة وغيرها من أدوات الاستفهام في اختيار النصب، نحو(أيُّهم زيدًا ضربته) و(من أمة الله ضربتها)[6].

وللأدوات الاستفهام وجهان من الشبه زائدان لما ذكر اختصت به دون (أما) و(لا) وهما أن الفعل بعدها غير محتمل للصدق والكذب، وأنّها قد تضمن معنى الضرب فتجزم الجواب فتقول(أين بيتك أزرك)، فلما أشبهت لأدوات الجزاء كانت أولى بطلب الفعل من طلب الاسم[7].

«فإن كان الاسم الذي اشتغل عنه الفعل اسم استفهام فلا يخلو أن يكون العامل قد عمل في الضمير أو السببي رفعاً أو نصباً، فإن كان قد عمل رفعاً فهو

(1) يعني أبا عثمان بكر بن محمد بن حبيب بن بقية المازني، صاحب كتاب التصريف، المتوفى سنة (ت249هـ)، ينظر الأعلام: 147/5.
(2) ينظر مجالس العلماء: 61، وشرح التصريح: 300/1.
(3) ينظر شرح الرضي على الكافية: 173/1.
(4) ينظر الكتاب: 131/1.
(5) ينظر معاني القرآن: 368/1.
(6) ينظر الارتشاف: 109/3، وشرح التصريح: 301/1.
(7) ينظر شرح جمل الزجاجي لابن عصفور: 369/1.

مرفوع على الابتداء ولا يجوز أن يكون فاعلاً؛ لأنَّه لا يخلو أن يكون الفعل قبل اسم الاستفهام أو بعده، فقبله لا يتصور؛ لأنَّ الاستفهام له صدر الكلام ولا يجوز أن يقدَّر بعده؛ لأنَّ الفاعل لا يعمل فيها بعده، وإن كان قد عمل فيه نصباً أو خفضاً جاز فيه وجهان: الرَّفع والنَّصب، وفيه خلاف بين سيبويه والأخفش، فسيبويه[1] يختار فيه الرفع، ويشبهه بـ (زيدٌ ضربته)، والأخفش[2] يختار فيه النصب ويجري مجرى (زيداً ضربته)، وهذا الذي ذهب إليه أبو الحسن ليس بشيء؛ لأنَّ القياس يرد عليه؛ لأنَّ الاستفهام لا تتقدَّمه أداة تشبه الجزاء كما كان كذلك في(أزيداً ضربته)، فلا مسوَّغ إذن لاختيار إضمار الفعل»[3].

ومن الأشياء الأخرى التي يغلب أن يليها فعل هي:(ما) و(لا) و(إن) و(حيث) المجرَّدة من (ما)[4]، نحو: (ما زيداً رأيته) و(لا زيداً كلمته) و(إن زيداً رأيته).

---

(1) يقول سيبويه: «باب منَ الاستفهام يكون الاسمُ فيه رَفعاً؛ لأنّك تبتدئه لتُنبِّهَ المخاطَبَ، ثم تَستفهم بعدَ ذلك وذلك قولك: (زيدٌ كَمْ مَرّةً رأيتَه)، و(عبدُ الله هل لقيتَه) و(عمروٌ هلاّ لقيتَه)، وكذلك سائرُ حروف الاستفهام؛ فالعاملُ فيه الابتداءُ، كما أنّك لو قلت: (أرأيتَ زيداً هل لقيتَه)، كان علمتُ هو العامل، فكذلك هذا، فما بعد المبتدإ من هذا الكلام في موضع خبره ». الكتاب: 127/1.

(2) يقول الأخفش: «وكذلك ما وقع عليه حرف الاستفهام نحو قوله (فَقَالُوا أَبَشَرًا مِنَّا وَاحِدًا نَتَّبِعُهُ إِنَّا إِذًا لَفِي ضَلَالٍ وَسُعُرٍ)، القمر: 24، وإنَّما فُعِلَ هذا في حروف الاستفهام؛ لأنَّه اذا كان بعده اسم وفعل كان أحسن ان يبتدأ بالفعل قبل الاسم، فإن بدأت بالاسم أضمرت له فعلًا حتى تحسن الكلام به واظهار ذلك الفعل قبيح». معاني القرآن: 247/1-248.

(3) شرح جمل الزجاجي لابن عصفور: 369/1.

(4) ينظر شرح الكافية الشافية: 619/2.

وأورد هذا سيبويه إذ يقول «وذلك قولك (ما زيداً ضربته) و(لا زيداً قتلته) و(ما عمراً لقيت أباه) و(لا عمراً مررت به) و(لا بشراً اشتريت له ثوباً)»[2] ، ثمَّ يذكر شواهد أخرى حتى يصل إلى القول « وإن شئت رفعتَ، والرَّفعُ فيه أقوى إذْ كان يكون فى ألف الاستفهام، لأنَّهنَّ نفي واجبٍ يُبتدأ بعدهنّ ويُبنَى على المبتدإ بعدهنَّ، ولم يَبلغنَ أَن يكنَّ مثل ما شُبِّهْنَ به»[2].

وقيل ظاهر مذهب سيبويه اختيار الرفع، وقال ابن البانش[3] وابن خروف[4] يستويان[5]، ومعنى قوله (يستويان)، أي: يستوي الرَّفع والنَّصب مع هذه الأحرف؛ لِدخولها على الأسماء والأفعال، بخلاف غيرها من أحرف النفي.

وفصَّل أبو حيان ذلك في أثناء حديثه عن مرجِّحات النصب، وذكر فيه ثلاثة مذاهب: «مذهب الجمهور أنَّه يختار فيه النصب على الرَّفع واختاره ابن

---

(1) الكتاب: 145/1.

(2) المصدر نفسه: 145/1- 146، وينظر اللباب في علل البناء والاعراب: 394/2.

(3) إبن البانش: علي بن أحمد بن خلف الأنصاري الغرناطي، المعروف بابن البانش: من العلماء بالعربية، ومن أهل غرناطة مولدا ووفاة، له كتب، منها: المقتضب من كلام العرب وشرح كتاب سيبويه وشرح أصول ابن السَّراج في النحو وشرح الايضاح لأبي علي الفارسيّ، توفي سنة 538 هـ. ينظر الاعلام: 255/4.

(4) ينظر تنقيح الألباء في غوامض الكتاب: 158-160، 275. وابن خروف: علي بن محمد بن علي بن محمد الحضرميّ، أبو الحسن: عالم بالعربية، أندلسي، من أهل إشبيلية، نسبته إلى حضرموت، له كتب، منها " شرح كتاب سيبويه " سمَّاه " تنقيح الألباب في شرح غوامض الكتاب " وحمله إلى سلطان المغرب فأعطاه ألف دينار، و(شرح الجمل للزجاجي)، توفي سنة 609هـ. ينظر الأعلام: 330/4.

(5) ينظر أوضح المسالك: 10/2، وشرح التصريح: 310/1.

عصفور[1] وابن مالك[2]، والثاني: يختار فيه الابتداء على النَّصب وهو ظاهر مذهب سيبويه، والثالث هما مستويان وهو مذهب ابن الباذش وابن خروف»[3].

ويقول ابن عصفور: «وأمَّا (ما) و(لا) فليسا كذلك، بل يليهما الاسم تارة والفعل أخرى؛ وسبب ذلك أنَّهما لم يقويا على طلب الفعل قوة أدوات الاستفهام؛ لضعف شبههما بأدوات الشرط وقوة شبه أدوات الاستفهام»[4].

أمَّا(إذا) الشرطية و(حيث) المجرَّدة من (ما)، فجاء عن سيبويه ما نصُّه: «وممَّا يقبح بعده ابتداء الأسماء ويكون الاسم بعده إذا أوقعت الفعل على شيء من سببه نصباً في القياس (إذا) و(حيث)، تقول: (إذا عبدَ اللهِ تلقاه فأكرمْه) و(حيث زيداً تجدْه فأكرمْه)؛ لأنَّهما يكونان في معنى حروف المجازاة، ويقبح إن ابتدأت الاسم بعدهما إذا كان بعده الفعل لو قلت (إجلس حيث زيدٌ جلَسَ) و(إذا زيدٌ يجلسُ) كان أقبحَ من قولك: (إذا جلسَ زيدٌ) و(إذا يجلسُ) و(حيث يجلسُ) و(حيث جلسَ)، والرَّفع بعدهما جائز؛ لأنَّك قد تبتدئ الاسماء بعدهما فتقول (إجلس حيث عبدُ الله جالس) و(إجلس إذا عبدُ الله جلس)»[5].

و(إذا) الشرطية فيها خلاف نقل عن الكوفيين أنَّها كـ(إذ) في وقوع الجملتين بعدها إلا أنَّ الجملة الاسمية لا بُدَّ أن يكون الخبر فيها فعلاً إلا في الشاذ، ونقل عن سيبويه والأخفش[6] موافقتهم في جواز وقوع الاسمية المشروطة

---

(1) ينظر المقرّب: 98.

(2) ينظر شرح التسهيل: 141/2، وشرح الكافية الشافية: 619/2.

(3) الارتشاف: 108/3، وينظر المساعد لابن عقيل: 416/1.

(4) شرح جمل الزجاجي: 370/1.

(5) الكتاب: 1/ 106 – 107.

(6) سيأتي بيان هذا قريبًا.

بعدها لكن على ضعف، ونقل عن المبرّد[1] اختصاصها بالفعلية فيجب عنده تأويل ﴿إِذَا ٱلسَّمَآءُ ٱنشَقَّتْ ۝١﴾ بالفعلية (إذا انشقت السماء)[2].

يقول ابن جني: «وكذلك ﴿إِذَا ٱلسَّمَآءُ ٱنشَقَّتْ ۝١﴾[3] و ﴿إِذَا ٱلشَّمْسُ كُوِّرَتْ ۝١﴾[4] و ﴿إِنِ ٱمْرُؤٌاْ هَلَكَ ۝١٧٦﴾[5] و ﴿قُل لَّوْ أَنتُمْ تَمْلِكُونَ خَزَآئِنَ رَحْمَةِ رَبِّيٓ ۝١٠٠﴾[6] ونحوه الفعل فيه مضمر وحده, أي:(إذا انشقَّت السَّماء) و(إذا كُورت الشمس) و(إنْ هلك امرؤٌ) و(لَوْ تَملِكُونَ)»[7].

ويبدو ممًّا سبق أنَّ هناك تفاوتًا واضحًا لدى علمائنا الأجلاء في موقفهم بخصوص (إذا) الشرطية، فيقول ابن الحاجب: «والمرفوع بعد (إذا) الشرطية جائز فيه عند سيبويه الأمران، فإذا ثبت ذلك وجاءت هذه المسألة على وجه شذوذٍ فحملها على وجهٍ مستقيمٍ أولى من حمّلها على وجهٍ آخر من الشذوذ، فتقديرها بالفعل أولى من تقديرها بالابتداء، فإنَّه إذا قدِّر الفعل وفِّر عليه ما يقتضيه، وإذا قدِّر الابتداء لم يوفِّر عليها ما يقتضيه لا لفظًا ولا تقديرًا فكان ذلك أولى، ونُقل عن الجرمي أنَّه مبتدأ، ونُقل عن سيبويه جواز الأمرين»[8].

---

(1) ينظر المقتضب: 79/2، 348/4.
(2) ينظر شرح الرضي على الكافية: 174/1.
(3) الانشقاق:1.
(4) التكوير:1.
(5) النساء: 176.
(6) الاسراء: 100.
(7) الخصائص: 382/2.
(8) الإيضاح في شرح المفصل: 175/1-176.

ويقول المرادي: «مذهب سيبويه[1] أنَّ (إذا) لا يليها إلا فعلٌ ظاهر أو مقدَّرٌ، فالظاهر نحو﴿إِذَا جَآءَ نَصۡرُ ٱللَّهِ وَٱلۡفَتۡحُ ﴾[2]، والمقدَّر نحو﴿إِذَا ٱلسَّمَآءُ ٱنشَقَّتۡ ﴾[3]، ولا يجيز غير ذلك، هذا هو المشهور في النقل عن سيبويه، ونقل السهيلي أنَّ سيبويه يجيز الابتداء بعد (إذا) الشرطية وأدوات الشرط إذا كان الخبر فعلاً، وأجاز الأخفش[4] وقوع المبتدأ بعد (إذا)، قال ابن مالك[5]: وبقوله أقول؛ لأنَّ طلب (إذا) للفعل ليس كطلب (إن)»[6].

أمَّا(حيث) فهي دالة على المجازاة من المكان كـ (إذا) في الزمان نحو(حيث زيداً تجده فأكرمه)، ولكن استعمالها استعمال كلمات الشرط أقل من استعمال(إذا)، فإنَّها تدخل على الاسمية التي جزاها اسمان اتفاقًا[7]، وأثبت ابن مالك (حيث) من مرجِّحات النصب[8]، وكذلك أبو حيان[9] وابن عقيل[10] والسيوطي[11] وغيرهم.

---

(1) ينظر: الكتاب: 106/1.

(2) النصر: 1.

(3) الانشقاق: 1.

(4) ينظر الارتشاف: 3/ 106.

(5) ينظر شرح التسهيل لابن مالك: 140/2.

(6) الجنى الداني: 368، وينظر: توضيح المقاصد والمسالك: 810/2.

(7) ينظر شرح الرضي على الكافية: 174/1.

(8) ينظر شرح التسهيل: 142/2.

(9) ينظر الارتشاف: 108/3.

(10) ينظر المساعد لابن عقيل: 416/1.

(11) ينظر همع الهوامع: 155/5.

قال الأزهري: وقوله: (فأكرمْه)، يوهم أنَّه جواب (حيث)، و(حيث) المجرَّدة من (ما) لا جواب لها عند البصريين, ومن جازى بها من الكوفيين أوجب النصب بعدها، فلا يكون راجحًا[1].

4. إذا وقع الاسم المشتغل عنه بعد عاطف تقدَّمته جملة فعلية ولم يفصل بين العاطف والاسم[2]، أي غير مفصول بـ(أمَّا)[3]؛ لأنَّ الرَّفع في حالة الفصل بـ (أمَّا) أجود[4].

وفي هذه الحالة يقول سيبويه « وذلك قولك (رأيت زيداً وعمراً كلمته) و(رأيت عبدَ الله وزيداً مررت به) و(لقيتُ قيسًا وبكراً أخذْتُ أباه) و(لقيتُ خالدًا وزيدًا اشتريتُ له ثوبًا)، وإنَّما اختير النصب ههنا؛ لأنَّ الاسم الأول مبني على الفعل فكان بناء الآخر على الفعل أحسن عندهم إذ كان يبنى على الفعل وليس قبله اسم مبني على الفعل؛ ليجري الآخر على ما جرى عليه الذي يليه قبله إذ كان لا ينقض المعنى لو بنيتَه على الفعل »[5].

---

(1) ينظر شرح التصريح: 450/1.
(2) ينظر شرح الكافية الشافية: 620/2، وشرح الألفية لابن الناظم: 93، وأوضح المسالك: 10/2، وشرح شذور الذهب: 427، وشرح قطر الندى: 212، وشرح ابن عقيل: 138/2، وشرح الأشموني: 79/2، وشرح التصريح: 301/1، وهمع الهوامع: 155،156/5، والنحو الوافي: 135/2، وضياء السالك إلى ألفية ابن مالك: 80/2.
(3) ينظر شرح التصريح: 301/1.
(4) ينظر شرح الاشموني: 223/2.
(5) الكتاب: 1/ 88-89.

ثم ذكر بعد ذلك أمثلة من القـرآن الكـريم، منهـا: ﴿يُدْخِلُ مَن يَشَآءُ فِي رَحْمَتِهِۦ وَٱلظَّٰلِمِينَ أَعَدَّ لَهُمْ عَذَابًا أَلِيمًا ﴿٣١﴾﴾[1] وقوله عزّ وجلّ ﴿وَعَادًا وَثَمُودَا۟ وَأَصْحَٰبَ ٱلرَّسِّ وَقُرُونًۢا بَيْنَ ذَٰلِكَ كَثِيرًا ﴿٣٨﴾ وَكُلًّا ضَرَبْنَا لَهُ ٱلْأَمْثَٰلَ ۖ وَكُلًّا تَبَّرْنَا تَتْبِيرًا ﴿٣٩﴾﴾[2]، ومثلـه: ﴿فَرِيقًا هَدَىٰ وَفَرِيقًا حَقَّ عَلَيْهِمُ ٱلضَّلَٰلَةُ ۗ إِنَّهُمُ ٱتَّخَذُوا۟ ٱلشَّيَٰطِينَ أَوْلِيَآءَ مِن دُونِ ٱللَّهِ وَيَحْسَبُونَ أَنَّهُم مُّهْتَدُونَ ﴿٣٠﴾﴾[3]، وهذا في القران كثير[4]، ومنها قوله تعـالى ﴿خَلَقَ ٱلْإِنسَٰنَ مِن نُّطْفَةٍ فَإِذَا هُوَ خَصِيمٌ مُّبِينٌ ﴿٤﴾ وَٱلْأَنْعَٰمَ خَلَقَهَا ۗ لَكُمْ فِيهَا دِفْءٌ وَمَنَٰفِعُ وَمِنْهَا تَأْكُلُونَ ﴿٥﴾﴾[5].

وحدَّ الفرَّاء هذه المسألة بقوله: «كلُّ فعل عاد على اسم بذكره، قبل الاسم (واو) أو (فاء) أو كلام يحتمل نقله الفعل إلى ذلك الحرف الذي قبل الاسم ففيه وجهان: الرَّفع والنَّصب»[6]، وإنَّما ترجَّح نصب المعطوف فيهما؛ لأنَّ المتكلم به عاطف جملة فعلية على جملة فعلية والرافع عاطف جملة اسمية على جملة فعلية وتشاكل الجملتين المعطوفة أحدهما على الأخرى أحسن من تخالفهما[7].

---

(1) الدهر: 31/76.

(2) الفرقان: 25/ 38 – 39.

(3) الأعراف: 30/7.

(4) ينظر الكتاب: 89/1.

(5) النحل: 5/16.

(6) معاني القرآن: 95/2.

(7) ينظر شرح الأشموني: 223/2، وشرح التصريح:301/1، وضياء السالك إلى ألفية ابن مالك: 80/2، والضرورة الشعرية ومفهومها لدى النحويين «دراسة على ألفية بن مالك»: 24.

5. أن يتوهَّم في الرَّفع أنَّ الفعل صفة[1]، ومنـــه قولـــه تعـــالى﴿إِنَّا كُلَّ شَيْءٍ خَلَقْنَٰهُ بِقَدَرٍ﴾[2]، إذ رفع (كلّ) يوهم كون (خلقناه) صفة مخصصة فلا يـــدلُّ علـــى عموم خلق الأشياء بقدر[3]، وقد أفردنا لهذا مبحثاً خاصًّا بخـــصوص هـــذه المسألة مع الشواهد القرآنية لها[4].

6. أن يكون الاسم جواباً بالاستفهام منصوب، كـــ(زيداً اضربته) جوابـــاً لمـــن قال (أيّهم ضربت)[5].

فيترجح نصبه؛ لكونه جواباً لاستفهام منصوب لفظاً في الأول ومحلاً فـــي الثاني؛ ليطابق الجواب السؤال في الجملة الفعلية[6].

والجدير بالذكر أنَّ الأشموني ذكر أنَّ لترجيح النـــصب أســـبابًا أخـــر لـــم يذكرها المصنِّف هنا، ومنها: أن يقع اسم الاشتغال بعد شـــبيه بالعـــاطف علـــى الجملة الفعلية، نحو؛ (أكرمت القوم حتى زيدًا أكرمته)، و(ما قام بكر لكن عمـــرًا ضربته)، فـــ (حتى) و(لكن) حرفا ابتداء أشبها العاطفين، فلـــو قلـــت: (أكرمـــت

---

(1) ينظر أوضح المسالك: 11/2، والمساعد لابن عقيل: 417/1، وشرح التصريح: 302/1، وهمع الهوامع: 156/5، وضياء السالك إلى أوضح المسالك: 76/2.

(2) القمر: 54 – 49.

(3) ينظر شرح التسهيل لابن مالك: 142/2–143، وهمع الهوامع: 156/5.

(4) ينظر المبحث الخاص في الصفة وحكمها في أن تفسِّر عاملًا في باب الاشتغال من الفصل الثالث من هذا الكتاب.

(5) ينظر الكتاب: 93/1، وأوضح المسالك: 11/2، والمساعد على تسهيل الفوائد: 214/1، وشرح التصريح: 303/1، وهمع الهوامع: 156/5، و ضياء السالك إلى أوضح المسالك: 78/2.

(6) ينظر شرح التصريح: 303/1.

خالدًا حتى زيد أكرمته)، و(قام بكر لكن عمرو ضربته)، تعيَّن الرَّفع؛ لعدم المشابهة، إذ لا تقع (حتى) العاطفة إلا بين (كل) و (بعض)، ولا تقع (لكن) العاطفة إلا بعد نفي وشبهه[1].

يقول سيبويه: «وممَّا يختار فيه النصب قول الرجل: (مَن رأيت) و(أيّهم رأيت) فتقول: (زيداً رأيته)، تنزله منزلة قولك: (كلمت عمراً وزيداً لقيته)، ألا ترى أنَّ الرجل يقول: (مَن رأيت) فتقول: (زيداً) على كلامه فيصير هذا بمنزلة قولك (رأيت زيداً وعمراً)»[2].

وأمَّا إذا كان الاستفهام مرفوعًا نحو: (أيُّهم ضربته)، برفع (أيُّهم) فإنَّك تجيب بالرفع فتقول: (زيدٌ ضربته) برفع (زيدٌ) راجحًا؛ ليطابق الجواب السؤال في الجملة الاسمية.

وجوَّز الأخفش[3] مراعاة الصغرى والكبرى بعد (أيُّهم ضربته) كما يجيز الوجهين في (زيدٌ ضربته وعمرًا أكرمته)، وأجرى الجواب مجرى العطف، وإنَّما يجيز سيبويه[4] ذلك في النصب على حدِّه في (زيدًا ضربته)، ويقال: (هل رأيت زيدًا) فتقول: (لا، ولكن عبد الله لقيته)، ينزل ذلك منزلة الجواب، وإن لم يكن جوابًا عن المسؤول عنه، وكذا لو عطفته فقلت: (لا، بل عمرًا لقيته)، أو: (وعمرًا لقيته)[5].

---

(1) ينظر شرح الأشموني: 434/1.
(2) الكتاب: 93/1.
(3) ينظر معاني القرآن للأخفش: 369/1، والارتشاف: 3/ 109
(4) ينظر الكتاب: 93/1.
(5) ينظر شرح التصريح: 303/1، والتدريب في تمثيل التقريب: 97.

ومن أسباب الترجيح الأخرى التي ذكرها الأشموني: أن يجاب به استفهام منصوب، كـ(زيدًا ضربته)، جوابًا لمن قال: (أيّهم ضربت)؟ أو(من ضربت)؟ ومثل المنصوب المضاف إليه، نحو:(غلام زيد ضربته)، جوابًا لمن قال: (غلام أيهم ضربت)[1].

رابعاً: جواز الأمرين، والرفع أرجح:

ضبطه النحويون بأنَّه كلُّ اسم لم يوجد معه ما يوجب نصبه، ولا ما يوجب رفعه، ولا ما يرجح نصبه ولا ما يجوز فيه الأمران على السواء[2].

وذلك نحو (زيدٌ ضربته) فيجوز رفع (زيد) ونصبه، والمختار رفعه؛ لأنَّ عدم الإضمار راجح من الإضمار[3]، فيقول أبو حيان في قوله تعالى﴿ لَّٰكِنِ ٱلرَّٰسِخُونَ فِي ٱلۡعِلۡمِ مِنۡهُمۡ وَٱلۡمُؤۡمِنُونَ يُؤۡمِنُونَ بِمَآ أُنزِلَ إِلَيۡكَ وَمَآ أُنزِلَ مِن قَبۡلِكَۚ وَٱلۡمُقِيمِينَ ٱلصَّلَوٰةَۚ وَٱلۡمُؤۡتُونَ ٱلزَّكَوٰةَ وَٱلۡمُؤۡمِنُونَ بِٱللَّهِ وَٱلۡيَوۡمِ ٱلۡأٓخِرِ أُوْلَٰٓئِكَ سَنُؤۡتِيهِمۡ أَجۡرًا عَظِيمًا ﴿١٦٢﴾﴾[4]ما نصُّه:« وَالْأَجْوَدُ إِعْرَابُ (أُولَئِكَ) مُبْتَدَأً، وَمَنْ نَصَبَهُ بِإِضْمَارِ فِعْلٍ تَفْسِيرُهُ مَا بَعْدَهُ (أَنَّهُ سَيُؤْتِي أُولَئِكَ سَنُؤْتِيهِمْ)، فَيَجْعَلُهُ مِنْ بَابِ الِاشْتِغَالِ، فَلَيْسَ قَوْلُهُ بِرَاجِحٍ؛ لِأَنَّ (زَيْدٌ ضَرَبْتُهُ) أَفْصَحُ وَأَكْثَرُ مِنْ (زَيْدًا ضَرَبْتُهُ)؛ وَلِأَنَّ مَعْمُولَ مَا بَعْدَ حَرْفِ الِاسْتِقْبَالِ مُخْتَلَفٌ فِي جَوَازِ تَقْدِيمِهِ فِي نَحْوِ (سَأَضْرِبُ زَيْدًا)، وَإِذَا كَانَ كَذَلِكَ فَلَا يَجُوزُ الِاشْتِغَالُ. فَالْأَجْوَدُ الْحَمْلُ عَلَى مَا لَا خِلَافَ فِيهِ»[5].

---

(1) ينظر شرح الأشموني: 433/1، وحاشية الصَّبان على شرح الأشموني: 115/2.

(2) ينظر توضيح المقاصد والمسالك: 618/2، وشرح شذور الذهب: 427، وشرح قطر الندى: 113، وشرح ابن عقيل: 140/2، ودليل السالك إلى ألفية ابن مالك: 200/1.

(3) ينظر شرح ابن عقيل: 140/2.

(4) النساء:162.

(5) البحر المحيط: 136/4.

وزعم بعضهم أنَّه لا يجوز النَّصب؛ لما فيه من كلفه الإضمار، وليس بشيء، فقد نقله سيبويه[1] وغيره عن أئمة العربية وهو كثير[2] وأنشد ابن الشجري في أماليه[3]:

فارساً ما غادروه مُلحماً......غير زُمَّيل ولا نِكْسٍ وَكِلْ

وقول القائل: (فارساً ما غادروه) نصبت (فارساً) بمضمر فسَّره (غادروه) و(ما) زائدة[4].

وقد مرَّ بنا أنَّ الاسم إذا سبق بهمزة الاستفهام فيجوز الأمران والاختيار هو النصب، أمَّا إذا فصل بين الهمزة والاسم فالاختيار الرَّفع، وهي مسألة خلافية بين سيبويه والأخفش[5]، وتفصيلها بالآتي:

فسيبويه يقول: «وتقول: (أأَنت عبدُ الله ضربتَه)، تُجْريه هاهنا مُجرى (أنا زيدٌ ضربتُه)؛ لأنَّ الذى يَلِي حرفَ الاستفهام (أَنْتَ) ثمّ ابتدأتَ هذا وليس قبله حرف استفهام ولا شيء هو بالفعل، وتقديمه أَوْلى، إلَّا أنَّك إن شئت نصبته كما تنصب (زيداً ضربتُه)، فهو عربيٌّ جَيّدٌ، وأمرهُ هاهنا على قولك: (زيدٌ ضربتهُ)»[6].

---

(1) ينظر الكتاب: 81/1.

(2) ينظر شرح ابن عقيل: 140/2.

(3) البيت لعلقمة الفحل في ديوانه: 96، برفع (فارساً)، وقيل: إنه لامرأة ن بني الحرث بن كعب، وهو أول ثلاثة أبيات اختارها أبو تمام في ديوان الحماسة (شرح التبريزي): 463/1، وينظر الأمالي الشجرية: 333/1، وخزانة الأدب: 300/11.

(4) ينظر الأمالي الشجرية: 333/1.

(5) ينظر شرح الرضي على الكافية: 173/1.

(6) الكتاب: 104/1.

أمَّا أبو الحسن الأخفش فالنصب عنده أجود؛ لأنَّ (أنت) ينبغــي أن ترتفــعَ بفعل مضمرٍ إذا كان له فعل في آخر الكلام، وينبغي أن يكون الفعل الذي يرفــع به (أنت) ساقطاً على (عبد الله)[1].

وفي ذلك يقول ابن هشام: «مَا يتَرَجَّح رَفعه بِالِابْتِدَاءِ وَذَلِكَ فِيمَا لــم يتَقَــدَّم عَلَيْهِ مَا يطْلب الْفِعْل وجوبًا أَو رجحانًا نَحْو (زيد ضَربته)؛ وَذَلِكَ لِــأَنَّ النــصب محوج الى التَّقْدِير ولَا طَالب لَهُ وَالرَّفْع غَنِيٌّ عَنهُ فَكَانَ أولى؛ لِأَنَّ التَّقْدِير خــلاف الأَصْل وَمن ثمَّ مَنعه بعض النَّحْوِيين وَيَردهُ أَنه قــرئَ:﴿ جَنَّتُ عَدْنٍ يَدْخُلُونَهَا ﴾[2] و﴿سُورَةٌ أَنزَلْنَهَا﴾[3]، بنصب (جنَّاتِ) و(سُورةً)»[4].

خامساً: جواز الأمرين على السواء:

ضبط النحويون ذلك بأنَّه إذا وقع الاسم المشتغل عنه بعد عــاطف تقدَّمتــه جملة ذات وجهين، جاز الرَّفع والنَّصب على السواء[5].

---

(1) ينظر معاني القرآن: 250/1.

(2) النحل: 31/16، قرأ زيد بن ثابت وأبو عبد الرحمن (جنــاتِ عــدن) بالنَّــصب علــى الاشتغال، ينظر مختصر في شواذ القراءات: 73، والبحر المحيط: 488/5.

(3) النور: 1/24، (سورةً) بالنصب، قرأ بها أبو عمر وابن محيصن ومجاهد وعمر بن عبد العزيز وعيسى ابن عمر الثقفي وابن أبي عبلة وأبو حيوة وطلحة بن مصرف ومحبوب. ينظر إعراب القرآن للنحاس: 127/3، ومختصر في شواذ القراءات: 100، والكشاف: 208/3، وتفسير الرازي: 129/13، والبحر المحيط: 427/6، والاتحاف: 322.

(4) شرح شذور الذهب: 227.

(5) ينظر شرح ابن عقيل: 139/2، وشرح التصريح: 450/1، وضياء السالك إلى ألفية ابن مالك: 80/2.

وفي هذا يقول سيبويه: «هذا باب يُحْمَلُ فيه الاسمُ على اسمٍ بُنِيَ عليه الفعلُ مَرَّةً ويُحْمَلُ مَرَّةً أُخْرَى على اسمٍ مبنيّ على الفعل أيَّ ذلك فعلتَ جاز، فإن حملتَه على الاسم الذى بُني عليه الفعلُ كان بمنزلته إذا بنيتَ عليه الفعل مبتدأ، يجوز فيه ما يجوز فيه، إذا قلتَ (زيدٌ لقيتهُ)، وإن حَملته على الذى بُنَي على الفعل اختيرَ فيه النصبُ كما اختير فيما قبله، وجاز فيه ما جاز في الذى قبله، وذلك قولك (عمرو لقيته وزيد كلمته)، إن حملت الكلام على الأول، وإن حملته على الآخر قلت (عمرو لقيته وزيداً كلمته)، ومثل ذلك قولك (زيد لقيت أباه وعمرًا مررت به)، إن حملته على الأب، وإن حملته على الأول رفعت»(1).

أعقب بعد ذلك قائلًا «والدليلُ على أنَّ الرَّفع والنَّصب جائز كلاهما، أنَّك تقول (زيدٌ لقيتُ أباه وعمراً)، إن أردت أنَّك لقيتَ عمراً والأبَ. وإن زعمتَ أنّك لقيتَ أبا عمرو ولم تَلْقَهُ رفعتَ، ومثل ذلك (زيدٌ لقيتهُ وعمروٌ)، إنْ شئت رفعتَ وإنْ شئتَ قلت: (زيدٌ لقيتهُ وعمراً)، وتقول أيضاً: (زيد ألقاه وعمراً وعمرٌ، فهذا يُقَوِّى أنَّكَ بالخيار في الوجهَيْنِ»(2).

وفسَّر النحويون الجملة ذات الوجهين بأنَّها اسمية الصدر فعلية العجز(3)؛ لتعادل التشاكل، نَحْو (زيد ضَرَبته وَعَمْرو أكرمته) وَ(هِنْد ضربتها وزيدًا كَلمته فِي دارها)، فالنَّصب عطفًا على الْعَجز وَالرَّفْع عطفا على الصَّدْر(4) إلَّا إذا كانت

---

(1) الكتاب: 91/1.

(2) الكتاب: 91/1.

(3) ينظر تسهيل الفوائد وتكميل المقاصد: 8، وشرح شذور الذهب: 427، وشرح قطر الندى 214، وشرح ابن عقيل: 139/2، والمساعد على تسهيل الفوائد: 417/1، وهمع الهوامع: 156/5.

(4) ينظر همع الهوامع: 156/5.

تعجبية ولا يلحظ فيها الجملة الفعلية أو فصل بـــ(أمَّا) فيختار الرفع في المعطوف نحو(ما أحسنَ زيداً وعمراً أحبه) و(زيد ضربته وأمَّا عمـــرو فأكرمتـــه)، فـــإذا عريت عن هذين جاز أن تراعي صدر الجملة فترفع فـــي العطـــف وجـــاز أن تراعي الصغرى فتنصب(1).

واختلف الناس في جملة الاشتغال إذا كانت معطوفة على جملـــة صـــغرى على مذاهب(2):

أولاً: مذهب الأخفش(3) والزيادي(4) والسيرافي(5).

وينصُّ هذا المذهب على أنَّه لا بدَّ في الجملة في ضمير يعود على المبتدأ؛ لأنَّ الجملة الصغرى في موضع خبر المبتدأ فإذا عطفت عليها جملـــة الاشـــتغال كانت شريكتها في كونها خبراً للمبتدأ؛ لأنَّ المعطوف شريك المعطوف عليه فلما كانت شريكتهما احتيج فيها إلى رابط؛ لأنَّ خبر المبتدأ إذا كان جملة احتيج فيهـــا

---

(1) ينظر الارتشاف: 110/3.

(2) ينظر شرح جمل الزجاجي لابن عصفور: 367/1-368، والتوطئة: 222-223، وشرح بن يعيش للمفصّل:405/1-408، والمساعد علـــى تـــسهيل الفوائـــد: 417/1-418، والارتشاف: 110/3، وهمع الهوامع: 156/5 -157.

(3) ينظر معاني القرآن للأخفش: 369/1، والمسائل البصريات: 211، وشرح التسهيل لابن مالك: 144/2.

(4) ينظر رأيه: المساعد على تسهيل الفوائد: 419/1، والزيادي: هو أبو إسحاق إبراهيم بن سفيان النحوي الزيادي، من أحفاد زياد بن أبيه، أديب، راوية، كان يشبّه بالأصمعي في معرفته للشعر ومعانيه، له شعر، وكانت فيه دعابة ومزاح، له من الكتب (النقط والشكل) و(الأمثال) و(تنميق الأخبار) و(أسماء السحاب والرياح والأمطار) و(شرح نكت كتـــاب سيبويه)، توفي سنة 249هـــ، ينظر: بغية الوعاة: 414/1، والأعلام: 40/1-41.

(5) ينظر شرح السيرافي للكتاب: 320/3.

إلى رابط فلا يجوز(زيدٌ ضربته وعمراً أكرمته) على أن تقدر (عمراً أكرمته) خبراً عن(زيد) حتى يكون في الجملة ضمير يعود على (زيد) يربطه بها، فتقول (زيدٌ ضربته وعمراً أكرمته) بسببيه أو من أجله أو في داره وشبه ذلك[1].

قال ابن عصفور: «وهذا الذي ذهب إليه ليس بشيء؛ لأنَّ القرَّاء قد أجمعوا على نصب (السَّماء) من قوله عزَّ اسمه:﴿وَٱلسَّمَآءَ رَفَعَهَا وَوَضَعَ ٱلْمِيزَانَ ﴿٧﴾﴾[2] مع أنَّه ليس في رفعها ضمير يعود على (النجم والشجر)[3]، فإجماعهم على النَّصب دليل على بطلان قول من قال: إنَّ النصب في هذا وأمثاله ضعيف»[4].

ولكي تتضح المسألة جليًا نذكر ما قالاه أبو الحسن الأخفش وابن جني:

فيقول الأخفش: «وأما قوله:﴿يُدْخِلُ مَن يَشَآءُ فِى رَحْمَتِهِۦ ۚ وَٱلظَّـٰلِمِينَ أَعَدَّ لَهُمْ عَذَابًا أَلِيمًۢا ﴿٣١﴾﴾ [الدهر:31]، وقوله﴿ءَأَنتُمْ أَشَدُّ خَلْقًا أَمِ ٱلسَّمَآءُ ۚ بَنَىٰهَا ﴿٢٧﴾﴾[النازعات:27]، ثمَّ قال ﴿وَٱلْأَرْضَ بَعْدَ ذَٰلِكَ دَحَىٰهَآ ﴿٣٠﴾﴾[النازعات:30]، وقال﴿ٱلرَّحْمَـٰنُ ﴿١﴾ عَلَّمَ ٱلْقُرْءَانَ ﴿٢﴾ خَلَقَ ٱلْإِنسَـٰنَ ﴿٣﴾﴾[الرحمن:1-3]، ثمَّ قال﴿وَٱلسَّمَآءَ رَفَعَهَا وَوَضَعَ ٱلْمِيزَانَ ﴿٧﴾﴾[الرحمن:7]، وقال﴿وَكُلًّا ضَرَبْنَا لَهُ ٱلْأَمْثَـٰلَ ۖ وَكُلًّا تَبَّرْنَا تَتْبِيرًا ﴿٣٩﴾﴾ [الفرقان:39]، فهذا إنَّما ينصب وقد سقط الفعل على الاسم بعده؛ لأنَّ الاسم الذي قبله قد عمل فيه فأضمرت فعلًا فأعملته فيه حتى يكون العمل من وجه واحد، وكان ذلك أحسن قال الشاعر[5]:

---

(1) ينظر شرح جمل الزجاجي لابن عصفور: 367/1.

(2) الرحمن: 7/55.

(3) يعني أنَّه يعود على قوله تعالى ﴿والنجم والشجر يسجدان﴾. الرحمن: 6/55.

(4) شرح جمل الزجاجي لابن عصفور: 367/1.

(5) بيت منسوب إلى رجل من قيس، ينظر: جمهرة اللغة، مادة (غلا): 1317/3، وتاج العروس، مادة (رخص): 595/17، ويروى:(القَديرُ)، ينظر المحكم والمحيط الأعظم: 57/6، ولسان العرب، مادة (غلا): 131/15.

نغالي اللحمَ للأضيافِ نَيْئاً * ونُرْخِصُه إذا نَضِجَ القُدورُ

يريد (نُغالي باللحم)،... وكلُّ هذا يجوز فيه الرّفع على الابتداء والنّصب أجود وأكثر»[1].

أمّا ابن جني فيقول: «الرّفع هنا أظهر قراءة الجماعة؛ وذلك أنّه صرفه إلى الابتداء؛ لأنّه عطفه على الجملة الكبيرة التي هي قوله تعالى: ﴿وَٱلنَّجۡمُ وَٱلشَّجَرُ يَسۡجُدَانِ ٦﴾[الرحمن:6]، فكما أنَّ هذه الجملة مركبة من مبتدأ وخبر، فكذلك قوله تعالى: ﴿وَٱلسَّمَآءَ رَفَعَهَا ٧﴾[الرحمن:7] جملة من مبتدأ وخبر، معطوفة على قوله: ﴿وَٱلنَّجۡمُ وَٱلشَّجَرُ يَسۡجُدَانِ﴾، وأمّا قراءة العامة بالنصب: ﴿وَٱلسَّمَآءَ رَفَعَهَا﴾ فإنّها معطوفة على (يسجدان) وحدها، وهي جملة من فعل وفاعل، والعطف يقتضي التماثل في تركيب الجمل، فيصير تقديره: يسجدان، ورفع السماء، فلمّا أضمر (رفع) فسّره بقوله: (رفعها)، كقولك:(قام زيد وعمرا ضربته)، أي: (وضربت عمرا)؛ لتعطف جملة من فعل وفاعل على أخرى مثلها، وفي نصب(السماء) على قراءة العامة ردٌّ على أبي الحسن في امتناعه أن يقول: (زيد ضربته وعمرًا كلمته)، على أن يكون تقديره: (وكلمت عمرًا)، عطفًا على (ضربته)، قال: لأنَّ قولك: (ضربته) جملة ذات موضع من الإعراب؛ لكونها خبر مبتدأ، وقولك: (وكلمت عمرًا) لا موضع لها من الإعراب؛ لأنّها ليست خبرًا عن(زيد)؛ لخلوها من ضميره، قال: فلا يعطف جملة غير ذات موضع على جملة ذات موضع؛ إذ العطف نظير التثنية، فينبغي أن يتناسب المعطوف والمعطوف عليه»[2].

---

(1) معاني القرآن: 1/85-86.

(2) المحتسب: 2/302.

ثانياً: مذهب جماعة من القدماء وأبي علي الفارسي وهو ظاهر كلام سيبويه.

وهؤلاء حكوا أنَّ الاختيار في مثل هذا النصب ولم يشترطوا ضميراً، فإن احتج عنه بأن قال: إنَّ سيبويه لم يتعرض لإصلاح اللفظ، ونظير هذا قول أبي القاسم[1]: لو قلت: (مررت به الكريم)، على أن تجعله نعتاً له لم يجز ولكن إن جعلته بدلاً جاز[2]، وهذا لا يجوز أن يكون نعتاً ولا بدلاً فلم يتعرض لإصلاح اللفظ، فيقال له: هذا الذي تزعمه باطل، إذ لو كان هذا؛ لنبَّه عليه سيبويه وغيره من الأئمة في موضع من الاشتغال[3].

ثالثاً: مذهب هشام[4].

وهو إذا كان العطف بالواو أو بالفاء جازت وإلا فلا. يقول ابن عصفور: «ومنهم من ذهب إلى أنَّ جملة الاشتغال إن كانت معطوفة بالواو لم يحتج فيها إلى ضمير؛ لكون الواو بمعنى(مع) كأنَّك قلت في (زيد ضربته وعمراً أكرمته) زيد جمعتُ بين (ضربه) و(إكرام عمرو)، وإذا كان هذا لم تحتج الجملة المعطوفة إلى رابط؛ لتلبسها بالجملة المعطوفة عليها فكأنَّهما جملة واحدة،

---

(1) يعني أبا القاسم عبد الرحمن بن اسحاق الزجاجي المتوفى (ت 337هـ).

(2) قال أبو القاسم: « واعلم أنَّه يجوز أن تنعت الأسماء كلّها إلَّا المضمر فإنَّه لا ينعت؛ لأنَّ الاسم لا يضمر إلَّا بعد أن يعَّرف، فقد استغنى عن النعت، لو قلت (ضربته الكريمَ) أو (مررت به العاقلِ) على النعت لم يجز، فإن جعلته بدلًا جاز». الجمل في النحو: 16.

(3) ينظر شرح جمل الزجاجي لابن عصفور: 367/1 – 368، والارتشاف: 110/3.

(4) هشام: أبُو عبد الله هشام بن معاوية، الكوفي: نحوي ضرير، من أهل الكوفة، من كتبه (الحدود) و(المختصر) و(القياس) كلّها في النحو. ينظر وفيات الأعيان: 85/6، وبغية الوعاة: 328/2، والأعلام: 88/8.

والجملة الواحدة يغني فيها ضمير واحد، وهذا فاسد؛ لأنَّ يونس[1] وغيره من أئمة النحويين حكوا أنَّ الأمر في الواو كالأمر في غيرها من حروف العطف في اختيار النصب، وإن خلت الجملة من ضمير»[2].

والجدير بالذكر أنَّ ابن هشام قاس على هذا الأمر مسألة نحوية مفادها: «وَهَذَا مِمَّا أغفلوه أَعنِي التَّرْجِيح بِاعْتِبَار مَا يعْطف على الْجُمْلَة فَإِنَّهُم ذكرُوا رُجْحَان النَّصب على الرّفْع فِي بَاب الِاشْتِغَال فِي نَحْو قَامَ زيدٌ وعمرًا أكرمته للتناسب ولَم ينكرُوا مثل ذَلِك فِي نَحْو (زيدٌ ضَربته وأكرمت عمرًا) ولَا فرق بَينهمَا»[3].

وعقَّب الدكتور أحمد مختار البرزة قائلًا: «إنَّ هذا التعليل يجعل تركيب الاشتغال ضربًا من التأليف اللفظي لمراعاة التجانس ما بين الجمل، وإنَّ هذا التجانس في الصورة دون المعنى ليس مطلوبًا بحدِّ ذاته، وبخاصة القرآن الكريم، بل المعنى هو المطلب الأول، ألا نرى كثيرًا ما تعطف الجملة الاسمية على الفعلية أو بالعكس مراعاة للمعنى»[4].

---

(1) يونس: يونس بن حبيب الضبي بالولاء، أبو عبد الرحمن، ويعرف بالنحوي: علَّامة بالأدب، كان إمام نحاة البصرة في عصره، وهو من قرية (جَبُّل) بفتح الجيم وضم الباء المشددة، على دجلة، بين بغداد وواسط، أعجمي الأصل، أخذ عنه سيبويه والكسائي والفراء وغيرهم من الأئمة، قال ابن النديم (الفهرست: 64): كانت حلقته بالبصرة، ينتابها طلاب العلم وأهل الأدب وفصحاء الأعراب ووفود البادية، توفي سنة 182هـ. ينظر الأعلام: 261/8.

(2) شرح جمل الزجاجي لابن عصفور: 368/1، وينظر: الارتشاف: 10/3.

(3) المغني: 647.

(4) أساليب التوكيد من خلال القرآن الكريم: 60-61.

رابعاً:ـ مذهب الفارسي[1] والجمهور[2].

ذهب الفارسي إلى أنَّ النصب يختارِ وإن كان العطف على الجملة الكبرى وذلك أنَّ الواو قد تقدَّمها جملتان، فإن لحظت المشاكلة بين الجملة الكبرى وجملة الاشتغال كان المختار الرفع على الابتداء، وإن لحظت المشاكلة بين الجملة الصغرى وبين جملة الاشتغال فالاختيار الحمل على إضمار فعل، ولا يلزم أن يقع تشاكل بين الجملة الصغرى وبين جملة الاشتغال حتى تكون معطوفة عليها بل قد تلحظ المشاكلة ولا عطف بدليل قولهم (أكلتُ السَّمكةَ حتى رأسَها أكلتُهُ)[3]، فقد شاكلوا بين الجملتين وليس ثمَّ حرف عطف؛ لأنَّ (حتى) لا تعطف الجمل وإنَّما تعطف المفردات[4].

قال ابن عصفور: هذا أسد المذاهب في هذه المسألة وهو الذي يعضِّده كلام العرب[5]، وذكر ابن هشام أنَّ عطف الجملة الإسمية على الفعلية وبالعكس فيه ثلاثة أقوال[6]:

---

(1) ينظر الحجة للقراء السبعة: 361/3 – 362، وشرح جمل الزجاجي لابن عصفور: 368/1.

(2) ينظر الارتشاف: 110/3.

(3) يقول أبو البقاء العكبري: تَقول أكلت السَّمَكَة حتَّى رأسها أكلته فلك فِيهِ الرّفْع بِالِابْتِدَاءِ وَمَا بعده خبر وَالنّصب على وَجْهَيْن أحدُهما أَن تنصبه بِمَعْنى الْوَاو فَيكون (أكلتـه) توكيداً وَالثَّانِي أَن تنصبه بفعل مَحْذُوف دلَّ عَلَيْهِ مَا بعده أَي حتَّى أكلت رَأسهَا ف (حتَّى) على هَذَا دَاخِلَة على الْجُمْلَة تَقْدِيرا والجر بِمَعْنى (إِلَى) وأكلته توكيد لَا غير فإِنْ لم تقل (أكلته) جَازَ الجرّ بِمَعْنى (إِلَى) وَالنّصب بِمَعْنى (الْوَاو) وَالرَّفْع على الإبتداء وَالْخَبَر مَحْذُوف وَمنع الزجاجيُّ الرّفْع فِي كتاب الْجمل وَهُوَ إمَّا سهوٌ وإمَّا إِنْ يُرِيد أَن الرّفْع بِمَعْنى الْوَاو الْوَلو لَا يجوز فأمَّا على تَقْدِير الإبتداء وَحذف الْخَبَر لدلَالَة الْكَلَام عَلَيْهِ فَلَا مَانع مِنْهُ. ينظر اللباب في علل البناء والإعراب: 386/1.

(4) ينظر شرح جمل الزجاجي لابن عصفور: 368/1

(5) ينظر شرح جمل الزجاجي لابن عصفور: 368/1.

(6) ينظر المغني: 630-631.

أحدها: الجواز مطلقاً، وهو المفهوم من قول النحويين في باب الاشتغال مثل (قام زيد وعمراً اكرمته)، إنَّ نصب (عمراً) أرجح؛ لأنَّ تناسب الجملتين المتعاطفتين أولى من تخالفهما.

والثاني: المنع مطلقاً، حكي عن ابن جني[1] أنَّه قال في قوله[2]:

عاضَها اللهُ غُلاماً بَعْدَ ما... شابَتِ الأَصداغُ والضِّرْسُ نَقِدْ

إنَّ (الضِّرس) فاعل لمحذوف يفسِّره المذكور، وليست بمبتدأ، ويلزمه إيجاب النصب في مسألة الاشتغال السابقة، إلَّا أن قال: أقدِّر الواو للاستئناف.

والثالث: لأبي علي[3]، أنَّه يجوز في الواو فقط، نقله عنه ابو الفتح في سر صناعة الإعراب[4]، وبنى عليه منع كون الفاء في (خرجت فإذا الأسد حاضر) عاطفة.

---

(1) ينظر الخصائص: 73/2.

(2) نسب لصخر الغي الهذلي في: المحكم والمحيط الأعظم: 316/6، ولسان العرب، مادة (نقد): 4517/6، وتاج العروس، مادة (نقد): 232/9. وأظنه وهمًا منهم، ووقع عندهم سهو بينه وبين قول صخر الغي الهذلي: (تَيْسُ تُيوسٍ إِذا يناطحُها... يَأْلَمُ قَرْناً أَرُومُه نَقِدُ)، ينظر ديوان الهذليين: 260.

(3) أبو علي: هو أبو علي الفارسي.

(4) يقول ابن جني: «واعلم أنَّ (إذا) هذه التي ذكرناها ولا يجوز وقوع الفعل بعدها؛ وذلك أنَّ ما بعدها مرفوع بالابتداء، وهي خبر عنه، فكما أنَّ المبتدأ لا يكون إلا اسمًا، فكذلك (إذا) هذه لا يكون ما بعدها إلا اسمًا، ومن ذلك قولهم (حسبته شتمني فأثب عليه)، ليست الفاء هنا عاطفة على الفعل الذي قبلها، ولكنَّ معناها الإتباع، ألا ترى أنَّ معنى الكلام: إن شتمني وثبت عليه، ومن ذلك قول الرجل لصاحبه (دعوتك أمس فلم تجبني)، فيقول له صاحبه (فقد أجبتك اليوم)، فدخول الفاء هنا يدل على أنَّه قد أجابه عن كلامه، ولو قال له: قد أجبتك اليوم، لكان آخذًا في كلام منه على غير وجه الجواب وتعليق الثاني بالأول»، سر صناعة الإعراب: 267/1.

ويطالعنا نصٌّ كريم يحوي خلافًا نحويًا بين العلماء من حيث حذف الفعل مع ضميره؛ لدلالة ما سبق عليه وأمور أخرى لها علاقة جزئية بما نحن فيه، وهو: قوله تعالى﴿وَجَعَلْنَا لَكُمْ فِيهَا مَعَايِشَ وَمَن لَّسْتُمْ لَهُ بِرَازِقِينَ ﴿٢٠﴾﴾[1].

وخلاصة أقوال العلماء ما يأتي:

يجوز في (مَنْ) خمسةُ أوجهٍ، أحدُها: وهو قول الزجاج[2] أنَّه منصوبٌ بفعلٍ مقدرٍ تقديرُه: (وأَعَشْنا مَنْ لستم لهم برازقين)، كالعبيد والدوابِّ والوحوشِ، الثاني: أنَّه منصوبٌ عطفاً على (معايش)، أي: (وجعلنا لكم فيها مَنْ لستم له برازقين من الدوابِّ المنتفعِ بها)، الثالث: أنَّه منصوبٌ عطفاً على محلِّ (لكم)، الرابع: أنَّه مجرورٌ عطفاً على (كم) المجرورِ باللام، وجاز ذلك مِنْ غيرِ إعادةِ الجارِّ على رأيِ الكوفيين وبعضِ البصريين، الخامس: أنَّه مرفوعٌ بالابتداء، وخبرُه محذوفٌ. أي: (ومَنْ لستم له برازقين جَعَلْنا له فيها معايشَ)، وسُمِع من العرب: (ضربْتُ زيداً وعمروٌ) برفع (عمرٌو) على أنَّه مبتدأ، محذوف الخبر، أي:(وعمرٌو ضربتُه)، فَحَذَفَ الْخَبَرَ لِدَلَالَةِ مَا قَبْلَهُ عَلَيْهِ[3].

مسألة خلافية: هل شرط الاشتغال أن ينتصب من جهة واحدة ؟

فصَّل هذه المسألة أبو حيان في الارتشاف وتبعه السيوطي في الهمع، ومفاد قولهما في الآتي:

اختلف النحاة في أصل كبير في هذا الباب وهو أنَّ الضمير او السببي اذا انتصب من وجه غير الوجه الذي انتصب عليه الاسم السابق هل يجوز أن يكون

---

(1) الحِجر:20.

(2) ينظر معاني القرآن وإعرابه: 177/3.

(3) ينظر البحر المحيط: 473/6، والدر المصون: 152/7.

من باب الاشتغال، أو شرطه أن ينتصب من جهة واحدة ؟ فذهب ابن كيسان[1] والفارسي والسهيلي[2] والأستاذ أبو علي الشلوبين[3] في أحد قوليه الى اشتراط ذلك إن نصب على الظرف أو على المفعول به إن نصب عليه، فلو كان الضمير او السَّببي ينتصب على الظرف أو على المفعول له أو المصدر أو الخبر أو المفعول معه لم يجز أن ينتصب السابق على المفعول به، ولا يجوز: (زيداً قمت إجلالاً له) أو(زيداً جلست مجلسه) أو(زيداً قمت وأخاه) أو(زيداً كنت غلامه) أو(زيداً قمت مقامه) لم يجز في (زيد) إلَّا الرَّفع فقط.

وذهب سيبويه[4] والأخفش والأستاذ أبو علي الشلوبين[5] في أحد قوليه الى أنَّه يجوز نصبه وإن كان الضمير والسببي قد ينتصبان من غير الوجه الذي انتصب المشغول عنه، ومنه المسألة التي ذكرها ابن مالك[6]، وهو(زيد ظفرت به) إذا كانت الباء سببية وكان المظفور به غير(زيد)، وحكى أنَّه يجوز في (زيد) النَّصب خلافاً لابن كيسان[7] وهذه المسألة فرع من ذلك الأصل[8].

---

(1) ينظر الموفقي في النحو: 109، 122، والتسهيل: 82، وشرح التسهيل لابن مالك: 146/2، وشفاء العليل: 429/1

(2) ينظر نتائج الفكر: 298-299.

(3) ينظر التوطئة: 221-223.

(4) ينظر الكتاب: 148/1-149.

(5) ينظر التوطئة: 221-223.

(6) ينظر التسهيل: 82، وشرح التسهيل لابن مالك: 146/2، وشفاء العليل: 429/1.

(7) ينظر الموفقي في النحو: 118.

(8) ينظر الارتشاف: 113/3، وهمع الهوامع: 159/5 -160.

الفصل الثالث
أحكام متفرقة تتعلق بإسلوب الاشتغال

- أولا: جواب القسم وحكمه في أن يفسّر عاملا في باب الاشتغال
- ثانيا: المصدر وحكمه في أن يفسّر عاملا في باب الاشتغال
- ثالثا: الصفة وحكمها في أن تفسّر عاملا في باب الاشتغال وما يوهم الوصفية فيه:
- رابعًا: الضمير المنفصل وحكمه في أن يفسّر عاملا في باب الاشتغال
- خامسًا: جواب الشرط والاسم الموصول المشبه بالشرط والذي دخلت في خبره الفاء
- سادسًا: اسم الفعل وحكمه في أن يفسّر عاملًا في باب الاشتغال

الفصل الثالث
أحكام متفرقة تتعلق بإسلوب الاشتغال

أولاً: جواب القسم وحكمه في أنْ يفسّر عاملاً في باب الاشتغال:

أجاز بعض النحويين والمفسّرين أن يكون جواب القسم مفسِّراً في باب الاشتغال، ومنع ذلك بعضهم.

فمن المجيزين لذلك أبو البقاء العكبري، إذ يقول في قوله تعالى﴿وَٱلَّذِينَ ءَامَنُوا۟ وَعَمِلُوا۟ ٱلصَّٰلِحَٰتِ لَنُكَفِّرَنَّ عَنْهُمْ سَيِّـَٔاتِهِمْ وَلَنَجْزِيَنَّهُمْ أَحْسَنَ ٱلَّذِى كَانُوا۟ يَعْمَلُونَ ﴿٧﴾﴾[1]: ويجوز أن يكون الَّذِينَ في موضع نصب على تقدير (لَنُدخِلَنَّ الَّذين آمنوا)[2].

وكذلك سليمان الجمل فنجده يقول في قوله تعالى﴿وَٱلَّذِينَ ءَامَنُوا۟ وَعَمِلُوا۟ ٱلصَّٰلِحَٰتِ لَنُدْخِلَنَّهُمْ فِى ٱلصَّٰلِحِينَ ﴿٩﴾﴾[3]: «ويجوز أن يكون (الذين) منصوباً بفعل مضمر على الاشتغال، أي (ونخلص الذين آمنوا من سيئاتهم»[3].

أمّا الفرّاء فيقول ما نصُّه «هو وجه لا اشتهيه»[4].

ومن المانعين لعمله أبو البركات الأنباري إذ يقول: « لام القسم تمنع ما بعدها أن يعمل فيما قبلها، ألا ترى أنّه لا يجوز أن تقول (زيدًا لأكرمنّ) و(عمرًا

---

(1) العنكبوت: 7.

(2) ينظر التبيان في إعراب القرآن: 980/2.

(3) الفتوحات الالهية: 367/3.

(4) معاني القرآن: 30/2.

لأضربنَّ) فتنصب (زيدًا) بـ (لأكرمنَّ) و(عمرًا) بـ (لأضـربنَّ) »[1]، وكـذلك القرطبي إذ يقول في قولـه تعـالى: ﴿وَإِنَّ كُلًّا لَّمَّا لَيُوَفِّيَنَّهُمْ رَبُّكَ أَعْمَالَهُمْ إِنَّهُ بِمَا يَعْمَلُونَ خَبِيرٌ ﴿١١١﴾﴾[2] ما نصُّه «لَا يَجُوزُ عِنْدَ أَحَدٍ (زَيْدًا لَأَضْرِبَنَّهُ)»[3]، وذكر ابن مالك أنَّ جواب القسم لا يعمل فيما قبله ولا يفسِّر عاملًا في باب الاشتغال[4]، وكـذلك الرضي فقد منع أن يكون جواب القسم مفسِّراً في هذا الباب فيقول: «وكذا جواب القسم لا يعمل فيما قبل القسم فيجب الرفع في (زيد والله لا أضربه)؛ لأنَّ القسم له الصَّدر؛ لتأثيره في الكلام»[5].

وأمَّا أبو حيان فيرى أنَّه مبنيٌّ على خلاف في جوازه وعـدم جـوازه[6]، ومنعه في تفسيره (البحر المحيط)، إذ يقول: «وَهُوَ لَا يَجُوزُ؛ لِأَنَّهُ لَا يُفَسِّرُ إِلَّا مَا يَجُوزُ لَهُ أَنْ يَعْمَلَ، وَلَا يَجُوزُ (زَيْدًا لَأَضْرِبَنَّ)، فَلَا يَجُوزُ (زَيْدًا لَأَضْرِبَنَّهُ)»[7].

أمَّا ابن هشام ففي أثناء حديثه عن قول الشاعر[8]:

آلَيْتَ حَبَّ العِرَاقِ الدَّهْرَ أَطعمُهُ * والحَبُّ يأكُلُهُ في القَرية السُّوسُ**

---

(1) الإنصاف في مسائل الخلاف: 159/1.

(2) هود: 111.

(3) الجامع لأحكام القرآن: 104/9/5.

(4) ينظر شرح التسهيل: 139/2.

(5) ينظر شرح الرضي على الكافية: 165/1.

(6) ينظر الارتشاف: 105/3.

(7) البحر المحيط: 493/5، وينظر التدريب في تمثيل التقريب: 95.

(8) البيت للمتلمس الضبعي في ديوانه: 95، وفيه «وَالحَبُّ يَأْلَفُهُ فِي القَرْيَةِ السُّوسُ»، ينظر الأصول في النحو: 179/1، ومغني اللبيب: 134، 323.

فنراه يقول: وَقيل إِن وَقعت فِي صدر جَوَاب الْقسم فلهَا الصَّدْر لحلولها محل أدوات الصَّدْر وَإِلَّا فَلَا وَهَذَا هُوَ الصَّحِيح وَعَلِيهِ اعْتمد سِيبَوَيْهِ[1] إِذْ جعل انتصاب (حَبَّ الْعرَاق) على التَّوَسُّع وَإِسْقَاط الْخَافِض وَهُوَ (على) وَلم يَجعله من بَاب (زيدًا ضَربته)؛ لِأَنَّ التَّقْدِير (لَا أطْعمهُ) وَلَا هَذِه لَهَا الصَّدْر فَلَا يعْمل مَا بعْدهَا فِيمَا قبلهَا وَمَا لَا يعْمل لَا يُفَسِّر فِي هَذَا الْبَاب عَاملًا[2].

ومنع السيوطي عمله بقوله: وهو المنع في جواب القسم دون غيره[3]، وعلَّة ذلك «؛ لأنَّ حكم لام القسم في كل موضع أن لا يعمل ما قبلها فيما بعدها، ولا ما بعدها فيما قبلها؛ لأنَّ ما بعدها من الكلام محلوف عليه، فلو جعل شيء منه قبلها لزال منه معنى الحلف عليه»[4].

ومن خلال ما أجملناه آنفاً نورد بعض النصوص القرآنية تطبيقاً لذلك مع ذكر الآراء النحوية فيها.

1. قوله تعالى﴿ وَإِنَّ كُلًّا لَّمَّا لَيُوَفِّيَنَّهُمْ رَبُّكَ أَعْمَالَهُمْ إِنَّهُ بِمَا يَعْمَلُونَ خَبِيرٌ ﴿١١١﴾ ﴾[5].

يقول الفرّاء (ت207هـ): وقوله﴿ وَإِنَّ كُلًّا لَّمَّا لَيُوَفِّيَنَّهُمْ ﴾ قرأت القرّاء بتشديد (لَمَّا) وتخفيفها وتشديد (إنَّ) وتخفيفها، فمن قال: (إنْ كلًّا لَمَا) جعل (ما) اسماً للناس... وجعل (اللام) التي في (لَيُوَفِّيَنَّهُمْ) لا ما دخلت على نيَّة يمين فيها، فيما بين (ما) وصلتها،... وأمَّا الذين خففوا (إن) فإنَّهم نصبوا (كلًّا) بـ

(1) ينظر الكتاب: 1/37-38، والأصول في النحو: 1/179.
(2) ينظر مغني اللبيب: 134.
(3) ينظر همع الهوامع: 5 /151.
(4) الانصاف في مسائل الخلاف: 1/330.
(5) هود: 11 / 111.

(لَيُوَفِّيَنَّهُمْ)، وقالوا: كأنَّا قلنا: وإنْ ليوفِّينَّهم كُلًّا، وهو وجه لا أشتهيه؛ لأنَّ اللام إنَّما يقع الفعل الذي بعدها على شيءٍ قبله، فلو رفعت (كلٌّ)؛ لصلح ذلك كما يصلح أن تقول: (إنْ زيدٌ لقائمٌ) ولا يصلح أن تقول (إنْ زيداً لأَضربُ)؛ لأنَّ تأويلها كقولك: (ما زيداً إلَّا أضربُ)، وهذا خطأ في (إلَّا) وفي (اللام)، وقرأ الزُّهْري[1] (وإنَّ كلًّا لمًّا ليوفِّينَّهم) ينوِّنُها، فجعل اللمَّ شديدًا كما قال (وتأكلون التراث أكلاً لَمًّا)[2]، فيكون في الكلام بمنزلة قولك: (وإنَّ كلًّا حقًّا ليوفينَّهم)، (وإن كلًّا شديدًا ليوفينَّهم)[3].

وذكر الطبرسي (ت502هـ) قوله: قول من خفَّف (إنْ) ونصب (كلًّا) وخفَّف (لَمَا)، قال سيبويه[4]: حدَّثنا من نثق به أنَّه سمع من العرب من يقول (إنْ

---

(1) الزُّهْري: أبو بكر محمد بن مسلم بن عبد الله بن شِهَاب الزهري، من بني زهرة بن كلاب، من قريش، أول من دون الحديث، وأحد أكابر الحفاظ والفقهاء، تابعي، ومن أهل المدينة، وكان يحفظ ألفين ومئتي حديث، نصفها مسند، توفي سنة (124هـ). ينظر الأعلام:7 / 97، وأمَّا بخصوص القراءة فينظر: إعراب القرآن للنحاس: 3 / 306، والجامع لأحكام القرآن: 105/9، والبحر المحيط: 266/5.

(2) الآية من سورة الفجر: 89 /19.

(3) ينظر معاني القرآن للفراء: 28/2 – 30، وجامع البيان: 494/15-499.

(4) ونَصُّه:« وحدَّثنا من نثق به أنَّه سمع من العرب من يقول: (إنْ عمرًا لَمنطلقٌ). وأهل المدينة يقرءون: (وإنْ كُلاً لَما لَيوفينّهم ربُّك أعمالَهم) يخففون وينصبون، كما قالوا: (كأنْ ثَدْيَيهُ حُقّانِ)؛ وذلك لأنَّ الحرف بمنزلة الفعل، فلمَّا حُذف من نفسه شيءٌ لم يغيَّر عملُه كما لم يغيَّر عملُ (لم يكُ) و(لم أُبَلْ) حين حُذف. وأمَّا أكثرهم فأدخلوها في حروف الابتداء حين حذفوا كما أدخلوها في حروف الابتداء حين ضمُّوا إليها (ما) ». الكتاب: 2 / 140، وينظر شرح الشافية الكافية:506/1، والجنى الداني: 395، ومغني اللبيب: 36، 56.

عمراً لمنطلق)، قال: وأهل المدينة يقرؤون(وإنْ كلًّا لَمَا جميع لدينا محضرون)[1] يخففون وينصبون[2]، وتابع الطبرسي كلامه على تخفيف (إنْ) ونصب (كلًّا) مع حمل (إنْ) على النفي، وعدَّ هذا مشكلًا وأن يكون التقدير(وإن هم إلَّا ليوفينَّهم كلًّا) أو (وإن هم أعني كلًّا إلَّا ليوفينَّهم)[3].

ويقول أبو البقاء العكبري(ت616هـ): يُقْرَأُ بِتَشْدِيدِ النُّونِ وَنَصْبِ(كُلٍّ)، وَهُوَ الْأَصْلُ، وَيُقْرَأُ بِالتَّخْفِيفِ وَالنَّصْبِ، وَهُوَ جَيِّدٌ; لِأَنَّ (إِنَّ) مَحْمُولَةٌ عَلَى الْفِعْلِ، وَالْفِعْلُ يَعْمَلُ بَعْدَ الْحَذْفِ كَمَا يَعْمَلُ قَبْلَ الْحَذْفِ، نَحْوَ(لَمْ يَكُنْ) وَ(لَمْ يَكُ)[4].

وأنكر القرطبي(ت671هـ) قولَ الفرَّاء مع إنكاره أن تكون الآيةُ من باب الاشتغال، إذ يقول: « وَزَعَمَ الْفَرَّاءُ أَنَّهُ نَصَبَ (كُلًّا) فِي قِرَاءَةِ مَنْ خَفَّفَ بِقَوْلِهِ: (لَيُوَفِّيَنَّهُمْ)[5]، أَيْ (وَإِنْ لَيُوَفِّيَنَّهُمْ كُلًّا)، وَأَنْكَرَ ذَلِكَ جَمِيعُ النَّحْوِيِّينَ، وَقَالُوا: هَذَا مِنْ كَبِيرِ الْغَلَطِ، لَا يَجُوزُ عِنْدَ أَحَدٍ (زَيْدًا لَأَضْرِبَنَّهُ)[6]، وتعليل ذلك كما يقول الطبري (ت310هـ): وذلك أنَّ العرب لا تنصب بفعل بعد لام اليمين اسمًا قبلها[7].

فإنكار القرطبي قولَ الفرَّاء مقبولٌ عندنا بكونه رأيًّا يتوافق مع غيره من النحويين أو لا يتوافق، أمَّا قوله: وأنكر ذلك جميع النحويين... فيبدو أنَّها مبالغة

---

(1) ياسين: 32/36

(2) ينظر مجمع البيان: 163/2.

(3) ينظر المصدر نفسه.

(4) ينظر التبيان في إعراب القرآن: 716/2.

(5) قرأ بها نافع وابن كثير وعاصم وابن محيصن، ينظر الكشاف: 432/2، والبحر المحيط: 266/5، والنشر في القراءات العشر: 290/2 – 291، والاتحاف: 260.

(6) ينظر الجامع لأحكام القرآن: 104/9/5.

(7) ينظر جامع البيان: 497/15.

في الكلام؛ لأنّنا رأينا أنَّ قسماً من النحويين جوّزوا ذلك منهم أبو البقاء العكبري وغيره وإن كان القسم الأكبر منهم منعوا ذلك، ولا أدري هل أنَّ كلمة (جميع) عند القرطبي استعملت بمعنى التكثير أم بمعنى الإجماع ؟!!

أمَّا أبو حيان(ت745هـ) فإنَّه ذكر الخلاف والقراءات وخلص إلى القول: «وَهَذِهِ كُلُّهَا تَخْرِيجَاتٌ ضَعِيفَةٌ جِدًّا يُنَزَّهُ الْقُرْآنُ عَنْهَا، وَكُنْتُ قَدْ ظَهَرَ لِي فِيهَا وَجْهٌ جَارٍ عَلَى قَوَاعِدُ الْعَرَبِيَّةِ، وَهُوَ أَنْ لَمَّا هَذِهِ هِيَ لَمَّا الْجَازِمَةُ حُذِفَ فِعْلُهَا الْمَجْزُومُ لِدَلَالَةِ الْمَعْنَى عَلَيْهِ، كَمَا حَذَفُوهُ فِي قَوْلِهِمْ (قَارَبْتُ الْمَدِينَةَ)، وَلَمَّا يُرِيدُونَ وَلَمَّا أَدْخُلْهَا، وَكَذَلِكَ هُنَا التَّقْدِيرُ وَإِنَّ كُلًّا لَمَّا يَنْقُصُ مِنْ جَزَاءِ عَمَلِهِ، وَيَدُلُّ عَلَيْهِ قَوْلُهُ تَعَالَى: ﴿لَيُوَفِّيَنَّهُمْ رَبُّكَ أَعْمَالَهُمْ﴾، لَمَّا أَخْبَرَ بِانْتِفَاءِ نَقْصِ جَزَاءِ أَعْمَالِهِمْ أَكَّدَهُ بِالْقَسَمِ فَقَالَ: ﴿لَيُوَفِّيَنَّهُمْ رَبُّكَ أَعْمَالَهُمْ﴾»(1).

ويقول ابن هشام (ت761هـ):«ولَا يجوز بِالْإِجْمَاع أَن يعْمل مَا بعد إِلَّا فِيمَا قبلهَا على أَن هُنَا مَانِعًا آخر وَهُوَ لَام الْقسم»(2).

وجوَّز الجمل (ت1204هـ) أن تكون الآية ضمن باب الاشتغال إذ يقول: «واعترض على هذا الوجه بـ(إن) النافية لا ينصب الاسم بعدها وهذا الاسم منصوب بعدها، وأجاب بعضهم عن ذلك بأَنَّ (كلًّا) منصوب بإضمار فعل، فقدَّره بعضهم (وإن أرى كلًّا لما) أي (وما أرى كلًّا إلَّا) وبعضهم (وإن أعلم كلًّا لما) ونحوه»(3).

---

(1) البحر المحيط: 218/6.

(2) ينظر المغني: 769.

(3) الفتوحات الإلهية: 427/2.

وذكر الصاوي (ت1241هـ) في حاشيته على تفسير الجلالين أنَّ هذا تكليف وما لا كلفة فيه خيرٌ ممَّا فيه كلفة[1].

ومن لطيف ما ذكره الإمام الرازي قوله: «سَمِعْتُ بَعْضَ الْأَفَاضِلِ قَالَ: إِنَّهُ تَعَالَى لَمَّا أَخْبَرَ عَنْ تَوْفِيَةِ الْأَجْزِيَةِ عَلَى الْمُسْتَحِقِّينَ فِي هَذِهِ الْآيَةِ ذَكَرَ فِيهَا سَبْعَةَ أَنْوَاعٍ مِنَ التَّوْكِيدَاتِ: أَوَّلُهَا: كَلِمَةُ (إِنَّ) وَهِيَ لِلتَّأْكِيدِ وَثَانِيهَا: كَلِمَةُ (كُلٍّ) وَهِيَ أَيْضًا لِلتَّأْكِيدِ وَثَالِثُهَا: اللَّامُ الدَّاخِلَةُ عَلَى خَبَرِ (إِنَّ) وَهِيَ تُفِيدُ التَّأْكِيدَ أَيْضًا وَرَابِعُهَا: حَرْفُ (مَا) إِذَا جَعَلْنَاهُ عَلَى قَوْلِ الْفَرَّاءِ مَوْصُولًا وَخَامِسُهَا: الْقَسَمُ الْمُضْمَرُ، فَإِنَّ تَقْدِيرَ الْكَلَامِ وَإِنَّ جَمِيعَهُمْ واللَّه لَيُوَفِّيَنَّهُمْ وَسَادِسُهَا: اللَّامُ الثَّانِيَةُ الدَّاخِلَةُ عَلَى جَوَابِ الْقَسَمِ وَسَابِعُهَا: النُّونُ الْمُؤَكِّدَةُ فِي قَوْلِهِ لَيُوَفِّيَنَّهُمْ فَجَمِيعُ هَذِهِ الْأَلْفَاظِ السَّبْعَةِ الدَّالَّةِ عَلَى التَّوْكِيدِ فِي هَذِهِ الْكَلِمَةِ الْوَاحِدَةِ تَدُلُّ عَلَى أَنَّ أَمْرَ الرُّبُوبِيَّةِ وَالْعُبُودِيَّةِ لَا يَتِمُّ إِلَّا بِالْبَعْثِ وَالْقِيَامَةِ وَأَمْرِ الْحَشْرِ وَالنَّشْرِ ثُمَّ أَرْدَفَهُ بِقَوْلِهِ: إِنَّهُ بِما يَعْمَلُونَ خَبِيرٌ وهو من أعظم المؤكدات»[2].

2. قوله تعالى ﴿وَٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ وَعَمِلُواْ ٱلصَّٰلِحَٰتِ لَنُدۡخِلَنَّهُمۡ فِي ٱلصَّٰلِحِينَ ٩﴾[3].

جوَّز أبو البقاء العكبري أن يكون جواب القسم مفسِّراً في باب الاشتغال إذ يقول: «(وَالَّذِينَ آمَنُوا): مُبْتَدَأٌ، وَ(لَنُدْخِلَنَّهُمْ): الْخَبَرُ، وَيَجُوزُ أَنْ يَكُونَ (الَّذِينَ) فِي مَوْضِعِ نَصْبٍ عَلَى تَقْدِيرِ:(لَنُدْخِلَنَّ الَّذِينَ آمَنُوا)»[4].

---

(1) ينظر حاشية الصاوي على الجلالين: 230/2.

(2) تفسير الرازي: 405/18-406.

(3) العنكبوت: 9/29.

(4) التبيان في إعراب القرآن: 2 /1030، وينظر روح المعاني: 139/20.

وجوّز ذلك الجمل أيضاً بقوله: (الذين): يجوز فيه الرّفع على الابتداء والنَّصب على الاشتغال[1].

3. قوله تعالى﴿ وَٱلَّذِينَ هَاجَرُواْ فِي ٱللَّهِ مِنۢ بَعۡدِ مَا ظُلِمُواْ لَنُبَوِّئَنَّهُمۡ فِي ٱلدُّنۡيَا حَسَنَةٗۖ وَلَأَجۡرُ ٱلۡأٓخِرَةِ أَكۡبَرُۚ لَوۡ كَانُواْ يَعۡلَمُونَ ٤١﴾[2].

(وَالَّذِينَ هَاجَرُوا): مُبْتَدَأٌ، وَ(لَنُبَوِّئَنَّهُمْ) الْخَبَرُ، وَيَجُوزُ أَنْ يَكُونَ فِي مَوْضِعِ نَصْبٍ بِفِعْلٍ مَحْذُوفٍ يُفَسِّرُهُ الْمَذْكُورُ[3].

وهناك مواضع أخرى ورد ذكرها في القرآن الكريم[4].

ثانياً: المصدر وحكمه في أن يفسِّر عاملاً في باب الاشتغال:

المصدر أصل الفعل وهذا مذهب البصريين[5]؛ لأنَّه يدلُّ على العموم، والفعل يدلُّ على الخصوص، والعُموم قبل الخصوص، ومذهب الكوفيّين[6] عكسُ هذا، وحجّتُهُم: أنَّ الفعل عاملٌ في المصدر، والعامل قبل المعمول؛ وليس هذا بدليل؛ لأنَّ الحرف يعمل في الاسم والفعل وليس بأصلٍ لهما، والمصدر اسمٌ مبهَم يقع على القليل والكثير، ولا يثنَّى ولا يجمع؛ لأنَّه بمنزلة اسم الجنس، والجنس لا

---

(1) ينظر الفتوحات الإلهية: 3 / 368.

(2) النحل:41/16.

(3) ينظر التبيان في إعراب القرآن: 81/2.

(4) نحو: النساء: 57، 122، العنكبوت: 9،58،69، محمد:2.

(5) ينظر علل النحو لابن الوراق: 359، والإنصاف: 191/1، وأمالي ابن الحاجب: 428/1، والتذييل والتكميل: 134/7، وهمع الهوامع: 95/2.

(6) ينظر علل النحو لابن الوراق: 359، والإنصاف: 191/1، وأمالي ابن الحاجب: 428/1، والتذييل والتكميل: 134/7، وهمع الهوامع: 95/2.

يثنّى ولا يُجمع[1]، والاعتماد على القول الأول؛ لدلالة الفرع على ما في أصله مع الزّيادة عليه[2].

وقد تعدّدت آراء النحويين في جواز كون المصدر مفسِّرًا في هذا الباب، فمنهم من أجاز ذلك ومنهم من منع، وسنعرض آراء الفريقين بشيءٍ من التفصيل:

إذ أجاز الزمخشري[3] والقرطبي[4] وأبو حيان[5] أن يكون المصدر مفسِّراً في هذا الباب، ومنع ذلك أبو البقاء العكبري والرَّضي وابن هشام والأزهري وغيرهم كما سيأتي من تفصيل.

أمَّا أقوال المانعين ومنهم أبو البقاء فإنَّه لم يجوِّز عمل المصدر، ونراه يعرب عن ذلك في مواطنَ كثيرةٍ من آيات الذكر الحكيم إذ يقول فيها: «؛ لأنَّ المصدر لا يعمل فيما قبله»[6]، وكذلك الرَّضي فنراه يقول: « أمَّا المصدر فلا يكون مفسِّراً في هذا الباب؛ لأنَّ ما لا ينصب بنفسه لو سلِّط لا يفسِّر كما يجيء ومنصوب المصدر لا يتقدَّم عليه»[7].

ومنع ابن هشام عمل المصدر ونراه يصرِّح ذلك في عدَّة مواضع في المغني، ويقول: «إنَّه لا يجوز في (زيدٌ سقيًا له) أن ينصب (زيدٌ) بعامل محذوف على شريطة التفسير، ولو قلنا: إنَّ المصدر الحالَّ محلَّ فعل دون حرف مصدري

(1) ينظر الجمل في النحو: 32، واللمع: 49، واللمحة في شرح الملحة: 348/1.

(2) ينظر اللمحة في شرح الملحة: 115/1.

(3) ينظر الكشاف: 318/4.

(4) ينظر الجامع لأحكام القرآن: 8/ 232/16.

(5) ينظر البحر المحيط: 8 / 76.

(6) ينظر التبيان في إعراب القرآن: 467/1،428، 670/2، 892، 983.

(7) ينظر شرح الرضي على الكافية: 163/1.

يجوز تقديم معموله عليه فتقول (زيداً ضرباً)؛ لأنَّ الضمير في المثال ليس معمولاً له، ولا هو من جملته، وأمَّا تجويز بعضهم في قوله تعالى﴿وَٱلَّذِينَ كَفَرُواْ فَتَعۡسٗا لَّهُمۡ وَأَضَلَّ أَعۡمَٰلَهُمۡ ٨﴾(1) كون(الذين) في موضع نصب على الاشتغال فوهم»(2).

وأورد الدَّسوقي كلاماً في حاشيته على المغني معقِّباً على كلام ابن هشام: «إنَّه اختلف هل يجوز تقديم معمول المصدر أم لا يجوز، قيل إن كان المصدر حالاً محلَّ (أن والفعل) فلا يجوز لما يلزم عليه من تقديم معمول الصلة على الحرف المصدري أي لا يجوز نصب (زيد) على الاشتغال، ولو قلنا يجوز مطلقاً؛ لأنَّ الضمير في (له) الذي بعد (سقياً) من جملة أخرى وليس متعلقاً بـ(سقيًا) حتى يكون دالاً على (سقيًا) المحذوف العامل في (زيد)، وإذا قلنا بمنع التقديم لمعمول المصدر الحالّ محلَّ الفعل عليه، فمنع الاشتغال ظاهر؛ لأنَّ المفسّر يشترط في جواز تقديم معموله عليه، وهذا يمتنع تقديم معموله عليه فلا يفسّر عاملاً، وكذا إذا قلنا بجواز التقديم فيمتنع الاشتغال؛ لأنَّ الضمير في (له) العائد على (زيد) من جملة ثانية تقديره (إرادتي كائنة لزيد) فهي جملة غير جملة (سقيًا) وليس الجار متعلقاً بـ (سقيًا) حتى يكون دالاً على (سقيًا) المحذوف العامل في (زيد)، أمَّا في قوله: فيقول (زيداً ضرباً)، أي: فجاز تقديم معمول (ضربًا)؛ لأنَّ (ضرباً) ليس حالًّا محلَّ (أن والفعل) وإذا جاز التقديم فتقول (زيدًا ضربًا له) ويكون من باب الاشتغال»(3).

---

(1) محمد: 8/47.

(2) المغني: 292.

(3) حاشية الدسوقي على المغني: 1 / 232 – 233.

وكذلك منع الأزهري عمل المصدر، إذ يقول: «واسم الفعل والمصدر لا يعملان فيما قبلها وما لا يعمل لا يفسِّر عاملًا»[1].

ثمَّ يقول: «نعم يجوز النصب فيه عند من جوَّز تقديم معمول اسم الفعل، وهو الكسائي[2]، وعند من جوَّز تقديم معمول المصدر الذي لا ينحلّ بحرف مصدري كـ (ضربًا) النائب عن فعله الطلبي، وهو المبرد[3]، والسيرافي[4]، وعند من جوَّز عمل اسم الفعل والمصدر محذوفين»[5].

ثم يعلِّق ياسين في حاشية على شرح التصريح ويقول: «فإن قلت: بقي عليه المصدر المبدل من فعل، نحو(زيداً ضربًا إيَّاه) قلت: فيه نظر من جهتين: أحدهما: إنَّ الناظم يختار في هذا الكتاب أنَّه لا يعمل المصدر حتى يحل محله فعل مع (إن) أو (ما)، وعلى هذا فالعمل للفعل المحذوف لا للمصدر، فإن قلت: فهل يجوز الاشتغال باعتبار الفعل المحذوف قلت: مقتضى كونه جُعل عوضًا أن لا يجوز؛ لئلا يلزم حذف العوض والمعوض منه جميعًا وهو في القياس نظير إجماع العوض والمعوض ومقتضى كون المصدر نائبًا عنه في اللفظ أنَّه يجوز؛ لأنَّه لم يحذف البتة بغير شيءٍ بل أقيم مقامه غيره، فكأنَّه لم يحذف، قال الاشموني[6]: أمَّا المصدر الذي ينحلُّ إلى الحرف المصدري فلا يجوز النصب

---

(1) شرح التصريح: 1 / 305.

(2) الارتشاف: 3/ 104، 107.

(3) ينظر المقتضب: 1/ 13.

(4) ينظر شرح الكتاب للسيرافي: 2/127-129.

(5) شرح التصريح: 1 / 305، وينظر شرح الاشموني: 2 / 228.

(6) ينظر شرح الاشموني: 2/228.

قبله اتفاقاً»[1]، وذكر الصَّبان في حاشيته على الأشموني المنع مع جواز ذلك عند بعضهم[2].

ولخَّص أبو حيان والسيوطي قولهما في المصدر في ثلاثة مذاهب:

أحدها: دخوله في هذا الباب سواءً كان منحلًّا لحرف مصدري، أو كان في باب الأمر والاستفهام فنقول: (زيداً ضربته قائماً)، (وأمَّا زيداً فضربًا إياه) و(أزيداً ضرباً أخاه)، وفي كتاب النقد[3] لابن الحاج[4]: الكوفيون يجيزون الاشتغال في المصدر نحو (كان جزائي زيداً أن أضربه) وكذلك (زيداً ضربته قائماً)[5].

الثاني: أنَّه لا يدخل في هذا الباب والاسم السابق يجب رفعه على الابتداء.

الثالث: التفصيل فلا يدخل إذا كان منحلًّا وإن كان بدلاً دخل، وأجاز المبرد[6] أن يعمل فيما قبله إذا كان نكرة غير موصوفة فيجوز أن يفسِّر عاملاً، وقال ابن خروف إذا كان بدلاً من فعله فسَّر ولا يعمل فيما تقدم، ومثال عمله في الضمير (زيداً ضربته)، ومثاله في اسم الفاعل(زيداً أنا ضاربه)، ومثاله في اسم المفعول (زيداً الدرهم معطًى إيَّاه) ومثاله في جمع السلامة

---

(1) حاشية ياسين على شرح التصريح: 305/1.

(2) ينظر حاشية الصبان على الاشموني: 84/2، 85.

(3) النقد: كتاب النَّقْد على المقرِّب.

(4) ابن الحاج: أَبُو الْعَبَّاس أَحْمد بن مُحَمَّد بن أَحْمد الأزدي الإشبيلي (ت647هـ)، ينظر بغية الوعاة: 373/2.

(5) ينظر رأي ابن الحاج في المساعد على تسهيل الفوائد: 632/2، وشرح التصريح: 73/2.

(6) ينظر المقتضب: 203/3-204.

(زيداً أنتم ضاربوه) و(زيداً أنتنَّ ضارباته)، ومثال جمع التكسير في مذهب من أجازه (زيدًا أنتم ضرَّابه) و(زيدًا أنتن ضواربه)[1].

يقول السيوطي: «وأمَّا المصدر فإن اتَّسع فيه جاز الاشتغال عنه نحو (الضَّرب الشديد ضربته زيداً)»[2].

أمَّا إذا كان المصدر مؤكدًا فقد منع أبو البقاء العكبري وأبو حيان والسيوطي عمله. فيقول أبو البقاء العكبري في قوله تعالى ﴿فَإِذَا لَقِيتُمُ الَّذِينَ كَفَرُوا فَضَرْبَ الرِّقَابِ ﴿٤﴾﴾[3]: «الْعَامِلُ فِي (إِذَا) هُوَ الْعَامِلُ فِي (ضَرْبَ)، وَالتَّقْدِيرُ: فَاضْرِبُوا ضَرْبَ الرِّقَابِ؛ فَـ (ضَرْبَ) هُنَا مَصْدَرُ فِعْلٍ مَحْذُوفٍ، وَلَا يَعْمَلُ فِيهِ نَفْسُ الْمَصْدَرِ؛ لِأَنَّهُ مُؤَكِّدٌ »[4]، وأثبت هذا القول الجمل بقوله: «ومنع أبو البقاء أن يكون المصدر نفسه عاملاً، قال: لأنَّه مؤكد»[5].

ويقول أبو حيان، إذ يقول: «وَالْمَصْدَرُ الْمُؤَكِّدُ لَا يَعْمَلُ؛ لِأَنَّهُ لَيْسَ يَنْحَلُّ بِحَرْفٍ مَصْدَرِيٍّ وَالْفِعْلِ، وَلَا نَعْلَمُ فِي ذَلِكَ خِلَافًا»[6].

ويقول السيوطي أيضًا بقوله: «فلا يصح الاشتغال عن حال وتمييز ومصدر مؤكَّد...»[7].

ومن خلال ما أجملناه آنفاً نأخذ شاهدًا قرآنيًا واحدًا تطبيقاً على ذلك:

---

(1) ينظر الارتشاف: 103/3، 104، وهمع الهوامع: 152/5 – 153.

(2) همع الهوامع: 161/5 – 162.

(3) محمد: 4/47.

(4) التبيان في إعراب القرآن: 1160/2، وينظر همع الهوامع: 79/1.

(5) الفتوحات الإلهية: 141/4.

(6) البحر المحيط: 415/8.

(7) همع الهوامع: 161/5.

قوله تعالى: ﴿وَٱلَّذِينَ كَفَرُوا۟ فَتَعْسًا لَّهُمْ وَأَضَلَّ أَعْمَـٰلَهُمْ ۝٨﴾[1]:

يقول الفراء (ت 207هـ): «كأنّه قال: فأتعسهم الله وأضلّ أعمالهم؛ لأنّ الدعاء قد يجري مجرى الأمر والنهي، إلا ترى أنّ (أضلّ) فعل، وأنّها مردودة على التعس، وهو اسم؛ لأنّ فيه معنى أتعسهم»[2].

وجاء عن أبي الحسن الأخفش (ت213هـ) قوله: «وأمّا قوله ﴿وَٱلَّذِينَ كَفَرُوا۟ فَتَعْسًا لَّهُمْ وَأَضَلَّ أَعْمَـٰلَهُمْ﴾ فَهذا لا تَحسن إضافتَهُ بغير لام، ولو قلت: (تَعْسَهُم) أو(بُعْدَهُم) لم يحسن، وانتصاب هذا كلّه بالفعل، كأنّك قلت: (أَتْعَسَهُم اللهُ تَعْسًا) (وأَبْعَدَهُم اللهُ بُعدًا)»[3].

وأكّد هذا أبو أسحاق الزجاج (ت311هـ) بقوله:«الذين: في موضع رفع على الابتداء، ويكون﴿فَتَعْسًا لَّهُمْ﴾ الخبر، ويجوز أن يكون نصباً على معنى (أتعسهم الله)»[4].

وأبدى النحاس (ت 338هـ) قوله: «﴿وَٱلَّذِينَ كَفَرُوا۟ فَتَعْسًا لَّهُمْ وَأَضَلَّ أَعْمَـٰلَهُمْ﴾ في موضع رفع بالابتداء، ويجوز في موضع نصب على إضمار فعل يفسّره (فتعسًا لهم وأضلّ أعمالهم) معطوف على الفعل المحذوف»[5].

ورجّح مكي القيسي(ت 437هـ) النَّصب على المصدرية بقوله: «(الذين) ابتداء وما بعده الخبر و(تعساً) نصب على المصدر، والنصب الاختيار؛

---

(1) محمد: 8/47.

(2) معاني القرآن: 58/3، وينظر الجامع لأحكام القرآن: 232/16/8.

(3) معاني القرآن: 298/1.

(4) معاني القرآن وإعرابه: 8/5.

(5) إعراب القرآن: 177/4.

لأنَّه مشتق من فعل مستعمل، ويجوز في الكلام الرَّفع على الابتداء و(لهم) الخبر، والجملة خبر عن (الذين)»[1].

وأورد الزمخشري (ت 538هـ) قوله: ﴿وَٱلَّذِينَ كَفَرُوا۟﴾ يحتمل الرفع على الابتداء والنصب بما يفسِّره ﴿فَتَعْسًا لَّهُمْ﴾ كأنَّه قال: (أتعس الذين كفروا)، فإن قلت: علامَ عطف قوله: (وأضلَّ أعمالهم) ؟ قلت: على الفعل الذي نصب (تعسًا)؛ لأنَّ المعنى: فقال تعساً لهم أو فقضى تعساً لهم»[2].

أمَّا أبو البقاء العكبري (ت 616هـ) فيقول: «﴿وَٱلَّذِينَ كَفَرُوا۟﴾ هُوَ مُبْتَدَأٌ، وَالْخَبَرُ مَحْذُوفٌ تَقْدِيرُهُ: (تَعِسُوا) أَوْ(أُتْعِسُوا)، وَدَلَّ عَلَيْهِمَا (تَعْسًا)، وَدَخَلَتِ الْفَاءُ تَنْبِيهًا عَلَى الْخَبَرِ»[3].

ويقول أبو حيان (ت745هـ): «﴿وَٱلَّذِينَ كَفَرُوا۟﴾ مبتدأ، والفاء داخلة في خبر المبتدأ وتقديره (فتعسهم الله تعسًا)، فـ (تَعْسًا) منصوب بفعل مضمر؛ ولذلك عطف عليه الفعل في قوله ﴿وَأَضَلَّ أَعْمَٰلَهُمْ﴾ ويجوز أن يكون (الذين) منصوباً على إضمار فعلٍ يفسِّره قوله ﴿فَتَعْسًا لَّهُمْ﴾ كما تقول: (زيداً جدعاً له)»[4].

وأنكر ابن هشام الانصاري (ت761هـ) أن يكون (الذين) منصوبًا بفعل محذوف يفسِّره (تعساً)، فنراه يقول: «(الَّذين): مُبْتَدأ و(تعسًا) مصدر لفعل مَحْذُوف هُوَ الْخَبَر، وَلَا يكون (الَّذين) مَنْصُوبًا بِمَحْذُوف يفسِّره (تعسًا) كَمَا تَقول

---

(1) مشكل إعراب القرآن: 671/2، وينظر البيان في غريب إعراب القرآن: 374/2.

(2) الكشاف: 4 / 318، وينظر تفسير النسفي: 151/4، وروح المعاني: 13/ 44/26 – 45.

(3) التبيان في إعراب القرآن: 1161/2.

(4) البحر المحيط: 76/8.

(زيدًا ضربًا إِيَّاه)، وكَذَا لَا يجوز (زيدًا جدعًا لَهُ) ولَا (عمرًا سقيًا لَهُ) خلافًا لجَماعَة منْهُم أَبُو حيَّان[1]؛ لِأَنَّ اللَّام مُتَعلّقة بمَحْذُوف لَا بِالْمَصْدَر؛ لِأَنَّهُ لَا يتَعَدَّى بالحرف ولَيْسَت لَام التقوية؛ لِأَنَّهَا لَازِمَة، ولَام التقوية غير لَازِمَة»[2].

ويقول البيضاوي (ت791هـ) في (تعساً): «وانتصابه بفعله الواجب إضماره سماعاً، والجملة خبر ﴿وَالَّذِينَ كَفَرُوا﴾ أو مفسِّرة لناصبه، وَ﴿وَأَضَلَّ أَعْمَالَهُمْ﴾ عطف عليه»[3]. ويقول السيوطي (ت911هـ) « ﴿وَالَّذِينَ كَفَرُوا﴾ مبتدأ خبره (تعسوا) يدلُّ عليه ﴿فَتَعْسًا لَّهُمْ﴾»[4].

وخلاصة القول: انتصب (فتَعْساً) عَلَى الْمَفْعُولِ الْمُطْلَقِ بَدَلًا مِنْ فِعْلِهِ، وَالتَّقْدِيرُ: (فَتَعِسُوا تَعْسَهُمْ)، وَهُوَ مِنْ إِضَافَةِ الْمَصْدَرِ إِلَى فَاعِلِه مِثْلُ تَبًّا لَهُ، وَوَيْحًا لَهُ. وَقُصِدَ مِنَ الْإِضَافَةِ اخْتِصَاصُ التَّعْسِ بِهِمْ، ثُمَّ أُدْخِلَتْ عَلَى الْفَاعِلِ لَامُ التَّبْيِينِ فَصَارَ فَتَعْساً لَهُمْ. وَالْمَجْرُورُ مُتَعَلِّقٌ بِالْمَصْدَرِ، أَوْ بِعَامِلِهِ الْمَحْذُوفِ عَلَى التَّحْقِيقِ، وَيَجُوزُ أَن يكون (فَتَعْساً لَهُمْ) مُسْتَعْمَلًا فِي الدُّعَاءِ عَلَيْهِمْ لِقَصْدِ التَّحْقِيرِ وَالتَّفْظِيعِ، وَذَلِكَ مِنَ اسْتِعْمَالَاتِ هَذَا الْمُرَكَّبِ مِثْلَ سَقْيًا لَهُ وَرَعْيًا لَهُ وَتَبًّا لَهُ وَوَيْحًا لَهُ وَحِينَئِذٍ يَتَعَيَّنُ فِي الْآيَةِ فِعْلُ قَوْلٍ مَحْذُوفٍ تَقْدِيرُهُ: فَقَالَ اللَّهُ: تَعْسًا لَهُمْ، أَوْ فَيُقَالُ: تَعْسًا لَهُمْ[5].

---

(1) ينظر البحر المحيط: 76/8.

(2) المغني: 657، وينظر المصدر نفسه: 292، 704.

(3) تفسير البيضاوي: 401/2.

(4) تفسير الجلالين: 672، وينظر الفتوحات الإلهية: 143/4، وحاشية الصاوي على الجلالين: 87/4.

(5) ينظر التحرير والتنوير: 86/26.

والتعبير بهذا الأسلوب القرآني الفريد ومنه قوله (فتعسًا لهم) يوحي إلى زِيَادَةٌ فِي تَقْوِيَةِ قُلُوبِهِمْ؛ لِأَنَّهُ تَعَالَى لما قال: ﴿وَيُثَبِّتْ أَقْدَامَكُمْ ۝﴾[1] جَازَ أَنْ يُتَوَهَّمَ أَنَّ الْكَافِرَ أَيْضًا يَصِيرُ وَيَثْبُتَ لِلْقِتَالِ فَيَدُومُ الْقِتَالُ وَالْحِرَابُ وَالطِّعَانُ وَالضِّرَابُ، وَفِيهِ الْمَشَقَّةُ الْعَظِيمَةُ فَقَالَ تَعَالَى: لَكُمُ الثَّبَاتُ وَلَهُمُ الزَّوَالُ وَالتَّغَيُّرُ وَالْهَلَاكُ فَلَا يَكُونُ الثَّبَاتُ، وَسَبَبُهُ ظَاهِرٌ؛ لِأَنَّ آلِهَتَهُمْ جَمَادَاتٌ لَا قُدْرَةَ لَهَا وَلَا ثَبَاتَ عِنْدَ مَنْ لَهُ قُدْرَةٌ، فَهِيَ غَيْرُ صَالِحَةٍ لِدَفْعِ مَا قَدَّرَهُ اللَّهُ تَعَالَى عَلَيْهِمْ مِنَ الدَّمَارِ، وَعِنْدَ هَذَا لَا بُدَّ عَنْ زَوَالِ الْقَدَمِ وَالْعِثَارِ، وَقَالَ فِي حَقِّ الْمُؤْمِنِينَ وَيُثَبِّتْ بِصِيغَةِ الْوَعْدِ؛ لِأَنَّ اللَّهَ تَعَالَى لَا يَجِبُ عَلَيْهِ شَيْءٌ، وَقَالَ فِي حَقِّهِمْ بِصِيغَةِ الدُّعَاءِ، وَهِيَ أَبْلَغُ مِنْ صِيغَةِ الْإِخْبَارِ مِنَ اللَّهِ لِأَنَّ عِثَارَهُمْ وَاجِبٌ؛ لِأَنَّ عَدَمَ النُّصْرَةِ مِنْ آلِهَتِهِمْ وَاجِبُ الْوُقُوعِ إِذْ لَا قُدْرَةَ لَهَا وَالتَّثْبِيتُ مِنَ اللَّهِ لَيْسَ بِوَاجِبِ الْوُقُوعِ؛ لِأَنَّهُ قَادِرٌ مُخْتَارٌ يَفْعَلُ مَا يَشَاءُ[2]. ممَّا حدا بابن عاشور إلى القول: وَمِنْ بَدَائِعِ الْقُرْآنِ وُقُوعُ (فَتَعْساً لَهُمْ) فِي جَانِبِ الْكُفَّارِ فِي مُقَابَلَةِ قَوْلِهِ لِلْمُؤْمِنِينَ: ﴿وَيُثَبِّتْ أَقْدَامَكُمْ ۝﴾[3].

ونورد مثالاً تطبيقياً أخر من الذكر الحكيم بخصوص عمل المصدر المؤكَّد:

قوله تعالى: ﴿فَإِذَا لَقِيتُمُ الَّذِينَ كَفَرُوا فَضَرْبَ الرِّقَابِ حَتَّىٰ إِذَا أَثْخَنتُمُوهُمْ فَشُدُّوا الْوَثَاقَ فَإِمَّا مَنًّا بَعْدُ وَإِمَّا فِدَاءً حَتَّىٰ تَضَعَ الْحَرْبُ أَوْزَارَهَا ۚ ذَٰلِكَ وَلَوْ يَشَاءُ اللَّهُ لَانتَصَرَ مِنْهُمْ وَلَٰكِن لِّيَبْلُوَ بَعْضَكُم بِبَعْضٍ ۗ وَالَّذِينَ قُتِلُوا فِي سَبِيلِ اللَّهِ فَلَن يُضِلَّ أَعْمَالَهُمْ ۝﴾[4].

---

(1) محمد: 7.

(2) ينظر تفسير الرازي: 42/28.

(3) ينظر التحرير والتنوير: 85/26.

(4) محمد: 4/47.

يقول الفراء (ت 207هـ) في﴿فَضَرۡبَ ٱلرِّقَابِ﴾ «نصب عَلَى الأمر، وَالذي نصب بِهِ مضمر، وكذلك كلُّ أمر أظهرتَ فيهِ الأسماء، وتركت الأفعال فانصب فيهِ الأسماء، وَذكر أَنَّهُ أدبٌ من الله وتعليم للمؤمنين للقتال»[1].

واسترسل المبرِّد قائلًا: وأمَّا قوله[2]:

فنَدْلاً زُرَيقُ المالَ نَدلَ الثَّعالبِ

فنصب (ندلاً) بفعل مضمر وهو (أندلي)، وهذا في الأمر، تقول: (ضرباً زيداً)، و(شتمًا عبد الله)؛ لأنَّ الأمر لا يكون إلا بفعل، فكان الفعل فيه أقوى؛ فلذلك أضمرته، ودلَّ المصدر على الفعل المضمر، ولو كان خبراً لم يجز فيه الإضمار؛ لأنَّ الخبر يكون بالفعل وغيره، والأمر لا يكون إلا بالفعل، قال الله عزَّ وجلَّ: ﴿فَإِذَا لَقِيتُمُ ٱلَّذِينَ كَفَرُواْ فَضَرۡبَ ٱلرِّقَابِ﴾، فكان في موضع (اضربوا)، حتى كأنَّ القائل قال: فاضربوا، ألا ترى أنَّه ذكر بعده محضًا في قوله:﴿حَتَّىٰٓ إِذَآ أَثۡخَنتُمُوهُمۡ فَشُدُّواْ﴾ ولو نوَّن منوِّنٌ في غير القرآن لنصب (الرِّقاب) وكذلك كلُّ موضع هو بالفعل أولى[3].

---

(1) معاني القرآن: 57/3، و ينظر معاني القرآن وإعرابه للزجاج: 6/5.

(2) وقد اختلف في قائله، فنسبه المبرد في(الكامل في اللغة والأدب: 239/1) لأعشى همدان من كلمة يهجو فيها لصوصًا، وهو في ديوانه:90، ونسبه الغندجاني في فرحة الأديب: 88 لرجل من الأنصار ولم يعينه، ونُسِبَ أيضًا للأحوص وهو في ملحقات ديوانه:215. والظاهر أنَّه لأعشى همدان، وصدره:

(على حينَ ألْهَى الناسَ جُلُّ أمورِهم).

(3) ينظر الكامل في اللغة والأدب: 53/1.

ويقول النحاس (ت 338هـ): «مصدر، أي (فاضربوا الرقاب ضربًا)، وقيل: هو على الأغراء»[1]، أي يغري الله المجاهدين المؤمنين بأن يضربوا من الأعداء رقابهم؛ لأنَّ ضرب الرقاب أقرب إلى الموت وإلى الفناء وإلى التأديب وإلى معاملة الأعداء حسب شركهم وكفرهم بما هم له أهل، فإذا التقى الجيشان المسلم والكافر فليبادر الجيش المسلم الأعداء بضرب رقابهم وفصلها عن أماكنها؛ لأنَّ ذلك أردع لأمثالهم وأنسب في عقوبتهم فهو يوافق ما كانوا عليه من شرك وكفر بالله[2].

ويقول مكي القيسي (ت437هـ): «﴿فَضَرْبَ ٱلرِّقَابِ﴾ نصب على المصدر، أي (فاضربوا الرقاب ضرباً)، وليس المصدر في هذا بموصول فلا ينكر منكر تقديم﴿ٱلرِّقَابِ﴾ عليه؛ لأنَّ المصدر إنَّما يكون ما بعده من صلته إذا كان بمعنى (أن فعل) أو(أن يفعل)، فإن لم يكن كذلك فلا صلة له إنَّما هو توكيد للفعل لا غير»[3].

ومن هنا يقول الطبرسي (ت502هـ) إنَّه حذف الفعل وأضيف المصدر إلى المفعول، وهذه الإضافة في تقدير الانفصال؛ لأنَّ تقديره (فضرباً الرقاب)[4].

ويقول الزمخشري (ت 538 هـ) «﴿فَضَرْبَ ٱلرِّقَابِ﴾أصله: فاضربوا الرقاب ضربًا، فحذف الفعل وقدَّم المصدر فأنيب منابه مضافًا إلى المفعول، وفيه

---

(1) إعراب القرآن للنحاس: 179/4.
(2) ينظر تفسير القرآن الكريم للكتاني: 345/3.
(3) مشكل اعراب القرآن: 671/2.
(4) ينظر مجمع البيان: 96/5.

اختصار مع إعطاء معنى التوكيد؛ لأنَّك تذكر المصدر وتدلُّ على الفعل بالنصبة التي فيه»[1].

وجاء عن أبي البقاء العكبري (ت 616هـ) قوله: « التَّقْدِيرُ: فَاضْرِبُوا ضَرْبَ الرِّقَابِ، فَـ (ضَرْبٌ) هُنَا مَصْدَرُ فِعْلٍ مَحْذُوف، وَلَا يَعْمَلُ فِيهِ نَفْسُ الْمَصْدَرِ؛ لِأَنَّهُ مُؤَكِّدٌ»[2]، ومن قول أبي البقاء يتّضح أنّه من المانعين لعمل المصدر المؤكد.

ومن النحويين الآخرين الذين أجازوا عمل المصدر المؤكد في الآية: القرطبي (ت671هـ)[3] والنسفي (ت701هـ)[4] وأبو حيان (ت745هـ)[5] والبيضاوي (ت791هـ)[6] والسيوطي (ت911هـ) في أحد أقواله[7] والجمل (ت1204هـ)[8] والصَّاوي(ت1241هـ)[9].

وعقَّب الآلوسي (ت 1270هـ) قوله في الآية: و(ضَرْب) نصبت على المصدرية لفعل محذوف، والأصل (اضربوا الرّقاب ضرباً)، فحذف الفعل وقدّم المصدر وأنيب منابه مضافاً إلى المفعول، وحذف الفعل الناصب في مثل ذلك بما

---

(1) الكشاف: 316/4، وينظر البيان في غريب إعراب القرآن: 374/2.

(2) التبيان في إعراب القرآن: 1160/2.

(3) ينظر الجامع لأحكام القرآن: 225/16/8.

(4) ينظر تفسير النسفي: 149/4.

(5) ينظر البحر المحيط: 76/8.

(6) ينظر تفسير البيضاوي: 401/3.

(7) ينظر تفسير الجلالين: 67.

(8) ينظر الفتوحات الإلهية: 141/4.

(9) ينظر حاشية الصاوي على الجلالين: 86/4.

أضيف إلى معموله واجب،... وذكر غير واحد أنَّ فيما ذكر اختصاراً وتأكيداً ولا كلام في الاختصار، وأمَّا التأكيد فظاهر القول به أنَّ المصدر بعد حذف عامله مؤكد، وقال الحمصي في حواشي التصريح[1]: إنَّ المصدر في ذلك مؤكد في الأصل وأمَّا الآن فلا؛ لأنَّه صار بمنزلة الفعل الذي سدَّ هو مسدَّه فلا يكون مؤكداً بل كلّ مصدر صار بدلاً من اللفظ بالفعل لا يكون مؤكدًا ولا مبينًا لنوع ولا عدد[2].

ومن جميل ما ذكره الإمام الرازي ما نصُّه: «قال هاهنا فَضَرْبَ الرِّقَابِ بِإِظْهَارِ الْمَصْدَرِ وَتَرْكِ الْفِعْلِ، وَقَالَ فِي الْأَنْفَالِ﴿وَٱضۡرِبُواْ مِنۡهُمۡ كُلَّ بَنَانٖ ١٢﴾[3] بِإِظْهَارِ الْفِعْلِ، وَتَرْكِ الْمَصْدَرِ، فَهَلْ فِيهِ فَائِدَةٌ؟ نَقُولُ نَعَمْ وَلِنُبَيِّنَهَا بِتَقْدِيمِ مُقَدِّمَةٍ، وَهِيَ أَنَّ الْمَقْصُودَ أَوَّلًا فِي بَعْضِ السُّوَرِ قَدْ يَكُونُ صُدُورُ الْفِعْلِ مِنْ فَاعِلٍ وَيَتْبَعُهُ الْمَصْدَرُ ضِمْنًا، إِذْ لَا يُمْكِنُ أَنْ يَفْعَلَ فَاعِلٌ إِلَّا وَيَقَعُ مِنْهُ الْمَصْدَرُ فِي الْوُجُود، وَقَدْ يَكُونُ الْمَقْصُودُ أَوَّلًا الْمَصْدَرَ وَلَكِنَّهُ لَا يُوجَدُ إِلَّا مِنْ فَاعِلٍ فَيُطَلَّبُ مِنْهُ أَنْ يَفْعَلَ، مِثَالُهُ مَنْ قَالَ: إِنِّي حَلَفْتُ أَنْ أَخْرُجَ مِنَ الْمَدِينَةِ. فَيُقَالُ لَهُ: فَاخْرُجْ، صَارَ الْمَقْصُودُ مِنْهُ صُدُورُ الْفِعْلِ مِنْهُ وَالْخُرُوجُ فِي نَفْسِهِ غَيْرُ مَقْصُودِ الِانْتِفَاءِ، وَلَوْ أَمْكَنَ أَنْ يَخْرُجَ مِنْ غَيْرِ تَحَقُّقِ الْخُرُوجِ مِنْهُ لَمَا كَانَ عَلَيْهِ إِلَّا أَنْ يَخْرُجَ لَكِنْ مِنْ ضَرُورَاتِ الْخُرُوجِ أَنْ يَخْرُجَ، فَإِذَا قَالَ قَائِلٌ ضَاقَ بِي الْمَكَانُ بِسَبَبِ الْأَعْدَاءِ فَيُقَالُ لَهُ مَثَلًا الْخُرُوجُ يَعْنِي الْخُرُوجَ فَاخْرُجْ فَإِنَّ الْخُرُوجَ هُوَ الْمَطْلُوبُ حَتَّى لَوْ أَمْكَنَ الْخُرُوجُ مِنْ غَيْرِ فَاعِلٍ لَحَصَلَ الْغَرَضُ لَكِنَّهُ مُحَالٌ فَيَتْبَعُهُ الْفِعْلُ، إِذَا عَرَفْتَ هَذَا فَنَقُولُ فِي الْأَنْفَالِ الْحِكَايَةُ عَنِ الْحَرْبِ الْكَائِنَةِ وَهُمْ كَانُوا فِيهَا وَالْمَلَائِكَةُ أُنْزِلُوا لِنُصْرَةِ مَنْ

---

(1) ينظر حاشية ياسين على شرح التصريح: 351/1.
(2) ينظر روح المعاني: 39/16/13.
(3) الأنفال: 12.

حَضَرَ فِي صَفِّ الْقِتَالِ فَصُدُورُ الْفِعْلِ منه مطلوب، وهاهنا الْأَمْرُ وَارِدٌ وَلَيْسَ فِي وَقْتِ الْقِتَالِ بِدَلِيلِ قَوْلِهِ تَعَالَى: فَإِذا لَقِيتُمُ وَالْمَقْصُودُ بَيَانُ كَوْنِ الْمَصْدَرِ مَطْلُوبًا؛ لِتَقَدُّمِ الْمَأْمُورِ عَلَى الْفِعْلِ قَالَ: فَضَرْبَ الرِّقَابِ وَفِيمَا ذَكَرْنَا تَبْيِينُ فَائِدَةٍ أُخْرَى وَهِيَ أَنَّ اللَّهَ تَعَالَى قَالَ هُنَاكَ: ﴿وَٱضۡرِبُواْ مِنۡهُمۡ كُلَّ بَنَانٖ ١٢﴾؛ وَذَلِكَ لِأَنَّ الْوَقْتَ وَقْتُ الْقِتَالِ فَأَرْشَدَهُمْ إِلَى الْمَقْتَلِ وَغَيْرِهِ إِنْ لم يصيبوا المقتل، وهاهنا لَيْسَ وَقْتَ الْقِتَالِ فَبَيَّنَ أَنَّ الْمَقْصُودَ الْقَتْلُ وَغَرَضُ الْمُسْلِمِ ذَلِكَ»(1).

وأضاف ابن عاشور بشأن انتصاب (ضرب) قائلًا: «وانتصب ﴿فَضَرۡبَ ٱلرِّقَابِ﴾ عَلَى الْمَفْعُولِيَّةِ الْمُطْلَقَةِ عَلَى أَنَّهُ بَدَلٌ مِنْ فِعْلِهِ ثُمَّ أُضِيفَ إِلَى مَفْعُولِهِ، وَالتَّقْدِيرُ: فَاضْرِبُوا الرِّقَابَ ضَرْبًا، فَلَمَّا حَذَفَ الْفِعْلَ اخْتِصَارًا قَدَّمَ الْمَفْعُولَ الْمُطْلَقَ عَلَى الْمَفْعُولِ بِهِ وَنَابَ مَنَابَ الْفِعْلِ فِي الْعَمَلِ فِي ذَلِكَ الْمَفْعُولِ وَأُضِيفَ إِلَى الْمَفْعُولِ إِضَافَةَ الْأَسْمَاءِ إِلَى الْأَسْمَاءِ؛ لِأَنَّ الْمَصْدَرَ رَاجِحٌ فِي الِاسْمِيَّةِ»(2).

ثالثًا: الصفة وحكمها في أن تفسّر عاملاً في باب الاشتغال وما يوهم الوصفية فيه:

أجمع أغلب النحويين على أنَّ الصّفة لا تفسّر عاملًا في باب الاشتغال بقولهم: إنَّ الصفة لا تعمل فيما قبلها وما لا يعمل لا يفسّر عاملًا (3)، كقوله تعالى﴿ وَكُلُّ شَيۡءٖ فَعَلُوهُ فِي ٱلزُّبُرِ ﴾(4).

---

(1) تفسير الرازي: 38/28.

(2) التحرير والتنوير: 79/26.

(3) ينظر شرح جمل الزجاجي لابن عصفور: 364/2، وشرح الرضي على الكافية: 165/1، وشرح الألفية لابن الناظم: 93، وأوضح المسالك: 12/2، وشرح شذور الذهب: 426، وشرح ابن عقيل: 142/2، وشرح التصريح: 302/1، وهمع الهوامع: 150/5.

(4) القمر: 52/45.

قال ابن مالك: «فإنَّ الصفة والمضاف إليه يشبهان الصلة في تتميم ما قبلهما بهما فلا عمل لهما فيما تقدَّم مع التفريغ ولا يفسِّران عاملًا فيه مع الاشتغال»[1].

أمَّا الوصف العامل والمراد به اسم الفاعل واسم المفعول وصيغ المبالغة، واسم الفاعل إذا كان بمعنى المضيِّ فإنَّه لا يفسِّر عاملًا نحو (زيدٌ أنا ضاربه أمس)، فلا يجوز نصب (زيد)؛ لأنَّ ما لا يعمل لا يفسِّر عاملًا [2].

ويصحُّ أن تفسِّر الصفة عاملًا في الاسم السابق كما يفسِّره الفعل وذلك بشرط أن تكون الصفة صالحة لعمل الفعل المذكور وأن لا يكون قبلها ما يمنع من التفسير، كقولك (أزيداً أنت ضاربه) و(أعمراً أنت مكرم أخاه)...[3].

وأشار ابن هشام والأزهري إلى أنَّ العامل المشتغل عن الاسم السابق كما يكون فعلاً كذلك يكون اسماً لكن بشروط ثلاثة:

أحدهــــا: أن يكون وصفاً.

الـثـانـي: أن يكون الوصف عاملاً.

الـثـالث: أن يكون الوصف العامل صالحاً للعمل فيما قبله[4] فلا يكون وصفاً مقروناً بـ (أل) ولا (صفة مشبهة) ولا (اسم تفضيل)، وإلى ذلك أشار الناظم بقوله[5]:

---

(1) شرح التسهيل: 138/2.

(2) ينظر شرح ابن الناظم للألفية: 94 وشرح ابن عقيل: 142/2.

(3) ينظر شرح ابن الناظم للألفية: 94.

(4) ينظر أوضح المسالك: 12/2، وشرح التصريح: 305/1.

(5) ينظر ألفية ابن مالك: 27، وشرح التصريح: 305/1.

وَسَوِّ فِي ذَا الْبَابِ وَصْفاً ذَا عَمَلْ... بِالْفِعْلِ إِنْ لَمْ يَكُ مَانِعٌ حَصَلْ

وذلك الاسم المستوفي للشروط الثلاثة يشمل اسم الفاعل واسم المفعول وأمثلة المبالغة، فالأول نحو (زيداً أنا ضاربه الآن أو غداً)، والثاني نحو (الدرهمَ أنت معطاه)، والثالث نحو (العسلَ أنت شرَّابه) و(النِّعمَ أنت منحارُهـا)، فالاسم السابق فيهن منصوب بوصف محذوف يفسِّره الوصف المذكور، والتقدير: (أنا ضاربٌ زيداً) و(أنت مُعطًى الدرهم) و(أنت شرَّابٌ العسلَ) و(أنت منحارٌ النِّعمَ)[1].

وذكر ياسين العليمي الحمصي في حاشيته ما مفاده: وقال الدنوشري[2]: لو اقتصر على الشرط الثالث لأغنى عن الشرطين قبله فكان يقول: أن يكون اسماً صالحاً، وقال أيضاً: صريحه أنَّه من باب الاشتغال، وفيه نظر، فإنَّ ضابطه غير صادق عليه؛ لأنَّ شرطه لو فرِّغ عن العمل في الضمير لنصب الاسم السابق وههنا لا يصح نصبه له لو فرِّغ عن الضمير؛ لأنَّ المبتدأ فاصل بينه وبين الاسم السابق ولا يجوز الفصل بين الصفة ومعمولها بالأجنبي كما صرَّحوا به في قوله تعالى﴿ قَالَ أَرَاغِبٌ أَنتَ عَنْ ءَالِهَتِي يَٰٓإِبْرَٰهِيمُ لَئِن لَّمْ تَنتَهِ لَأَرْجُمَنَّكَ وَٱهْجُرْنِي مَلِيًّا ﴿٤٦﴾ ﴾[3]، وإذا قلنا: إنَّه من باب الاشتغال على ما صرَّحوا به فيقدَّر الناصب لـ(زيد) وصف محذوف مع مبتدئه، والتقدير(أنا ضاربٌ زيداً أنا ضاربُه)[4].

---

(1) ينظر شرح التصريح: 305/1.

(2) الدنوشري: عَبْد الله بن عبد الرحمن بن علي الدنوشريّ الشافعيّ، فقيه مصري، عارف باللغة والنحو، نسبته إلى دنوشر، غربي المحلة الكبرى (بمصر)، له حاشية على شرح التوضيح للشيخ خالد الأزهري (نحو)، وله رسائل وتعليقات ونظم. ينظر الأعلام: 97/4.

(3) مريم: 46/19.

(4) ينظر حاشية ياسين على شرح التصريح: 305/1.

وأتبع العليمي قوله: ويجوز أن يُقدَّر وصف فقط ناصب للاسم السابق وهو خبر عن (أنا) المذكور[1].

ومن خلال ما أجملناه آنفاً نستعرض ثلاثة نصوص قرآنية كريمة مع ذكر اختلاف المفسِّرين والنحويين فيها:

1. قوله تعالى:﴿إِنَّا كُلَّ شَيْءٍ خَلَقْنَٰهُ بِقَدَرٍ ﴿٤٩﴾﴾[2].

قال سيبويه (ت180هـ): «فأمَّا قوله عزّ وجلّ﴿إِنَّا كُلَّ شَيْءٍ خَلَقْنَٰهُ بِقَدَرٍ﴾ فإنَّما هو على قوله: (زيداً ضربتُهُ) وهو عربيٌّ كثير، وقد قرأ بعضهم: (وَأَمَّا ثَمُودَ فَهَدَيْنَاهُمْ)[3]، إلَّا أنَّ القراءة لا تُخالَفُ؛ لأنَّ القراءة السُّنَّةُ»[4].

ويقول الأخفش (ت210هـ): «وأمَّا نصب (كلّ) ففي لغة مَن قال (عبدَ الله ضَرَبْتُهُ)، وهو في كلام العرب كثير، وقد رفعت (كلٌّ) في لغة مَن رفع[5]

---

(1) ينظر المصدر نفسه.

(2) القمر: 49/52.

(3) هود:17، وقد قرأ عاصم في رواية المفضل من قراءتي (وأمَّا ثمودَ فهديناهم) بنصب الدال، وكذلك روى ذلك عن المفضل نصًّا أبو زيد النحوي، ولم يرو عنه جبلة، قال لي الفارسي عن أحمد: وقد قرأت له بالوجهين غير أنِّي على النَّصب أعول، وقرأ الباقون برفع الدال، وقراءة الرَّفع متواترة، أمَّا قراءة الفتح فشاذة، وهي قراءة الحسن. ينظر جامع البيان في القراءات السبع: 1560/4، والتبيان في إعراب القرآن: 1125/2، والقراءات الشاذة وتوجيهها من لغة العرب: 79.

(4) الكتاب: 1 / 148.

(5) تنظر القراءتان: إعراب القرآن للنحاس: 134/2، والكشاف: 441/4، وتفسير الرازي: 72/29، والبحر المحيط: 183/8.

ورفعت على وجه آخر، قال: ﴿إِنَّا كُلَّ شَيْءٍ خَلَقْنَٰهُ بِقَدَرٍ﴾، فجعل (خَلَقنَاهُ) من صفة الشيء»[1].

ويقول في موضع آخر: «وأمَّا قوله ﴿إِنَّا كُلَّ شَيْءٍ خَلَقْنَٰهُ بِقَدَرٍ﴾ فهو يجوز فيه الرّفع، وهي اللغة الكثيرة غير أنَّ الجماعة اجتمعوا على النَّصب وربَّما اجتمعوا على الشيء كذلك ممَّا يجوز والأصل غيره؛ لأنَّ قولك:(إنّا عَبدُ اللّهِ ضَرَبْناهُ) مثل قولك (عبدُ اللّهِ ضَرَبْناهُ)؛ لأنَّ معناهما في الابتداء سواء»[2].

ويقول الزجاج (ت311هـ): «ونصب ﴿كُلَّ شَيْءٍ﴾ بفعلٍ مضمرٍ، المعنى (إنَّا خلقنا كلَّ شيءٍ خلقناه بقدر)، ويدلُّ على هذا ﴿وَكُلُّ شَيْءٍ فَعَلُوهُ فِي ٱلزُّبُرِ ۝٥٢ وَكُلُّ صَغِيرٍ وَكَبِيرٍ مُّسْتَطَرٌ ۝٥٣﴾[3]»[4].

وذكر النَّحاس (ت 338هـ) ثلاثة آراء في الآية إذ يقول: «وزعم سيبويه[5] أنَّ نصب (كلَّ) على لغة من قال (زيداً ضربته)، وفي نصبه قولان آخران: أمَّا الكوفيون فقالوا: (إنَّا) تطلب الفعل والفعل بها أولى من الاسم، والمعنى (إنَّا خلقنا كلَّ شيءٍ)، قالوا: وليس هذا مثل قولنا (زيداً ضربته)؛ لأنَّه ليس ههنا حرف هو بالفعل أولى، ألا ترى أنَّك تقول: (أزيداً ضربتُهُ) فيكون النَّصب أولى؛ لأنَّ ههنا حرفاً هو بالفعل أولى، والقول الثالث إنَّه إنَّما جاز هذا بالنصب وخالف (زيدٌ ضربته)؛ ليدلَّ ذلك على خلق الأشياء»[6].

---

(1) معاني القرآن: 700/2.

(2) المصدر نفسه: 1/ 248.

(3) القمر: 50/54 – 51.

(4) معاني القرآن وإعرابه: 5 / 92، و ينظر الكشاف: 441/4.

(5) ينظر الكتاب: 148/1.

(6) إعراب القرآن: 3 / 298.

ورجَّح ابن جني (ت392هـ) قراءة الرَّفع بقوله: «الرَّفع هنا أقوى من النَّصب، وإن كانت الجماعة على النَّصب؛ وذلك أنَّه من مواضع الابتداء، فهو كقولك: (زيدٌ ضربته)، وهو مذهب صاحب الكتاب[1] والجماعة؛ وذلك لأنَّها جملة وقعت في الأصل خبرًا عن مبتدأ في قولك (نحن كلُّ شيءٍ خلقناه بقدر)، فهو كقولك (هند زيدٌ ضربها)، ثم تدخل (إنَّ)، فتنصب الاسم، وبقي الخبر على تركيبه الذي كان عليه من كونه جملة من مبتدأ وخبر، واختار محمد بن يزيد[2] هنا النَّصب، وقال: لأنَّ تقديره إنَّا فعلنا كذا، وقال: فالفعل منتظر بعد إنَّا، فلمَّا دلَّ ما قبله عليه حسن إضماره، وليس هذا شيئًا؛ لأنَّ أصل خبر المبتدأ أن يكون اسمًا لا فعلًا، جزءًا منفردًا، فما معنى توقع الفعل هنا، وخبر إن وأخواتها كأخبار المبتدأ؟»[3].

وأضاف مكي القيسي(ت 437هـ) ما نصُّه «ولا يجوز أن يكون (خلقناه) صفة لـ (شيء)؛ لأنَّ الصفة والصلة لا يعملان فيما قبل الموصوف ولا الموصول ولا يكونان تفسيراً لما يعمل فيما قبلهما، فإذا لم يكن خلقناه صفة لـ (شيء) لم يبقَ إلَّا أنَّه تأكيد وتفسير للمضمر الناصب لـ (كلّ)، وذلك يدل على العموم»[4].

وفصَّل الرازي(ت616هـ) قوله في الآية ما مفاده: (كُلَّ) قُرِئَ بِالنَّصبِ وَهُوَ الْأَصَحُّ الْمَشْهُورُ، وَبِالرَّفْعِ، فَمَنْ قَرَأَ بِالنَّصبِ فَنَصبُهُ بِفِعْلٍ مُضمَرٍ يُفَسِّرُهُ

---

(1) ينظر الكتاب: 1 / 148.

(2) ينظر تفصيل ذلك في المقتضب: 9/3.

(3) المحتسب: 300/2، وينظر مجمع البيان للطبرسي: 5 / 193، والبحر المحيط: 8 / 183.

(4) مشكل إعراب القرآن: 2 / 701 – 703.

الظَّاهِرُ كقوله ﴿ وَٱلْقَمَرَ قَدَّرْنَٰهُ مَنَازِلَ حَتَّىٰ عَادَ كَٱلْعُرْجُونِ ٱلْقَدِيمِ ﴿٣٩﴾ ﴾[1]، وقوله ﴿ يُدْخِلُ مَن يَشَآءُ فِي رَحْمَتِهِۦ ۚ وَٱلظَّٰلِمِينَ أَعَدَّ لَهُمْ عَذَابًا أَلِيمًۢا ﴿٣١﴾ ﴾[2]، وذلكَ الفعلُ هُوَ (خَلَقْنَاهُ) وقد فسَّرَهُ قولُهُ: (خلقناهُ) كأنَّهُ قال: إنَّا خلقنا كُلَّ شيْءٍ بِقَدَرٍ، و(خلقناهُ) على هذا لَا يكونُ صفةً لشَيْءٍ كما في قوله تعالى ﴿ وَمِن كُلِّ شَيْءٍ خَلَقْنَا زَوْجَيْنِ لَعَلَّكُمْ تَذَكَّرُونَ ﴿٤٩﴾ ﴾[3]، غيرَ أنْ هُناكَ يَمْنَعُ منْ أنْ يكونَ صفةً كونُهُ خاليًا عنْ ضميرٍ عائدٍ إلى الْمَوْصُوفِ، وَهَاهُنَا لَمْ يُوجَدْ ذلكَ الْمَانِعُ، وعلى هذا فالْآيَةُ حُجَّةٌ على الْمُعْتَزِلَةِ؛ لِأَنَّ أفعالَنا شيْءٌ فتكونُ داخلةً في كلِّ شيْءٍ فتكونُ مخلوقةً للَّه تعالى، ومَنْ قرأَ بالرَّفْعِ لَمْ يُمكنْهُ أنْ يقولَ كما يقولُ في قوله ﴿ وَأَمَّا ثَمُودُ فَهَدَيْنَٰهُمْ ﴾[4]، حيْثُ قُرِئَ بالرَّفْعِ لِأَنَّ كُلَّ شيْءٍ نكرةٌ فلا يصحُّ مُبْتَدأً فيَلْزَمُهُ أنْ يقولَ: كُلُّ شيْءٍ خلقناهُ فهُوَ بِقَدَرٍ، كقوله تعالى ﴿ وَكُلُّ شَيْءٍ عِندَهُۥ بِمِقْدَارٍ ﴾[5]، في الْمَعْنَى، وهذانِ الْوَجْهانِ ذكرَهُما ابْنُ عطيَّةَ في تفسيرِهِ[6]، وذكرَ أنَّ الْمُعتزليَّ يتمسَّكُ بقراءةِ الرَّفْعِ ويُحتَمَلُ أنْ يُقالَ: الْقِراءَةُ الْأُولَى وهُوَ النَّصْبُ لَهُ وَجْهٌ آخرُ، وهُوَ أنْ يُقالَ: نَصْبُهُ بِفعْلٍ مَعْلُومٍ لَا بِمُضْمَرٍ مُفسَّرٍ وهُوَ(قدَّرْنَا) أوْ (خلقنا)، كأنَّهُ قال: (إنَّا خلقنا كُلَّ شيْءٍ خلقناهُ بِقَدَرٍ) أوْ (قدَّرنا كُلَّ شيْءٍ خلقناهُ بِقَدَرٍ)، وإنَّما قُلْنَا: إنَّهُ معلومٌ؛ لِأَنَّ قولَهُ: ﴿ ذَٰلِكُمُ ٱللَّهُ رَبُّكُمْ خَٰلِقُ كُلِّ شَيْءٍ ﴾[7]، دلَّ عليْهِ، وقولَهُ: ﴿ وَكُلُّ شَيْءٍ عِندَهُۥ بِمِقْدَارٍ ﴾ دلَّ على أنَّهُ قدَّرَ، وأمَّا على الْقِراءَةِ الثَّانيةِ وهِيَ الرَّفْعُ، فنقولُ: جاز أن

(1) يس: 39.

(2) الإنسان:31.

(3) الذاريات: 49.

(4) فصلت: 17.

(5) الرعد:8.

(6) ينظر المحرر الوجيز: 202/5.

(7) غافر: 62.

يكون (كلّ شيءٍ) مبتدأ و(خلقناه بقدرٍ) خبَرَهُ وَحِينَئِذٍ تَكُونُ الْحُجَّةُ قَائِمَةً عَلَيْهِمْ بِأَبْلَغ وَجْه، وَ(كُلَّ شَيْءٍ) نَكِرَةٌ فَلَا يَصلُحُ مُبْتَدَأً ضَعِيفٌ لِأَنَّ قَوْلَهُ: (كُلَّ شَيْءٍ) عَمَّ الْأَشْيَاءَ كُلَّهَا بِأَسْرِهَا، فَلَيْسَ فِيهِ الْمَحْذُورُ الَّذِي فِي قَوْلِنَا: (رَجُلٌ قَائِمٌ)؛ لِأَنَّهُ لَا يُفِيدُ فَائِدَةً ظَاهِرَةً[1].

وَإِنَّمَا كَانَ النَّصْبُ أَقْوَى لِدَلَالَتِه عَلَى عُمُومِ الْخَلْقِ، وَالرَّفْعُ لَا يَدُلُّ عَلَى عُمُومِهِ، بَلْ يُفِيدُ أَنَّ كُلَّ شَيْءٍ مَخْلُوقٍ فَهُوَ بِقَدَرٍ[2].

وعلّل ابن الحاجب (ت646هـ) اختيار النّصب بقوله: «المختار النّصب؛ لينتفي الاحتمال الذي يأتي من الرّفع، ألا ترى أنّك اذا رفعت جاز أن يكون (خلقناه) صفة لـ (شيءٍ)، فلا يفيد المعنى المقصود من أنّه خلق كلّ شيءٍ، وإذا نصبت تعيّن المعنى المقصود؛ لأنّه يكون منصوبًا بتقدير (خلقناه)، فيفيد أنّه خلق كلّ شيءٍ، وهو المعنى المقصود»[3].

فمن نصب بإضمار فعل فهو اختيار الكوفيين؛ لأنّ (إنّ) تطلب الفعل فهي به أولى، والنّصب أدلّ على العموم في المخلوقات لله تعالى؛ لأنّك لو حذفت (خلقناه) المفسّر وأظهرت الأول لصار(إنّا خلقنا كلّ شيءٍ بقدر) ولا يصح كون (خلقناه) صفة لـ (شيءٍ)؛ لأنّ الصفة لا تعمل فيها قبل الموصوف، ولا تكون تفسيراً لما يعمل فيما قبله[4].

---

(1) ينظر تفسير الرازي: 15/ 29/ 73، 74.
(2) ينظر التبيان في إعراب القرآن: 1196/2.
(3) شرح الوافية نظم الكافية: 210، وينظر الأمالي النحوية: 505/2.
(4) ينظر الجامع لأحكام القرآن: 9/ 147/17.

وعقّب الرّضي (ت 686هـ) على ما قاله ابن الحاجب بقوله: «والمثال الذي أورده المصنف من الكتاب العزيز أعني قوله تعالى﴿إِنَّا كُلَّ شَيْءٍ خَلَقْنَٰهُ بِقَدَرٍ﴾ لا يتفاوت في مثالنا سواء جعلت الفعل خبراً أو وصفه فلا يصح إذن للتمثيل؛ وذلك لأنّ مراده تعالى بكلِّ شيء كلّ مخلوق نصبت (كل) أو رفعته وسواء جعلت (خلقناه) صفة مع الرفع أو خبراً عنه وذلك أنّ قوله (خلقناه كل شيء بقدر) لا يريد به (خلقنا) كلّ ما يقع عليه اسم شيء؛ لأنّه تعالى لم يخلق جميع الممكنات غير المتناهية، ثم يقول: فـ (كلّ شيء) في هذه الآية ليس كما في قوله تعالى﴿وَٱللَّهُ عَلَىٰ كُلِّ شَيْءٍ قَدِيرٌ﴾[1]؛ لأنّ معناه أنّه قادر على كلِّ ممكن غير متناه، فإذا تقرّر هذا قلنا: إنّ معنى﴿إِنَّا كُلَّ شَيْءٍ خَلَقْنَٰهُ بِقَدَرٍ﴾على أنّ (خلقناه) هو الخبر، كلّ مخلوق مخلوق بقدر، وعلى أنّ (خلقناه) صفة (كلّ شيءٍ مخلوق كائن بقدر)، والمعنيان واحد إذ لفظ (كلّ شيء) في الآية مختص بالمخلوقات سواءً كان (خلقناه) صفة له أو خبرًا، وليس مع التقدير الأول أعمّ منه مع التقدير الثاني»[2].

ويقول النسفي (ت 701هـ): في الآية «(كلّ) منصوب بفعلٍ مضمرٍ يفسِّره الظاهر، وقرئ بالرّفع شاذاً والنّصب أولى؛ لأنّه لو رفع لأمكن أن يكون (خلقناه) في موضع الجرّ وصفاً لـ(شيء) ويكون الخبر(بقدر) وتقديره (إنّا كلّ شيءٍ مخلوق لنا كائن بقدر)، ويحتمل أن يكون (خلقناه) هو الخبر وتقديره (إنّا كلّ شيءٍ مخلوق لنا بقدر) فلمّا تردّد الأمر في الرّفع عدل إلى النّصب وتقديره (إنّا خلقنا كلّ شيءٍ بقدر) فيكون الخلق عامًّا لكلِّ شيءٍ، وهو المراد بالآية، ولا

---

(1) البقرة: 284/2.

(2) شرح الرضي على الكافية: 175/1.

يجوز في النَّصب أن يكون (خلقناه) صفة لـ (شيءٍ)؛ لأنَّ تفسير الناصب والصفة لا تعمل في الموصوف»(1).

ممَّا حدا بابن هشام الأنصاري (ت 761هـ) إلى القول: «فإنَّ النَّصب فيها عند سيبويه على حدِّ قولهم (زيداً ضربته)، ولم يرَ خوف إلباس المفسِّر بالصفة مرجحاً كما رآه بعض المتأخرين»(2).

وأبدى البيضاوي (ت 791هـ) تعليلًا مفاده: أن يجعل (خلقناه) خبرًا لا نعتًا؛ ليطابق المشهورة في الدلالة على أن كلَّ شيء مخلوق بقدر، ولعلَّ اختيار النصب ههنا مع الإضمار لما فيه من النصوصية على المقصود(3).

ومعنى أن يكون رفعه يوهم وصفاً محلاً بالمقصود، ويكون نصبه نصًّا في المقصود، كما في﴿إِنَّا كُلَّ شَيْءٍ خَلَقْنَٰهُ بِقَدَرٍ﴾ إذ النَّصب نصٌّ في عموم خلق الاشياء خيرها وشرِّها بقدر، وهو المقصود، وفي الرفع إيهام كون الفعل وصفاً مخصصاً، و(بقدر) هو الخبر، وليس المقصود لإبهامه وجود شيء لا بقدر؛ لكونه غير مخلوق(4).

ممَّا سبق نقف عند توضيحين:

الأول: جاء في مجاس العلماء للزجاجي عمَّن دار بين الأصمعي والمازني عن قول الله عزَّ وجلَّ﴿إِنَّا كُلَّ شَيْءٍ خَلَقْنَٰهُ بِقَدَرٍ ﴿٤٩﴾﴾، «فقلت: سيبويه يذهب إلى أنَّ

---

(1) تفسير النسفي: 206/4، وينظر روح المعاني: 94/27/14.

(2) ينظر المغني: 779.

(3) ينظر تفسير البيضاوي: 449/2، تفسير الجلالين: 704، والفتوحات الإلهية: 250/4 – 251، وحاشية الصاوي على الجلالين: 151/4.

(4) ينظر شرح الأشموني على الألفية: 224/2، وحاشية الصبان على الأشموني: 80/2.

الرّفع فيه أقوى من النَّصب في العربية؛ لاشتغال الفعل بالمضمر؛ لأنَّه ليس ها هنا شيءٌ هو بالفعل أولى، ولكن أبت عامة القرّاء إلَّا النَّصب، ونحن نقرؤها كذلك اتباعًا؛ لأنَّ القراءة سنة، فقال لي: ما الفرق بين الرّفع والنَّصب في المعنى؟... فقلت: الرّفع بالابتداء، والنصب بإضمار فعل»[1].

والآخر: يقول أحمد ابن المُنَيِّر السّكَنْدَري (ت683هـ) في قوله تعالى﴿إِنَّا كُلَّ شَيْءٍ خَلَقْنَٰهُ بِقَدَرٍ ﴿٤٩﴾﴾[2] ما نصُّه: «كان قياس ما مهَّده النحاة اختيار رفع (كُلّ)، لكن لم يقرأ بها واحد من السبعة' وإنَّما كان كذلك؛ لأنَّ الكلام مع الرّفع جملة واحدة، ومع النَّصب جملتان، فالرّفع أخصر، مع أنَّه لا مقتضى النصب هاهنا من أحد الأصناف الستة، أعني: الأمر، والنهي... إلى آخرها، ولا أجد هنا مناسب عطف ولا غيره ممَّا يعدونه من محال اختيارهم للنصب، فإذا تبيَّن ذلك فاعلم أنَّه إنَّما عدل عن الرّفع إجماعًا لسرٍّ لطيف يعين اختيار النصب وهو أنَّه لو رفع لوقعت الجملة التي هي (خَلَقْناهُ) صفة لشيء، ورفع قوله (بِقَدَرٍ) خبرًا عن (كلِّ شيءٍ) المقيّد بالصفة، ويحصل الكلام على تقدير (إنَّا كلَّ شيء مخلوق لنا بقدر)، فأفهم ذلك أنَّ مخلوقًا ما يضاف إلى غير الله تعالى ليس بقدر، وعلى النَّصب يصير الكلام (إنَّا خلقنا كلَّ شيء بقدر)، فيفيد عموم نسبة كلِّ مخلوق إلى الله تعالى، فلمَّا كانت هذه الفائدة لا توازيها الفائدة اللفظية على قراءة الرّفع مع ما في الرّفع من نقصان المعنى ومع ما في هذه القراءة

(1) مجالس العلماء:224.

(2) القمر:49.

المستفيضة من مجيء المعنى تامًّا واضحًا كفلق الصبح، لا جرم أجمعوا على العدول عن الرّفع إلى النّصب»[1].

2. قوله تعالى﴿ وَكُلُّ شَيْءٍ فَعَلُوهُ فِي الزُّبُرِ ﴾[2].

يقول الفراء (ت 207هـ) «وأمَّا قوله﴿ وَكُلُّ شَيْءٍ فَعَلُوهُ فِي الزُّبُرِ ﴾ فلا يكون إلَّا رفعاً؛ لأنَّ المعنى – والله أعلم – كلُّ فعلهم في الزبر مكتوب، فهو مرفوع بـ (في) و(فعلوه) صلة لشيء، ولو كانت (في) صلة لـ (فعلوه) في مثل هذا من الكلام جاز رفع (كل) ونصبها، كما تقول: (وكلّ رجل ضربوه في الدار)، فإن أردت (ضربوا كلّ رجل في الدار) رفعت ونصبت، وإن أردت (وكلُّ من ضربوه هو في الدار) رفعت»[3].

والفعل (فعلوه) في الآية هو بإجماع النحويين أنَّه في موضع صفة دون الوهمية في غير ذلك، وهذا ما يؤكِّده ابن الحاجب(ت646هـ) بقوله[4]:

وكلُّ شيءٍ فعلوه في الزُّبر... ليس من البابِ فبالرَّفع ذكر

لأنَّ (فعلوه) جملة وقعت صفة لـ(شيء)، فلا يجوز أن يقدَّر ناصبة لما قبل الموصوف[5].

وجوَّز أبو البقاء العكبري (ت616هـ) أن يكون (فعلوه) نعتًا لـ (شيء) أو لـ(كلّ)[6]، وجاء عن الرضي (ت686هـ) قوله في الآية: «وكذا (وكلُّ شيءٍ

---

(1) الانتصاف فيما تضمنه الكشاف:441/4.
(2) القمر: 52/54.
(3) معاني القرآن: 95/2، 96.
(4) ينظر الكافية في النحو: 60.
(5) ينظر شرح الوافية نظم الكافية: 209، والأمالي النحوية: 506/2.
(6) ينظر التبيان في إعراب القرآن: 2 / 1196، وتفسير النسفي: 206/4.

فعلوه في الزبر) أي ليس من هذا الباب؛ لأنَّه خرج بقوله مشتغل عنه، أي عن نصبه مع بقاء المعنى الحاصل بالرفع، وهنا لو نصبت (كلَّ شيء) بـ (فعلوا) لم يبق معنى الرفع إذ يصير المعنى (فعلوا في الزبر كلَّ شيء) إن علَّقنا الجار بـ (فعلوا) ونحن لم نفعل في الزبر، أي في صحف أعمالنا شيئًا إذ لم توقع فيها فعلاً بل الكرام الكاتبون أوقعوا فيها الكتابة وإن جعلنا الجار نعتاً لـ (كلَّ شيء) صار المعنى (فعلوا كل شيء مثبت في صحائف أعمالهم)، وهذا وإن كان معنىً مستقيماً إلا أنَّه خلاف المعنى المقصود حالة الرفع إذ المراد منه ما أريد في قوله تعالى﴿ وَكُلُّ صَغِيرٍ وَكَبِيرٍ مُّسْتَطَرٌ ۝٥٣ ﴾[1] و﴿فَعَلُوهُ﴾صفة﴿ وَكُلُّ شَيْءٍ ﴾،أي: كل ما علوه مثبت في صحائف أعمالهم بحيث لا يغادر ولا كبيرة»[2].

وخلص السمين الحلبي (ت756هـ) إلى القول: «فإنَّه لم يختلف في رفعه قالوا؛ لأنَّ نصبَه يُؤدِّي إلى فسادِ المعنى لأنَّ الواقعَ خلافُه، وذلك أنَّك لو نَصبْتَه لكان التقديرُ: (فعلوا كلَّ شيءٍ في الزبُر)، وهو خلافُ الواقع؛ إذ في الزُّبُر أشياءُ كثيرةٌ جداً لم يفعلوها، وأمَّا قراءةُ الرفعِ فتؤدِّي أنَّ كلَّ شيءٍ فعلوه هم، ثابتٌ في الزُبُر وهو المقصود فلذلك اتُّفِقَ على رفعِه، وهذان الموضعان مِنْ نُكَتِ المسائلِ العربيةِ التي اتَّفق مجيئُها في سورةٍ واحدةٍ في مكانَيْن متقاربين ومما يَدُلُّ على جلالةِ علمِ الإعراب وإفهامِه المعانيَ الغامضةَ. والجاهلون لأهل العلم أعداءٌ»[3].

وَهَذَا الْخَبَرُ مُسْتَعْمَلٌ فِي التَّعْرِيضِ بِالْمُخَاطَبِينَ بِأَنَّهُمْ إِذَا تَعَرَّضُوا لِمَا يُوقِعُ عَلَيْهِمُ الْهَلَاكَ فِي الدُّنْيَا فَلَيْسَ ذَلِكَ قُصَارَى عَذَابِهِمْ فَإِنَّ بَعْدَهُ حِسَابًا عَلَيْهِ فِي الْآخِرَةِ يُعَذَّبُونَ بِهِ[4].

---

(1) القمر: 53/54.

(2) شرح الرضي على الكافية: 178/1.

(3) الدر المصون: 146/10، وينظر اللباب في علوم الكتاب: 283/18.

(4) ينظر التحرير والتنوير: 223/27.

وكذلك ذهب عدد آخر من النحويين والمفسِّرين هذا المذهب منهم (ابن الناظم ت686هـ)[1] و(ابن هشام ت761هـ)[2] و(الجوجري ت889هـ)[3] و(الأزهري ت905هـ)[4] و(السيوطي ت911هـ)[5] و(الأشموني ت929هـ)[6] و(الصَّبان ت1205هـ)[7] و(الآلوسي ت 1270هـ)[8].

3. ﴿ثُمَّ قَفَّيْنَا عَلَىٰٓ ءَاثَٰرِهِم بِرُسُلِنَا وَقَفَّيْنَا بِعِيسَى ٱبْنِ مَرْيَمَ وَءَاتَيْنَٰهُ ٱلْإِنجِيلَ وَجَعَلْنَا فِى قُلُوبِ ٱلَّذِينَ ٱتَّبَعُوهُ رَأْفَةً وَرَحْمَةً وَرَهْبَانِيَّةً ٱبْتَدَعُوهَا مَا كَتَبْنَٰهَا عَلَيْهِمْ إِلَّا ٱبْتِغَآءَ رِضْوَٰنِ ٱللَّهِ فَمَا رَعَوْهَا حَقَّ رِعَايَتِهَا ۖ فَـَٔاتَيْنَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُوا۟ مِنْهُمْ أَجْرَهُمْ ۖ وَكَثِيرٌ مِّنْهُمْ فَٰسِقُونَ﴾[9].

يقول الزجاج (ت 311هـ): «هذه الآية صعبة في التفسير: ومعناها – والله أعلم – يحتمل ضربين: أحدهما أن يكون المعنى في قوله ﴿وَرَهْبَانِيَّةً ٱبْتَدَعُوهَا﴾، كما تقول (رأيت زيدًا وعمرًا أكرمته)، وتكون ﴿مَا كَتَبْنَٰهَا عَلَيْهِمْ﴾ معناه لم نكتبها عليهم البتة، ويكون (إلَّا ابتغاء رضوان الله) بدلاً من الهاء والألف، فيكون المعنى ﴿مَا كَتَبْنَٰهَا عَلَيْهِمْ إِلَّا ٱبْتِغَآءَ رِضْوَٰنِ ٱللَّهِ﴾، وابتغاء رضوان الله اتباع ما أمر به»[10].

---

(1) ينظر شرح ابن الناظم للألفية: 92.
(2) ينظر المغني: 563، وأوضح المسالك: 11/2، وشرح شذور الذهب: 426، وشرح قطر الندى: 214.
(3) ينظر شرح شذور الذهب للجوجري: 754/2.
(4) ينظر شرح التصريح: 452/1.
(5) ينظر همع الهوامع: 599/2.
(6) ينظر شرح الأشموني: 224/2.
(7) ينظر حاشية الصَّبان على الاشموني: 80/2.
(8) ينظر روح المعاني: 95/27/14.
(9) الحديد: 27/57.
(10) معاني القرآن وإعرابه: 130/5، وينظر الجامع لأحكام القرآن: 263/17/9، والبيان في غريب إعراب القرآن: 425/2.

وأكَّد النَّحاس (ت 338 هـ) قوله في الآية «نصبت (رهبانية) بإضمار فعل، أي (فابتدعوا رهبانية،) أي أحدثوها، وقيل: هو معطوف على الأول»[1].

وذكر الزمخشري (ت 538هـ) أنَّ في (رهبانية) وجهين: «أن تكون ﴿وَرَهْبَانِيَّةً﴾إمَّا منصوبة بفعل مضمر يفسِّره الظاهر تقديره (وابتدعوا رهبانية ابتدعوها) أو تكون (الرهبانية) معطوفة على ما قبلها، و﴿ٱبْتَدَعُوهَا﴾صفة لها في محل النصب، أي (وجعلنا في قلوبهم رأفة ورحمة ورهبانية مبتدعة من عندهم)»[2].

وتهجَّم أحمد بن المنبر الاسكندري (ت 683هـ) في كتابه (الانتصاف) على أبي علي الفارسي والزمخشري، إذ يقول «في اعراب هذه الآية تورَّط أبو علي الفارسي[3] وتحيَّز إلى فئة الفتنة وطائفة البدعة، فأعرب (رهبانية) على أنَّها منصوبة بفعل مضمر يفسره الظاهر، وعلَّل امتناع العطف فقال: ألا ترى أنَّ الرهبانية فيه لا يستقيم حملها على (جعلنا) مع وصفها بقوله﴿ٱبْتَدَعُوهَا﴾؛ لأنَّ ما يجعله هو تعالى لا يبتدعونه هم[4]، والزمخشري ورد أيضاً موردة الذميم، وأسلحة شيطانيه الرجيم، فلمَّا أجاز ما منعه أبو علي من جعلها معطوفة أعذر لذلك بتحريف الجعل إلى التوفيق، ممَّا فرَّ منه أبو علي[5].

---

(1) ينظر إعراب القرآن: 4/367 -368.

(2) ينظر الكشاف: 4/482،481، ومجمع البيان للطبرسي: 5/242، وتفسير الرازي: 15/29/474، وتفسير النسفي: 4/230، والبحر المحيط: 8/228.

(3) ذكر أبو علي هذا في كتابه الإيضاح: 88.

(4) ينظر التفسير البسيط: 21/315-316، وتفسير الرازي: 29/474، والبرهان في علوم القرآن: 1/349، وتفسير ابن عرفة: 4/168.

(5) ينظر الانتصاف (مطبوع بذيل الكشاف): 4/481، 482، والمغني: 751، 752.

وهذا الكلام يقودنا إلى أنَّ أبا علي الفارسي والزمخشري كانا من المعتزلة، وللمعتزلة رأيهم في معنى الآية يختلف عن رأي الاسكندري فيها.

يقول الباقولي (ت543هـ): «ومن المشاكلة أيضاً: قوله﴿وَجَعَلْنَا فِي قُلُوبِ ٱلَّذِينَ ٱتَّبَعُوهُ رَأْفَةً وَرَحْمَةً وَرَهْبَانِيَّةً ٱبْتَدَعُوهَا مَا كَتَبْنَٰهَا عَلَيْهِمْ إِلَّا ٱبْتِغَآءَ رِضْوَٰنِ ٱللَّهِ﴾، فنصبوا (رهبانية) في الاختيار وسعة الكلام، بفعل مضمر؛ ليطابق الفعل المصدر به الكلام»[1].

قال الماوردي[2]: «وفيها قراءتان[3] إحداهما بفتح الرَّاء وهي الخوف من الرَّهب، الثانية بضم الراء وهو منسوبة الى الرهبان»[4].

ومن جميل ما ذكره وفصَّله ابن عاشور قوله: «وَنَصَبَ رَهْبَانِيَّةً عَلَى طَرِيقَةِ الِاشْتِغَالِ، وَالتَّقْدِيرُ: (وَابْتَدَعُوا رَهْبَانِيَّةً) وَلَيْسَ مَعْطُوفًا عَلَى (رَأْفَةً وَرَحْمَةً)؛ لِأَنَّ هَذِهِ الرَّهْبَانِيَّةَ لَمْ تَكُنْ مِمَّا شَرَعَ اللَّهُ لَهُمْ فَلَا يَسْتَقِيمُ كَوْنُهَا مَفْعُولًا لِـ

(1) الجواهر (إعراب القرآن للباقولي المنسوب خطأً إلى الزجاج): 378/1، وينظر التبيان في إعراب القرآن: 1211/2، والفتوحات الإلهية: 296/4.

(2) الماوردي: علي بن محمد حبيب أبو الحسن الماوردي أقضى قضاة عصره، من العلماء الباحثين، ومن أصحاب التصانيف الكثيرة النافعة، ولد في البصرة، وانتقل إلى بغداد، وولي القضاء في بلدان كثيرة ثم جُعل (أقضى القضاة) في أيام القائم بأمر الله العباسي، وكان يميل إلى مذهب الاعتزال، وله المكانة الرفيعة عند الخلفاء، وربَّما توسط بينهم وبين الملوك وكبار الأمراء في ما يصلح به خللًا أو يزيل خلافًا. نسبته إلى بيع ماء الورد، ووفاته ببغداد، من كتبه (أدب الدنيا والدين) و(الأحكام السلطانية) و(النكت والعيون)، توفي سنة 450 هـ، ينظر الأعلام 327/4.

(3) ينظر الكشاف 481/4 –482، والبحر المحيط: 228/8، وروح المعاني: 191/27/14.

(4) النكت والعيون: 484/5.

(جَعَلْنا)؛ ولِأَنَّ الرَّهْبَانِيَّةَ عَمَلٌ لَا يَتَعَلَّقُ بِالْقُلُوبِ وَفِعْلُ جَعَلْنا مُقَيَّدٌ بـ (فِي قُلُوبِ الَّذِينَ اتَّبَعُوهُ) فَتَكُونُ مَفْعُولَاتُهُ مُقَيَّدَةً بِذَلِكَ، إِلَّا أَنْ يُتَأَوَّلَ جَعْلُهَا فِي الْقُلُوبِ بِجَعْلِ حُبِّهَا كَقَوْلِهِ تَعَالَى﴿وَأُشْرِبُواْ فِي قُلُوبِهِمُ ٱلْعِجْلَ﴾[1]، وَعَلَى اخْتِيَارِ هَذَا الْإِعْرَابِ مَضَى الْمُحَقِّقُونَ مِثْلُ أَبِي عَلِيٍّ الْفَارِسِيِّ[2] وَالزَّجَّاجِ[3] وَالزَّمَخْشَرِيِّ[4] وَالْقُرْطُبِيِّ[5]، إِذ جَوَّزَ الزَّمَخْشَرِيُّ أَنْ يَكُونَ عَطْفًا عَلَى (رَأْفَةً وَرَحْمَةً)، وَاتَّهَمَ ابْنُ عَطِيَّةَ[6] هَذَا الْإِعْرَابَ بِأَنَّهُ إِعْرَابُ الْمُعْتَزِلَةِ، فَقَالَ: (وَالْمُعْتَزِلَةُ تُعْرِبُ (رَهْبَانِيَّةً) أَنَّهَا نَصْبٌ بِإِضْمَارِ فِعْلٍ يُفَسِّرُهُ (ابْتَدَعُوهَا) وَيَذْهَبُونَ فِي ذَلِكَ إِلَى أَنَّ الْإِنْسَانَ يَخْلُقُ أَفْعَالَهُ فَيُعْرِبُونَ الْآيَةَ عَلَى هَذَا)، وَلَيْسَ فِي هَذَا الْإِعْرَابِ حُجَّةٌ لَهُمْ وَلَا فِي إِبْطَالِهِ نَفْعٌ لِمُخَالَفَتِهِمْ كَمَا عَلِمْتَ، وَإِنَّمَا عُطِفَتْ هَذِهِ الْجُمْلَةُ عَلَى جُمْلَةِ (وَجَعَلْنا فِي قُلُوبِ الَّذِينَ اتَّبَعُوهُ)؛ لاشْتِرَاكِ مَضْمُونِ الْجُمْلَتَيْنِ فِي أَنَّهُ مِنَ الْفَضَائِلِ الْمُرَادِ بِهَا رِضْوَانُ الله، وَالْمَعْنَى: وَابْتَدَعُوا لِأَنْفُسِهِمْ رَهْبَانِيَّةً مَا شَرَعْنَاهَا لَهُمْ وَلَكِنَّهُمُ ابْتَغَوْا بِهَا رِضْوَانَ اللَّهِ فَقَبِلَهَا اللَّهُ مِنْهُمْ؛ لِأَنَّ سِيَاقَ حِكَايَةِ ذَلِكَ عَنْهُمْ يَقْتَضِي الثَّنَاءَ عَلَيْهِمْ فِي أَحْوَالِهِمْ، وَضَمِيرُ الرَّفْعِ مِنِ ابْتَدَعُوهَا عَائِدٌ إِلَى الَّذِينَ اتَّبَعُوا عِيسَى. وَالْمَعْنَى: أَنَّهُمُ ابْتَدَعُوا الْعَمَلَ بِهَا فَلَا يَلْزَمُ أَنْ يَكُونَ جَمِيعُهُمُ اخْتَرَعَ أُسْلُوبَ الرَّهْبَانِيَّةِ وَلَكِنْ قَدْ يَكُونُ بَعْضُهُمْ سَنَّهَا وَتَابَعَهُ بَقِيَّتُهُمْ»[7].

---

(1) البقرة: 93.

(2) ينظر الإيضاح: 88.

(3) ينظر معاني القرآن وإعرابه: 130/5.

(4) ينظر الكشاف: 481/4-482.

(5) ينظر الجامع لأحكام القرآن: 263/17/9.

(6) ينظر المحرر الوجيز: 244/5.

(7) التحرير والتنوير: 423/27.

رابعًا: الضمير المنفصل وحكمه في أن يفسِّر عاملاً في باب الاشتغال:

إذا وقع الضمير المنفصل مفعولاً به والفعل متعدّيًا إلى واحد وهو الضمير وجب تأخير الفعل[1]، فيكون من باب الاشتغال وعلى هذا أغلب النحويين.

ويقول الصبان: (ت1205هـ) بخصوص ما نحن فيه «قيل قد يكون الاسم المشغول عنه ضميراً منفصلاً، كقوله تعالى: ﴿وَإِيَّٰيَ فَٱرۡهَبُونِ﴾[2]، ﴿وَإِيَّٰيَ فَٱتَّقُونِ﴾[3]، ﴿فَإِيَّٰيَ فَٱعۡبُدُونِ﴾[4] ونحوه لأنَّ الفعل اشتغل بعمله في (الياء المحذوفة) بعد (نون الوقاية) تخفيفًا والتقدير (وإياي ارهبوا فارهبون)، ونقل عن السعد (ت793هـ) في حواشي الكشاف أنه ليس منه لمكان الفاء بل (إيَّاي) منصوب بفعل مضمر يدل عليه﴿فَٱرۡهَبُونِ﴾ فهو من باب مطلق التفسير الذي هو أعم من الاشتغال، وفي كلام الرُّوداني[5] تضعيف الاحتجاج بوجود (الفاء) حيث قال إضافة مضمر إلى اسم لأدنى ملابسة أي مضمر يلاقي اسمًا متقدمًا في ذات واحد فيدخل ما إذا كان الشاغل والمشغول عنه ضميرين لذات واحد نحو﴿وَإِيَّٰيَ فَٱرۡهَبُونِ﴾ فإنَّ تقديره (إن كنتم ترهبون أحداً فإيَّاي ارهبوا ارهبون)، فالفاء شرطية مزحلقة عن الصدر فسقط ما قيل إنَّ ما بعد الفاء الشرطية لا يعمل فيما قبلها وما لا يعمل لا يفسِّر عاملاً، أي أنَّ الفاء إنَّما تمنع إذا كانت في محلها»[6]،

---

(1) ينظر البحر المحيط: 501/5.

(2) البقرة: 40/2.

(3) البقرة: 41/2.

(4) العنكبوت: 56/29.

(5) الرُّوداني: محمد بن محمد بن سليمان بن الفاسي بن طاهر السوسي الروداني، محدث مغربي مالكي، عالم بالفلك، رحال، استوطن الحجاز وكان له بمكة شأن، من كتبه (جمع الفوائد من جامع الأصول ومجمع الزوائد) في الحديث، و (صلة الخلف بموصول السلف)، توفي سنة 1094هـ. ينظر الأعلام: 294/7، ومعجم المؤلفين: 221/11.

(6) حاشية الصبان على الاشموني: 71/1.

والذي ذكره الصَّبان عنه أو عن غيره يوحي لنا أنَّ المسألة ضمن باب الاشتغال وأنَّ ما قاله الرُّوادني ضعيف.

ومن خلال ما أجملناه آنفًا نورد نصًّا قرآنياً واحداً تطبيقاً على ذلك، واكتفينا بنصٍّ واحد؛ لأنَّ بقية النصوص التي جاء ذكرها في التنزيل هي على شاكلته.

قوله تعالى: ﴿يَٰبَنِيٓ إِسۡرَٰٓءِيلَ ٱذۡكُرُواْ نِعۡمَتِيَ ٱلَّتِيٓ أَنۡعَمۡتُ عَلَيۡكُمۡ وَأَوۡفُواْ بِعَهۡدِيٓ أُوفِ بِعَهۡدِكُمۡ وَإِيَّٰيَ فَٱرۡهَبُونِ﴾[1].

يقول أبو الحسن الأخفش(ت210هـ): «وأمَّا قوله ﴿وَإِيَّٰيَ فَٱرۡهَبُونِ﴾ و﴿وَإِيَّٰيَ فَٱتَّقُونِ﴾ فقال (وإيَّاي) وقد شغلت الفعل بالاسم المضمر الذي بعده الفعل؛ لأنَّ كلَّ ما كان من الأمر والنهي في هذا النحو فهو منصوب نحو قولك (زيداً فاضْربْ أخاه)؛ لأنَّ الأمر والنهي مما يضمران كثيرًا ويحسن فيهما الإضمار، والرَّفع ايضاً جائز على أن لا يضمر»[2]؛ لذا يقول أبو اسحاق الزجاج (ت311هـ): ﴿وَإِيَّٰيَ فَٱرۡهَبُونِ﴾ نصب بالأمر، كأنَّه في المعنى (ارهبوني) ويكون الثاني تفسير هذا الفعل المضمر، ولو كان في غير القرآن لجاز (وأنا فارهبون) ولكنَّ الاختيار في الكلام والقرآن والشعر ﴿وَإِيَّٰيَ فَٱرۡهَبُونِ﴾ حذفت الباء وأصله (فارهبوني)؛ لأنَّها فاصلة رأس آية؛ لكون النظم على لفظ متَّسق، ويسمِّي أهل اللغة رؤوس الآي الفواصل وأواخر الأبيات القوافي[3].

---

(1) البقرة: 40/2.

(2) معاني القرآن: 246/1.

(3) معاني القرآن وإعرابه: 121/1، وينظر الجواهر(إعراب القرآن للباقولي المنسوب خطأ الى الزجاج): 190/1.

وذكر مكي القيسي (ت437هـ) وجهاً آخر في إعراب الآية وهو قوله «ويجوز (وأنا فارهبون) على الابتداء والخبر، وهذا بمنزلة قولك: (زيد فَاضرِبْهُ)؛ لأنَّ الياء المحذوفة من ﴿فَارْهَبُونِ﴾ كالهاء في (اضربه) لكن يقدَّر الفعل الناصب (إيَّاي) بعده تقديره (وإيَّاي ارهبوا فارهبون)، ولو قدَّرته قبله لاتَّصل به فكنت تقول (وارهبوني فارهبون)»[1].

ويقول الطبرسي (ت502هـ) «وقوله (وأيَّاي) ضمير منصوب ولا يجوز أن يكون منصوبًا بقوله﴿وَإِيَّىَ فَٱرْهَبُونِ﴾؛ لأنَّه مشغول، كما لا يجوز أن يقول إنَّ (زيد) في قولك (زيداً فاضربه) منصوب بـ (اضربه)، لكنَّه يكون منصوبًا بفعلٍ يدلُّ عليه ما هو مذكور في اللفظ وتقديره (وإيَّاي ارهبوا فارهبون) ولا يظهر ذلك؛ لأنَّه استغني منه بما يفسِّره وإن صحَّ تقديره، ولا يجوز في مثل ذلك الرَّفع على أن يكون الخبر﴿وَإِيَّىَ فَٱرْهَبُونِ﴾إلَّا على تقدير محذوف كما أنشد سيبويه[2]:

وَقَائِلَةٍ خَوْلَانُ فَانْكِحْ فَتَاتَهُمْ... وَأُكْرُومَةُ الْحَيَّيْنِ خُلْوٌ كَمَا هِيَا[3]

تقديره: (هؤلاء خولانُ فانكح فتاتهم)»[4].

وقدَّر الزمخشري (ت538هـ) الآية بأنَّها من قولك (زيدًا رهبته)[5]، أي أنَّه منصوب على الاشتغال.

---

(1) مشكل إعراب القرآن: 190/1.
(2) ينظر الكتاب: 139/1، 143.
(3) هذا البيت من الخمسين التي لم يُعرَفْ قائلوها، ينظر الكتاب: 139/1، والجواهر(إعراب القرآن للباقولي المنسوب خطأً إلى الزجاج): 190/1، والمغني: 219.
(4) مجمع البيان: 93/1.
(5) ينظر الكشاف: 131/1.

ويقول أبو البقاء العكبري (ت616هـ): «(وَإِيَّايَ): مَنْصُوبٌ بِفِعْلٍ مَحْذُوفٍ دَلَّ عَلَيْهِ فَارْهَبُون، تَقْدِيرُهُ (وَارْهَبُوا إِيَّايَ فَارْهَبُونِ)، وَلَا يَجُوزُ أَنْ يَكُونَ مَنْصُوبًا بِـ (ارْهَبُونِ) ; لِأَنَّهُ قَدْ تَعَدَّى إِلَى مَفْعُولِهِ»[1].

والذي ذهب إليه السابقون من أنَّ الضمير (إيَّاي) منصوب على الاشتغال بفعلٍ يقدَّر بعد الضمير ذهب إليه أيضًا عدد من النحويين منهم أبو البركات النسفي (ت701هـ)[2] وأبو حيان(ت745هـ)[3].

وذكر البيضاوي (ت791هـ) أنَّ الكلام في الآية يتضمن معنى الشرط كأنَّه قيل: (إن كنتم راهبين شيئاً فارهبون)[4].

ووضَّح الجمل (ت1204هـ) المسألة في قوله: «والفاء في ﴿فَٱرۡهَبُونِ﴾، فيها قولان: أحدهما أنَّها جواب أمر مقدَّر تقديره (تنبَّهوا فارهبون) وهو نظير قولهم (زيداً فاضْربْ)، أي (تنبَّه فاضربْ زيدًا) ثم حذف (تنبَّه) فصار(فاضربْ زيدًا) ثم قدَّم المفعول إصلاحًا للفظ؛ لئلا تقع الفاء صدرًا، أو إنَّما دخلت الفاء؛ لتربط هاتين الجملتين، والقول الثاني في هذه الفاء إنَّها زائدة»[5].

وذهب الصاوي: (ت1241هـ)[6] والآلوسي (ت1270هـ)[7] إلى ما ذهب إليه السَّابقون من النحاة من أنَّ الضمير وهو (وإيَّاي) منصوب على طريقة الاشتغال.

---

(1) التبيان في إعراب القرآن: 57/1.
(2) ينظر تفسير النسفي: 44/1 – 45.
(3) ينظر البحر المحيط: 175/1 – 176.
(4) ينظر تفسير البيضاوي: 57/1.
(5) الفتوحات الإلهية: 46/1 –47.
(6) ينظر حاشية الصاوي على الجلالين: 26/1.
(7) ينظر روح المعاني: 243/1/1.

خامسًا: جواب الشرط والاسم الموصول المشبه بالشرط والذي دخلت في خبره الفاء:

أمَّا بخصوص جواب الشرط فقد جعله أبو حيان من مرجحات النصب، إذ يقول: «أن يكون شرطاً نحو(زيد إن تزره يهن عليك)، ومن أجاز تقديم معمول فعل الشرط على أداة الشرط، نحو (زيد إن تكرمه يكرمك) أجاز أن يدخل ذلك في الاشتغال، فتقول: (زيداً إن تكرمه يكرمك)، ومن زعم أنَّ تقديم معمول الشرط على الأداة لا يجوز بلا خلاف فهو واهم، فأمَّا معمول الجواب ففي تقديمه على فعل الجواب، وحدُّه مذاهب[1]: المنع قول الجمهور، فلا يجوز أن تقول (زيداً أخاه أكرم)، والثاني: الجواز مطلقاً، وهو مذهب الكسائي، والثالث: التفصيل بين أن يكون ظرفاً أو مجروراً تقديمه، وغيرهما فلا يجوز وهو مذهب الفراء[2]، وعلى هذه المذاهب ينبني جواز الاشتغال ومنعه»[3].

ثمَّ يقول: «معمول جواب الشرط إذا تقدَّم على أداة الشرط نحو (زيداً إن يزرْك تكرم) فأجاز الأخفش[4] تقديمه عليهما إذا كان الجواب مجزوماً، فعلى هذا يجوز الاشتغال فتقول: (زيداً إن يزرْك تكرمْه)، وإن كان الفعل مرفوعًا جاز فيه الاشتغال وجاز تقديمه على (إن) نحو: (زيداً إن زارك تكرم)، فيجوز (تكرِمُهُ) على الاشتغال؛ لأنَّ الفعل ليس جوابًا له عند سيبويه فلو كان جوابًا حقيقة؛ لكونه

---

(1) قال ثعلب: «(زيداً إنْ تضرب أضرب)، إن نصبته بالثاني لم يختلفا فيه، وإن كان الأول أجاز الكسائي وأبى الفراء؛ لأنَّ الشروط لا يتقدّمها صلاتها». مجالس ثعلب: 83/1.

(2) ينظر معاني القرآن: 95/2.

(3) الارتشاف: 104/3 – 105.

(4) ينظر معاني القرآن: 87/1، 127.

جوابًا لـــ (إذا) لم يجز التقديم نحو (إذا جاءك زيدٌ تكرمُ عمراً)، فلا يجوز(عمـــراً إذا جاءَك تكرمُ) ولا يجوز فيه الاشتغال»[1].

أمَّا الاسم الموصول المشبه بالشرط، فالذي دخلت في خبـــره الفـــاء منـــع بعض النحويين أن يكون منصوبًا على الاشتغال ومنهم أبو حيـــان والأزهـــري وغيرهما، وأجاز بعضهم ذلك ومنهم أبو البقاء العكبري بأن يكون ضـــمن هـــذا الباب.

فيقول أبو حيان في قولـــه تعـــالى﴿وَٱلَّٰتِي يَأۡتِينَ ٱلۡفَٰحِشَةَ مِن نِّسَآئِكُمۡ فَٱسۡتَشۡهِدُواْ عَلَيۡهِنَّ أَرۡبَعَةٗ مِّنكُمۡۖ فَإِن شَهِدُواْ فَأَمۡسِكُوهُنَّ فِي ٱلۡبُيُوتِ حَتَّىٰ يَتَوَفَّىٰهُنَّ ٱلۡمَوۡتُ أَوۡ يَجۡعَلَ ٱللَّهُ لَهُنَّ سَبِيلٗا ١٥﴾[2]: «فَلَا يَجُـــوزُ أَنْ يَنْتَـــصِبَ بِإِضْـــمَارِ فِعْـــلٍ يُفَـــسِّرُهُ ﴿فَٱسۡتَشۡهِدُواْ﴾ فَيَكُونُ مِنْ بَابِ الِاشْتِغَالِ؛ لِأَنَّ (فَاسْتَشْهِدُوا) لَا يَصِحُّ أَنْ يَعْمَلَ فِيـــهِ؛ لِجَرَيَانِهِ مَجْرَى اسْمِ الشَّرْطِ، فَلَا يَصِحُّ أَنْ يُفَسِّرَ هَكَذَا»[3].

وكذلك منع ابن هشام[4] والأشموني[5] والأزهري[6] والصَّبان[7] وغيـــرهم أن يعمل الجواب في الشرط فكذلك فما أشبههما، وما لا يعمل لا يفسِّر عاملاً.

---

(1) الارتشاف: 106/3.

(2) النساء: 15/4.

(3) البحر المحيط: 195/3.

(4) ينظر أوضح المسالك: 144/2.

(5) ينظر شرح الأشموني: 432/1.

(6) ينظر شرح التصريح: 299/1.

(7) ينظر حاشية الصَّبان على الأشموني: 111/2.

أمّا أبو البقاء العكبري فإنَّه جوَّز ذلك، فيقول في عدَّة مواضع من الآي القرآني، منها قوله تعالى ﴿وَٱلَّٰتِي يَأۡتِينَ ٱلۡفَٰحِشَةَ مِن نِّسَآئِكُمۡ فَٱسۡتَشۡهِدُواْ عَلَيۡهِنَّ أَرۡبَعَةٗ مِّنكُمۡ﴾: «وَأَجَازَ قَوْمٌ النَّصْبَ بِفِعْلٍ مَحْذُوفٍ تَقْدِيرُهُ: اقْصُدُوا اللَّاتِي»[1].

ومن خلال ما أجملناه آنفًا نورد ثلاثةَ نصوصٍ قرآنية توضِّح ذلك:

1. قوله تعالى ﴿وَٱلَّذَانِ يَأۡتِيَٰنِهَا مِنكُمۡ فَـَٔاذُوهُمَاۖ فَإِن تَابَا وَأَصۡلَحَا فَأَعۡرِضُواْ عَنۡهُمَآۗ إِنَّ ٱللَّهَ كَانَ تَوَّابٗا رَّحِيمًا ١٦﴾[2].

أجاز سيبويه (ت180هـ) مجيء الفعل بعد أن عمل فيه المضمر، والتقدير عنده (وفيما يتلى عليكم اللذان يأتيانها)[3]، كما هو التقدير في قوله تعالى ﴿وَٱلسَّارِقُ وَٱلسَّارِقَةُ فَٱقۡطَعُوٓاْ أَيۡدِيَهُمَا جَزَآءَۢ بِمَا كَسَبَا نَكَٰلٗا مِّنَ ٱللَّهِۗ وَٱللَّهُ عَزِيزٌ حَكِيمٞ ٣٨﴾[4].

ويقول أبو الحسن الأخفش (ت210هـ) في الآية: «فأمَّا قوله ﴿وَٱلَّذَانِ يَأۡتِيَٰنِهَا مِنكُمۡ فَـَٔاذُوهُمَاۖ﴾ فقد يجوز أن يكون هذا خبر المبتدأ؛ لأنَّ (الذي) إذا كان صلته فعل جاز أن يكون خبره بالفاء، نحو قول الله عزَّ وجلَّ ﴿إِنَّ ٱلَّذِينَ تَوَفَّىٰهُمُ ٱلۡمَلَٰٓئِكَةُ ظَالِمِيٓ أَنفُسِهِمۡ﴾[5]، ثم قال ﴿فَأُوْلَٰٓئِكَ مَأۡوَىٰهُمۡ جَهَنَّمُۖ﴾»[6].

---

(1) التبيان في إعراب القرآن: 338/1.

(2) النساء: 16/4.

(3) ينظر الكتاب: 143/1، ومعاني القرآن للفراء: 244/2، 245.

(4) المائدة: 38/5.

(5) النساء: 97/4.

(6) معاني القرآن: 251/1-252.

وفصّل مكي القيسي(ت437هـ) قوله في الآية «الاختيار عند سيبويه[1] في (اللذان) الرّفع وإن كان معنى الكلام الأمر؛ لأنّه لما وصل (الذي) بالفعل تمكّن معنى الشرط فيه إذ لا يقع على شيءٍ بعينه فلمّا تمكن الشرط والإبهام فيه جرى مجرى الشرط فلم يعمل فيه ما قبله من الإضمار، كما لا يعمل في الشرط ما قبله من مضمر أو مظهر فلما بَعُدَ أن يعمل في (اللذين) ما قبلها من الإضمار لم يحسن الإضمار فلو لم يحسن إضمار الفعل قبلهما لينصبهما رُفِعَا بالابتداء كما يرفع الشرط، والنّصب جائز على تقدير إضمار فعل؛ لأنّه إنّما أشبه الشرط وليس لمشبَّه بالشيء كالشيء في حكمه، فلو وصلت (اللذين) بظرفٍ بَعُدَ شبهه بالشرط فيصير النّصب هو الاختيار إذا كان في الكلام معنى الأمر والنهي نحو قولك (اللذين عندك فاكرمْهما)، النّصب فيه الاختيار، ويجوز الرّفع، والرّفع فيما وُصل بفعلٍ الاختيار، ويجوز النّصب على إضمار فعلٍ يفسّره ما بعده من الخبر، ويقبح أن يفسّره ما في الصلة، ولو حذفت الهاء من الخبر لم يحسن عمله في (اللذين)؛ لأنّ الفاء تمنع من ذلك، إذ ما بعدها منقطعٌ ممّا قبلها»[2].

وأبدى الباقولي (ت543هـ) قوله: «ومن ذلك أيضاً (واللذان يأتيانها منكم) أي: فيما يتلى عليكم، ويجوز أن يقال: إنّما رفع قوله﴿وَٱلَّذَانِ﴾ ولم ينصبه، وقال في الكتاب[3]: (اللذين يأتيانك فاضربْهما)؛ لأنّ الاختيار النصب؛ لأنّ الذي في (الكتاب) يُراد بهما معنيان، والفاء زائدة، فهو بمنزلة (زيداً فاضرب)، وفي الآية لا يراد بهما معنيان، بل كلّ من أتى بالفاحشة داخل تحتها، فقوله

---

(1) ينظر الكتاب: 72/1.

(2) مشكل إعراب القرآن: 193/1-194، وينظر الجامع لأحكام القرآن: 86/5/3.

(3) ينظر الكتاب: 139/1.

﴿فَـَٔاذُوهُمَآ﴾ في موضع الخبر، والفاء للجزاء في الآية، وفي المسألة الفاء زائدة»[1].

ويقول أبو البقاء العكبري في الآية: «الْكَلَامُ فِي ﴿وَٱلَّذَانِ﴾ كَالْكَلَامِ فِي ﴿وَٱلَّٰتِي﴾[2]، إِلَّا أَنَّ مَنْ أَجَازَ النَّصْبَ يَصِحُّ أَنْ يُقَدِّرَ فِعْلًا مِنْ جِنْسِ الْمَذْكُورِ؛ تَقْدِيرُهُ (آذَوُا اللَّذَيْنِ) وَلَا يَجُوزُ أَنْ يَعْمَلَ مَا بَعْدَ الْفَاءِ فِيمَا قَبْلَهَا هَاهُنَا، وَلَوْ عَرَا مِنْ ضَمِيرِ الْمَفْعُولِ؛ لِأَنَّ الْفَاءَ هُنَا فِي حُكْمِ الْفَاءِ الْوَاقِعَةِ فِي جَوَابِ الشَّرْطِ، وَتِلْكَ تَقْطَعُ مَا بَعْدَهَا عَمَّا قَبْلَهَا»[3].

2. قوله تعالى ﴿وَٱلسَّارِقُ وَٱلسَّارِقَةُ فَٱقْطَعُوٓاْ أَيْدِيَهُمَا جَزَآءَۢ بِمَا كَسَبَا نَكَٰلًا مِّنَ ٱللَّهِۗ وَٱللَّهُ عَزِيزٌ حَكِيمٌ ﴿٣٨﴾﴾[4].

يقول سيبويه (ت180هـ): «وأمَّا قوله تعالى عزّ وجلّ: ﴿ٱلزَّانِيَةُ وَٱلزَّانِي فَٱجْلِدُواْ كُلَّ وَٰحِدٍ مِّنْهُمَا مِاْئَةَ جَلْدَةٍ﴾[5]، وقوله تعالى ﴿وَٱلسَّارِقُ وَٱلسَّارِقَةُ فَٱقْطَعُوٓاْ أَيْدِيَهُمَا﴾، فإنّ هذا لم يبنَ على الفعل، ولكنّه جاء على مثل قوله تعالى ﴿مَّثَلُ ٱلْجَنَّةِ ٱلَّتِي وُعِدَ ٱلْمُتَّقُونَ﴾[6] ثمّ قال بعد ﴿فِيهَآ أَنْهَٰرٌ مِّن مَّآءٍ﴾[7] وفيها كذا وكذا، فإنّما وضع المثل

---

(1) الجواهر(إعراب القرآن للباقولي المنسوب خطأً إلى الزجاج): 744/2.

(2) ﴿وَٱلَّٰتِي﴾: يعني قوله تعالى ﴿وَٱلَّٰتِي يَأْتِينَ ٱلْفَٰحِشَةَ مِن نِّسَآئِكُمْ فَٱسْتَشْهِدُواْ عَلَيْهِنَّ أَرْبَعَةً مِّنكُمْۖ فَإِن شَهِدُواْ فَأَمْسِكُوهُنَّ فِي ٱلْبُيُوتِ حَتَّىٰ يَتَوَفَّىٰهُنَّ ٱلْمَوْتُ أَوْ يَجْعَلَ ٱللَّهُ لَهُنَّ سَبِيلًا﴾ [النساء:15].

(3) التبيان في إعراب القرآن: 338/1-339.

(4) المائدة: 38/5.

(5) النور:2.

(6) محمد: 15/47.

(7) محمد: 15/47.

للحديث الذي بعده فذكر أخباراً وأحاديث، فكأنَّه قال: ومن القصص مثل الجنة، أو ممَّا يقصُّ عليكم مثل الجنة، فهو محمول على هذا الإضمار ونحوه، والله تعالى أعلم»[1]، ثمَّ يقول سيبويه «وكذلك﴿وَٱلسَّارِقُ وَٱلسَّارِقَةُ﴾، كأنَّه قال: (وفيما فرض الله عليكم السَّارق والسَّارقة) أو(السَّارق والسَّارقة فيما فرض عليكم)، فإنَّما دخلت هذه الأسماء بعد قصص وأحاديث»[2].

ويقول الفرَّاء (ت207هـ) في الآية: «مرفوعان بما عاد من ذكرهما، والنَّصب فيهما جائز، كما يجوز (أزيدٌ ضربته) و(أزيداً ضربته)، وإنَّما تختار العرب الرَّفع في﴿وَٱلسَّارِقُ وَٱلسَّارِقَةُ﴾؛ لأنَّهما غير موقَّتين، فوجِّها توجيه الجزاء، كقولك: (مَنْ سَرَقَ فاقطعوا يدَه)، فـ (مَنْ) لا يكون إلَّا رفعاً، ولو أردت سارقاً بعينه أو سارقةً بعينها كان النَّصب وجهَ الكلام»[3].

ويقول أبو الحسن الأخفش(ت210هـ): «وأمَّا قوله ﴿ٱلزَّانِيَةُ وَٱلزَّانِي فَٱجْلِدُوا كُلَّ وَٰحِدٍ مِّنْهُمَا﴾ و﴿وَٱلسَّارِقُ وَٱلسَّارِقَةُ فَٱقْطَعُوٓا أَيْدِيَهُمَا﴾، فزعموا – والله أعلم – أنَّ هذا على الوحي، كأنَّه يقول: (وممَّا أَقُصُّ عليكمُ الزانيةُ والزاني، والسارق والسارقة) ثمَّ جاء بالفعل من بعد ما أوجب الرَّفع على الأول على الابتداء، وهذا على المجاز، كأنَّه قال (أمرُ السَّارقِ والسَّارِقة وشأنُهما ممَّا نَقُصُّ عليكم)»[4].

ثم يقول: «وما ذكرناه في هذا الباب من قوله ﴿ٱلزَّانِيَةُ وَٱلزَّانِي فَٱجْلِدُوا كُلَّ وَٰحِدٍ مِّنْهُمَا﴾ وقوله ﴿وَٱلسَّارِقُ وَٱلسَّارِقَةُ فَٱقْطَعُوٓا أَيْدِيَهُمَا﴾، ليس في قوله ﴿فَٱجْلِدُوا﴾

---

(1) الكتاب: 142/1، 143.

(2) المصدر نفسه: 143/1.

(3) معاني القرآن: 306/1.

(4) معاني القرآن: 247/1.

و﴿فَٱقۡطَعُوٓاْ﴾ خبر مبتدأ؛ لأنَّ خبر المبتدأ هكذا لا يكون بالفاء، فلو قلت:(عبدُ اللهِ فَيَنْطَلِقُ") لم يحسن، وإنَّما الخبر هو المضمر الذي فسَّرت لك من قوله (وممَّا نقصُّ عليكم)، وهو مثل قوله[1]:

وقائلةٍ خولانُ فانكحْ فتاتَهُم *** وأكرومةُ الحَيَّيْنِ خلوٌ كَما هِيا

كأنَّه قال: (هؤلاءِ خَولانُ)، كما تقول: (الهلالُ فانظرْ اليهِ)، كأنَّك قلت: (هذا الهلالُ فانظُر إليه) فأضمر الاسم»[2].

وذكر الزجاج (ت311هـ) تعليل اختيار قراءة الرَّفع وإن كان الاختيار هو النَّصب بقوله: « قال سيبويه[3]: الاختيار في هذا النَّصب في العربية، كما تقول (زيداً ضربته)، وقال: أبت العامة القراءة إلا بالرَّفع – يعني بالعامة الجماعة – وقرأ عيسى بن عمر ﴿وَالسَّارِقَ وَالسَّارِقَةَ فَاقْطَعُوا أَيْدِيَهُمَا﴾[4]، وكذلك ﴿الزَّانِيَةَ وَالزَّانِي﴾[5]، وهذه القراءة، وإن كان القارئُ بها مقدَّمًا[6] لا

---

(1) سبق تخريجه، وهو في الكتاب: 70/1.

(2) معاني القرآن للأخفش: 251/1.

(3) ينظر الكتاب: 144/1.

(4) قرأ عيسى بن عمر وابن أبي عبلة وابن محيصن﴿وَالسَّارِقَ وَالسَّارِقَةَ فَاقْطَعُوا أَيْدِيَهُمَا﴾. ينظر مختصر في شواذ القراءات: 32، وإعراب القرآن للنحاس: 495/1، والكشاف:664/1، ومشكل إعراب القرآن: 227/1، وتفسير الرازي: 222/11، ومعجم القراءات: 268/2.

(5) قرأ عيسى بن عمر الثقفي ويحيى بن يعمر وعمرو بن فائد وأبو رزين وأبو جعفر وشيبة وأبو السَّمال ورويس وأبو الجوزاء وابن أبي عبلة ﴿الزَّانِيَةَ وَالزَّانِي﴾. ينظر معاني القرآن للفراء:244/2، وإعراب القرآن للنحاس:431/2، والمحتسب: 100/2، وحاشية الشهاب على تفسير البيضاوي: 353/6، ومعجم القراءات: 6 /223.

(6) مقدَّمًا: يعني عيسى بن عمر من القرَّاء الثقاة الذين تؤخذ قراءتهم.

أحبُّ أن يقرأ بها؛ لأنَّ الجماعة أولى بالاتباع، إذ كانت القراءة سنة، قال أبو أسحاق[1]: ودليلي أنَّ القراءة الجيدة بالرَّفع في﴿ ٱلزَّانِيَةُ وَٱلزَّانِي﴾ وفي﴿ وَٱلسَّارِقُ وَٱلسَّارِقَةُ ﴾قوله جلَّ ثناؤه﴿ وَٱلَّذَانِ يَأۡتِيَٰنِهَا مِنكُمۡ فَـَٔاذُوهُمَا﴾[2]، وقال غير سيبويه من البصريين وهو محمد بن يزيد المبرد[3]: أختار أن يكون﴿ وَٱلسَّارِقُ وَٱلسَّارِقَةُ ﴾ رفعًا بالابتداء؛ لأنَّ القصد ليس إلى واحد بعينه، فليس هو مثل قولك (زيدًا فاضربه)، إنَّما هو كقولك (من سرق فاقطع يده) و(من زنى فاجلده)، وهذا القول هو المختار وهو مذهب بعض البصريين والكوفيين»[4].

وسار بعض النحويين سيرَ الزجاج في تفصيله للآية، ومنهم أبو جعفر النحاس (ت311هـ)[5] ومكي (ت 437هـ)[6]، والرازي (ت 606هـ)[7] وأبو البقاء العكبري (ت 616هـ)[8] و القرطبي (ت 671هـ)[9]، والنسفي (ت 701هـ)[10].

(1) أبو إسحاق هو الزجاج.

(2) النساء: 16/4.

(3) ينظر الكامل في اللغة والأدب: 196/2.

(4) معاني القرآن وإعرابه: 2 / 171، 172، وينظر إعراب القرآن للنحاس: 495/1 – 496، وغرائب التفسير وعجائب التأويل:330/1.

(5) ينظر إعراب القرآن: 495/1، 496.

(6) ينظر مشكل إعراب القرآن: 225/1.

(7) ينظر تفسير الرازي: 6/ 228/11 – 230.

(8) ينظر التبيان في إعراب القرآن: 435/1.

(9) ينظر الجامع لأحكام القرآن: 3/ 166/6، 167.

(10) ينظر تفسير النسفي: 282/1، وتفسير الجلالين: 149.

واختار البيضاوي (ت791هـ) النَّصب على من قرأ، وقال: «وهو المختار في أمثاله؛ لأنَّ الإنشاء لا يقع خبراً بإضمار»[1].

وعقَّب الجمل (ت1204هـ) على ذلك بقوله: ولو لم يُؤتَ بالفاء؛ لتوهم أنَّه أجنبي والكلام عليه جملتان: الأولى خبرية والثانية أمرية من قوله﴿فَٱقۡطَعُوٓاْ﴾، وإنَّما دخلت الفاء في الخبر؛ لأنَّه يشبه الشرط إذ الألف واللام فيه موصولة بمعنى (الذي) و(التي) والصفة صلتها فهي في قولك (والذي سرق)، (والتي سرق) فاقطعوا... وهذه الفاء تمنع عمل ما بعدها فيما قبلها بالاتفاق فلا يكون الكلام من باب التفسير[2].

3- قوله تعالى﴿هَٰذَا فَلۡيَذُوقُوهُ حَمِيمٞ وَغَسَّاقٞ ﴿٥٧﴾﴾[3].

يقول الفراء (ت 207هـ): «وقوله عزَّ وجلَّ ﴿هَٰذَا فَلۡيَذُوقُوهُ حَمِيمٞ وَغَسَّاقٞ﴾ رفعت الحميم والغسَّاق بـ(هذا) مقدَّما ومؤخَّراً، والمعنى (هذا حميم وغَسَّاق فليذوقوه)، وإن شئت جعلته مستأنفاً وجعلت الكلام قبله مكتفياً، كأنَّك قلت: هذا فليذوقوه، ثمَّ قلت: منه حميم ومنه غساق، ويكون(هذا) في موضع رفع وموضع نصب، فمن نصب أضمر قبلها ناصباً، كقول الشاعر[4]:

---

(1) تفسير البيضاوي: 265/1.

(2) ينظر الفتوحات الإلهية: 489/1، وحاشية الصاوي على الجلالين: 282،283/1، والتحرير والتنوير: 189/6-191.

(3) ص: 57/38.

(4) هذا البيت لعبد الله بن همام السلولي يخاطب النعمان بن بشير الأنصاري، وقوله (زيادتنا): منصوب بفعل محذوف يفسِّره الفعل المؤكَّد بالنون؛ لأنَّه يعمل فيما قبله، والفعل المؤكَّد يروى (لا تنسينَّها)، ويروى (لا تحرمنَّنا)، ينظر نوادر أبي زيد:4، والخصائص: 288/2، وشرح الشافية للرضي: 479/4.

زِيادتَنا نُعْمانُ لا تَحْرِمَنَّنا... تَقِ اللهَ فِينا والكِتابَ الَّذي تَتْلُو

ومن رفع رفع بالهاء التي في قوله﴿فَلْيَذُوقُوهُ﴾ كما تقول في الكلام: (الليلَ فبادرُوه والليلُ)»[1].

قال أبو علي الفارسي: «إعلم أنَّه لا يجوز أن يكون (هذا) في موضع رفع بالابتداء، ويكون الأمر في موضع خبره لمكان الفاء، إلا ترى أنَّ الفاء قد دخل في الأمر، فإذا كان كذلك لم يكن في موضع خبره، ولو كان هذا لجاز (زيدٌ فمنطلقٌ)، على أن يكون (فمنطلقٌ) خبر الابتداء»[2].

وفصَّل مكي القيسي (ت 437هـ) الأوجه الأعرابية في الآية بقوله: «قوله ﴿هَٰذَا فَلْيَذُوقُوهُ حَمِيمٌ﴾ (هذا) مبتدأ و﴿حَمِيمٌ﴾خبره، وقيل ﴿فَلْيَذُوقُوهُ﴾ خبر(هذا)، ودخلت (الفاء) للتنبيه الذي في (هذا) ويرفع ﴿حَمِيمٌ﴾على تقدير(هذا حميم)، وقيل (هذا) رفع على خبر ابتداء محذوف تقديره (الأمر هذا)، ويرفع (حميم) على (هو حميم)، وقيل تقديره (منه حميم)، ويجوز أن يكون (هذا) في موضع نصب بـ﴿يَذُوقُوه﴾ والفاء زائدة، كقولك: (هذا زيدٌ فاضرب)، ولولا الفاء لكان الاختيار النصب؛ لأنَّه أمر، فهو بالفعل أولى وهو جائز مع ذلك»[3].

وأضاف الزمخشري (ت 538هـ) وابن الانباري (ت577 هـ) وجهاً آخر مفاده:﴿هَٰذَا فَلْيَذُوقُوهُ﴾ بمنزلة﴿وَإِيَّٰيَ فَٱرْهَبُونِ﴾[4]، أي(ليذوقوا هذا

---

(1) معاني القرآن: 410/2.

(2) الاغفال: 530/2-531، وينظر الجواهر(إعراب القرآن للباقولي المنسوب خطأً إلى الزجاج): 95/1.

(3) مشكل إعراب القرآن: 627/2، وينظر مجمع البيان للطبرسي: 482/4.

(4) البقرة: 40/2.

فليذوقوه)[1]، ثمَّ يقول ابن الانباري: ولولا الفاء لكان النَّصب أولى من الرَّفع وإن كان جائزاً؛ لأنَّه أمر والأمر بالفعل أولى[2].

وفصَّل أبو البقاء العكبري (ت616هـ) الأوجه الأعرابية في الآية بقوله: «(هَذَا): هُوَ مُبْتَدَأٌ، وَفِي الْخَبَرِ وَجْهَانِ: أَحَدُهُمَا: ﴿فَلْيَذُوقُوهُ﴾مِثْلُ قَوْلِكَ: (زَيْدٌ اضْرِبْهُ)[3]، وَقَالَ قَوْمٌ: هَذَا ضَعِيفٌ مِنْ أَجْلِ الْفَاءِ؛ وَلَيْسَتْ فِي مَعْنَى الْجَوَابِ كَالَّتِي فِي قَوْلِهِ: ﴿وَٱلسَّارِقُ وَٱلسَّارِقَةُ فَٱقْطَعُوٓاْ﴾، فَأَمَّا (حَمِيمٌ) عَلَى هَذَا الْوَجْهِ فَيَجُوزُ أَنَّ يَكُونَ بَدَلًا مِنْ (هَذَا)، وَأَنْ يَكُونَ خَبَرَ مُبْتَدَأٍ مَحْذُوفٍ، أَيْ هُوَ حَمِيمٌ، وَأَنْ يَكُونَ خَبَرًا ثَانِيًا، وَالْوَجْهُ الثَّانِي: أَنَّ يَكُونَ (حَمِيمٌ) خَبَرَ ﴿هَٰذَا فَلْيَذُوقُوهُ﴾ معترض بَينهمَا، وَقيل: هَذَا فِي مَوضِع نصب، أَي (فليذوقوا هَذَا)، ثُمَّ اسْتَأْنَفَ فَقَالَ (حَمِيمٌ) أَيْ هُوَ حَمِيمٌ» [4].

ورجَّح القرطبي (ت671هـ) النَّصب في (هذا) بقوله:« وَيَجُوزُ أَنْ يَكُونَ (هَذَا) فِي مَوْضِعِ نَصْبٍ بِإِضْمَارِ فِعْلٍ يُفَسِّرُهُ ﴿فَلْيَذُوقُوهُ﴾، كَمَا تَقُولُ (زَيْدًا اضْرِبْهُ)، وَالنَّصْبُ فِي هَذَا أَوْلَى فَيُوقَفُ عَلَى﴿فَلْيَذُوقُوهُ﴾وَتَبْتَدِئُ﴿حَمِيمٌ وَغَسَّاقٌ﴾ عَلَى تَقْدِيرِ (الْأَمْرُ حَمِيمٌ وَغَسَّاقٌ)»[5].

---

(1) ينظر الكشاف: 101/4، والبيان في غريب إعراب القرآن: 317/2، والبحر المحيط: 405/7-406، والمغني: 220.

(2) ينظر البيان في غريب إعراب القرآن: 317/2.

(3) يقول أبو حيان: «وقيل: (هذا) مبتدأ و﴿فَلْيَذُوقُوهُ﴾ الخبر على مذهب الأخفش في إجازته: (زيدٌ فاضربه)». البحر المحيط: 7/ 405- 406.

(4) التبيان في إعراب القرآن: 1104/2.

(5) الجامع لأحكام القرآن: 221/15/8.

وفصّل كذلك البيضاوي (ت791هـ)[1] والجمل (ت1204هـ)[2] والصّاوي (ت1241هـ)[3] الأوجه الأعرابية في الآية على نحو سابقيهم من النحويين.

سادسًا: اسم الفعل وحكمه في أن يفسِّر عاملًا في باب الاشتغال:

أمَّا اسم الفعل فقد ذكر جلُّ النحويين أنَّه لا يعمل فيما قبله وما لا يعمل لا يفسِّر عاملًا[4].

قال سيبويه: «واعلم أنَّه يَقبح (زيداً عَلَيْكَ)، و(زيداً حَذَرَكَ)؛ لأنَّه ليس من أمثلة الفعل، فقَبُحَ أن يَجرى ما ليس من الأمثلة مجراها، إلَّا أنْ تقول (زيداً)، فتنصبَ بإضمارك الفعلَ ثم تَذكُر عليك بعد ذلك، فليس يَقْوَى هذا قوّةَ الفعل؛ لأنَّه ليس بفعل، ولا يتَصرف تصرّفَ الفاعل الذى في معنى يَفْعَلُ»[5].

قال أبو حيان ما مفاده: وليس من ذلك (زيدًا داركه)؛ لأنَّ أسماء الأفعال لا يتقدَّم عليها معمولها عند سيبويه والفرَّاء[6]، وأمَّا الكسائي[7] فيجيز ذلك، ونصَّ سيبويه[8] على أنَّه لا يعمل، وأعمله المبرِّد[9] إذا كان نكرة غير موصوفة[10].

---

(1) ينظر تفسير البيضاوي: 315/2.
(2) ينظر الفتوحات الإلهية: 581/3.
(3) ينظر حاشية الصّاوي على الجلالين: 362/3.
(4) ينظر المساعد على تسهيل الفوائد: 409/2.
(5) الكتاب: 252/1-253.
(6) ينظر معاني القرآن: 323/1.
(7) ينظر رأيه: المقتضب: 203/3، وشرح التسهيل لابن مالك: 75/3، والبحر المحيط: 214/3، وأوضح المسالك: 151/2، وشرح الأشموني على الألفية: 436/1، وهمع الهوامع: 103/3، وحاشية الصّبان: 102/2، وحاشية الخضري على شرح ابن عقيل: 385/1-394، والنحو الوافي: 126/2، وضياء السالك إلى ألفية ابن مالك: 81/2.
(8) ينظر الكتاب: 252/1-253.
(9) ينظر المقتضب: 202/3-203، 280.
(10) ينظر الارتشاف: 101/1.

قال ابن هشام: «وَمن أَحْكَام اسْم الْفِعْل أَنه لَا يتَأَخَّر عَن معموله فَلَا يجـوز فِي (عَلَيْك زيدًا) بِمَعْنى: الزم زيدًا أَن يُقَال (زيدا عَلَيْك)، خلافًـا للكـسائي فَإِنَّـهُ اجازه محتجًا عَلَيْهِ بقوله تَعَالَى ﴿كِتَٰبَ ٱللَّهِ عَلَيۡكُمۡۚ﴾[1] زاعمًا أنَّ مَعْنَاهُ: عَلَيْكُم كتاب الله، أَي الزموه»[2].

وكذلك اسم فعل الأمر لا يجوز النصب نحو (زيدٌ مناعه) والرّفع هو الوجه لا غير[3].

وذكر ابن عقيل أنَّ معمول اسم الفعل يجب تـأخيره عنـه فتقـول (دراك زيدًا)، ولا يجوز تقديمه عليه فلا تقول (زيدًا دراك)، وهذا بخلاف الفعل إذ يجوز (زيدًا أدرك)[4].

وذهب جمهور النحويين إلى أنَّ اسم الفعل لا يجوز أن يتقدَّم معموله عليه، فلا يقال: (زيدًا عليك)، وإن جاز أن يتقدَّم معمول الفعل عليه فيقال: (زيدًا الزم)؛ لأنَّ اسم الفعل فرع عن الفعل في العمل، والفروع أبـدًا تـنحطُّ عـن درجـات الأصول، وزعم بعضهم جواز ذلك مستدلِّين بقول الشاعر[5]:

يا أيها المائح دلوي دونك... إنِّي رأيت النَّاس يحمدونك

---

(1) النساء: 24.

(2) شرح قطر الندى: 258.

(3) ينظر المساعد على تسهيل الفوائد: 415/2.

(4) ينظر شرح ابن عقيل: 305/3.

(5) قائله جاهلى من بنى أسيد بن عمرو بن تميم، وله قصة في شرح التبريـزي للحماسـة: 270.

المائح: هو الذي ينزل البئر عند قلَّة مائها؛ ليملأ منها الإناء، ووجه الاستدلال بالبيت إعراب (دلوي) معمولًا لاسم الفعل دونك، وقد تقدَّم المعمول عليه ممَّا يدلُّ على جواز أن يتقدَّم معمول اسم الفعل عليه، وهو مذهب الكوفيين، لكنَّ جمهور البصريين أبطلوا الاستدلال بهذا البيت على ذلك؛ لأنَّه ليس نصًّا في جواز إعمال اسم الفاعل متأخرًا؛ إذ إنَّه يحتمل أوجهًا أخرى غير الوجه الذي ذكره المستدلّ به، فيحتمل أن يجوز أن يكون (دلوي): مبتدأ، و(دونك): يكون اسم فعل فاعله مستتر فيه وجوبًا، والجملة في محل رفع خبر، ووقوع الخبر جملة طلبية سائغ، ويحتمل أن يكون خبرًا لمبتدأ محذوف، والتقدير: هذه دلوي، ويحتمل أن يكون معمولًا لفعل محذوف، والتقدير: خذ دلوي، فلمَّا كان البيت محتملًا هذه الأوجه الظاهرة لم يكن فيه دليل على أنَّ معمول اسم الفعل يتقدم عليه(1).

وتكلَّم الفرّاء على هذا الشاهد في موضعين:

الأول: قال الفرَّاء: «وقوله ﴿كِتَٰبَ ٱللَّهِ عَلَيۡكُمۡۚ﴾، كقولك: كتابًا من اللَّه عليكم، وقد قَالَ بعض أهل النحو: معناه: (عليكم كتاب اللَّه)، والأول أشبه بالصواب، وقلَّما تقول العرب: (زيدًا عليك) أو(زيدًا دونك)، وهو جائز كأنَّه منصوب بشيءٍ مضمر قبله، وقال الشاعر:

يا أيُّها المائح دلوي دونكا... إنِّي رَأَيْت الناس يحمدونكا

الدلو رفع، كقولك: (زَيْدٌ فاضربوه)، والعرب تقول: (الليلُ فبادروا) و(الليلَ فبادروا)، وتنصب الدلو بمضمر فِي الخلفة،كأنَّك قلت: دونك دلوي دونك»(2).

---

(1) ينظر شرح الرضي على الكافية: 1/89-90، وخزانة الأدب: 6/201-202.

(2) معاني القرآن: 1/260، وينظر المصدر نفسه: 1/323.

والآخـــر: قال الفرّاء: «وسمع بعضُ العرب تَقُولُ:(كما أنــت زيــدًا) و(مكانــكَ زيدًا)... ولا تقدّمنَّ ما نصبته هذه الحروف قبلها؛ لأنَّها أسماء، والاســم لا يَنصب شيئًا قبله تَقُولُ: (ضربًا زيدًا)، ولا تَقُولُ: (زيدًا ضربًا)، فإن قلتــه نصبت (زيدًا) بفعل مضمر قبله، كذلك قال الشاعر:

يا أيها المائِح دلوي دونكا

إن شئت نصبت (الدلو) بمضمر قبله، وإن شئت جعلتها رفعًا، تريد: (هذه دلوي فدونكا)»[1].

ويبدو من كلام الفرّاء أنَّه قد أجاز إعمال اسم الفعل في موضع ومنعه فــي موضع آخر، وليس كما نقل عنه المنع، وقد أوقع هذا لبسًا عند من نقــل عنـــه، وهذا ما يؤكِّده عبد القادر البغدادي إذ إنَّه يعقب على كلام ابــن الأنبــاري بــأَنَّ الْفراء تبع الْبَصرِيين، فال البغدادي:«فهذا مُخَالف لنَصٍّ كَلَامه فَإِنَّ الفرّاء صــرّح بِجَوَاز عمله مُؤَخرًا ومحذوفاً»[2].

قال المبرِّد: « وَمن زعم أَنَّ قَوْله:﴿كِتَٰبَ ٱللَّهِ عَلَيۡكُمۡۚ﴾ نصب بقوله: عَلَــيْكُم كتاب الله – فَلَيْسَ يدري مَا الْعَرَبيَّة؛ لِأَن الْأَسْمَاء الْمَوْضُوعَة مَوضِع الْأَفْعَــال لَــا تتصرَّف تصرّف الْأَفْعَال، فتنصب مَا قبلهَا»[3].

وقد خلص أبو البركات الأنباري القول في الشاهد الشعري إلى أمرين:

أحدهما: إنَّ قوله (دلوي) ليس هو في موضع نصب، وإنمَّا هو في موضع رفع؛ لأنَّه خبر مبتدأ مقدر، والتقدير فيه: (هذا دلوي دونكا).

---

(1) معاني القرآن: 323/1.

(2) خزانة الأدب: 202/6.

(3) المقتضب: 332/3.

والآخر: أنَّا نسلم أنَّه في موضع نصب، ولكنَّه لا يكون منصوبًا بـــ (دونـــك)، وإنَّما هو منصوب بتقدير فعل؛ كأنَّه قال: (خُذْ دلْوِي دُونَــكَ)، و(دونــك) مفسِّر لذلك الفعل المقدر[1].

وأمَّا قولهم: إنَّها قامت مقام الفعل فيجوز تقديم معمولها عليها كالفعل، قلنا: هذا فاسد؛ وذلك لأنَّ الفعل الذي قامت هذه الألفاظ مقامه يستحق في الأصـــل أن يعمل النَّصب، وهو متصرف في نفسه فتصرف عملهُ، وأمَّا هـــذه الألفـــاظ فـــلا تستحق في الأصل أن تعمل النَّصب، وإنمَّا أُعْمِلَتْ لقيامها مقام الفعل، وهي غيـــر متصرفة في نفسها، فينبغي أن لا يتصرف عملها، فوجـــب أن لا يجـــوز تقـــديم معمولها عليها، والله أعلم[2].

---

(1) ينظر شرح السيرافي للكتاب: 153/2.

(2) ينظر الإنصاف، المسألة (27): 189/1.

الفصل الرابع
شواهد الاشتغال في القرآن الكريم
(دراسة تطبيقية دلالية)

- أولا: أثر القرآن الكريم في الشواهد النحوية.
- ثانيا: شواهد الاشتغال في القرآن الكريم.

– أولا: ما يترجح نصبه ويجوز الرفع فيه.

ويمكن تقسيمها إلى قسمين.

- القسم الأول: يترجح النصب على الرفع؛ للعطف على جملة فعلية.
- القسم الثاني: يترجح النصب على الرفع؛ لوقوع الاسم بعد همزة الاستفهام.
- شاهدان قرآنيان بخصوص (إن) و(إذا) الشرطيتين.

– ثانيا: ما يترجح رفعه ويجوز النصب فيه.

– ثالثا: جواز الوجهين على السواء.

الفصل الرابع
شواهد الاشتغال في القرآن الكريم
(دراسة تطبيقية دلالية)

أولاً: أثر القرآن الكريم في الشواهد النحوية:

يُعدُّ القرآن الكريم الأصل الأوّل للقياس النحوي، فهو أفصح كلام عربي؛ لما يتميز به من جمال الأسلوب، ودقّة التعبير، وفصاحة في الألفاظ، فضلاً عن فواصل الآي والنَّظم القرآني من جهة والتعبير القرآني وما له من أثرٍ فعَّال في السياق من جهة أخرى.

وفي هذا يقول الجاحظ: «ونكر الله تبارك وتعالى جميل بلائه في تعليم البيان، وعظيم نعمته في تقويم اللسان، فقال: ﴿ٱلرَّحۡمَٰنُ ۝١ عَلَّمَ ٱلۡقُرۡءَانَ ۝٢ خَلَقَ ٱلۡإِنسَٰنَ ۝٣﴾[1]، وقال تعالى:﴿هَٰذَا بَيَانٞ لِّلنَّاسِ﴾[2]، ومدح القرآن بالبيان والإفصاح، وبحسن التفصيل والإيضاح، وبجودة الإفهام وحكمة الإبلاغ، وسمَّاه فرقانًا كما سمَّاه قرانًا. وقال:﴿عَرَبِيّٞ مُّبِينٞ﴾[3]»[4]؛ لذلك لا يختلف اثنان على عبارة نصّها: «من المقرَّر أنَّ القرآن الكريم هو رأس الشواهد التي يستقي منها

---

(1) سورة الرحمن: 1 – 4.

(2) سورة آل عمران: 138.

(3) سورة النحل: 103.

(4) البيان والتبيين: 8/1.

النحاة واللغويون أحكامهم، وهو أعلى نصٍّ عربي فصيح؛ ولذا كان المصدر الأول لاستقراء الأحكام النحوية واللغوية»[1].

ولم يختلف أحدٌ من النحاةِ في أنَّ القرآن الكريم أصل من أصول الاستشهاد في اللغة والنحو؛ لأنّه كتاب الله تعالى المنزّل بلغة عربية سليمة[2]؛ ولذلك نرى أَنَّ المؤلفات النحوية واللغوية قديماً وحديثاً مليئة بالاستشهاد ضمن إطار القرآن الكريم، وهذا يأتي من أنَّه الأصل الأوّل في الاستشهاد والدعامة الرئيسة التي تُبنى عليها القواعد النحوية.

ومن الواضح أنَّ الاستشهاد النحوي في القرآن الكريم يطغى على الاستشهاد بالحديث النبوي والشعر وغيرهما.

وإذا أجرينا موازنة بين الاستشهاد القرآني وأصول الاستشهاد الأخرى، فإنَّنا نجد بلا ريب أنَّ القرآن الكريم هو الأصل الأول لهذه الأصول، وهو القاعدة التي ارتكزت عليها أصول الاستشهاد الأخرى؛ ذلك أنَّ الشعر العربي الجاهلي والإسلامي كان في نظر النحاة منبعاً يمدُّ النحو بالحياة، والنموّ والحركة، وعلى أساسه مُلئت صفحات كتب النحو بالقواعد التي يعزُّ حصرها، ويصعب استيعابها، وعلى ذلك فإنَّ هذا الشعر أثر من آثار القرآن الكريم، وفضل من أفضاله على النحو واللغة، فلولا القرآن الكريم ما جمع هذا الشعر وما اهتم به الرواة[3].

فضلاً عن أَنَّ أصول الاستشهاد الأخرى قد يصيبها شيءٌ من الشكِّ وعدم الصدق في النقل، فالحديث قد يكون موضوعاً، والشعر قد يكون منحولاً أو

---

(1) أبو البركات بن الأنباري: 208.

(2) ينظر: المدرسة النحوية في مصر والشام: 223.

(3) ينظر: القرآن الكريم وأثره في الدراسات النحوية: 329.

مصنوعاً بخلاف القرآن الكريم، فقد تعهَّد الله تعالى بحفظه إذ قال: ﴿إِنَّا نَحْنُ نَزَّلْنَا الذِّكْرَ وَإِنَّا لَهُ لَحَافِظُونَ ۝٩﴾[1].

وفي نهاية هذا المطاف يقول الدكتور عبد العال سالم مكرم: «ومالي أذهبُ بعيداً، وكلُّ الرواة أجمعوا على أنَّ هناك رواةً من العرب كانوا ينتحلون الشعر، وينسبونه إلى شعراء معروفين لِيُنشر ويُذاع، ثمَّ رأينا الكثير من النحويين يأخذُ بهذا الشعر، ويحتجُّ به، ويقعّد القواعد على أساليبه، ومن غير شكّ: أنَّ القرآن – الذي لم نسمع أحداً حاول أنْ يتلاعب بكلماته، أو يُغيِّر من أساليبه، أو يُدخل فيه ما ليس منه – أصدق في الدلالة اللغوية، وأقوى في الاستشهادات النحوية من كلِّ النصوص اللغوية الأخرى، مهما كانت درجة هذه النصوص من الرواية والاتقان والحفظ والضبط»[2].

والنحاة أنفسهم يعترفون بأنَّ الشعر وأصول الاستشهاد الأخرى هي دون القرآن في مواطن الاستشهاد، فهذا الفرّاء يقول في معرض إعرابه لقوله تعالى: ﴿وَحُورٌ عِينٌ ۝٢٢﴾[3]: « والكتابُ أعربُ وأقوى في الحجَّةِ من الشعرِ»[4]. وكان ابن مالك يبحث في تثبيت القواعد النحوية، والقرآن الكريم الأصل الأول من أصول الاستشهاد عنده[5].

---

(1) سورة الحجر: 9.

(2) المدرسة النحوية في مصر والشام: 224 – 225.

(3) سورة الواقعة: 22.

(4) معاني القرآن للفراء: 14/1، وينظر: القرآن الكريم وأثره في الدراسات النحوية: 330.

(5) ينظر: المدرسة النحوية في مصر والشام: 225.

ثانيًا: شواهد الاشتغال في القرآن الكريم:

درسنا في مطاف الفصل الثاني المسائل الإعرابية للاشتغال في النحو العربي، وفصّلنا من خلال دراستنا لها هذه المسائل، وكانت على النحو الآتي:

أولاً: ما يجب نصبه.

ثانياً: ما يجب رفعه.

ثالثاً: ما يجوز فيه الرفع والنّصب، والنّصب أرجح.

رابعاً: ما يجوز في النّصب والرفع، والرفع أرجح.

خامساً: ما يجوز فيه الأمران على السواء.

وذكرنا شروطَ كلِّ حالة من هذه الحالات مفصَّلاً [1].

أمّا الآن فندخل بمشيئة الله تعالى من خلالها إلى دراسة تطبيقية دلالية في رحاب القرآن الكريم؛ لبيان مواضع الاشتغال في بعض الشواهد القرآنية من كلِّ حالة.

وفي بَدْءِ الدراسة نشير إلى مسألة تتعلّق بما نحن في صدده:

وهي أنّ الحالتين الأولى والثانية – وهي ما يجب نصبه وما يجب رفعه – لم نقف على شواهدَ فيها في القرآن الكريم، وهذا ما أثبته بعض الدارسين منهم الدكتور محمد عبد الخالق عضيمة[2]، والدكتور جميل أحمد ظفْر[3]، وأكّدناهُ نحن من خلال جردنا مواضعَ الاشتغال في القرآن الكريم.

---

(1) ينظر: الفصل الثاني من هذا الكتاب.

(2) ينظر: دراسات لأسلوب القرآن الكريم: 5/2.

(3) ينظر: النحو القرآني: 555.

أمَّا الحالات الثلاث الأخيرة فهي متوافرة في القرآن الكريم وبأمثلة ليست بالقليلة، ونحن بدورنا دارسي مواضع الاشتغال نوضح عدَّة أمور:

أ- شروط الحالتين الأولى والثانية حالت دون أن يكون لها شواهد في القرآن الكريم، وقد درسنا شروطهما سابقاً.

ب- القراءات القرآنية الناتجة من اختلاف اللهجات العربية وما لها من أثر في نقل بنية الجملة من النَّصب إلى الرَّفع وبالعكس، وبصيغة أخرى نقلها من الجملة الاشتغالية إلى الجملة الابتدائية وبالعكس.

ففي القرآن عدَّة لهجات غير لهجة قريش، فقد قال أبو بكر الواسطي في كتاب الإرشاد في القراءات العشر[1]: «في القرآن الكريم من اللغات خمسون لغة»[2]. وقد أفردنا مبحثاً بخصوص ذلك سيأتي إنْ شاء الله تعالى[3].

ت- إنَّ ما يترجح نصبه للسبب الذي اقتضاه ذلك المقام جعل الجملة قريبة إلى وجوب النصب، وبالوقت نفسه يجوز الرفع فيها لكنَّه على ضعف، فمُسبِّب النصب جعل الجملة أكثر اقتراباً إلى حالة وجوب النصب.

---

(1) أبو بكر الواسطي: محمد بن محمد بن سليمان أبو بكر الأزدي الواسطي المعروف بابن الباغَنْدي، من حفّاظ الحديث، رحل إلى بلاد كثيرة، وسكن بغداد، وتوفي فيها سنة 312هـ، ينظر: الأعلام: 19/7، أمّا كتابه الإرشاد في القراءات العشر فقد نسبه السيوطي والقنّوجي له، ينظر: الإتقان: 135/1، وأبجد العلوم: 517. وقال فيه ابن الجزري: «وألَّف كتاب الإرشاد في القراءات العشر وهو مختصر كان عند العراقيين كالتيسير عندنا, وكتاب الكفاية أكبر من كتاب الإرشاد, وقد قرأت الكتابين وقرأت بهما». غاية النهاية في طبقات القراء:128/2، وينظر معجم حفاظ القرآن عبر التاريخ:285/2.

(2) ينظر: الإتقان في علوم القرآن: 135/1، وأبجد العلوم: 517.

(3) ينظر كلامنا على القراءات القرآنية في الفصل الخامس.

وكذلك ما يترجح رفعه بقوة للسبب الذي اقتضاه ذلك المقام جعل الجملة قريبة إلى وجوب الرفع، وبالوقت نفسه يجوز نصبه فيها لكن على ضعف، فَمُسَبِّبُ الرفع جعل الجملة أكثر اقتراباً إلى حالة وجوب الرفع، وقد يتساوى الأمران فيهما، ولكن دقَّة شروطهما حالت دون ذلك كما ذكرنا آنفًا.

وهذا مردُّه إلى حلقة التوسع في المعنى، ومثال هذا قوله تعالى﴿سَلْ بَنِيٓ إِسْرَٰٓءِيلَ كَمْ ءَاتَيْنَٰهُم مِّنْ ءَايَةٍۭ بَيِّنَةٍۗ وَمَن يُبَدِّلْ نِعْمَةَ ٱللَّهِ مِنۢ بَعْدِ مَا جَآءَتْهُ فَإِنَّ ٱللَّهَ شَدِيدُ ٱلْعِقَابِ ﴿٢١١﴾﴾[1]. يقول تاج القرّاء الكرماني(505هـ) ما نصُّه: « ولا يعمل (سَلْ) في (كَمْ)؛ لأنَّ الاستفهام لا يعمل فيه ما قبله، ويعمل فيه ما بعده، و (كَمْ) في الآية منصوب من ثلاثة أوجه:

أحدها: أن تكون ظرفاً، أي كم مرة آتيناهم، وقوله: (مِنْ آيَةٍ) المفعول الثاني، و (من) زائدة.

والثاني: أنَّه المفعول الثاني و(مِنْ آيَةٍ) تفسير لـ (كَمْ)، أي (كم آية آتيناهم).

والثالث: أنَّه المفعول الأول بإضمار فعل تقديره (كم آتينا آتيناهم)، كما تقول: (زيداً ضربته)، والغريب: محلُّه رفع بالابتداء، أي آتيناهموه، فحذف الهاء كما تقول: (زيد ضربت)»[2].

ث- ثمَّة فرقٌ بين الحذف والإضمار، فقد يفرِّق بين الحذف والإضمار ويقال: إنَّ المضمر ما له أثر من الكلام نحو:﴿ وَٱلْقَمَرَ قَدَّرْنَٰهُ مَنَازِلَ حَتَّىٰ عَادَ كَٱلْعُرْجُونِ

(1) البقرة:211.

(2) غرائب التفسير وعجائب التأويل:210/1، وينظر الدر المصون:366/2-367.

﴿ٱلْقَدِيمِ﴾[1]، والمحذوف ما لا أثر له كقوله تعالى:﴿وَسْـَٔلِ ٱلْقَرْيَةَ﴾[2] أي أهلها كما يجيء في لفظ المقتضي[3]، وقد يترادفان[4]، وموطن الشاهد مع ما يقتضيه المقام هو مَن يحدد ذلك.

ج- إنَّ للسياق القرآني أثراً كبيراً في تحديد أسلوب وبنية الألفاظ؛ لِما يحويه من قصدية في الخطاب فضلًا عن الأسلوب في المقال، وهذا ما نرجعه إلى أنَّ كلام الله تعالى لا تنقضي عجائبه.

فمواطن الرَّفع يهدف السياق فيها إلى إنشاء جملة إسمية يتحقق فيها الثبوت فضلاً عن القوّة والتأكيد.

ومواطن النَّصب يهدف السياق فيها إلى إنشاء جملة فعلية يتحقّق فيه التغيُّر والتجدّد. وهذا كلُّه يرجع إلى دقّة الاستعمال القرآني الرصين الذي يوظِّف المنحى النحوي على وفق ما يقتضيه السياق الأصح والأوفق في مسيرة كلام الله جلَّ في علاه.

أولاً: ما يترجح نصبه ويجوز الرَّفع فيه:

ورد في التنزيل شواهد كثيرة بخصوص هذه الحالة، ويمكن تقسيمها إلى قسمين:

القسم الأول: يترجح النَّصب على الرَّفع؛ للعطف على جملة فعلية.

القسم الثاني: يترجح النَّصب على الرَّفع؛ لوقوع الاسم بعد همزة الاستفهام.

---

(1) يس:39.

(2) يوسف:82.

(3) ينظر موسوعة كشاف اصطلاحات الفنون والعلوم:219/1.

(4) ينظر موسوعة كشاف اصطلاحات الفنون والعلوم:1625/2.

أمَّا بخصوص **القسم الأول** وهو ما يترجَّح النصب للعطف على جملة فعلية، فقد ورد في آيات كثيرة، ونقوم بدراسة ثلاثة شواهد منها إنْ شاء الله:

1. **قوله تعالى:** ﴿وَرُسُلًا قَدْ قَصَصْنَاهُمْ عَلَيْكَ مِن قَبْلُ وَرُسُلًا لَّمْ نَقْصُصْهُمْ عَلَيْكَ ۚ وَكَلَّمَ اللَّهُ مُوسَىٰ تَكْلِيمًا ﴿١٦٤﴾﴾[1].

جاء في معاني القرآن للفرّاء (ت207هـ) قوله في هذه الآية: «نصبه من جهتين، يكون من قولك: كما أوحينا إلى رسل من قبلك، فإذا ألقيت (إلى) والإرسال[2] اتصلت بالفعل فكانت نصبًا كقوله: ﴿يُدْخِلُ مَن يَشَاءُ فِي رَحْمَتِهِ ۚ وَالظَّالِمِينَ أَعَدَّ لَهُمْ عَذَابًا أَلِيمًا ﴿٣١﴾﴾[3] ويكون نصباً من﴿قَصَصْنَاهُمْ﴾»[4].

وهذا ما أكَّدَه الأخفش(ت210هـ) في أثناء كلامه على انتصاب﴿وَرُسُلًا﴾، إذ يقول: «فانتصبت؛ لأنَّ الفعل قد سقط بشيء من سببه، وما قبله منصوب بالفعل»[5].

وذكر الزجّاج (ت311هـ) أنَّ في﴿وَرُسُلًا﴾ وجهين بقوله: «(رسلًا) منصوب من جهتين: **أجودهما:** أنْ يكونَ منصوباً بفعلٍ مضمَرٍ الذي ظهرَ يفسِّرُهُ، المعنى وقد قصصنا رسلاً عليك قد قصَصْناهم، كما تقول: (رأيتُ زيداً وَعمراً أكرمتُهُ)، المعنى وأكرمت عمراً أكرمته. وجائز أن يحمل﴿وَرُسُلًا﴾ على معنى

---

(1) سورة النساء: 164.

(2) يريد: المرسلين، وهو رسل مجرور (إلى)، بمعنى حذف الجار والمجرور.

(3) سورة الإنسان: 31.

(4) معاني القرآن للفراء: 295/1.

(5) معاني القرآن للأخفش: 457/1.

(إنَّا أوحينا إليك)؛ لأنَّ معناه إنا أرسلنا إليك: موحين إليك، وأرسلنا رُسُلًا قد قصصناهم عليك»[1].

وفصَّل النحّاس (ت 338ه) قوله في ﴿وَرُسُلًا﴾ أنَّه انتصبت «بإضمار فعل أي: (وقصصنا رُسُلاً)؛ لأنَّه معطوف على ما قد عمل فيه الفعل ومثله ما أنشد سيبويه[2]:

أصْبَحْتُ لاَ أَحْمِلُ السِّلاَحَ وَلَا   أَمْلِكُ رَأْسَ الْبَعِيرِ إنْ نَفَرَا

والذِّئْبَ أَخْشاه إن مَرَرْتُ بِهِ   وَحْدي وأَخْشَى الرياحَ والمَطَرا

ويجوز أنْ يكون﴿وَرُسُلًا﴾ عطفاً على المعنى؛ لأنَّ المعنى (إنَّا أوحينا إليك) إنَّا أرسلناك موحين إليك وأرسلنا رُسلاً قد قصصناهم عليك من قبل» [3].

وأثبت الزمخشري (ت 502هـ) رجحان النصب في ﴿وَرُسُلًا﴾ بقوله: «وَرُسُلًا نصب بمضمر في معنى: أوحينا إليك وهو: أرسلنا، ونبأنا، وما أشبه ذلك، أو بما فسَّرهُ قصصناهم»[4]. وكذلك الرازي (ت606هـ) يقول في (رُسُلاً): « واعلم أنَّه انتصب قوله (رُسُلاً) بمضمر يفسِّره قوله:﴿قَدْ قَصَصْنَٰهُمْ عَلَيْكَ﴾»[5].

---

(1) معاني القرآن وإعرابه: 146/2، وينظر مجمع البيان: 141/3.

(2) البيتان للربيع بن ضبع الفزاري، وهو من الشعراء المعمَّرين، وقد وصف فيهما انتهاء شبيبته وذهاب قوّته، ينظر: الكتاب: 89/1 – 90، ومعاني القرآن للأخفش: 250/1، والمعمّرون والوصايا:5، والجواهر (إعراب القرآن للباقولي المنسوب خطأً إلى الزجاج): 395/1، والجامع لأحكام القرآن: 17/6/3، وخزانة الأدب: 384/7.

(3) إعراب القرآن: 506/1 – 507.

(4) الكشّاف: 590/1، وينظر: الجامع لأحكام القرآن: 3/6/ 17.

(5) تفسير الرازي: 111/11/6.

وجاء عن أبي البقاء العكبري (ت616هـ) قوله: «قَوْلُهُ تَعَالَى: ﴿وَرُسُلًا﴾ مَنْصُوبٌ بِفِعْلٍ مَحْذُوفٍ تَقْدِيرُهُ: وَقَصَصْنَا رُسُلًا، وَيَجُوزُ أَنْ يَكُونَ مَنْصُوبًا بِفِعْلٍ دَلَّ عَلَيْهِ أَوْحَيْنَا؛ أَيْ: وَأَمَرْنَا رُسُلًا» (1).

وفصّلَ أبو حيّان (ت745هـ) آراء السابقين في ﴿وَرُسُلًا﴾، إذ قال: «وَانْتِصَابُ ﴿وَرُسُلًا﴾ عَلَى إِضْمَارِ فِعْلٍ أَيْ: (قَدْ قَصَصْنَا رُسُلًا عَلَيْكَ)، فَهُوَ مِنْ بَابِ الاشْتِغَالِ، وَالْجُمْلَةُ مِنْ قَوْلِهِ: (قَدْ قَصَصْنَاهُمْ)، مُفَسِّرَةٌ لِذَلِكَ الْفِعْلِ الْمَحْذُوفِ، وَيَدُلُّ عَلَى هَذَا قِرَاءَةُ أُبَيٍّ (وَرُسُلٌ) بِالرَّفْعِ(2) فِي الْمَوْضِعَيْنِ عَلَى الابْتِدَاءِ، وَجَازَ الابْتِدَاءُ بِالنَّكِرَةِ هُنَا؛ لِأَنَّهُ مَوْضِعُ تَفْصِيلٍ كَمَا أَنْشَدُوا(3):

فَثَوْبٌ لَبِسْتُ وَثَوْبٌ أَجُرُّ

وقال أمرؤ القيس(4):

بِشِقٍّ وَشِقٌّ عِنْدَنَا لَمْ يُحَوَّلِ

---

(1) التبيان في إعراب القرآن: 409/1.

(2) تنظر القراءة في معاني القرآن للفراء: 295/1، وإعراب القرآن للنحاس: 506/1 – 507.

(3) هذا عجز بيت لأمرئ القيس، وصدره: (**فَلَمّا دَنَوْتُ تَسَدَّيْتُهَا**). ينظر: ديوانه: 70، وروي صدره في كتب النحو (**فَأَقْبَلْتُ زَحْفاً عَلَى الرُّكْبَتَيْنِ**)، ينظر الكتاب: 86/1، والمغني: 614، وشرح ابن عقيل: 219/1، وقد ورد البيت في الديوان بنصب (ثوب) وعلى النحو الآتي:

فلمّا دنوت تسديتُها ... فَثَوْبًا لَبِستُ وَثَوْبًا أجُرُّ

ومعنى تستديمها: علوتها.

(4) هذا عجز بيت لأمرئ القيس وصدره: (**إِذَا مَا بَكَى مِنْ خَلْفِهَا انْصَرَفَتْ لَهُ**). ينظر: ديوانه 113، وورد عجز هذا البيت في الديوان: (**بِشِقٍّ وَتَحتي شِقُّها لم يُحَوَّلِ**).

وَمِنْ حُجَجِ النَّصبِ عَلَى الرَّفْعِ كَوْنُ الْعَطْفِ عَلَى جُمْلَةٍ فِعْلِيَّةٍ وَهِيَ: ﴿وَءَاتَيْنَا دَاوُۥدَ زَبُورًا﴾[1]، وَقَالَ ابْنُ عَطِيَّةَ[2]: الرَّفْعُ عَلَى تَقْدِيرِ: (وَهُمْ رُسُلٌ)، فَعَلَى قَوْلِهِ يَكُونُ ﴿قَدْ قَصَصْنَٰهُمْ﴾ جُمْلَةٌ فِي مَوْضِعِ الصِّفَةِ. وَجَوَّزُوا أَيْضًا نَصْبَ وَرُسُلًا مِنْ وَجْهَيْنِ: أَحَدُهُمَا: أَنْ يَكُونَ نَصْبًا عَلَى الْمَعْنَى؛ لِأَنَّ الْمَعْنَى: إِنَّا أَرْسَلْنَاكَ وَأَرْسَلْنَا رُسُلًا»[3].

وجاء في تفسير البيضاوي (ت791ه) قوله: «﴿وَرُسُلًا﴾ نصبت بمضمرٍ دلَّ عليهِ أوْحَينا إليكَ كإرسالنا، أو فسَّرَهُ قد قصصناهم عليك من قبل»[4].

وأورد الجمل (ت1204هـ) قوله في ﴿وَرُسُلًا﴾ موضّحاً تقدير السيوطي[5] قوله: «(وأرسلنا رُسُلاً) أشار إلى أنَّ (رسلاً) معمول لمحذوف معطوف على أوحينا، وهو الدال على هذا المحذوف بالالتزام»[6].

بَيْدَ أنَّ الآلوسي (ت1207هـ) أضاف توضيحاً بقوله: «نصب بمضمر أي (أرسلنا رسلاً)، والقرينة عليه قوله سبحانه: ﴿أَوْحَيْنَآ﴾ السابق لاستلزامه الإرسال، وهو معطوف عليه داخل معه في حكم البنية، وقيل: القرينة قوله تعالى: ﴿قَدْ قَصَصْنَٰهُمْ عَلَيْكَ﴾»[7]، وهذا يعني أنّ في نصب الاسم المتقدم (رُسُلاً) أموراً نوجزها بالآتي:

---

(1) النساء:163.

(2) ينظر: المحرر الوجيز:161/2.

(3) البحر المحيط: 398/3.

(4) تفسير البيضاوي: 247/1، وينظر: تفسير الجلالين: 136.

(5) قدّر السيوطي في تفسير الجلالين: 136، أنَّ في (رُسُلاً) إضماراً لفعلٍ تقديره (وأرسلنا).

(6) الفتوحات الإلهية على تفسير الجلالين: 448/1.

(7) روح المعاني: 3/ 6/ 17.

أ- أنَّهُ منصوب على طريقة الاشتغال بمعنى انّه منصوب بإضمار فعل، أي: وقصصنا رسلاً قصصناهم عليك من قبل.

ب- أنَّه محمول على المعنى أي أنّه عطفٌ على ما قبله؛ لأنّ معنى أوحينا: أرسلنا، فيصبح تقديرُه: إنّا أرسلناك وارسلنا رُسُلاً.

ت- في قوله تعالى: ﴿وَرُسُلًا﴾ قراءتان: الرّفع والنَّصب، وكلاهما توسع في المعنى ممّا أعطى تنوعاً بين الجمل الأسمية والفعلية من جهتي الثبوت أو التجدد بحسب ما يقتضيه السياق القرآني الرصين.

2. قوله تعالى: ﴿خَلَقَ ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَٱلْأَرْضَ بِٱلْحَقِّ ۚ تَعَٰلَىٰ عَمَّا يُشْرِكُونَ ﴿٣﴾ خَلَقَ ٱلْإِنسَٰنَ مِن نُّطْفَةٍ فَإِذَا هُوَ خَصِيمٌ مُّبِينٌ ﴿٤﴾ وَٱلْأَنْعَٰمَ خَلَقَهَا ۗ لَكُمْ فِيهَا دِفْءٌ وَمَنَٰفِعُ وَمِنْهَا تَأْكُلُونَ ﴿٥﴾﴾[1].

جاء عن الفراء (ت207هـ) قوله: «نصبت (الأنعامَ) بـ(خلقها) لَمَّا كانت فِي الأنعام واو. كذلك كلُّ فعل عاد عَلَى اسم بِذكرِه، قبل الاسم واو أو فاء أو كلام يُحتمل نُقْلة الفعل إلى ذَلِكَ الحرف الَّذِي قبل الاسم ففيه وجهان: الرفعُ والنصبُ. أَمَّا النصب فأن تَجْعَل الواو ظَرْفًا للفعل. والرفع أنْ تَجْعَل الواو ظرفًا للاسم الَّذِي هي معه»[2].

كذلك جعل النحاس (ت338هـ) النصب راجحاً على الرفع بقوله: «نصبت بإضمار فعل، ويجوز الرّفع في غير القرآن»[3].

---

(1) سورة النحل: 3 – 5.

(2) معاني القرآن للفراء: 95/2.

(3) إعراب القرآن للنحاس: 492/2، وينظر: مجمع البيان: 350/5.

وأورد الزمخشري (ت538هـ) قوله في﴿وَٱلۡأَنۡعَٰمَ﴾: «وانتصابها بمضمر يفسِّره الظاهر، كقوله:﴿وَٱلۡقَمَرَ قَدَّرۡنَٰهُ﴾[1] ويجوز أنْ يعطفَ على (الإنسانِ)[2]، أي: خلق الإنسان والأنعام، ثم قال: ﴿خَلَقَهَاۚ لَكُمۡ﴾»[3].

وجاء عن أبي البقاء العكبري (ت616هـ) قوله: «هُوَ مَنْصُوبٌ بِفِعْلٍ مَحْذُوفٍ، وَقَدْ حُكِيَ فِي الشَّاذِّ[4] رَفْعُهَا»[5].

وأثبت أبو حيان (ت745هـ) رجحانَ النصبِ على الرفع، فنراه يقول: «وَالظَّاهِرُ أَنَّ نَصْبَ ﴿وَٱلۡأَنۡعَٰمَ﴾ عَلَى الِاشْتِغَالِ، وَحَسَّنَ النَّصْبَ كَوْنُ جُمْلَةٍ فِعْلِيَّةٍ تَقَدَّمَتْ، وَيُؤَيِّدُ ذَلِكَ قِرَاءَتُهُ فِي الشَّاذِّ بِرَفْعِ الْأَنْعَامِ»[6].

والأمر كذلك عند ابن هشام (ت 761ه) إذ إنَّه قدَّر: (وخلق الأنعام)[7]، وجعلها من مرجّحات النصب؛ لأنَّ﴿وَٱلۡأَنۡعَٰمَ خَلَقَهَاۚ لَكُمۡ﴾ بعد ﴿خَلَقَ ٱلۡإِنسَٰنَ مِن نُّطۡفَةٖ﴾[8].

---

(1) يس:39.

(2) يعني لفظ (الإنسان) الوارد ذكرُه في الآية السابقة ﴿خَلَقَ ٱلۡإِنسَٰنَ مِن نُّطۡفَةٖ فَإِذَا هُوَ خَصِيمٞ مُّبِينٞ﴾. سورة النحل: 4.

(3) الكشاف: 593/2 – 594، وينظر: تفسير الرازي: 10/19/ 232.

(4) لم تذكر كتب القراءات الخاصة بالشواذ هذه القراءة، وإنما حُكِيَ فِي الشَّاذِّ رَفْعُهَا، وقد ذكرتها بعض كتب التفسير، ينظر: معاني القرآن للفراء:97/2،95، وإعراب القرآن للنحاس:392/2، والتبيان في إعراب القرآن:789/2، والدر المصون:191/7، وحَاشِيةُ الشِّهَابِ عَلَى تفسيرِ البَيضَاوِي:311/5، وروح المعاني: 97/14. ومن الغريب أنَّ الإمامَ العكبري أشار إليها في (التبيان في إعراب القرآن:789/2) بقوله« وَقَدْ حُكِيَ فِي الشَّاذِّ رَفْعُهَا». ولم يشر إليها في (إعراب القراءات الشواذ:754/1–755).

(5) التبيان في إعراب القرآن: 789/2.

(6) البحر المحيط: 475/5.

(7) ينظر: مغني اللبيب: 493.

(8) ينظر: اوضح المسالك: 10/2، والجامع الصغير: 82، وتفسير الجلالين: 351.

وأبدى الآلوسي (ت1270هـ) قوله في الآية «والنصبُ على المفعولِ لفعلٍ مُضمرٍ يفسّرُهُ قولُهُ تعالى: ﴿خَلَقَهَا﴾، وهو أرجحُ من الرفعِ في مثلِ هذا الموضعِ لتقدّم الفعلية»[1]، وممَّا سبق يمكن الوصول إلى قول الآتي:

1. إنَّ نصب (الأنعام) على وجهين: إمَّا على عطف (الأنعام) على (الإنسان)، أو النصب على الاشتغال بفعل محذوف، وهذان الوجهان أعطيا السياق القرآني للسورة المباركة تأكيداً واهتماماً فضلاً عن التوسع في المعنى، وما أجملَ ما قاله ابن عاشور في أثناء كلامه على الآية، إذ يقول: « يَجُوزُ أَنْ يَعْطِفَ الْأَنْعامَ عَطْفَ الْمُفْرَدِ عَلَى الْمُفْرَدِ عَطْفًا علـى الْإِنْسانَ، أَيْ خَلَقَ الْإِنْسَانَ مِنْ نُطْفَةٍ وَالْأَنْعَامَ، وَهِيَ أَيْضًا مَخْلُوقَةٌ مِنْ نُطْفَةٍ، فَيَحْصُلُ اعْتِبَارٌ بِهَذَا التَّكْوِينِ الْعَجِيبِ لِشَبَهِهِ بِتَكْوِينِ الْإِنْسَانِ، وَتَكُونُ جُمْلَةُ خَلَقَها بِمُتَعَلِّقَاتِهَا مُسْتَأْنَفَةً، فَيَحْصُلُ بِذَلِكَ الِامْتِنَانُ. وَيَجُوزُ أَنْ يَكُونَ عَطْفُ الْجُمْلَةِ عَلَى الْجُمْلَةِ، فَيَكُونُ نَصْبُ الْأَنْعَامَ بِفِعْلٍ مُضْمَرٍ يُفَسِّرُهُ الْمَذْكُورُ بَعْدَهُ عَلَى طَرِيقَةِ الِاشْتِغَالِ، وَالتَّقْدِيرُ: وَخَلَقَ الْأَنْعَامَ خَلَقَهَا. فَيَكُونُ الْكَلَامُ مُفِيدًا لِلتَّأْكِيدِ لِقَصْدِ تَقْوِيَةِ الْحُكْمِ اهْتِمَامًا بِمَا فِي الْأَنْعَامِ مِنَ الْفَوَائِدِ فَيَكُونُ امْتِنَانًا عَلَى الْمُخَاطَبِينَ، وَتَعْرِيضًا بِهِمْ، فَإِنَّهُمْ كَفَرُوا نِعْمَةَ اللَّهِ بِخَلْقِهَا فَجَعَلُوا مِنْ نِتَاجِهَا لِشُرَكَائِهِمْ وَجَعَلُوا لِلَّهِ نَصِيبًا. وَأَيُّ كُفْرَانٍ أَعْظَمُ مِنْ أَنْ يُتَقَرَّبَ بِالْمَخْلُوقَاتِ إِلَى غَيْرِ مَنْ خَلَقَهَا، وَلَيْسَ فِي الْكَلَامِ حَصْرٌ عَلَى كِلَا التَّقْدِيرَيْنِ»[2].

2. الحذف السياقي الذي يتعلق بنصب (والأنعامَ) كان له مدارٌ متمّمٌ على الآيات التاليات لهذه الآية، فهذا ابن عاشور نراه يثبت ذلك بقوله: «وَجُمْلَةُ

---

(1) روح المعاني: 14/7/ 97 – 98.

(2) التحرير والتنوير: 104/14.

(لَكُمْ فِيها دِفْءٌ) فِي مَوْضِعِ الْحَالِ مِنَ الضَّمِيرِ الْمَنْصُوبِ فِي (خَلَقَها) عَلَى كِلَا التَّقْدِيرَيْنِ إِلَّا أَنَّ الْوَجْهَ الْأَوَّلَ تَمَامُ مُقَابَلَةٍ لِقَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿خَلَقَ ٱلْإِنسَـٰنَ مِن نُّطْفَةٍ فَإِذَا هُوَ خَصِيمٌ مُّبِينٌ﴾ مِنْ حَيْثُ حُصُولِ الِاعْتِبَارِ ابْتِدَاءً ثُمَّ التَّعْرِيضِ بِالْكُفْرَانِ ثَانِيًا، بِخِلَافِ الْوَجْهِ الثَّانِي فَإِنَّ صَرِيحَهُ الِامْتِنَانُ، وَيَحْصُلُ الِاعْتِبَارُ بِطَرِيقِ الْكِنَايَةِ مِنْ الِاهْتِمَامِ. وَالْمَقْصُودُ مِنْ الِاسْتِدْلَالِ هُوَ قَوْلُهُ تَعَالَى: وَالْأَنْعامَ خَلَقَها وَمَا بَعْدَهُ إِدْمَاجٌ لِلِامْتِنَانِ»[1]

3. أرى – والله أعلم – أنَّ تقديم لفظ (والأنعامَ) على الفعل (خَلَقَهـا) المكتفي بمفعوله له دلالة سياقية يوضِّحها المعنى، ومن هنا يمكن القول بالآتي:

أ- قوله تعالى: ﴿خَلَقَ ٱلسَّمَـٰوَٰتِ وَٱلْأَرْضَ بِٱلْحَقِّ تَعَـٰلَىٰ عَمَّا يُشْرِكُونَ ③﴾:

فعل + فاعل + مفعول به ← الكونُ ومَن فيه وما فيه.

ب- قوله تعالى: ﴿خَلَقَ ٱلْإِنسَـٰنَ مِن نُّطْفَةٍ فَإِذَا هُوَ خَصِيمٌ مُّبِينٌ ④﴾:

فعل + فاعل + مفعول به ← الإيجاز البديع المقصود في تطوير الخلق.

ت- قوله تعالى: ﴿وَٱلْأَنْعَـٰمَ خَلَقَهَا لَكُمْ فِيهَا دِفْءٌ وَمَنَـٰفِعُ وَمِنْهَا تَأْكُلُونَ﴾:

مفعول به لفعل محذوف + جملة فعلية تامة ← يأخذ السياق في استعراض خلق الله الذي سخَّره للإنسان، ويبدأ بالأنعام فيقدِّمها كون أنَّ القرآن الكريم يعرض هذه الأنعام لِما فيها مِن تلبية لضرورات البشر وتلبيةٍ لسير حياتهم اليومية[2].

---

(1) التحرير والتنوير: 104/14.
(2) ينظر: في ظلال القرآن: 2160/4 – 2161.

3. قوله تعالى: ﴿يُدْخِلُ مَن يَشَآءُ فِي رَحْمَتِهِۦ ۚ وَٱلظَّٰلِمِينَ أَعَدَّ لَهُمْ عَذَابًا أَلِيمًا﴾[1].

يقول سيبويه(180هـ): «(زيدٌ مررتُ به) فهو من النَّصب أَبْعَدُ من ذلك، لأنَّ المضمَر قد خَرَجَ من الفعل وأُضيفَ الفعلُ إليه بالباء، ولم يوصَلْ إليه الفعلُ في اللفظ، فصار كقولك: (زيدٌ لقيتُ أخاه)، وإن شئت قلتَ: (زيداً مررتُ به) تريد أن تُفَسِّرَ به مضمَرًا، كأنّك قلت إذا مثّلتَ ذلك: (جعلتُ زيدًا على طريقي مررتُ به)، ولكنَّك لا تُظهر هذا الأولَ لما ذكرتُ لك، وإذا قلت: (زيدٌ لقيتُ أخاه) فهو كذلك، وإن شئتَ نصبتَ؛ لأنَّه إذا وقع على شيءٍ من سببه فكأنَّه قد وقع به، والدليلُ على ذلك أنَّ الرجل يقول (أهَنْتَ زيداً بإهانتك أخاه وأكرمتَه بإكرامك أخاه)، وهذا النحوُ في الكلام كثيرٌ، يقول الرجلُ (إنْما أعطيتُ زيداً)، وإنَّما يريد لمكان زيد أَعطيتُ فلانًا، وإذا نصبتَ (زيداً لقيتُ أخاه)، فكأنَّه قال: (لابست زيدًا لَقِيتُ أخاه)، وهذا تمثيلٌ ولا يُتكلَّم به، فجرى هذا على ما جرى عليه قولك (أَكرمتُ زيدًا)، وإنَّما وصلت الأُثرةُ إلى غيره»[2].

جاء في معاني القرآن للفراء(ت207هـ) قوله في الآية: «﴿وَٱلظَّٰلِمِينَ أَعَدَّ لَهُمْ عَذَابًا أَلِيمًا﴾ نصبت الظالمين؛ لأنَّ الواو في أوّلها تصير كالظرف لـ(أعدَّ)، ولو كانت رفعًا كَانَ صواباً، كما قال: ﴿وَٱلشُّعَرَآءُ يَتَّبِعُهُمُ ٱلْغَاوُۥنَ﴾[3] بغير همز[4]، وهي فِي قراءة عَبْد اللَّه: ﴿وللظَّالمِينَ أَعَدَّ لَهُمْ عَذَابًا أَلِيمًا﴾[5] فكرَّر اللام فِي (الظالمين) وفي (لهم)، وربَّما فعلتِ العربُ ذَلِكَ، أنشدني بعضهم[6]:

---

(1) سورة الإنسان: 31.
(2) الكتاب(بولاق):1/42-43، (هارون):1/83.
(3) سورة الشعراء: 224.
(4) بغير همز: أي قيل: (والشعراء) على الاستفهام، ينظر: هامش معاني القرآن: 3/220.
(5) هي قراءة عبدالله بن مسعود، ينظر: إعراب القرآن للنحاس: 5/109 – 110، والكشّاف: 4/676، والبحر المحيط: 8/42.
(6) لم أعثر على قائل البيت، ينظر: معاني القرآن للفرّاء: 3/221، وجامع البيان:24/130.
=

أقُـــولُ لَهَـــا إذَا سَـــألَتْ طَلَاقَـــا   إلامَ تُـــسَارِعِينَ إلَـــى فِرَاقِـــي»[1].

وذكر أبو الحسن الأخفش (ت210ه) عددًا من مواضع التنزيلِ منهـا هـذه الآية، ثم قال: «فهذا إنَّما ينصب وقد سقط الفعلُ على الاسم بعده؛ لأنَّ الاسم الذي قبلهُ قد عَمِلَ فيه فأضمرتْ فعلاً فأعملته فيه حتَّى يكونَ العمل من وجـه واحـد، وكان ذلك أحسن، قال الشاعر[2]:

نُغَـــالِي اللَّحْـــمَ للأَضْـــيَافِ نيئـــاً   ونُرْخِـــصُهُ إذَا نَـــضِجَ القُـــدُورُ

يريدُ (نغالي باللحمِ)، فإنْ قلتَ:﴿يُدۡخِلُ مَن يَشَآءُ﴾ ليس بنصبٍ في اللفظِ، فهو في موضع نصب قد عَمِلَ فيه فِعْلٌ كما قلت: (مَرَرْتُ بزيدٍ وَعَمْراً ضَرَبْتُهُ) كأنَّكَ قلتَ (مَرَرْتُ زَيداً)، وقد يقول هذا بعض الناس»[3]، ثمَّ قال: «وكلُّ هذا يجوزُ فيه الرَّفع على الابتداءِ، والنَّصبُ أجودُ وأكثرُ» [4].

وأوردَ الزجّاج (ت311هـ) قوله في الآية: «فجاء (والظالمينَ) منـصوباً بفعلٍ مضمرٍ؛ ليطابق (يُدْخِلُ) على تقدير: يدخل مَن يشاءُ في رحمتـهِ، ويعـذِّبُ الظالمين»[5].

وجاء عن أبي جعفر النحّاس (ت 338هـ) قوله: «نَصْبُ (الظالمينَ) عنـد سيبويه[1] بإضمارِ فعلٍ يفسرُهُ ما بعده، أيّ: (ويعذّب الظالمين)، وأمَّـا الكوفيـونَ

= البيان:24/130.

(1) معاني القرآن: 220/3 – 221.

(2) ورد البيت من غير نسبة في معاني القرآن للفرّاء: 383/2، ولسان العرب: مادة (غلا).

(3) معاني القرآن للأخفش: 249/1 – 250.

(4) المصدر نفسه: 2250/1.

(5) معاني القرآن وإعرابه للزجّاج: 378/1، وينظر: الجامع لأحكام القرآن: 153/9/10.

فقالوا: نُصبتْ؛ لأنَّ الواو ظرف للفعلِ، أي: ظرفٌ لــ(أعدّ). قال أبو جعفــر[2]: وهذا يحتاج إلى أنْ يبيِّنَ ما الناصبُ؟ وقد زادَ الفراء[3] في هذا إشكالاً فقــالَ: يجوزُ رفعُهُ، وهو مثل﴿وَٱلشُّعَرَآءُ يَتَّبِعُهُمُ ٱلْغَاوُۥنَ ﴿٢٢٤﴾﴾[4]»[5].

وقد ردَّ النحّاس قولَ الفرَّاء، فنراه يقول: «وهذا لا يشبه من ذلك شيئاً إلّــا على بُعدٍ؛ لأنَّ قبل هذا فعلاً، فاختيرَ فيه النصبُ ليُضمر فعلاً ناصباً، فيعطف مــا عَمِلَ فيهِ الفعلُ على ما عمل فيه الفعلُ، و(الشعراء) ليس يَلِيهُم فعلٌ، وإنَّما يَلِــيهُم مبتدأ وخبره، قال جَلَّ وعَزَّ: ﴿وَأَكْثَرُهُمْ كَٰذِبُونَ﴾[6]، وهاهنا (يدخل من يشاء في رحمته)، ويجوزُ الرَّفعُ على أنْ يقطعهُ من الأوَّلِ»[7].

وأوردَ مكي القيسي (ت 437هــ) قوله: «(والظالمين) نصب علــى اضــمارِ فعلٍ، أَي: ويعذب الظَّالمين أعدَّ لَهُم عذَاباً؛ لِأَنَّ اعدادَ الْعَذَابَ يَؤُولُ الى الْعَذَاب؛ فَلذَلِك حَسُنَ اضمار (يعذبُ)، اذْ قد دلَّ عَلَيْهِ سِيَاق الْكَلَام، ولَا يجوزُ اضمار (أعدَّ)؛ لِأَنَّهُ لَــا يتَعَدَّى إِلَّا بِحرف، فإنَّما يضمرُ فِي هَذَا وَمَا شابهه فعلٌ يتَعَدَّى بِغَيْر حرفٍ مِمَّــا يــدل عَلَيْهِ سِيَاق الْكَلَام وفحوى الْخطاب»[8]. وذكر مكي رأي الكوفيين وردَّ عليه، إذ قال: « وَقَالَ الْكُوفِيُّونَ إِنَّمَا انتصب (والظالمين)؛ لِأَن الْوَاو الَّتِي مَعَه ظرفٌ للْفِعْــل وَهُــوَ

=

(1) ينظر: الكتاب: 89/1.

(2) هو أبو جعفر النحاس صاحب الإعراب نفسه.

(3) ينظر: معاني القرآن: 220/3، والبحر المحيط: 393/8.

(4) الشعراء:224.

(5) إعراب القرآن للنحاس: 109/5.

(6) سورة الشعراء: 223.

(7) إعراب القرآن للنحاس: 109/5 – 110.

(8) مشكل إعراب القرآن: 789/2.

(أعد) وَهَذَا كَلَام لَا يتَحَصّل مَعْنَاهُ، ويَجوز رفع (الظَّالِمين) على الِابْتِدَاء وَمَا بعده خَبره وَقد سمع الْأَصْمَعِي من يقْرَأ بذلك[1]، ولَيْسَ بمعمول بِهِ فِي الْقُرْآن؛ لِأَنَّهُ مُخَالفٌ لخط المُصحف ولجماعة الْقُرَّاء»[2].

وردَّ مكي قول الفرّاء الذي جعل الرَّفعَ في الآية بمنزلة ﴿وَٱلشُّعَرَآءُ يَتَّبِعُهُمُ ٱلْغَاوُۥنَ ۝٢٢٤﴾ كردّ النحّاس لهذا القول[3]، ثمّ نراه يقول في خاتمة المطاف «فالرَّفع هُوَ الْوَجْه فِي (الشُّعَرَاء)، وَيجوزُ النَّصبُ فِي غير الْقرَآن، وَالنّصبُ هُوَ الْوَجْه فِي (والظالمين) وَيجوز الرّفْع فِي غير الْقُرْآن فَهَذَا أصل يُعتَمد عَلَيْهِ فِي هَذَا الْبَاب»[4].

وجاء عن الطبرسي (ت502هـ) ما نصُّهُ: «وأمّا قوله: (والظالمون) فإنّه على ارتجال جملة مستأنفة، فقال ابن جنّي[5] كأنّه قال: (والظالمون أعدّ لهم عذاباً أليمًا) ثمّ إنّه عطفَ الجملة على ما قبلها، وقد سبق الرفع إلى مبتدئها غير أنَّ قراءة الجماعة أسبق، وهو النصب؛ لأنَّ معناه (ويعذب الظالمين)، فلمّا أضمَرَ

---

(1) قرأ (والظالمون) ابن الزبير وأبان بن عثمان وابن أبي عبلة، ينظر: إعراب القرآن للنحاس: 110/5، ومختصر في شواذ القراءات:166، والمحتسب:344/2، والكشّاف: 676/4، ومجمع البيان للطبرسي: 414/10، والتبيان في إعراب القرآن: 1261/2، وتفسير الرازي: 263/30، والجامع لأحكام القرآن: 153/19، والبحر المحيط: 402/8.

(2) مشكل إعراب القرآن: 789/2.

(3) ينظر: المصدر نفسه: 789/2 – 790.

(4) المصدر نفسه: 2/ 790.

(5) ينظر: المحتسب: 244/2.

هذا الفعل فسّرهُ بقوله: (أعدَّ لهم عذاباً أليماً)، وهـذا أكثـر مِـن أنْ يـؤتى لـه بشاهد»[1].

وتبع الزمخشري (ت538هـ) ما قاله البصريون في تقـدير الفعـل فـي نصب (والظالمين)، إذ قال: «ونصبُ الظّالِمِينَ بفعل يفسره، أعدَّ لهم، نحو: أوعد وكافأ، وما أشبه ذلك»[2]. ويجوز أنْ ترفع (والظالمون) على الابتداء[3]، ويقـول بعد ذكره قراءة الرفع: «وغيرها أولى؛ لذهابِ الطباقِ بـينَ الجملـةِ المعطوفـةِ والمعطوفِ عليها فيها، مع مخالفتها رسم المصحف»[4]، وكذلك الإمام الـرازي بقوله: «وهذا ليس باختيار؛ لأنَّه معطوفٌ على (يُدخل من يشاء)، وعطفُ الجملةِ الإسمية على الجملةِ الفعليةِ غيرُ حسنٍ»[5].

أمَّـا قولـه تعـالى: ﴿وَلَوْ شَآءَ ٱللَّهُ لَجَعَلَهُمْ أُمَّةً وَٰحِدَةً وَلَٰكِن يُدْخِلُ مَن يَشَآءُ فِى رَحْمَتِهِۦ ۚ وَٱلظَّٰلِمُونَ مَا لَهُم مِّن وَلِىٍّ وَلَا نَصِيرٍ ۝٨﴾[6] فرفع (والظالمون)، فإنَّما ارتفع؛ لأنَّـهُ لـم يذكر بعدَهُ فعلٌ يقعُ عليهِ فينصبه في المعنى، فلم يجزْ أنْ يعطفَ على المنـصوبِ قبلَهُ فارتفع بالابتداء، وههنا قوله: ﴿أَعَدَّ لَهُمْ عَذَابًا أَلِيمًا﴾ يدلُّ علـى ذلـك الناصـب المضمر، فظهر الفرق، والله سبحانه وتعالى أعلم بالصواب[7].

---

(1) مجمع البيان للطبرسي: 412/5.

(2) الكشاف: 676/4، وينظر: البيان في غريب إعراب القرآن: 485/2.

(3) ينظر: الكشّاف: 676/4، وتفسير البيضاوي: 555/2، وروح المعاني: 213/29/10.

(4) المصدر نفسه: 676/4.

(5) تفسير الرازي: 763/30.

(6) سورة الشورى: 8.

(7) ينظر: تفسير الرازي: 763/30.

وكذلك ابن الشجري (ت 542هـ) يقول: «انتصاب (الظالمين) فيه بتقدير حذف (يعذب)؛ لأنَّ قوله﴿أَعَدَّ لَهُمْ عَذَابًا﴾ يفسِّره من حيث كان إعداد العذاب يؤول إلى التعذيب، ولا يجوز إضمار (أعدَّ)؛ لما قدّمته لك في غير موضع من أنَّ الفعل إذا تعدَّى بالخافضِ لا يصحُّ إضماره، وفي مصحف ابن مسعود: (وللظالمين أعدَّ لهم) بلام الجرّ في الظالمين على تقدير (وأعدَّ للظالمين أعدَّ لهم)، ويحوز في العربية رفعُ (الظالمين) بالابتداء، والجملة التي هي (أعدّ لهم عذاباً) خبره»[1].

ورجَّح أبو البقاء العكبري النَّصب في قوله: «وَ(الظَّالِمِينَ): مَنْصُوبٌ بِفِعْلٍ مَحْذُوفٍ، تَقْدِيرُهُ: وَيُعَذِّبُ الظَّالِمِينَ، وَفَسَّرَهُ الْفِعْلُ الْمَذْكُورُ؛ وَكَانَ النَّصْبُ أَحْسَنَ؛ لِأَنَّ الْمَعْطُوفَ عَلَيْهِ قَدْ عَمِلَ فِيهِ الْفِعْلُ، وَقُرِئَ بِالرَّفْعِ عَلَى الِابْتِدَاءِ، وَاللَّهُ أَعْلَمُ»[2].

وذكر أبو حيان القولَ مُفصَّلاً في الآية فقال: « وَقَرَأَ الْجُمْهُورُ: وَالظَّالِمِينَ نَصْبًا بِإِضْمَارِ فِعْلٍ يُفَسِّرُهُ قَوْلُهُ: (أَعَدَّ لَهُمْ)، وَتَقْدِيرُهُ: وَيُعَذِّبُ الظَّالِمِينَ، وَهُوَ مِنْ بَابِ الِاشْتِغَالِ، جُمْلَةُ عَطْفٍ فِعْلِيَّةٌ عَلَى جُمْلَةٍ فِعْلِيَّةٍ، وَقَرَأَ ابْنُ الزُّبَيْرِ وَأَبَانُ بْنُ عُثْمَانَ وَابْنُ أَبِي عَبْلَةَ: وَالظَّالِمُونَ، عَطْفُ جُمْلَةٍ اسْمِيَّةٍ عَلَى فِعْلِيَّةٍ، وَهُوَ جَائِزٌ حَسَنٌ، وَقَرَأَ عَبْدُ اللَّهِ: (وَلِلظَّالِمِينَ) بِلَامِ الْجَرِّ، وَهُوَ مُتَعَلِّقٌ بِـ(أَعَدَّ) لَهُمْ تَوْكِيدًا، وَلَا يَجُوزُ أَنْ يَكُونَ مِنْ بَابِ الِاشْتِغَالِ، وَيُقَدَّرُ فِعْلٌ يُفَسِّرُهُ الْفِعْلُ الَّذِي بَعْدَهُ، فَيَكُونُ التَّقْدِيرُ: وَأَعَدَّ لِلظَّالِمِينَ أَعَدَّ لَهُمْ، وَهَذَا مَذْهَبُ الْجُمْهُورِ، وَفِيهِ خِلَافٌ ضَعِيفٌ

(1) الأمالي الشجرية: 336/1.

(2) التبيان في إعراب القرآن: 1261/2.

مَنْكُورٌ فِي النَّحْوِ[1]، فَتَقُولُ: بِزَيْدٍ مَرَرْتُ بِهِ، وَيَكُونُ التَّقْـديرُ: (مَـرَرْتُ بِزَيْـدٍ مَرَرْتُ بِهِ)، وَيَكُونُ مِنْ بَابِ الِاشْتِغَالِ، وَالْمَحْفُوظُ الْمَعْرُوفُ عَنِ الْعَـرَبِ نَـصْبُ الِاسْمِ وَتَفْسِيرُ مَرَرْتُ الْمُتَأَخِّرِ، وَمَا أَشْبَهَهُ مِنْ جِهَةِ الْمَعْنَى فِعْلًا مَاضِيًا»[2].

ووجه الرّفع هذا أعني (والظالمونَ) هو جائزٌ حسنٌ عند أبي حيَّان، وغير حسنٍ عند الزمخشري والرازي وغيرهما، فالزمخشري والرازي كما ذكرنا عدَّا هذا الوجه غير حسن، ووافقه في ذلك الأزهري والأشموني إذ نـصَّا علـى أنَّ تشاكل الجملتين المعطوفة أحدهما على الأخرى أحسن من تخالفهمـا[3]، فعلـى الوجه الذي يراه أبو حيان يكون عطف جملة اسمية على فعلية، وعلـى الوجـه الذي يرياه الزمخشري والرازي وغيرهما يكون عطف جملة فعلية على فعلية.

وفصّلَ ابن هشام (ت761هـ) قوله: «(بزيد مَرَرْت بِهِ) عِنْـد مـن أجَـازه مستدلًا بقِرَاءَة بَعضهم: (وللظالمينَ أعدَّ لَهُم)، وَالْأَكْثَرُونَ يوجبون فِي مثـل ذَلِـك إِسْقَاط الْجَار، وَأَنْ يُرفَع الِاسْم بِالِابْتِدَاءِ أَو ينصب بإضمار جَـاوَزت أَو نَحـوه، وبالوجهين قُـرِئ فِي الْآيَة، وَالنَّصب قِرَاءَة الْجَمَاعَة، ويرجِّحها الْعَطـف علـى الْجُملَة الفعلية، وَهل الأولَى أَنْ يقدَّرَ الْمَحْذُوف مضارعاً، أَي(ويعـذب) لمناسـبة (يُدْخل)، أَو مَاضِياً، أَي (وعذَّب) لمناسبة الْمُفَسّر فِيهِ نظـر»[4]، وَأَمّـا الْقِـرَاءَة بِالْجَرِّ فَمن توكيد الْحَرْف بإعادته دَاخِلاً على ضمير مَا دخل عَلَيْهِ الْمُؤَكّد، مثـل إِنّ زيداً إِنَّه فَاضل، وَلَا يكون الْجَار وَالْمَجْرُور توكيداً للْجَار وَالْمَجْـرُور؛ لِـأَنَّ الضَّمِير لَا يُؤَكد الظَّاهِر؛ لِأَنَّ الظَّاهِر أقوى، وَلَا يكـون الْمَجْـرُور بَـدَلاً مـن

---

(1) ينظر: مغني اللبيب: 583.

(2) البحر المحيط: 402/8.

(3) ينظر: شرح التصريح: 301/1، وشرح الأشموني على الألفية: 223/2.

(4) مغني اللبيب: 583.

الْمَجْرُور بِإِعَادَة الْجَار؛ لِأَن الْعَرَب لم تبدل مضمراً من مظهر، لَا يَقُولُونَ: (قَامَ زيد هُوَ) وَإِنَّمَا جوز ذَلِك بعض النَّحْوِيين بِالْقِيَاسِ(1).

ووضّحَ الجمل (ت 1204هـ) والصاوي (ت 1241هـ) كلام السيوطي، وقالا: إنَّ هذا المقدَّر يلاقي المذكور في المعنى، فهو على حدِّ (زيدٌ مررتُ بِهِ)(2).

وممَّا سبق يمكن – بعد توفيق الله تعالى– قول الآتي:

أ. أعطى السياق القرآني منفذًا تُجاه المتلقي؛ كي يضع فعلاً محذوفاً مناسباً لموطن النَّص يتماشى مع الهدف التعبيري المنشود نحو: أوْعد، أو كافأ، أو عذَّبَ ... إلخ.

ب. النَّصب بإضمار فعل بمعنى: ويعذِّب الظالمين أعدَّ لهم عذابًا؛ لأنَّ إعداد العذاب يؤول إلى العذاب؛ لذلك حسن إضمار (ويعذِّب)، إذ قد دلَّ عليه سياق الكلام. غير أنَّ النحويين لم يجوّزوا – على قول الأكثرية – إضمار (أعدَّ)؛ لأنَّه لا يتعدَّى إلا بحرف، فإنَّما يضمر في هذا وما شابهه فعلٌ يتعدَّى بغير حرف ممَّا يدل عليه سياق الكلام وفحوى الخطاب(3).

---

(1) ينظر: المصدر نفسه: 583، وشرح التصريح على التوضيح:144/2، وحاشية الصبّان على شرح الأشموني: 120/3.

(2) ينظر: الفتوحات الإلهية على تفسير الجلالين: 463/4، وحاشية الصاوي على الجلالين: 279/4.

(3) ينظر: الموسوعة القرآنية: 488/4.

ت. قراءة النَّصب هي قراءة الجمهور، وقرأ بعض القرّاء بــالرفع والخفــض، وفي هذه القراءات أمور[1]:

1. قراءة النَّصب: (والظالمين) منصوب على طريقة الاشتغال بفعل محــذوف يُفسِّرَه (أعدَّ له) من حيث المعنى لا من حيث اللفظ، وكان النصب مُختــارًا لعطف جملة الاشتغال على جملة (يُدخل)، وهي فعلية.

2. قراءة الرفع: على الابتداء وما بعده الخبر، وهو مرجوح؛ لعدم المناسبة.

3. قراءة الخفض: وفيها تقديران:

الأول: المشهور أن يكون (الظالمين) متعلّقاً بــ(أعدَّ) ويكون (لهم) توكيداً.

والآخر: الضعيف: أنْ يقدَّر فعلًا على طريقة الاشتغال.

ولغة العرب تتوافق مع ما ذهب إليه الجمهور.

وقد وردت شواهد أخرى في القرآن الكريم بخصوص هذه الحالة[2].

وهكذا نلاحظ في الآيات الثلاث السابقة كيف كان النَّصب فيهــا راجحــاً؛ وذلك للعطف على جملة فعلية.

فــ﴿ وَرُسُلًا ﴾ منصوب بفعل محذوف يدلُّ عليه الفعل المــذكور، وحــسن نصبُهُ؛ لأنَّ (ورُسُلاً) معطوف على ما قد عمل فيه الفعل، وتكــون الآيــة علــى

(1) ينظر: الدر المصون: 626/10 – 627.

(2) ينظر: الأنعام: 36، والأعراف: 30، والحجر: 19، 27، والنحل: 5، 31، والإســراء: 12، 13، 106، والأنبياء: 73، والحج: 26، والفرقــان: 39، وياســين: 12، وق: 7، والذاريات: 29، والنازعات: 29، 32، وعبس: 20.

شاكلة قولنا (رأيتُ زيداً وعمراً كلّمته). فـ(عمراً) منصوب بفعل محذوف يفسّره الفعل المذكور، ورجَّح نصب (زيداً)؛ لأنَّه عطف على الجملة السابقة.

ويجوز في ﴿وَرُسُلًا﴾ الحمل على معنى (إنّا أوحينا إليك)، وهذا التقدير له علاقة بالمعنى؛ لأنّ معنى الآية (إنَّا أرسلنا إليك): موحين إليك وأرسلنا رُسُلاً قد قصصناهم عليك.

أمَّا تقدير الفرّاء وهو رأي يُنسب إلى الكوفيين، وهو أنْ يكون (رسلاً) نصباً من (قصصناهم)، فهذا الرأي ضعيف لدى النحويين القدماء. بيد أنَّ المحدثين يميلون إلى الأخذ بالرأي الكوفي؛ وذلك لأنَّ رأيهم لا يقوم على التقدير، ويقوم على جواز تقديم الفاعل على فعله، فوجد هذا المذهب رواجاً وقبولاً عند بعض المحدثين بحجّة أنَّ تقدير الفعل فيه تعقيد للنحو، وعدم التقدير فيه تيسير للنحو[1].

وكذلك قوله تعالى: ﴿وَٱلْأَنْعَـٰمَ خَلَقَهَا﴾ فـ(الأنعام) منصوبة بفعل يفسِّره (خلقها)، والتقدير:(خلق الأنعام خلقها)، هذا على مذهب جمهور البصريين، أمَّا الكوفيون فينصبون (الأنعام) بالفعل (خلقها) الظاهر.

أمَّا قوله تعالى: ﴿وَٱلظَّـٰلِمِينَ أَعَدَّ لَهُمْ﴾، فإنَّ (الظالمين) منصوب بفعل مقدَّر تقديره (ويعذِّب الظالمين أعدَّ لهم)؛ لأنَّ الفعل إذا تعدَّى بالخافض لا يصحُّ إضماره فيضمر فعل من معناه، والله تعالى أعلم.

أمَّا **القسم الثاني** وهو ترجيح النصب على الرفع إذا وقع الاسم بعد همزة الاستفهام، فمن شواهده في القرءان الكريم ما يأتي:

---

(1) ينظر: إحياء النحو: 151 – 158، وسيبويه والقراءات: 118 – 120، وفي النحو العربي نقد وتوجيه: 170 وما بعدها، وغير ذلك.

1. قوله تعالى: ﴿وَكَذَٰلِكَ فَتَنَّا بَعْضَهُم بِبَعْضٍ لِّيَقُولُوٓا۟ أَهَٰٓؤُلَآءِ مَنَّ ٱللَّهُ عَلَيْهِم مِّنۢ بَيْنِنَآ ۗ أَلَيْسَ ٱللَّهُ بِأَعْلَمَ بِٱلشَّٰكِرِينَ ﴿٥٣﴾﴾[1].

أبدى أبو البقاء العكبري قوله في الآية «وَ(هَؤُلَاءِ): مُبْتَدَأٌ، وَ(مَنَّ اللَّهُ عَلَيْهِمْ): الْخَبَرُ، وَالْجُمْلَةُ فِي مَوْضِعِ نَصْبٍ بِالْقَوْلِ. وَيَجُوزُ أَنْ يَكُونَ هَؤُلَاءِ فِي مَوْضِعِ نَصْبٍ بِفِعْلٍ مَحْذُوفٍ فَسَّرَهُ مَا بَعْدَهُ تَقْدِيرُهُ: أَخُصُّ هَؤُلَاءِ، أَوْ فَضَّلَ»[2].

وذكر السَّمين الحلبي (ت 756هـ) قوله في الآية « قوله: (أَهَؤُلَاءِ) يجوز فيه وجهان:

أظهرهما: أنَّه منصوب المحل على الاشتغال بفعلٍ محذوفٍ يُفَسِّره الفعل الظاهر، العامل في ضميره بوساطة (على) ويكون المفسِّر من حيث المعنى لا من حيث اللفظ، والتقدير: أَفَضَّلَ الله هؤلاء منَّ عليهم، أو اختار هؤلاء مَنَّ عليهم، ولا محلَّ لقوله: ﴿مَنَّ ٱللَّهُ عَلَيْهِم﴾؛ لكونها مفسرة، وإنَّما رجَّح هنا إضمار الفعل؛ لأنَّه وقع بعد أداةٍ يغلب إيلاءُ الفعلِ لها.

والثاني: أنَّه مرفوع لا محل على أنه مبتدأ والخبر: مَنَّ الله عليهم، وهذا وإن كان سالماً من الإضمار الموجود في الوجه الذي قبله، إلا أنه مرجوحٌ لما تقدَّم، و(عليهم) متعلِّقٌ بـ(مَنَّ)»[3].

---

(1) الأنعام: 53.

(2) التبيان في إعراب القرآن: 499/1.

(3) الدرّ المصون: 648/4، وينظر: الفتوحات الإلهية على تفسير الجلالين: 35/2، وإعراب القرآن الكريم وبيانه: 125/3.

ومن قولي أبي البقاء والجمل يتبيَّنُ لنا أنَّ النَّصب والرَّفع في الآية جائزان كلاهما، إلَّا أنَّ النَّصب هو الأقوى والمختار؛ لأنَّ الهمزة يغلب إيلاء الفعل بعدها، وهي بالفعل أولى.

ومن هذا التطواف النحوي يمكن أنْ نربط ذلك سياقيًا على وفق الآتي:

1. قال ابن عاشور: «وَاسْمُ الْإِشَارَةِ عَائِدٌ إِلَى الْفُتُونِ الْمَأْخُوذِ مِنْ (فَتَنَّا) كَمَا يَعُودُ الضَّمِيرُ عَلَى الْمَصْدَرِ فِي نَحْوِ: ﴿ٱعۡدِلُواْ هُوَ أَقۡرَبُ لِلتَّقۡوَىٰ﴾[1]، أَيْ فَتَنَّا بَعْضَهُمْ بِبَعْضٍ فُتُونًا يُرَغِّبُ السَّامِعَ فِي تَشْبِيهِهِ وَتَمْثِيلِهِ لِتَقْرِيبِ كُنْهِهِ فَإِذَا رَامَ الْمُتَكَلِّمُ أَنْ يُقَرِّبَهُ لَهُ بِطَرِيقَةِ التَّشْبِيهِ لَمْ يَجِدْ لَهُ شَبِيهًا فِي غَرَائِبِهِ وَفَظَاعَتِهِ إِلَّا أَنْ يُشَبِّهَهُ بِنَفْسِهِ إِذْ لَا أَعْجَبَ مِنْهُ، عَلَى حدّ قَولهم: والسفاهةُ كَاسْمِهَا[2]، وَلَيْسَ ثَمَّةَ إِشَارَةٌ إِلَى شَيْءٍ مُتَقَدِّمٍ مُغَايِرٍ لِلْمُشَبَّهِ. وَجِيءَ بِاسْمِ إِشَارَةِ الْبَعِيدِ لِلدَّلَالَةِ عَلَى عِظَمِ الْمُشَارِ إِلَيْهِ»[3]. وهذا يعني أنَّ اسم الإشارة وموقعه سواء

---

(1) سورة المائدة: 8.

(2) وردت هذه العبارة في بيت شعري لأكثر من شاعر، ومنهم: قول القتَّال الكلابي أو لجرير بن كليب الفقعسي: **تَبَغى ابْنُ كُوزٍ وَالسَّفَاهَةُ كَاسْمِهَا... لِيَسْتَادَ مِنَّا أَنْ شَتَوْنَا لَيَالِيا**

ينظر ديوان الحماسة للتبريزي: 82/1.

وقول النابغة الذبياني: **نبئتَ زرعةَ، والسفاهةُ كاسمها ** يُهْدي إليَّ غَرائبَ الأشْعارِ**

ينظر ديوانه: 54.

وقول ابن الرومي: **أسهَلْتَ عندي والسفاهةُ كاسمها ** رزيئةَ وُدٍّ ليس من ناجمِ البقْلِ**

ينظر ديوانه: 135/3.

(3) التحرير والتنوير: 253/7.

على تأويل النصب على الاشتغال أو الرفع على الابتداء، بَيدَ أنَّ الثاني أرجحُ كما تقدَّم.

2. اسم الإشارة المنصوب على الاشتغال مسبوق بحرف استفهام[1] كما يسمّيه البلاغيون، يقابله جواب الله عزَّ وجلَّ في علاه بقوله: ﴿أَلَيْسَ ٱللَّهُ بِأَعْلَمَ بِٱلشَّٰكِرِينَ﴾، وهذه مقابلة موضوعية فنية، وكالآتي[2]:

فقوله: ﴿لِّيَقُولُوٓاْ أَهَٰٓؤُلَآءِ مَنَّ ٱللَّهُ عَلَيْهِم مِّنۢ بَيْنِنَآ﴾ قولُ مشركي قريش من سادتها وكبرائها من دعوة الإسلام، إذ إنَّهم قالوها تهكُّمًا وسخريةً.

وقوله: ﴿أَلَيْسَ ٱللَّهُ بِأَعْلَمَ بِٱلشَّٰكِرِينَ﴾ هذا الردُّ الحافل بالإيحاءات والإيماءات، إذ إنَّ نعمة الإيمان لا تتعلق بقيمةٍ من قيم الأرض الصغيرة التي تسود في الجاهليات البشرية، إنَّما يختص الله بها مَن يعلم أنَّهم شاكرون عليها.

3. التقديم السياقي لاسم الإشارة كان له هدفٌ سامٍ وعالٍ، يمكن إرجاعه إلى الاختصاص والتوكيد على جهة الاشتغال، أو الثبوت والقوّة والتوكيد على جهة الرَّفع على الابتداء، والله أعلم بمراده.

2. قوله تعالى: ﴿فَقَالُوٓاْ أَبَشَرًا مِّنَّا وَٰحِدًا نَّتَّبِعُهُۥٓ إِنَّآ إِذًا لَّفِى ضَلَٰلٍ وَسُعُرٍ ﴿٢٤﴾﴾[3].

أورد الأخفش (ت210هـ) قوله في الآية: «وكذلك ما وقع عليه حرف الاستفهام نحو قوله: ﴿فَقَالُوٓاْ أَبَشَرًا مِّنَّا وَٰحِدًا نَّتَّبِعُهُۥٓ إِنَّآ إِذًا لَّفِى ضَلَٰلٍ وَسُعُرٍ﴾، وإنّما فُعل

---

(1) يمكن أنْ يكون الاستفهام هنا إنكاريًا، ويمكن انْ يكونَ حقيقيًا، ولكلٍّ له معناه ودلالته. ينظر: إعراب القرآن للنحاس: 2/11- 12.

(2) ينظر تفصيل ذلك من جهتي المقابلة: في ظلال القرآن: 2/1100 – 1101، والتفسير القرآني للقرآن: 4/194 – 195، وتفسير المراغي: 7/134 – 137.

(3) سورة القمر: 24.

هذا في حرف الاستفهام؛ لأنَّه إذا كان بعده اسم وفعل كان أحسن أن يُبتدأ بالفعل قبل الاسم، فإنْ بَدَأْتَ بالاسم أضمرت له فعلاً حتى تحسن الكلام به، وإظهار ذلك الفعل قبيح»[1].

وجاء عن الزّجّاج (ت311هـ) والنَّحاس (ت 338هـ) قولهما في الآية: بأنَّ (بشراً) منصوب بفعلٍ مضمرٍ الذي ظهر يفسِّرُهُ، المعنى: أنتَّبِعُ بَشَراً[2].

ونحى هذا الإعراب أغلبُ النحويين منهم مكي القيسي (ت437هـ)[3]، والطبرسي (ت502هـ)[4]، والزمخشري (ت538هـ)[5]، وابن عطية (ت541هـ)[6]، وابن الشجري (ت542هـ)[7]، وابن الأنباري (ت577هـ)[8]، والرازي (ت606هـ)[9]، وأبو البقاء العكبري (ت616هـ)[10]، والسَّمين الحلبي (ت 756هـ)[11]، والقرطبي (ت 671هـ)[12]، والنسفي

---

(1) معاني القرآن للأخفش: 247/1 – 248.

(2) ينظر: معاني القرآن وإعرابه: 89/5، وإعراب القرآن للنحاس:293/4.

(3) ينظر: مشكل إعراب القرآن: 700/2.

(4) ينظر: مجمع البيان: 191/5.

(5) ينظر: الكشّاف: 437/4.

(6) ينظر: المحرر الوجيز: 198/5.

(7) ينظر: الأمالي الشجرية: 331/1.

(8) ينظر: البيان ي غريب إعراب القرآن: 406/2.

(9) ينظر: تفسير الرازي: 50/29/15.

(10) ينظر: التبيان في إعراب القرآن: 1194/2.

(11) ينظر: الدر المصون: 138/10.

(12) ينظر: الجامع لأحكام القرآن: 9/ 137/17.

(ت701هـ)[1]، وأبو حيّان الأندلسي (ت 745هـ)[2]، وابن هشام (ت761هـ)[3]، والبيضاوي (ت791هـ)[4]، والسيوطي (ت911هـ)[5]، والجمل (ت1204هـ)[6]، والصاوي (ت1241هـ)[7]، والآلوسي (ت 1270هـ)[8].

والنَّصبُ في (أبَشَراً) على ما ذكرناه من آراء النحويين هو المختار؛ وذلك لتقدُّم أداة هي بالفعل أولى وهي همزة الاستفهام.

ويجوز الرفع في (أبَشَراً) على قراءة أبي الأشهب وابن السميفع وأبي السمال العدوي (أَبَشَرٌ) بالرفع، و(واحدٌ) كذلك رفع بالابتداء والخبر (نتّبعهُ).

وقرأ أبو السَّمال (أَبَشَرٌ) بالرّفع، و(منّا واحداً) بالنصب، قال أبو الفتح: « (بشر) عندي مرفوع بفعل يدل عليه قوله:﴿ أَءُلْقِيَ ٱلذِّكْرُ عَلَيْهِ مِنۢ بَيْنِنَا ﴾[9]، فكأنَّه قال: أيُنبَّأ، أو يُبعَثُ بشرٌ منّا؟»[10].

(1) ينظر: تفسير النسفي: 204/4.

(2) ينظر: النهر الماد: 178/8.

(3) ينظر: أوضح المسالك: 8/2.

(4) ينظر: تفسير البيضاوي: 449/2.

(5) ينظر: تفسير الجلالين: 703.

(6) ينظر: الفتوحات الإلهية على تفسير الجلالين: 246/4 – 247.

(7) ينظر: حاشية الصاوي على الجلالين: 148/4.

(8) ينظر: روح المعاني: 14/ 87/27.

(9) القمر:25.

(10) المحتسب: 298/2، وينظر: الجامع لحكام القرآن: / 137/17 – 138، والبحر المحيط: 180/8، والرّفع على أنّه نائب فاعل لفعل مبني للمجهول.

ومن هذين النصّين الكريمين يتبيَّن لنا أنَّ الاسم المشغول عنه إذا وقع بعد أداة الاستفهام فإنَّه يترجَّح النَّصب على الرَّفع، وإنْ كان الرَّفع فيه جائزاً؛ ولأنَّ همزة الاستفهام من الأشياء التي تطلب الفعل؛ لذلك كان نصب الاسم المشغول عنه بفعلٍ مضمرٍ أقوى من حمله على الابتداء.

ثانياً: ما يترجح رفعه ويجوز النصب فيه:

ورد في التنزيل العزيز مواضع كثيرة لهذه الحالة، ونقوم إن شاء الله بدراسة نماذج تطبيقية عليها:

1. قوله تعالى: ﴿ذَٰلِكَ نَتْلُوهُ عَلَيْكَ مِنَ ٱلْآيَٰتِ وَٱلذِّكْرِ ٱلْحَكِيمِ ۝٥٨﴾[1].

جاء في إعراب القرآن للنحّاس(ت 338هـ) قوله في الآية: «ذلِكَ في موضع رفع بالابتداء وخبره (نَتْلُوهُ)، ويجوز أنْ يكونَ في موضع رفع بإضمار مبتدأ أي الأمر ذلك، ويجوز أنْ يكونَ في موضعِ نصبٍ بإضمارِ فعل. قال أبو إسحاق[2]: يجوز أن يكون (ذلك) بمعنى (الذي) و(نتلوه) صلته، والخبر (مِنَ الْآياتِ)»[3].

وأوردَ الطبرسي (ت502هـ) قوله في الآية «(نتلوه عليك) في موضع رفع بأنَّه خبر ذلك، ويجوز أنْ يكون صلة لـ(ذلك) ويكون (ذلك) بمعنى (الذي)، فعلى هذا لا موضع لقوله (نتلوه)، وتقديره: (الذي نتلوه) وقوله: (من الآيات) في موضع رفع بأنَّه خبره، وأنشدوا في مثله[4]:

---

(1) سورة آل عمران: 58.

(2) يعني أبا إسحاق الزجاج، ينظر: معاني القرآن وإعرابه: 421/1.

(3) إعراب القرآن للنحّاس: 382/1.

(4) البيت ليزيد بن ربيعة بن مفرغ الحميري، ينظر: شعر ابن مفرغ الحميري: 115، =

عَدَسْ مَا لعبّاد عليك إمارةٌ   نَجَوْت وَهَذَا تحملين طليقُ

تقديره: والذي تحملين طليقُ»[1].

وذكر الزمخشري (ت 538ه) في الكشّاف أنَّ « ذلِكَ: وهو مبتدأ خبره (نَتْلُوهُ) و(مِنَ الْآيَاتِ) خبرٌ بعدَ خبر، أو خبر مبتدأ محذوف، ويجوزُ أنْ يكونَ (ذلكَ) بمعنى (الذي)، و(نتلوه) صلته، و(من الآيات) الخبر، ويجوز أنْ ينتصب (ذلك) بمضمر تفسيره (نتلوه)»[2].

وفصّل أبو البقاء العكبري (ت 616هـ) الأوجه الإعرابية في الآية وحصرها في ثَلَاثَةُ أَوْجُهٍ:

«**أَحَدُهَا:** (ذَلِكَ) مُبْتَدَأٌ، وَ(نَتْلُوهُ) خَبَرُهُ.

وَالثَّانِي: الْمُبْتَدَأُ مَحْذُوفٌ و (ذلِكَ) خَبَرُهُ ; أَيِ الْأَمْرُ ذَلِكَ، وَ(نَتْلُوهُ) فِي مَوْضِعِ الْحَالِ; أَيِ الْأَمْرُ الْمُشَارُ إِلَيْهِ مَتْلُوًّا وَ «مِنَ الْآيَاتِ» حَالٌ مِنَ الْهَاءِ.

= والإنصاف: 717/2، وشرح التصريح على التوضيح: 139/1، وشرح الأشموني على الألفية: 74/1. والشاهد فيه أنَّ الكوفيين ذهبوا إلى أنَّ (ذا) اسم موصول وقع مبتدأً من دون أنْ يتقدم عليه استفهام بـ(ما) أو (مَن)، ولم يمنعهم اتصال حرف التنبيه به من موصوليته، وهذا خلاف مذهب البصريين، ينظر: شرح الرضي على الكافية: 23/3، وشرح التصريح على التوضيح: 595/1، وهمع الهوامع: 327/1.

(1) مجمع البيان للطبرسي: 450/1، وجواز أن يكون (هذا) بمعنى (الذي) هو على مذهب الكوفيين.

(2) ينظر: الكشّاف: 367/1، وتفسير النسفي: 160/1، وتفسير البيضاوي: 162/1.

وَالثَّالِثُ: (ذَلِكَ) مُبْتَدَأٌ، و(مِنَ الْآيَاتِ) خَبَرُهُ ; وَ(نَتْلُوهُ) حَالٌ، وَالْعَامِلُ فِيهِ مَعْنَى الْإِشَارَةِ، وَيَجُوزُ أَنْ يَكُونَ (ذَلِكَ) فِي مَوْضِعِ نَصْبٍ بِفِعْلٍ دَلَّ عَلَيْهِ (نَتْلُوهُ) تَقْدِيرُهُ: نَتْلُو ذَلِكَ، فَيَكُونُ (مِنَ الْآيَاتِ) حَالًا مِنَ الْهَاءِ أَيْضًا»(1).

وذكر أبو حيان(ت745هـ) الآراء النحوية في الآية بقوله: «(ذَلِكَ) مُبْتَدَأٌ، وَ(نتلوه) خبر و(من الْآيَاتِ) مُتَعَلِّقٌ بِمَحْذُوفٍ؛ لِأَنَّهُ فِي مَوْضِعِ الْحَالِ، أَيْ: كَائِنًا مِنَ الْآيَاتِ. وَ: مِنْ، لِلتَّبْعِيضِ...، وَجَوَّزُوا أَنْ يَكُونَ: (مِنَ الْآيَاتِ)، خَبَرًا بَعْدَ خَبَرٍ، وَذَلِكَ عَلَى رَأْيِ مَنْ يُجِيزُ تَعْدَادَ الْأَخْبَارِ بِغَيْرِ حَرْفِ عَطْفٍ، إِذَا كَانَ لِمُبْتَدَأٍ وَاحِدٍ، وَلَمْ يَكُنْ فِي مَعْنَى خَبَرٍ وَاحِدٍ، ... وَجَوَّزُوا أَنْ يَكُونَ (ذَلِكَ) مَنْصُوبًا بِفِعْلٍ مَحْذُوفٍ يُفَسِّرُهُ مَا بَعْدَهُ، فَيَكُونُ مِنْ بَابِ الِاشْتِغَالِ، أَيْ: نَتْلُو ذَلِكَ نَتْلُوهُ عَلَيْكَ، وَالرَّفْعُ عَلَى الِابْتِدَاءِ أَفْصَحُ لِأَنَّهُ عَرِيَ مِنْ مُرَجِّحِ النَّصْبِ عَلَى الِاشْتِغَالِ فَـ(زَيْدٌ ضَرَبْتَهُ)، أَفْصَحُ مِنْ: (زَيْدًا ضَرَبْتَهُ)، وَإِنْ كَانَ عَرَبِيًّا، وَعَلَى هَذَا الْإِعْرَابِ يَكُونُ (نَتْلُوهُ)، لَا مَوْضِعَ لَهُ مِنَ الْإِعْرَابِ؛ لِأَنَّهُ مُفَسِّرٌ لِذَلِكَ الْفِعْلِ الْمَحْذُوفِ، وَيَكُونُ (مِنَ الْآيَاتِ)، حَالًا مِنْ ضَمِيرِ النَّصْبِ فِي: نَتْلُوهُ».(2)

ثمّ ذكر أبو حيّان قول الزجاج والزمخشري الآنف الذكر في جوازهما أنْ يكون (ذلك) بمعنى(الذي) و(نتلوه) صلته، و(من الآيات) الخبر، ويعقب على كلامهما فيقول: «وَهَذِهِ نَزْعَةٌ كُوفِيَّةٌ، يُجِيزُونَ فِي أَسْمَاءِ الْإِشَارَةِ أَنْ تَكُونَ مَوْصُولَةً، وَلَا يَجُوزُ ذَلِكَ عِنْدَ الْبَصْرِيِّينَ، إِلَّا فِي (ذَا)، وَحْدَهَا إِذَا سَبَقَهَا (مَا) الِاسْتِفْهَامِيَّةُ بِاتِّفَاقٍ، أَوْ (مَنِ) الِاسْتِفْهَامِيَّةُ بِاخْتِلَافٍ»(3).

---

(1) التبيان في إعراب القرآن: 266/1.
(2) البحر المحيط: 476/2 – 477.
(3) المصدر نفسه: 477/2.

ثم ذكر أبو حيّان تجويز من أجاز «أَنْ يَكُونَ (ذَلِكَ)، مُبْتَدَأً وَ(مِنَ الْآيَـــاتِ)، خَبَرٌ، و(نتلوه) حَالٌ، وَأَنْ يَكُونَ (ذَلِكَ) خَبَرُ مُبْتَدَإٍ مَحْـــذُوفٍ، أَيْ: الْـــأَمْرُ ذَلِـــكَ، و(نتلوه) حَالٌ»[1].

وذكر السيوطي (ت911هــ) أنَّ «(من الآياتِ) حال من الهاء في (نتلوه)، وعامله ما في (ذَلِكَ) من معنى الإشارة»[2].

وذكر الجمل (ت1204هــ) والصَّاوي (ت 1241ه) أنَّ كلام السيوطي وقع على سبيل السهو، إذ قال الجمل: «وقوله: (وعامله ما في (ذَلِكَ)) أي لفظ (ذلـــك) وهذا كلام وقع على سبيل السهو؛ لأنَّ العامل في صـــاحبها، وصـــاحبُها الهـــاء الواقعة مفعولاً، فيكون العامل في الحال هو الفعل العامل في الهاء، فكان عليه أنْ يقول: والعامل (نتلوه)، وما ذكره إنّما يناسب قولاً آخر قد قيـــل وهـــو أنَّ (مـــن الآياتِ) خبر، وجملة (نتلوه) حال، والعامل فيه ما في معنى اسم الاشـــارة مـــن الفعل، وعبارة السمين[3]: ويجوز أنْ يكون (ذلك) مبتدأ (مـــن الآيـــات) خبـــره، و(نتلوه) جملة في موضع نصب على الحال، والعامل معنى اسم الإشارة»[4].

ممَّا تقدَّمَ يمكن – بعد فضل الله وتوفيقه – قول الآتي:

1. الاستعمال القرآني لاسم الاشارة والذي هو موضع الخـــلاف فـــي توجيهـــه النحوي جاء به مُذكَّرًا لا مُؤنَّثًا؛ «لِتَأْوِيلِ الْمُشَارِ إِلَيْهِ بِالْكَلَامِ أَو بالمـــذكور. وَجُمْلَةُ (نَتْلُوهُ) حَالٌ مِنِ اسْمِ الْإِشَارَةِ عَلَى حَدّ﴿وَهَٰذَا بَعْلِي شَيْخًا ﴾[5]، وَهُـــوَ

---

(1) المصدر نفسه: 477/2.
(2) تفسير الجلالين: 76.
(3) يعني السمين الحلبي، ينظر: الدرّ المصون: 217/3.
(4) الفتوحات الإلهية على تفسير الجلالين: 280/1 – 281، وينظر: حاشية الصاوي علـــى الجلالين: 158/1.
(5) سورة هود: 72.

استِعْمَالٌ عَرَبِيٌّ فَصِيحٌ، وَإِنْ خَالَفَ فِي صِحَّةِ مَجِيءِ الْحَالِ مِنِ اسْمِ الْإِشَارَةِ بَعْضُ النُّحَاةِ. وَقَوْلُهُ: (مِنَ الْآيَاتِ) خَبَرُ ذَلِكَ أَيْ: إِنَّ تِلَاوَةَ ذَلِكَ عَلَيْكَ مِنْ آيَاتِ صِدْقِكَ فِي دَعْوَى الرِّسَالَةِ فَإِنَّكَ لَمْ تَكُنْ تَعْلَمُ ذَلِكَ، وَهُوَ ذِكْرٌ وَمَوْعِظَةٌ لِلنَّاسِ، وَهَذَا أَحْسَنُ مِنْ جَعْلِ (نَتْلُوهُ) خَبَرًا عَنِ الْمُبْتَدَأِ، وَمِنْ وُجُوهٍ أُخْرَى»[1].

2. إنَّ للسياق القرآني أثراً كبيراً في تحديد الأسلوب القرآني، فالآيــة الكريمــة حَوت توجيهًا «وذلك التوجيه القرآني كله، فهو وحي من الله، يتلوه الله على نبيه (صلى الله عليه وسلم)، وفي التعبير معنى التكريم والقرب والودّ، فماذا بعد أنْ يتولّى الله تعالى التلاوة على محمد نبيــه؟ تــلاوةَ الآيــاتِ والــذكرِ الحكيمِ، وإنّه لحكيم يتولى تقرير الحقائق الكبرى في النفس والحياة بمــنهج وأسلوب وطريقة تخاطب الفطرة وتتلطف في الدخول عليها واللصوق بهــا بشكل غير معهود فيما يصدر عن غير هذا المصدر الفريد»[2].

3. ممّا لا يختلف عليه اثنان أنَّ الجملة الاسمية تدلُّ على الثبوت والتوكيد بَيد أنَّ الجمل الفعلية تدلُّ على التجدّد، وتأويل الآية الكريمة على الوجهين توسّــعٌ في المعنى، ولا سيّما ليس هناك تعارض تفسيري في كلا الوجهين.

2. **قوله تعالى: ﴿وَٱلَّذِينَ كَذَّبُواْ بِـَٔايَٰتِنَا صُمّٞ وَبُكۡمٞ فِي ٱلظُّلُمَٰتِۗ مَن يَشَإِ ٱللَّهُ يُضۡلِلۡهُ وَمَن يَشَأۡ يَجۡعَلۡهُ عَلَىٰ صِرَٰطٖ مُّسۡتَقِيمٖ ٣٩﴾[3].**

عنونَ السيرافي باباً أسماه (إيثار النَّصب بإضمار فعلٍ إغناءً للمعنى) قــال فيه: « قال سيبويه[1]: ومما ينتصب على أنَّه عظم الأمر قول عمرو بن شأس[2]:

---

(1) التحرير والتنوير: 262/3.
(2) في ظلال القرآن: 404/1.
(3) الأنعام:39.

ولم أرَ ليلى بعد يوم تعرضتْ	له بين أبواب الطِّراف من الأدَمْ
كلابيّةً وَبْرِيةً حبترِيةً	نأتْكَ وخانت بالمواعيد والذمَمْ
أناسًا عدًى عُلقتُ فيهمْ وليتَني	طَلَبْتُ الهوَى في رأس ذي زَلَق أشَمّ»[3]

ثمَّ يقول: « والشاهد فيه إنه نصب (أناسًا) بإضمار فعل، وفي شعره: (كلابية) وبرية (حنثرية) بالرّفع، والرّفع والنّصب جائزان فيه»[4].

وقد كفانا مؤونة البحث عن الأوجه الإعرابية في قوله تعالى: ﴿مَن يَشَإِ ٱللَّهُ يُضْلِلْهُ﴾ السَّمين الحلبي، إذ قال: «في (مَنْ) وجهان:

أحدهما: أنّها مبتدأ وخبرها ما بعدها، وقد عُرِف غير مرة. ومفعول (يشأ) محذوف أي: مَنْ يشأ الله إضلاله.

والآخر: أنّه منصوب بفعل مضمر يفسِّره ما بعده من حيث المعنى، ويقدَّر ذلك الفعل متأخراً عن اسم الشرط لئلّا يلزمَ خروجه عن الصدر، وقد تقدَّم التنبيهُ على ذلك، وأنَّ فيه خلافاً، والتقدير: مَنْ يُشْقِ اللهُ يَشأْ إضلاله ومن يُسْعِدْ يَشأْ هدايته»[5].

---

(1) ينظر: الكتاب: 151/2.

(2) نسبها سيبويه في الكتاب: 151/2، والمرزوقي في شرح ديوان الحماسة: 203، والتبريزي في شرح ديوان الحماسة: 99، إلى عمرو بن شأس، وصحّحَ نسبتها السِّيرافي في شرح أبيات سيبويه: 307/1 إلى مضرس بن ربعي الأسدي، والأبيات في شعر عمرو بن شأس الأسدي(غير المخطوطة):81-82، برقم(35)، برواية (حنثريةً) بدلًا من (حبتريةً).

(3) شرح أبيات سيبويه: 306/1.

(4) المصدر نفسه: 307/1.

(5) الدر المصون: 614/4، وينظر: التبيان في إعراب القرآن: 494/1.

ثمَّ يتابع السَّمين قوله مستفهماً: «فإنْ قلتَ: هل يجوز أنْ تكون (مَنْ) مفعولاً مقدَّماً لـ (يشأ)؟ فالجواب: أنَّ ذلك لا يجوز لفساد المعنى، فإنْ قلت: أُقَدِّرُ مضافاً هو المفعول حُذِفَ وأقيمت (مَنْ) مُقامه تقديره: إضلال مَنْ يشاء وهداية من يشاء، ودلَّ على هذا المضاف جوابُ الشرط. فالجوابُ أنَّ الأخفشَ حكى عن العرب أنَّ اسم الشرط غير الظرف والمضاف إلى سام الشرط لا بد أن يكون في الجزاء ضمير يعود عليه أو على ما أُضيف إليه، فالضمير في (يُضلِلْه) و (يجعَلْه) إمَّا أن يعود على المضاف المحذوف ويكونَ كقوله: ﴿أَوۡ كَظُلُمَٰتٖ فِي بَحۡرٖ لُّجِّيّٖ يَغۡشَىٰهُ﴾[1]، فالهاء في (يغشاه) تعود على المضاف أي: كذي ظلمات يَغْشاه، وإمَّا أن يعود على اسم الشرط، **والأول** ممتنع، إذ يصير التقدير: إضلال مَنْ يشأ الله يُضلِلْه أي: يُضِلُّ الإضلال، وهو فاسدٌ.

والثاني: أيضاً ممتنعٌ؛ لخلوِّ الجوابِ من ضمير يعود على المضاف إلى اسم الشرط، فإن قيل: يجوز أن يكون المعنى: مَنْ يشأ الله بالإضلال وتكون (مَنْ) مفعولاً مقدماً؛ لأنَّ (شاء) بمعنى أراد، و(أراد) يتعدى بالباء قال[2]:

أرادَتْ عَراراً بالهَوان ومَنْ يُردْ ... عَراراً لعَمْري بالهَوان فقد ظَلَمْ

قيل: لا يلزم من كون (شاء) بمعنى (أراد) أنْ يتعدَّى تعديته؛ ولذلك نجد اللفظ الواحد تختلف تعديتُه باختلافِ متعلَّقِه، تقول: دخلت الدار، ودخلت في الأمر، ولا تقول: دخلتُ الأمرَ، فإذا كان ذلك في اللفظ الواحد فما بالك بلفظين؟ ولم يُحفظ عن العرب تعديةُ (شاء) بالباء وإن كانت في معنى أراد»[3].

---

(1) سورة النور: 40.

(2) نسب السيرافي هذا البيت إلى مضرس بن ربعي الأسدي في شرح أبيات سيبويه: 307/1.

(3) الدر المصون: 614/4 – 615، وينظر: البحر المحيط: 123/4، واللباب في علوم الكتاب: 131/8.

وأورد الجمل (ت1204هـ) قوله في (مَنْ): «مبتدأ خبره ما بعدَهُ، ومفعول المشيئة محذوف على القاعدة المستمرة من وقوعها شرطاً، وكون مفعولها مضمون الجزاء وانتفاء الغرابة في تعلّقها به»(1).

وأورد الصاوي (ت1241هـ) قوله في (مَنْ): «ومفعول (يشأ) في كلٍّ محذوف قدَّره المفسِّر بقوله (إضلاله) وبقوله (هدايته)، والمعنى أنَّ الإضلال والاهتداء بتقدير الله»(2).

3. قوله تعالى: ﴿وَعَدَكُمُ اللَّهُ مَغَانِمَ كَثِيرَةً تَأْخُذُونَهَا فَعَجَّلَ لَكُمْ هَٰذِهِ وَكَفَّ أَيْدِيَ النَّاسِ عَنكُمْ وَلِتَكُونَ آيَةً لِّلْمُؤْمِنِينَ وَيَهْدِيَكُمْ صِرَاطًا مُّسْتَقِيمًا ﴿٢٠﴾ وَأُخْرَىٰ لَمْ تَقْدِرُوا عَلَيْهَا قَدْ أَحَاطَ اللَّهُ بِهَا ۚ وَكَانَ اللَّهُ عَلَىٰ كُلِّ شَيْءٍ قَدِيرًا ﴿٢١﴾﴾(3).

ذكر النحاس (ت338هـ) في قوله تعالى: ﴿وَأُخْرَىٰ لَمْ تَقْدِرُوا عَلَيْهَا﴾ ما نصُّه: «(وأخرى) في موضع نصب، أي وعدكم أخرى»(4).

وتابع مكّي القيسي (ت437هـ) قوله: « (أُخْرَى) فِي مَوضِع نصب على الْعَطف على (مَغَانِم)، وَفِي الْكَلَام حذف مُضَاف، التَّقْدِير وَعدكُم الله ملك مَغَانِم وَملك أُخْرَى؛ لِأَنَّ الْمَفْعُول الثَّانِي لـ(وعد) لَا يكون إِلَّا مصدراً»(5).

وجوَّزَ الزمخشري (ت 538هـ) في إعراب (أخرى) عدَّة وجوه:

---

(1) الفتوحات الإلهية على تفسير الجلالين: 27/2.
(2) حاشية الصاوي على الجلالين: 13/2.
(3) سورة الفتح: 20 – 21.
(4) إعراب القرآن للنحاس: 251/4.
(5) مشكل إعراب القرآن: 676/2 – 677، وينظر: مجمع البيان للطبرسي: 123/5، والجامع لأحكام القرآن: 279/15/8، وتفسير البيضاوي: 161/4.

أحدها: أنْ تكون (وَأُخْرى) معطوفة على هذه، أي: فعجّل لكم هذه المغانم ومغانم أخرى.

الثاني: النَّصب بفعل مضمر، يفسِّره (قَدْ أَحاطَ اللَّهُ بِهــا) تقــديره: وقــضى الله أخرى قد أحاط بها.

الثالث: الرَّفع على الابتداء؛ لكونها موصوفة بــ(لم تقدروا) و(قــد أحــاط الله بها): خبر المبتدأ.

الرابع: الجر بإضمار (ربَّ)(1).

والوجه الرابع ضعيف؛ لأنَّ (ربَّ) لم تأتِ جارَّة في القرآن الكريم.

ويعطي ابن الأنباري(ت577هــ) وجه إعرابه للآية بقوله: «(وأخرى) في موضع نصب بالعطف على (مغانم)، وتقديره: (وعــدكم مغــانم كثيــرة وملــك أخرى)؛ لأنَّ المفعول الثاني لا يكون إلّا منصوباً؛ لأنَّ الأعيــان لا يقــع الوعــد عليها، إنَّما يقع على تملكها وحيازتها»(2).

وأورد الرازي (ت606هــ) ما قاله الزمخشري في (وأخرى)، ثــمَّ أردف ذلك بقوله: «ويحتمل أنْ يقالَ: منصوبةٌ بالعطفِ على منصوب، وفيه وجهان:

أحدهما: كأنَّه تعالى قال: (فَعَجَّلَ لَكُمْ هَذِهِ) وأخرى مــا قــدرتم عليهــا، وهــذا ضعيف؛ لأنَّ أخرى لم يعجل بها.

---

(1) ينظر: الكشّاف: 341/4، والتبيان في إعراب القرآن: 1166/2، وتفــسير البيــضاوي: 410/2.

(2) البيان في غريب إعراب القرآن: 378/2.

وثانيهما: على (مغانم كثيرة تأخذونها)، وأخرى أي (وعدكم الله أخرى)، وحينئذٍ كأنَّهُ قال: وعدكم الله مغانم تأخذونها ومغانم لا تأخذونها أنتم ولا تقدرون عليها»[1]. وكلام الرازي يوحي بأنَّ الرفعَ أرجحُ وإنْ كان النصب جائزاً.

وردّ أبو حيّان (ت745هـ) قول الزمخشري ومَن وافقه في جواز أنْ تكون (أخرى) مجرورة بـ(ربَّ) المحذوفة، إذ يقول: جَوَّزَ الزَّمَخْشَرِيُّ فِي: وَأُخْرَى، أَنْ تَكُونَ مَجْرُورَةً بِإِضْمَارِ رُبَّ، وَهَذَا فِيهِ غَرَابَةٌ، لِأَنَّ رُبَّ لَمْ تَأْتِ فِي الْقُرْآنِ جَارَّةً، مَعَ كَثْرَةِ وُرُودِ ذَلِكَ فِي كَلَامِ الْعَرَبِ، فـ (أخرى) مبتدأ، وصفت بالجملة بعدها، والخبر (قد أحاط الله بها)[2]. بيد انَّ السَّمين الحلبي(ت756هـ) فصَّل على نحو سابقيه وحصرها في خمسة أوجه:

أحدها: أَنْ تكونَ مرفوعةً بالابتداءِ، و (لَمْ تَقْدِرُواْ عَلَيْهَا) صفتُها، و(قَدْ أَحَاطَ الله بِهَا) خبرُها.

الثاني: أنَّ الخبرَ محذوفٌ، مقدَّرٌ قبلها أي: وثَمَّ أُخْرى لم تَقْدِروا عليها.

الثالث: أَنْ تكونَ منصوبةً بفعلٍ مضمرٍ على شريطةِ التفسيرِ، فيُقَدَّرُ الفعلُ مِنْ معنى المتأخِّرِ، وهو قد أحاط اللَّهُ بها أي: وقَضى اللَّهُ أخرى.

الرابع: أَنْ تكونَ منصوبةً بفعلٍ مضمرٍ لا على شريطةِ التفسير، بل لدلالةِ السِّياقِ أي: ووعَد أخرى، أو وآتاكم أخرى.

---

(1) تفسير الرازي: 97/28/14.

(2) ينظر: البحر المحيط: 97/8.

الخامس: أنْ تكونَ مجرورةً بـ (رُبَّ) مقدرةً، وتكونَ الواوُ واوَ (رُبَّ)، ذكره الزمخشري[1].

وفي المجرورِ بعد الواوِ المذكورة خلافٌ مشهورٌ: هو بـرُبَّ مضمرةً أم بنفسِ الواو. إلاَّ أنَّ الشيخ قال: ولم تَأْتِ رُبَّ جارَّةً في القرآنِ على كثرةِ دَوْرِها» يعني جارَّةً لفظاً، وإلاَّ فقد قيل: إنها جارَّةٌ تقديراً هنا وفي قولِه: (رُبَمَا) على قولنا: إنَّ (ما) نكرةٌ موصوفة»[2].

ووجَّه السيوطي (ت911هـ) (أخرى) صفة مغانم مُقدّراً مبتدأ[3].

ويتّضح من عرض السمين الحلبي لهذه الآراء أنّه فصَّلَ أقوال النحويين الذين سبقوه وعرض أقوالهم، وذكر الصاوي (ت1241هـ) معقّباً على كلام السيوطي الذي قال: (مبتدأ)، بقوله: «وخبره قوله: (قد أحاط الله بها)، وقوله: (لم تقدروا عليها) صفة لـ(مغانم) المقدّر، وسوَّغ الابتداء بالنكرة الوصف، وهذا أسهل الأعاريب؛ ولذا اختاره المفسِّر»[4].

فيتوضَّح لنا ممَّا سبق ذكره أنَّ الاسم المتقدم إذا لم تتوافر فيه شروط الحالات المتبقية الأربعة فإنَّه يترجَّح الرَّفع فيه، والنَّصب فيه جائز. ولابن عاشور وقفة متأنية في الآية الكريمة من جهتي الموقع والعمل وصولاً إلى المعنى فنراه يقول في توجيه (أخرى) ما نصُّه: « هَذَا مِنْ عَطْفِ الْجُمْلَةِ عَلَى

---

(1) ينظر: الكشّاف: 341/4.

(2) الدر المصون: 715/9، وينظر: اللباب في علوم الكتاب: 498/7- 499، والفتوحات الإلهية على تفسير الجلالين: 166/4.

(3) ينظر: تفسير الجلالين: 680.

(4) حاشية الصاوي على الجلالين: 102/4.

الْجُمْلَةِ فَقَوْلُهُ: (أُخْرى) مُبْتَدَأٌ مَوْصُوفٌ بِجُمْلَةِ (لَمْ تَقْدِرُوا عَلَيْها) وَالْخَبَرُ قَوْلُهُ:(قَدْ أَحاطَ اللَّهُ بِها)، وَمَجْمُوعُ الْجُمْلَةِ عَطْفٌ عَلَى جُمْلَةِ (وَعَدَكُمُ اللَّهُ مَغَـانِمَ كَثِيـرَةً)، فَلَفْظُ (أُخْرى) صِفَةٌ لِمَوْصُوفٍ مَحْذُوفٍ دَلَّ عَلَيْهِ (مَغانِمَ) الَّذِي فِي الْجُمْلَةِ قَبْلَهَـا، أَيْ هِيَ نَوْعٌ آخَرُ مِنَ الْمَغَانِمِ صَعْبَةِ الْمَنَالِ، وَمَعْنَى الْمَغَانِمِ يَقْتَضِي غَانِمِينَ فَعُلِـمَ أَنَّهَا لَهُمْ، أَيْ غَيْرَ الَّتِي وَعَدَهُمُ اللَّهُ بِهَا، أَيْ هَذِهِ لَمْ يَعِدْهُمُ اللَّهُ بِهَـا، وَلَـمْ نَجْعَـلْ وَأُخْرى عَطْفًا عَلَى قَوْلِهِ: (هذِهِ) عَطْفَ الْمُفْرَدِ عَلَى الْمُفْرَدِ إِذْ لَيْسَ الْمُرَادُ غَنِيمَـةً وَاحِدَةً بَلْ غَنَائِمَ كَثِيرَةً، وَمَعْنَى (لَمْ تَقْدِرُوا عَلَيْها): أَنَّهَا مَوْصُوفَةٌ بِعَـدَمِ قُـدْرَتِكُمْ عَلَيْهَا، فَلَمَّا كَانَتْ جُمْلَةُ لَمْ تَقْدِرُوا عَلَيْها صِفَةً لِـ أُخْرى لَمْ يَقْتَضِ مَدْلُولُ الْجُمْلَـةِ أَنَّهُمْ حَاوَلُوا الْحُصُولَ عَلَيْهَا فَلَمْ يَقْدِرُوا، وَإِنَّمَا الْمَعْنَى: أَنَّ صِفَتَهَا عَـدَمُ قُـدْرَتِكُمْ عَلَيْهَا فَلَمْ تَتَعَلَّقْ أَطْمَاعُكُمْ بِأَخْذِهَا»[1].

ثُمَّ يتابع قوله في الآية: «فَالْمَعْنَى: أَنَّ اللَّهَ قَدَرَ عَلَيْهَا، أَيْ قَدَرَ عَلَيْهَا فَجَعَلَهَا لَكُمْ بِقَرِينَةِ قَوْلِهِ قَبْلَهُ: (لَمْ تَقْدِرُوا عَلَيْها). وَالْمَعْنَى: وَمَغَانِمُ أُخْرَى لَمْ تَقْدِرُوا عَلَـى نَيْلِهَا قَدْ قَدَرَ اللَّهُ عَلَيْهَا، أي فَأَنَا لكم إِيَّاهَا، وَإِلَّا لَمْ يَكُنْ لِإِعْلَامِهِمْ بِأَنَّ اللَّهَ قَدَرَ عَلَى مَا لَمْ يَقْدِرُوا عَلَيْهِ جَدْوَى لِأَنَّهُمْ لَا يَجْهَلُونَ ذَلِكَ، أَيْ أَحَاطَ اللَّهُ بِهَا لِـأَجْلِكُمْ، وَفِـي مَعْنَى الْإِحَاطَةِ إِيمَاءٌ إِلَى أَنَّهَا كَالشَّيْءِ الْمُحَاطِ بِهِ مِنْ جَوَانِبِهِ فَلَا يَفُـوتُهُمْ مَكَانُـهُ، جُعِلَتْ كَالْمَخْبُوءِ لَهُمْ. وَلِذَلِكَ ذَيَّلَ بِقَوْلِهِ: ﴿وَكَانَ ٱللَّهُ عَلَىٰ كُلِّ شَيْءٍ قَدِيرًا﴾ إِذْ هُوَ أَمْـرٌ مُقَرَّرٌ فِي عِلْمِهِمْ»[2].

ففي مواضع الآيات القرآنية السابقة وجدنا أنَّ الاسم السابق كان الرفع فيه راجحاً؛ لأنّه لا يوجد مسوغ إلى رجحان النصب فيه، فيكون رفعه على الابتـداء

---

(1) التحرير والتنوير: 180/26.

(2) المصدر نفسه.

راجحاً على نصبه بفعل مضمر، ويجوز في الآيات السابقة نصبها على إضمار فعل لكن على ضعف، ويجوز في قوله تعالى: (وأخرى لم تقدروا عليها) جرّها بـ(رُبَّ) المحذوفة، وهذا ليس بشيء؛ لأنّ (رُبَّ) لم تأتِ جارّةً في القرآن الكريم.

وهناك مواضع أخرى ورد ذكرها في القرآن الكريم[1].

ويترجح الرّفع على النّصب إذا وقع الاسم المشتغل عنه بعد (أمَّا)، ومن الشواهد القرآنية على ذلك:

أ. قوله تعالى: ﴿فَأَمَّا ٱلَّذِينَ كَفَرُواْ فَأُعَذِّبُهُمْ عَذَابًا شَدِيدًا فِي ٱلدُّنْيَا وَٱلْآخِرَةِ وَمَا لَهُم مِّن نَّٰصِرِينَ ﴿٥٦﴾﴾[2].

يقول النَّحاس (ت338هـ): «(فَأَمَّا الَّذِينَ كَفَرُوا) ابتداء، وخبره (فَأُعَذِّبُهُمْ) ويجوز أن يكون (الذين) في موضع نصب بإضمار فعل»[3].

ووافق أبو البقاء العكبري (ت616هـ) قولَ النحاس، بشيء من التفصيل، إذ يقول: «يَجُوزُ أَنْ يَكُونَ (الَّذِينَ) مُبْتَدَأً (فَأُعَذِّبُهُمْ) خَبَرُهُ. وَيَجُوزُ أَنْ يَكُونَ (الَّذِينَ) فِي مَوْضِعِ نَصْبٍ بِفِعْلٍ مَحْذُوفٍ يُفَسِّرُهُ (فَأُعَذِّبُهُمْ)، تَقْدِيرُهُ: (فَأُعَذِّبُ) بِغَيْرِ ضَمِيرِ مَفْعُولٍ لِعَمَلِهِ فِي الظَّاهِرِ قَبْلَهُ، فَحَذَفَ وَجَعَلَ الْفِعْلَ الْمَشْغُولَ بِضَمِيرِ

---

(1) ينظر: النساء: 57، والأنعام: 39، و 152، والأعراف: 132، و182، وهود: 100/ والكهف: 59، والدخان: 37، ومحمد: 1، و2، والطور: 21.

(2) آل عمران: 56.

(3) إعراب القرآن للنحاس: 382/1.

الْفَاعِلِ مُفَسِّرًا لَهُ، وَمَوْضِعُ الْفِعْلِ الْمَحْذُوفِ بَعْدَ الصِّلَةِ، ولَا يَجُوزُ أَنْ يُقَدَّرَ الْفِعْـلُ قَبْلَ الَّذِينَ؛ لِأَنَّ (أَمَّا) لَا يَلِيهَا الْفِعْلُ»(1).

ووافق أبو حيان (ت745هـ) أقوال سابقيه، إذ قال: «وَيَجُـوزُ أَنْ يَكُـونَ الَّذِينَ، مُبْتَدَأً وَيَجُوزُ أَنْ يَكُونَ مَنْصُوبًا بِفِعْلٍ مَحْذُوفٍ يُفَسِّرُهُ مَا بَعْدَهُ، فَيَكُونُ مِـنْ بَابِ الِاشْتِغَالِ»(2).

وسياق الآية الكريمة مصحوب بمؤكّدات عدَّة فـضلاً عـن تقـديم الاسـم الموصول، فهذا جزءٌ «وهو عذاب الذين كفروا، وفي التعبير بالموصول إشـارة إلى أنَّ سبب العذاب هو كفرهم، وقد أكَّدَ سبحانه وتعـالى شـدَّة العـذابِ بعـدَّة تأكيدات:

أولها: بنسبة التعذيب إليه، وهو القويّ القهّار الغالب على كلِّ شيء، وفيه إشعار بعدالة العذاب عدالة مطلقة.

وثانيها: بالتأكيد بالمصدر.

وثالثها: بالوصف بالشدة.

ورابعها: بعدم رجائه إنهاءه أو إزالته؛ إذ لَا يوجد لهم من ناصـر؛ ولـذا قـال سبحانه: ﴿وَمَا لَهُم مِّن نَّٰصِرِينَ ﴾، وهو نفي مؤكَّد مستغرق، أي ليسَ لهـم من ناصرٍ أيًّا كانَ هذا الناصر، وأيًّـا كانـت نـصرته، ولـو كانـت ضئيلة»(3).

(1) التبيان في إعراب القرآن: 266/1.

(2) البحر المحيط: 475/2.

(3) زهرة التفاسير: 1246/3 –1247، وينظر: التفسير الوسيط (طنطاوي): 124/2.

ب. قوله تعالى: ﴿ وَأَمَّا ٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ وَعَمِلُواْ ٱلصَّٰلِحَٰتِ فَيُوَفِّيهِمْ أُجُورَهُمْۗ وَٱللَّهُ لَا يُحِبُّ ٱلظَّٰلِمِينَ ٥٧ ﴾[1].

بيَّنَ أبو جعفر النحّاس (ت338هـ) أنَّ إعراب هذه الآية كالسابقة لها[2]، ثم قال: «حدّثنا الخفَّاف عن إسماعيل عن الحسن أنَّه قرأ(وَأَمَّا الَّذينَ آمَنُوا وَعَمِلُوا الصَّالِحَاتِ فَنُوَفِّيهِمْ أُجُورَهُمْ وَاللَّهُ لَا يُحِبُّ الظَّالِمينَ). قال أبو جعفر: والمعنى واحد، أي: فيوفِّيهم الله أجورهم»[3]، وكذلك العُكبري(ت616هـ)[4].

وأوردَ أبو حيّان (745هـ) قوله في الآية: «وَيَجُوزُ أَنْ يَكُونَ (الَّذينَ آمَنُوا)، مُبْتَدَأً، وَيَجُوزُ انْتِصَابُهُ عَلَى إِضْمَارِ فِعْلٍ يُفَسِّرُ مَا بَعْدَهُ، وَيَكُونُ ذَلِكَ مِنْ بَابِ الِاشْتِغَالِ»[5]. وتوجد فائدتان:

الأولى: لِمَ قدَّمَ آية فأعذبهم على آية فيوفِّيهم أجورهم؟

قال أبو حيّان: «بَدَأَ أَوَّلًا بِقِسْمِ الْكُفَّارِ؛ لِأَنَّ مَا قَبْلَهُ مِنْ ذِكْرِ حُكْمِهِ تَعَالَى بَيْنَهُمْ هُوَ عَلَى سَبِيلِ التَّهْدِيدِ وَالْوَعِيدِ لِلْكُفَّارِ، وَالْإِخْبَارِ بِجَزَائِهِمْ، فَنَاسَبَتِ الْبَدَاءَةَ بِهِمْ؛ وَلِأَنَّهُمْ أَقْرَبُ فِي الذِّكْرِ بِقَوْلِهِ: (فَوْقَ الَّذِينَ كَفَرُوا) وَبِكَوْنِ الْكَلَامِ مَعَ الْيَهُودِ الَّذِينَ كَفَرُوا بعيسى وَرَامُوا قَتْلَهُ، ثُمَّ أَتَى ثَانِيًا بِذِكْرِ الْمُؤْمِنِينَ، وَعَلَّقَ هُنَاكَ الْعَذَابَ

(1) سورة آل عمران: 58.

(2) أعني قوله تعالى: ﴿ فَأَمَّا الَّذِينَ كَفَرُوا فَأُعَذِّبُهُمْ عَذَابًا شَدِيدًا فِي الدُّنْيَا وَالْآخِرَةِ وَمَا لَهُمْ مِنْ نَاصِرِينَ ﴾.

(3) إعراب القرآن للنحاس: 382/1.

(4) ينظر: التبيان في إعراب القرآن: 266/1.

(5) البحر المحيط: 475/2.

عَلَى مُجَرَّدِ الْكُفْرِ، وَهُنَا عَلَّقَ تَوْفِيَةَ الْأَجْرِ عَلَى الْإِيمَانِ وَعَمَلِ الصَّالِحَاتِ تَنْبِيهًا عَلَى دَرَجَةِ الْكَمَالِ فِي الْإِيمَانِ، وَدُعَاءً إِلَيْهَا»[1].

والأخرى: في قوله تعالى:﴿فَيُوَفِّيهِمْ أُجُورَهُمْ﴾ قراءتان بالنون والياء[2]، وفي كلتا القراءتين تفصيلٌ يمكن إجماله بالآتي[3]:

فقراءة حفص عن عاصم والحسن (فَيُوَفِّيهِمْ)- بياء الغيبة - والباقون بالنون. فقراءة حفص على الالتفاتِ من التكلُّم إلى الغيبة؛ تفنُّناً في الفصاحةِ، وقراءة الباقين جاريةٌ على ما تقدم من اتِّسَاق النظم، ولكن جاء هناك بالمتكلم وحده، وهنا بالمتكلم وحده المعظم نفسه؛ اعتناءً بالمؤمنين، ورفْعاً من شأنهم؛ لمَّا كانوا مُعَظَّمِينَ عندَه.

ت. قوله تعالى:﴿وَأَمَّا ثَمُودُ فَهَدَيْنَٰهُمْ فَٱسْتَحَبُّواْ ٱلْعَمَىٰ عَلَى ٱلْهُدَىٰ فَأَخَذَتْهُمْ صَٰعِقَةُ ٱلْعَذَابِ ٱلْهُونِ بِمَا كَانُواْ يَكْسِبُونَ ﴿١٧﴾﴾[4].

ذكر الفرَّاء (ت207هـ) ما نصُّه: «القراءة برفع (ثمودُ)، قرأ بذلك عاصم، وأهل المدينة والأعمش. ... وكان الحسن يقرأ: ﴿وَأَمَّا ثَمُودَ فَهَدَيْنَاهُمْ﴾ بنصب، وهو وجه، والرَّفع أجود منْهُ؛ لأنَّ (أمَّا) تطلب الأسماء، وتمتنع من الأفعال، فهي بمنزلة الصلة للاسم، ولو كانت (أمَّا) حرفاً يلي الاسم إذَا شئت، والفعل إذَا شئت

(1) البحر المحيط: 499/2، وينظر: روح المعاني: 177/2.

(2) قرأ حفص عن عاصم وورش عن يعقوب: (فيوفّيهم) بالياء، وقرأ الباقون (فنوفّيهم) بالنون، ينظر: معاني القراءات للأزهري: 258/1، والحجة للقرّاء السبعة: 189/3، والمبسوط في القراءات العشر: 164/1، وجامع البيان في القراءات السبع: 964/3، والتيسير في القراءات السبع: 88.

(3) ينظر: اللباب في علوم الكتاب: 1/ 1096، والإعجاز اللغوي في القرآن الكريم: 234.

(4) سورة فصلت:17.

كَانَ الرَّفع والنَّصب معتدلين، ... ومن أجاز النَّصب وهو يرى هذه العلـة فإنَّـه يقول: خِلْقَةُ ما نصب الأسماءَ أن يسبقها لا أن تسبقه، وكلٌّ صواب»[1].

وذكر الأخفش (ت210هـ) قوله في الآية: «وما كان من هذا فـي غيـر الأمر والنهي والاستفهام والنفي فوجه الكلام فيه الرفعُ، وقد نـصبه نـاسٌ مـن العربِ كثيرٌ، وهذا الحرفُ قد قُرِئ نصباً ورفعاً[2] ﴿وَأَمَّا ثَمُودَ فَهَدَيْنَاهُمْ﴾»[3].

---

(1) معاني القرآن للفراء:3/ 14 – 15، 1/ 241.

(2) قرأ الجمهور (ثمودُ) بضمِّ الدال بلا تنوين. ينظر جامع البيان:67/24، ومعاني القـرآن وإعرابه للزجاج:383/4، ومشكل إعراب القرآن:271/2، والاتحاف:381.

وقرأ ابن وثّاب والأعمش وبكر بن حبيب والحسن والشنبوذي وجبلة وسعيد عن المفضّل عن عاصم (ثمودٌ) بالرَّفع والتنوين. ينظر جامع البيان:67/24، ومعاني القرآن وإعرابه للزجاج:383/4، ومختصر في شواذ القراءات:133، ومشكل إعراب القـرآن:271/2، وإعراب القراءات الشواذ:427/2-428، والاتحاف:381.

وقرأ الحسن وابن أبي إسحاق والأعمش والمفضل عن عاصم والمطوعي بخلافٍ عنـه وعيسى بن عمر الثقفي والاعرج والأعرج بخلافٍ عنه وأبو زيد (ثمودَ) بالنَّصب غيـر مصروف. ينظر الكتاب:74/1، وإعراب القرآن للنحاس:33/3، ومختـصر في شـواذ القراءات: 133، والكشاف:68/3، وإعراب القراءات الشواذ: 427/2-428، والإتحاف: 381.

وقرأ عبد الله بن عباس(رضي الله عنهما) وهي رواية أبي حاتم عن أبي زيد وهي رواية جبلة عن المفضّل عن حاتم (ثمودًا). ينظر جامع البيان:67/24، وإعراب القرآن للنحاس: 54/4- 55، ومعاني القرآن وإعرابه: 383/4، ومختصر في شواذ القراءات: 133، ومشكل إعراب القرآن: 271/2، وإعراب القراءات الـشواذ: 427/2-428، والبحـر المحيط: 491/7، وتفسير الرازي: 113/27، والاتحاف: 381.

(3) معاني القرآن للأخفش: 248/1.

وزاد النحّاس (ت 338هـ) تفصيله في الآية: «رفعت (ثمودُ) بالابتداء ولم تصرفه على أنَّه اسم للقبيلة، والمعروف من قراءة الأعمش (وَأَمَّا ثَمُودٌ) بالصرف على أنَّه اسم للحيِّ، إلَّا أنَّ أبا حاتمٍ روى عن أبي زيد عن المفضّل عن الأعمش وعاصم أنَّهما قرءَا: (وأمَّا ثموداً) بالنصب، وهذهِ القراءةُ مَعروفةٌ عن عبدالله بن أبي إسحاق، والنَّصب بإضمار فعل على قول يونس[1]، قال: (زَيداً ضربْتُهُ)، وذلكَ بعيدٌ عند سيبويه، وعلى ذلك أنشد[2]:

فَأَمَّا تَميمٌ تميمُ بنُ مُرٍّ فألْفاهُم القومُ رَوْبَى نياما»[3].

وذكر مكّي القيسي (ت 437هـ) قوله في الآية: «(ثَمُودُ) رفع بِالِابْتِدَاءِ ولَم ينْصَرف؛ لِأَنَّهُ معرفَة اسْم للصلة، وَقد قَرَأَهُ الْأَعْمَش بِالصَّرْفِ، جعلهُ اسْماً للحيّ، وَرُوِيَ عَن الْأَعْمَش وَعَاصِم أَنَّهُمَا قرآه بِالنَّصب وَترك الصَّرْف، ونصبُهُ على اضمارِ فعلٍ يفسِّره (فهديناهم)؛ لِأَنَّ (أمَّا) فِيهَا معنى الشَّرْط، فَهِيَ بِالْفِعْلِ أولى، فالنصب عِنْده أقوى، وَالرَّفْعُ حَسَنٌ بَالغٌ، وَهُوَ الِاخْتِيَار عِنْد سِيبَوَيْهِ[4]، وتَقْدير النصب: مهما يكن من شيءٍ فهدينا ثمُود هديناهم»[5].

وجاء عن الباقولي (ت543هـ) قوله: «وأمَّا قوله تعالى: ﴿وَأَمَّا ثَمُودُ فَهَدَيْنَٰهُمْ﴾ فالاختيارُ الرَّفعُ؛ لأنَّ الموضعَ موضعُ اسمٍ؛ لأنَّ (أمَّا) وإنْ كانَ يعني الشرطُ، حيثُ أُقيمَ مقامَ (مهما)، فإنَّ الشرطَ محذوفٌ وما بعدَ الفاءِ مقدَّمٌ على الفاءِ

(1) أبو إسحاق: يعني عبد الله بن أبي إسحاق الحضرمي، ويونس: يعني يونس بن حبيب البصري.

(2) البيت لبشر بن أبي خازم، ينظر: ديوانه: 190، والكتاب: 82/1.

(3) إعراب القرآن للنحاس: 54/4 – 55.

(4) ينظر: الكتاب: 81/1– 82.

(5) مشكل إعراب القرآن: 641/2، وينظر: الفتوحات الإلهية على تفسير الجلالين: 37/4.

من المبتدأ، الموضع موضع اسم، وقَرأها الحسنُ والأعمشُ (وأمَّا ثَمُودَ) بالنَّصبِ بفعلٍ مضمرٍ، مقدَّر بعده مفسر بـــ(هَدَينَاهُم) على تقدير:(وأمّـــا ثمـــودَ فهـــدينا)، فحذف (فهدينا)؛ لاستغنائه بـــ(هديناهم)، ولا يكون (وأمّا هديناهم) لأن (أمَّا) اســـمٌ لا يدخلُ الفعلَ»[1].

وأوردَ الزمخشري (ت 538هـــ) قوّة الرَّفع في (ثمود) بقولـــه: «وقـــرئ: ثمود، بالرَّفع والنَّصب منوناً وغيرَ منونٍ، والرَّفعُ أفصحُ؛ لوقوعهِ بعـــدَ حـــرفِ الابتداءِ، وقرئ[2] بضم الثاء»[3].

وأورد ابن هشام الأنصاري (ت761هـــ) في أثناء حديثه عن (أمَّا) قولـــه: «ويفصل بَين أمَّا وَبَين الْفَاء بِوَاحِد من أُمُور سِتَّة ... وَالْخَـــامِس: اسْـــم كَـــذَلِك مَعْمُول لمَحْذُوف يفسِّرهُ مَا بعد الْفَاء نَحْو: (أمَّا زيداً فَاضْرِبْهُ)، وَقِرَاءَة بَعـــضهم: (وَأَمَّا ثَمُودَ فهديناهم) بِالنَّصب، وَيجب تَقْدِير الْعَامِل بعد الْفَاء وَقبـــل مَـــا دخلـــت عَلَيْهِ؛ لِأَنَّ (أمَّا) نائبة عَن الْفِعْل فَكَأَنَّهَا فعل، وَالْفِعْل لَا يَلِي الْفِعْل»[4].

وقد وردتْ شواهد أخرى في القرآن الكريم[5].

---

(1) الجواهر (إعراب القرآن للباقولي المنسوب خطأً إلى الزجاج): 383/1.

(2) أي: (ثُمود) بضم الثاء. ينظر الكشاف: 194/4، وتفسير الـــرازي:114/27، وحاشـــية الشهاب على تفسير البيضاوي:395/7، وروح المعاني:114/24. وجاء عن الزبيـــدي قوله: «وتُضَمُّ الثَّاءُ المثلَّثة، وقُرِىءَ بِهِ أيضاً، قيل سُمِّيَت؛ لقلَّة مَائِهَا، كأَنَّه من الثَّمْد وَهُوَ الماءُ القَلِيل» تاج العروس، مادة (ثمد):469/7.

(3) الكشاف: 194/4، وينظر: التبيان في إعراب القرآن: 266/1، وتفسير النسفي: 91/4، والبحر المحيط: 491/7، وتفسير البيضاوي: 351/2.

(4) مغني اللبيب: 82 – 83، 799.

(5) ينظر: سورة آل عمران: 56/3 – 57.

ومن هنا يتَّضح انَّه إذا وقع الاسم بعد (أمَّا) فالرَّفع فيه أرجحُ من النَّصب، وعلل ذلك النحويون بقولهم: إنّ (أمَّا) تطلب الأسماء، وتُمنع مع الأفعال.

فالاسم المشغول عنه إذا وقع بعد (أمّا) فيكون الرفع فيه راجحاً، ويجوز النصب على إضمار فعل بعد الاسم المشغول، فيكون التقدير مثلاً في قوله تعالى: (وَأَمَّا ثَمُودَ فهديناهم) بالنَّصب: (وأمَّا ثمودَ هديناهم هديناهم)، ولا يقدَّر الفعل بعد (أمَّا)؛ لأنَّنا – كما قلنا – إنّ (أمَّا) لا يليها إلَّا الاسم، فيكون التقدير على مَن نصب (وأمَّا ثمودَ فهديناهم هديناهم)، وهذا مقتضى كلام النحويين، وحسبنا قول سيبويه: « فأمَّا قوله عزّ وجلّ: ﴿إِنَّا كُلَّ شَيْءٍ خَلَقْنَاهُ بِقَدَرٍ ﴿٤٩﴾﴾[1]، فإنَّما هو على قوله: (زيداً ضربتُهُ)، وهو عربيٌّ كثير، وقد قرأ بعضهم: (وَأَمَّا ثَمُودَ فهديناهم)، إلَّا أنَّ القراءةَ لا تُخالَفُ؛ لأنَّ القراءةَ السُّنَّةُ»[2].

ثالثاً: جواز الوجهين على السواء:

1. قوله تعالى: ﴿وَالنَّجْمُ وَالشَّجَرُ يَسْجُدَانِ ﴿٦﴾ وَالسَّمَاءَ رَفَعَهَا وَوَضَعَ الْمِيزَانَ﴾[3].

فصّل الباقولي (ت 543هـ) قوله في الآية: «فأمَّا قوله تعالى: ﴿وَالنَّجْمُ وَالشَّجَرُ يَسْجُدَانِ ﴿٦﴾ وَالسَّمَاءَ رَفَعَهَا﴾ فإنَّ الاختيار كان النصب، وإنْ كان الصَّدْرُ قوله: (والنجم والشجر)؛ لأنَّ قوله: (يسجدان) فعل وفاعل. وكان سيبويه[4] يقول: إنْ قلتَ (زيد ضربته وعمراً كلمته) إنَّ الاختيارَ في عمرو النصبُ؛ لأنَّه معطوفٌ

---

(1) سورة القمر: 49.

(2) الكتاب: 148/1.

(3) سورة الرحمن: 6 – 7.

(4) ينظر: الكتاب: 81/1.

على قولك: ضربته. فثار ثائر الزيادي[1]، وقال: إنَّا لو قلنا: (زيدٌ وعمرو كلمتُهُ) لم يصح هذا؛ لأنَّ قولك (عمرو كلمته) ليس فيه ضمير يعود إلى (زيد)، فلا يصلح العطف على ما هو خبره. فقال أبو سعيد[2]: إنَّ هذا الكلام من سيبويه محمول على إضمار الهاء، والتقدير: زيدٌ ضربتُهُ وعمرو كلمتُهُ في دارِهِ، أو عندَهُ، وأنت لو قلت: (زيد عمرو كلمته في داره) صحَّ وجازَ»[3].

ثمّ أردف الباقولي رأيه بقوله: «وليس الأمرُ كما قال الزيادي، ولا كما قال السيرافي؛ لأنَّ المعطوف لا يعتبر فيه وضعه موضعَ المعطوفِ عليه. فسيبويه أضمرَ الفعلَ، ليشاكل (ضربته) ويشاكل (يسجدان)، والإعراب: ما لم يظهر في موضع الجملة لم يعتد به»[4].

فالنَّصب على الاشتغال، والرَّفع على الابتداء[5]، وأبدى الرازي (ت606هـ) قوله في الآية: «ورفعُ السماءِ معلومٌ معنًى، ونصبُها معلومٌ لفظاً، فإنَّها منصوبةٌ بفعل يُفَسِّره قوله: (رَفَعَهَا) كأنَّه تعالى قال: رفع السماء، وقرئ (وَالسَّمَاءُ) بالرَّفع على الابتداء، والعطف على الجملة الابتدائية التي هي قوله ﴿ٱلشَّمۡسُ وَٱلۡقَمَرُ بِحُسۡبَانٖ﴾[6]»[7].

---

(1) الزيادي: إبراهيم بن سفيان بن أبي بكر بن عبد الرحمن بن زياد بن أبيه أبو إسحاق الزيادي، كان نحوياً لغوياً، قرأ على سيبويه كتابه ولم يتمّه، كان يُشبّه بالأصمعي في معرفته للشعر ومعانيه، توفي سنة 249ه، ينظر: بغية الوعاة: 414/1، والأعلام: 40/1.

(2) يعني أبا سعيد السيرافي، ينظر: شرح كتاب سيبويه: 384/1 – 387.

(3) الجواهر (إعراب القرآن للباقولي المنسوب خطأً إلى الزجاج): 379/1 – 380.

(4) المصدر نفسه: 1/ 380. وينظر: البيان في غريب إعراب القرآن: 408/2.

(5) ينظر: إعراب القرآن للنحاس: 304/4.

(6) سورة الرحمن: 5.

(7) تفسير الرازي: 90/29/15، وينظر: مجمع البيان للطبرسي: 198/5.

وعلّل أبو البقاء العكبري (ت616هـ) الراجح في الآية: «(وَالسَّمَاءَ) بِالنَّصْبِ بِفِعْلٍ مَحْذُوفٍ يُفَسِّرُهُ الْمَذْكُورُ، وَهَذَا أَوْلَى مِنَ الرَّفْعِ؛ لِأَنَّهُ مَعْطُوفٌ عَلَى اسْمٍ قَدْ عَمِلَ فِيهِ الْفِعْلُ، وَهُوَ الضَّمِيرُ فِي (يَسْجُدَانِ) أَوْ هُوَ مَعْطُوفٌ عَلَى (الْإِنْسَانِ)»[(1)].

وجاء عن القرطبي (ت671هـ) قوله في الآية: «وَقَرَأَ أَبُو السَّمَّالِ (وَالسَّمَاءُ) بِالرَّفْعِ عَلَى الِابْتِدَاءِ، وَاخْتَارَ ذَلِكَ لَمَّا عُطِفَ عَلَى الْجُمْلَةِ الَّتِي هِيَ: ﴿وَٱلنَّجْمُ وَٱلشَّجَرُ يَسْجُدَانِ﴾ فَجَعَلَ الْمَعْطُوفَ مُرَكَّبًا مِنْ مُبْتَدَأٍ وَخَبَرٍ كَالْمَعْطُوفِ عَلَيْهِ. الْبَاقُونَ بِالنَّصْبِ عَلَى إِضْمَارِ فِعْلٍ يَدُلُّ عَلَيْهِ مَا بَعْدَه»[(2)]

وذكر أبو حيان (ت 745هـ) رأيه بقوله: «وَقَرَأَ الْجُمْهُورُ: (وَالسَّمَاءَ)، بِالنَّصْبِ عَلَى الِاشْتِغَالِ، رُوعِيَ مُشَاكَلَةُ الْجُمْلَةِ الَّتِي تَلِيهِ وَهِيَ (يَسْجُدانِ). وَقَرَأَ أَبُو السَّمَّالِ: (وَالسَّمَاءُ) بِالرَّفْعِ، رَاعَى مُشَاكَلَةَ الْجُمْلَةِ الِابْتِدَائِيَّةِ»[(3)].

وبعد التطواف بين أقوال المفسرين يمكن الوصول إلى الآتي:

1. قال السَّمين الحلبي ما نصُّه: « قوله: ﴿وَٱلسَّمَآءَ رَفَعَهَا﴾: العامَّةُ على النَّصب على الاشتغال مراعاةً لعَجُزِ الجملةِ التي يُسَمِّيها النحاةُ ذاتَ وجهين، وفيها دليلٌ لسيبويه[(4)] حيث يُجَوِّزُ النَّصبَ، وإنْ لم يكنْ في جملةِ الاشتغالِ ضميرٌ عائدٌ على المبتدأ الذي تضمَّنَتْه الجملةُ ذاتُ الوجهين. والأخفشُ يقول: لا بُدَّ من ضميرٍ، مثالُه: (هند قامَتْ وعمراً أكرمتُه لأجلها)، قال: لأنك راعَيْتَ

---

(1) التبيان في إعراب القرآن: 1197/2.

(2) الجامع لأحكام القرآن: 154/17/9.

(3) البحر المحيط: 189/8.

(4) ينظر: الكتاب: 100/1.

الخبرَ، وعَطَفْتَ عليه، والمعطوفُ على الخبرِ خبرٌ فيُشْترط فيه ما يُشْترط فيه، ولم يَشْتَرِطِ الجمهورُ ذلك وهذا دليلُهم، قال الفراء[1]: كلهم نَصَبُوا مع عدم الرابط إلّا مَنْ شذَّ منهم. وقد تقدَّمَ هذا مراراً في سورة يس عند قوله تعالى: ﴿وَٱلْقَمَرَ قَدَّرْنَٰهُ﴾[2]، فهناك اختلف السَّبعةُ في نَصبِه ورفعِه ولله الحمدُ»[3].

2. من جميل ما ذكره الإمام الرازي قوله: «فإن قيل: ما الفائدة في تقديم (السماء) على الفعل حيث قال: ﴿وَٱلسَّمَآءَ رَفَعَهَا﴾، وتقديم الفعل على الميزان، حيث قال ﴿وَوَضَعَ ٱلْمِيزَانَ﴾، نقول: قد ذكرنا مرارًا أنَّ في كلِّ كلمة من كلمات الله فوائد لا يحيط بها علم البشر إلّا ما ظهر، والظاهر هاهنا أنَّه تعالى لمَّا عدَّ النِّعم الثمانية كما بيَّنا وكان بعضها أشدَّ اختصاصًا بالإنسان من بعض فما كان شديد الاختصاص بالإنسان قدَّم فيه الفعل، كما بيَّنا أنَّ الإنسان يقول: (أعطيتك الألوف وحصلت لك العشرات)، فلا يصرِّح في القليل بإسناد الفعل إلى نفسه، وكذلك يقول في النعم المختصة (أعطيتك كذا)، وفي التشريك وصل إليك ممَّا اقتسمتم بينكم كذا، فيصرِّح بالإعطاء عند الاختصاص، ولا يسند الفعل إلى نفسه عند التشريك، فكذلك هاهنا ذكر أمورًا أربعة بتقديم الفعل، قال تعالى: ﴿عَلَّمَ ٱلْقُرْءَانَ ۝٢ خَلَقَ ٱلْإِنسَٰنَ ۝٣ عَلَّمَهُ ٱلْبَيَانَ ۝٤﴾ ﴿وَوَضَعَ ٱلْمِيزَانَ﴾[4]، وأمورًا أربعة بتقديم الاسم، قال تعالى: ﴿ٱلشَّمْسُ وَٱلْقَمَرُ﴾ ﴿وَٱلنَّجْمُ وَٱلشَّجَرُ﴾ ﴿وَٱلسَّمَآءَ رَفَعَهَا﴾

---

(1) ينظر: معاني القرآن: 240/1.

(2) سورة ياسين: 39.

(3) الدر المصون: 155/10.

(4) الرحمن: 1-4، 7.

﴿وَٱلْأَرْضَ وَضَعَهَا﴾[1] لما أنَّ تعليم القرآن نفعه إلى الإنسان أعود، وخلق الإنسان مختص به، وتعليمه البيان كذلك ووضع الميزان، كذلك لأنَّهم هم المنتفعون به لا الملائكة، ولا غير الإنسان من الحيوانات، وأمَّا الشمس والقمر والنجم والشجر والسماء والأرض فينتفع به كل حيوان على وجه الأرض وتحت السماء»[2].

3. يرى البقاعي أنَّ في التقديم تعظيمًا بقوله: «؛ ولعظمها قدّمها على الفعل تنبيهاً على التفكُّر فيما فيها من جلالة الصنائع وأنواع البدائع، ومعنى بأنَّه جعلها منشأ أحكامه ومصدر قضاياه ومتنزل أوامره ونواهيه ومسكن ملائكته الذين يهبطون بالوحي على أنبيائه»[3].

4. يرى شهاب الدين الكوراني(ت893هـ) أنَّ في التقديم «شرفاً ورتبة؛ لأنَّها منشأ أحكامه ومصدر قضاياه ومنزل أوامره ونواهيه، أو مكاناً فوق الأرض كقوله: ﴿وَجَعَلْنَا ٱلسَّمَآءَ سَقْفًا مَّحْفُوظًا﴾[4]، دلَّ به على علوّ شأنه وعظم كبريائه وسلطانه، مع كونه مبدأ جوده وإحسانه»[5].

5. قال ابن عاشور (ت1393هـ) ما مفاده: اطَّرَدَ فِي هَذِهِ الْآيَةِ أُسْلُوبُ الْمُقَابَلَةِ بَيْنَ مَا يُشْبِهُ الضِّدَّيْنِ بَعْدَ مُقَابَلَةِ ذِكْرِ الشَّمْسِ وَالْقَمَرِ بِذِكْرِ النَّجْمِ وَالشَّجَرِ، فَجِيءَ بِذِكْرِ خَلْقِ السَّمَاءِ وَخَلْقِ الْأَرْضِ، وَعَادَ الْكَلَامُ إِلَى طَرِيقَةِ

(1) الرحمن:5-7، 10.
(2) تفسير الرازي:344/29.
(3) نظم الدرر:375/7، وينظر السراج المنير:159/4-160.
(4) الأنبياء:32.
(5) غاية الأماني في تفسير الكلام الرباني:55.

الْإِخْبَارِ عَنِ الْمُسْنَدِ إِلَيْهِ بِالْمُسْنَدِ الْفِعْلِيِّ كَمَا فِي قَوْلِهِ: ﴿ٱلرَّحۡمَٰنُ ١ عَلَّمَ ٱلۡقُرۡءَانَ ٢﴾[1]، وَهَذَا مَعْطُوفٌ عَلَى الْخَبَرِ فَهُوَ فِي مَعْنَاهُ، وَتَقْدِيمُ السَّمَاءِ عَلَى الْفِعْلِ النَّاصِبِ لَهُ زِيَادَةٌ فِي الْاِهْتِمَامِ بِالْاِعْتِبَارِ بِخَلْقِهَا[2].

6. قال سيد قطب (ت1385هـ): «والإشارة إلى السماء - كباقي الإشارات القرآنية إلى مجالي هذا الكون - تقصد إلى تنبيه القلب الغافل، وإنقاذه من بلادة الألفة، وإيقاظه لعظمة هذا الكون وتناسقه وجماله، وإلى قدرةِ اليد التي أبدعته وجلالها»[3].

2. قوله تعالى: ﴿وَٱلشَّمۡسُ تَجۡرِي لِمُسۡتَقَرّٖ لَّهَاۚ ذَٰلِكَ تَقۡدِيرُ ٱلۡعَزِيزِ ٱلۡعَلِيمِ ٣٨ وَٱلۡقَمَرَ قَدَّرۡنَٰهُ مَنَازِلَ حَتَّىٰ عَادَ كَٱلۡعُرۡجُونِ ٱلۡقَدِيمِ ٣٩﴾[4].

يقول الفرّاء (ت 207هـ) في هذه الآية: «الرّفع فيهِ أعجب إليَّ من النَّصب؛ لأنَّه قال﴿وَءَايَةٞ لَّهُمُ ٱلَّيۡلُ﴾[5] ثُمَّ جعل الشمس والقمر مُتبَعَين لليل وهما فِي مذهبه آيات مثله. ومن نصب أراد: وقدَّرنا القمر منازلَ، كما فعلنا بالشمس. فردّه عَلَى الْهَاء من الشمس فِي المعنى، لا أَنَّهُ أوقع عَلَيْهِ ما أوقعَ عَلَى الشمس. ومثله فِي الكلام: عبد الله يقوم وجاريته يضربها، فالجارية مردودة عَلَى الفعل لا عَلَى الاسم؛ لذلك نصبناهَا؛ لأنَّ الواو التي فيها للفعل المتأخّر»[6].

---

(1) سورة الرحمن 1 - 2.

(2) ينظر: التحرير والتنوير: 27/ 237.

(3) في ظلال القرآن: 3449/6، وينظر: التفسير القرآني للقرآن: 667/14، وتفسير الشعراوي: 6742/11.

(4) سورة يس: 38-39.

(5) سورة يس:37.

(6) معاني القرآن للفراء: 378/2.

وذكر النحّاس (ت338هـ) قوله: في الآية: «يكون تقديره: وآيةٌ لهمُ القمر، ويجوز أنْ يكونَ القمرُ مرفوعاً بالابتداء، وقرأ الكوفيون: (وَالْقَمَرَ) بالنصب على إضمار فعل، وهو اختيار أبي عبيد[1]، قال: لأنَّ قبلَهُ فعلاً وبعده فعلًا مثله قبله (نسلخ) وبعده (قدّرناه) قال أبو جعفر[2]: أهل العربية جميعاً فيما علمت على خلاف ما قال، منهم الفراء»[3]، وذكر قول الفرّاء[4].

وذكر مكّي القيسي(ت437هـ) في المشكل قوله: «وارتفع (الْقَمَر) على الِابْتِدَاء، و(قدَّرناه) الْخَبَر، وَيجوز رَفعه على اضمار مُبْتَدأ، و(قدَّرناه) فِي مَوضِع الْحَال من الْقَمَر، وَيجوز نَصبه على اضمار فعل يفسره (قدَّرناه) لا حَالاً من الْقَمَر، إنَّما هُوَ تَفْسِير لما نصب الْقَمَر»[5].

وفصّلَ ابن الشجري (ت542هـ) القول في الآية، إذ يقول: «اختلف القرَّاء في رفع (القمر) ونصبه من قوله تعالى: ﴿وَٱلْقَمَرَ قَدَّرْنَٰهُ مَنَازِلَ﴾، فرفعه ابن كثير ونافع وأبو عمرو، فوجه الرَّفعِ أنَّ قبله مبتدأ وخبر وهو قوله: ﴿وَٱلشَّمْسُ تَجْرِى﴾، ووجه النصب عند أبي علي[6] أنَّه تقدَّمه فعل وفاعل، والفعل (تجري) وفاعله الضمير المستكن فيه، ولما جرى ذكر فعل حسن إضمار الفعل، قال أبو

---

(1) يعني أبا عبيد القاسم بن سلَّام الأزدي.

(2) يعني النَّحاس نفسه.

(3) إعراب القرآن للنَّحاس: 394/3 – 395، وينظر: الجامع لأحكام القرآن: 8/15/ 29، وتفسير النسفي: 8/4.

(4) ينظر: معاني القرآن للفرّاء: 378/2.

(5) مشكل إعراب القرآن: 603/2 – 604، وينظر: مجمع البيان للطبرسي: 423/4- 424، والكشّاف: 16/4.

(6) يعني أبا علي الفارسي، وكلام أبي علي في كتابه الحجة للقراء السبعة: 39/6-40.

علي: مَن نصب فقد حمله سيبويه[1] على (زيداً ضربتُهُ)، قال وهو عربي، يعني أنّه قد يجوز إضمار الفعل وإنْ لم يتقدّم فعل، فكأنّ سيبويه لم يعتدّ بذكر (تجري) فنصب بعد ذكر الجملة المبتدأية كما يقول مبتدئاً: (زيدٌ ضربتهُ) فتنصبه وإنْ لم يتقدّمه فعل، قال أبو علي[2]: ويجوز في نصبه وجه آخر وهو أنْ تحمله على الفعل الذي هو خبر المبتدأ على ما أجازه سيبويه من قولك: (زيدٌ ضربتُهُ وعمراً لأكرمتهُ) وهو أنْ تحمله مرّة على الابتداء، ومرّة على الخبر الذي هو جملة من فعل وفاعل وهو (تجري)»[3].

ثمّ أردف ابن الشجري رأيه في الآية قائلاً: «وأقول إنّ الرّفع في هذا الحرف لأمرين:

أحدهما: تقدّم المبتدأ الذي هو (الشمس) على الخبر الذي هو (تجري)، فمراعاة الاسم الذي الفعل في ضمنه أولى، ألا ترى أنّ سيبويه[4] لم يعتدّ بالفعل الذي هو (تجري) وحمل نصب القمر على قولك (زيداً ضربتهُ).

والثاني: أنّ (قدّر) يتعدّى إلى مفعول واحد، وقد تعدّى هاهنا إلى مفعولين (الهاء والمنازل) ... ثم يقول خلاصة رأيه بقوله: وموجب نصب القمر عندي ذكر المصدر الذي هو التقدير في قولك: ﴿ذَٰلِكَ تَقۡدِيرُ ٱلۡعَزِيزِ ٱلۡعَلِيمِ﴾»[5].

---

(1) ينظر الكتاب: 148/1.

(2) ينظر الحجة للقراء السبعة: 39/6-40.

(3) الأمالي الشجرية: 336/1 – 337.

(4) ينظر: الكتاب: 148/1.

(5) المصدر نفسه: 337/1.

وذكر الباقولي (ت543هـ) قوله في الآية: « وقد جاء: ﴿وَٱلۡقَمَرَ قَدَّرۡنَٰهُ﴾ بالرفع والنصب. فمن نصب نظر إلى قوله: ﴿نَسۡلَخُ مِنۡهُ ٱلنَّهَارَ﴾[1]، ومن رفع نظر إلى قوله: ﴿وَءَايَةٞ لَّهُمُ ٱلۡأَرۡضُ﴾[2] ﴿وَءَايَةٞ لَّهُمُ ٱلَّيۡلُ﴾[3]»[4].

وأورد أبو البقاء العكبري (ت616هـ) قوله في الآية: «قَوْلُهُ تَعَالَى: (وَالْقَمَرُ): بِالرَّفْعِ: مُبْتَدَأٌ، وَ(قَدَّرْنَاهُ): الْخَبَرُ، وَبِالنَّصْبِ عَلَى فِعْلٍ مُضْمَرٍ؛ أَيْ وَقَدَّرْنَا الْقَمَرَ؛ لِأَنَّهُ مَعْطُوفٌ عَلَى اسْمٍ قَدْ عَمِلَ فِيهِ الْفِعْلُ، فَحُمِلَ عَلَى ذَلِكَ، وَمَنْ رَفَعَ قَالَ: هُوَ مَحْمُولٌ عَلَى (وَآيَةٌ لَهُمْ) فِي الْمَوْضِعَيْنِ[5]، وَعَلَى (الشَّمْسُ)[6]، وَهِيَ أَسْمَاءٌ لَمْ يَعْمَلْ فِيهَا فِعْلٌ»[7].

وجاء عن أبي حيّان (ت 745هـ) قوله في الآية: «وَقَرَأَ الْحَرَمِيَّانِ[8]، وَأَبُو عَمْرٍو، وَأَبُو جَعْفَرٍ، وَابْنُ مُحَيْصِنٍ، وَالْحَسَنُ: بِخِلَافٍ عَنْهُ، (وَالْقَمَرُ) بِالرَّفْعِ عَلَى الِابْتِدَاءِ وَبَاقِي السَّبْعَةِ: بِالنَّصْبِ عَلَى الِاشْتِغَالِ»[9]، ففي الموضعين السابقين يستوي فيهما الأمران الرّفع والنّصب على السواء، فمسوّغ الرّفع يتساوى

---

(1) سورة ياسين: 37.

(2) سورة ياسين: 33.

(3) سورة ياسين: 37.

(4) الجواهر (إعراب القرآن للباقولي المنسوب خطأً إلى الزجاج): 379/1.

(5) يعني بالموضعين قوله تعالى: ﴿وَءَايَةٞ لَّهُمُ ٱلۡأَرۡضُ﴾ و﴿وَءَايَةٞ لَّهُمُ ٱلَّيۡلُ﴾.

(6) يعني قوله تعالى: ﴿وَٱلشَّمۡسُ تَجۡرِي لِمُسۡتَقَرّٖ لَّهَاۚ ذَٰلِكَ تَقۡدِيرُ ٱلۡعَزِيزِ ٱلۡعَلِيمِ﴾.

(7) التبيان في إعراب القرآن: 1083/2.

(8) الحرميان: نافع وابن كثير.

(9) البحر المحيط: 336/7، وينظر: تفسير الجلالين: 258، والفتوحات الإلهية على تفسير الجلالين: 541/3، وحاشية الصّاوي على تفسير الجلالين: 325/3.

مع مسوّغ النصب، وهذا ما نلمحه في النصّين السابقين، فقوله تعالى: ﴿ وَٱلشَّمْسُ تَجْرِي لِمُسْتَقَرٍّ لَّهَا ذَٰلِكَ تَقْدِيرُ ٱلْعَزِيزِ ٱلْعَلِيمِ ﴿٣٨﴾ وَٱلْقَمَرَ قَدَّرْنَٰهُ مَنَازِلَ حَتَّىٰ عَادَ كَٱلْعُرْجُونِ ٱلْقَدِيمِ ﴾، فمَنْ نصب (القمر) نظر إلى قوله تعالى﴿نَسْلَخُ مِنْهُ ٱلنَّهَارَ﴾ في الآيات السابقة للنَّصب، ومَن رفع نظر إلى قوله تعالى:﴿ وَءَايَةٌ لَّهُمُ ٱلْأَرْضُ﴾ و﴿ وَءَايَةٌ لَّهُمُ ٱلَّيْلُ﴾.

وربَّما مال بعض النحويين إلى ترجيح الرَّفع على النَّصب كما فعل الفرَّاء وابن الشجري مع جواز النَّصب عندهما.

وخلاصة القول: إنَّ النصب والرفع في الآيتين على السواء؛ لأنَّ كلا الأمرين يجوز على وفق شروط النصب والرفع، وحسبنا ما قال السمين الحلبي: «والوجهان مُستويانِ لتقدُّمِ جملةٍ ذاتِ وجهين، وهي قوله: (والشمسُ تجري) فإنْ راعَيْتَ صدرَها رَفَعْتَ لتعطِفَ جملةً اسميةً على مثلِها، وإنْ راعَيْتَ عَجْزَها نَصَبْتَ لتعطِفَ فعليةً على مثلِها. وبهذه الآيةِ يَبْطُلُ قولُ الأخفشِ[1]: إنَّه لا يجوزُ النَّصبُ في الاسم إلَّا إذا كان في جملةِ الاشتغالِ ضميرٌ يعود على الاسمِ الذي تضمَّنَتْه جملةٌ ذاتُ وجهين. قال: لأنَّ المعطوفَ على الخبرِ خبرٌ فلا بُدَّ مِنْ ضميرٍ يعودُ على المبتدأ فيجوزُ: (زيدٌ قام وعمراً أكرمتُه في داره)، ولو لم يَقُلْ «في داره» لم يَجُز. ووجهُ الردِّ مِنْ هذه الآية أنَّ أربعةً من السبعةِ نصبوا، وليس في جملة الاشتغال ضميرٌ يعودُ على الشمس، وقد أُجْمِع على النصب في قوله تعالى:﴿ وَٱلسَّمَآءَ رَفَعَهَا ﴾ بعد قوله:﴿ وَٱلنَّجْمُ وَٱلشَّجَرُ يَسْجُدَانِ ﴾[2]»[3].

---

(1) ينظر: معاني القرآن: 354/1، 85.

(2) الرحمن: 6-7.

(3) الدر المصون: 270/9.

ويمكن أنْ تعطي المقابلة اللفظية بين لفظي (والقمر) و(منازل) بالنَّصب في كليهما نبراً صوتياً، وهو الفتح الذي يتلاءم مع المعنى أيضاً، وكالآتي:

اللفظ ــ القمرَ ــ منازلَ ــ الفتحة في كليهما ــ النبر وأثره في التقابل الصوتي.

المعنى ــ القمرَ منازلَ ــ الفتحة في كليهما ــ التأويل وأثره في التأكيد.

فضلاً عن أنَّ قراءة الرَّفع (والقمرُ) تعطي السياق قوّة وتوكيدًا وثبوتاً؛ لأنَّ الأسلوب سيكون مبدوءًا بجملة اسمية، ولا سيَّما أنَّ القراءتين سبعيتان(1)، والله تعالى أعلم بمراده.

شاهدان قرآنيان بخصوص (إنْ) و(إذا) الشرطيتين:

أولاً: قوله تعالى: ﴿يَسْتَفْتُونَكَ قُلِ ٱللَّهُ يُفْتِيكُمْ فِى ٱلْكَلَٰلَةِ ۚ إِنِ ٱمْرُؤٌا۟ هَلَكَ لَيْسَ لَهُۥ وَلَدٌ وَلَهُۥٓ أُخْتٌ فَلَهَا نِصْفُ مَا تَرَكَ ۚ وَهُوَ يَرِثُهَآ إِن لَّمْ يَكُن لَّهَا وَلَدٌ ۚ فَإِن كَانَتَا ٱثْنَتَيْنِ فَلَهُمَا ٱلثُّلُثَانِ مِمَّا تَرَكَ ۚ وَإِن كَانُوٓا۟ إِخْوَةً رِّجَالًا وَنِسَآءً فَلِلذَّكَرِ مِثْلُ حَظِّ ٱلْأُنثَيَيْنِ ۗ يُبَيِّنُ ٱللَّهُ لَكُمْ أَن تَضِلُّوا۟ ۗ وَٱللَّهُ بِكُلِّ شَىْءٍ عَلِيمٌۢ﴾(2).

يقول أبو زكريا الفرّاء في الآية «(هلك) في موضع جزم، وكذلك قوله﴿وَإِنْ أَحَدٌ مِّنَ ٱلْمُشْرِكِينَ ٱسْتَجَارَكَ﴾(3) لو كَانَ مكانهما يفعل كانتا جزمًا كما قال الكميت(4):

---

(1) ينظر السبعة في القراءات: 540، والحجة في القراءات السبع: 298، ومعاني القراءات للأزهري: 307/2، والحجة للقراء السبعة: 39/6، والتيسير في القراءات السبع: 184، وجامع البيان في القراءات السبع: 1519/4، والعنوان في القراءات السبع: 159.

(2) سورة النساء: 176.

(3) التوبة:6.

(4) وهي من قصيدة يمدح فيها أبان بن الوليد بن عبد الملك، ينظر معاني القرآن للفراء: 297/1، وشرح التسهيل لابن مالك: 74/4، وخزانة الأدب: 82/1، ولم أجد البيت في =

فـــإنْ أنـــتَ تفعـــلُ فللفـــاعلينَ   أنْـــتَ المجيـــزين تلْـــكَ الغمَـــارا

وأنشد بعضهم[1]:

صَـــعْدَةٌ نابتـــةٌ فـــي حـــائر   أيْنَمَـــا الـــريحُ تُمَيِّلْهـــا تَمِـــلْ

إلَّا أنَّ العرب تَختار إذَا أتى الفعل بعد الاسم فِي الجزاء أن يَجعلوه (فَعَـل)؛ لأنَّ الجزم لا يتبين فِي (فَعَل)، ويكرهون أنْ يعترض شيء بـين الجـازم ومـا جزم»[2].

وجوّزَ أبو الحسن الأخفش مجيء الاسم بعد (إنْ) في الآية، مـع رجحـان الفاعلية عنده، إذ يقول في قوله تعالى: ﴿وَإِنِ ٱمْرَأَةٌ خَافَتْ مِنۢ بَعْلِهَا نُشُوزًا أَوْ إِعْرَاضًا فَلَا جُنَاحَ عَلَيْهِمَآ أَن يُصْلِحَا بَيْنَهُمَا صُلْحًا ۚ وَٱلصُّلْحُ خَيْرٌ ۗ وَأُحْضِرَتِ ٱلْأَنفُسُ ٱلشُّحَّ ۚ وَإِن تُحْسِنُوا۟ وَتَتَّقُوا۟ فَإِنَّ ٱللَّهَ كَانَ بِمَا تَعْمَلُونَ خَبِيرًا ﴿١٢٨﴾﴾[3] ما نـصُّه: «فجعـل (إنْ) علـى الاسم؛ لأنَّها أشدُّ حروف الجزاء تمكّناً، وإنّما حَسُنَ هذا فيها إذا لم يكن لفـظ مـا وقعت عليه جزماً، نحو قوله[4]:

= ديوانه.

(1) هذا بيتٌ من الرّمل، وهو لكعب بن جُعَيْل، أو الحسام بن ضرار الكلبيّ كما في المقاصد النحوية:424/4، يُنظر هذا البيت في: الكتاب: 113/3، والمقتضب: 75/2، والأصول في النحو:233/2، والأمالي الشجرية: 82/2، 130/3، والإنصاف: 618/2، وشرح ابن يعيش للمفصّل: 10/9، وشرح الكافية الشّافية: 1599/3، وشرح ابـن النّـاظم: 695، والمقاصد النّحويّة: 424/4، وشرح الأشمونيّ: 10/4.

(2) معاني القرآن للفراء: 296/1– 297، وينظر شرح الكتاب للسيرافي: 161/2.

(3) سورة النساء: 128.

(4) هذا بيت من أبيات خمسة لشاعر من أهل هَراة، وتمامه: (**وَأَسـعِدِ اليـومَ مَـشْغُوفًا إذا طَرِبا**)، ينظر الكتاب: 112/3، والمقتضب: 74/2، والأصول في النحو: 232/2، وشرح =

عَاوِدْ هَرَاةَ وَإِنْ مَعْمُورُهَا خَرِبَا»[1].

أمّا أبو إسحاق الزّجّاج فيقول: «جاز مع (إنْ) تقديم الاسم قبل الفعل؛ لأنَّ (إنْ) لا تعمل في الماضي؛ ولأنَّها أمُّ الجزاء، والنحويون يذهبون إلى أنَّ معها فعلاً مضمراً الذي ظهر يفسّره، والمعنى: (إنْ هَلَكَ امْرُؤٌ هَلَكَ)» [2].

ومن جميل ما ذكره الرضي في أثناء حديثه عن قوله تعالى﴿وَإِنْ أَحَدٌ مِّنَ ٱلْمُشْرِكِينَ ٱسْتَجَارَكَ فَأَجِرْهُ حَتَّىٰ يَسْمَعَ كَلَٰمَ ٱللَّهِ ثُمَّ أَبْلِغْهُ مَأْمَنَهُۥ ذَٰلِكَ بِأَنَّهُمْ قَوْمٌ لَّا يَعْلَمُونَ﴾[3] ما نصُّه: «إنَّما كان الحذف واجبًا مع وجود المفسِّر نحو: استجارك، الظاهر؛ لأنَّ الغرض من الإتيان بهذا الظاهر تفسير المقدَّر، فلو أظهرته لم تحتج إلى مفسِّر؛ لأنَّ الإبهام المحوج إلى التفسير، إنَّما كان لأجل التقدير، ومع الإظهار لا إبهام، والغرض من الإبهام ثم التفسير إحداث وقع في النفوس لذلك المبهم؛ لأنَّ النفوس تتشوق إذا سمعت المبهم إلى العلم بالمقصود منه، وأيضًا في ذكر الشيء مرتين: مبهمًا ثم مفسرًا توكيد ليس في ذكره مرة، وإنَّما لم يُحكم بكون (أحد) مبتدأ، و(استجارك) خبره؛ لعلمهم بالاستقراء باختصاص حرف الشرط بالفعلية، على أنَّه نسب إلى الأخفش جواز وقوع الاسمية بعدها بشرط كون الخبر فعلًا»[4].

= ابن يعيش للمفصل: 121/5، ولسان العرب، مادة (هري): 361/15.

(1) معاني القرآن: 267/1.

(2) معاني القرآن وإعرابه: 136/2.

(3) التوبة:6.

(4) شرح الرضي على الكافية: 199/1.

وذهب إلى هذا الإعراب أعني أنَّ (امرؤ) فاعل لفعل محذوف يفسِّره الفعل الظاهر معظم النحويين، ومنهم أبو جعفر النحّاس(ت338هـ)[1]، ومكي القيسي (ت 437هـ)[2] والطبرسي(ت502هـ)[3]، والزمخشري (ت 538هـ)[4]، وابن الشجري (ت542هـ)[5]، والرازي(ت606هـ)[6]، وأبو البقاء العكبري (ت 616هـ)[7]، والنسفي (ت701هـ)[8]، وأبو حيّان (ت 745هـ)[9]، وابن هشام (ت761هـ)[10]، والبيضاوي (ت791هـ)[11]، والسيوطي(ت911هـ)[12]، والجمل (ت1204هـ)[13]، والصاوي (ت1241هـ)[14]، والآلوسي (ت1270هـ)[15].

---

(1) ينظر: إعراب القرآن للنحاس: 511/1.

(2) ينظر: مشكل إعراب القرآن: 107/1.

(3) ينظر: مجمع البيان: 148/1.

(4) ينظر: الكشّاف: 598/1.

(5) ينظر: الأمالي الشجرية: 332/1.

(6) ينظر: تفسير الرازي: 6/11/ 123.

(7) ينظر: التبيان في إعراب القرآن: 413/1.

(8) ينظر: تفسير النسفي: 167/1.

(9) ينظر: البحر المحيط: 406/3 – 407.

(10) ينظر: مغني اللبيب: 783.

(11) ينظر: تفسير البيضاوي: 251/1.

(12) ينظر: تفسير الجلالين: 139.

(13) ينظر: الفتوحات الإلهية على تفسير الجلالين: 454/1.

(14) ينظر: حاشية الصاوي على الجلالين: 262/1.

(15) ينظر: روح المعاني: 44/6/3.

ثانياً: قوله تعالى: ﴿إِذَا ٱلشَّمۡسُ كُوِّرَتۡ﴾[1].

في بَدء حديثنا عن الآية الكريمة نرى أنَّ أبا علي الفارسي (ت337هـ) ذكر قول الشاعر[2]:

إذا ابْنُ أبي مُوسَى بلالاً بَلَغْته فقَامَ بفأس بَيْنَ وُصْلَيك جازرُ

ويقول: «(إذا) هذه تضاف إلى الأفعال، وهي ظرف من الزمان ومعناها على ذلك، أعني أن تدخل على الأفعال؛ لأنَّ معناها الشرط والجزاء، وقد جُوزِيَ بهما في الشعر، فإذا وقع بعدها اسم مرتفع فليس ارتفاعه بالابتداء، ولكن بأنَّه فاعل، والرَّافع له يفسِّره الفعل الذي بعد الاسم، وعلى هذا يُقَدَّر قوله: (إذا السَّماء انشقت) وما أشبهه، وكذلك حكمها في البيت أن يليها الفعل لما ذكرنا، فإذا ولَيَها نُصِبَ الاسم الذي هو (ابْنَ) فصار على تقدير: (إذا بَلَغْتِ ابن أبي موسى) فيصير النصب على هذا الوجه، وإن رفعته فليس على الابتداء ولكن على إضمار فعل هذا الظاهر تفسيره، كأنَّه قال: إذا بَلَغَ ابنُ أبي موسى، وفسَّره (بَلَغْته) كما فسَّر الناصب»[3].ويجزم بذلك قبله أبو العبَّاس المبرد (ت285هـ)، إذ يقول: «وَلَو رفع هَذَا رَافع على غير الْفِعْل لَكَانَ خطأ؛ لِأَنَّ هَذِه الْحُرُوف لَا تقع إِلَّا على الْأَفْعَال، وَلَكِن رَفعه يجوز على مَا لَا ينقض الْمَعْنى وَهُوَ أَن يضمر (بلغ) فَيكون (إذا بُلِغَ ابنُ أبي مُوسَى)، وَقَوله(بَلَغْتِه) إِظْهَار للْفِعْل وَتَفْسِير الْفَاعِل»[4].

---

(1) سورة التكوير: 1.

(2) البيت لذي الرّمة في ديوانه: 121، برواية (بلالٌ) بدلًا من (بلالًا)، وينظر الكتاب: 82/1، والمقتضب: 77/2، وشرح الرماني للكتاب: 282/1، والمفصّل: 75.

(3) التعليقة على كتاب سيبويه: 115/1-116.

(4) المقتضب: 77/2.

ويطالعنا تلميذُ أبي علي ابنُ جنّي (ت392هـ) والذي ذهب إلى جواز الرّفع بعد (إذا) وعضّدَ رأيه بقول أبي الحسن الأخفش في جوازه الابتداء بعدها[1].

ومن جهة الحديث عن الآية الكريمة فيقول مكي القيسي(ت 437هـ) في تفصيل قوله تعالى:﴿فَإِذَا ٱلنُّجُومُ طُمِسَتۡ ٨﴾[2] التي هي على شاكلة شبيهاتها من الآيات الكريمات: «النُّجُوم عِنْد الْبَصرِيين رفع باضمار فعل؛ لأَن فِيهَا معنى الْمجازاة فَهِيَ بِالْفِعْلِ أولى وَمثله﴿إِذَا ٱلشَّمۡسُ كُوِّرَتۡ ١﴾و﴿إِذَا ٱلسَّمَآءُ ٱنشَقَّتۡ ١﴾[3] و﴿إِذَا ٱلسَّمَآءُ ٱنفَطَرَتۡ ١﴾[4]، وَهُوَ كثير فِي الْقُرْآن، وَقَالَ الْكُوفِيُّونَ: مَا بعد (إذا) رُفع بِالِابْتِدَاءِ، وَمَا بعده الْخَبَر»[5].

وذكر الطبرسي (ت502هـ) قوله في الآية: «ارتفعت (الشمس) بفعل مضمر، تقديره (إذا كوِّرتِ الشمسُ كوِّرت)، ولا يجوز إظهاره؛ لأنَّ ما بعده يفسِّره، وإنّما احتيج إلى إضمار فعل؛ لأنَّ في (إذا) معنى الشرط، والشرط يقتضي الفعل»[6]، وهذا يعني أنَّ في الآية الكريمة حذفًا كما يقول الباقولي (ت 543هـ): «ومن حذف الفعل قوله تعالى:﴿إِذَا ٱلشَّمۡسُ كُوِّرَتۡ﴾ أي إذا كوّرت السماء»[7]، وإلى هذا الإعراب ذهب معظم النحويين ومنهم الزمخشري (ت 538هـ)[8]، وابن

---

(1) ينظر: الخصائص: 106/1.

(2) سورة المرسلات: 8.

(3) سورة الانشقاق: 1.

(4) سورة الانفطار: 1.

(5) مشكل إعراب القرآن: 792/2.

(6) ينظر: مجمع البيان للطبرسي: 443/5.

(7) الجواهر (إعراب القرآن للباقولي المنسوب خطأً إلى الزجاج): 37/1.

(8) ينظر: الكشّاف: 707/4.

الشجري (ت542هـ)[1]، وأبو البقاء العكبري (ت616هـ)[2]، والنسفي (ت701هـ)[3]، وابن هشام (ت761هـ)[4]، والبيضاوي (ت791هـ)[5]، وسليمان الجمل (ت1204هـ)[6]، والصاوي (ت 1241هـ)[7]، والآلوسي (ت 1270هـ)[8].

وخلاصة أقوال النحويين في الاسم المرفوع الواقع بعد (إنْ) و(إذا) ثلاثة آراء:

1. إعرابه مبتدأ، وهو مذهب الأخفش[9]، وابن جنّي[1]، والكوفيين[2].

---

(1) ينظر: الأمالي الشجرية: 332/1.
(2) ينظر: التبيان في إعراب القرآن: 1273/2.
(3) ينظر/ تفسير النسفي: 167/1.
(4) ينظر: مغني اللبيب: 783.
(5) ينظر: تفسير البيضاوي: 572/2.
(6) ينظر: الفتوحات الإلهية على تفسير الجلالين: 454/1.
(7) ينظر: حاشية الصاوي على الجلالين: 262/1.
(8) ينظر: روح المعاني: 64/6/3.
(9) الأخفش في كتابه معاني القرآن لم يصرّح في بعض المواضع بالابتداء لفظاً، إلّا أنّ عبارته التي نصُّها في قوله تعالى: ﴿وَإِنِ ٱمْرَأَةٌ خَافَتْ مِنۢ بَعْلِهَا نُشُوزًا أَوْ إِعْرَاضًا فَلَا جُنَاحَ عَلَيْهِمَآ أَن يُصْلِحَا بَيْنَهُمَا صُلْحًا ۚ وَٱلصُّلْحُ خَيْرٌ ۗ وَأُحْضِرَتِ ٱلْأَنفُسُ ٱلشُّحَّ ۚ وَإِن تُحْسِنُوا۟ وَتَتَّقُوا۟ فَإِنَّ ٱللَّهَ كَانَ بِمَا تَعْمَلُونَ خَبِيرًا﴾ [النساء:128]: « فجعل (إنْ) على الاسم؛ لأنّها أشدّ حروف الجزاء تمكناً، وإنّما حَسُنَ هذا فيها إذا لم يكن لفظ ما وقعت عليه جزماً». معاني القرآن: 267/1، 270، إذ إنّه جوّز رفع الاسم بعد (إنْ، وإذا)، وقد صرّح بالابتداء وبالرّفع على الفاعلية بعد (إن) في أثناء حديثه عن قوله تعالى: ﴿وَإِنْ أَحَدٌ مِّنَ ٱلْمُشْرِكِينَ ٱسْتَجَارَكَ فَأَجِرْهُ حَتَّىٰ يَسْمَعَ كَلَـٰمَ ٱللَّهِ ثُمَّ أَبْلِغْهُ مَأْمَنَهُۥ ۚ ذَٰلِكَ بِأَنَّهُمْ قَوْمٌ لَّا يَعْلَمُونَ﴾ [التوبة:6] ما نصّه: « فابتدأ بعد (إنْ)، وأن يكون رفع (أحداً) على فعل مضمر أقيس الوجهين؛ لأنّ حروف المجازاة لا يبتدأ بعدها، إلّا انّهم قد قالوا ذلك في (إن)؛ لتمكنها وحسنها إذا وليتها الأسماء وليس بعدها فعل مجزوم في اللفظ...» معاني القرآن: 354/1، ولمّا قوله تعالى ﴿وَإِذَا مَآ أُنزِلَتْ سُورَةٌ فَمِنْهُم مَّن يَقُولُ أَيُّكُمْ زَادَتْهُ هَـٰذِهِۦٓ إِيمَـٰنًا ۚ فَأَمَّا ٱلَّذِينَ ءَامَنُوا۟ فَزَادَتْهُمْ إِيمَـٰنًا وَهُمْ يَسْتَبْشِرُونَ﴾ [التوبة:124]، فقد قال في (أي) ما نصُّه: «وقال ﴿أَيُّكُمْ زَادَتْهُ هَـٰذِهِۦٓ إِيمَـٰنًا﴾ فـ(أيّ) مرفوع بالابتداء؛ لسقوط الفعل على الهاء فان قلت: ألا تضمر في أوله فعلًا، كما قال ﴿أَبَشَرًا مِّنَّا وَٰحِدًا نَّتَّبِعُهُۥٓ﴾، فلأنّ قبل (بشر) حرف استفهام وهو أولى بالفعل و(أيّ) لستغنى به عن حرف الاستفهام فلم يقع قبله شيء هو أولى بالفعل فصارت
=

2. إعرابه فاعلاً لفعل محذوف يفسِّره الفعل المذكور، وهو مذهب جمهور البصريين[3].

3. إعرابه فاعلاً للفعل المذكور، وهو مذهب بعض الكوفيين[4].

أمَّا المذهب الأول وهو إعراب الاسم بعدهما مبتدأً فقد مال إلى الأخذ به معظم المحدثين، ورأوا أنَّ هذا الإعراب يمتاز بالسلاسة؛ لذا كان عندهم مقبولاً؛ لكونه يتماشى مع منطق اللغة العربية السليم.

= مثل قولك (زيدٌ ضَرَبْتُه)، ومن نصب (زيداً ضربتُه) في الخبر نصب (أيّ) ها هنا». معاني القرآن:369/1. فضلًا عن نسبة كثير من النحاة والمفسِّرين رفع الاسم بعدهما على الابتداء إليه، فعلى سبيل المثال أنَّ الآلوسي (ت1270هـ) ذكر في قوله تعالى: ﴿يَٰٓأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ شَهَٰدَةُ بَيۡنِكُمۡ إِذَا حَضَرَ أَحَدَكُمُ ٱلۡمَوۡتُ حِينَ ٱلۡوَصِيَّةِ ٱثۡنَانِ ذَوَا عَدۡلٖ مِّنكُمۡ أَوۡ ءَاخَرَانِ مِنۡ غَيۡرِكُمۡ إِنۡ أَنتُمۡ ضَرَبۡتُمۡ فِي ٱلۡأَرۡضِ فَأَصَٰبَتۡكُم مُّصِيبَةُ ٱلۡمَوۡتِۚ تَحۡبِسُونَهُمَا مِنۢ بَعۡدِ ٱلصَّلَوٰةِ فَيُقۡسِمَانِ بِٱللَّهِ إِنِ ٱرۡتَبۡتُمۡ لَا نَشۡتَرِي بِهِۦ ثَمَنٗا وَلَوۡ كَانَ ذَا قُرۡبَىٰ وَلَا نَكۡتُمُ شَهَٰدَةَ ٱللَّهِ إِنَّآ إِذٗا لَّمِنَ ٱلۡأٓثِمِينَ﴾[المائدة:106].أنَّ (أَنْتُمْ) مرفوعة على اشتغال الفاعلية أو على الابتداء، فيقول: «وارتفاع (أَنْتُمْ) بفعلٍ مضمرٍ ويفسِّره ما بعده، والتقدير (إن ضربتم)، فلمَّا حذف الفعل وجب أن يفصل الضمير ليقوم بنفسه، وهذا رأي جمهور البصريين، وذهب الأخفش والكوفيون إلى أنَّه مبتدأ بناء على جواز وقوع المبتدأ بعد (إن) الشرطية كجواز وقوعه بعد (إذا) فجملة (ضَرَبْتُمْ) لا موضع لها على الأول للتفسير وموضعها الرَّفع على الخبرية على الثاني». روح المعاني:46/4.وكذلك أبو الطيب القِنَّوجي (ت 1307هـ) يقول في الآية نفسها ما نصُّه: « ﴿إِنۡ أَنتُمۡ ضَرَبۡتُمۡ فِي ٱلۡأَرۡضِ﴾ فاعل فعل محذوف يفسِّره (ضَرَبْتُمْ)، أو مبتدأ وما بعده خبره، والأول مذهب الجمهور من النحاة، والثاني مذهب الأخفش والكوفيين». نيل المرام من تفسير آيات الأحكام:285.

(1) ينظر: الخصائص: 106/1، وقد نسب الابتداء بعد (إنْ) إلى أبي الحسن الأخفش.

(2) ينظر: مشكل إعراب القرآن: 792/2، والحلل في إصلاح الخلل من كتاب الجمل: 146، وموصل الطلاب إلى قواعد الاعراب: 96، وروح المعاني: 46/4.

(3) ينظر: على سبيل المثال: الكشاف: 707/4، ومغني اللبيب: 783، وروح المعاني: 30/ 64.

(4) ينظر: شرح ابن عقيل: 77/2، وشرح الأشموني: 389/1، وروح المعاني: 46/4، وجامع الدروس العربية: 235/2.

فهذا الدكتور أحمد مكي الأنصاري يقول: «فإذا أردت الفطرة السليمة في الإعراب واستلهمت الحسّ اللغوي المرهف أعربت كلمة (السماء)[1] مبتدأً، وما بعدها خبر»[2]، ثمَّ يجزم بالقول: «وما أظنُّ أنَّنا نبعد أو نغالي إذا قلنا إنَّ مذهب الكوفيين في هذه المسألة أسلس من مذهب البصريين وعلى رأسهم سيبويه»[3].

وهذا الذي ذهب إليه الدكتور الأنصاري ذهب إليه عدد من الدارسين قبله وبعده ومنهم الأستاذ إبراهيم مصطفى[4]، وتلميذه الدكتور المخزومي[5]، والأستاذ الجواري[6]، وغيرهم كثير.

ومن الدارسين المحدثين أيضاً الأستاذ عباس حسن إذ يرى أنَّ رأي البصريين هو الرأي الذي يمكن أن يأخذ به وإنْ كان به عيباً؛ لأنَّ عيبه أخفُّ وأيسر من تلك الآراء؛ لذا نراه يقول بعد تحدثه عن الآراء السابقة «فلم يبقَ إلَّا اختيار الإعرابِ الثالثِ القائم على تقدير فعلٍ محذوفٍ، تحقيقًا لِما اشترطه جمهور النحاة من دخول أداة الشرط على فعلٍ ظاهرٍ، أو مقدَّر ومَنْعِ دخولِها على الاسم واعتباره أفضلها، وأنَّ العيب فيه أخفُّ وأيسر، كما قلنا، ولنْ يترتبَ على هذا التقدير خلطٌ بين المعاني والمدلولات اللغوية، ولا تداخل بينَ القواعد النحوية،

---

(1) يعني قوله تعالى: ﴿إِذَا ٱلسَّمَآءُ ٱنشَقَّتۡ﴾ وغيرها من الآيات التي على شاكلتها.

(2) سيبويه والقراءات: 115 – 116.

(3) المصدر نفسه.

(4) ينظر: إحياء النحو: 152 –155.

(5) ينظر: النحو العربي نقد وتوجيه: 171.

(6) ينظر: نحو المعاني: 86– 89.

على أنَّ التقدير بابٌ واسعٌ وأصيلٌ في لغتنا، ولكنَّه محكم، وسائغ ممَّن يُحسِنُ استخدامه»[1].

أمَّا مذهب بعض النحويين الكوفيين وهو أنَّ الاسم المتقدِّم هو فاعل للفعل المذكور، فهذا رأي لا سبيل إلى صحَّته؛ لأنَّ الفاعل لا يجوز أنْ يتقدَّم على فعلِه.

وحسبنا ما قاله ابن جنّي حينما ذكر دليلاً للنحاة بهذا الشأن بقوله: «ودليلٌ له ثالث، وهو امتناعُهم من جوازِ تقدّم الفاعل على الفعل وإنْ كانوا يُجيزونَ تقديم خبر المبتدأ عليه، فكما لا يقدّمون الدال على الزاي من (زيد)، كذلك امتنعوا من تقديم الفاعل على الفعل»[2]، ثمَّ يجزم قائلاً: «وَاعْلَم أَنَّ الْفِعْلَ لَا بُد لَهُ من الْفَاعِل، وَلَا يجوز تَقْدِيم الْفَاعِل على الْفِعْل، فَإِنْ لم يكنْ مُظْهَرًا بعده فَهُوَ مُضْمَرٌ فِيهِ لَا محَالة، تَقول: (زيد قَامَ) فـ(زيد) مَرْفُوع بِالِابْتِدَاءِ، وَفِي (قَامَ) ضمير (زيد) وَهُوَ مَرْفُوع بِفِعْلِهِ»[3].

وكذلك نرى ابن الأنباري يقف متسائلاً ويقول: « فإن قيل: لِمَ زعمتم أنَّ قول القائل: (زيدٌ قامَ) مرفوع بالابتداء دون الفعل، ولا فصل بين قولنا: (زيدٌ ضرب) و(ضرب زيد)؟ قيل لوجهين:

أحدهما: أنَّه مِن شرطِ الفاعلِ ألَّا يقومَ غيرُهُ مُقامَه مع وجوده؛ نحو قولك: (قامَ زيدٌ)، فلو كانَ تقديمِ (زيدٍ) على الفعلِ بمنزلة تأخيرِه، لاستحال قولك: (زيد قام أخوه)، و(عمرو انطلق غلامه)؛ ولَمَّا جاز ذلك، دلَّ على أنَّه لم يرتفعْ بالفعل، بل بالابتداء.

---

(1) النحو الوافي: 147/2.

(2) سر صناعة الإعراب: 232/1.

(3) اللمع في العربية: 31.

والوجه الثاني: أنَّه لو كان الأمر على ما زعمت؛ لوجبَ ألَّا يختلفَ حالُ الفعلِ، فكانَ ينبغي أنْ يقالَ: (الزيدانِ قامَ)، و(الزيدون قام)، كما تقول:(قامَ الزيدانِ)، و(قامَ الزيدونَ)، فلمّا لم يُقلْ إلَّا: (الزيدانِ قاما) و(الزيدون قاموا)، دلَّ على أنَّه يرتفع بالابتداء دونِ الفعل»[1].

وخلاصة القول إنَّ البصريين لم يجوِّزوا تقديم الفاعل على فعلهِ، والأدلَّة عندهم تقوم على أمرين[2]:

الأول: أنَّ الفعل وفاعله كجزأين لكلمة واحدة متقدّم أحدهما على الآخر وضعاً، فكما لا يجوز تقديمُ عجزِ الكلمةِ على صدرِها لا يجوزُ تقديمُ الفاعلِ على فعلهِ.

والآخر: أنَّ تقديمَ الفاعلِ يوقعُ في اللبسِ بينه وبين المبتدأ، وذلك أنَّك إذا قلت: (زيد قام)، وكان تقديمُ الفاعلِ جائزاً لم يدرِ السامعُ أأردت الابتداء بـ(زيد) والاخبار عنه بجملة (قام) وفاعله المستتر، أم أردتَ إسناد (قام) المذكور إلى زيدٍ على أنَّه فاعلٌ، و(قام) حينئذٍ خالٍ من الضمير. ويمكن القول إنَّ الحق هو ما ذهب إليه البصريون[3] كما أسلفنا آنفًا.

وذكر ابن الشجري (ت542هـ) إضمار الفعل (كان) بعد (إن) الشرطية في أثناء ردِّه على مكي القيسي، بقوله: «وقال مكي بن أبى طالب المغربي في مشكل إعراب القرآن: أجاز الكوفيون في قوله تعالى:﴿إِنَّا هَدَيْنَٰهُ ٱلسَّبِيلَ إِمَّا شَاكِرًا

(1) أسرار العربية: 81، وينظر: علل النحو لابن الوراق: 253.

(2) ينظر: منحة الجليل بتحقيق شرح ابن عقيل: 2/77.

(3) ينظر: جامع الدروس العربية: 2/23.

﴿وَإِمَّا كَفُورًا﴾[1] أنَّ تكون (إمَّا) (إن) الشرطية زيدت عليها (ما)، قال: ولا يجوز هذا عند البصريين؛ لأنَّ (إن) الشرطية لا تدخل على الأسماء إلَّا أن تضمر بعد (إن) فعلًا، وذلك في نحو: ﴿وَإِنْ أَحَدٌ مِّنَ ٱلْمُشْرِكِينَ ٱسْتَجَارَكَ﴾[2] أضمر (استجارك) بعد (إن) ودلَّ عليه الثاني، فحسن لذلك حذفه، ولا يحسن إضمار فعل بعد (إن) هاهنا؛ لأنَّه يلزم رفع (شاكر) بذلك الفعل، وأيضًا فإنَّه لا دليل على ذلك الفعل المضمر في الكلام، انتهى كلامه[3]. وهذا القول منه ليس بصحيح؛ لأنَّ النحويين يضمرون بعد (إن) الشرطية فعلًا يفسِّره ما بعده؛ لأنَّه من لفظه، فيرتفع الاسم بعد (إن) بكونه فاعلًا لذلك المضمر، كقولك: (إن زيدٌ زارني أكرمته)، تريد: (إن زارني زيدٌ)، وكذلك: (إن زيدٌ حضر حادثته)، تريد: (إن حضر زيدٌ)، وكقوله تعالى: ﴿إِنِ ٱمْرُؤٌا۟ هَلَكَ﴾[4] ﴿وَإِنِ ٱمْرَأَةٌ خَافَتْ﴾[5] ﴿وَإِنْ أَحَدٌ مِّنَ ٱلْمُشْرِكِينَ ٱسْتَجَارَكَ﴾[6]، هذه الأسماء ترتفع بأفعال مقدَّرة، وهذه الظاهرة مفسِّرة لها، وكما يضمرون بعد حرف الشرط أفعالًا ترفع الاسم بأنَّه فاعل كذلك يضمرون بعده أفعالًا تنصب الاسم بأنَّه مفعول، كقولك:(إن زيدًا أكرمته نفعك)، تريد: (إن أكرمت زيدًا)... وإذا عرفت هذا فليس يلزم (شاكِراً) أن يرتفع في قول من قال إنَّ (إمَّا) شرطيّة، وقوله: لا دليل على الفعل المضمر في الكلام، يعني في قوله: ﴿إِمَّا شَاكِرًا وَإِمَّا كَفُورًا﴾ قول بعيد من معرفة الإضمار في مثل هذا الكلام؛ لأنَّ

---

(1) الإنسان: 3.
(2) التوبة: 6.
(3) ينظر مشكل إعراب القرآن: 435/2.
(4) النساء: 176.
(5) النساء: 128.
(6) التوبة: 6.

المضمر هاهنا فعلٌ تشهد بإضماره القلوب، وهو (كان) وذلك أنَّ سيبويه[1] لا يرى إضمار (كان) إلَّا في مثل هذا المكان، كقولك: (أنـا أزورك إن قريبًا وإن بعيدًا)، تريد: (إن كنت قريبًا) وإن كنت بعيدًا)، ومن ذلك البيت المشهور، وهو للنُّعمان بن المنذر[2]:

قد قيل ذلك إن حقًّا وإن كذبا ... فما اعتذارك من شيء إذا قيلا

وقول ليلى الأخيلية[3]:

لا تقربنَّ الدَّهر آل مطرّف ... إن ظالمًا فيهم وإن مظلوما

أي (إن كنت ظالمًا وإن كنت مظلومًا)، وكذلك التقدير: (هديناه السَّبيلَ إن كان شاكرًا وإن كان كفورًا)، وإضمار الفعل بعد حرف الشرط مخصوص به (إن)»[4]، وقد نقلَ قولَ ابنِ الشَّجري ابنُ هشام[5] والزركشيُّ[6].

وجزم ابن يعيش في قول مَن قال: (النَّاسُ مجزِيُّونَ بِأعْمَالِهِمْ إنْ خَيْرًا فَخَيْرٌ وَإنْ شَرًّا فَشَرٌّ)[1] أنَّه « إذا رفعتَهما، وقلت: (إن خيرٌ فخيرٌ، وإن شرٌّ

---

(1) ينظر الكتاب: 258/1.
(2) الشاهد للنعمان بن المنذر من أبيات يقولها في الرَّبيع ابن زياد العبسي، وقيل تمثَّل فيه النعمان. ينظر الكتاب/260/1، وشرح أبيات سيبويه: 352/1، وشرح المفصل:85/2-86، والمقاصد النحوية: 66/2، وخزانة الأدب 10/4.
(3) البيت لـ (ليلى الأخيلية) وهو في ديوانها:101، برواية: (**لَا تغزونَّ الدَّهْرَ آلَ مطرِّف... لا ظَالمًا أبدًا وَلا مَظْلُوما**)، والبيت ينسب لحُميد بن ثور، وهو في ديوانه: 130، برواية: (**لَا تَغزونَّ الدَّهْرَ آلَ مطرِّف... لا ظَالمًا أبدًا وَلا مَظْلُوما**)، ينظر الكتاب: 261/1، وأمالي القالي: 1/ 248، وشرح ديوان الحماسة للتبريزي: 276/2، والجمل في النحو المنسوب للخليل: 111، وشرح التصريح: 1/ 193، وهمع الهوامع: 121/1.
(4) الأمالي الشجرية: 128/1-130.
(5) ينظر المغني: 86.
(6) ينظر البرهان في علوم القرآن: 246/4.

فشرٌ)، فالأوّل مرفوعٌ بفعلٍ محذوف، والتقديرُ: (إن كان في عمله خيرٌ فجـزاؤه خيرٌ)، ولا يرتفع إلّا على هذا التقدير؛ لوُقوعه بعد (إن) الشرطية، وحرفُ الشرط لا يقع بعده مبتدأ؛ لأنَّ الشرط لا يكون بالأسماء»[2].

ويقول في موضعٍ آخر ما نصُّه: «فأمَّا (إنْ) خاصَّة، فلقُوَّتها في بابها وعدم خروجها عن الشَّرط إلى غيره تَوسَّعوا فيها، فأجازوا فيها الفصل بالاسم، ولم يكن ذلك بأبعدَ من حذف فعل الشرط في قولهم: (المرءُ مقتولٌ بما قَتَلَ بـه إن خَنْجَرٌ فخنجرٌ)، فإن كان بعدها فعلٌ ماضٍ في اللفظ لا تأثيرَ لها فيـه، فالفصلُ حسنٌ، وجاز في الكلام وحالِ السَّعَة والاختيارِ، وشُبِّهت بما لـيس بعامل من الحروف نحو همزة الاستفهام»[3].

ويسرد الآراء النحوية المتعلقة فيها، ثمَّ يقول: «واعلم أنَّ هـذا الحـذف والإضمار، لا يسوَّغ مع كلِّ حرف لا يقع بعده إلَّا الفعلُ، وإنَّما ذلك مسموعٌ منهم، تُضمِر حيث أضمروا، وتُظْهِر حيث أظهروا، تَقِفُ في ذلك حيث وقفوا»[4].

---

(1) أخرجه ابن جرير الطبري في تفسيره عن ابن عباس(رضي الله عنهما) موقوفاً. ينظر جامع البيان: 158/1، والدرر المنتثرة في الأحاديث المشتهرة: 197، وقال بعضهم: لَيْسَ بِحَدِيث، وَقَول النَّحْويين: إِنَّه حَدِيث غلط. ينظر أسنى المطالب في أحاديث مختلفة المراتب: 309، والرَّاجح في صريح هذا اللفظ أنَّه قولٌ منقول عن العرب، وتمامه (والمرء مقتولٌ بما قَتَلَ به إنْ خِنْجَراً فخنجرٌ وإن سيفاً فسيفٌ). ينظر الكتاب: 258/1، والمفصّل: 72، وهمع الهوامع: 441/1.

(2) شرح المفصل: 85/2-86.

(3) شرح المفصل:121/5.

(4) شرح المفصل:86/2.

وممَّا يدلل على أنَّ لكلِّ شاهد علَّته وتقديرَه ما قاله ابنُ الورّاق في قول النُّعمان (قد قيل ذلك إن حقًّا وإن كذبا): «فَإِنَّمَا وَجب نَصبه؛ لِأَنَّ الْمُخَاطب مُضْمر فِي الْفِعْل، فانتصب (ظَالما) على الْخَبَر، وَلَا يُمكن غير ذَلِك، لما يَقْتَضِيه الْبَيْت»[1]؛ ولهذا يقول ابن الحاجب: «أمَّا نصب الأول فقويٌّ على إضمار (كان)، وإنَّما أضمرت (كان) دون غيرها؛ لأنَّها كَثُرت في الاستعمال، ولَمَا كَثُر في الاستعمال شأنٌ في التخفيف أو لأنَّ معناها إذا حذفت لا يخلّ، فجاز فيها الحذف لذلك»[2]، فالمقام الملائم لكلِّ موطن له أثره في نوعية الإضمار. وممَّا سبق نقف عند أمرين:

1. حذف (كان) مع اسمها بعد (إن) الشرطية ويبقى خبرها دليلًا عليها في بعض الأدوات المحددة عندهم ذكره كثيرٌ من النحويين[3]، ولا ضير في ذلك.
2. حذف (كان) مع اسمها بعد الاسم المرفوع على الفاعلية في باب الاشتغال انفرد به ابن الشجري من جهة السَّبق والتعريض، ونُقل عنه بعد ذلك، لكنَّ القياس في حذف (كان) عند ابن الشجري في اشتغال الفاعلية فيه نظر، إذ إنَّ للحذف معنًى قد يتوافق مع موطنٍ ما من مواطن الاشتغال وقد لا يتوافق مع الآخر، وهذا ما أجملنا التفصيلَ فيه في علل التقديم والتأخير وصولًا إلى الحذف في أسلوب الاشتغال من هذا الكتاب[4].

---

(1) علل النحو:355.
(2) أمالي ابن الحاجب:409.
(3) ينظر الكتاب:260/1، والجمل في النحو:111، والمفصل:102-103، وشرح ابن يعيش للمفصَّل:85/2-86، وشرح التسهيل لابن مالك:363/1-366، وشرح الكافية الشافية:415/1، والمغني:86، وشرح ابن عقيل:294/1، وشرح الأشموني:246/1، وهمع الهوامع:440/1، وحاشية الصبان على شرح الأشموني:356/1.
(4) ينظر الفصل الخامس من هذا الكتاب (مبحث التقديم والتأخير).

ويذكر ابن هشام إشاراتٍ على ما ذهب إليه الأخفش والكوفيون في هذه المسألة، فنجده يقول: «وَمن الْوَهم فِي الأول أَن يَقُول مَن لَا يذهب إِلَى قَول الْأَخْفَش والكوفيين فِي نَحْو ﴿وَإِنِ ٱمْرَأَةٌ خَافَتْ﴾[1] و ﴿وَإِنْ أَحَدٌ مِّنَ ٱلْمُشْرِكِينَ ٱسْتَجَارَكَ﴾[2] و ﴿إِذَا ٱلسَّمَآءُ ٱنشَقَّتْ﴾[3] إِنَّ الْمَرْفُوع مُبْتَدأ، وَذَلِكَ خطأ؛ لِأَنَّهُ خلاف قَول من اعتمد عَلَيْهِم وَإِنَّمَا قَالَه سَهوًا، وَأَمَّا إِذا قَالَ ذَلِك الْأَخْفَش أَو الْكُوفِي فَلَا يعدُّ ذَلِك الْإِعْرَاب خطأ؛ لِأَنَّ هَذَا مَذْهَبٌ ذَهَبُوا إِلَيْهِ وَلم يقولوه سَهوًا عَن قَاعِدَة، نعم الصَّوَابُ خلاف قَوْلهم فِي أصل الْمَسْأَلَة، وأجازوا أَن يكون الْمَرْفُوع مَحْمُولًا على إِضْمَار فعل كَمَا يَقُول الْجُمْهُور، وَأَجَازَ الْكُوفِيُّونَ وَجهًا ثَالِثًا وَهُوَ أَن يكون فَاعِلًا بِالْفِعْلِ الْمَذْكُور على التَّقْدِيم وَالتَّأْخِير...»[4].

وما تقدَّم من شواهد قرآنية تطبيقية تحليلية نَصلُ إلى حقائق منها:

1. جَعَلَ ابْنُ الزَّمْلَكَانِيِّ (ت651هـ) مثلَ هذا الأسلوب في الآيات السابقات مِمَّا هُوَ دَائِرٌ بَيْنَ الْحَذْفِ وَالذِّكْرِ، فَإِنَّ الْفِعْلَ الْمُفَسِّرَ كَالْمُتَسَلِّطِ عَلَى الْمَذْكُورِ وَلَكِنْ لَا يَتَعَيَّنُ إِلَّا بَعْدَ تَقَدُّمِ إِبْهَامٍ وَلَقَدْ يَزِيدُهُ الْإِضْمَارُ إِبْهَامًا إِذَا لَمْ يَكُنِ الْمُضْمَرُ مِنْ جِنْسِ الْمَلْفُوظِ بِهِ نَحْوَ: ﴿وَٱلظَّٰلِمِينَ أَعَدَّ لَهُمْ عَذَابًا أَلِيمًا ﴿٣١﴾﴾[5].
2. الخلاف النحوي في إعراب الاسم المشغول عنه قائم على الآراء النحوية التي قُعِّدت من النحويين أنفسهم، وهي متأرجحة بين السَّماع والقياس.

---

(1) النساء:128.

(2) التوبة:6.

(3) الانشقاق:1.

(4) المغني: 757.

(5) الإنسان:31، وينظر البرهان في علوم القرآن:3/199.

3. إنّما وجب الحذف والتقدير؛ لأنَّ الفعل المذكور يفسِّر الفعل المحذوف ويغني عنه، فهو كالعوض، ولا يجوز الجمع بين العوض والمعوض عنه[1]، وذكر الأستاذ عبّاس حسن أنَّ «صحة أن يكون الاسم السابق المنصوب مفعولًا به لفعل محذوف، يخالف الفعل المذكور بعده في جملته، ولا يكون لـه صـلة بلفظه ولا بمعناه؛ وذلك حين تقوم قرينة تدل على هذه المخالفة: كأن يقـال: ماذا اشتريت؟ فتجيب: كتابًا أقرؤه، فـ(كتابًا) مفعول بـه لفعـل محـذوف تقديره: (اشتريت كتابًا أقرؤه)، فالفعل المحذوف مخالف للمذكور في لفظـه ومعناه؛ فلا تكون المسالة من باب الاشتغال، ولا يكون العامل الثاني صالحًا للعمل في المفعول به السابق، ولا مفسِّرًا لعامله المحذوف، وفي هذه الحالة التي يختلف فيها الفعلان: المحذوف والمذكور، لا يكـون الحـذف واجبًـا، وإنما يكون جائزًا، فيصح في الفعل المحذوف أن يذكر، أما الحذف الواجب في الاشتغال، فلا يصح الجمع بينهما؛ لأنَّ الثاني بمنزلـة العـوض عـن الأول، ولا يجمع بين العوض والمعوض عنه»[2].

4. القراءات القرآنية لها أثرها البالغ في التقعيد النحوي بين العدول من الرَّفـع إلى النَّصب وبالعكس.

5. يمكن أنْ يكون الترجيح بين الآراء النحوية مستنداً على المعنى، والذي بـه يمكن الكشف عن الأرجح بين أوجه الخلاف النحوي في الآيـة المتـضمنة لأسلوب الاشتغال، ويذكر أبو سعيد السيرافي مثل هذا بمـا مفـاده: وفيهـا معنى المجازاة؛ فلذلك لا يقع بعدها إلا الأفعال. وإذا رأيت الاسـم بعـدها

(1) ينظر الكليات: 1055/1، وضياء السالك إلى أوضح المسالك: 67/2.
(2) النحو الوافي: 138/2.

مرفوعا فعلى تقدير فعل قبله لأنه لا يكون بعدها الابتداء والخبر، قال الشاعر[1]:

لِيُبْكَ يَزِيدُ ضارعٌ لخُصومةٍ... ومُخْتَبِطٌ ممّا تُطِيحُ الطَّوائحُ

ولا يجازي بـ(إذا) عند أهل البصرة من قبل أنَّها لوقت معلوم آت، والمجازاة والشروط هي معقودة على أنَّها يجوز أن تكون ويجوز أن لا تكون، والدليل على ذلك قوله عز وجل: ﴿إِذَا ٱلسَّمَآءُ ٱنشَقَّتۡ ۝١﴾ و﴿إِذَا ٱلشَّمۡسُ كُوِّرَتۡ ۝١﴾ ونحو ذلك في القرآن، أراد الوقت الذي تكوَّر فيه الشمس وتنشق فيه السماء، ولو قال قائل: (إن الشمس كورت)، (إن السماء انشقت) كان قبيحًا؛ لأنَّه جعل المعلوم مبهمًا، وأوهم أنَّه يجوز ألَّا يكون، ولو قال قائل: (إذا أقام اللهُ القيامةَ عذَّبَ الكفارَ) كان كلامًا مستقيمًا حسنًا، فإن قال قائل: (إن أقامَ اللهُ القيامةَ عذَّب الكفارَ) كان كلامًا ناقصًا، فلمَّا كانت (إذا) لوقت معلوم لم يجاز بها، وإن كان فيها معنى المجازاة إلا أن يضطرَّ الشاعر فيجازي بها في الشعر لكون معنى المجازاة فيها[2].

---

(1) البيت لنهشل بن حرّي بن حمزة النهشلي في خزانة الأدب: 303/1، وينسب في إيضاح شواهد الإيضاح: 109/1، إلى مزرد أخي الشماخ، وفي شرح أبيات سيبويه للسيرافي: 76/1، والحماسة البصرية: 269/1 إلى الحارث بن ضرار النهشلي، وفي معاهد التنصيص: 202/1 إلى ضرار بن نهشل يرثي أخاه يزيد بن نهشل، وللبيد بن ربيعة العامري في شعره المنسوب: 362، وللمهلهل بن ربيعة أو لغيره في المقاصد النحوية: 454/2، وليس في ديوان المهلهل، وبلا نسبة في الأمالي النحوية لابن الحاجب: 447، وأوضح المسالك: 93/2.

(2) ينظر شرح السيرافي للكتاب: 76/1.

الفصل الخامس
الاشتغال وقضيتا
القراءات القرآنية والتعبير القرآني

- أولا: أوجه القراءات القرآنية في تحويل الآية إلى الاشتغال وفي إخراجها منه.
- ثانيا: تقديم الاسم المشغول عنه وعلاقته بالتعبير القرآني، وفيه ثلاثة محاور:
  - المحور الأول: هل يفيد الاشتغال تخصيصا أو توكيدا أو شيئا آخر.
  - المحور الثاني: التقديم والتأخير في أسلوب الاشتغال وأثرهما في السياق القرآني.
  - المحور الثالث: دراسة نماذج قرآنية كريمة نحاول من خلالها كشف نزر من علل تقديم الاسم المشغول عنه في باب الاشتغال فضلا عما يظهره السياق القرآني من ملامح تعبيرية.

الفصل الخامس
الاشتغال وقضيتا القراءات القرآنية والتعبير القرآني

أولًا: أوجه القراءات القرآنية في تحويل الآية إلى الاشتغال وفي إخراجها منه:

تُعَدُّ القراءات القرآنية بأنواعها أحد الأمور التي تنقل الجملة من سياق إلى سياق، ومن بُنية إلى بُنية أخرى. يقول الزركشي: «الْقُرْآنَ وَالْقِرَاءَاتِ حَقِيقَتَانِ مُتَغَايِرَتَانِ فَالْقُرْآنُ هُوَ الْوَحْيُ الْمُنَزَّلُ عَلَى مُحَمَّدٍ (صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ) لِلْبَيَانِ وَالْإِعْجَازِ وَالْقِرَاءَاتُ هِيَ اخْتِلَافُ أَلْفَاظِ الْوَحْيِ الْمَذْكُورِ فِي كَتَبَةِ الْحُرُوفِ أَوْ كَيْفِيَّتِهَا مِنْ تَخْفِيفٍ وَتَثْقِيلٍ وَغَيْرِهِمَا»[1].

فالقراءات إذًا هي اختلاف الألفاظ في الحروف من تخفيف وتشديد وغير ذلك، وهذا مرجعهُ إلى اللهجات العربية التي يرجع اختلافها إلى هذه الظواهر العرضية، ولا يمسّ التراكيب العربية من حيث بنية الكلمة واصولها، وقد قرأتْ كلُّ قبيلةٍ بلهجتها[2]. فكان عيسى بن عمر وابن أبي إسحاق يقرآن: ﴿وَلَوْ تَرَىٰٓ إِذْ وُقِفُواْ عَلَى ٱلنَّارِ فَقَالُواْ يَٰلَيْتَنَا نُرَدُّ وَلَا نُكَذِّبَ بِـَٔايَٰتِ رَبِّنَا وَنَكُونَ مِنَ ٱلْمُؤْمِنِينَ﴾[3]، وكان الحسن وأبو عمرو بن العلاء ويونس يرفعون (نردُّ)

(1) البرهان في علوم القرآن: 318/1، وينظر: الإتقان في علوم القرآن: 222/1.
(2) ينظر: المدرسة النحوية في مصر والشام: 226.
(3) سورة الأنعام: 27.

و(نكذِّبُ) و(نكونُ)[1]، قلت لسيبويه[2]: كيف الوجه عندك؟ قال الرّفع، قلت: فالذين قرأوا بالنّصب؟ قال: سمعوا قراءةَ أبي إسحاق فاتَّبعَوه[3].

قال ثعلب: «مَن نصب فالواو حرف جواب، ومَن رفع أدخله في التمني»[4].

قال الفرّاء: «فمَن قرأها كذلك جاز النّصب على الجواب، والرّفع على الاستئناف، أي: فلسنا نكذب. وفي قراءتنا بالواو، فالرَّفع فِي قراءتنا أجود من النّصب، والنّصب جائز على الصرف كقولك: لا يسعني شيء ويضيق عنك»[5].

وكان عيسى بن عمر يقرأ:﴿الزّانِيَةَ وَالزّانِيَ﴾[6]

---

(1) قرأ ابن كثير ونافع وابو عمرو وأبو بكر والكسائي (نردُّ ولا نكذبَ) برفع (نردُّ) ونصب (نكذبَ)، وقرأ ابن عامر (ولا نكذبُ) رفعاً، و(نكونَ) نصباً، وقد روى هشام بن عمار بإسناده عن ابن عامر النصب فيهما، وقرأ الباقون (ولا نكذبَ) و(ونكونَ) بالنصب جميعاً. ومَنْ قَرَأَ بالرفع في (وَلَا نُكَذِّبُ... ونكونُ) فالمعنى: يا ليتنا نرَد ونحن لا نكذب بآيات ربنا أبدًا، رددنا أو لم نرَدَ، ونكونُ من المؤمنين قد عيّنَّا وشاهَدْنا ما لا نكذبُ معه أبدًا. ويجوز الرّفع على وجه آخر: على معنى: يا ليتنا نرَد ويا ليتنا لا نكذبُ بآيات ربّنا، كأنما تمنوا الرد والتوفيق للتصديق، (ونكونُ) معطوف عليه. ومَنْ قَرَأَ (يَا لَيْتَنَا نُرَدُّ وَلَا نُكَذِّبَ... وَنَكُونَ) فهو على الجواب بالواو في التمني. ينظر: معاني القراءات للأزهري: 348/1، والحجة للقراء السبعة: 294/3، المبسوط في القراءات العشر: 192، والمحتسب: 192/1 – 193، وحجة القراءات: 245.

(2) ينظر: الكتاب: 44/3.

(3) ينظر شرح الكتاب للسيرافي:239/3-240.

(4) مجالس ثعلب: 1/ 110.

(5) معاني القرآن: 276/1.

(6) سورة النور:4. وقد قرأ عيسى بن عمر وابن أبي عبلة وابن محيصن﴿وَالسَّارِقَ وَالسَّارِقَةَ فَاقْطَعُوا أَيْدِيَهُمَا﴾، ينظر مختصر في شواذ القراءات:32، وإعراب القرآن للنحاس:495/1، والكشاف:664/1، ومشكل إعراب القرآن:227/1، وتفسير الرازي:222/11، ومعجم القراءات:268/2.

و﴿وَالسَّارِقَ وَالسَّارِقَةَ فَاقْطَعُوا أَيْدِيَهُمَا﴾[1].

وكان يُنشد[2]:

يَا عَدِيًّا لِقَلْبِكَ المُهْتَاجِ

وكان يقرأ﴿**هَؤُلَاءِ بَنَاتِي هُنَّ أَطْهَرَ لَكُمْ**﴾[3]، فقال له أبو عمرو بن العلاء: هؤلاء بنيَّ هم ماذا؟ فَقَالَ عشْرين رجلًا فأنكرها أَبُو عَمْرو، وكَانَ أَبُو عَمْرو وَعِيسَى يقرآن﴿ يَا جِبَالُ أَوِّبِي مَعَهُ وَالطَّيْرَ﴾[4] ويختلفان في التَّأْوِيل»[5].

---

(1) سورة المائدة: 38، وقد قرأ عيسى بن عمر الثقفي ويحيى بن يعمر وعمرو بن فائد وأبو رزين وأبو جعفر وشيبة وأبو السَّمال ورويس وأبو الجوزاء وابن أبي عبلة ﴿الزَّانِيَةَ وَالزَّانِيَ﴾. ينظر معاني القرآن للفراء:2/244، وإعراب القرآن للنحاس:2/431، والمحتسب:2/100، وحاشية الشهاب على تفسير البيضاوي: 6/353، ومعجم القراءات:6/223.

(2) هذا صدر بيت وعجزه: **أَنْ عَفَا رسمُ منزلٍ بالنَّبَّاج**، وقائله أبو داؤد الإيادي في ديوانه: 298، والمقتضب: 4/215، والأغاني:16/372، والمعجم المفصَّل في شواهد العربية: 2/29، وشرح الشواهد الشعرية في أمَّات الكتب النحوية: 1/240.

(3) سورة هود: 78. وقد قرأ (أطهرَ) بالنَّصب الحسن وزيد بن علي وعيسى بن عمار ومروان بن الحكم وسعيد بن جبير ومحمد بن مروان وعبد الملك بن مروان وابن أبي اسحاق والسدوسي والسّدي. ينظر جامع البيان: 12/52، ومجالس ثعلب: 53، والجواهر(إعراب القرآن المنسوب خطأً إلى الزجاج): 2/544-555، وإعراب القرآن للنحاس: 2/295-296، ومعجم القراءات: 4/110.

قال العكبري: «وَقُرِئَ فِي الشَّاذِّ (أَطْهَرَ) – بِالنَّصْبِ ; وَفِيهِ وَجْهَانِ:

أَحَدُهُمَا: أَنْ يَكُونَ (بَنَاتِي) خَبَرًا، وَ (هُنَّ) فَصْلًا وَ (أَطْهَرَ) حَالًا.

وَالثَّانِي: أَنْ يَكُونَ (هُنَّ) مُبْتَدَأً، وَ (لَكُمْ) خَبَرٌ، وَ(أَطْهَرَ) حَالٌ، وَالْعَامِلُ فِيهِ مَا فِي (هُنَّ) مِنْ مَعْنَى التَّوْكِيدِ بِتَكْرِيرِ الْمَعْنَى. وَقِيلَ:الْعَامِلُ (لَكُمْ) لِمَا فِيهِ مِنْ مَعْنَى الِاسْتِقْرَارِ». التبيان في إعراب القرآن:2/709. قال مكي القيسي: «وَهُوَ بعيد ضَعِيف». مشكل إعراب القرآن:1/371.

(4) سورة سبأ: 10.

(5) طبقات فحول الشعراء: 1/19 – 20.

يقول أبو حيّان الأندلسي: «وَحَكَى أَبُو عَمْرٍو الزَّاهِدُ فِي كِتَابِ الْيَوَاقِيتِ[1] أَنَّ أَبَا الْعَبَّاسِ أَحْمَدَ بْنِ يَحْيَى ثَعْلَبًا كَانَ لَا يَرَى التَّرْجِيحَ بَيْنَ الْقِرَاءَاتِ السَّبْعِ، وَقَالَ: قَالَ ثَعْلَبٌ مِنْ كَلَامِ نَفْسِهِ إِذَا اخْتَلَفَ الْإِعْرَابُ فِي الْقُرْآنِ عَنِ السَّبْعَةِ، لَمْ أُفَضِّلْ إِعْرَابًا عَلَى إِعْرَابٍ فِي الْقُرْآنِ فَإِذَا خَرَجْتُ إِلَى الْكَلَامِ كَلَامِ النَّاسِ فَضَّلْتُ الْأَقْوَى وَنِعْمَ السَّلَفُ لَنَا أَحْمَدُ بْنُ يَحْيَى كَانَ عَالِمًا بِالنَّحْوِ وَاللُّغَةِ مُتَدَيِّنًا ثِقَةً»[2].

قال محبُّ الدِّين النُّوَيْري (ت857هـ): «والصَّواب أنَّ بعض الوجوه يترجَّح بعضها على بعض باعتبار موافقة الأفصح أو الأشهر أو الأكثر من كلام العرب؛ لقوله تعالى:﴿ قُرْءَانًا عَرَبِيًّا ﴾[3]، وإذا تواترت القراءة علم كونها من الأحرف السبعة، ولم يتوقف على عربية ولا رسم؛ لأنَّ من لازم قرآنيته وجودهما؛ لأنَّه لا يكون إلَّا متَّصفًا بهما، وإنَّما يذكران لبيان وجود الشرط

---

(1) هو محمد بن عبد الواحد بن أبي هاشم أبو عمرو الزاهد المُطرّز الباوَرْدي، المعروف بغلام ثعلب، له عدَّة مؤلفات، وقد صحب ثعلباً النحوي حتى لقّب بهذا اللقب، توفي في بغداد سنة 345ه، قال التنوخي فيه: لم أرَ أحفظ منه، أمّا كتاب اليواقيت، فقد سمّاه البعض بـ (الياقوتة)، وهي رسالة في غريب القرآن. ينظر: بغية الوعاة: 165/1 – 166، وطبقات الحفّاظ: 359/1، والأعلام: 254/6 – 255.

ولم أجد هذا الكلام المنسوب إلى غلام ثعلب في كتابه (اليواقيت أو ياقوتة الصراط في تفسير غريب القرآن)، ولا في كتب الإمام ثعلب المطبوعة، إنَّما نَقل هذا الكلام عنهما كثيرٌ. ينظر البحر المحيط: 87/4، والدر المصون: 48/1، واللباب في علوم الكتاب: 185/1، والبرهان في علوم القرآن: 339/1، والاتقان في علوم القرآن: 281/1، ومعترك الأقران: 122/1.

(2) البحر المحيط: 87/4.

(3) يوسف: 2، الزُّمَر:28.

وتحقيقه؛ ولهذا ينبغي أن يقال: وجه القراءة من العربية، ولا يقال: علّة القــراءة؛ لعدم توقفها عليها وتأخرها عنها، والله أعلم»[1].

قال النَّحاس (ت338هـ): «والسَّلامة من هذا عند أهل الدين إذا صــحَّت القراءتان عن الجماعة أن لا يقال إحداهما أجود من الأخرى؛ لأنَّهما جميعًا عــن النبي (صلّى الله عليه وسلّم) فيأثم مَن قال ذلك، وكان رؤساء الصحابة (رحمهــم الله) ينكرون مثل هذا»[2].

ومن هنا يقول الطبري في قوله تعــالى: ﴿وَقُرْءَانًا فَرَقْنَٰهُ لِتَقْرَأَهُۥ عَلَى ٱلنَّاسِ عَلَىٰ مُكْثٍ وَنَزَّلْنَٰهُ تَنزِيلًا ﴿١٠٦﴾﴾[3] ما نصُّه: «اختلفت القرّاء في قراءة ذلك، فقرأته عامّة قــرّاء الأمصار (فَرَقْناهُ) بتخفيف الرّاء من (فرقناه)، بمعنى: أحكمناه وفــصّلناه وبيّنــاه، وذكر عن ابن عباس، أنَّه كان يقرؤه بتشديد الراء (فَرّقْناهُ) بمعنى: نزّلنــاه شــيئًا بعد شيء، آية بعد آية، وقصة بعد قصة[4]، وأولى القراءتين بالــصَّواب عنــدنا

---

(1) شرح طيّبة النشر في القراءات العشر: 1/302-303.

(2) إعراب القرآن: 5/43.

(3) الإسراء:106.

(4) قرأ الجمهور وابن عباس في رواية وأصحاب عبد الله بن مسعود وأبيّ بن كعــب والحسن (فرَقناه) بالتخفيف. ينظر معاني القرآن للفراء:2/133، والمحتسب:2/23، والبحر المحيط:6/87، والاتحاف:287. وقرأ أبيّ بن كعب وعبد الله بن مــسعود وعلي بن أبي طالب وعبد الله بن مسعود وأبو رجاء وقتــادة والــشعبي وحميــد وعمرو بن فائد وزيد بن علي وعمرو بن ذر وعكرمة والحسن ومجاهد وسعد بن وقّاص وابن محيصن وأبان عن عاصم وغيرهم (فرّقناه) بالتشديد. ينظــر معــاني القرآن وإعرابه:3/263، ومختصر في شواذ القراءات:77، والمحتــسب:2/23، وبحــر العلــوم:2/332، والكــشاف:2/699، والبيــان فــي تفــسير غريــب القرآن:1/215.

القراءة الأولى؛ لأنَّها القراءة التي عليها الحجة مجمعة، ولا يجوز خلافها فيما كانت عليه مجمعة من أمر الدين والقرآن، فإذا كان ذلك أولى القراءتين بالصواب، فتأويل الكلام: وما أرسلناك إلَّا مبشرًا ونذيرًا، وفصّلناه قرآنًا، وبيَّناه وأحكمناه؛ لتقرأه على الناس على مكث»[1]؛ لذلك يقول الثعالبي(ت875هـ): «ويتناسق هذا المعنى مع قوله: لِتَقْرَأَهُ عَلَى النَّاسِ عَلى مُكْثٍ»[2].

ومن هنا يمكن القول: إنَّه «لا يجوز الحكم على القراءة صحَّةً أو ضعفاً من خلال قواعد اللغة أو النحو, وإنَّما الحكم على القراءة بالصِّحة أو الضَّعف يرجع في أساسه إلى الرواية وصحَّة النقل, فإذا ثبتت القراءة وصحَّ نقلها وجب اتباعها؛ لأنَّها سنَّة متبعة لا بدَّ من التزامها والمصير إليها ولو خالفت الأقيسة اللغوية والقواعد النحوية»[3].

من إيجاز ما سبق نوردُ بعض النصوص القرآنية الداخلة ضمن باب الاشتغال؛ لنرى من خلالها أثر القراءات القرآنية فيها:

أ. قوله تعالى: ﴿ قُلْ إِنِّيٓ أَخَافُ إِنْ عَصَيْتُ رَبِّي عَذَابَ يَوْمٍ عَظِيمٍ ﴿١٥﴾ مَّن يُصْرَفْ عَنْهُ يَوْمَئِذٍ فَقَدْ رَحِمَهُۥ ۚ وَذَٰلِكَ ٱلْفَوْزُ ٱلْمُبِينُ ﴿١٦﴾ ﴾[4].

«قَرأَ حَمْزَةُ وَأَبُو بَكْرٍ وَالْكِسَائِيُّ (مَنْ يُصْرَفْ) مَبْنِيًّا للفاعل فـ(مَن) مَفْعُولٌ مُقَدَّمٌ وَالضَّمِيرُ فِي (يُصْرَفْ) عَائِدٌ عَلَى اللَّهِ، وَيُؤَيِّدُهُ قِرَاءَةُ أُبَيٍّ (مَنْ يُصْرَفْ اللَّهُ) وَفِي (عَنْهُ) عَائِدٌ عَلَى الْعَذَابِ، وَالضَّمِيرُ الْمُسْتَكِنُّ فِي(رَحِمَهُ) عَائِدٌ عَلَى (الرَّبِّ)

---

(1) جامع البيان: 17/572-573.
(2) الجواهر الحسان في تفسير القرآن:3/501.
(3) مدرسة التفسير في الأندلس: 320.
(4) سورة الأنعام: 15 – 16.

أيْ: أَيَّ شَخْصٍ يَصْرِفِ اللَّهُ عَنْهُ الْعَذَابَ فَقَدْ رَحِمَهُ الرَّحْمَةَ الْعُظْمَى، وَهِيَ النَّجَاةُ مِنَ الْعَذَابِ، وَإِذَا نُجِّيَ مِنَ الْعَذَابِ دَخَلَ الْجَنَّةَ. وَيَجُوزُ أَنْ يُعْـرَبَ (مَـنْ) مُبْتَـدَأً، وَالضَّمِيرُ فِي (عَنْهُ) عَائِدٌ عَلَيْهِ، وَمَفْعُولُ (يُصْرَفْ) مَحْذُوفٌ اخْتِصَارًا، إِذْ قَدْ تَقَدَّمَ فِي الْآيَةِ قَبْلَ التَّقْدِيرِ أي شخص يصرف الله الْعَذَابَ عَنْهُ فَقَدْ رَحِمَهُ، وَعَلَـى هَـذَا يَجُوزُ أَنْ يَكُونَ مِنْ بَابِ الِاشْتِغَالِ فَيَكُونَ (مَنْ) مَنْصُوبًا بِإِضْمَارِ فِعْلٍ يُفَسِّرُهُ مَعْنَى (يُصْرَفْ). وَيَجُوزُ عَلَى إِعْرَابِ (مَنْ) مُبْتَدَأً أَنْ يَكُونَ الْمَفْعُـولُ مَـذْكُورًا، وَهُـوَ (يَوْمَئِذٍ) عَلَى حَذْفِ أَيْ (هَوْلَ يَوْمِئِذٍ) فَيَنْتَصِبُ (يَوْمَئِذٍ) انْتِصَابَ الْمَفْعُولِ بِهِ، وَقَرَأَ بَاقِي السَّبْعَةِ (مَنْ يُصْرَفْ) مَبْنِيًّا لِلْمَفْعُولِ، وَمَعْلُومٌ أَنَّ الصَّارِفَ هُوَ اللَّـهُ تَعَـالَى، فَحُذِفَ لِلْعِلْمِ بِهِ أَوْ لِلْإِيجَازِ»[1].

وَقَرَأَ الْكُوفِيُّونَ (مَنْ يَصْرِفُ) بِفَتْحِ الْيَاءِ وَكَسْرِ الرَّاءِ، وَهُوَ اخْتِيَـارُ أَبِـي حَاتِمٍ[2]،وَأَبِي عُبَيْدٍ[3] ، لِقَولِـهِ:﴿ قُل لِّمَن مَّا فِي ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَٱلْأَرْضِ قُل لِّلَّهِ ﴾[4] وقولـه: ﴿فَقَدْ رَحِمَهُۥ﴾ وَلَمْ يَقُلْ (رُحِمَ) عَلَى الْمَجْهُولِ، وَلِقِرَاءَةِ أُبَيٍّ (مَنْ يَـصْرِفْهُ اللَّـهُ عَنْهُ)، وَاخْتَارَ سِيبَوَيْهِ الْقِرَاءَةَ الْأُولَى قِرَاءَةَ أَهْلِ المدينـة وأبـي عمـرو، قـال سِيبَوَيْهِ[5]: وَكُلَّمَا قَلَّ الْإِضْمَارُ فِي الْكَلَامِ كَانَ أولى»[6].

---

(1) البحر المحيط: 86/4 – 87.

(2) يعني أبا حاتم السجستاني.

(3) يعني القاسم بن سلَّام الأزدي.

(4) الأنعام: 12.

(5) ينظر: الكتاب: 92/1، 259، 348.

(6) الجامع لأحكام القرآن: 397/6، وينظر: مختصر في شواذ القراءات: 36.

ووردت هذه القراءات في بعض كتب التفسير والقراءات والنحو[1].

ب. قوله تعالى: ﴿سُورَةٌ أَنزَلْنَاهَا وَفَرَضْنَاهَا وَأَنزَلْنَا فِيهَا آيَاتٍ بَيِّنَاتٍ لَعَلَّكُمْ تَذَكَّرُونَ ①﴾[2].

يقول أبو زكريا الفرّاء (ت 207هـ): «ترفع السّورة بإضمار(هَذِه سورة أنزلناها)، ولا ترفعها براجع ذكرها؛ لأنَّ النكرات لا يُبتدأُ بِهَا قبل أخبارها، إلا أنْ يكون ذَلِكَ جوابًا ألا ترى أنَّك لا تقول: (رجلٌ قامَ)، إنَّما الكلام أن تَقُولَ: (قام رجل)، وقَبُح تقديم النكرة قبل خبرها؛ أنَّها توصل ثُمَّ يخبر عنها بخبر سوى الصلة. فيقال: (رجل يقوم أعجب إليّ من رجل لا يقوم) فقبح إذ كنت كالمنتظر للخبر بعد الصلة. أو حسن فِي الجواب؛ لأنَّ القائل يقول: (مَن فِي الدار؟) فتقول: (رَجُلٌ)، وإنْ قلت: (رَجُلٌ فيها)، فلا بأس؛ لأنَّه كالمرفوع بالردّ لا بالصفة. ولو نصبت السورة عَلَى قولك: (أنزلناها سورة وفرضناها) كما تَقُولُ: (مُجرَّدًا ضربته) كَانَ وجهًا. وما رأيت أحدًا قرأ بِهِ»[3].

---

(1) ينظر: السبعة في القراءات:254، والحجة في القراءات السبع:136، ومعاني القراءات للأزهري:1/345-346، والحجة للقراء السبعة:3/285-287، والمبسوط في القراءات العشر:191، وحجة القراءات:243، والتيسير في القراءات السبع: 101-102، وجامع البيان في القراءات السبع:3/1034، والعنوان في القراءات السبع: 90، ومجمع البيان للطبرسي: 2/280، والكشاف: 2/10، والتبيان في إعراب القرآن: 1/485، وتفسير الرازي: 180/12/16، وتفسير النسفي: 2/5، وتفسير البيضاوي: 1/295، وتفسير الجلالين: 170، والفتوحات الإلهية على تفسير الجلالين: 2/13، وحاشية الصاوي على تفسير الجلالين: 2/7.

(2) سورة النور: 1.

(3) معاني القرآن للفرّاء:2/ 243 – 244، وينظر: مشكل إعراب القرآن: 2/507.

وَقَرَأَ الْجُمْهُورُ سُورَةٌ بِالرَّفْعِ فَجَوَّزُوا أَنْ يَكُونَ خَبَرَ مُبْتَدَأٍ مَحْذُوفٍ أَيْ هَذِهِ سُورَةٌ أَوْ مُبْتَدَأٌ مَحْذُوفُ الْخَبَرِ، أَيْ فِيمَا أَوْحَيْنَا إِلَيْكَ أَوْ فِيمَا يُتْلَى عَلَيْكُمْ.

و(سورة) بالرّفع هي قراءة أمِّ الدرداء وعيسى الثقفي وعيسى الهمداني[1]، وورش[2]، وقرأ (سورةً) بالنصب أبو عمرو وابن محيصن ومجاهد وعمر بن عبد العزيز وعيسى بن عمرو الثقفي وابن أبي عبلة وأبي حيوة وطلحة بن مصرف ومحبوب [3].

وفصّل السّمين الحلبي الآراء النحوية المبنية على القراءات القرآنية، فنراه يقول[4]: قوله:﴿سُورَةٌ أَنزَلْنَاهَا﴾: يجوزُ في رَفْعِها وجهان:

أحدهما: أنْ يكونَ مبتدأً، والجملةُ بعدَها صفةٌ لها، وذلك هو المُسَوِّغ للابتداءِ بالنكرةِ، وفي الخبرِ وجهان، **أحدُهما:** أنَّه الجملةُ مِنْ قولِه:﴿ٱلزَّانِيَةُ وَٱلزَّانِي﴾، وإلى هذا نحا ابنُ عطية[5]، فإنَّه قال: (ويجوز أن يكونَ مبتدأً، والخبرُ﴿ٱلزَّانِيَةُ وَٱلزَّانِي﴾ وما بَعد ذلك، والمعنى: السورةُ المُنزَّلَةُ المَفْرُوضَةُ

---

(1) ينظر: المحتسب: 2/99 – 100.

(2) ينظر: الإتحاف: 322.

(3) ينظر: إعراب القرآن للنحاس: 3/127، ومختصر في شواذ القراءات: 100، ومشكل إعراب القرآن: 2/507، ومجمع البيان للطبرسي: 3/123، والكشّاف: 3/208، وتفسير الرازي: 12/ 23/ 129، وتفسير النسفي: 3/130، والبحر المحيط: 6/427، والاتحاف: 322، والفتوحات الإلهية على تفسير الجلالين: 3/206.

(4) ينظر: الدر المصون: 8/377 – 378.

(5) ينظر: المحرر الوجيز: 4/193.

كذا وكذا)؛ إذ السورةُ عبارةٌ عن آياتٍ مسرودةٍ لها بَدْءٌ وخَتْم). **والثاني:** أنَّ الخبرَ محذوفٌ أي: فيما يُتْلَى عليكم سورةٌ، أو فيما أَنْزَلْنا سورةٌ.

والوجهُ الثاني مِنَ الوجَهين الأَوَلَـيْن: أَنْ يكونَ خبرُ المبتدأ مضمراً، أي: هذه سورةٌ. وقال أبو البقاء[1]: سورةٌ بالرفع على تقديرِ: هذه سورةٌ، أو ممَّا يُتْلى عليك سورةٌ فلا تكونُ (سورةٌ) مبتدأَةً؛ لأنَّها نكرةٌ. وهذه عبارةٌ مُشكلة على ظاهرِها. كيف يقول: لا تكونُ مبتدأً مع تقديرِه: فيما يُتْلى عليك سورةٌ؟ وكيف يُعَلِّلُ المنعَ بأنها نكرةٌ مع تقديرِه لخبرِها جارَّاً مُقَدَّماً عليها، وهو مُسَوِّغٌ للابتداء بالنكرة.

وقرأه العامَّةُ بالرَّفعِ على ما تقدَّم، وقرأ الحسن بن عبد العزيز وعيسى الثقفي وعيسى الكوفي ومجاهدٌ وأبو حيوة في آخرين (سورةً) بالنصبِ[2]. وفيها أوجهٌ[3]:

أحدها: أنَّها منصوبةٌ بفعلٍ مقدرٍ غير مفسَّرٍ بما بعدَه. تقديره: اتْلُ سورةً أو اقرأ سورةً.

والثاني: أنَّها منصوبةٌ بفعلٍ مضمرٍ يُفَسِّره ما بعده، والمسألةُ من الاشتغال، تقديرُه: أَنْزَلْنا سورةً أنزلناها. والفرقُ بين الوجهين: أنَّ الجملةَ بعد (سورةً) في محلِّ نصبٍ على الأول، ولا محلَّ لها على الثاني.

الثالث: أنَّها منصوبةٌ على الإغراء، أي: دونَكَ سورةً. قال الزمخشري[4]، وردَّه الشيخُ: بأنَّه لا يجوزُ حَذْفُ أداة الإِغْراءِ، واستشكل الشيخُ أيضاً على

---

(1) ينظر: التبيان في إعراب القرآن: 963/2.

(2) ينظر: مختصر في شواذ القراءات: 100، وإعراب القراءات الشواذ: 170/2.

(3) ينظر المحتسب: 99/2-100، والدر المصون: 377/8 – 378.

(4) ينظر الكشاف: 208/3.

وجهِ الاشتغالِ جوازَ الابتداءِ بالنكرةِ من غيرِ مُسَوِّغ. ومعنى ذلك: أنَّه ما مِنْ مَوْضع يجوز فيه النَّصبُ على الاشتغالُ إلَّا ويجوز أن يُرْفَعَ على الابتداءِ، وهنا لو رُفِعَتْ (سورة) بالابتداءِ لم يَجُزْ؛ إذ لا مُسَوِّغ، فلا يُقال: (رجلاً ضربتُه) لامتناعهِ: (رجلٌ ضربتُه). ثم أجاب: بأنَّه إنْ اعتُقد حَذْفُ وصفٍ جاز، أي: سورة مُعَظَّمة أو مُوَضَّحة أَنْزَلْناها، فيجوزُ ذلك.

الرابع: أنَّها منصوبةٌ على الحال مِنْ (ها) في (أَنْزِلْناها). والحالُ من المكنى يجوز أنْ تتقدَّم عليه.

ممّا حدا بابن عاشور أنْ يقول: «وَأَحْسَنُ وُجُوهِ التَّقْدِيرِ مَا كَانَ مُنْسَاقًا إِلَيْهِ ذِهْنُ السَّامِعِ دُونَ كُلْفَةٍ، فَدَعْ عَنْكَ التَّقَادِيرَ الْأُخْرَى الَّتِي جَوَّزُوهَا هُنَا»[1].

ت. قوله تعالى: ﴿وَإِذَا تُتْلَىٰ عَلَيْهِمْ ءَايَٰتُنَا بَيِّنَٰتٍ تَعْرِفُ فِي وُجُوهِ ٱلَّذِينَ كَفَرُواْ ٱلْمُنكَرَۖ يَكَادُونَ يَسْطُونَ بِٱلَّذِينَ يَتْلُونَ عَلَيْهِمْ ءَايَٰتِنَاۗ قُلْ أَفَأُنَبِّئُكُم بِشَرٍّ مِّن ذَٰلِكُمُۚ ٱلنَّارُ وَعَدَهَا ٱللَّهُ ٱلَّذِينَ كَفَرُواْۖ وَبِئْسَ ٱلْمَصِيرُ ٧٢﴾[2].

فصَّلَ المفسِّرون والنحاة قولهم في الآية على ما يأتي:

«قوله: (النار) يُقرأ بالحركاتِ الثلاث[3]: **فالرَّفعُ** مِنْ وجهين:

---

(1) التحرير والتنوير: 141/1.
(2) سورة الحج: 72.
(3) قرأ الجمهور (النَّارُ) بالرَّفع، ينظر معاني القرآن للفراء:230/2، ومعاني القرآن وإعرابه للزجاج:438/3، وإعراب القرآن للنحاس:410/2، وتُحْفَةُ الأَقْرَانِ في مَا قُرِئ بالتَّثْلِيث مِنْ حُرُوف القُرْآن:91، والتذكرة في القراءات الثمان:447/2.
وقرأ ابن أبي عبلة وابراهيم بن يوسف وزيد بن علي وقتيبة عن الكسائي (النَّارَ) بالنَّصب. ينظر معاني القرآن وإعرابه للزجاج:438/3، وإعراب القرآن للنحاس:410/2، والكشاف:355/2، وتُحْفَةُ الأَقْرَانِ في مَا قُرِئ بِالتَّثْلِيث مِنْ =

أحـــدُهما: الرّفعُ على الابتداءِ، والخبرُ الجملةُ مِنْ (وَعَدَها الله) والجملةُ لا محـــلَّ لها فإنها مفسِّرةٌ للشرِّ المتقدِّمِ. كأنه قيل: ما شَرٌّ من ذلك؟ فقيل: النَّـــارُ وعدها الله.

والثاني: أنَّها خبرُ مبتدأ مضمرٍ كأنّه قيل: ما شرٌّ من ذلك؟ فقيل: النَّارُ أي: هـــو النارُ، وحينئذٍ يجوزُ في (وعدها الله) الرَّفعُ على كونِها خبراً بعد خبرٍ.

وأُجيز أن تكون بدلاً من (النار)، وفيه نظرٌ: من حيـــث إنَّ المُبْـــدَلَ منـــه مفردٌ، وقد يُجاب عنه: بأنَّ الجملةَ في تأويلِ مفردٍ، وتكونُ بدلَ اشتمالٍ. كأنه قيل النارُ وعدها اللهُ الكفارَ. وأجيز أن تكونَ مستأنفةً لا محلَّ لها، ولا يجوزُ أَنْ تكونَ حالاً، قال أبو البقاء[1]: (لأنه ليس في الجملةِ ما يَصلُح أَنْ يَعْمَـــلَ فـــي لحـــال). وظاهرُ نَقْلِ الشيخ عن الزمخشري أنَّه يُجيـــز كونَهـــا حـــالاً فقـــال: (وأجـــاز الزمخشريُّ[2] أَنْ تكونَ (النار) مبتدأ، و(وعدَها) خبرٌ، وأَنْ يكـــونَ حـــالاً علـــى الإعرابِ الأول، انتهى. والإعرابُ الأولُ هو كونُ (النار) خبرَ مبتـــدأ مـــضمرٍ، والزمخشريُّ لم يجعلْها حالاً إلَّا إذا نَصبْتَ (النار) أو جَرَرتَها بإضمار (قد) هـــذا نصُّه. وإنّما مَنَعَ ذلك لِما تقدَّم من قولِ أبي البقاء، وهو عدمُ العاملِ.

= حُـــرُوفِ القُـــرْآنِ:91، والتـــذكرة فـــي القـــراءات الثمـــان:447/2، وروح المعاني:200/17.

وقرأ ابن أبي اسحاق وإبراهيم بن نوح عن قتيبة عن الكسائي (النَّارِ) بالجر. ينظر معاني القرآن للأخفش:416/2، ومختصر في شـــواذ القـــراءات:96، و وتُحفَـــةُ الأَقْرَانِ في مَا قُرِئ بِالتَّثْلِيثِ مِنْ حُرُوفِ القُرْآنِ:92، والتـــذكرة فـــي القـــراءات الثمان:447/2، والفتوحات الإلهية على تفسير الجلالين:180/3.

(1) ينظر: التبيان في إعراب القرآن: 948/2.

(2) ينظر: الكشاف: 170/3.

والنَّصبُ وهو قراءةُ زيدِ بن علي وابن أبي عبلة من ثلاثةِ أوجهٍ:

أحدها: أنَّها منصوبةٌ بفعلٍ مقدرٍ يُفَسِّره الفعلُ الظاهرُ، والمسألةُ من الاشتغال.

الثاني: أنَّها منصوبةٌ على الاختصاصِ، قاله الزمخشري(1).

الثالث: أنْ ينتصبَ بإضمارِ (أعني)، وهو قريبٌ ممَّا قبله أو هو هو.

والجرُّ وهو قراءةُ ابن أبي إسحاق وإبراهيم بن نوح على البدل مِنْ (شر)»(2).

قال الزجّاج: «القراءة بالرّفع وهي أثبتُ في النحو مِنَ الجرِّ والنَّصْبِ والخفض، والنَّصْبُ جائز»(3).

ممَّا تقدَّم يتبيَّنُ لنا كيف كان للقراءات القرآنية أثرُها البالغ في تنوُّع أسلوب الاشتغال بين الوقوع في التأويل أو الخروج إلى الابتداء أو غيرهما، بحسب ما يقتضيه المقام، وما تواترت عليه القراءات على وفق ما تناقلته كتب العلماء، ويمكن بعد فضل الله تعالى إجمال الآتي:

1. القراءات القرآنية وأثرها الجلل في حلقة التوسع في المعنى، وهذا ما لمسناه في مبحثنا هذا، إذ إنَّ التعدد في القراءة سبيله التوسع في المعنى، وصولًا بعد ذلك إلى تعدد أوجه الإعجاز القرآني.

---

(1) ينظر الكشاف: 170/3.

(2) الدر المصون: 8/ 205 – 206، وينظر: الجامع لأحكام القرآن:158/12، وتفسير ابن جزي: 46/2، واللباب في علوم الكتاب: 147/14.

(3) معاني القرآن وإعرابه: 438/3.

2. القراءات القرآنية قادتنا إلى تعدد الأوجه النحوية ضمن ما يرتضيه ذوق المتكلم الفصيح تُجاه المتلقي والمخاطب البليغين على وفق ما يراه متماشيًا مع الأنسب والأليق في إطار السياق القرآني.
3. تنوع بنية لفظة القراءة بين الرفع والنَّصب في القرآن الكريم جعل من محور الرَّفع جملة إسمية لها دلالتها من حيث القوة والثبوت والتوكيد، وجعل من محور النَّصب جملة فعلية اشتغالية – على الأغلب – لها دلالتها في التغيير الزمني بحسب دلالة الفعل المستعمل.
4. تُعلِّمُنا القراءات القرآنية جانبي الاضمار وعدم الإضمار، فالنحويون أنفسهم يقولون: «إنَّ عدم الاضمار أرجح من الاضمار»[1]، لكنَّ المتتبع للنَّص القرآني يجد أنَّ الاضمار وعدمه سائغان ورائقان في النَّص القرآني، والمفصل في ذلك دلالة السياق وملاءمته، فالإضمار وعدمه من جهتي الرجحان وعدم الرجحان يكونان راجحين من جهة الدلالة إذا وافق أحدهما أو كلاهما السياق.

ثانيًا: تقديم الاسم المشغول عنه وعلاقته بالتعبير القرآني، وفيه ثلاثة محاور:

المحور الأول: هل يفيد الاشتغال تخصيصاً أو توكيداً أو شيئًا آخر؟

لنا بخصوص هذا الجانب وقفة مع طائفة من آراء القدماء والمحدثين فيه، فقد ذهب البيانيون إلى أنَّ الاشتغال قد يفيد تخصيصاً أو توكيداً وذلك بحسب

(1) شرح ابن عقيل: 140/2.

تقدير الفعل المحذوف فإذا قدَّرنا الفعل المحذوف بعد الاسم المنصوب أفاد تخصيصاً وإذا قدَّرنا الفعل المحذوف قبل الاسم المنصوب أفاد توكيداً[1].

فمثال الأول قوله تعالى﴿وَإِيَّٰيَ فَٱرۡهَبُونِ ﴾[2]، والتقدير: (وإيَّاي فارهبوا ارهبون)، فتقديم الضمير هنا أفاد حصرًا وتخصيصًا.

أمَّا في قولنا (محمدًا أكرمته)، والتقدير: (أكرمت محمداً أكرمته)، فتكرير الفعل (أكرمت) أفاد توكيدًا، فعند دراستنا لقوله تعالى﴿وَإِيَّٰيَ فَٱرۡهَبُونِ ﴾[3]، وقوله﴿وَإِيَّٰيَ فَٱتَّقُونِ ﴾[4] فسنرى أنَّ أغلب النحاة يجدون في هذا السياق تخصيصاً وحصرًا أو توكيداً، فهو يفيد تخصيصًا من جهتين، الأولى: تقديم الضمير المنفصل وهو (إيَّاي)، والأخرى: تقدير الفعل بعد الضمير المنفصل بتقدير (وأيَّاي فارهبوا ارهبون).

فيقول السكاكي (ت626هـ) «ونظير قولنا: (أنا عرفت) وفي اعتبار الابتداء لكن على سبيل القطع قولك (زيد عرفت أو عرفته) في اعتبار التقديم (زيداً عرفت)، الرفع يفيد تحقيق أنَّك عرفت زيداً، والنصب يفيد أنَّك خصصت (زيداً) بالعرفان، وأمَّا (زيداً عرفته) فأنت بالخيار إن شئت قدَّرت المفسّر قبل المنصوب على نحو (عرفت زيداً عرفته) وحملته على باب التأكيد وإن شئت قدَّرته بعده على نحو (زيداً عرفت عرفته) وحملته على باب التخصيص، وأمَّا

---

(1) ينظر معاني النحو: 2 / 552 – 553.
(2) البقرة: 40.
(3) البقرة: 40.
(4) البقرة: 41.

نحو قوله: ﴿وَأَمَّا ثَمُودُ فَهَدَيْنَٰهُمْ﴾[1] فمن قرأ بالنَّصب فليس إلا التخصيص لامتناع أمَّا فهدينا ثمود»[2].

وذكر الخطيب القزويني (ت 739هـ) ما نصُّه: «وأمَّا نحو قولك (أزيداً عرفته)، فإن قدِّر المفسّر المحذوف قبل المنصوب، أي (عرفت زيداً عرفته) فهو من باب التوكيد أعني تكرير اللفظ، وأن قدِّر بعده، أي(زيداً عرفت عرفته) أفاد التخصيص»[3].

وفي هذا المحور يقول ابن هشام (ت761هـ): « القياس أن يقدَّر الشيء في مكانه الأصلي؛ لئلَّا يخالف الأصل من وجهين: الحذف ووضع الشيء في غير محلِّه، فيجب أن يقدَّر المفسّر في نحو (زيداً رأيته) مقدّماً عليه، وجوَّز البيانيون تقديره مؤخَّراً عنه وقالوا؛ لأنَّه يفيد الاختصاص حينئذ وليس كما توهَّموا وإنَّما يرتكب ذلك عند تعذُّر الأصل أو عند اقتضاء أمر معنوي لذلك»[4].

ولهذا يقول التفتازاني (ت793هـ): « وأمَّا نحو(زيداً عرفته) فتأكيد إن قدِّر الفعل المحذوف المفسّر المذكور قبل المذكور قبل المنصوب نحو(عرفت زيداً عرفته) وإلَّا، أي وإن لم يقدَّر المفسّر قبل المنصوب بل بعده نحو(زيداً عرفت عرفته) فتخصيص؛ لأنَّ التقديم على المحذوف كالتقديم على المذكور كما في (بسم الله)، فنحو(زيداً عرفته) يحتمل التخصيص ومجرَّد التأكيد لكن إذا قامت

---

(1) فصلت: 41 / 17.

(2) مفتاح العلوم: 107، وينظر المطول على التلخيص: 198-199.

(3) الإيضاح في علوم البلاغة: 1 / 110 - 111.

(4) المغني: 799، وينظر الاتقان في علوم القرآن:200/3، ومعترك الأقران:239/1.

قرينة على أنَّ الفعل مقدَّر بعد المنصوب فهو أبلغ في الاختصاص من قولنا (زيداً عرفت)؛ لما فيه من التكرير المفيد للتأكيد»[1].

أمَّا الدارسون المحدثون فكان لهم تفاوت في الآراء، فقد أفرد أساتذتنا الفضلاء أقوالًا في ذلك، إذ يعلِّل الأستاذ محمد رشيد رضا(ت1354هـ) صاحب تفسير المنار حذفَ الفعل ورفع الاسم المشغول عنه﴿ٱمۡرَأَةٌ﴾ على الفاعلية في قوله تعالى﴿وَإِنِ ٱمۡرَأَةٌ خَافَتۡ مِنۢ بَعۡلِهَا نُشُوزًا أَوۡ إِعۡرَاضٗا فَلَا جُنَاحَ عَلَيۡهِمَآ أَن يُصۡلِحَا بَيۡنَهُمَا صُلۡحٗاۚ وَٱلصُّلۡحُ خَيۡرٞۗ وَأُحۡضِرَتِ ٱلۡأَنفُسُ ٱلشُّحَّۚ وَإِن تُحۡسِنُواْ وَتَتَّقُواْ فَإِنَّ ٱللَّهَ كَانَ بِمَا تَعۡمَلُونَ خَبِيرٗا ١٢٨﴾[2]، ما نصُّه: « وَالْإِعْرَاضُ: الْمَيْلُ وَالِانْحِرَافُ عَنِ الشَّيْءِ، أَيْ: وَإِنْ خَافَتِ امْرَأَةٌ خَافَتْ مِنْ بَعْلِهَا نُشُوزًا وَتَرَفُّعًا عَلَيْهَا، أَوْ إِعْرَاضًا عَنْهَا، بِأَنْ ثَبَتَ لَهَا ذَلِكَ، وَتَحَقَّقَ وَلَمْ يَكُنْ وَهْمًا مُجَرَّدًا، أَوْ وِسْوَاسًا عَارِضًا، يَدُلُّ عَلَى ذَلِكَ جَعْلُ فِعْلِ الْخَوْفِ الْمَذْكُورِ مُفَسِّرًا لِفِعْلٍ مَحْذُوفٍ؛ لِلِاحْتِرَاسِ مِنْ بِنَاءِ الْحُكْمِ عَلَى أَسَاسِ الْوَسْوَسَةِ الَّتِي تَكْثُرُ عِنْدَ النِّسَاءِ، وَهُوَ مِنْ إِيجَازِ الْقُرْآنِ الْبَدِيعِ، وَذَلِكَ أَنَّ الْمَرْأَةَ إِذَا رَأَتْ زَوْجَهَا مَشْغُولًا بِأَكْبَرِ الْعَظَائِمِ الْمَالِيَّةِ أَوِ السِّيَاسِيَّةِ أَوْ حَلِّ أَعْوَصِ الْمَسَائِلِ الْعِلْمِيَّةِ، أَوْ بِغَيْرِ ذَلِكَ مِنَ الْمَشَاكِلِ الدُّنْيَوِيَّةِ أَوِ الْمُهِمَّاتِ الدِّينِيَّةِ، لَا تَعُدُّ ذَلِكَ عُذْرًا يُبِيحُ لَهُ الْإِعْرَاضَ عَنْ مُسَامَرَتِهَا أَوْ مُنَادَمَتِهَا، أَوِ الرَّغْبَةَ عَنْ مُنَاغَاتِهَا وَمُبَاعَلَتِهَا، وَالْوَاجِبُ عَلَيْهَا أَنْ تَتَبَيَّنَ وَتَتَثَبَّتَ فِيمَا تَرَاهُ مِنْ أَمَارَاتِ النُّشُوزِ وَالْإِعْرَاضِ فَإِذَا ظَهَرَ لَهَا أَنَّ ذَلِكَ لِسَبَبٍ خَارِجِيٍّ لَا لِكَرَاهَتِهَا وَالرَّغْبَةِ عَنْ مُعَاشَرَتِهَا بِالْمَعْرُوفِ، فَعَلَيْهَا أَنْ تَعْذُرَ الرَّجُلَ وَتَصْبِرَ عَلَى مَا لَا تُحِبُّ مِنْ ذَلِكَ،

---

(1) المطول على التلخيص: 198، وينظر بغية الإيضاح لتلخيص المفتاح في علوم البلاغة:208/1.

(2) النساء:128.

وَإِنْ ظَهَرَ لَهَا أَنَّ ذَلِكَ لِكَرَاهَتِهِ إِيَّاهَا وَرَغْبَتِهِ عَنْهَا فَلَا جُنَاحَ عَلَيْهِمَا أَنْ يُصْلِحَا بَيْنَهُمَا صُلْحًا»[1].

وتكلَّم الاستاذ أحمد البدوي (ت1384هـ) في كتابه (من بلاغة القرآن) على التقديم والتأخير في أسلوب الاشتغال، فيقول مثلًا في قوله تعالى﴿ وَءَايَةٌ لَّهُمُ ٱلَّيۡلُ نَسۡلَخُ مِنۡهُ ٱلنَّهَارَ فَإِذَا هُم مُّظۡلِمُونَ ﴿٣٧﴾ وَٱلشَّمۡسُ تَجۡرِي لِمُسۡتَقَرٍّ لَّهَاۚ ذَٰلِكَ تَقۡدِيرُ ٱلۡعَزِيزِ ٱلۡعَلِيمِ ﴿٣٨﴾ وَٱلۡقَمَرَ قَدَّرۡنَٰهُ مَنَازِلَ حَتَّىٰ عَادَ كَٱلۡعُرۡجُونِ ٱلۡقَدِيمِ ﴿٣٩﴾﴾[2] ما نصُّه: «فقوله: ﴿ وَٱلۡقَمَرَ قَدَّرۡنَٰهُ مَنَازِلَ﴾، ليس تقديم المفعول به على الفعل من باب الاختصاص، وإنَّما هو من باب مراعاة نظم الكلام، فإنه قال:﴿ٱلَّيۡلُ نَسۡلَخُ مِنۡهُ ٱلنَّهَارَ﴾، ثمَّ قال: ﴿ وَٱلشَّمۡسُ تَجۡرِي﴾، فاقتضى حسن النظم أن يقول:﴿ وَٱلۡقَمَرَ قَدَّرۡنَٰهُ مَنَازِلَ﴾؛ ليكون الجميع على نسق واحد في النظم، أي أن تبدأ الجمل كلّها بالأسماء المتناسبة»[3].

وما ذهب إليه الأستاذ البدوي هو ما ذكره ابن الأثير[4] كما سيأتي في قادم هذا المبحث إن شاء الله تعالى.

وكذلك الإمام ابن عاشور (ت1393هـ)، إذ إنَّه وقف من تقديم الاسم المشغول عنه في أسلوب الاشتغال موقفًا يقوم على أساس القرينة السياقية، ففي موضعٍ ما قد يكون التقديم يحوي فائدة الاختصاص أو التوكيد أو الاهتمام أو العناية أو قد يُدمَج أكثرُ من مسوِّغ في آنٍ واحد، نحو الاهتمام والتوكيد وما أشبه ذلك.

---

(1) تفسير المنار:363/5.
(2) يس:37-39.
(3) من بلاغة القرآن:92.
(4) ينظر المثل السائر:2/ 38.

فقد تعرّض ابن عاشور لقوله تعالى﴿يَٰبَنِيٓ إِسۡرَٰٓءِيلَ ٱذۡكُرُواْ نِعۡمَتِيَ ٱلَّتِيٓ أَنۡعَمۡتُ عَلَيۡكُمۡ وَأَوۡفُواْ بِعَهۡدِيٓ أُوفِ بِعَهۡدِكُمۡ وَإِيَّٰيَ فَٱرۡهَبُونِ ﴿٤٠﴾﴾[1]، إذ إنَّه فصَّل القول عن طريق هذه الآية الكريمة في أسلوب الاشتغال، فهو يقول: « فَتَقْدِيمُ الْمَفْعُولِ هُنَا مُتَعَيِّنٌ لِلاخْتِصَاصِ لِيَحْصُلَ مِنَ الْجُمْلَةِ إِثْبَاتٌ وَنَفْيٌ وَاخْتِيرَ مِنْ طُرُقِ الْقَصْرِ طَرِيقُ التَّقْدِيمِ دُونَ مَا وَإِلَّا لِيَكُونَ الْحَاصِلُ بِالْمَنْطُوقِ هُوَ الْأَمْرَ بِرَهْبَةِ اللَّهِ تَعَالَى وَيَكُونَ النَّهْيُ عَنْ رَهْبَةِ غَيْرِهِ حَاصِلًا بِالْمَفْهُومِ فَإِنَّهُمْ إِذَا رَهِبُوا اللَّهَ تَعَالَى حَرَصُوا عَلَى الْإِيفَاءِ بِالْعَهْدِ وَلَمَّا كَانَتْ رَهْبَتُهُمْ أَحْبَارَهُمْ تَمْنَعُهُمْ من الْإِيفَاء بالعهد أُدْمِجَ النَّهْيُ عَنْ رَهْبَةِ غَيْرِ اللَّهِ مَعَ الْأَمْرِ بِرَهْبَةِ اللَّهِ تَعَالَى فِي صِيغَةٍ وَاحِدَةٍ، وَتَقْدِيمُ الْمَفْعُولِ مَعَ اشْتِغَالِ فعله بِضَمِيرِهِ آكَدُ فِي إِفَادَةِ التَّقْدِيمِ الْحَصْرَ مِنْ تَقْدِيمِ الْمَفْعُولِ عَلَى الْفِعْلِ غَيْرِ الْمُشْتَغِلِ بِضَمِيرِهِ، فَإِيَّايَ ارْهَبُونِ آكَدُ مِنْ نَحْوِ إِيَّايَ ارْهَبُوا كَمَا أَشَارَ إِلَيْهِ صَاحِبُ (الْكَشَّافِ)[2]، إِذْ قَالَ: «وَهُوَ مِنْ قَوْلِكَ (زَيْدًا رَهِبْتُهُ) وَهُوَ أَوْكَدُ فِي إِفَادَةِ الِاخْتِصَاصِ مِنْ﴿إِيَّاكَ نَعۡبُدُ﴾[3]، وَوَجْهُهُ عِنْدِي أَنَّ تَقْدِيمَ الْمَفْعُولِ يَحْتَمِلُ الِاخْتِصَاصَ، إِلَّا أَنَّ الْأَصْلَ فِيهِ أَنْ يَدُلَّ عَلَى الِاخْتِصَاصِ إِلَّا إِذَا أَقَامَتِ الْقَرِينَةُ عَلَى التَّقْوَى فَإِذَا كَانَ مَعَ التَّقْدِيمِ اشْتِغَالُ الْفِعْلِ بِضَمِيرِ الْمُقَدَّمِ نَحْوَ (زَيْدًا ضَرَبْتُهُ) كَانَ الِاخْتِصَاصُ أوكدَ، أَيْ كَانَ احْتِمَالُ التَّقْوَى أَضْعَفَ؛ وَذَلِكَ لِأَنَّ إِسْنَادَ الْفِعْلِ إِلَى الضَّمِيرِ بَعْدَ إِسْنَادِهِ إِلَى الظَّاهِرِ الْمُتَقَدِّمِ يُفِيدُ التَّقْوَى فَتَعَيَّنَ أَنَّ تَقْدِيمَ الْمَفْعُولِ لِلِاخْتِصَاصِ دُونَ التَّقْوَى إِذِ التَّقْوَى قَدْ حَصَلَ بِإِسْنَادِ الْفِعْلِ أَوَّلًا إِلَى الِاسْمِ أَوِ الظَّاهِرِ الْمُتَقَدِّمِ وَثَانِيًا إِلَى ضَمِيرِ الْمُتَقَدِّمِ وَلِهَذَا لَمْ يَقُلْ صَاحِبُ (الْكَشَّافِ) وَهُوَ أَكْثَرُ اخْتِصَاصًا وَلَا أَقْوَى اخْتِصَاصًا إِذِ الِاخْتِصَاصُ لَا يَقْبَلُ التَّقْوِيَةَ بَلْ قَالَ: وَهُوَ

---

(1) البقرة:40.

(2) ينظر الكشاف:84/1.

(3) الفاتحة:4.

أوكَدُ فِي إِفَادَةِ الِاخْتِصَاصِ، أَيْ أَنَّ إِفَادَتَهُ الِاخْتِصَاصَ أَقْوَى؛ لِأَنَّ احْتِمَالَ كَوْنِ التَّقْدِيمِ لِلتَّقَوِّي قَدْ صَارَ مَعَ الِاشْتِغَالِ ضَعِيفًا جِدًّا، وَلَسْنَا نَدَّعِي أَنَّ الِاشْتِغَالَ مُتَعَيِّنٌ لِلتَّخْصِيصِ فَإِنَّهُ قَدْ يَأْتِي بِلَا تَخْصِيصٍ فِي نَحْوِ قَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿إِنَّا كُلَّ شَيْءٍ خَلَقْنَٰهُ بِقَدَرٍ﴾[1]، وَقَوْلِهِ: ﴿فَقَالُوٓاْ أَبَشَرًا مِّنَّا وَٰحِدًا نَّتَّبِعُهُۥٓ﴾[2]؛ لِظُهُورِ أَنْ لَا مَعْنَى لِلتَّخْصِيصِ فِي شَيْءٍ مِمَّا ذَكَرْنَا غَيْرَ أَنَّ الْغَالِبَ أَنْ يَكُونَ التَّقْدِيمُ مَعَ صِيغَةِ الِاشْتِغَالِ لِلتَّخْصِيصِ إِذِ الْعَرَبُ لَا تُقَدِّمُ الْمَفْعُولَ غَالِبًا إِلَّا لِذَلِكَ وَلَا الْتِفَاتَ إِلَى مَا وَجَّهَ بِهِ صَاحِبُ (الْمِفْتَاحِ)[3] أَنَّ احْتِمَالَ الْمَفْعُولِ فِي الِاشْتِغَالِ التَّخْصِيصُ وَالتَّقَوِّي بَاقٍ عَلَى حَالِهِ وَلَكِنَّكَ إِنْ قَدَّرْتَ الْفِعْلَ الْمَحْذُوفَ مُتَقَدِّمًا عَلَى الْمَفْعُولِ كَانَ التَّقْدِيمُ لِلتَّقَوِّي وَإِنْ قَدَّرْتَهُ بَعْدَ الْمَفْعُولِ كَانَ التَّقْدِيمُ لِلتَّخْصِيصِ فَإِنَّهُ بَنَاهُ عَلَى حَالَةِ مَوْقِعِ الْفِعْلِ الْمُقَدَّرِ مَعَ أَنَّ تَقْدِيرَ الْفِعْلِ اعْتِبَارٌ لَا يُلَاحِظُهُ الْبُلَغَاءُ وَلِأَنَّهُمْ يَنْصِبُونَ عَلَى مَوْقِعِهِ قَرِينَةً فَتَعَيَّنَ أَنَّ السَّامِعَ إِنَّمَا يَعْتَدُّ بِالتَّقْدِيمِ الْمَحْسُوسِ وَبِتَكْرِيرِ التَّعَلُّقِ وَأَمَّا الِاعْتِدَادُ بِمَوْقِعِ الْفِعْلِ الْمُقَدَّرِ فَحَوَالَةٌ عَلَى غَيْرِ مُشَاهَدٍ؛ لِأَنَّ التَّقْدِيرَ إِنْ كَانَ بِنِيَّةِ الْمُتَكَلِّمِ فَلَا قِبَلَ لِلسَّامِعِ بِمَعْرِفَةِ نِيَّتِهِ وَلَا يَصِحُّ أَنْ يَكُونَ الْخِيَارُ فِي التَّقْدِيرِ لِلسَّامِعِ»[4].

فمثلًا يقول في قوله تعالى﴿وَإِنْ أَحَدٌ مِّنَ ٱلْمُشْرِكِينَ ٱسْتَجَارَكَ فَأَجِرْهُ حَتَّىٰ يَسْمَعَ كَلَٰمَ ٱللَّهِ ثُمَّ أَبْلِغْهُ مَأْمَنَهُۥ ذَٰلِكَ بِأَنَّهُمْ قَوْمٌ لَّا يَعْلَمُونَ ۝٦﴾[5] ما نصُّه: « وَسَاغَ الِابْتِدَاءُ

---

(1) القمر:49.

(2) القمر:24.

(3) يعني السَّكاكي في مفتاح العلوم:107.

(4) التحرير والتنوير:1/454-455.

(5) التوبة:6.

بالنَّكِرَةِ؛ لِأَنَّ الْمُرَادَ النَّوْعُ أَوْ لِأَنَّ الشَّرْطَ بِمَنْزِلَةِ النَّفْيِ فِي إِفَادَةِ الْعُمُومِ، وَلَا مَانِعَ مِنْ دُخُولِ حَرْفِ الشَّرْطِ عَلَى الْمُبْتَدَأِ؛ لِأَنَّ وُقُوعَ الْخَبَرِ فِعْلًا مُقْنِعٌ لِحَرْفِ الشَّرْطِ فِي اقتضائه الْجُمْلَةَ الفعلية، فَيُعْلَمُ أَنَّ الْفَاعِلَ مُقَدَّمٌ مِنْ تَأْخِيرٍ لِغَرَضٍ مَا؛ وَلِذَلِكَ شَاعَ عِنْدَ النُّحَاةِ أَنَّهُ فَاعِلٌ بِفِعْلٍ مُقَدَّرٍ، وَإِنَّمَا هُوَ تَقْدِيرُ اعْتِبَارٍ، وَلَعَلَّ الْمَقْصُودَ مِنَ التَّنْصِيصِ عَلَى إِفَادَةِ الْعُمُومِ، وَمِنْ تَقْدِيمِ (أَحَدٌ مِنَ الْمُشْرِكِينَ) عَلَى الْفِعْلِ، تَأْكِيدُ بَذْلِ الْأَمَانِ لِمَنْ يَسْأَلُهُ مِنَ الْمُشْرِكِينَ، إِذَا كَانَ لِلِقَائِهِ النَّبِيَّ (صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ) وَدُخُولِهِ بِلَادَ الْإِسْلَامِ مَصْلَحَةٌ، وَلَوْ كَانَ أَحَدٌ مِنَ الْقَبَائِلِ الَّتِي خَانَتِ الْعَهْدَ؛ لِئَلَّا تَحْمِلَ خِيَانَتُهُمُ الْمُسْلِمِينَ عَلَى أَنْ يَخُونُوهُمْ أَوْ يَغْدِرُوا بِهِمْ»[1].

ويقول مثلًا في قوله تعالى﴿ وَٱلْبُدْنَ جَعَلْنَٰهَا لَكُم مِّن شَعَٰٓئِرِ ٱللَّهِ لَكُمْ فِيهَا خَيْرٌ فَٱذْكُرُوا۟ ٱسْمَ ٱللَّهِ عَلَيْهَا صَوَآفَّ فَإِذَا وَجَبَتْ جُنُوبُهَا فَكُلُوا۟ مِنْهَا وَأَطْعِمُوا۟ ٱلْقَانِعَ وَٱلْمُعْتَرَّ كَذَٰلِكَ سَخَّرْنَٰهَا لَكُمْ لَعَلَّكُمْ تَشْكُرُونَ ﴿٣٦﴾﴾[2] ما نصُّه: « وَتَقْدِيمُ الْبُدْنَ عَلَى عَامِلِهِ؛ لِلِاهْتِمَامِ بِهَا تَنْوِيهًا بِشَأْنِهَا»[3].

وكذلك يقول في قوله تعالى﴿ فَقَالُوٓا۟ أَبَشَرًا مِّنَّا وَٰحِدًا نَّتَّبِعُهُۥٓ إِنَّآ إِذًا لَّفِى ضَلَٰلٍ وَسُعُرٍ ﴾[4] ما نصُّه: « وَانْتَصَبَ (أَبَشَراً) عَلَى الْمَفْعُولِيَّةِ لِـ(نَتَّبِعُهُ) عَلَى طَرِيقَةِ الِاشْتِغَالِ، وَقُدِّمَ لِاتِّصَالِهِ بِهَمْزَةِ الِاسْتِفْهَامِ؛ لِأَنَّ حَقَّهَا التَّصْدِيرُ وَاتَّصَلَتْ بِهِ دُونَ أَنْ تَدْخُلَ عَلَى نَتَّبِعُ؛ لِأَنَّ مَحَلَّ الِاسْتِفْهَامِ الْإِنْكَارِيِّ هُوَ كَوْنُ الْبَشَرِ مَتْبُوعًا لَا اتِّبَاعُهُمْ لَهُ وَمِثْلُهُ

---

(1) التحرير والتنوير:118/10.
(2) الحج:36-37.
(3) التحرير والتنوير:263/17.
(4) القمر:24.

﴿أَبَشَرٌ يَهْدُونَنَا﴾[1]، وَهَذَا مِنْ دَقَائِقِ مَوَاقِعِ أَدَوَاتِ الِاسْتِفْهَامِ كَمَا بُيِّنَ فِي عِلْمِ الْمَعَانِي»[2].

ويقول في قوله تعالى﴿ فَلَمَّآ أَلْقَوْاْ قَالَ مُوسَىٰ مَا جِئْتُم بِهِ ٱلسِّحْرُ إِنَّ ٱللَّهَ سَيُبْطِلُهُۥٓ إِنَّ ٱللَّهَ لَا يُصْلِحُ عَمَلَ ٱلْمُفْسِدِينَ ﴿٨١﴾﴾[3] ما نصُّه: « وَنَظْمُ الْكَلَامِ عَلَى هَذَا الْأُسْلُوبِ بِجَعْلِ مَا جِئْتُمْ مُسْنَدًا إِلَيْهِ دُونَ أَنْ يُجْعَلَ مَفْعُولًا لِفِعْلِ سَيُبْطِلُهُ، وَبِجَعْلِهِ اسْمًا مُبْهَمًا، ثُمَّ تَفْسِيرِهِ بِجُمْلَةِ جِئْتُمْ بِهِ ثُمَّ بَيَانِهِ بِعَطْفِ الْبَيَانِ؛ لِقَصْدِ الِاهْتِمَامِ بِذِكْرِهِ وَالتَّشْوِيقِ إِلَى مَعْرِفَةِ الْخَبَرِ، وَهُوَ جُمْلَةُ (إِنَّ اللَّهَ سَيُبْطِلُهُ) ثُمَّ مَجِيءُ ضَمِيرِ السِّحْرِ مَفْعُولًا لِفِعْلِ (سَيُبْطِلُهُ)، كُلُّ ذَلِكَ إِطْنَابٌ وَتَخْرِيجٌ عَلَى خِلَافِ مُقْتَضَى الظَّاهِرِ؛ لِيَتَقَرَّرَ الْإِخْبَارُ بِثُبُوتِ حَقِيقَةٍ فِي السِّحْرِ لَهُ وَيَتَمَكَّنُ فِي أَذْهَانِ السَّامِعِينَ فَضْلُ تَمَكُّنٍ وَيَقَعُ الرُّعْبُ فِي نُفُوسِهِمْ»[4].

ويقول في قوله تعالى: ﴿وَٱلْأَرْضَ بَعْدَ ذَٰلِكَ دَحَىٰهَآ ﴿٣٠﴾﴾[5] ما نصُّه: «وَلِأَجْلِ الِاهْتِمَامِ بِدَلَالَةِ خَلْقِ الْأَرْضِ وَمَا تَحْتَوِي عَلَيْهِ قُدِّمَ اسْمُ الْأَرْضَ عَلَى فِعْلِهِ وَفَاعِلِهِ فَانْتَصَبَ عَلَى طَرِيقَةِ الِاشْتِغَالِ، وَالِاشْتِغَالُ يَتَضَمَّنُ تَأْكِيدًا بِاعْتِبَارِ الْفِعْلِ الْمُقَدَّرِ الْعَامِلِ فِي الْمُشْتَغَلِ عَنْهُ الدَّالِّ عَلَيْهِ الْفِعْلُ الظَّاهِرُ الْمُشْتَغِلُ بِضَمِيرِ الِاسْمِ الْمُقَدَّمِ»[6].

---

(1) التغابن:6.

(2) التحرير والتنوير:196/27.

(3) يونس:81.

(4) التحرير والتنوير:255/11.

(5) النازعات:30.

(6) التحرير والتنوير:86/30.

فالجميل بابن عاشور أنَّه يرى في تقديم الاسم المشغول عنه على طريقة الاشتغال فوائد تحددها القرينة السِّياقية أو المقامية.

وأفرد الدكتور فاضل صالح السامرائي مبحثاً خاصاً بعنوان (هل يفيد الاشتغال تخصيصاً أو توكيداً) تعرَّض في بدء كلامه لطائفة من أقوال النحويين في هذا الصدد[1]. ثمَّ تناول الحديث عن طريق طرح رأيه فيقول « والذي أراه في هذا الباب أنَّ الاشتغال لا يفيد تخصيصاً ولا توكيداً وإنَّما هو أسلوب خاص يؤدِّي غرضاً معيناً؛ لأنَّه ليس معنى(خالدًا أكرمت) كمعنى(خالدًا أكرمته) »[2].

ثم يوضِّح هذين المثالين بقوله: « فمعنى (خالدًا أكرمت) خصصته بالكرم وأمَّا (خالدًا أكرمته) فتفيد إكرام خالد لا تخصيصه بالإكرام وقد قدمته للعناية وكذلك قولك (على محمد سلمت) و(محمداً سلمت عليه)، فالأولى تفيد التخصيص بخلاف الثانية فإنَّك قدَّمت الاسم للاهتمام به»[3].

ويقول: « وهو لا يفيد توكيداً أيضاً إذ لو كان توكيداً لجاز ذكره بل لوجب ذكره عند بعض النحاة؛ لأنَّ الحذف ينافي التوكيد، فلا مانع في التوكيد من أن تقول: (أكرمت محمداً أكرمت محمداً) و(أكرمت محمداً أكرمته) فتعيد الضمير على الاسم المتقدِّم»[4].

---

(1) ينظر معاني النحو: 2 / 552 – 553، وأسلوب الاشتغال ووظيفته في أداء المعنى: 427-429.

(2) معاني النحو: 2 / 554، وأسلوب الاشتغال ووظيفته في أداء المعنى: 431.

(3) معاني النحو: 2 / 554.

(4) المصدر نفسه.

ثمَّ يقول: «ومن التقديم الذي لا يفيد الاختصاص قوله تعالى ﴿وَوَهَبْنَا لَهُۥٓ إِسْحَٰقَ وَيَعْقُوبَ ۚ كُلًّا هَدَيْنَا ۚ وَنُوحًا هَدَيْنَا مِن قَبْلُ﴾[1]، فهذا ليس من باب التخصيص إذ ليس معناه أنَّنا ما هدينا إلَّا نوحاً وإنَّما هو من باب المدح والثناء»[2].

أعقب أستاذنا في نهاية المطاف ما نصُّه: « إنَّ الاشتغال تعبير خاص وأسلوب معين له غرض معيَّن كما ذكرت»[3].

ومن هنا يتبيَّن لنا أنَّه يرى أنَّ الاشتغال لا يفيد تخصيصاً ولا توكيداً وإنَّما هو تعبير وأسلوب خاص، له غرض غير الغرضين الآنفين بالذكر أعني التخصيص والتوكيد، وفائدته تكمن في الاهتمام.

أمَّا الدكتور أحمد مختار البرزة فإنَّه قد تعرَّض لمجموعة من الآيات القرآنية وقام بتحليل البنية التكوينية لها متوصلاً بعدها إلى القول: « تلك هي خاصية الجملة التي سمِّيت بالاشتغال لا غرض لها إلَّا التوكيد، ولكنَّه توكيد قاصر على الاسم الذي تقدَّم على الفعل وحده لا يتعدَّاه إلى غيره ممَّا سبقه أو تأخَّر عنه، ولو رجعنا إلى الأمثلة من الآيات التي بيَّنا فيها طبيعة الاشتغال؛ لرأينا هذه الخاصية واضحة من أنَّ التأكيد في جملة الاشتغال ينصب على الاسم الظاهر المتقدم، فإذا أريد توكيد ما بعده جيء بما يحقق هذا الغرض»[4].

---

(1) الأنعام: 6 / 84.

(2) التعبير القرآني: 50.

(3) معاني النحو: 2 / 554.

(4) أساليب التوكيد من خلال القرآن الكريم: 22 – 23.

وعرض الدكتور البرزة مجموعة من الآيات القرآنية التي وردت على طريقة الاشتغال، منها قوله تعالى﴿وَبِٱلْحَقِّ أَنزَلْنَٰهُ وَبِٱلْحَقِّ نَزَلَ ۗ وَمَآ أَرْسَلْنَٰكَ إِلَّا مُبَشِّرًا وَنَذِيرًا ﴿١٠٥﴾ وَقُرْءَانًا فَرَقْنَٰهُ لِتَقْرَأَهُۥ عَلَى ٱلنَّاسِ عَلَىٰ مُكْثٍ وَنَزَّلْنَٰهُ تَنزِيلًا ﴿١٠٦﴾﴾[1].

إذ إنَّه يقول: « ومعنى فرقناه (بيناه)، وإذا كان ثمَّة بُعْدٌ لفظيٌّ بين (أنزلناه) و(فرقناه)، فالصلة المعنوية متحققة، فالله أنزل القران مبيناً مفصلاً، فتضمن (فرقناه) هذا المعنى، أي: (وقرآناً أنزلنا مبيّناً لتقرأه على الناس) وليس عطف جملة (ونزلناه تنزيلاً) على جملة الاشتغال لدعم معنى الإنزال بقدر ما هو لإفادة معنى جديد هو تنزيله مفرّقاً منجماً، فإذا أضفنا أنَّ في التبشير والإنذار أيضاً معنى التبيين قويت صلة الفعل (فرقناه) المعنوية بما قبله، فليس بين العاملين في الجملتين المتعاطفتين تلك الغرابة التي نراها في المثال الذي يستشهد به النحاة (قام زيدٌ وعمراً أكرمته)، ولنسمحْ لأنفسنا مرَّة أخرى أن نستعجل الإشارة إلى التأكيد في قوله تعالى﴿وَبِٱلْحَقِّ أَنزَلْنَٰهُ وَبِٱلْحَقِّ نَزَلَ ۗ﴾، إذ قدَّم شبه الجملة مرتين وكرَّر الفعل مرتين إرهاصًا للتأكيد في قوله﴿وَقُرْءَانًا فَرَقْنَٰهُ﴾ و﴿وَنَزَّلْنَٰهُ تَنزِيلًا﴾ مؤكدًا الفعل بالمصدر »[2].

وكذلك يقول الدكتور البرزة في قوله تعالى: ﴿وَلُوطًا ءَاتَيْنَٰهُ حُكْمًا وَعِلْمًا وَنَجَّيْنَٰهُ مِنَ ٱلْقَرْيَةِ ٱلَّتِى كَانَت تَّعْمَلُ ٱلْخَبَٰٓئِثَ ۗ إِنَّهُمْ كَانُوا۟ قَوْمَ سَوْءٍ فَٰسِقِينَ ﴿٧٤﴾ وَأَدْخَلْنَٰهُ فِى رَحْمَتِنَآ ۖ إِنَّهُۥ مِنَ ٱلصَّٰلِحِينَ ﴿٧٥﴾ وَنُوحًا إِذْ نَادَىٰ مِن قَبْلُ فَٱسْتَجَبْنَا لَهُۥ فَنَجَّيْنَٰهُ وَأَهْلَهُۥ مِنَ ٱلْكَرْبِ ٱلْعَظِيمِ ﴿٧٦﴾﴾[3].

---

(1) الإسراء: 17 / 105 – 106.

(2) أساليب التوكيد من خلال القرآن الكريم: 21.

(3) الأنبياء: 74-75-76.

« فعطف (نوحاً) على ضمير النَّصب في (أدخلناه) ثم عطف (داود) و(سليمان) على (نوحاً)، وكذلك عطف (أيوب) و(إسماعيل) و(إدريس) و(ذا الكفل)، وبعد هذا العطف المفصَّل قال﴿ وَأَدْخَلْنَاهُمْ فِي رَحْمَتِنَا إِنَّهُم مِّنَ الصَّالِحِينَ ﴿٨٦﴾ ﴾[1]، فكانت هذه الآية في المعنى كالتوكيد لقوله ﴿وَأَدْخَلْنَاهُ فِي رَحْمَتِنَا إِنَّهُ مِنَ الصَّالِحِينَ ﴿٧٥﴾ ﴾[2] »[3].

ثمَّ يقول: « فهذه الأساليب – ومنها تركيب الاشتغال – تعتمد مبدأ التكرار؛ لتقوية الارتباط بالمعطوف الأول وبالعامل فيه، ومن نافلة القول إنَّ في التكرار توكيداً»[4].

ثم يجزم بالقول: « إذن ما عرف في النحو بالاشتغال هو نوع من أنواع التوكيد ويجب أن يكون من أبحاثه»[5].

وكذلك الدكتور خليل أحمد عمايرة، إذ يقول: « ففي الاشتغال، يعدُّ الاسم المتقدم مرفوعاً كان أم منصوباً أو مسبوقاً بأداة، هو مفعول به مقدَّم لغرض التوكيد، والضمير العائد عليه هو توكيد له من قبيل التوكيد اللفظي واستبدال الاسم بالضمير، خلافاً للقول بأنَّ الظاهر لا يؤكَّد بالمضمر»[6].

---

(1) الأنبياء:86.
(2) الأنبياء:75.
(3) أساليب التوكيد من خلال القرآن الكريم: 17 – 18.
(4) المصدر نفسه: 18.
(5) المصدر نفسه: 23.
(6) العامل النحوي: 91.

وفي نهاية المطاف يمكن بعد فضل الله سبحانه وتعالى قول الآتي:

يطالعنا في بَدء حديثنا قولَ الرَّاغب الأصفهاني ما مفاده: وأعظم ما يقصر تفهم الأكثرين عن إدراك حقائق كلام الله تعالى أمران، **أحدهما:** راجع إلى اللفظ، **والآخر** راجع إلى المعنى، فالراجع إلى اللفظ شيئان، **أحدهما:** ما اختص به اللغة العربية من الإيجاز والحذف والاستعارات والإشارات اللطيفة واللمحات الغامضة ممَّا ليس في سوى هذه اللغة، **والآخر:** ما يوجد في القرآن خاصة من الإيجازات والحذف ممَّا ليس في غيره من الكلام، ولما فيه من اللفظ اليسير المنطوي على المعنى الكثير[1].

وذكر الزركشيُّ مِنْ أَنَّ تَقْدِيمَ الْمَعْمُولِ يُفِيدُ الِاخْتِصَاصَ، وهذا ما فَهِمَهُ الشَّيْخُ أَبُو حَيَّانَ[2] من كَلَامِ الزَّمَخْشَرِيِّ[3] وَغَيْرِهِ[4]، وَالَّذِي عَلَيْهِ مُحَقِّقُو الْبَيَانِيِّينَ أَنَّ ذَلِكَ غَالِبٌ لَا لَازِمٌ[5]، بِدَلِيلِ قَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿كُلًّا هَدَيْنَا ۚ وَنُوحًا هَدَيْنَا مِن قَبْلُ ۖ﴾[6] وقوله: ﴿أَفِي اللَّهِ شَكٌّ﴾[7] إِنْ جَعَلْنَا مَا بَعْدَ الظَّرْفِ مُبْتَدَأً[8].

---

(1) ينظر تفسير الراغب الأصفهاني:26/1.

(2) ينظر البحر المحيط: 148/1.

(3) ينظر الكشاف:84/1.

(4) كالسَّكاكي في مفتاح العلوم:322، والقزويني في الإيضاح:163/2.

(5) ينظر عروس الأفراح:383/1.

(6) الأنعام:84.

(7)إبراهيم:10

(8) ينظر البرهان في علوم القرآن:174/3.

وذكر السيوطي ما مفاده: كَادَ أَهْلُ الْبَيَانِ يُطْبِقُونَ عَلَى أَنَّ تَقْدِيمَ الْمَعْمُــولِ يُفِيدُ الْحَصْرَ سَوَاءٌ كَانَ مَفْعُولًا أَوْ ظَرْفًا أَوْ مَجْرُورًا؛ وَلِهَذَا قِيـلَ فِـي: ﴿إِيَّاكَ نَعْبُدُ وَإِيَّاكَ نَسْتَعِينُ ۝﴾[1] مَعْنَاهُ (نَخُصُّكَ بِالْعِبَادَةِ وَالِاسْتِعَانَةِ)، وَفِي: ﴿لَإِلَى ٱللَّهِ تُحْشَرُونَ﴾[2] مَعْنَاهُ (إِلَيْهِ لَا إِلَى غَيْـرِهِ)، وَفِـي: ﴿لِّتَكُونُواْ شُهَدَآءَ عَلَى ٱلنَّاسِ وَيَكُونَ ٱلرَّسُولُ عَلَيْكُمْ شَهِيدًا﴾[3] أُخِّرَتِ الصِّلَةُ فِي الشَّهَادَةِ الْأُولَى وَقُدِّمَتْ فِـي الثَّانِيَـةِ؛ لِـأَنَّ الْغَرَضَ فِي الْأَوَّلِ إِثْبَاتُ شَهَادَتِهِمْ وَفِي الثَّانِي إِثْبَاتُ اخْتِصَاصِهِمْ بِـشَهَادَةِ النَّبِـيِّ (صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ) عَلَيْهِمْ.[4]

وَخَالَفَ فِي ذَلِكَ ابْنُ الْحَاجِبِ فَقَالَ فِي شَرْحِ الْمُفَصَّلِ[5]: الِاخْتِصَاصُ الَّذِي يَتَوَهَّمُهُ كَثِيرٌ مِنَ النَّاسِ مِنْ تَقْدِيمِ الْمَعْمُولِ وَهْمٌ، وَاسْتَدَلَّ عَلَى ذَلِكَ بِقَوْلِـهِ: ﴿فَٱعْبُدِ ٱللَّهَ مُخْلِصًا لَّهُ ٱلدِّينَ﴾[6] ثُمَّ قَـالَ: ﴿بَلِ ٱللَّهَ فَٱعْبُدْ﴾[7]، وَرُدَّ هَـذَا الِاسْـتِدْلَالُ بِـأَنَّ (مُخْلِصًا لَهُ الدِّينَ) أَغْنَى عَنْ إِفَادَةِ الْحَصْرِ فِي الْآيَةِ الْأُولَى وَلَوْ لَمْ يَكُنْ فَمَا الْمَـانِعُ مِنْ ذِكْرِ الْمَحْصُورِ فِي مَحَلٍّ بِغَيْرِ صِيغَةِ الْحَصْرِ، كَمَـا قَـالَ تَعَـالَى: ﴿وَٱعْبُدُواْ رَبَّكُمْ﴾[8]، وَقَالَ: ﴿أَلَّا تَعْبُدُوٓاْ إِلَّآ إِيَّاهُ﴾[9] بَلْ قَوْلُهُ ﴿بَلِ ٱللَّهَ فَٱعْبُدْ﴾ مِنْ أَقْوَى أَدِلَّةِ

---

(1) الفاتحة:5.

(2) آل عمران:158.

(3) البقرة:143.

(4) ينظر الاتقان في علوم القرآن:174/3.

(5) ينظر الإيضاح في شرح المفصّل (مقدّمة الشارح):47/1.

(6) الزُّمَر:2.

(7) الزُّمَر:66.

(8) الحج:77.

(9) يوسف:40.

الاخْتِصَاصِ فَإِنَّ قَبْلَهَا: ﴿لَئِنْ أَشْرَكْتَ لَيَحْبَطَنَّ عَمَلُكَ﴾[1]، فَلَوْ لَمْ يَكُنْ لِلاخْتِصَاصِ وكَانَ مَعْنَاهَا (اعْبُدِ اللَّهَ) لَمَا حَصَلَ الْإِضْرَابُ الَّذِي هُوَ مَعْنَى (بَلْ) وَاعْتَرَضَ أَبُو حَيَّانَ[2] عَلَى مُدَّعِي الاخْتِصَاصِ بِنَحْوِ: ﴿أَفَغَيْرَ اللَّهِ تَأْمُرُونِّي أَعْبُدُ﴾[3]، وَأُجِيبُ بِأَنَّهُ لَمَّا أَشْرَكَ بِاللَّهِ غَيْرَهُ كَأَنَّهُ لَمْ يَعْبُدِ اللَّهَ وكان أَمْرُهُمْ بِالشِّرْكِ كَأَنَّهُ أَمْرٌ بِتَخْصِيصِ غَيْرِ اللَّهِ بِالْعِبَادَةِ، وَرَدَّ صَاحِبُ الْفَلَكِ الدَّائِرِ[4] الاخْتِصَاصَ بِقَوْلِهِ: ﴿كُلًّا هَدَيْنَا وَنُوحًا هَدَيْنَا مِن قَبْلُ﴾[5] وَهُوَ مِنْ أَقْوَى مَا رُدَّ بِهِ، وَأُجِيبُ بِأَنَّهُ لَا يُدَّعَى فِيهِ اللُّزُومُ بَلِ الْغَلَبَةُ وَقَدْ يَخْرُجُ الشَّيْءُ عَنِ الْغَالِبِ[6].

وقد نبَّه الشَّيْخُ بَهَاءُ الدِّينِ السبكي (ت773هـ) على أمرين:

الأول: يشترط في كون التقديم مفيدًا للاختصاص على القول به أن لا يكون المعمول مقدَّمًا وضعًا، فإنَّ ذلك لا يسمَّى تقديمًا حقيقةً، وذلك كأسماء الاستفهام، وكالمبتدأ عند مَن يجعله معمولًا لخبره، وأن لا يكون التركيب لمصلحة التركيب، نحو مَن نصب (ثمودَ) في قوله تعالى ﴿وَأَمَّا ثَمُودُ فَهَدَيْنَاهُمْ﴾[7]، خلافًا لما في الإيضاح[8] في الثاني من إفادة الاختصاص.

---

(1) الزُّمَر:65.

(2) ينظر البحر المحيط: 148/1.

(3) الزُّمَر:64.

(4) ينظر الفلك الدائر على المثل السائر: 249/1.

(5) الأنعام:84.

(6) ينظر عروس الأفراح:382/1-383.

(7) فُصِّلَت:17.

(8) نصَّ السكاكي في مفتاح العلوم:322، والقزويني في الإيضاح:163/2، على أنَّ (ثمودَ) في قوله تعالى: ﴿وَأَمَّا ثَمُودُ فَهَدَيْنَاهُمْ﴾، فيمن قرأ بالنَّصب لا يفيد إلَّا التخصيص؛ لامتناع تقدير (أمَّا فهدينا ثمود).

والآخر: قَدِ اجتَمَعَ الاخْتِصَاصُ وَعَدَمُهُ فِي آيَةٍ وَاحِدَةٍ، وَهِيَ ﴿أَغَيْرَ ٱللَّهِ تَدْعُونَ إِن كُنتُمْ صَٰدِقِينَ ۝٤٠ بَلْ إِيَّاهُ تَدْعُونَ﴾[1]، فَإِنَّ التَّقْدِيمَ فِي الأَوَّلِ قَطْعًا لَيْسَ لِلاخْتِصَاصِ وَفِي (إِيَّاهُ) قَطْعًا لِلاخْتِصَاصِ[2].

وَقَالَ وَالِدُهُ الشَّيْخُ تَقِيُّ الدِّينِ(ت756 هـ)[3] فِي كِتَابِ (الاقْتِنَاصِ فِي الْفَرْقِ بَيْنَ الْحَصْرِ وَالاخْتِصَاصِ)[4]: اشْتَهَرَ كَلَامُ النَّاسِ فِي أَنَّ تَقْدِيمَ الْمَعْمُولِ يُفِيدُ الاخْتِصَاصَ وَمِنَ النَّاسِ مَنْ يُنْكِرُ ذَلِكَ وَيَقُولُ إِنَّمَا يُفِيدُ الاهْتِمَامَ وَقَدْ قَالَ سِيبَوَيْهِ فِي كِتَابِهِ[5]: وَهُمْ يُقَدِّمُونَ مَا هُمْ بِهِ أَعنَى، وَالْبَيَانِيُّونَ[6] عَلَى إِفَادَتِهِ الاخْتِصَاصَ وَيَفْهَمُ كَثِيرٌ مِنَ النَّاسِ مِنَ الاخْتِصَاصِ الْحَصْرَ، وَلَيْسَ كَذَلِكَ وَإِنَّمَا الاخْتِصَاصُ شَيْءٌ وَالْحَصْرُ شَيْءٌ آخَرُ وَالْفُضَلَاءُ لَمْ يَذْكُرُوا فِي ذَلِكَ لَفْظَةَ (الْحَصْرِ) وَإِنَّمَا عَبَّرُوا بِالاخْتِصَاصِ وَالْفَرْقُ بَيْنَهُمَا أَنَّ الْحَصْرَ نَفْيُ غَيْرِ الْمَذْكُورِ وَإِثْبَاتُ الْمَذْكُورِ وَالاخْتِصَاصُ قَصْدُ الْخَاصِّ مِنْ جِهَةِ خُصُوصِهِ وَبَيَانُ ذَلِكَ أَنَّ الاخْتِصَاصَ افْتِعَالٌ

---

(1) الأنعام: 40-41.

(2) ينظر عروس الأفراح: 383/1.

(3) أبو الحسن، تقيّ الدين علي بن عبد الكافي بن علي بن تمام السبكي الأنصاري الخزرجي، شيخ الإسلام في عصره، وأحد الحفاظ المفسّرين المناظرين. وهو والد تاج الدين السبكي صاحب كتاب طبقات الشافعية، توفي (ت756هـ). ينظر الأعلام:302/4.

(4) كتاب له في علم البلاغة أثبته له أهل التراجم والطبقات، ينظر بغية الوعاة: 177/2، وطبقات المفسرين للداوودي: 420/1.

(5) ينظر الكتاب: 34/1.

(6) ينظر المغني: 799، والاتقان في علوم القرآن: 200/3، ومعترك الأقران: 239/1. ومعاني النحو: 552/2-553.

مِنَ الْخُصُوصِ وَالْخُصُوصُ مُرَكَّبٌ مِنْ شَيْئَيْنِ: أَحَدُهُمَا عَامٌّ مُشْتَرَكٌ بَيْنَ شَيْئَيْنِ أَوْ أَشْيَاءَ وَالثَّانِي مَعْنًى مُنْضَمٌّ إِلَيْهِ يَفْصِلُهُ عَنْ غَيْرِهِ كَـ(ضَرَبَ زَيْدٌ) فَإِنَّهُ أَخَصُّ مِنْ مُطْلَقِ الضَّرْبِ فَإِذَا قُلْتَ (ضَرَبْتُ زَيْدًا) أَخْبَرْتَ بِضَرْبٍ عَامٍّ وَقَعَ مِنْكَ عَلَى شَخْصٍ خَاصٍّ فَصَارَ ذَلِكَ الضَّرْبُ الْمُخْبَرُ بِهِ خَاصًّا لِمَا انْضَمَّ إِلَيْهِ مِنْكَ وَمِنْ (زَيْدٍ)، وَهَذِهِ الْمَعَانِي الثَّلَاثَةُ أَعْنِي مُطْلَقَ الضَّرْبِ، وَكَوْنَهُ وَاقِعًا مِنْكَ وَكَوْنَهُ وَاقِعًا عَلَى (زَيْدٍ) قَدْ يَكُونُ قَصْدُ الْمُتَكَلِّمِ لَهَا ثَلَاثَتَهَا عَلَى السَّوَاءِ وَقَدْ يَتَرَجَّحُ قَصْدُهُ لِبَعْضِهَا عَلَى بَعْضٍ وَيُعْرَفُ ذَلِكَ بِمَا ابْتَدَأَ بِهِ كَلَامَهُ فَإِنَّ الِابْتِدَاءَ بِالشَّيْءِ يَدُلُّ عَلَى الِاهْتِمَامِ بِهِ وَأَنَّهُ هُوَ الْأَرْجَحُ فِي غَرَضِ الْمُتَكَلِّمِ، فَإِذَا قُلْتَ: (زَيْدًا ضَرَبْتُ) عُلِمَ أَنَّ خُصُوصَ الضَّرْبِ عَلَى (زَيْدٍ) هُوَ الْمَقْصُودُ وَلَا شَكَّ أَنَّ كُلَّ مُرَكَّبٍ مِنْ خَاصٍّ وَعَامٍّ لَهُ جِهَتَانِ فَقَدْ يُقْصَدُ مِنْ جِهَةِ عُمُومِهِ وَقَدْ يُقْصَدُ مِنْ جِهَةِ خُصُوصِهِ وَالثَّانِي هُوَ الِاخْتِصَاصُ وَأَنَّهُ هُوَ الْأَهَمُّ عِنْدَ الْمُتَكَلِّمِ وَهُوَ الَّذِي قَصَدَ إِفَادَتَهُ السَّامِعَ مِنْ غَيْرِ تَعَرُّضٍ وَلَا قَصْدٍ لِغَيْرِهِ بِإِثْبَاتٍ وَلَا نَفْيٍ فَفِي الْحَصْرِ مَعْنًى زَائِدٌ عَلَيْهِ وَهُوَ نَفْيُ مَا عَدَا الْمَذْكُورَ وإنَّما جاء هذا في﴿إِيَّاكَ نَعْبُدُ﴾؛ لِلْعِلْمِ بِأَنَّ قَائِلِيهِ لَا يَعْبُدُونَ غَيْرَ اللَّهِ تَعَالَى؛ وَلِذَا لَمْ يَطَّرِدْ فِي بَقِيَّةِ الْآيَاتِ فَإِنَّ قَوْلَهُ:﴿أَفَغَيْرَ دِينِ ٱللَّهِ يَبْغُونَ﴾[1] لَوْ جُعِلَ فِي مَعْنَى (مَا يَبْغُونَ إِلَّا غَيْرَ دِينِ اللَّهِ)، وَهَمْزَةُ الْإِنْكَارِ دَاخِلَةٌ عَلَيْهِ لَزِمَ أَنْ يَكُونَ الْمُنْكَرُ الْحَصْرَ لَا مُجَرَّدَ بَغْيِهِمْ غَيْرَ دِينِ اللَّهِ وَلَيْسَ الْمُرَادَ وَكَذَلِكَ﴿أَئِفْكًا ءَالِهَةً دُونَ ٱللَّهِ تُرِيدُونَ ﴿٨٦﴾﴾[2] الْمُنْكَرُ إِرَادَتُهُمْ آلِهَةً دُونَ اللَّهِ مِنْ غَيْرِ حَصْرٍ[3].

---

(1) آل عمران:83.

(2) الصافات:86.

(3) ينظر عروس الأفراح: 384/1، والاتقان في علوم القرآن: 174/3-176، ومعترك الأقران: 223/1-224، ونواهد الأبكار وشوارد الأفكار: 223/1-225.

ومن جميل ما ذكره الزركشي في أثناء كلامه على مصطلح الاشتغال ما نصُّه: «فَإِنَّ الشَّيْءَ إِذَا أُضْمِرَ ثُمَّ فُسِّرَ كَانَ أَفْخَمَ مِمَّا إِذَا لَمْ يَتَقَدَّمْ إِضْمَارٌ، أَلَا تَرَى أَنَّكَ تَجِدُ اهْتِزَازًا فِي نَحْوِ قَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿وَإِنْ أَحَدٌ مِّنَ ٱلْمُشْرِكِينَ ٱسْتَجَارَكَ فَأَجِرْهُ﴾[1]، وَفِي قَوْلِهِ: ﴿قُل لَّوْ أَنتُمْ تَمْلِكُونَ خَزَآئِنَ رَحْمَةِ رَبِّيٓ﴾[2]، وَفِي قَوْلِهِ: ﴿يُدْخِلُ مَن يَشَآءُ فِي رَحْمَتِهِۦۚ وَٱلظَّٰلِمِينَ أَعَدَّ لَهُمْ عَذَابًا أَلِيمًا ﴿٣١﴾﴾[3]، وَفِي قَوْلِهِ: ﴿فَرِيقًا هَدَىٰ وَفَرِيقًا حَقَّ عَلَيْهِمُ ٱلضَّلَٰلَةُۗ﴾[4]، لا تجد مثله إذا قُلْتَ (وَإِنِ استَجَارَكَ أَحَدٌ مِنَ الْمُشْرِكِينَ فَأَجِرْهُ)، وَقَوْلُكَ (لَوْ تَمْلِكُونَ خَزَائِنَ رَحْمَةِ رَبِّي)، وَقَوْلُكَ (يدخل من يشاء في رحمته وأعدَّ لِلظَّالِمِينَ عَذَابًا أَلِيمًا)، وَقَوْلُكَ (هَدَى فَرِيقًا وَأَضَلَّ فَرِيقًا) إِذِ الْفِعْلُ الْمُفَسَّرُ فِي تَقْدِيرِ الْمَذْكُورِ مَرَّتَيْنِ، وَكَذَا قَوْلُهُ تَعَالَى: ﴿إِذَا ٱلسَّمَآءُ ٱنشَقَّتْ ﴿١﴾﴾[5]، ﴿إِذَا ٱلسَّمَآءُ ٱنفَطَرَتْ ﴿١﴾﴾[6]، وَنَظَائِرُهُ، فَهَذِهِ فَائِدَةُ اشْتِغَالِ الْفِعْلِ عَنِ الْمَفْعُولِ بضميره»[7].

والكلام الآنف الذكر دليل على أنَّ السياق القرآني هو مَن يحدد عللَ التقديم والتأخير في أسلوب الاشتغال، ولا يمكن البتَّة تقييد التقديم أو التأخير بعلَّة واحدة في جميع الشواهد الفصيحة، كعلَّة الاهتمام أو الاختصاص أو التوكيد أو غيرها، وحسبنا من هذا أنَّ «من المواد ما تختلف صيغته في النظم فعلًا واسمًا، فيكون

---

(1) التوبة: 6.

(2) الإسراء: 100.

(3) الإنسان: 31.

(4) الأعراف:30.

(5) الانشقاق:1.

(6) الإنفطار:1.

(7) البرهان في علوم القرآن:3/90.

في أحدهما أرق وألطف وأفصح، فيؤثر على غيره في ظرف، ويؤثر عليه غيره في آخر»[1].

فعلى سبيل المثال يقول الإمام الرازي في قوله تعالى﴿ ثُمَّ أَوْرَثْنَا ٱلْكِتَٰبَ ٱلَّذِينَ ٱصْطَفَيْنَا مِنْ عِبَادِنَا ۖ فَمِنْهُمْ ظَالِمٌ لِّنَفْسِهِۦ وَمِنْهُم مُّقْتَصِدٌ وَمِنْهُمْ سَابِقٌۢ بِٱلْخَيْرَٰتِ بِإِذْنِ ٱللَّهِ ۚ ذَٰلِكَ هُوَ ٱلْفَضْلُ ٱلْكَبِيرُ ﴿٣٢﴾ جَنَّٰتُ عَدْنٍ يَدْخُلُونَهَا يُحَلَّوْنَ فِيهَا مِنْ أَسَاوِرَ مِن ذَهَبٍ وَلُؤْلُؤًا ۖ وَلِبَاسُهُمْ فِيهَا حَرِيرٌ ﴿٣٣﴾﴾[2] ما نصُّه « تقديم الفاعل على الفعل وتأخير المفعول عنه موافق لترتيب المعنى إذا كان المفعول حقيقيّا، كقولنا (اللهُ خلقَ السمواتِ)، وقول القائل (زيدٌ بنى الجدارَ) فإنَّ الله موجود قبل كلِّ شيء، ثمَّ له فعل هو الخلق، ثمَّ حصل به المفعول وهو السَّموات، وكذلك (زيد) قبل البناء ثمَّ الجدار من بنائه، وإذا لم يكن المفعول حقيقيًا، كقولنا (زيدٌ دخل الدارَ وضربَ عمرًا) فإنَّ الدار في الحقيقة ليس مفعولًا للداخل وإنَّما فعلٌ من أفعاله تحقَّق بالنسبة إلى الدار، وكذلك عمرو فعلٌ من أفعال (زيد) تعلق به فسمِّي مفعولًا لا يحصل هذا الترتيب، ولكن الأصل تقديم الفاعل على المفعول؛ ولهذا يعاد المفعول المقدَّم بالضمير تقول (عمرًا ضربه زيدٌ) فتوقعه بعد الفعل بالهاء العائدة إليه وحينئذ يطول الكلام فلا يختاره الحكيم إلا لفائدة، فما الفائدة في تقديم (الجنات) على الفعل الذي هو الدخول وإعادة ذكرها بالهاء في (يدخلونها)، وما الفرق بين هذا وبين قول القائل (يَدْخُلُونَ جَنَّاتِ عَدْنٍ) ؟ نقول: السَّامع إذا علم أنَّ له مدخلًا من المداخل وله دخول ولم يعلم عين المدخل، فإذا قيل له أنت تدخل فإلى أن يسمع الدار أو السوق يبقى متعلق القلب بأنَّه في أيِّ المداخل يكون، فإذا

---

(1) محاسن التأويل:44/9.

(2) فاطر:32-33.

قيل له (دار زيد تدخلها) فبذكر (الدار) يعلم مدخله وبما عنده من العلم السابق بأنَّ له دخولًا يعلم الدخول فلا يبقى له توقف ولا سيَّما الجنة والنار، فإنَّ بين المدخلين بونًا بعيدًا»[1]. وهذا يعني أنَّ في تقديم (جَنَّات عَدْنٍ) وبناء الكلام عليها دون أن يقول (يدخلون جنَّاتِ عدنٍ) إيذانًا بأنَّ الاهتمام بشأنها أكثر، فإنَّ نَظَرَ السَّامعِ على المدخول فيه لا على نفس الدخول[2].

والاشتغال قد يفيد اهتمامًا مشوبًا بتوكيدٍ في قوله تعالى﴿خَلَقَ ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَٱلْأَرْضَ بِٱلْحَقِّۚ تَعَٰلَىٰ عَمَّا يُشْرِكُونَ ۝٣ خَلَقَ ٱلْإِنسَٰنَ مِن نُّطْفَةٍ فَإِذَا هُوَ خَصِيمٌ مُّبِينٌ ۝٤ وَٱلْأَنْعَٰمَ خَلَقَهَاۗ لَكُمْ فِيهَا دِفْءٌ وَمَنَٰفِعُ وَمِنْهَا تَأْكُلُونَ ۝٥﴾[3].

فإذا تتبعنا سياق الآيات الكريمات الآنفة الذكر فنجد أنَّ الله تعالى عند تحدُّثه عن السموات والأرض كان السياق متماشيًا مع بنية الجملة وهو (خلق) فعل ماض، والفاعل ضمير مستتر هو لفظ الجلالة و (السموات) هي مفعول به، وهذا هو الترتيب التكويني للجملة وكذلك الحال عند تحدثه عن الإنسان، فابتدأ بـ(خلق) ثمَّ الفاعل المستتر ثمَّ الإنسان الذي هو مفعول به.

أمَّا في الآية التالية فنرى أنَّ السياق القرآني قدَّم (الأنعام) على الفعل الذي كان حقُّه التقديم، ولست أرى تقديم المفعول هنا إلَّا لأجل التوكيد المشوب بالاهتمام، إذ إنَّه أصبح التقدير (خلق الأنعام خلقها).

والدليل على هذا أنَّه لو غاب الفعل (خلقها) فسيكون المقصود على ذلك هو قوله تعالى﴿ وَلَكُمْ فِيهَا جَمَالٌ حِينَ تُرِيحُونَ وَحِينَ تَسْرَحُونَ ﴾[4].

---

(1) تفسير الرازي:240/26، وينظر اللباب في علوم الكتاب: 141/16-142.
(2) ينظر غرائب القرآن ورغائب الفرقان:517/5.
(3) النحل 3/16-5.
(4) النحل 6/16.

ومن جميل ما قاله ابن عاشور: «يَجُوزُ أَنْ يَعْطِفَ (الْأَنْعامَ) عَطْفَ الْمُفْـرَدِ عَلَى الْمُفْرَدِ عَطْفًا على (الْإِنْسانَ)، أَيْ: خَلَقَ الْإِنْسَانَ مِنْ نُطْفَةٍ وَالْأَنْعَـامَ، وَهِـيَ أَيْضًا مَخْلُوقَةٌ مِنْ نُطْفَةٍ، فَيَحْصُلُ اعْتِبَارٌ بِهَذَا التَّكْوِينِ الْعَجِيـبِ لِـشَبَهِهِ بِتَكْـوِينِ الْإِنْسَانِ، وَتَكُونُ جُمْلَةُ (خَلَقَها) بِمُتَعَلِّقَاتِهَا مُسْتَأْنَفَةً، فَيَحْصُلُ بِذَلِكَ الِامْتِنَانُ، وَيَجُوزُ أَنْ يَكُونَ عَطْفُ الْجُمْلَةِ عَلَى الْجُمْلَةِ، فَيَكُونُ نَصْبُ الْأَنْعامَ بِفِعْلٍ مُـضْمَرٍ يُفَـسِّرُهُ الْمَذْكُورُ بَعْدَهُ عَلَى طَرِيقَةِ الِاشْتِغَالِ. وَالتَّقْدِيرُ: (وَخَلَقَ الْأَنْعَامَ خَلَقَهَا)، فَيَكُونُ الْكَلَامُ مُفِيدًا لِلتَّأْكِيدِ لِقَصْدِ تَقْوِيَةِ الْحُكْمِ اهْتِمَامًا بِمَا فِي الْأَنْعَامِ مِنَ الْفَوَائِدِ فَيَكُـونُ امْتِنَانًـا عَلَى الْمُخَاطَبِينَ، وَتَعْرِيضًا بِهِمْ، فَإِنَّهُمْ كَفَرُوا نِعْمَةَ اللَّهِ بِخَلْقِهَا فَجَعَلُوا مِنْ نِتَاجِهَـا لِشُرَكَائِهِمْ وَجَعَلُوا لِلَّهِ نَصِيبًا. وَأَيُّ كُفْرَانٍ أَعْظَمُ مِنْ أَنْ يُتَقَرَّبَ بِالْمَخْلُوقَـاتِ إِلَـى غَيْرِ مَنْ خَلَقَهَا. وَلَيْسَ فِي الْكَلَامِ حَصْرٌ عَلَى كِلَا التَّقْدِيرَيْنِ»[1].

ولا شكَّ أنَّ تقديم الضمير المنفصل على الفعل المتأخر يفيـد تخصيـصاً؛ وذلك لأنَّ تقدير الفعل يكون بعده كما في قوله تعالى﴿وَإِيَّىٰيَ فَٱرۡهَبُونِ﴾[2]، فيكون التقدير (وإيَّاي ارهبوا فارهبون). وهـذا مـا ذكـره الزمخـشري فـي قولـه تعالى﴿يَٰعِبَادِيَ ٱلَّذِينَ ءَامَنُوٓاْ إِنَّ أَرۡضِي وَٰسِعَةٞ فَإِيَّٰيَ فَٱعۡبُدُونِ ٥٦﴾[3] ما نصُّه «فإن قلت: ما معنى الفاء في (فَاعْبُدُونِ) وتقديم المفعول؟ قلت: الفاء جواب شرط محـذوف؛ لأنَّ المعنى: إنَّ أرضي واسعة فإنْ لم تخلصوا العبادة لي في أرض فأخلـصوها لي في غيرها، ثم حذف الشرط وعوَّض من حذفه تقديم المفعول، مع إفادة تقديمه

(1) التحرير والتنوير:103/14-104.
(2) البقرة 40/2.
(3) العنكبوت:56.

معنى الاختصاص والإخلاص»[1]. مع إفادته معنى آخر وهو التوكيد[2]، بمعنى أنَّه « أَنْسَبُ بِدَلَالَةِ التَّقْدِيمِ عَلَى الاخْتِصَاصِ؛ لِأَنَّهُ لَمَّا أَفَادَ الْأَمْرَ بِتَخْصِيصِه بِالْعِبَادَةِ كَانَ ذِكْرُ الْفَاءِ عَلَامَةَ تَقْدِيرٍ عَلَى تَقْدِيرِ فِعْلٍ مَحْذُوفٍ قُصِدَ مِنْ تَقْدِيرِه التَّأْكِيدُ»[3]، ممَّا حدا بأبي حيان إلى أن يعقِّب على كلام الزمخشري الآنف الذكر بقوله: « وَيَحْتَاجُ هَذَا الْجَوَابُ إِلَى تَأَمُّلٍ»[4].

في حين يرى ابن عطية علَّة الاهتمام في تقديم الضمير المنفصل في قوله تعالى ﴿فَإِيَّٰىَ فَٱعۡبُدُونِ﴾[5] رائدةً في ذلك بقوله: « (فَإِيَّايَ) منصوب بفعل مقدر يدلُّ عليه الظاهر تقديره (فَإِيَّايَ اعبدوا فَاعْبُدُونِ) على الاهتمام أيضًا في التقديم»[6].

والاختصاص له علاقة بالتوكيد، فمثلاً في قوله تعالى﴿وَٱلۡجِبَالَ أَرۡسَىٰهَا﴾[7]. فنجد أنَّ اتصال الضمير بالفعل وتقدُّم الاسم المشغول له أثر في التخصيص فنشأ عن اتصال الضمير وزيادته اختصاص المعمول بالعامل، أي تأكيد عمل الفعل به[8].

---

(1) الكشاف:461/3، وينظر تفسير النسفي:211/3، وتفسير أبي السعود:45/7، وحَاشِيةُ الشِّهَابِ عَلَى تفْسيرِ البَيضَاوِي:107/7.

(2) ينظر التفسير المظهري:211/7.

(3) التحرير والتنوير:22/21.

(4) البحر المحيط:364/8.

(5) العنكبوت:56.

(6) المحرر الوجيز:324/4.

(7) النازعات 79 /32.

(8) لمزيد من الإيضاح ينظر أساليب التوكيد من خلال القرآن الكريم:31.

وقد تجتمع أكثر من علّة أو مسوّغ للتقديم والتأخير على حسب ما يطلبه السياق القرآني، والأمثلة على ذلك كثيرة قال بها علماؤنا الأجلاء ومنهم الإمام الزّمخشري الذي يقول في قوله تعالى﴿قُل لَّوْ أَنتُمْ تَمْلِكُونَ خَزَآئِنَ رَحْمَةِ رَبِّيٓ إِذًا لَّأَمْسَكْتُمْ خَشْيَةَ ٱلْإِنفَاقِۚ وَكَانَ ٱلْإِنسَٰنُ قَتُورًا ﴿١٠٠﴾﴾[1] ما نصُّه: « (لَوْ) حقُّها أن تدخل على الأفعال دون الأسماء، فلا بدَّ من فعل بعدها في (لَوْ أَنْتُمْ تَمْلِكُونَ)، وتقديره (لو تملكون)، فأضمر (تملك) إضمارًا على شريطة التفسير، وأبدل من الضمير المتصل الذي هو (الواو) ضمير منفصل، وهو (أنتم)؛ لسقوط ما يتصل به من اللفظ، فـ(أنتم) فاعل الفعل المضمر، و(تملكون) تفسيره، وهذا هو الوجه الذي يقتضيه علم الإعراب، فأمَّا ما يقتضيه علم البيان فهو أنّ (أنتم تملكون) فيه دلالة على الاختصاص، وأنّ الناس هم المختصون بالشح المتبالغ...؛ وذلك لأنّ الفعل الأول لمَّا سقط لأجل المفسِّر برز الكلام في صورة المبتدإ والخبر»[2]. وهذا يعني «أنّ كلمة (لو) من شأنها أن تختص بالفعل؛ لأن كلمة (لو) تفيد انتفاء الشيء لانتفاء غيره والاسم يدل على الذوات والفعل هو الذي يدلُّ على الآثار والأحوال والمنتفي هو الأحوال والآثار لا الذوات فثبت أنّ كلمة (لو) مختصّة بالأفعال»[3]، ممَّا حدا بالبيضاوي إلى أن يقول: «وفائدة هذا الحذف والتفسير المبالغة مع الإيجاز والدلالة على الاختصاص»[4]، وبالآلوسي أيضًا إلى القول: « وفائدة الحذف والتفسير على ما قيل الإيجاز، فإنَّه بعد قصد التوكيد لو قيل (تملكون تملكون)؛ لكان إطنابًا وتكرارًا بحسب الظاهر، والمبالغة لتكرير الإسناد أو لتكرير الشرط، فإنَّه يقتضي تكرر ترتب الجزاء عليه والدلالة على

---

(1) الإسراء:100.

(2) الكشاف:696/2.

(3) تفسير الرازي:413/21.

(4) تفسير البيضاوي:268/3.

الاختصاص، وذلك بناءً على أنّ (أَنْتُمْ) بعينه ضمير (تَمْلِكُونَ) المؤخّر، فهو في المعنى فاعل مقدّم، وتقديم الفاعل المعنوي يفيد الاختصاص إذا ناسب المقام، فيفيد الكلام حينئذ ترتب الإمساك»[1]، وبابن عاشور إلى القول: « وَشَأْنُ (لَوْ) أَنْ يَلِيَهَا الْفِعْلُ مَاضِيًا فِي الْأَكْثَرِ أَوْ مُضَارِعًا فِي اعْتِبَارَاتٍ، فَهِيَ مُخْتَصَّةٌ بِالدُّخُولِ عَلَى الْأَفْعَالِ، فَإِذَا أَوْقَعُوا الِاسْمَ بَعْدَهَا فِي الْكَلَامِ وَأَخَّرُوا الْفِعْلَ عَنْهُ فَإِنَّمَا يَفْعَلُونَ ذَلِكَ لِقَصْدٍ بَلِيغٍ، إِمَّا لِقَصْدِ التَّقَوِّي وَالتَّأْكِيدِ لِلْإِشْعَارِ بِأَنَّ ذِكْرَ الْفِعْلِ بَعْدَ الْأَدَاةِ ثُمَّ ذِكْرَ فَاعِلِهِ ثُمَّ ذِكْرَ الْفِعْلِ مَرَّةً ثَانِيَةً تَأْكِيدٌ وَتَقْوِيَةٌ مِثْلَ قَوْلِهِ﴿وَإِنْ أَحَدٌ مِّنَ ٱلْمُشْرِكِينَ ٱسْتَجَارَكَ﴾[2] وَإِمَّا لِلِانْتِقَالِ مِنَ التَّقَوِّي إِلَى الِاخْتِصَاصِ، بِنَاءً عَلَى أَنَّهُ مَا قُدِّمَ الْفَاعِلُ مِنْ مَكَانَهُ إِلَّا لمقصد طَرِيقٍ غَيْرِ مَطْرُوقٍ، وَهَذَا الِاعْتِبَارُ هُوَ الَّذِي يَتَعَيَّنُ التَّخْرِيجُ عَلَيْهِ فِي هَذِهِ الْآيَةِ وَنَحْوِهَا مِنَ الْكَلَامِ الْبَلِيغِ، وَمِنْهُ قَوْلُ عُمَرَ لِأَبِي عُبَيْدَةَ (لَوْ غَيْرُكَ قَالَهَا)[3]، وَالْمَعْنَى: لَو أَنْتُم اختصصتم بِمِلْكِ خَزَائِنِ رَحْمَةِ اللَّهِ دُونَ اللَّهِ لَمَا أَنْفَقْتُمْ عَلَى الْفُقَرَاءِ شَيْئًا، وَذَلِكَ أَشَدُّ فِي التَّقْرِيعِ وَفِي الِامْتِنَانِ بِتَخْيِيلِ أَنَّ إِنْعَامَ غَيْرِهِ كَالْعَدَمِ»[4].

(1) روح المعاني:170/8.

(2) التوبة:6.

(3) هذه العبارة من كلام قاله سيدنا عمر بن الخطاب لأبي عبيدة عامر بن الجرّاح (رضي الله عنهما) حينما حلّ الطاعون بأرض الشّام، والحديث طويل، ومنه «... فَنَادَى عُمَرُ فِي النَّاسِ: إِنِّي مُصَبِّحٌ عَلَى ظَهْرٍ فَأَصْبِحُوا عَلَيْهِ. قَالَ أَبُو عُبَيْدَةَ بْنُ الجَرَّاحِ: أَفِرَارًا مِنْ قَدَرِ اللَّهِ؟ فَقَالَ عُمَرُ: لَوْ غَيْرُكَ قَالَهَا يَا أَبَا عُبَيْدَةَ؟ نَعَمْ نَفِرُّ مِنْ قَدَرِ اللَّهِ إِلَى قَدَرِ اللَّهِ... ». ينظر صحيح البخاري، برقم(5729):130/7، وصحيح مسلم، برقم(2219):1740/4.

(4) التحرير والتنوير:223/15.

ويقرب من ذلك تقديم الضمير المنفصل (أنت) في قوله تعالى ﴿أَفَمَنْ حَقَّ عَلَيْهِ كَلِمَةُ ٱلْعَذَابِ أَفَأَنتَ تُنقِذُ مَن فِى ٱلنَّارِ ﴿١٩﴾﴾[1]، إذ يقول أبو حيان: « وقُدِّمَ فيه الضَّميرُ إشْعَارًا بأنَّكَ لَسْتَ تَقْدِرُ أَنْ تُنْقِذَهُ منَ النَّارِ، بَلْ لَا يَقْدِرُ عَلَى ذَلِكَ أَحَدٌ إِلَّا اللَّهُ»[2]، ويقول ابن عاشور: « وَتَقْدِيمُ الْمُسْنَد إِلَيْهِ عَلَى الْخَبَرِ الْفِعْلِيِّ في (أَفَأَنْتَ تُنْقِذُ) مُفِيدٌ لتَقَوِّي الْحُكْمِ وَهُوَ إِنْكَارُ أَنْ يَكُونَ النَّبِيُّ (صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ) بِتَكْرِيرِ دَعْوَتِهِ يُخَلِّصُهُمْ مِنْ تَحَقُّقِ الْوَعِيدِ أَوْ يَحْصُلُ لَهُمُ الْهِدَايَةُ إِذَا لَمْ يُقَدِّرْهَا اللَّهُ لَهُمْ»[3].

فمثلًا في قوله تعالى: ﴿وَإِيَّٰىَ فَٱرْهَبُونِ﴾. يصلح الاختصاص ولا تصلح العناية، وفي قوله تعالى: ﴿فَقَالُوٓاْ أَبَشَرًا مِّنَّا وَٰحِدًا نَّتَّبِعُهُۥٓ إِنَّآ إِذًا لَّفِى ضَلَٰلٍ وَسُعُرٍ﴾. يصلح وجود مسوِّغ وهو أداة الاستفهام...، ولا يصلح الاهتمام. وهكذا مع مواضع الاشتغال الأخرى في القرآن الكريم، جاعلين ممَّا يقتضيه النظم القرآني (السياق) منفذًا إلى صحة العلَّة التي تُذكر، ومن ذلك قول أبي حيان في قوله تعالى ﴿إِنِ ٱمْرُؤٌاْ هَلَكَ لَيْسَ لَهُۥ وَلَدٌ﴾[4] ما نصُّه «وَارْتَفَعَ (امْرُؤٌ) عَلَى أَنَّهُ فَاعِلٌ بِفِعْلٍ مَحْذُوفٍ يُفَسِّرُهُ مَا بَعْدَهُ، وَالْجُمْلَةُ مِنْ قَوْلِهِ (لَيْسَ له ولد)، في موضع الصفة لـ(امرؤ)، أَيْ: (إِنْ هَلَكَ امْرُؤٌ غَيْرُ ذِي وَلَدٍ)، وَفِيهِ دَلِيلٌ عَلَى جَوَازِ الْفَصْلِ بَيْنَ النَّعْتِ وَالْمَنْعُوتِ بِالْجُمْلَةِ الْمُفَسِّرَةِ فِي بَابِ الِاشْتِغَالِ، فَعَلَى هَذَا الْقَوْلِ (زَيْدًا ضَرَبْتُهُ الْعَاقِلَ)، وَكُلَّمَا جَازَ الْفَصْلُ بِالْخَبَرِ جَازَ بِالْمُفَسِّرِ... وَالَّذِي يَقْتَضِيهِ النَّظَرُ أَنَّ ذَلِكَ

---

(1) الزُّمَر:19.

(2) البحر المحيط:193/9، وينظر الدر المصون:420/9، واللباب في علوم الكتاب:495/16.

(3) التحرير والتنوير:371/23.

(4) النساء:176.

مُمْتَنِعٌ؛ وَذَلِكَ أَنَّ الْمُسْنَدَ إِلَيْهِ حَقِيقَةً إِنَّمَا هُوَ الِاسْمُ الظَّاهِرُ الْمَعْمُولُ لِلْفِعْلِ الْمَحْذُوفِ، فَهُوَ الَّذِي يَنْبَغِي أَنْ يَكُونَ التَّقْيِيدُ لَهُ، أَمَّا الضَّمِيرُ فَإِنَّهُ فِي جُمْلَةٍ مفسرة لَا مَوْضِعَ لَهَا مِنَ الْإِعْرَابِ، فَصَارَتْ كَالْمُؤَكِّدَةِ لِمَا سَبَقَ، وَإِذَا تَجَاذَبَ الِاتْبَاعَ وَالتَّقْيِيدَ مُؤَكِّدٌ أَوْ مُؤَكَّدٌ بِالْحُكْمِ، إِنَّمَا هُوَ لِلْمُؤَكَّدِ، إِذْ هُوَ مُعْتَمَدُ الْإِسْنَادِ الْأَصْلِيِّ، فَعَلَى هَذَا لَوْ قُلْتَ: (ضَرَبْتُ زَيْدًا ضَرَبْتُ زَيْدًا الْعَاقِلَ)، انْبَغَى أَنْ يَكُونَ (العاقل) نعتًا لـ(زيد) فِي الْجُمْلَةِ الْأُولَى، لَا لـ(زيد) فِي الْجُمْلَةِ الثَّانِيَةِ، لِأَنَّهَا جُمْلَةٌ مُؤَكِّدَةٌ»[1].

ومن ذلك قول البقاعي في قوله تعالى ﴿وَأَقِيمُوا۟ ٱلْوَزْنَ بِٱلْقِسْطِ وَلَا تُخْسِرُوا۟ ٱلْمِيزَانَ ۝٩ وَٱلْأَرْضَ وَضَعَهَا لِلْأَنَامِ ۝١٠﴾[2] «ولمَّا ذكر إنعامه الدال على اقتداره برفع السماء، ذكر على ذلك الوجه مقابلها بعد أن وسط بينهما ما قامتا به من العدل تنبيهاً على شدة العناية والاهتمام به فقال: ﴿وَٱلْأَرْضَ﴾، أي (ووضع الأرض)، ثمَّ فسَّر ناصبها؛ ليكون كالمذكور مرتين إشارة إلى عظيم تدبيره لشدة ما فيه من الحكم فقال: ﴿وَضَعَهَا﴾، أي دحاها وبسطها على الماء»[3].

ومن ذلك قول الآلوسي في قوله تعالى ﴿وَٱلَّذِينَ كَذَّبُوا۟ بِـَٔايَـٰتِنَا صُمٌّ وَبُكْمٌ فِى ٱلظُّلُمَـٰتِ ۗ مَن يَشَإِ ٱللَّهُ يُضْلِلْهُ وَمَن يَشَأْ يَجْعَلْهُ عَلَىٰ صِرَٰطٍ مُّسْتَقِيمٍ ۝٣٩﴾[4]: «وقوله سبحانه: ﴿مَن يَشَإِ ٱللَّهُ يُضْلِلْهُ﴾ تحقيق للحق وتقرير لما سبق من حالهم ببيان أنَّهم من أهل الطبع لا يتأتَّى منهم الإيمان أصلًا، فـ(مَن) مبتدأ خبره ما بعده ومفعول

---

(1) البحر المحيط:4/150-151.

(2) الرحمن:9-10.

(3) نظم الدرر:7/376.

(4) الأنعام:39.

(يشأ) محذوف، أي إضلاله، ولا يجوز أن يكون (مَن) مفعولًا مقدمًا لــه لفــساد المعنى»[1].

ومن خلال الاستقراء القرآني لمواضع الاشتغال في القرآن الكريم يتّــضح لنا الآتي:

إنّ علل تقديم الاسم المشغول عنه في باب الاشتغال لا يمكن حصرها فـــي جميع المواضع بالاهتمام فقط أو بالتوكيد دون غيره أو بالاختصاص فقــط، بــل لكلِّ موضع من مواضع القرآن الكريم علّتُه، فقد يصلح الاهتمام في موضعٍ مـــا ولا يصلح التوكيد مكانه، وقد يصلح الاختصاص في موضعٍ ما ولا تصلح العناية موضعه، وكذلك مع العلل التعبيرية الأخرى.

ومن خلال الاستقراء القرآني لأسلوب الاشــتغال يمكــن حــصر العلــل التعبيرية للتقديم والتأخير في الآتي:

1. العناية.
2. الاهتمام.
3. الاختصاص.
4. التوكيد.
5. التعظيم.
6. الإيجاز.
7. الاحتراس.
8. التعادل والمطابقة والمشاكلة بين الجمل.
9. التفنن وتغيير الأسلوب تُجاه المتلقي.

---

(1) روح المعاني:140/4.

10. تقوية الحكم.
11. مقام المتكلم.
12. دلالة الجمل الاسمية من حيث القوة والثبوت والتوكيد ودلالة الجمل الفعلية من حيث التجدد على حسب الأزمنة.
13. الحصر.
14. البيان والوضوح والتفصيل.
15. التعميم بعد التخصيص.
16. التفخيم والاهتزاز لدى المتلقي.
17. التقابل والتناسب بين آي القرآن.
18. الفاصلة والجرس الصوتي.
19. صحة المعنى واستقامته.
20. جمالية النظم وملاءمته للمضمون.
21. قصدية المتكلم فضلًا عن تقدير السَّامع للمحذوف.
22. حلقة التوسع في المعنى.
23. السِّياق القرآني وهو أساس العلل، وما سواه من علل عيالٌ عليه، وهو المفصل الوحيد في تحديد علل التقديم والتأخير، والله تعالى أعلم بمراده.

المحور الثاني: التقديم والتأخير في أسلوب الاشتغال وأثرهما في السياق القرآني:

يعدُّ التقديم والتأخير منفذاً مهماً من منافذ جماليات التعبير القرآني، وهذا ما كان له أثر جمٌّ في النحو العربي وصولاً إلى الذوق القرآني السليم الذي يزيد

السامع المتأمل يقيناً وإعجاباً بهذا الكلام المعجز إذ إنَّهُ﴿لَتَنزِيلُ رَبِّ ٱلْعَٰلَمِينَ﴾[1] وفي هذا يقول سيبويه (ت180هـ) ما نصُّه:« وذلك قولك: (ضربَ عبدُ الله زيدًا) فـ(عبد الله) ارتفع ههنا كما ارتفع في (ذهب)، وشغلت (ضرب) به كما شغلت به (ذهب)، وانتصب (زيد)؛ لأنَّه مفعول تعدّى إليه فعل الفاعل، فإنْ قدَّمتَ المفعول وأخَّرت الفاعل جرى اللفظ كما جرى في الأول، وذلك قولك: (ضرب زيداً عبد الله)؛ لأنَّك إنّما أردت به مؤخراً ما أردت به مقدماً، ولم تُرد أنْ تشغل الفعل بأول منه وإنْ كان مؤخراً في اللفظ، فمن ثَمَّ كان حدُّ اللفظ أنْ يكونَ فيه مقدَّماً، وهو عربي جيد كثير، كأنَّهم إنّما يقدِّمون الذي بيانه أهم لهم وهم ببيانه أعنى، وإنْ كانا جميعاً يهمانهم ويعنيانهم»[2].

ولذلك يقول الشيخ عبد القاهر الجرجاني (ت471أو474ه) في التقديم والتأخير: «هو باب كثير الفوائد، جمُّ المحاسن، واسع التصرف، بعيد الغاية، لا يزال يَفْتَرُّ لك عن بديعة، ويفضي بك إلى لطيفة، ولا تزال ترى شعراً يروقك مسمعه، ويلطف لديك موقعه، ثم تنظر فتجد سبب أنْ راقك، ولطف عندك أنْ قُدِّم فيه شيء وحُوِّل اللفظ عن مكان إلى مكان»[3].

وفي اشتغال الفاعلية يقول ابن جنّي (ت 392هـ) ما نصُّهُ: « وذلك نحو قولك: (أزيد قام)، فـ(زيد) مرفوع بفعل مضمر محذوف خالٍ من الفاعل؛ لأنَّك

---

(1) الشعراء:192.

(2) الكتاب: 34/1، وينظر دلائل الإعجاز: 97، والجملة الدنيا والجملة الموسعة في كتاب سيبويه: 41.

(3) دلائل الإعجاز: 96.

تريد: (أقام زيد)، فلمَّا أضمرته فسَّرته بقولك: (قام)، وكـذلك ﴿إِذَا ٱلسَّمَآءُ ٱنشَقَّتۡ﴾[1] و﴿إِذَا ٱلشَّمۡسُ كُوِّرَتۡ﴾[2] و﴿إِنِ ٱمۡرُؤٌاْ هَلَكَ﴾[3] و﴿قُل لَّوۡ أَنتُمۡ تَمۡلِكُونَ﴾[4] ونحوه الفعل فيه مضمر وحده أي إذا انشقت السماء وإذا كورت الشمسُ وإن هلك امرؤ ولو تملكون»[5].

ومن مظاهر التقديم والتأخير- كما مرَّ-: العناية، والاهتمام، والاختصاص، والتوكيد، والحصر، والقصر، والبيان والوضوح والتفصيل، والفاصلة والجرس الصوتي، وصحة المعنى واستقامته، وجمالية النظم وما يقتضيه السياق القرآني؛ لذلك فإنَّ السياق هو الذي يحدِّد العلَّة التعبيرية في تقديم الاسم المشغول عنه وتأخّر الفعل عنه، أو تقديم الاسم المرفوع وتأخّر الفعل عنه، وربَّما صَلُحَتْ علَّة واحدة دون غيرها من العلل الآنفة الذكر، وفي هذا يقول الجرجاني: «إلَّا أنَّ الشأن في أنَّه ينبغي أنْ يعرف في كلّ شيء قُدِّم في موضع من الكلام مثلُ هذا المعنى، ويفسّر وجه العناية فيه هذا التفسير، وقد وقع في ظنون الناس يكفي أنْ يقال: إنّه قُدِّم للعناية؛ ولأنَّ ذكره أهم، من غير أنْ يذكر من أين كانت تلك العناية؟ وبِمَ كان أهم؟ ولتخيلهم ذلك قد صَغُرَ أمرُ التقديم والتأخير في نفوسهم، وهوّنوا الخطب فيه. حتى إنّك لترى أكثرهم يرى تَتَبُّعَهُ، والنظر فيه ضرب من التكلف، ولم ترَ ظناً أزرى على صاحبه من هذا وشبهه، وكذلك صنعوا في سائر الأبواب، فجعلوا لا ينظرون في الحذف والتكرار،

---

(1) الانشقاق:1.

(2) التكوير:1.

(3) النساء:176.

(4) الإسراء:100.

(5) الخصائص: 443/2.

والإظهار والإضمار، والفصل والوصل، ولا في نوع من أنواع الفروق والوجوه، إلّا نظرك فيما غيره أهم لك، بل فيما إنْ لم تعلمه لم يضرك، لا جرم أنّ ذلك قد ذهبَ بهم عن معرفة البلاغة ومنعهم أنْ يعرفوا مقاديرها، وصد أوجههم عن الجهة التي هي فيها، والشقّ الذي يحويها، والمداخل التي تدخل منها الآفة على الناس في شأن العلم، ويبلغ الشيطان مراده منهم في الصد عن طلبه، وإحراز فضيلته كثيرة، وهذه من أعجبها إن وجدت متعجباً وليت شعري إن كانت هذه أموراً هينة، وكان المدى فيها قريباً، والجدا يسيراً، من أين كان نظم أشرف من نظم؟ وبمَ عَظُمَ التفاوت؟ واشتدَّ التباين؟ وترقى الأمر إلى الإعجاز؟ وإلى أنْ يقهر أعناق الجبابرة؟ أو هاهنا أمور أخر نحيل في المزية عليها، ونجعل الإعجاز كان بها، فتكون تلك الحوالة لنا عذراً في ترك النظر في هذه التي معنا، والإعراض عنها، وقلة المبالاة بها؟ أو ليس هذا التهاون إن نظر العاقل خيانة منه لعقله ودينه؟ ودخولاً فيما يزري بذي الخطر. ويغض من قدر ذوي القدر؟ وهل يكون أضعف رأياً، وأبعد من حسن التدبر منك إذا أهمك أن تعرف الوجوه في (أأنذرتهم) والإمالة في (رأى القمر) وتعرف (الصراط) و(الزراط)، وأشباه ذلك مما لا يعدو علمك فيه اللفظ وجرس الصوت »[1].

ويعرض ابن الأثير (ت622هـ) لقوله تعالى: ﴿ وَٱلشَّمۡسُ تَجۡرِي لِمُسۡتَقَرّٖ لَّهَاۚ ذَٰلِكَ تَقۡدِيرُ ٱلۡعَزِيزِ ٱلۡعَلِيمِ ۝٣٨ وَٱلۡقَمَرَ قَدَّرۡنَٰهُ مَنَازِلَ حَتَّىٰ عَادَ كَٱلۡعُرۡجُونِ ٱلۡقَدِيمِ ۝٣٩ ﴾[2]، فيقول: « ليس تقديم المفعول فيه على الفعل من باب الاختصاصِ وإنما هو من

(1) دلائل الإعجاز: 98.
(2) يس:39.

باب مراعاة نظم الكلام فإنّه قال: ﴿نَسْلَخُ مِنْهُ ٱلنَّهَارَ﴾[1]، ثمّ قال: ﴿وَٱلشَّمْسُ تَجْرِى﴾، فاقتضى حسن النظم أن يقول (والقمر)؛ ليكون الجميع على نسق واحد في النظمِ، ولو قال: (وقدّرنا القمر منازل) لَما كان بتلك الصورة في الحسنِ، وعليه ورد قوله تعالى: ﴿فَأَمَّا ٱلْيَتِيمَ فَلَا تَقْهَرْ ۝٩ وَأَمَّا ٱلسَّآئِلَ فَلَا تَنْهَرْ ۝١٠﴾[2]، وإنّما قدّم المفعول لمكان حسن النظم السجعي»[3].

ويفصّل القول ابن الأثير في مواطن أُخَر فيعطي توضيحاً أكثر فنراه يقول: «وقال علماء البيان – ومنهم الزمخشري رحمه الله[4]– إنّ تقديم هذه الصورة المذكورة إنَّما هو للاختصاصِ، وليس كذلكِ، والذي عندي فيه أنْ يستعمل على وجهين: أحدهما الاختصاصِ، والآخر مراعاة نظم الكلامِ، وذاك أن يكون نظمه لا يحسن إلَّا بالتقديمِ، وإذا أخر المقدّم ذهب ذلك الحسنِ وهذا الوجه أبلغ وأوكد من الاختصاص، فأمَّا الأول الذي هو الاختصاص، فنحو قوله: ﴿قُلْ أَفَغَيْرَ ٱللَّهِ تَأْمُرُوٓنِّىٓ أَعْبُدُ أَيُّهَا ٱلْجَٰهِلُونَ ۝٦٤ وَلَقَدْ أُوحِىَ إِلَيْكَ وَإِلَى ٱلَّذِينَ مِن قَبْلِكَ لَئِنْ أَشْرَكْتَ لَيَحْبَطَنَّ عَمَلُكَ وَلَتَكُونَنَّ مِنَ ٱلْخَٰسِرِينَ ۝٦٥ بَلِ ٱللَّهَ فَٱعْبُدْ وَكُن مِّنَ ٱلشَّٰكِرِينَ ۝٦٦﴾[5]، فإنّه إنّما قيل: (بل الله فاعبد) ولم يقل: (بل اعبد الله)؛ لأنَّه إذا تقدم وجب اختصاص العبادة به دون غيرهِ، ولو قال: (بل اعبد)؛ لجاز إيقاع الفعل على أي مفعول شاء، وأما الوجه الثاني الذي يختص بنظم الكلام فنحو قوله تعالى: ﴿إِيَّاكَ نَعْبُدُ وَإِيَّاكَ

---

(1) يس:37.

(2) الضُّحى:9–10.

(3) المثل السائر:2/ 38، وينظر: من بلاغة القرآن (بدوي): 92.

(4) ينظر: الكشّاف: 1/1، 312/2.

(5) الزُّمَر:64–66.

نَسْتَعِينُ ۝﴾[1]، وقد ذكر الزمخشري في تفسيره[2] أنَّ التقديم في هذا الموضع قُصدَ به الاختصاص، وليس كذلك فإنَّه لم يقدم المفعول فيه على الفعل للاختصاص، وإنَّما قدَّم لمكان نظم الكلام؛ لأنَّه لو قال نعبدك ونستعينك لم يكن له من الحسن ما لقوله:﴿إِيَّاكَ نَعْبُدُ وَإِيَّاكَ نَسْتَعِينُ﴾، ألا ترى أنَّه تقدَّم قوله تعالى: ﴿ٱلْحَمْدُ لِلَّهِ رَبِّ ٱلْعَٰلَمِينَ ۝ ٱلرَّحْمَٰنِ ٱلرَّحِيمِ ۝ مَٰلِكِ يَوْمِ ٱلدِّينِ ۝﴾[3]، فجاء بعد ذلك قوله: ﴿إِيَّاكَ نَعْبُدُ وَإِيَّاكَ نَسْتَعِينُ﴾؛ وذلك لمراعاة حسن النظم السجعي الذي هو على حرف النونِ، ولو قال: (نعبدك ونستعينك)؛ لذهبت تلك الطلاوةِ وزال ذلك الحسنِ وهذا غير خافٍ على أحد من الناسِ فضلاً عن أرباب علم البيان»[4]؛ وعقَّب المؤيد بالله العلوي بقوله: «والمختار عندنا أنَّه لا منافاة بين الأمرين فيجوز أن يكون التقديم من أجل الاختصاص والتشاكل، فيكون في التقديم مراعاة لجانب اللفظ والمعنى جميعًا، فالاختصاص أمر معنوي، والتشاكل أمر لفظي»[5].

ويكشف العلماء العاملون النِّقاب عن بعضِ أسرار كلام الله تعالى، فنرى أنَّ عالماً ما يقول كلاماً على تفسير آيةٍ شريفةٍ، ثمّ يأتي بعده عالمٌ ما آخر فيكشفُ جزئيةً أخرى من روائع الإعجاز القرآني ومثال ذلك ما ذكره ابن أبي الحديد(ت656هـ) على كلام ابن الأثير بقوله: «قال المصنف[6] وكذلك قوله تعالى:

---

(1) الفاتحة:5.

(2) ينظر: الكشّاف: 1/1، 312/2.

(3) الفاتحة:2-4.

(4) المثل السائر: 36/2.

(5) الطراز لأسرار البلاغة:38/2.

(6) ينظر: المصدر نفسه: 37/2.

﴿ثُمَّ ٱلۡجَحِيمَ صَلُّوهُ ٣١﴾[1]، ليس تقديم المفعول ههنا للاختصاص، بل للفضيلة السجعية فقط، فإنّه لو قال: خذوه فغلُّوه ثمَّ صلّوه الجحيم، لم يكن في الحسن كالأول، قال: فإن قلت بل تقديم المفعول ههنا للاختصاص؛ لأنَّها نار عظيمة، ولو أخّرتَ لجاز وقوع الفعل على غيرها، فالجواب عن ذلك أنَّ الدرك الأسفل أعظم من الجحيم، فكان ينبغي أنْ يخصَّ بالذكر دون الجحيم، على ما ذهب إليه؛ لأنَّه أعظم، لكن استعمال هذه اللفظة هنا أحسن من استعمال غيرها من الألفاظ نحو: (لظى) و(جهنم) ونحوهما، والطلاوة عليها دون غيرها أكثر، أقول: إنْ كان تقديم المفعول يقتضي الاختصاص كما قد قال قوم فلا مانع أنْ يكون الاختصاص مراداً في قوله:﴿ثُمَّ ٱلۡجَحِيمَ صَلُّوهُ﴾؛ لأنَّ الجحيم والجاحم في اللغة[2] هو أشدُّ النار، ... ولا منافاة بين أن يراد الاختصاص وتراد الفضيلة السجعية معاً»[3].

وقد يكون للمقابلة بين الألفاظ أثرٌ في رسم الصورة البيانية للآية الكريمة، ففي قوله تعالى﴿ فَرِيقًا هَدَىٰ وَفَرِيقًا حَقَّ عَلَيۡهِمُ ٱلضَّلَٰلَةُۚ إِنَّهُمُ ٱتَّخَذُواْ ٱلشَّيَٰطِينَ أَوۡلِيَآءَ مِن دُونِ ٱللَّهِ وَيَحۡسَبُونَ أَنَّهُم مُّهۡتَدُونَ ٣٠﴾[4]، إذ يقول فيها أبو القاسم النيسابوري(ت بعد553هـ): «﴿ فَرِيقًا هَدَىٰ وَفَرِيقًا حَقَّ عَلَيۡهِمُ ٱلضَّلَٰلَةُ﴾، نَصبه؛ ليقابل فَرِيقاً هَدى، وتقديره: وفريقًا أضل»[5]، قال أبو عبيدة: «نصبهما جميعًا على إعمال الفعل فيهما، أي هدى فريقًا ثم أشرك الآخر في نصب الأول وإن لم

---

(1) الحاقة:31.
(2) ينظر شمس العلوم ودواء كلام العرب من الكلوم:996/2، وتاج العروس، مادة (جحم):372/31.
(3) الفلك الدائر على المثل السائر: 249/1.
(4) الأعراف:30.
(5) إيجاز البيان عن معاني القرآن: 328/1، وينظر معاني القرآن للفرّاء: 376/1.

يدخل في معناه، والعرب تدخل الآخر المشرك بنصب ما قبله على الجوار وإن لم يكن في معناه»[1]، ممَّا حدا بابن عاشور إلى القول: «وَتَقْدِيمُ (فَرِيقاً) الْأَوَّلِ والثّاني على عامليها لِلاهْتِمَامِ بِالتَّفْصِيلِ»[2].

حتى في مسألة تقديم الفاعل على فعله والخلاف النحوي القائم بين النحاة فإنَّ للتقديم والتأخير أثرًا في فك هذا الخلاف؛ فـ « لا شكَّ أن بين الحالتين فرقًا، فإنَّ جملة الفعل وفاعله تدلُّ على حدوث القيام بعد أن لم يكن، وجملة المبتدأ وخبره الفعلي تدل على الثبوت وعلى تأكيد إسناد القيام لـ(زيد)، ولا يجوز إغفال هذا الفرق بادعاء أنه مما لا يتعلق به المقصود من إفادة إسناد القيام لـ(زيد) على جهة وقوعه منه، وأنَّه ممَّا يتعلق به غرض أهل البلاغة الذين يبحثون عن معانٍ للتراكيب غير المعاني الأولية التي تدل عليها الالفاظ مع قطع النظر عن التقديم والتأخير ونحوهما »[3].

وربَّ سائلٍ يسأل فيقول: هل توجد فوارق دلالية بين قولنا: (زيدًا ضربته) و(زيدٌ ضربته)؟ بمعنى هل هناك فرقٌ بين دلالتي الرَّفع والنَّصب؟

ذكر الزَّجاجي ما نصُّه: «قال أبو العباس[4]: الفرق بين (ضربت زيدًا) و(زيدٌ ضربته) أنَّك إذا قلت: (ضربت زيدًا) فإنَّما أردت أن تخبر عن نفسك وتثبت أين وقع فعلك، وإذا قلت (زيدٌ ضربته) فإنَّما أردت أن تخبر عن

---

(1) مجاز القرآن: 213/1.

(2) التحرير والتنوير: 90/8.

(3) ينظر: منحة الجليل بتحقيق شرح ابن عقيل:2/77-78.

(4) ألمح المبرِّد إلى مثل هذا، ينظر المقتضب: 39/2، 299، 27/3، والكامل في اللغة والأدب:1 /3،286/73-74.

(زيد)»[1]، ممَّا حدا بالدكتور زكي مبارك إلى القول: «في هذا دلالة على أنَّ بعض أعلام النحويين كانوا يرون أنَّ النحو وسيلة للأداء السليم فما كان أبو العباس مثلًا ليجيز وجهين جائزين لفظًا إذا كان لكلٍّ منهما معنى خاص»[2].

ومن ذلك ما ذكره الزركشي في الفرق بين قوله تعالى: ﴿فَقَالُوٓاْ أَبَشَرٗا مِّنَّا وَٰحِدٗا نَّتَّبِعُهُۥٓ﴾[3] وقوله تعالى: ﴿أَبَشَرٞ يَهۡدُونَنَا﴾[4]، حَيْثُ انْتَصَبَ (بَشَرًا) فِي الْأَوَّلِ وَارْتَفَعَ فِي الثَّانِي، فَيُقَالُ مَا الْفَرْقُ بَيْنَهُمَا؟ وَالْجَوَابُ أَنَّ نَصْبَ (بَشَرًا) عَلَى الِاشْتِغَالِ وَالشَّاغِلُ لِلْعَامِلِ مَنْصُوبٌ فَصَحَّ لِعَامِلِهِ أَنْ يُفَسِّرَ نَاصِبًا، وَأَمَّا فِي الثَّانِيَةِ فَالشَّاغِلُ مَرْفُوعٌ مُفَسِّرٌ رَافِعًا وَهَذَا كَمَا تَقُولُ (أَزَيْدٌ قَامَ)؟ فَـ(زَيْدٌ) مَرْفُوعٌ عَلَى الْفَاعِلِيَّةِ؛ لطلب أداء الْفِعْلِ، فَهَذَا فِي الِاشْتِغَالِ وَالشَّاغِلُ مَرْفُوعٌ وَتَقُولُ فِيمَا الشَّاغِلُ فِيهِ مَنْصُوبٌ (أَزَيْدًا ضَرَبْتَهُ)[5].

وفي أثناء دراستنا لواضع الاشتغال في القرآن الكريم يقف أمامنا مصطلحان بخصوص تركيب هذا الموضوع، وهما: الحذف والإضمار، فهل بينهما فرق؟

---

(1) الايضاح في علل النحو: 136-137، وينظر أسلوب الاشتغال ووظيفته في أداء المعنى: 432.

(2) الايضاح في علل النحو: 137، هامش المحقق رقم (1).

(3) القمر:24.

(4) التغابن:6

(5) ينظر البرهان في علوم القرآن:308/1.

يقول الزركشي: الفرق بين الحذف والْإِضْمَارِ أَنَّ شَرْطَ الْمُضْمَرِ بَقَاءُ أَثَـرِ الْمُقَدَّرِ فِي اللَّفْـظِ، نَحْـوَ: ﴿يُدْخِلُ مَن يَشَآءُ فِي رَحْمَتِهِۦۚ وَٱلظَّٰلِمِينَ أَعَدَّ لَهُمْ عَذَابًا أَلِيمًا ﴿٣١﴾﴾[1] (ويعذِّب المنافقين) ﴿ٱنتَهُواْ خَيْرًا لَّكُمْۚ﴾[2]، (انتهوا خيرًا لكم)، أَي (ائْتُوا أَمْـرًا خَيْرًا لَكُمْ)، وَهَذَا لَا يُشْتَرَطُ فِي الْحَذْفِ، وَيَدُلُّ عَلَى أَنَّهُ لَا بُدَّ فِـي الْإِضْـمَارِ مِـنْ مُلَاحَظَةِ الْمُقَدَّرِ بَابُ الِاشْتِقَاقِ فَإِنَّهُ مِنْ أَضْمَرْتُ الشَّيْءَ أَخْفَيْتُهُ[3]، قَالَ[4]:

سَيَبْقَى لَهَا فِي مُضْمَرِ الْقَلْبِ وَالْحَشَا... سَرِيرَةُ وُدٍّ يَوْمَ تُبْلَى السَّرَائِرُ

وَأَمَّا الْحَذْفُ فَمِنْ حَذَفْتُ الشَّيْءَ قَطَعْتُـهُ وَهُـوَ يُـشْعِرُ بِـالطَّرْحِ بِخِلَـافِ الْإِضْمَارِ؛ وَلِهَذَا قَالُوا[5]: (أَنْ) تَنْصُبُ ظَاهِرَةً وَمُضْمَرَةً[6].

ويقول الزمخشري في قولـه تعـالى ﴿وَلَوْ شَآءَ رَبُّكَ لَأٓمَنَ مَن فِي ٱلْأَرْضِ كُلُّهُمْ جَمِيعًاۚ أَفَأَنتَ تُكْرِهُ ٱلنَّاسَ حَتَّىٰ يَكُونُواْ مُؤْمِنِينَ﴾[7] ما نصُّه:« وإيـلاء الاسـم حـرف الاستفهام؛ للإعلام بأن الإكراه ممكن مقدور عليه، وإنَّما الشأن في المكـره مَـن

---

(1) الإنسان:31.

(2) النساء:171.

(3) ينظر لسان العرب، مادة(ضمر):492/4، وتاج العروس، مادة(ضمر):402/12.

(4) البيت للأحوص بن محمد الأنصاري، ينظر ديوانه: 145، والجامع لأحكام القرآن: 8/20، وروح المعاني: 310/15.

(5) (أن) المصدرية هي إحدى نواصب الفعل المضارع، بل هي أمُّ البـاب، وتعمـل ظاهرة ومضمرة. ينظر الجنى الداني:217، وشـرح قطـر النـدى:61، وهمـع الهوامع:377/2.

(6) ينظر البرهان في علوم القرآن:102/3-103.

(7) يونس:99.

هو؟ وما هو إلَّا هو وحده لا يشارك فيه؛ لأنَّه هو القادر على أن يفعل في قلوبهم ما يضطرّون عنده إلى الإيمان، وذلك غير مستطاع للبشر»[1].

ويقول البيضاوي: «وتقديم الضمير على الفعل؛ للدلالة على أنَّ خلاف المشيئة مستحيلٌ فلا يمكن تحصيله بالإكراه عليه، فضلاً عن الحثِّ والتحريض عليه إذ روي أنَّه كان حريصاً على إيمان قومه شديد الاهتمام به فنزلت»[2].

وعقَّب الشهاب الخفاجي قائلًا: « فالتقديم لتقوية حكم الإنكار لا للتخصيص كما ذهب إليه الزمخشري، وكلام المصنف (رحمه الله تعالى) محتمل لذلك؛ لأنَّه لم يصرح بالتخصيص الذي ذكره الزمخشري لكن ظاهره أنَّه موافق له، قوله: (للدلالة على أنَّ خلاف المشيئة مستحيل...)، أي خلاف مشيئة الله تعالى وهو إيمان من لم تتعلق مشيئته بإيمانه بأن تعلقت بخلافه... فالمراد أنَّه لتقوّي الحكم والانكار لإنكار التقوّي فله دخل في الدلالة على الاستحالة أي استحالة ما أراد الله خلافه»[3].

وهذا ما ذكره السَّكاكي من قبلُ بقوله: «فلا تحمل نحو قوله تعالى﴿ءَآللَّهُ أَذِنَ لَكُمۡ﴾[4] على التقديم فليس المراد أنَّ الإذن ينكر من الله دون غيره، ولكن احمله على الابتداء مرادًا منه تقوية حكم الإنكار، وانظم في هذا السلك قوله تعالى﴿أَفَأَنتَ تُكۡرِهُ ٱلنَّاسَ﴾[5]وقوله تعالى﴿أَفَأَنتَ تُسۡمِعُ ٱلصُّمَّ أَوۡ تَهۡدِي ٱلۡعُمۡيَ﴾[6]

---

(1) الكشاف:372/2، وينظر البحر المحيط:108/6-109.
(2) تفسير البيضاوي:124/3.
(3) حَاشِيةُ الشِّهَابِ عَلَى تفْسيرِ البَيضَاوِي:61/5.
(4) يونس:59.
(5) يونس:99.
(6) الزُّخرُف:40.

وقوله﴿ أَهُمْ يَقْسِمُونَ رَحْمَتَ رَبِّكَ ﴾[1] وما جرى مجراه»[2].

وأكَّد الآلوسي ذلك وفصَّله بقوله: «وجوَّز في (أنت) أن يكون فاعلًا بمقدر يفسِّره ما بعده وأن يكون مبتدأ خبره الجملة بعده ويعدونه فاعلًا معنويًا، وتقديمه لتقوية حكم الإنكار... وذكر فيه أن المقصود إنكار صدور الفعل من المخاطب لا إنكار كونه هو الفاعل مع تقرر أصل الفعل، وقيل: إنَّ التقديم للتخصيص ففيه إيذان بأنَّ الإكراه أمر ممكن لكن الشأن في المكره من هو وما هو إلَّا سبحانه وحده لا يشارك فيه؛ لأنَّه جلَّ شأنه القادر على أن يفعل في قلوبهم ما يضطرهم إلى الإيمان وذلك غير مستطاع للبشر»[3].

ومن جميل ما قاله ابن عاشور في هذا التقديم: «وَلِأَجْلِ كَوْنِ هَذَا الْحِرْصِ الشَّدِيدِ هُوَ مَحَلُّ التَّنْزِيلِ وَمَصَبُّ الْإِنْكَارِ وَقَعَ تَقْدِيمُ الْمُسْنَدِ إِلَيْهِ عَلَى الْمُسْنَدِ الْفِعْلِيِّ، فَقِيلَ: أَفَأَنْتَ تُكْرِهُ النَّاسَ دُونَ أَنْ يُقَالَ: أَفَتُكْرِهُ النَّاسَ، أَوْ أَفَأَنْتَ مُكْرِهُ النَّاسِ، لِأَنَّ تَقْدِيمَ الْمُسْنَدِ إِلَيْهِ عَلَى مِثْلِ هَذَا الْمُسْنَدِ يُفِيدُ تَقَوِّيَ الْحُكْمِ فَيُفِيدُ تَقْوِيَةَ صُدُورِ الْإِكْرَاهِ مِنَ النَّبِيءِ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ لِتَكُونَ تِلْكَ التَّقْوِيَةُ مَحَلَّ الْإِنْكَارِ، وَهَذَا تَعْرِيضٌ بِالثَّنَاءِ عَلَى النَّبِيءِ وَمَعْذِرَةٌ لَهُ عَلَى عَدَمِ اسْتِجَابَتِهِمْ إِيَّاهُ، وَمَنْ بَلَغَ الْمَجْهُودَ حَقَّ لَهُ الْعُذْرُ، وَلَيْسَ تَقْدِيمُ الْمُسْنَدِ إِلَيْهِ هُنَا مُفِيدًا لِلتَّخْصِيصِ، أَيِ الْقَصْرِ، لِأَنَّ الْمَقَامَ غَيْرُ صَالِحٍ لِاعْتِبَارِ الْقَصْرِ، إِذْ مُجَرَّدُ تَنْزِيلِ النَّبِيءِ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ مَنْزِلَةَ مَنْ يَسْتَطِيعُ إِكْرَاهَ النَّاسِ عَلَى الْإِيمَانِ كَافٍ فِي الْإِشَارَةِ إِلَى تَشْبِيهِ حِرْصِهِ عَلَى إِيمَانِهِمْ بِحِرْصِ مَنْ يَسْتَطِيعُ إِكْرَاهَهُمْ عَلَيْهِ»[4].

---

(1) الزخرف:32.

(2) مفتاح العلوم:316.

(3) روح المعاني:6/181-182.

(4) التحرير والتنوير:11/293.

وهنا تجدر الإشارة إلى مسألة مهمّة بخصوص تقدير الفعل في بعض حالات الاشتغال، أوجزها ابن عاشور بقوله: «فَإِنَّهُ بَنَاهُ عَلَى حَالَةِ مَوْقِعِ الْفِعْلِ الْمُقَدَّرِ مَعَ أَنَّ تَقْدِيرَ الْفِعْلِ اعْتِبَارٌ لَا يُلَاحِظُهُ الْبُلَغَاءُ وَلِأَنَّهُمْ يَنْصِبُونَ عَلَى مَوْقِعِهِ قَرِينَةً فَتَعَيَّنَ أَنَّ السَّامِعَ إِنَّمَا يَعْتَدُّ بِالتَّقْدِيمِ الْمَحْسُوسِ وَبِتَكْرِيرِ التَّعَلُّقِ وَأَمَّا الِاعْتِدَادُ بِمَوْقِعِ الْفِعْلِ الْمُقَدَّرِ فَحَوَالَةٌ عَلَى غَيْرِ مُشَاهَدٍ؛ لِأَنَّ التَّقْدِيرَ إِنْ كَانَ بِنِيَّةِ الْمُتَكَلِّمِ فَلَا قِبَلَ لِلسَّامِعِ بِمَعْرِفَةِ نِيَّتِهِ وَلَا يَصِحُّ أَنْ يَكُونَ الْخِيَارُ فِي التَّقْدِيرِ لِلسَّامِعِ»(1).

إذن فللقدماء والمحدثين آراء قعّدت على وفق مناهجهم وتأمّلاتهم للنّص القرآني الكريم بين إفادة التقديم في الاشتغال توكيداً أو تخصيصاً أو اهتماماً أو غير ذلك، وقد حظيت عندهم بالدرس والضبط.

ممّا سبق يتّضح أنَّ للسياق القرآني ضمن الآية الواحدة وجَوّها أثراً واضحاً في بيان العلّة التعبيرية لذلك، والله تعالى أعلم بمراده والله نسألُ التوفيقَ والسدادَ إنّه سميعٌ مجيبٌ.

أمّا المحور الثالث فسنقوم بعد مشيئة الله تعالى وفضله بدراسة نماذج قرآنية كريمة نحاول من خلالها كشف نزر من علل تقديم الاسم المشغول عنه في باب الاشتغال فضلاً عمّا يظهرهُ السياق القرآني من ملامح تعبيرية، ومنها:

أولاً: قوله تعالى: ﴿يَٰبَنِيٓ إِسۡرَٰٓءِيلَ ٱذۡكُرُواْ نِعۡمَتِيَ ٱلَّتِيٓ أَنۡعَمۡتُ عَلَيۡكُمۡ وَأَوۡفُواْ بِعَهۡدِيٓ أُوفِ بِعَهۡدِكُمۡ وَإِيَّٰيَ فَٱرۡهَبُونِ﴾(2)، وقولُهُ تعالى: ﴿وَءَامِنُواْ بِمَآ أَنزَلۡتُ مُصَدِّقٗا لِّمَا مَعَكُمۡ وَلَا تَكُونُوٓاْ أَوَّلَ كَافِرِۭ بِهِۦۖ وَلَا تَشۡتَرُواْ بِـَٔايَٰتِي ثَمَنٗا قَلِيلٗا وَإِيَّٰيَ فَٱتَّقُونِ﴾(3) وقوله تعالى: ﴿وَقَالَ ٱللَّهُ

---

(1) التحرير والتنوير: 455/1.

(2) البقرة: 40.

(3) البقرة: 41.

﴿لَا تَتَّخِذُوٓاْ إِلَٰهَيۡنِ ٱثۡنَيۡنِۖ إِنَّمَا هُوَ إِلَٰهٞ وَٰحِدٞ فَإِيَّٰيَ فَٱرۡهَبُونِ ٥١﴾[1]، وكذلك قوله تعالى: ﴿يَٰعِبَادِيَ ٱلَّذِينَ ءَامَنُوٓاْ إِنَّ أَرۡضِي وَٰسِعَةٞ فَإِيَّٰيَ فَٱعۡبُدُونِ ٥٦﴾[2].

ذهب البيانيون إلى أنَّ الاشتغال قد يفيد تخصيصاً أو توكيداً[3]، ولابن هشام (ت 761هـ) كلامٌ على ذلك، إذ يقول: «القياس أنْ يقـدَّرَ الـشيء فـي مكانـه الأصلي لئلّا يخالف الأصل من وجهين: الحذف ووضع الشيء في غيـر محلـه، فيجب أنْ يقدّر المفسّر في نحو: (زيداً رأيتهُ) مقدّماً عليه، وجوّزَ البيانيون تقديره مؤخراً عنه وقالوا لأنّه يفيد الاختصاص حينئذ، وليس كما توهّموا وإنما يرتكـب ذلك عند تعذر الأصل أو عند اقتضاء أمر معنوي لذلك»[4].

وأغنانا مؤونة البحث العلامة ابن عاشور (1393هـ)، إذ فصّل القولَ في مواضع تقديم الضمير المنفصل على وفق الشواهد القرآنية السابقة، فنراه يقـول: «فتقديم المفعول هنا متعين للاختصاص؛ ليحصل من الجملة إثبات ونفي، واختير من طرق القصر طريق التقديم دون (ما) و(إلّا)؛ ليكون الحاصل بالمنطوق هـو الأمر برهبة الله تعالى ويكون النهي عن رهبة غيره حاصلاً بالمفهوم، فـإنهم إذا رهبوا الله تعالى حرصوا على الإيفاء بالعهد ولما كانت رهبتهم أحبارهم تمـنعهم من الإيفاء بالعهد أدمج النهي عن رهبة غير الله مع الأمر برهبة الله تعالى فـي صيغة واحدة، وتقديم المفعول مع اشتغال فعله بضميره آكد فـي إفـادة التقـديم الحصر من تقديم المفعول على الفعل غير المشتغل بضميره، فـ(إيّاي ارهبـون)

---

(1) النحل:51.
(2) العنكبوت:56.
(3) ينظر: معاني النحو: 2/552-553.
(4) مغني اللبيب: 799.

آكد من نحو (إيَّاي ارهبوا)، كما أشار إليه صاحب (الكشاف)[1] إذ قال: وهو من قولك (زيداً رهبته) وهو أوكد في إفادة الاختصاص من﴿إِيَّاكَ نَعۡبُدُ﴾[2]، ووجهه عندي أنَّ تقديم المفعول يحتمل الاختصاص، إلّا أنَّ الأصل فيه أن يدل على الاختصاص إلَّا إذا أقامت القرينة على التقوى فإذا كان مع التقديم اشتغال الفعل بضمير المقدم نحو (زيداً ضربته)، كان الاختصاص أوكد، أي كان احتمال التقوى أضعف؛... ولهذا لم يقل صاحب الكشاف وهو أكثر اختصاصاً ولا أقوى اختصاصاً إذ الاختصاص لا يقبل التقوية، بل قال وهو أوكد في إفادة الاختصاص، أي إنَّ إفادته الاختصاص أقوى؛ لأنَّ احتمال كون التقديم للتقوى قد صار مع الاشتغال ضعيفاً جداً. ولسنا ندعي أنّ الاشتغال متعيّن للتخصيص، فإنَّه قد يأتي بلا تخصيص في نحو قوله تعالى:﴿إِنَّا كُلَّ شَيۡءٍ خَلَقۡنَٰهُ بِقَدَرٖ﴾[3] وقوله: ﴿فَقَالُوٓاْ أَبَشَرٗا مِّنَّا وَٰحِدٗا نَّتَّبِعُهُۥٓ﴾[4]، وقول زهير[5]:

فَكُلاً أراهُم أصبَحُوا يعقلونَهُ صحيحات مال طالعات بمخرم

لظهور أن لا معنى للتخصيص في شيء مما ذكرنا غير أن الغالب أن يكون التقديم مع صيغة الاشتغال للتخصيص إذ العرب لا تقدّم المفعول غالباً إلّا لذلك»[6].

---

(1) ينظر: الكشاف: 84/1.

(2) الفاتحة:5.

(3) القمر:49.

(4) القمر24.

(5) البيت لزهير بن أبي سلمى، ديوانه: 109، وخزانة الأدب:3/3، والمعجم المفصل في شواهد العربية:355/7.

(6) التحرير والتنوير: 440/1.

وجزم أبو حيَّان الأندلسي بأنَّ تقديم الضمير المنفصل في مثل هذا التركيب يفيد توكيداً، إذ يقول: «والوجه الثاني: أَنْ يَكُونَ التَّقْدِيرُ وَتُنَبَّهُوا فَارْهَبُونِ، ثُمَّ قُدِّمَ الْمَفْعُولُ فَانْفَصَلَ، وَأُخِّرَتِ الْفَاءُ حِينَ قُدِّمَ الْمَفْعُولُ وَفِعْلُ الْأَمْرِ الَّذِي هُــوَ تَنَبَّهُــوا مَحْذُوفٌ، فَالْتَقَى بَعْدَ حَذْفِهِ حَرْفَانِ: الْوَاوُ الْعَاطِفَةُ وَالْفَاءُ، الَّتِي هِيَ جَــوَابُ أَمْــرٍ، فَتَصَدَّرَتِ الْفَاءُ، فَقُدِّمَ الْمَفْعُولَ وَأُخِّرَتِ الْفَاءُ إِصْلَاحًا لِلَّفْظِ، ثُمَّ أُعِيدَ الْمَفْعُولُ عَلَــى سَبِيلِ التَّأْكِيدِ وَلِتَكْمِيلِ الْفَاصِلَةِ، وَعَلَى هَذَا التَّقْدِيرِ الْأَخِيرِ لَا يَكُونُ إِيَّــايَ مَعْمُولًــا لِفِعْلٍ مَحْذُوفٍ، بَلْ مَعْمُولًا لِهَذَا الْفِعْلِ الْمَلْفُوظِ بِهِ، وَلَا يَبْعُدُ تَأْكِيدُ الضَّمِيرِ الْمُنْفَصِلِ بِالضَّمِيرِ الْمُتَّصِلِ، كَمَا أُكِّدَ الْمُتَّصِلُ بِالْمُنْفَصِلِ فِي نَحْوِ: (ضَرَبْتُكَ إِيَّاكَ)»[1].

وأورد ياسين العليمي (ت1061هـــ) في حاشيته على شرح التصريح مــا نصُّه: «وفيه وجهان للتخصيص، أحدهما تقديم المفعول، والآخر: تكــرار تعلّــق الرهبة بالمتكلم، فإنَّ تكرار الفعل شيء يدلُّ على مزيد اختصاص له به»[2].

يقول ابن عاشور: «وَالتَّقْدِيمُ إِذَا اقْتَرَنَ بِالْفَاءِ كَانَ فِيهِ مُبَالَغَةٌ؛ لِأَنَّ الْفَاءَ كَمَا فِي هَذِهِ الْآيَةِ مُؤْذِنَةٌ بِشَرْطٍ مُقَدَّرٍ وَلَمَّا كَانَ هَذَا الشَّرْطُ لَا دَلِيلَ عَلَيْهِ إِلَّا الْفَاءَ تَعَــيَّنَ تَقْدِيرُهُ عَامًّا نَحْوَ إِنْ يَكُنْ شَيْءٌ أَوْ مَهْمَا يَكُنْ شَيْءٌ»[3].

ويبدو -والله أعلم- أنَّ الاختصاص والتوكيد داخلان في تقــديم الــضمير المنفصل في الاسم المشغول عنه، إذ إنَّ الرَّهبة والتقوى تحملان خصوصيةً تُجاه الله سبحانه وتعالى في مثل هذا السياق، وكذلك توكيداً في إفادته؛ لغرض المتكلم.

---

(1) البحر المحيط: 148/1.

(2) حاشية ياسين على شرح التصريح: 296/1.

(3) التحرير والتنوير: 455/1.

ثانياً: قوله تعالى: ﴿وَرُسُلًا قَدْ قَصَصْنَاهُمْ عَلَيْكَ مِن قَبْلُ وَرُسُلًا لَّمْ نَقْصُصْهُمْ عَلَيْكَ ۚ وَكَلَّمَ اللَّهُ مُوسَىٰ تَكْلِيمًا ﴿١٦٤﴾﴾[1].

قدَّم السياق القرآني الاسم المشغول عنه وهو (رسلاً) على الفعل المتأخِّر المسبوق بـ(قد) وهو(قصصناهم)، ووجهَّهُ النحويون ومنهم السمين الحلبي (ت 756هـ) بقوله: « الجمهور على نصب (رسلاً)، وفيه ثلاثة أوجه:

أحدها: أنَّه منصوب على الاشتغال لوجود شروطه، أي: وقصصنا رسلاً، والمعنى على حَذْف مضاف أي: قصصنا أخبارهم، فيكون ﴿قَدْ قَصَصْنَاهُمْ﴾ لا محلَّ له؛ لأنَّه مفسِّرٌ لذلك العملِ المضمر، ويُقَوِّي هذا الوجهَ قراءةُ أُبي[2]: (ورسلٌ) بالرَّفعِ في الموضعين، والنَّصبُ هنا أرجحُ من الرَّفع؛ لأنَّ العطف على جملةٍ فعلية وهي: ﴿وَءَاتَيْنَا دَاوُۥدَ زَبُورًا﴾[3].

الثاني: أنَّه منصوب عطفاً على معنى (وحينا إليك كما أوحينا إلى نوح) أي: أَرْسَلْنا وَنبَّأْنا نوحاً ورسلاً، وعلى هذا فيكون﴿قَدْ قَصَصْنَاهُمْ﴾ في محل نصب؛ لأنَّه صفةٌ لـ(رسلاً).

الثالث: أنَّه منصوبٌ بإضمار فعل، أي: وأرسلنا رسلاً، وذلك أنَّ الآية نزلت رادَّة على اليهود في إنكارهم إرسالَ الرسل وإنزال الوحي، كما حكى اللَّهُ عنهم في قوله:﴿مَآ أَنزَلَ ٱللَّهُ عَلَىٰ بَشَرٍ مِّن شَىْءٍ﴾[4]، والجملةُ أيضاً في محل الصِّفة»[5].

---

(1) النساء:164.

(2) وهي قراءة أُبي بن كعب (رضي الله عنه)، ينظر: الإتحاف: 142، ومعجم القراءات: 2/ 203.

(3) النساء:163.

(4) الأنعام:91.

(5) الدر المصون: 26/6، وينظر: معاني القرآن للفراء: 295/1، ومعاني القرآن للأخفش: 457/1، وإعراب القرآن للنحاس: 506/1-507، والجامع لأحكام القرآن: 17/6.

وقراءة أُبيّ (ورُسلٌ) بالرّفع في الموضعين فيها تخريجان **أظهرهما:** أنَّه مبتدأ وما بعده خبرُه، **والآخر:** وإليه ذهب ابن عطية[1]: أنَّه ارتفع على خبر ابتداءٍ مضمرٍ، أي: وهم رسل، وهذا غير واضح[2].

وفي تقديم الاسم المشغول عنه (رسلاً) عدَّة أمور نوجزها – بعد فضل الله تعالى– بالآتي:

1. أنَّه تعالى إنَّما ذكر أحوال بعض الأنبياء في القرآن الكريم، والأكثرون غير منكورين على سبيل التفصيل[3]، وهذا يقودنا إلى حقيقةٍ مفادها: أنَّ معرفة الرسل بأجمعهم واحدًا بعد واحد ليس من شرط الإيمان بعد أن يؤمن بهم جميعًا؛ لأنَّه أخبر – عَزَّ وَجَلَّ – أنَّ من الرّسل من لم يقصصهم عليه، ولو كان معرفتهم من شرط الإيمان لقصَّهم عليه جميعًا، ولا يحتمل ترك ذلك؛ دلَّ أنَّه ليس ذلك من شرط الإيمان[4]،فناسب التقديم والله تعالى أعلم.
2. عناية السياق بالرُّسل ولا سيَّما في هذه المواضع، فكرَّرَ (رسلاً) ثلاثاً، وقدَّمها في المواضع الثلاثة كلِّها، فالعناية والاهتمام علَّتان من علل هذا التقديم، إذ يقول ابن عاشور: « استَأْنَفَتْ هَذِهِ الْآيَاتُ الرَّدَّ عَلَى سُؤَالِ الْيَهُودِ أَنْ يُنْزِلَ عَلَيْهِمْ كِتَابًا مِنَ السَّمَاءِ، بَعْدَ أَنْ حُمِقُوا فِي ذَلِكَ بِتَحْمِيقِ أَسْلَافِهِمْ بِقَوْلِهِ:﴿فَقَدْ سَأَلُوا مُوسَىٰٓ أَكْبَرَ مِن ذَٰلِكَ﴾[5]، واستُطْرِدَتْ بَيْنَهُمَا جُمَلٌ مِنْ مُخَالَفَةِ

(1) ينظر: المحرر الوجيز: 161/2.
(2) ينظر: الدر المصون: 26/6.
(3) ينظر تفسير الرازي: 442/5.
(4) ينظر تفسير الماتريدي: 419/3.
(5) النساء:163.

أَسْلَافِهِمْ، وَمَا نَالَهُمْ مِنْ جَرَّاءِ ذَلِكَ، فَأَقْبَلَ الْآنَ عَلَى بَيَانِ أَنَّ إِنْزَالَ الْقُرْآنِ عَلَى مُحَمَّدٍ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ لَمْ يَكُنْ بِدَعًا، فَإِنَّهُ شَأْنُ الْوَحْيِ لِلرُّسُلِ، فَلَمْ يُقْدَحْ فِي رِسَالَتِهِمْ أَنَّهُمْ لَمْ يُنَزَّلْ عَلَيْهِمْ كِتَابٌ مِنَ السَّمَاءِ»[1]، والله تعالى أعلم.

3. سياق الآية الكريمة خُتِمَ بمسألة عظيمة وهي إثبات صفة الكلام لله تعالى (كما يليق بجلاله) لموسى (عليه الصَّلاة والسلام) وهو أحد المرسلين، إذ القضية قضية تكليم الله لرسوله موسى، وهذا يعني أنَّها تختصُّ بالرُّسل، فناسب مع المطلع والخاتمة في الآية نفسها﴿ وَرُسُلًا قَدْ قَصَصْنَاهُمْ عَلَيْكَ مِن قَبْلُ وَرُسُلًا لَّمْ نَقْصُصْهُمْ عَلَيْكَ ۚ وَكَلَّمَ اللَّهُ مُوسَىٰ تَكْلِيمًا ﴿١٦٤﴾ ﴾، والله أعلم بمراده.

ثالثاً: قوله تعالى: ﴿إِنَّمَا يَسْتَجِيبُ الَّذِينَ يَسْمَعُونَ ۘ وَالْمَوْتَىٰ يَبْعَثُهُمُ اللَّهُ ثُمَّ إِلَيْهِ يُرْجَعُونَ ﴿٣٦﴾ ﴾[2].

فصَّل النحويون قولهم في الاسم المتقدم (الموتى) على فعله المتأخِّر (يبعثهم الله) وذكروا فيها وجوهاً[3]، ومنهم السَّمين الحلبي، إذ يقول: « قوله تعالى: ﴿وَالْمَوْتَىٰ يَبْعَثُهُمُ اللَّهُ﴾ فيه ثلاثةُ أوجه:

أظهرها: أنّها جملة من مبتدأ وخبر سِيْقَتْ للإخبار بقدرته، وأنَّ مَنْ قَدَر على بعث الموتى يَقْدِرُ على إحياء قلوب الكفرة بالإيمان فلا تتأسَّفْ على مَنْ كفر.

---

(1) التحرير والتنوير: 31/6.

(2) الأنعام:36.

(3) ينظر: التبيان في إعراب القرآن:241/1، والبحر المحيط: 117/4، والجامع لأحكام القرآن 418/6، واللباب في علوم الكتاب: 120/8/8.

والثاني: أنَّ (الموتى) منصوب بفعل مضمر يفسِّره الظاهر بعده، ورُجِّح هذا الوجهُ على الرفع بالابتداء؛ لعطف جملة الاشتغال على جملةٍ فعلية قبلها،«ولعلَّ هذا الوجه أولى؛ لينسجم التركيب»[1]، ونظيره: ﴿يُدۡخِلُ مَن يَشَآءُ فِي رَحۡمَتِهِۦۚ وَٱلظَّٰلِمِينَ أَعَدَّ لَهُمۡ عَذَابًا أَلِيمَۢا ٣١﴾[2] بعد قوله: (يُدْخِل).

والثالث: أنَّه مرفوع نسقاً على الموصول قبله، والمراد الموتى الكفار، أي: إنَّما يَستجيب المؤمنون السامعون من أول وهلة، والكافرون الذين يُجيبهم الله تعالى بالإيمان يوفقهم له، وعلى هذا فتكون الجملة من قوله: (يَبْعَثُهُمُ اللَّهُ) في محل نصب على الحال، إلَّا أنَّ هذا القولَ يُبْعده قوله تعالى: ﴿ٱللَّهُ ثُمَّ إِلَيۡهِ يُرۡجَعُونَ﴾ إلَّا أن يكون من ترشيح المجاز، وتقدَّمت له نظائر»[3]، وفي معنى قوله: ﴿وَٱلۡمَوۡتَىٰ يَبۡعَثُهُمُ ٱللَّهُ﴾ قولان:

«**أحدهما:** أن المراد بالموتى هنا الكفار، قاله الحسن وقتادة ومجاهد، ويكون معنى الكلام: إنما يستجيب المؤمنون الذين يسمعون، والكفار لا يسمعون إلا عند معاينة الحق اضطراراً حين لا ينفعهم حتى يبعثهم الله كفاراً ثم يحشرون كفاراً.

والقول الثاني: أنهم الموتى الذين فقدوا الحياة، وهو مثل ضربه الله تعالى لنبيه صلى الله عليه وسلم، ويكون معنى الكلام: كما أنَّ الموتى لا يستجيبون حتى يبعثهم الله فكذلك الذين لا يسمعون»[4].

---

(1) إعراب القرآن الكريم وبيانه: 104/3.

(2) **الإنسان**:31.

(3) الدر المصون: 307/7.

(4) النكت والعيون: 109/2، وينظر: معاني القرآن وإعرابه: 421/2.

وفي هذا التقديم المعجز أمور يمكن - بعد فضل الله تعالى- كشف النِّقاب عنها، ومنها:

1. (يستجيب) بمعنى (يجيب) فالسين والتاء زائدتان للتأكيد[1].
2. المقابلة الموضوعية والفنية بين المطلع ومضمون المطلع أعني بين:

إنّما يستجيب الذين يسمعون ←والموتى يبعثهم الله.

وهذا يعني أنّه عطف الجملة الثانية على الأولى مع التقديم التعبيري في الاسم المشغول عنه (الموتى)، وتقدير الكلام «وأمّا المعرضون فهم مثل الموتى فلا يستجيبون، كقوله ﴿إِنَّكَ لَا تُسْمِعُ ٱلْمَوْتَىٰ﴾[2] فحذف من الكلام ما دلّ عليه السياق»[3]؛ وعلى هذا يكون الوصل أحسن من الوقف على (يسمعون)[4].

3. هذا التقديم وهذا العطف يسمّى تعريضاً بأنّ هؤلاء كالأموات لا ترجى منهم استجابة ولا تخلص إلى وعيدهم بأنّه يبعثهم بعد موتهم، أي لا يرجى منهم رجوع إلى الحقّ إلى أنْ يبعثوا، وحينئذٍ يلاقون جزاء كفرهم[5].
4. ذهب أبو حيان إلى أنّ الموت والبعث حقيقة إذ يقول: «والظاهر أنّ الموت هنا والبعث حقيقة وذلك إخبار من الله تعالى أنّ الموتى على العموم من مستجيب وغير مستجيب، يبعثهم الله فيجازيهم على أعمالهم، وجاء لفظ

---

(1) ينظر: التحرير والتنوير: 207/7.
(2) النمل:80.
(3) المصدر نفسه: 207/7.
(4) ينظر الموسوعة القرآنية: 371/2.
(5) ينظر: المصدر نفسه.

الموتى عاماً لإشعار ما قبله بالعموم في قولـه: ﴿إِنَّمَا يَسْتَجِيبُ ٱلَّذِينَ يَسْمَعُونَ﴾، إذ الحصر يشعر بالقسم الآخر وهو أنَّ مَن لا يسمع سماع قبول لا يستجيب للإيمان وهم الكفار. وصار في الإخبار عن الجميع بالبعث والرجوع إلـى جزاء الله تعالى تهديد ووعيد شديد لـمَن لم يـستجب، وتظـافرت أقـوال المفسرين أنَّ قوله (والموتى) يراد به الكفار، سمُّوا بـالموتى كمـا سـمُّوا بالصمِّ والبكم والعمي»[1].

5. فضلًا عمَّا تقدَّم ففي تقديم (الموتى) –والله أعلم بمراده– ثمَّة أمران:

الأول: التعريف المطلق بأنّ الكفار هم مـوتى القلـوب فـشبههم الله بـأموات الاجساد، وهذا من باب التهكم بهم والازدراء عليهم[2].

والآخر: أنَّ الله تعالى بيَّنَ مِن حال الكفار أنَّهم بلغوا في الكفر حتَّى كأنَّ قلوبهم قـد صارت ميّتة عن قبول الإيمان، فذكر الآية تقريراً[3]. وهذا التقـديم – والله أعلم– أعطى توكيداً للمشهد القرآني البديع من جهة ومراعاة لـنظم الكـلام على وفق المعنى المنشود الذي يقتضيه السياق القرآني من جهة أخرى.

رابعـاً: قولـه تعـالى: ﴿وَٱلْأَرْضَ مَدَدْنَٰهَا وَأَلْقَيْنَا فِيهَا رَوَٰسِىَ وَأَنۢبَتْنَا فِيهَا مِن كُلِّ شَىْءٍ مَّوْزُونٍ﴾[4]، وقوله تعـالى: ﴿وَٱلْأَرْضَ مَدَدْنَٰهَا وَأَلْقَيْنَا فِيهَا رَوَٰسِىَ وَأَنۢبَتْنَا فِيهَا مِن كُلِّ زَوْجٍۭ بَهِيجٍ﴾[5].

---

(1) البحر المحيط:95/4، وينظر: زهرة التفاسير: 2488/1.
(2) ينظر: تفسير ابن كثير: 24/7، وصفوة التفاسير: 1/ 2488.
(3) ينظر: تفسير الرازي: 1779/1.
(4) الحجر:19.
(5) ق:7.

يقول السَّمين الحلبي ما نصُّهُ: « قوله تعالى﴿ وَٱلْأَرْضَ مَدَدْنَٰهَا ﴾: (الأرض) نصبٌ على الاشتغالِ، ولم يُقرأ بغيرِه؛ لأنّه راجحٌ مِنْ حيث العطفُ علــى جملــةٍ فعليةٍ قبلها، وهي قوله﴿وَلَقَدْ جَعَلْنَا فِى ٱلسَّمَآءِ بُرُوجًا ﴾[1]، ولــمَّا كانَتْ هذه الجملــةُ بعدها جملةً فعليةً كان النصبُ أرجحَ مِنَ الرفع قلت: لم يَعُدُّوا هذا مــن القــرائن المرجِّحة للنصب، إنّما عَدُّوا عطفَها على جملةٍ فعليةٍ قبلَها لا عطفَ جملةٍ فعليــةٍ عليها، ولكنه القياسُ، إذ تُعْطَفُ فيه فعلية على مثلِها بخلافِ مــا لــو رَفَعْــتَ، إذ تعْطِفُ فعليةً على اسميةٍ، لكنهم لم يعتبروا ذلك، والضميرُ في (فيهــا) لــلأرض. وقيل: للرواسي. وقيل: لهما»[2].

وتقديم الاسم المشغول عنه أعني (الأرض) أعطى عدّة دلالات، تتفرَّعُ بين الاختصاص والتوكيد، إذ يقول الإمام الرازي: «قال ابن عباس[3]: بسطناها على وجه الماء، وفيه احتمال آخر؛ وذلك لأنَّ الأرض جسم، والجسم هو الذي يكــون ممتداً في الجهات الثلاثة، وهي الطول والعرض والثُّخْنُ، وإذا كان كذلك، فتمــدد جسم الأرض في هذه الجهات الثلاثة مختص بمقدار معين لما ثبت أنّ كل جــسم فإنّه يجب أنْ يكون متناهياً، وإذا كان كذلك كان تمــدد جــسم الأرض مختــصاً بمقدار معين مع أنّ الازدياد عليه معقول، والانتقاص عنه أيضاً معقول، وإذا كان كذلك كان اختصاص ذلك التمدد بذلك القدر المقدر مع جــواز حــصول الأزيــد

(1) الحجر:16.

(2) الدر المصون: 11/ 229، وينظر: تفسير أبي السعود: 71/5، واللباب في علوم الكتاب: 11/ 442، وروح المعاني: 71/31.

(3) ينظر: تنوير المقباس من تفسير ابن عباس: 275.

والأنقص اختصاصاً بأمر جائز وذلك يجب أنْ يكون بتخصيص مخصص وتقدير مقدَّر، وهو الله سبحانه وتعالى»[1].

فضلاً عن أنَّ الامتداد في الأرض والرواسي الثابتات والبهجة في النبات تمثل كذلك صفة الاستقرار والثبات والجمال، التي وجه النظر إليها في السماء[2].

وقوله تعالى: ﴿وَٱلْأَرْضَ مَدَدْنَٰهَا﴾ تحوي لوحة عريضة هائلة وخطاً من خطوط التصوير الفني في هذا الكتاب الجميل وهو خط الأرض الممدودة أمام النظر، المبسوطة للخطو والسير، وما فيها من رواسٍ، وما فيها من نبتٍ وأرزاقٍ للناس ولغيرهم من الأحياء[3].

فعطف السياق القرآني ﴿وَٱلْأَرْضَ مَدَدْنَٰهَا﴾ على ﴿وَلَقَدْ جَعَلْنَا فِى ٱلسَّمَآءِ بُرُوجًا﴾ ونلمح من هذا العطف أنَّ هناك اشتراكًا بين الجملتين بمعنى واحد وهو الخلق.

وتَتابع السياق القرآني بعد ﴿وَٱلْأَرْضَ مَدَدْنَٰهَا﴾ في كلتا الآيتين توحي إلى رسم مشهد كوني عجيب في قدرة الصانع على الصنع، فقدّم المخصوص بالصنع وهو لفظ (الأرض) حتّى تتركز الأذهان نحو اللفظ المتقدم من جهة وتنبيه السامعين إلى القدرة الإلهية على ذلك من جهة أخرى، فضلاً عن أنَّ الاسم المنصوب في كلا الموضعين حوى علامة إعرابية خفيفة وهي الفتحة التي تناسب سهولة الصنع عند الصانع من جهة أصلين مهمين هما: ﴿صُنْعَ ٱللَّهِ ٱلَّذِىٓ أَتْقَنَ

---

(1) تفسير الرازي: 9/ 294.

(2) ينظر: في ظلال القرآن: 13/7، وتفسير الشعراوي: 1805.

(3) ينظر: في ظلال القرآن: 428/4.

كُلَّ شَيْءٍ﴾[1] و﴿كُن فَيَكُونُ﴾[2]، والله تعالى أعلم بمراده.

خامساً: قوله تعالى: ﴿وَجَعَلْنَٰهُمْ أَئِمَّةً يَهْدُونَ بِأَمْرِنَا وَأَوْحَيْنَآ إِلَيْهِمْ فِعْلَ ٱلْخَيْرَٰتِ وَإِقَامَ ٱلصَّلَوٰةِ وَإِيتَآءَ ٱلزَّكَوٰةِ ۖ وَكَانُوا۟ لَنَا عَٰبِدِينَ ﴿٧٣﴾ وَلُوطًا ءَاتَيْنَٰهُ حُكْمًا وَعِلْمًا وَنَجَّيْنَٰهُ مِنَ ٱلْقَرْيَةِ ٱلَّتِى كَانَت تَّعْمَلُ ٱلْخَبَٰٓئِثَ ۗ إِنَّهُمْ كَانُوا۟ قَوْمَ سَوْءٍ فَٰسِقِينَ﴾[3].

قدَّم السياق القرآني الاسم المشغول عنه وهو (لوطاً) على الفعل المتأخر الذي استوفى مفعوله وهو (آتيناه)، فمن الوجهة النحوية أنّ (لوطاً) منصوب بفعل مقدَّر يفسِّره الفعل الظاهر بعده، تقديره: وآتينا لوطاً آتيناهُ، فهو من باب الاشتغال، والنَّصبُ في مثله هو الراجحُ؛ ولذلك لم يُقرأْ إلَّا به؛ لعَطْفِ جملتِه على جملةٍ فعليةٍ، وهو أحدُ المُرَجِّحات[4]. وقيل إنَّ (لوطاً) منصوب بـ(أذكر) لوطاً[5].

وذكر ابن عاشور علَّة تقديم الاسم المشغول عنه (لوطاً) بقوله: «وقدَّم مفعول (آتَيْنا) اهتِمَامًا بِهِ؛ لِيُنَبِّهَ عَلَى أَنَّهُ مَحَلُّ الْعِنَايَةِ إِذْ كَانَ قَدْ تَأَخَّرَ ذِكْرُ قِصَّتِهِ بَعْدَ أَنْ جَرَى ذِكْرُهُ تَبَعًا لِذِكْرِ إِبْرَاهِيمَ تَنْبِيهًا عَلَى أَنَّهُ بُعِثَ بِشَرِيعَةٍ خَاصَّةٍ، وَإِلَى قَوْمٍ غَيْرِ الْقَوْمِ الَّذِينَ بُعِثَ إِلَيْهِمْ إِبْرَاهِيمُ، وَإِلَى أَنَّهُ كَانَ فِي مُوَاطِنَ غَيْرِ الْمَوَاطِنِ

---

(1) النمل:88.
(2) يس:82.
(3) الأنبياء:73-74.
(4) ينظر: جامع البيان: 472/18، والجامع لأحكام القرآن: 106/11، والدر المصون: 109/3، وتفسير البغوي: 331/5، واللباب في علوم الكتاب: 547/13.
(5) ينظر: اللباب في علوم الكتاب: 547/13.

الَّتِي حَلَّ فِيهَا إِبْرَاهِيمُ، بِخِلَافِ إِسْحَاقَ وَيَعْقُوبَ فِي ذَلِكَ كُلِّهِ »[1].

فهذه الأساليب ومنها تركيب الاشتغال تعتمد مبدأ التكرار؛ لتقوية الارتباط بالمعطوف الأول وبالعامل فيه، ومن نافلة القول إنَّ في التكرار توكيدًا[2].

ولو تتبعنا تتمة الآية الكريمة لوجدنا أنَّ المهمة الموكلة إلى نبيِّ الله لوط (عليه الصَّلاة والسلام) تتطلب جهداً كبيراً، والذي يتمثل بإيتاء الله له الحُكمَ والعلمَ اللذين يعدَّان مناطاً إلى تحقيق مهمة الداعية المبلِّغ؛ لذا كان تقديم الاسم النبوي المنصوب دلالة على العناية والاهتمام المشوبين بالتوكيد؛ لمواكبة الحدث الواقعي مع مضمون السياق القرآني الرصين، والله تعالى أعلم بمراده.

سادساً: قوله تعالى: ﴿وَٱلسَّمَآءَ بَنَيْنَٰهَا بِأَيْيْدٍ وَإِنَّا لَمُوسِعُونَ ﴿٤٧﴾ وَٱلْأَرْضَ فَرَشْنَٰهَا فَنِعْمَ ٱلْمَٰهِدُونَ﴾[3].

ذكر النحويون وعلماء التفسير ما مفادَه: «(السماء) و(الأرض): النَّصب على الاشتغال، وهي قراءة العامة[4] والتقدير: (بنينا السماء بنيناها)، وكذلك (فرشنا الأرض فرشناها)، قال أبو البقاء:[5] أي (ورفعنا السماء بنيناها)، فقدَّر الناصب من غير لفظ الظاهر، وهذا إنَّما يصار إليه عند تعذّر التقدير الموافق لفظاً نحو: (زيد مررتُ بهِ)، و(زيدٌ ضربتُ غلامَهُ)، وأمّا في نحو: (زيداً

(1) التحرير والتنوير: 111/17.
(2) ينظر أساليب التوكيد من خلال القرآن الكريم:18.
(3) الذاريات:47-48.
(4) ينظر: معاني القرآن للفراء:240/1، والبحر المحيط: 8/ 141، وروح المعاني:17/27.
(5) ينظر التبيان في إعراب القرآن: 245/2.

ضربتُهُ)، فلا يقدّر إلّا (ضربتُ زيداً)»[1].

وقرأ بعضُهم برفعهما[2]على الابتداء، والخبر ما بعدهما، والنَّصب أرجح لعطف جملة الاشتغال على جملة فعلية قبلها[3].

وإذا ما انتقلنا إلى الوجهة البلاغية والتعبيرية فإنَّنا نرى أنَّ الإمام الرازي(ت 606هـ) وقف على مثل هذا ورأى أنَّ تقديم الاسم المشغول عنه له علّة بيانية، ونصُّ كلامه: «الأصل تقديم العامل على المعمول والفعل هو العامل، فقوله: (بنينا) عامل في السماء، فما الحكمة في تقديم المفعول على الفعل، ولو قال: (وبنينا السماء بأيد) كان أوجز؟ نقول: الصانع قبل الصنع عند الناظر في المعرفة، فلمّا كان المقصود إثبات العلم بالصانع قدم الدليل فقال: والسماء المزيّنة التي لا تشكون فيها بنيناها فاعرفونا بها إن كنتم لا تعرفوننا»[4].

وذكر سيد قطب ملامح الصورة الفنية في الوحدة الموضوعية والتناسق اللفظي والدقّة العالية في التعبير والأسلوب في قوله: « إنَّها عودة إلى المعرض الكوني الذي افتتحت به السورة، في صورة من صوره الكثيرة التي يجلوها القرآن للقلوب، واستطراد في الإشارة إلى آيات الله هنا وهناك، يصل آية نوح بآية السماء وآية الأرض وآية الخلائق. ثم يخلص به إلى ذلك الهتاف بالبشر

---

(1) ينظر: الدرُّ المصون: 49/16، واللباب في علوم الكتاب: 100/18.

(2) وهي قراءة أبي السَّمال ومجاهد وابن مقسم، ينظر: معاني القرآن للفراء: 240/1، والبحر المحيط: 141/8، وروح المعاني: 17/27، ومعجم القراءات (للخطيب): 139/9.

(3) اللباب في علوم الكتاب: 100/18. وينظر: تفسير الرازي: 315/14.

(4) تفسير الرازي: 194/28، وينظر: الجامع لأحكام القرآن: 52/17.

ليفروا إلى الله موحدين متجردين، ﴿وَٱلسَّمَآءَ بَنَيۡنَٰهَا بِأَيۡيْدٖ وَإِنَّا لَمُوسِعُونَ﴾، والأيد: القوة، والقوة أوضح ما ينبئ عنه بناء السماء الهائل المتماسك المتناسق بأي مدلول من مدلولات كلمة السماء، سواء كانت تعني مدارات النجوم والكواكب. أم تعني مجموعة من المجموعات النجمية التي يطلق عليها اسم المجرة وتحوي مئات الملايين من النجوم، أم تعني طبقة من طبقات هذا الفضاء الذي تتناثر فيه النجوم والكواكب، أم غير هذا من مدلولات كلمة السماء، والسعة كذلك ظاهرة فهذه النجوم ذات الأحجام الهائلة والتي تعد بالملايين، لا تعدو أن تكون ذرات متناثرة في هذا الفضاء الرحيب. ولعل في الإشارة إلى السعة إيحاء آخر إلى مخازن الأرزاق التي قال من قبل: إنها في السماء ولو أن السماء هناك مجرد رمز إلى ما عند الله، ولكن التعبير القرآني يلقي ظلالاً معينة، يبدو أنها مقصودة في التعبير، لخطاب المشاعر البشرية خطاباً موحياً، ومثلها الإشارة الأخرى إلى الأرض الممهودة المفروشة: ﴿وَٱلۡأَرۡضَ فَرَشۡنَٰهَا فَنِعۡمَ ٱلۡمَٰهِدُونَ﴾، فقد أعدَّ الله هذه الأرض لتكون مهداً للحياة كما أسلفنا. والفرش يوحي باليسر والراحة والعناية، وقد هيئت الأرض لتكون محضناً ميسراً ممهداً، كلُّ شيءٍ فيه مقدر بدقة لتيسير الحياة وكفالتها»(1).

ومعنى هذا أنَّ تقديم (السماء) و(الأرض) يدور حول حقيقة مفادها «لما كان إهلاكهم بالماء الذي نزل من السماء، وطلع من الأرض بغير حساب كان، ربَّما ظنَّ ظانٌّ أن كان الخلل كان فيهما، ثم أصلح بعد ذلك كما يقع لبعض من يصنع من الملوك صنعاً يبالغ في إتقانه فيختل، قال عاطفاً على ما نصب (يوم) مبيناً أن فعل ذلك ما كان بالاختيار، دالًّا على وحدانيته لتمام القدرة الدالة على ما

(1) في ظلال القرآن: 7/ 36.

تقدم من أمر البعث: (والسماء بنيناها) بما لنا من العظمة (بأيد) أي بقوة وشدة عظيمة لا يقدر قدرها، ولما كانت السماء أليق لعظمتها وطهارتها بصفات الإلهية، قال، وأكّد لما يلزم إنكارهم البعث من الطعن في القدرة: (وإنا) على عظمتنا مع ذلك (لموسعون) أي أغنياء وقادرون ذوو سعة لا تتناهى، أي قدرة، من الوسع وهو اللطافة، وكذلك أوسعنا مقدار جرمها وما فيها من الرزق عن أهلها، فالأرض كلها على اتساعها كالنقطة في وسط دائرة السماء بما اقتضته صفة الإلهية التي لا يصح فيها الشركة أصلاً، ومطيقون لما لا يحصى من أمثال لك، ومما هو أعظم منه مما لا يتناهى، ومحيطون بكل شيء قدرة وعلماً، وجديرون وحقيقون بأنْ يكون ذلك من أوصافنا فنوصف به لِما يشاهد لنا من القوة على كل ما نريد، فلسنا كمَن يعرفون من الملوك؛ لأنّهم إذا فعلوا لا يقدرون على أعظم منه وإن قدروا كان ذلك منهم بكلفة ومشقة، وسترون في اليوم الآخر ما يتلاشى وما تريدون في جنبه، ومن اتساعنا جعلها بلا عمد مع ما هي عليه من العظمة إلى غير ذلك من الأمور الخارقة للعوائد: (والأرض فرشناها) كذلك بما لنا من العظمة إلى غير ممهدة جديرة بأن يستقر عليها الأشياء وهي آية على تمهيدنا لأرض الجنة وشقنا لأنهارها وغرسنا لأشجارها (فنِعم) أي فتسبب عن ذلك أن يقال في وصفنا: نِعم (الماهدون)، أي نحن لكمال قدرتنا، فما نزل من السماء شيء ولا نبع من الأرض شيء إلا بإرادتنا وتقديرنا واختيارنا من الأزل لأنّا إذا صنعنا شيئاً علمنا ما يكون منه من حين إنشائه إلى حين إنباته، ولا يكون شيء منه إلا بتقديرنا، وذلك تنكير بالجنة والنار، فما فوقها من خير فهو آية على الجنة، وما فيها من جبال ووهاد وعر وخروبة فهو آية على النار»[1].

---

(1) نظم الدرر: 285/7.

فهاتان الكلمتان الكريمتان وما حوتهما من جمالية في تقديم المفعول على الفعل يعدُّ تنبيهًا للمتلقي بخصوص البناء والفرش الوارد ذكرهما في الآيتين[1]، ولا سيَّما أنَّ الرسم القرآني لكلمة (بِأَيْيْدٍ) ثبت بياءين دلالة وفرقًا بين الأيد الذي هي القوة وبين أيدي جمع يد، ولا شكَّ أنَّ القوة التي بنى الله بها السَّماء أحق بالثبوت في الوجود من الأيدي فزيدت الياء؛ لاختصاص اللفظة بالمعنى الأظهر[2]؛ لذلك يقول نظام الدين النيسابوري: « وفي لفظ (البناء) إشارة إلى كونها محكمة البنيان، وفي قوله (بِأَيْيْدٍ)،أي بقوة تأكيد لذلك، وفي قوله (وَإِنَّا لَمُوسِعُونَ) مزيد تأكيد لذلك»[3]. جاء في مجالس ابن باديس (ت 1359هـ): «وقدِّمت السَّماء؛ لأنَّها المشاهد المحسوس الذي تقوم به الحجة، وليقع البناء عليها مرتين: على لفظها وعلى ضميرها؛ لأنَّ الأصل (وبنينا السماء بنيناها)؛ لتحقيق أنَّها مبنية، وأنَّ بناءها لم يكن إلَّا من الله القادر الحكيم؛ ولذلك علَّق بالفعل قوله (بِأَيْيْدٍ)، والجملة الحالية تدلُّ على أنَّ الإيساع ثابت له عند البناء، فذلك البناء العظيم لم ينقص من قدرته، أو يمنع من توسيعه»[4]، وزاد المشهد توضيحًا ابن عاشور بقوله: « وَتَقْدِيمُ (السَّمَاءَ) عَلَى عَامله؛ للَاهتِمَامِ بِه، ثُـمَّ بِسُلُوك طَرِيقَة الاشْتغَال زَادَةَ تَقْوِيَةً لِيَتَعَلَّقَ الْمَفْعُولُ بفعله مَرَّتَيْنِ: مَرَّةً بِنَفْسِه، وَمَرَّةً بِضَمِيرِه، فَإِنَّ الاشْتغَالَ فِي قُوَّةِ تَكَرُّرِ الْجُمْلَةِ، وَزِيدَ تَأْكِيدُهُ بِالتَّذْيِيلِ بِقَولِهِ: وَإِنَّا لَمُوسِعُونَ، وَالْوَاوُ اعْتِرَاضِيَّةٌ»[5].

---

(1) ينظر ملاك التأويل:2/451-452.

(2) عنوان الدليل من مرسوم خط التنزيل:91، وينظر دليل الحيران على مورد الظمآن:432، ومناهل العرفان:1/374.

(3) غرائب القرآن ورغائب الفرقان:6/190.

(4) تفسير ابن باديس:357.

(5) التحرير والتنوير:27/16.

فهذه المعاني كلُّها اجتمعت؛ لتشكِّلَ رجوعاً معنوياً إلى الاسمين المتقدِّمين وهما (السَّماء) و(الأرض) فكانت روعة السياق القرآني البديع في تقديم الاسم المشغول عنه وما له من أثر جمالي واضحة المعالم في كشف النِّقاب عن بعض دقائق البيان القرآني في آيات الذكر الحكيم.

سابعاً: قوله تعالى:﴿ فَقَالُوٓاْ أَبَشَرًا مِّنَّا وَٰحِدًا نَّتَّبِعُهُۥٓ إِنَّآ إِذًا لَّفِى ضَلَٰلٍ وَسُعُرٍ ﴿٢٤﴾ ﴾[1].

فصَّل علماء التفسير والنحو توجيه انتصاب (بشراً)، إذ يقول الأخفش (ت 210ه): «وكذلك ما وقع عليه حرف الاستفهام نحو قوله﴿ فَقَالُوٓاْ أَبَشَرًا مِّنَّا وَٰحِدًا نَّتَّبِعُهُۥ ﴾، وإنَّما فُعِلَ هذا في حروف الاستفهام؛ لأنّه إذا كان بعده اسم وفعل كان أحسن أنْ يبتدأ بالفعل قبل الاسم، فإنْ بدأت بالاسم أضمرت له فعلاً حتى تحسن الكلام به واظهار ذلك الفعل قبيح»[2]، ويجوز الرَّفع في (أبشراً) على قراءة أبي الأشهب وغيره برفع (أبشراً) و (واحدٌ) كذلك رفع بالابتداء والخبر (نتبعه)[3].

وقرأ أبو السَّمَّال (أبشرٌ) بالرفع و(منّا واحداً) بالنصب، ورفع (أبشراً) بإضمار فعل يدلّ عليه (أَلقِيَ) كأنّه قال: (أينبأ بشرٌ منّا)[4].

---

(1) القمر:24.

(2) معاني القرآن للأخفش: 1/247-248، وينظر: معاني القرآن وإعرابه للزجاج: 89/5، وإعراب القرآن للنحاس: 293/4، ومشكل إعراب القرآن: 700/2، والكشّاف: 437/4، والأمالي الشجرية: 331/1، وتفسير الرازي 50/29، ودراسات لأسلوب القرآن الكريم: 11/2، وغيرها.

(3) وكذلك قراءة ابن السميفع وهي حكاية الداني عن أبي السمَّال، ينظر: المحتسب: 298/2، والبحر المحيط: 179/8، والجامع لأحكام القرآن:137/17-138.

(4) ينظر: المصادر نفسها.

وفي تقديم الاسم المشغول (بشراً) وتأخير الفعل عليه (نتبعه) عدَّة أمور تعبيرية وبلاغية يحتِّمها السياق القرآني، ويمكن توضيح بعضها – بعد توفيق الله تعالى– بالآتي:

1. ذكر الإمام الرازي جمالية هذا التركيب، وأجمله في مقالين:

الأول: (زيدًا ضربته) و(زيدٌ ضربته) كلاهما جائز والنَّصب مختار في مواضع منها هذا الموضع وهو الذي يكون ما يرد عليه النَّصب والرَّفع بعد حرف الاستفهام، والسبب في اختيار النصب أمر معقول وهو أنَّ المستفهم يطلب من المسئول أن يجعل ما ذكره بعد حرف الاستفهام مبدأً لكلامه ويخبر عنه، فإذا قال: (أزيد عندك) معناه أخبرني عن (زيد) واذكر لي حاله، فإذا انضمَّ إلى هذه الحالة فعل مذكور ترجَّح جانب النَّصب فيجوز أن يقال: (أزيدًا ضربته) وإن لم يجب فالأحسن ذلك، فإن قيل: من قرأ (أبشرٌ منَّا واحدًا نتبعه) كيف ترك الأجود؟

نقول: نظرًا إلى قوله تعالى:﴿فَقَالُوٓاْ﴾، إذ ما بعد القول لا يكون إلَّا جملة، والاسمية أولى والأولى أقوى وأظهر(1).

والآخر: « والحكمة في تأخير الفعل في الظاهر أنَّ البليغ يُقَدِّمُ في الكلام ما يكون تعلق غرضه به أكثر، والقوم كانوا يريدون بيان كونهم محقِّين في ترك الاتّباع, فلو قالوا: (أَنَتَّبِعُ بَشَراً) أمكن أن يقال: نعم اتَّبِعُوهُ , وماذا يمنعكم من اتباعه؟ فإذا قدَّمنا حاله وقالوا: هو من نوعنا بشر من صِفَتِنَا رجل ليس غريباً نعتقد فيه أنَّه يَعْلَمُ ما لا نَعْلَمُ أو يَقْدِرُ على ما لا نَقْدِرُ وهو واحد وليس له جندٌ ولا حَشَمٌ ولا خَدَمٌ ولا خيلٌ وهو وحيد ونحن

---

(1) ينظر تفسير الرازي:29/ 306.

جماعة فكيف نتبعه؟ فيكونون قد قدموا الموجب لجواز الامتناع عن اتباعه، وفي الآية إشاراتٌ إلى ذلك, منها تنكيره حيث قالوا: (أَبَشَراً) , ولم يقولوا: أَرَجُلاً , ومنها: قولهم: مِنّا، وهو يحتمل أمرين:

أحدهما: من صنفنا ليس غريباً.

والثاني: (مِنّا) أي تَبَعنَا؛ لأنَّ (مِنْ) للتبعيض، والبعض يتبع الكل, لا الكلّ يتبع البعض، ومنها قولهم: (واحداً), وهو يحتمل أمرين أيضاً:

أحدهما: وحيداً إشارةً إلى ضعفه.

وثانيهما: واحداً، أي هو من آحاد النّاس أي هو ممَّنْ ليس بمشهور بحَسَبٍ ولا نَسَبٍ , إذا حَدَّث لا يُعْرَفُ ولا يمكن أن يقال عنه: قَال فلانٌ , بل يقال: قال واحدٌ , وذلك غاية الخُمول، أو لأنَّ الأرذَلَ لا يَنْضَمُّ إليه أحد»[1].

2. هذه الآية الكريمة تعبِّر عن مقالةٍ قالها جماعة من ثمود، حسدٌ منهم واستبعاد أنْ يكون المبشّر يفضل بعضه بعضاً هذا الفضل، فقالوا: أنكون جمعاً ونتبع واحداً ؟ ولم يعلموا أن الفضل بيد الله يؤتيه من يشاء ويفيض نور الهدى مَن رضيه[2].

3. معنى قوله تعالى: ﴿فَقَالُوٓاْ أَبَشَرٗا مِّنَّا وَٰحِدٗا نَّتَّبِعُهُۥٓ﴾ يعني خلقاً مثلنا نتبعه في أمره[3]. وهذا يعني – والله أعلم– أنَّهم أرادوا التركيز على ما كان مهمّاً

---

(1) تفسير الرازي: 44/29، واللباب في علوم الكتاب: 18:261.

(2) ينظر: المحرر الوجيز: 198/5، وروح المعاني: 122/28، وصفوة التفاسير: 281/3.

(3) ينظر: بحر العلوم (للسمرقندي): 353/3.

عندهم وهو إنكارهم أنْ يكون نبيًّا من جنسهم ومثلهم، فقدَّموا قضية الخلق على قضية الإتباع وهذا غاية التكبر والتعنت من جانبهم، وقد ذكر القرآن الكريم في موضع آخر من كتابه العزيز قوله: ﴿ذَٰلِكَ بِأَنَّهُۥ كَانَت تَّأْتِيهِمْ رُسُلُهُم بِٱلْبَيِّنَٰتِ فَقَالُوٓا۟ أَبَشَرٌ يَهْدُونَنَا فَكَفَرُوا۟ وَتَوَلَّوا۟ ۚ وَّٱسْتَغْنَى ٱللَّهُ ۚ وَٱللَّهُ غَنِىٌّ حَمِيدٌ ﴿٦﴾﴾[1]، وهذا يعني أنَّ قوم ثمود يرفعون شعاراً ضدَّ نبيِّ اللهِ صالحٍ (عليه الصَّلاة والسلام) مفادَه: «لقد خبنا وخسرنا إن سلمنا كلنا قيادنا لواحد منَّا»[2]، أي «آدمياً منا واحداً»[3].

4. وجّه الزمخشري سؤالاً موافقاً لِما ذكرناه، ونصُّه: «فإن قلت: كيف أنكروا أن يتبعوا بشراً منهم واحداً؟ قلت: قالوا أبشراً: إنكاراً لأنْ يتبعوا مثلهم في الجنسية، وطلبوا أنْ يكون من جنس أعلى من جنس البشر وهم الملائكة، وقالوا: (مِّنَّا)؛ لأنّه إذا كان منهم كانت المماثلة أقوى، وقالوا: (واحداً) إنكاراً لأن تتبع الأمّة رجلاً واحداً أو أرادوا واحداً من أفنائهم ليس بأشرفهم وأفضلهم»[4].

5. يقول الإمام الجرجاني ما مفاده: «وكذلك الحكم في قوله تعالى: ﴿فَقَالُوٓا۟ أَبَشَرًا مِّنَّا وَٰحِدًا نَّتَّبِعُهُۥٓ﴾؛ وذلك لأنَّهم بَنوا كفرهم على أنَّ مَن كان مثلهم بشراً لم يكن بمثابة أن يُتَّبَعَ ويُطاعَ، ويُنْتَهَى إلى ما يأمرُ ويُصدَّق أنّه مبعوث من الله تعالى، وأنّهم مأمورون بطاعته، كما جاء في الأخرى: ﴿إِنْ أَنتُمْ إِلَّا بَشَرٌ مِّثْلُنَا

(1) التغابن:6.

(2) تفسير ابن كثير:319/4.

(3) تفسير الخازن: 276/6.

(4) الكشّاف: 437/4، وينظر البحر المحيط: 178/8.

تُرِيدُونَ أَن تَصُدُّونَا ﴾[1] وكقولـــه عـــزَّ وجـــلَّ: ﴿مَا هَٰذَآ إِلَّا بَشَرٌ مِّثْلُكُمْ يُرِيدُ أَن يَتَفَضَّلَ عَلَيْكُمْ وَلَوْ شَآءَ ٱللَّهُ لَأَنزَلَ مَلَٰٓئِكَةً ﴾[2]»[3].

6. قُدِّمَ (بشراً)؛ لِاتِّصَالِه بِهَمْزَةِ الاستِفْهَامِ؛ لِأَنَّ حَقَّهَا التَّصْدِيرُ وَاتَّصَلَتْ بِــهِ دُونَ أَنْ تَدْخُلَ عَلَى نَتَّبِعُ؛ لِأَنَّ مَحَلَّ الاستِفْهَامِ الْإِنْكَارِيِّ هُوَ كَوْنُ الْبَشَرِ مَتْبُوعًا لَــا اتِّبَاعُهُمْ لَهُ [4].

وهذا يعني أنَّ المخاطبين قد أصابهم ريب رافقه كِبر، وفي هذا يقول ســيد قطب: «وهي الشبهة المكرورة التي تحيك في صدور المكذبين جيلًا بعــد جيــل: ﴿أَءُلْقِيَ ٱلذِّكْرُ عَلَيْهِ مِنۢ بَيْنِنَا ﴾[5] كما أنّها هي الكبرياء الجوفاء التي لا تنظر إلى حقيقة الدعوة, إنما تنظر إلى شخص الداعية: ﴿أَبَشَرًا مِّنَّا وَٰحِدًا نَّتَّبِعُهُۥ﴾، وماذا في أنْ يختار الله واحداً من عباده. والله أعلم حيث يجعل رسالته، فيلقي عليــه الــذكر... إنهــا شبهة واهية لا تقوم إلّا في النفوس المنحرفة، النفوس التي لا تريد أنْ تنظر فــي الدعوى لترى مقدار ما فيها من الحق والصدق; ولكن إلى الداعية فتستكبر عــن اتباع فرد من البشر, مخافة أنْ يكون في اتباعها له إيثار ولــه تعظــيم. وهــي تستكبر عن الإذعان والتسليم»[6].

---

(1) إبراهيم:10.

(2) المؤمنون:24.

(3) دلائل الإعجاز: 107.

(4) ينظر التحرير والتنوير:196/27.

(5) القمر:25.

(6) في ظلال القرآن: 81/7.

7. يمكن أن يكون الاكتفاء البلاغي بالفعل الظاهر(نتبعه) علّة من علل الحذف، فضلًا عن تحقق الفائدة في وجود أسلوب الاستفهام، والفائدة المقامية في هذا السياق يكون الفعل بها أولى[1].

ثامنًا: قوله تعالى﴿أَفَرَءَيْتُم مَّا تُمْنُونَ ﴿٥٨﴾ ءَأَنتُمْ تَخْلُقُونَهُۥٓ أَمْ نَحْنُ ٱلْخَٰلِقُونَ ﴿٥٩﴾ نَحْنُ قَدَّرْنَا بَيْنَكُمُ ٱلْمَوْتَ وَمَا نَحْنُ بِمَسْبُوقِينَ ﴿٦٠﴾ عَلَىٰٓ أَن نُّبَدِّلَ أَمْثَٰلَكُمْ وَنُنشِئَكُمْ فِى مَا لَا تَعْلَمُونَ ﴿٦١﴾﴾[2].

يقول السَّمين الحلبي: « (أَأَنتُمْ) يجوزُ فيه وجهان، أحدُهما: أنه فاعل فعلٍ مقدرٍ، أي: أتخلقونه، فلَمَّا حُذِفَ الفعل لدلالةِ ما بعدَه عليه انفصل الضميرُ، وهذا من بابِ الاشتغال. والثاني: أنَّ (أنتم) مبتدأٌ، والجملةُ بعده خبرُه، والأوّلُ أرجحُ؛ لأجلِ أداةِ الاستفهام»[3].

وعند التأمُّل والتدبُّر في تقديم الضمير المنفصل (أَنتُمْ) يتَّضح لنا الآتي:

1. بهَذَا الْاستِفْهَامِ صَار فعل (أَفرَأَيتُمْ) مُعَلَّقًا عَنِ الْعَمَلِ فِي مَفْعُولٍ ثَانٍ؛ لوُجُودِ مُوجَبِ التَّعْلِيقِ وَهُوَ الْاستِفْهَامُ. قَالَ الرضيّ: إِذْ صُدِّرَ الْمَفْعُولُ الثَّانِي بِكَلِمَةِ الْاستِفْهَامِ فَالْأَولَى أَنْ لَا يَتَعلَّقُ فِعْلُ الْقَلْبِ عَنِ الْمَفْعُولِ الْأَوّلِ نَحْوُ: (علمت زيدًا مَن هُوَ) و(علمت بكرًا أبو مَن هو) »[4].

2. الحذفُ الفعلِي عند تقدير النحاة الجملة الفعلية احترازًا عن العبث لوجود المفسّر، ثمَّ أبدل من الضمير المتصل به ضميرًا منفصلًا على ما هو القانون

---

(1) ينظر النكت في القرآن الكريم:475، وإعراب القرآن للأصبهاني:412.

(2) الواقعة:58-61.

(3) الدر المصون:214/10، وينظر اللباب في علوم الكتاب:416/18.

(4) شرح الرضي على الكافية:161/4.

عند حذف العامل[1]. وينشأ عن هذا أمران:

أ. المقابلة الموضوعية في استعمال السياق القرآني للجمل الاسمية والفعلية، ومن جميل ما ذكره ابن هشام: « ﴿أَبَشَرٌ يَهْدُونَنَا﴾[2]، فالأرجح تَقْدير (بشرٌ) فَاعِلًا لـ(يهدي) محذوفًا، وَالْجُمْلَة فعلية، وَيجوز تَقْديره مُبْتَدأ، وَتَقْدير الاسمية فِي ﴿ءَأَنتُمْ تَخْلُقُونَهُۥٓ﴾ أرجح مِنْهُ فِي﴿أَبَشَرٌ يَهْدُونَنَا﴾؛ لمعادلتها للاسمية وَهِي﴿أَمْ نَحْنُ ٱلْخَٰلِقُونَ﴾، وَتَقْدير الفعلية فِي قَوْله[3]:

فقُمْتُ للطَّيْفِ مُرْتاعاً فَأَرَّقَني... فقلتُ أَهْيَ سَرَتْ أم عادني حُلُمُ

أَكثر رجحانًا من تقديرها فِي﴿أَبَشَرٌ يَهْدُونَنَا﴾؛ لمعادلتها الفعلية»[4].

وعقب الأزهري على قول ابن هشام بقوله: «وهذه الأرجحية وإن كانت بالنسبة إلى شيءٍ خاص مطلوبة في الجملة لأجل المعادلة، وإذا تعارض المرجحان تساقطا، وبقي الوجهان على السَّواء»[5].

يقول ابن عرفة التونسي(ت803هـ): «فإن قلت: لم عبَّر في الأول بالفعل، وفي الثاني بالاسم؟ قلت: كان المقصود بالأول نفي الخلق عنهم، فناسب الفعل؛ لأنَّه مطلق يصدق بصورة، فإذا انتفى عمَّ؛ لأنَّ نفي الأعم يستلزم

---

(1) ينظر شرح التصريح:396/1.

(2) التغابن:6.

(3) البيت قيل لزياد بن منقذ المعروف بالمرار الحنظلي، وقيل هو زياد بن حمل، ينظر المقاصد النحوية: 1/ 259، 4/ 137، وشرح شواهد المغني: 1/ 134، وخزانة الأدب: 5/ 244، 245، والدرر اللوامع: 1/ 190.

(4) المغني:495.

(5) شرح التصريح:396/1.

نفي الأخص، والمقصود بالثاني ثبوت الخلق لله تعالى، فناسب الاسم للثبوت والدوام»[1].

ب. مجيءُ(الخالقونَ) بعد (نحن) بطريقِ التأكيد لا بطريقِ الخبريةِ أصالةً[2].

ت. يقول المظهري(ت1225هـ): «وتقديم المسند اليه على الخبر الفعلي في ﴿ءَأَنتُمۡ تَخۡلُقُونَهُۥٓ﴾؛ للإفادة التخصيص»[3].

3. يقول البقاعي: «ولما كان المقام لتقرير المنكرين ذكر الخبر المفهوم من السياق على وجهٍ أفهمَ أنَّ التقدير: أو أنتم الخالقون له أم نحن؟ فقال: بل نحن، (الخالقون)، أي الثابت لنا ذلك، فالآية من الاحتباك، ذكر أولاً (تخلقون) دليلاً على حذف مثله له سبحانه ثانياً، وذكر الاسم ثانياً دليلاً على حذف مثله لهم أولاً، وسرُّ ذلك أنَّه ذكر ما هو الأوفق لأعمالهم ممَّا يدلُّ على وقت التجدد ولو وقتاً ما، وما هو الأولى بصفاته سبحانه ممَّا يدلُّ على الثبات والدوام»[4].

4. أجمل ابن عاشور حقيقتي التقديم والحذف بما نصُّه: «تَقْدِيمُ الْمُسْنَدِ إِلَيْهِ عَلَى الْمُسْنَدِ الْفِعْلِيِّ فِي أَأَنْتُمْ تَخْلُقُونَهُ؛ لِإِفَادَةِ التَّقَوِّي لِأَنَّهُمْ لَمَّا نُزِّلُوا مَنْزِلَةَ مَنْ

(1) تفسير ابن عرفة:145/4.

(2) ينظر تفسير أبي السعود:197/8، والمجتبى من مشكل إعراب القرآن الكريم:210.

(3) التفسير المظهري:177/9.

(4) نظم الدرر:416/7.

يَزْعُمُ ذَلِكَ كَمَا عَلِمْتَ صِيغَتْ جُمْلَةُ نَفْيِهِ بِصِيغَةٍ دَالَّةٍ عَلَــى زَعْمِهِــمْ تَمَكُّــنُ التَّصَرُّفَ فِي تَكْوِينِ النَّسْلِ»[1].

وهكذا نرى روعة السياق القرآني في تقديم الاسم المــشغول عنــه لعلــلٍ تعبيرية وجمالية يقتضيها السياق القرآني البديع الذي هو تنزيل ربِّ العالمين.

---

(1) التحرير والتنوير:27/314.

بسم الله الرحمن الرحيم

الخاتمة

الحمد لله ربِّ العالمين، والصلاة والسلام على سيِّد المرسلين سيِّدنا محمد وعلى آله وصحبه أجمعين. وبعد

فكانت دراستي قرابة سنين تدور في دراسة أحد أبواب النحو العربي ذلك هو باب الاشتغال، وكان مداره القرآن الكريم، وبعد العكوف على دراسته والإلمام به بمشيئة الله تعالى توضَّحت أماي عدَّة أمور:

1. الاشتغال باب واسع في قواعده وحالاته يجب على القارئ أنْ يأخذ بعين الحذر في قراءته، وان يكون ملمّاً بقواعد هذا الباب.
2. أفرد النحاة القدامى مبحثاً بخصوص هذا الباب يدلُّ على اهتمامهم به فضلاً عن عدد من المحدثين أصحاب الاتجاه التقليدي للقدماء، فقد فصّلوا القول فيه وبيّنوا قواعده وحالاته وأركانه ومتعلّقات هذا الباب، وكان ذلك تبعاً لأسلوب كلّ مصنف.
3. تعدد تسميات الاشتغال عند النحويين بوصفه مصطلحًا بألفاظ مختلفة، والزجاجي هو أول من ظهر عنده مصطلح الاشتغال بهذه التسمية.
4. الحد النحوي لمصطلح الاشتغال كانت القصدية فيه مؤتلفة إلّا أنَّ الألفاظ فيها نوعًا من الاختلاف وهذا بحسب طبيعة كلِّ مصنِّف.
5. دقّة شروط حالات الاشتغال ولا سيَّما الحالتين الأولى والثانية، فلم نقف على شواهد قرآنية بخصوصهما ضمن هذا الباب.

6. إنّ سقوط أي شرط من شروط أركان الاشتغال وحالاته يؤدي إلى إخـــراج بنية الجملة من باب الاشتغال.

7. القرآن الكريم كتاب لا تنقضي عجائبه ؛ لذا فإنّ قضية الكشف عن التعبيـــر القرآني وعلله في التقديم والتأخير وغيرهما لا يمكن أنْ يجزم بهـــا إنـــسان مهما آتاه الله من علم، وما أجملناه محاولة نسأل الله فيها التوفيق والسداد.

8. أرى وبالله التوفيق أنَّ الاشتغال يفيد تخصيصاً وتوكيداً، وقد ناقشت ذلك في مبحث مستقل من الرسالة.

9. كثرة الخلاف النحوي في هذا الباب، وهذا أدَّى بطبيعته إلـــى تعـــدد الآراء النحوية فيه، فمثلاً المصدر وحكمه في هذا الباب فقد تضاربت فيـــه الآراء النحوية بين دخوله في هذا الباب او عدم دخوله، وكـــذلك جـــواب القـــسم وغيرهما من المتعلقات الأخرى.

10. إنَّ للتعبير القرآني وبعبارة أخرى (السياق القرآني) وما يحتويه من بلاغـــة في الأسلوب ورصانة في التعبير ودقّة في إبراز المعنى المراد له، علاقـــةً في هذا الباب، وما ذكرناه نزرٌ من فيض الإعجاز والنظم القرآنيين اللـــذين يحويهما كتاب الله تعـــالى الـــذي﴿ لَّا يَأْتِيهِ ٱلْبَٰطِلُ مِنۢ بَيْنِ يَدَيْهِ وَلَا مِنْ خَلْفِهِۦ ۖ تَنزِيلٌ مِّنْ حَكِيمٍ حَمِيدٍ ﴿٤٢﴾﴾ [فُصِّلَت:42].

11. للقراءات القرآنية أثر فعَّال في نقل بنية الجملة الاشتغالية من الابتداء إلـــى الاشتغال وبالعكس.

12. كلُّ مفسِّرٍ وكلُّ باحثٍ في النظم القرآني العجيب كانت له وجهة نظر تقـــوم على أساس متين منها التوجيه التفسيري والنحوي والـــصرفي والبلاغـــي، فضلاً عن تنوع القراءات القرآنية، وهذه بأجمعها توصل المتأمِّل إلى كشف

بعض علل التعبير القرآني في التقديم والتأخير كونها منفذاً مهماً من منافــذ الإعجاز القرآني.

13. حلقة التوسع في المعنى كانت رائدة في توجيهات الجملة الاشتغالية، فالرّفع له علته من حيث القوة والتوكيد والثبوت والنَّصب له علَّته من حيث التغيير والتجدد بحسب زمن الفعل، فضلًا عن الاستعمال القرآني للمصادر وللقــسم وللصفة وغيرها، وهذا ما رأيناه جليًا في دراستنا هذا الباب.

14. كلُّ موضع من مواضع النص القرآني الرصين له علَّته التعبيرية فـــي التقـــديم والتأخير، فقد يصلح الاختصاص علَّة مثلاً ولا يـــصلح الاهتمـــام وبـــالعكس، وهكذا مع العلل الأخرى والتي تتناسب كلُّ واحدةٍ منها مـــع الـــسياق القرآنـــي البديع.

15. الاشتغال يقوم على العامل، وقد لاقت نظرية العامل قبـــولاً ورفـــضاً مـــن بعض القدماء أمثال قطرب وابن جني وابن مضاء القرطبي، ومـــن بعـــض الباحثين المحدثين أمثال الأســـتاذ إبـــراهيم مـــصطفى وتلميـــذه الـــدكتور المخزومي وغيرهما، والذي ينبغي أن نقول إنّ جميع هذه المحاولات قديماً وحديثاً لم تستطع أن تدحض أبواب النحو القائمة على العامل ومنهـــا بـــاب الاشتغال بكونه يقوم على أساسه.

16. لم يكن المحدثون وحدهم الذين شعروا بصعوبة النحو، فإنَّ القـــدماء كـــان لديهم شعور بذلك، وإلَّا فماذا نفسِّر وجود الشروح علـــى متـــون الكتـــب، ووجود الحواشي وحواشي الحواشي والتعليقات. ألم تكن هذه كلُّها تيـــسيرًا للنحو، بل فبماذا نفسِّر تسمية كتبهم بالإيضاح والمفصَّل والتسهيل والمساعد ... وغيرها[1].

---

(1) ينظر ما قاله الدكتور زكي مبارك في كتابه النحو العربي: 158.

فكان يستوجب على بعض المحدثين أنْ لا يُحدثوا هذه الضجَّة ويقوموا بإيقاظها بعد أنْ كانت نائمة، وإذا كان لا بُدَّ من إيقاظها فكان عليهم أن يتدبَّروا في حكمهم على النحو بآراء سديدة تؤيد ما يقولون.

وفي الختام أدعو الله العليَّ القديرَ أنْ يجعل عملي هذا خالصاً لوجهه وأنْ لا يشرك به أحداً من خلقه إنَّه سميع مجيب، وآخر دعوانا أنِ الحمد لله ربِّ العالمين، وصلى الله على سيدنا محمد وعلى آله وصحبه أجمعين.

المؤلف

مواضع الاشتغال في القرآن الكريم

(دراسة إحصائية توثيقية)

ارتأينا – بعد فضل الله تعالى– وضعَ ملحقٍ في نهاية المطاف يُبيِّن فيه مواضعُ الاشتغال في القرآن الكريم –على حدِّ علمنا– فضلًا عن توثيق وقوع الاشتغال فيها على وفق ما تناقلته كتب اللغة والنحو والتفسير وعلوم القرآن والبلاغة وغيرها.

وقد اعتمدنا في ذكر الشواهد القرآنية على الثوابت الآتية:

1. اعتماد الترتيب القرآني للآيات القرآنية كما ورد ذكرُها في المصحف الشريف في وقوع الاشتغال فيها.
2. بيان الأوجه الاعرابية والخلاف النحوي في المتن.
3. وضعنا هامشًا لكلٍّ آية قرآنية يسرد فيه المصادر والمراجع اللغوية والنحوية والصرفية والبلاغية، فضلًا عن كتب التفسير وعلوم القرآن التي ورد فيها ذكر موطن الاشتغال.
4. اعتماد المصادر والمراجع القديمة والحديثة في ذكر موطن الاشتغال، إلَّا أنَّ القديمة كانت هي الأوفر ذكرًا؛ لدقَّتها وتفصيلها مواضعَ الاشتغال.
5. مراعاة التسلسل الزمني لسني الوفاة في أثناء ذكر المصادر والمراجع.

ومواضع الاشتغال في القرآن الكريم من جهة الوقوع على النحو الآتي:

1. قوله تعالى: ﴿يَٰبَنِيٓ إِسۡرَٰٓءِيلَ ٱذۡكُرُواْ نِعۡمَتِيَ ٱلَّتِيٓ أَنۡعَمۡتُ عَلَيۡكُمۡ وَأَوۡفُواْ بِعَهۡدِيٓ أُوفِ بِعَهۡدِكُمۡ وَإِيَّٰيَ فَٱرۡهَبُونِ ٤٠﴾ [البقرة:40].

(وَإِيَّٰىَ) منصوب على المفعولية أو على الاشتغال[1].قوله تعالى: ﴿وَءَامِنُواْ بِمَآ أَنزَلْتُ مُصَدِّقًا لِّمَا مَعَكُمْ وَلَا تَكُونُوٓاْ أَوَّلَ كَافِرِۭ بِهِۦۖ وَلَا تَشْتَرُواْ بِـَٔايَٰتِى ثَمَنًا قَلِيلًا وَإِيَّٰىَ فَٱتَّقُونِ ﴿٤١﴾﴾ [البقرة: 41].

(وَإِيَّٰىَ) منصوب على المفعولية أو على الاشتغال[2].

2. قوله تعالى: ﴿وَٱتَّقُواْ يَوْمًا لَّا تَجْزِى نَفْسٌ عَن نَّفْسٍ شَيْـًٔا وَلَا يُقْبَلُ مِنْهَا شَفَٰعَةٌ وَلَا يُؤْخَذُ مِنْهَا عَدْلٌ وَلَا هُمْ يُنصَرُونَ ﴿٤٨﴾﴾ [البقرة: 48].

---

(1) ينظر معاني القرآن للأخفش:83/1، ومعاني القرآن وإعرابه:121/1، وإعراب القرآن للنحاس:49/1، ومشكل إعراب القرآن:90/1، والتفسير البسيط:432/2، والكشاف:59/1، والمحرر الوجيز:116/1، والجواهر (إعراب القرآن المنسوب خطأً إلى الزجاج):382/3، وإيجاز البيان في معاني القرآن:89/1، والتبيان في إعراب القرآن:57/1، والجامع لأحكام القرآن:333/1، وتفسير النسفي:61/1، والتسهيل لعلوم التنزيل:81/1، والبحر المحيط:284/1-285، والدر المصون:314/1-315، واللباب في علوم الكتاب:167/1، والبرهان في علوم القرآن:199/3، وغرائب القرآن ورغائب الفرقان:272/1، ونواهد الأبكار وشوارد الأفكار:216/2-217، وتفسير القرآن العظيم المنسوب للإمام الطبراني:316/1، وتفسير أبي السعود:17/1، وحَاشِيةُ الشِّهَابِ عَلَى تفْسيرِ البَيضَاوِي:147/2، وحاشية الصبان على شرح الأشمونى:102/2-103، والبحر المديد:99/1، وفتح القدير:74/1، وروح المعاني:245/1، والتحرير والتنوير:454/1-456، وإعراب القرآن الكريم وبيانه:91/1.

(2) ينظر معاني القرآن للأخفش:83/1، ومعاني القرآن وإعرابه:337/4-338، وإعراب القرآن للنحاس:49/1، وتفسير الراغب الأصفهاني:169/1، والجواهر (إعراب القرآن المنسوب خطأً إلى الزجاج):195/1، 872/2، والتبيان في إعراب القرآن:57/1، والبحر المحيط:331/1، والتفسير القيم:72، البحر المديد:78/1، وروح المعاني:45/1، والتفسير المنير للزحيلي:148/1.

(هُمْ) مرفوع على الابتداء أو مرفوع على اشتغال الفاعلية[1].

3. قوله تعالى: ﴿أُوْلَٰٓئِكَ ٱلَّذِينَ ٱشۡتَرَوُاْ ٱلۡحَيَوٰةَ ٱلدُّنۡيَا بِٱلۡأٓخِرَةِۖ فَلَا يُخَفَّفُ عَنۡهُمُ ٱلۡعَذَابُ وَلَا هُمۡ يُنصَرُونَ ٨٦﴾[البقرة:86].

(هُمْ) مرفوع على الابتداء أو مرفوع على اشتغال الفاعلية[2].

4. قوله تعالى: ﴿وَإِذۡ قَالَ إِبۡرَٰهِـۧمُ رَبِّ ٱجۡعَلۡ هَٰذَا بَلَدًا ءَامِنٗا وَٱرۡزُقۡ أَهۡلَهُۥ مِنَ ٱلثَّمَرَٰتِ مَنۡ ءَامَنَ مِنۡهُم بِٱللَّهِ وَٱلۡيَوۡمِ ٱلۡأٓخِرِۖ قَالَ وَمَن كَفَرَ فَأُمَتِّعُهُۥ قَلِيلٗا ثُمَّ أَضۡطَرُّهُۥٓ إِلَىٰ عَذَابِ ٱلنَّارِۖ وَبِئۡسَ ٱلۡمَصِيرُ ١٢٦﴾ [البقرة:126].

(مَن) مرفوع على الابتداء أو منصوب على الاشتغال[3].

5. قوله تعالى: ﴿وَمِنۡ حَيۡثُ خَرَجۡتَ فَوَلِّ وَجۡهَكَ شَطۡرَ ٱلۡمَسۡجِدِ ٱلۡحَرَامِۚ وَحَيۡثُ مَا كُنتُمۡ فَوَلُّواْ وُجُوهَكُمۡ شَطۡرَهُۥ لِئَلَّا يَكُونَ لِلنَّاسِ عَلَيۡكُمۡ حُجَّةٌ إِلَّا ٱلَّذِينَ ظَلَمُواْ مِنۡهُمۡ فَلَا تَخۡشَوۡهُمۡ وَٱخۡشَوۡنِي وَلِأُتِمَّ نِعۡمَتِي عَلَيۡكُمۡ وَلَعَلَّكُمۡ تَهۡتَدُونَ ١٥٠﴾ [البقرة:150].

---

(1) ينظر إعراب القرآن للنحاس:222/1، وتفسير النسفي:84/1، والبحر المحيط:310/1، والدر المصون:339/1، واللباب في علوم الكتاب:50/2، و إعراب القرآن الكريم وبيانه:98/1.

(2) ينظر البحر المحيط:474-475، والدر المصون:492/1، واللباب في علوم الكتاب:260/2، و إعراب القرآن الكريم وبيانه:140/1.

(3) ينظر معاني القرآن للفراء:86/1، ومعاني القرآن للأخفش:68/1-156/69،1، ومعاني القرآن وإعرابه:207/1-208، ومشكل إعراب القرآن:110/1، وبحر العلوم:92/1، والتفسير البسيط:402/3-403، وتفسير الرازي:437/12، والجامع لأحكام القرآن:119/2، وتفسير الكتاب العزيز للأشبيلي:355/1-356، والبحر المحيط:614/1-615، والدر المصون:109/2-110، واللباب في علوم الكتاب:529/7، والبحر المديد:164/1، والتحرير والتنوير:716/1-717.

(ٱلَّذِينَ) مرفوع على الابتداء أو منصوب على الاشتغال[1]، على قراءة ابن عباس (رضي الله عنهما) بجعل (ألا) حرف استفتاح[2].

6. قوله تعالى: ﴿سَلۡ بَنِيٓ إِسۡرَٰٓءِيلَ كَمۡ ءَاتَيۡنَٰهُم مِّنۡ ءَايَةِۢ بَيِّنَةٖۗ وَمَن يُبَدِّلۡ نِعۡمَةَ ٱللَّهِ مِنۢ بَعۡدِ مَا جَآءَتۡهُ فَإِنَّ ٱللَّهَ شَدِيدُ ٱلۡعِقَابِ ٢١١﴾ [البقرة:211].

(كَمۡ) من المحتمل أنّها منصوبة على الاشتغال[3].

7. قوله تعالى: ﴿يُؤۡتِي ٱلۡحِكۡمَةَ مَن يَشَآءُۚ وَمَن يُؤۡتَ ٱلۡحِكۡمَةَ فَقَدۡ أُوتِيَ خَيۡرٗا كَثِيرٗاۗ وَمَا يَذَّكَّرُ إِلَّآ أُوْلُواْ ٱلۡأَلۡبَٰبِ ٢٦٩﴾ [البقرة:269].

(وَمَن يُؤۡتَ) مرفوع على الابتداء أو منصوب على المفعولية أو منصوب على الاشتغال[4].

---

(1) ينظر معاني القرآن للفراء:1/89-90، وإعراب القرآن للنحاس:1/271، والمحتسب:1/115، والتفسير البسيط:3/409-415، والمحرر الوجيز:1/225-226، والإنصاف في مسائل الخلاف:1/216-221، وتفسير الرازي:4/120، والتبيان في إعراب القرآن:1/128، والجامع لأحكام القرآن:2/168-170، وشرح التسهيل لابن مالك:3/345، والبحر المحيط:2/41-42، والجنى الداني:518-521، والدر المصون:2/179-180، و واللباب في علوم الكتاب:3/67-69، وفتح القدير:1/156-157، وروح المعاني:1/415-417، والتحرير والتنوير:2/47.

(2) قرأ بها ابن عباس (رضي الله عنهما) وزيد بن علي مع الوقوف على (حجّة)، ثمَّ يستأنف بعدها، ينظر مختصر في شواذ القراءات:10، والمحتسب:1/114، والكشاف:1/206.

(3) ينظر غرائب التفسير وعجائب التأويل:1/210، والمحرر الوجيز:1/284، وتفسير الرازي:6/365، والجامع لأحكام القرآن:3/27، وتفسير البيضاوي:1/134، وتفسير النسفي:1/176، والدر المصون:2/366-367، واللباب في علوم الكتاب:3/489، والبحر المديد:1/237، وفتح القدير:1/243-244، والتحرير والتنوير:2/289-291، وإعراب القرآن الكريم وبيانه:1/310-311.

(4) ينظر المحرر الوجيز:1/364-365، والتبيان في إعراب القرآن:1/220، والجامع لأحكام القرآن:3/331، وتفسير البيضاوي:1/160، والبحر المحيط:2/684-685، والدر المصون:2/605، واللباب في علوم الكتاب:4/418-419، وروح المعاني:2/40-41، والتحرير والتنوير:3/64.

8. قوله تعالى: ﴿ٱلَّذِينَ يَأْكُلُونَ ٱلرِّبَوٰاْ لَا يَقُومُونَ إِلَّا كَمَا يَقُومُ ٱلَّذِى يَتَخَبَّطُهُ ٱلشَّيْطَٰنُ مِنَ ٱلْمَسِّ ۚ ذَٰلِكَ بِأَنَّهُمْ قَالُوٓاْ إِنَّمَا ٱلْبَيْعُ مِثْلُ ٱلرِّبَوٰاْ ۗ وَأَحَلَّ ٱللَّهُ ٱلْبَيْعَ وَحَرَّمَ ٱلرِّبَوٰاْ ۚ فَمَن جَآءَهُۥ مَوْعِظَةٌ مِّن رَّبِّهِۦ فَٱنتَهَىٰ فَلَهُۥ مَا سَلَفَ وَأَمْرُهُۥٓ إِلَى ٱللَّهِ ۖ وَمَنْ عَادَ فَأُوْلَٰٓئِكَ أَصْحَٰبُ ٱلنَّارِ ۖ هُمْ فِيهَا خَٰلِدُونَ ﴿٢٧٥﴾﴾ [البقرة: 275].

(فَمَن جَآءَهُۥ) مرفوعة على الابتداء أو منصوبة على الاشتغال، في حال كون (مَن) شرطية(1).

9. قوله تعالى: ﴿فَأَمَّا ٱلَّذِينَ كَفَرُواْ فَأُعَذِّبُهُمْ عَذَابًا شَدِيدًا فِى ٱلدُّنْيَا وَٱلْءَاخِرَةِ وَمَا لَهُم مِّن نَّٰصِرِينَ ﴿٥٦﴾﴾ [آل عمران: 56].

(أمَّا) مرفوع على الابتداء أو منصوب على الاشتغال(2).

10. قوله تعالى: ﴿وَأَمَّا ٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ وَعَمِلُواْ ٱلصَّٰلِحَٰتِ فَيُوَفِّيهِمْ أُجُورَهُمْ ۗ وَٱللَّهُ لَا يُحِبُّ ٱلظَّٰلِمِينَ ﴿٥٧﴾﴾ [آل عمران: 57].

(أمَّا) مرفوع على الابتداء أو منصوب على الاشتغال(3).

11. قوله تعالى: ﴿ذَٰلِكَ نَتْلُوهُ عَلَيْكَ مِنَ ٱلْءَايَٰتِ وَٱلذِّكْرِ ٱلْحَكِيمِ ﴿٥٨﴾﴾ [آل عمران: 58].

(ذلك) مرفوع على الابتداء أو منصوب على الاشتغال(4).

---

(1) ينظر تفسير البيضاوي: 1/162، والدر المصون: 2/634، واللباب في علوم الكتاب: 4/453-454، وإعراب القرآن الكريم وبيانه: 1/428.

(2) ينظر التبيان في إعراب القرآن: 1/266، واللباب في علوم الكتاب: 1/1096.

(3) ينظر زاد المسير: 1/288، وتفسير الرازي: 8/241، والتبيان في إعراب القرآن: 1/266، وتفسير البيضاوي: 2/20، والبحر المحيط: 3/181، واللباب في علوم الكتاب: 1/1096، والسراج المنير: 1/221.

(4) ينظر معاني القرآن وإعرابه: 1/421-422، والكشاف: 1/367، والتبيان في إعراب القرآن: 1/266، والجامع: 4/102، وتفسير البيضاوي: 2/120، والبحر المحيط: 3/182-183، واللباب في علوم الكتاب: 1/1097، والسراج المنير: 1/221، وتفسير أبي السعود: 2/45، والبحر المديد: 1/360، والتحرير والتنوير: 3/262.

12. قوله تعـــالى: ﴿وَلَا تُؤْمِنُوٓاْ إِلَّا لِمَن تَبِعَ دِينَكُمْ قُلْ إِنَّ ٱلْهُدَىٰ هُدَى ٱللَّهِ أَن يُؤْتَىٰٓ أَحَدٌ مِّثْلَ مَآ أُوتِيتُمْ أَوْ يُحَآجُّوكُمْ عِندَ رَبِّكُمْ ۗ قُلْ إِنَّ ٱلْفَضْلَ بِيَدِ ٱللَّهِ يُؤْتِيهِ مَن يَشَآءُ ۗ وَٱللَّهُ وَٰسِعٌ عَلِيمٌ ﴿٧٣﴾﴾ [آل عمران:73].

(أَن يُؤْتَىٰٓ) مرفوع على الابتداء أو منصوب على الاشتغال(1).

13. قوله تعـــالى: ﴿هَٰٓأَنتُمْ أُوْلَآءِ تُحِبُّونَهُمْ وَلَا يُحِبُّونَكُمْ وَتُؤْمِنُونَ بِٱلْكِتَٰبِ كُلِّهِۦ وَإِذَا لَقُوكُمْ قَالُوٓاْ ءَامَنَّا وَإِذَا خَلَوْاْ عَضُّواْ عَلَيْكُمُ ٱلْأَنَامِلَ مِنَ ٱلْغَيْظِ ۚ قُلْ مُوتُواْ بِغَيْظِكُمْ ۗ إِنَّ ٱللَّهَ عَلِيمٌۢ بِذَاتِ ٱلصُّدُورِ ﴿١١٩﴾﴾ [آل عمران:119].

(أُوْلَآءِ) مرفوع على الابتداء أو منصوب على الاشتغال(2).

14. قوله تعالى: ﴿رَبَّنَآ إِنَّكَ مَن تُدْخِلِ ٱلنَّارَ فَقَدْ أَخْزَيْتَهُۥ ۖ وَمَا لِلظَّٰلِمِينَ مِنْ أَنصَارٍ ﴿١٩٢﴾﴾ [آل عمران:192].

(مَن) مرفوع على الابتداء أو منصوب على الاشتغال(3).

---

(1) ينظر مشكل إعراب القرآن:163/1، والتفسير البسيط:353/5-354، والمحرر الوجيز:455/1، والجواهر (إعراب القرآن المنسوب خطأً إلى الزجاج):113/1، وغرائب التفسير وعجائب التأويل:261، والتبيان في إعراب القرآن:271/1، والجامع لأحكام القرآن:112/4-113، وتفسير البيضاوي:23/2، والبحر المحيط:212/3-213، والجنى الداني:224/1-225، والدر المصون:257/3، واللباب في علوم الكتاب:320/5-321، وإعراب القرآن العظيم لزكريا الأنصاري:208، وفتح القدير:351/1-352، وروح المعاني:193/2-194، والتحرير والتنوير:281/3-283، وإعراب القرآن الكريم وبيانه:535/1-539.

(2) ينظر معاني القرآن وإعرابه:463/1، وغرائب التفسير وعجائب التأويل:261، والكشاف:406/1-408، وتفسير النسفي:176/1، والدر المصون:369/3، وتفسير أبي السعود:76/2، وفتح القدير:376/1، وروح المعاني:255/2، والتحرير والتنوير:56/4، وإعراب القرآن الكريم وبيانه:40/2.

(3) ينظر التبيان في إعراب القرآن: 321/1، والبحر المحيط:472/3، والدر المصون:533/3، واللباب في علوم الكتاب:115/6، والتحرير والتنوير:198/4-199، وإعراب القرآن الكريم وبيانه:135/2.

15. قولــه تعــالى: ﴿وَٱلَّٰتِي يَأۡتِينَ ٱلۡفَٰحِشَةَ مِن نِّسَآئِكُمۡ فَٱسۡتَشۡهِدُواْ عَلَيۡهِنَّ أَرۡبَعَةٗ مِّنكُمۡۖ فَإِن شَهِدُواْ فَأَمۡسِكُوهُنَّ فِي ٱلۡبُيُوتِ حَتَّىٰ يَتَوَفَّىٰهُنَّ ٱلۡمَوۡتُ أَوۡ يَجۡعَلَ ٱللَّهُ لَهُنَّ سَبِيلٗا ١٥﴾ [النساء:15].

(وَٱلَّٰتِي) مرفوع على الابتداء أو منصوب على الاشتغال(1).

16. قولــه تعــالى: ﴿ وَٱلَّذَانِ يَأۡتِيَٰنِهَا مِنكُمۡ فَـَٔاذُوهُمَاۖ فَإِن تَابَا وَأَصۡلَحَا فَأَعۡرِضُواْ عَنۡهُمَآۗ إِنَّ ٱللَّهَ كَانَ تَوَّابٗا رَّحِيمًا ١٦﴾ [النساء:16].

(وَٱلَّذَانِ) مرفوع على الابتداء أو منصوب على الاشتغال(2).

17. قولــه تعــالى: ﴿ وَلِكُلّٖ جَعَلۡنَا مَوَٰلِيَ مِمَّا تَرَكَ ٱلۡوَٰلِدَانِ وَٱلۡأَقۡرَبُونَۚ وَٱلَّذِينَ عَقَدَتۡ أَيۡمَٰنُكُمۡ فَـَٔاتُوهُمۡ نَصِيبَهُمۡۚ إِنَّ ٱللَّهَ كَانَ عَلَىٰ كُلِّ شَيۡءٖ شَهِيدًا ٣٣﴾ [النساء:33].

(وَٱلَّذِينَ) مرفوع على الابتداء أو منصوب على الاشتغال(3).

18. قوله تعالى: ﴿ وَٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ وَعَمِلُواْ ٱلصَّٰلِحَٰتِ سَنُدۡخِلُهُمۡ جَنَّٰتٖ تَجۡرِي مِن تَحۡتِهَا ٱلۡأَنۡهَٰرُ خَٰلِدِينَ فِيهَآ أَبَدٗاۖ لَّهُمۡ فِيهَآ أَزۡوَٰجٞ مُّطَهَّرَةٞۖ وَنُدۡخِلُهُمۡ ظِلّٗا ظَلِيلًا ٥٧﴾ [النساء:57].

---

(1) ينظر التبيان في إعراب القرآن:338/1، والجامع لأحكام القرآن:82/5-83، والبحر المحيط:557/3، وروح المعاني:443/2، والتحرير والتنوير:190/6.

(2) ينظر الكتاب: 143/1، وشرح الكافية الشافية:379/1، والمحرر الوجيز: 21/2-22، والتبيان في إعراب القرآن: 338/1-339، والجامع لأحكام القرآن: 85/5-86، والبحر المحيط:3 /559، والتحرير والتنوير:190/6.

(3) ينظر الكشاف:504/1، والمحرر الوجيز:65/2، وزاد المسير:400/1، والتبيان في إعراب القرآن: 352/1-353، والجامع لأحكام القرآن: 167/5، وتفسير البيضاوي: 72/2، وتفسير النسفي: 215/1، والبحر المحيط: 621/3، وغرائب القرآن ورغائب الفرقان: 407/2، وتفسير أبي السعود: 173/2، والتفسير المظهري: 96/2-97، والتحرير والتنوير: 35/5، وإعراب القرآن الكريم وبيانه: 207/2.

(وَٱلَّذِينَ) مرفوع على الابتداء أو منصوب على الاشتغال[1].

19. قوله تعالى: ﴿وَٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ وَعَمِلُواْ ٱلصَّٰلِحَٰتِ سَنُدْخِلُهُمْ جَنَّٰتٍ تَجْرِى مِن تَحْتِهَا ٱلْأَنْهَٰرُ خَٰلِدِينَ فِيهَآ أَبَدًا ۖ وَعْدَ ٱللَّهِ حَقًّا ۚ وَمَنْ أَصْدَقُ مِنَ ٱللَّهِ قِيلًا ﴿١٢٢﴾﴾ [النساء:122].

(وَٱلَّذِينَ) مرفوع على الابتداء أو منصوب على الاشتغال[2].

20. قوله تعالى: ﴿وَإِنِ ٱمْرَأَةٌ خَافَتْ مِنۢ بَعْلِهَا نُشُوزًا أَوْ إِعْرَاضًا فَلَا جُنَاحَ عَلَيْهِمَآ أَن يُصْلِحَا بَيْنَهُمَا صُلْحًا ۚ وَٱلصُّلْحُ خَيْرٌ ۗ وَأُحْضِرَتِ ٱلْأَنفُسُ ٱلشُّحَّ ۚ وَإِن تُحْسِنُواْ وَتَتَّقُواْ فَإِنَّ ٱللَّهَ كَانَ بِمَا تَعْمَلُونَ خَبِيرًا ﴿١٢٨﴾﴾ [النساء:128].

(ٱمْرَأَةٌ) مرفوع على الابتداء أو مرفوع على اشتغال الفاعلية[3].

---

(1) ينظر التبيان في إعراب القرآن:366/1، وإعراب القرآن الكريم وبيانه: 240/2-241.

(2) ينظر إعراب القرآن للنحاس:490/1، والتبيان في إعراب القرآن:391/1، وتفسير البيضاوي:98/2-99، والبحر المحيط:74/4، والدر المصون:95/4، واللباب في علوم الكتاب:29/7، وروح المعاني:145/3، وإعراب القرآن الكريم وبيانه:326/2.

(3) ينظر معاني القرآن للأخفش:267/1، ومعاني القرآن وإعرابه:116/2/2-117، وتفسير القرآن العظيم المنسوب للإمام الطبراني: 67/2، ودرج الدرر: 532/1، والتبيان في إعراب القرآن:395/1، وإعراب ما يشكل من ألفاظ الحديث النبوي: 128، والجامع لأحكام القرآن: 403/5، وتفسير البيضاوي:101/2، والمغني:14، 86، 757، وفتح القدير:521/1، وشرح التصريح:37/1، وموصل الطلاب إلى قواعد الإعراب:96، وفتح البيان في مقاصد القرآن:254/3، ونيل المرام من تفسير آيات الأحكام:214، وتفسير المنار:363/5، والجدول في إعراب القرآن:189/5، وإعراب القرآن الكريم وبيانه:341/2، والموسوعة القرآنية:104/4، وتفسير الشعراوي:2682/5، والمجتبى من مشكل إعراب القرآن:202/1.

21. قوله تعـالى: ﴿ لَّٰكِنِ ٱلرَّٰسِخُونَ فِي ٱلْعِلْمِ مِنْهُمْ وَٱلْمُؤْمِنُونَ يُؤْمِنُونَ بِمَآ أُنزِلَ إِلَيْكَ وَمَآ أُنزِلَ مِن قَبْلِكَ ۚ وَٱلْمُقِيمِينَ ٱلصَّلَوٰةَ ۚ وَٱلْمُؤْتُونَ ٱلزَّكَوٰةَ وَٱلْمُؤْمِنُونَ بِٱللَّهِ وَٱلْيَوْمِ ٱلْءَاخِرِ أُو۟لَٰٓئِكَ سَنُؤْتِيهِمْ أَجْرًا عَظِيمًا ﴿١٦٢﴾ ﴾ [النساء:162].

(أُو۟لَٰٓئِكَ) مرفوع على الابتداء أو منصوب على الاشتغال[1].

22. قولـه تعـالى: ﴿ وَرُسُلًا قَدْ قَصَصْنَٰهُمْ عَلَيْكَ مِن قَبْلُ وَرُسُلًا لَّمْ نَقْصُصْهُمْ عَلَيْكَ ۚ وَكَلَّمَ ٱللَّهُ مُوسَىٰ تَكْلِيمًا ﴿١٦٤﴾ ﴾ [النساء:164].

(رسلًا) مرفوع على الابتداء أو منصوب على الاشتغال[2].

23. قوله تعالى: ﴿ يَسْتَفْتُونَكَ قُلِ ٱللَّهُ يُفْتِيكُمْ فِي ٱلْكَلَٰلَةِ ۚ إِنِ ٱمْرُؤٌا۟ هَلَكَ لَيْسَ لَهُۥ وَلَدٌ وَلَهُۥٓ أُخْتٌ فَلَهَا نِصْفُ مَا تَرَكَ ۚ وَهُوَ يَرِثُهَآ إِن لَّمْ يَكُن لَّهَا وَلَدٌ ۚ فَإِن كَانَتَا ٱثْنَتَيْنِ فَلَهُمَا ٱلثُّلُثَانِ مِمَّا تَرَكَ ۚ وَإِن كَانُوٓا۟ إِخْوَةً رِّجَالًا وَنِسَآءً فَلِلذَّكَرِ مِثْلُ حَظِّ ٱلْأُنثَيَيْنِ ۗ يُبَيِّنُ ٱللَّهُ لَكُمْ أَن تَضِلُّوا۟ ۗ وَٱللَّهُ بِكُلِّ شَيْءٍ عَلِيمٌۢ ﴿١٧٦﴾ ﴾ [النساء:176].

---

(1) ينظر التبيان في إعراب القرآن/408/1، والبحر المحيط:136/4، والدر المصون:156/4، واللباب في علوم الكتاب:126/7.

(2) ينظر: معاني القرآن للفرّاء: 295/1، ومعاني القرآن للأخفش: 269/1، وجامع البيان:403/9، ومعاني القرآن وإعرابه:133/2،وإعراب القرآن للنحاس: 506/1-507، والكشف والبيان عن تفسير القرآن: 416/3، والهداية إلى بلوغ النهاية: 1534/2، ومشكل إعراب القرآن: 213/1،والكشّاف: 590/1، والمحرر الوجيز: 161/2، وتفسير الرازي: 111/11/6، والجامع لحكام القرآن: 6/3/ 17، والتبيان في إعراب القرآن: 1/ 409، وتفسير البيضاوي: 109/2، والبحر المحيط: 398/3، واللباب في علوم الكتاب: 1670/1،وتفسير أبي السعود: 255/2،وتفسير الجلالين: 136، والفتوحات الإلهية على تفسير الجلالين: 448/1، والبحر المديد: 591/1، وفتح القدير: 538/1، وروح المعاني: 192/3.

(أَمۡرُؤٌاْ) مرفوع على اشتغال الفاعلية أو مرفوع على الابتداء[1].

24. قوله تعــالى: ﴿وَٱلسَّارِقُ وَٱلسَّارِقَةُ فَٱقۡطَعُوٓاْ أَيۡدِيَهُمَا جَزَآءَۢ بِمَا كَسَبَا نَكَٰلٗا مِّنَ ٱللَّهِۗ وَٱللَّهُ عَزِيزٌ حَكِيمٞ ٣٨﴾ [المائدة:38].

(وَٱلسَّارِقُ وَٱلسَّارِقَةُ) مرفوعان على الابتداء أو منصوبان على الاشتغال[2].

---

(1) ينظر معاني القرآن:270/1، ومعاني القرآن وإعرابه:136/2، وتفسير القرآن العظــيم المنسوب للإمام الطبراني:67/2، والخصائص:380/2، والتَّفْــسِيرُ البَــسِيْط:298/10، وغرائب التفسير وعجائب التأويل:314/1، والكشاف:598/1، وإعراب ما يشكل مــن ألفاظ الحديث النبوي:128، وشرح ابن يعيش للمفصل:120/5-123، وشرح الرضــي على الكافية:439/1، والبحر المحيط:150/4-151، وتفسير البيضاوي:112/2، وتفسير النسفي:422/1، والتسهيل لعلوم التنزيل:218/1، والبحــر المحــيط:150/4، والــدر المصون:13/6، وتفسير ابن عرفة:77/2، وغرائب القرآن ورغائب الفرقــان:536/2، وتفسير أبي السعود:264/2، وفتح القدير:543/1، وروح المعاني:217/3، ونيل المرام من تفسير آيات الأحكام:221، والتحرير والتنــوير:66/6، وإعــراب القــرآن الكــريم وبيانه:396/2، والمدارس النحوي(د.شوقي):207.

(2) ينظر الكتاب:142/1-144، ومعاني القرآن للفراء:306/1،242، 244/2، ومعــاني القرآن للأخفش:84/1-86، ومعاني القرآن وإعرابه:171/2-172، وإعراب القــرآن للنحاس:19/2، ومعاني القرآن للنحاس:304/2، و وتفسير القرآن العظيم المنسوب للإمام الطبراني:141/2، والكشف والبيان عن تفسير القــرآن:60/4، والهدايــة إلــى بلــوغ النهاية:1694/3-1696، ومشكل إعراب القرآن:225/1، والكامــل فــي القــراءات العشر:534، والتفسير البسيط:365/7-366، وغرائب التفسير وعجائب التأويل:330/1، والكشاف:632/1، والمحرر الوجيز:218/2، والجواهر (إعراب القرآن المنسوب خطأً إلى الزجاج):195/1-196، والرد على النحاة:97، وزاد المسير:348/2-349، وتفسير الرازي:351/11، والتبيان في إعراب القرآن:435/1-436، وجمال القــراء وكمــال الإقراء:509/1، وإبــراز المعــاني مــن حــرز الأمــاني:110، والجــامع لأحكــام القرآن:166/6-167، وتفسير البيضاوي:126/2، وتفسير النــسفي:445/1، والبحــر المحيط:246/4-253، والدر المصون:257/4-262، وشرح قطر الندى: 192-193، واللباب في علوم الكتاب: 318/7-323، و البرهان في علوم القــرآن:139/3-140، وغرائب القرآن ورغائب الفرقان:586/2، وتفسير الجلالين:143، وجامع البيــان فــي =

25. قولـــه تعـــالى: ﴿يَـٰٓأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُوا۟ شَهَـٰدَةُ بَيْنِكُمْ إِذَا حَضَرَ أَحَدَكُمُ ٱلْمَوْتُ حِينَ ٱلْوَصِيَّةِ ٱثْنَانِ ذَوَا عَدْلٍ مِّنكُمْ أَوْ ءَاخَرَانِ مِنْ غَيْرِكُمْ إِنْ أَنتُمْ ضَرَبْتُمْ فِى ٱلْأَرْضِ فَأَصَـٰبَتْكُم مُّصِيبَةُ ٱلْمَوْتِ ۚ تَحْبِسُونَهُمَا مِنۢ بَعْدِ ٱلصَّلَوٰةِ فَيُقْسِمَانِ بِٱللَّهِ إِنِ ٱرْتَبْتُمْ لَا نَشْتَرِى بِهِۦ ثَمَنًا وَلَوْ كَانَ ذَا قُرْبَىٰ ۙ وَلَا نَكْتُمُ شَهَـٰدَةَ ٱللَّهِ إِنَّآ إِذًا لَّمِنَ ٱلْءَاثِمِينَ ﴿١٠٦﴾﴾ [المائدة:106].

(أَنتُمْ) مرفوع على اشتغال الفاعلية أو مرفوع على الابتداء[1].

26. قولـــــه تعـــــالى: ﴿مَّن يُصْرَفْ عَنْهُ يَوْمَئِذٍ فَقَدْ رَحِمَهُۥ ۚ وَذَٰلِكَ ٱلْفَوْزُ ٱلْمُبِينُ ﴿١٦﴾﴾ [الأنعام:16].

(مَن) مرفوع على الابتداء أو منصوب على الاشتغال[2].

27. قولـــــه تعـــــالى: ﴿إِنَّمَا يَسْتَجِيبُ ٱلَّذِينَ يَسْمَعُونَ ۘ وَٱلْمَوْتَىٰ يَبْعَثُهُمُ ٱللَّهُ ثُمَّ إِلَيْهِ يُرْجَعُونَ ﴿٣٦﴾﴾ [الأنعام:36].

= تفسير القرآن للأيجي:464/1، وشرح التصريح:447/1، ونواهد الأبكار وشوارد الأفكار:260/3-262، وهمع الهوامع:133/3، وإعراب القرآن العظيم لزكريا الأنصاري:191، وتفسير أبي السعود:34/3، وحَاشيةُ الشهَاب عَلَى تفسيرِ البَيضَاوِي:240/3-241، وحاشية الصبان على شرح الأشموني:329/1، والبحر المديد:38/2، وفتح القدير:39/2، وروح المعاني:302/3، ونيل المرام من تفسير آيات الأحكام:264، والتحرير والتنوير:190/6، وإعراب القرآن الكريم وبيانه:472/2.

(1) ينظر التَّفْسِيرُ البَسِيْط:569/7، والتبيان في إعراب القرآن:467/1، ونيل المرام من تفسير آيات الأحكام:285، وإعراب القرآن الكريم وبيانه:37/3.

(2) ينظر جامع البيان:286/11، والهداية إلى بلوغ النهاية:1974/3، ومشكل إعراب القرآن:274/1، وغرائب التفسير وعجائب التأويل:355/1، والكشاف:10/2، والمحرر الوجيز:321/2-322، وزاد المسير:12/3، وتفسير الرازي:493/12، والجامع لأحكام القرآن:397/3، والبحر المحيط:454/4-455، والدر المصون:562/4، واللباب في علوم الكتاب:2004/1-2005، وتفسير ابن عرفة:145/2، والجواهر الحسان في تفسير القرآن:450/2، والسراج المنير:413/1، وتفسير أبي السعود:117/3، والتفسير المظهري:221/3، وفتح القدير:104/2، وروح المعاني:106/4، وتفسير المنار:278/7، والتحرير والتنوير:160/7-161، والموسوعة القرآنية:133/4، والتفسير الوسيط للقرآن الكريم (طنطاوي):49/5، والتفسير المنير للزحيلي:149/7.

(الموتى) مرفوع على الابتداء أو منصوب على الاشتغال[1].

28. قوله تعالى: ﴿وَٱلَّذِينَ كَذَّبُواْ بِـَٔايَٰتِنَا صُمّٞ وَبُكۡمٞ فِي ٱلظُّلُمَٰتِۗ مَن يَشَإِ ٱللَّهُ يُضۡلِلۡهُ وَمَن يَشَأۡ يَجۡعَلۡهُ عَلَىٰ صِرَٰطٖ مُّسۡتَقِيمٖ ٣٩﴾ [الأنعام:39].

(مَن) مرفوع على الابتداء أو منصوب على الاشتغال[2].

29. قوله تعالى: ﴿وَكَذَٰلِكَ فَتَنَّا بَعۡضَهُم بِبَعۡضٖ لِّيَقُولُوٓاْ أَهَٰٓؤُلَآءِ مَنَّ ٱللَّهُ عَلَيۡهِم مِّنۢ بَيۡنِنَآۗ أَلَيۡسَ ٱللَّهُ بِأَعۡلَمَ بِٱلشَّٰكِرِينَ ٥٣﴾ [الأنعام:53].

(أَهَٰٓؤُلَآءِ) مرفوع على الابتداء أو منصوب على الاشتغال[3].

30. قوله تعالى: ﴿فَمَن يُرِدِ ٱللَّهُ أَن يَهۡدِيَهُۥ يَشۡرَحۡ صَدۡرَهُۥ لِلۡإِسۡلَٰمِۖ وَمَن يُرِدۡ أَن يُضِلَّهُۥ يَجۡعَلۡ صَدۡرَهُۥ ضَيِّقًا حَرَجٗا كَأَنَّمَا يَصَّعَّدُ فِي ٱلسَّمَآءِۚ كَذَٰلِكَ يَجۡعَلُ ٱللَّهُ ٱلرِّجۡسَ عَلَى ٱلَّذِينَ لَا يُؤۡمِنُونَ ١٢٥﴾ [الأنعام:125].

(مَن) مرفوع على الابتداء أو منصوب على الاشتغال[4].

31. قوله تعالى: ﴿وَلَا تَقۡرَبُواْ مَالَ ٱلۡيَتِيمِ إِلَّا بِٱلَّتِي هِيَ أَحۡسَنُ حَتَّىٰ يَبۡلُغَ أَشُدَّهُۥۚ وَأَوۡفُواْ ٱلۡكَيۡلَ وَٱلۡمِيزَانَ بِٱلۡقِسۡطِۖ لَا نُكَلِّفُ نَفۡسًا إِلَّا وُسۡعَهَاۖ وَإِذَا قُلۡتُمۡ فَٱعۡدِلُواْ وَلَوۡ كَانَ ذَا قُرۡبَىٰۖ

---

(1) ينظر: التبيان في إعراب القرآن:241/1، والبحر المحيط: 117/4، والجامع لأحكام القرآن 418/6، والدر المصون: 307/7، واللباب في علوم القرآن: 120/8.

(2) ينظر التبيان في إعراب القرآن:494/1، والبحر المحيط:505/4-506، والدر المصون:614/4، واللباب في علوم الكتاب:131/8، وتفسير أبي السعود:132/3، وروح المعاني:140/4.

(3) ينظر التبيان في إعراب القرآن:499/1، والدر المصون:648/4، واللباب في علوم الكتاب:170/8، والفتوحات الإلهية على تفسير الجلالين:34/2، وإعراب القرآن الكريم وبيانه:125/3.

(4) ينظر معاني القرآن للفراء:353/1، والتبيان في إعراب القرآن:537/1، والدر المصون:140/5.

﴿وَبِعَهْدِ ٱللَّهِ أَوْفُوا۟ ۚ ذَٰلِكُمْ وَصَّىٰكُم بِهِۦ لَعَلَّكُمْ تَذَكَّرُونَ ۝١٥٢﴾ [الأنعام:152].

(ذَٰلِكُمْ) مرفوع على الابتداء أو منصوب على الاشتغال(1).

32. قوله تعالى: ﴿وَكَم مِّن قَرْيَةٍ أَهْلَكْنَٰهَا فَجَآءَهَا بَأْسُنَا بَيَٰتًا أَوْ هُمْ قَآئِلُونَ ۝٤﴾ [الأعراف:4].

(وَكَم) مرفوع على الابتداء أو منصوب على الاشتغال(2).

33. قوله تعالى: ﴿فَرِيقًا هَدَىٰ وَفَرِيقًا حَقَّ عَلَيْهِمُ ٱلضَّلَٰلَةُ ۗ إِنَّهُمُ ٱتَّخَذُوا۟ ٱلشَّيَٰطِينَ أَوْلِيَآءَ مِن دُونِ ٱللَّهِ وَيَحْسَبُونَ أَنَّهُم مُّهْتَدُونَ ۝٣٠﴾ [الأعراف:30].

(وفريقًا) مرفوع على الابتداء أو منصوب على الاشتغال(3).

---

(1) ينظر التبيان في إعراب القرآن:548/1، والدر المصون:220/5، واللباب في علوم الكتاب:511/8.

(2) ينظر معاني القرآن وإعرابه: 2/ 318، والأصول في النحو:323/1، وإعراب القرآن للنحاس: 2/ 114، ومشكل إعراب القرآن: 1/ 281 – 282، وغرائب التفسير وعجائب التأويل:396/1، والتفسير البسيط:9/ 14، والمحرر الوجيز:373/2، والجواهر(إعراب القرآن المنسوب خطأً إلى الزجاج):910/3، وتفسير الرازي:198/14، والتبيان في إعراب القرآن:56/1، والجامع لأحكام القرآن:162/7، والبحر المحيط:11/5، والدر المصون: 5/ 248، واللباب في علوم الكتاب:13/9، وتفسير أبي السعود:211/3، وفتح القدير:188/2، وروح المعاني:320/4، والتحرير والتنوير:19/8-21، وإعراب القرآن الكريم وبيانه:296/3-297، والموسوعة القرآنية:159/4.

(3) ينظر الجمل في النحو(المنسوب إلى الخليل): 106،والكتاب: 89/1، ومعاني القرآن للفرّاء: 376/1، ومجاز القرآن:213/1،ومعاني القرآن للأخفش:324/1، ومعاني القرآن وإعرابه:231/2،وغرائب التفسير وعجائب التأويل: 401/1،والكشاف: 95/2،والمفصل:76، والمحرر الوجيز: 457/2، وإيجاز البيان عن معاني القرآن: 328/1، وزاد المسير: 186/3،وتفسير الرازي: 228/14، والجامع لأحكام القرآن: 188/7، وتفسير البيضاوي:10/3-11، وشرح الرضي على الكافية:448/1، والبحر =

34. قوله تعالى: ﴿ وَقَالُوا۟ مَهْمَا تَأْتِنَا بِهِۦ مِنْ ءَايَةٍ لِّتَسْحَرَنَا بِهَا فَمَا نَحْنُ لَكَ بِمُؤْمِنِينَ ﴿١٣٢﴾ ﴾ [الأعراف:132].

(مَهْمَا) مرفوع على الابتداء أو منصوب على الاشتغال[1].

35. قوله تعالى: ﴿ وَٱلَّذِينَ كَذَّبُوا۟ بِـَٔايَـٰتِنَا سَنَسْتَدْرِجُهُم مِّنْ حَيْثُ لَا يَعْلَمُونَ ﴿١٨٢﴾ ﴾ [الأعراف:182].

(وَٱلَّذِينَ) مرفوع على الابتداء أو منصوب على الاشتغال[2].

36. قوله تعالى: ﴿ ذَٰلِكُمْ فَذُوقُوهُ وَأَنَّ لِلْكَـٰفِرِينَ عَذَابَ ٱلنَّارِ ﴿١٤﴾ ﴾ [الأنفال:14].

(ذَٰلِكُمْ) مرفوع على الابتداء أو منصوب على الاشتغال[3].

= المحيط:39/5، وتوضيح المقاصد:593/2، والدر المصون:299/5، وشرح قطر الندى:184،واللباب في علوم الكتاب:85/9، وإيجاز البيان عن معاني القرآن:224/3، ونظم الدرر:24/3، وشرح الأشموني:403/1، وتفسير الأيجي:609/1،وهمع الهوامع:8/2، والسراج المنير:471/1، وتفسير أبي السعود: 224/3، وحاشية الشهاب على تفسير البيضاوي:162/4،وفتح القدير:199/2، وروح المعاني:348/4، والتحرير والتنوير:90/8.

(1) ينظر معاني القرآن للأخفش:335/1، والتبيان في إعراب القرآن:590/1، والبحر المحيط:149/5، والدر المصون:432/5، واللباب في علوم الكتاب:281/9، والبحر المديد:251/2، وفتح القدير:238/2، وتفسير المنار:78/9، والجدول في إعراب القرآن الكريم:52/9، والتحرير والتنوير:68/9.

(2) ينظر التبيان في إعراب القرآن:605/1، والدر المصون:524/5، والفتوحات الالهية على تفسير الجلالين:210/2، وإعراب القرآن الكريم وبيانه:502/3.

(3) ينظر الجواهر (إعراب القرآن المنسوب خطأً إلى الزجاج):197/1، وتفسير الرازي:464/15، والتبيان في إعراب القرآن:619/2-620، وتفسير القرطبي:397/7-398، والبحر المحيط:288/5-289، والجواهر الحسان في تفسير القرآن:121/3، وتفسير أبي السعود:11/4، وروح البيان:322/3، وروح المعاني:168/5، والتحرير والتنوير:285/9، و إعراب القرآن الكريم وبيانه:541/3.

37. قوله تعالى: ﴿وَإِنْ أَحَدٌ مِّنَ ٱلْمُشْرِكِينَ ٱسْتَجَارَكَ فَأَجِرْهُ حَتَّىٰ يَسْمَعَ كَلَٰمَ ٱللَّهِ ثُمَّ أَبْلِغْهُ مَأْمَنَهُۥ ذَٰلِكَ بِأَنَّهُمْ قَوْمٌ لَّا يَعْلَمُونَ ﴿٦﴾﴾ [التوبة:6].

(أَحَدٌ) مرفوع على الابتداء أو مرفوع على اشتغال الفاعلية(1).

38. قوله تعالى: ﴿يَٰٓأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُوٓا۟ إِنَّ كَثِيرًا مِّنَ ٱلْأَحْبَارِ وَٱلرُّهْبَانِ لَيَأْكُلُونَ أَمْوَٰلَ ٱلنَّاسِ بِٱلْبَٰطِلِ وَيَصُدُّونَ عَن سَبِيلِ ٱللَّهِ ۗ وَٱلَّذِينَ يَكْنِزُونَ ٱلذَّهَبَ وَٱلْفِضَّةَ وَلَا يُنفِقُونَهَا فِى سَبِيلِ ٱللَّهِ فَبَشِّرْهُم بِعَذَابٍ أَلِيمٍ ﴿٣٤﴾﴾ [التوبة:34].

(وَٱلَّذِينَ) مرفوع على الابتداء أو منصوب على الاشتغال(2).

---

(1) ينظر معاني القرآن للفراء:296/1-297، 422، والهداية إلى بلوغ النهاية:10/ 6627، ومشكل إعراب القرآن:107/1، 280/2، 782، والتفسير البسيط:126/7، 298/10، وغرائب التفسير وعجائب التأويل:448/1-449، ووالمفصل:41، والجواهر (إعراب القرآن المنسوب خطأً إلى الزجاج):384/1،37، وتفسير الرازي:11/1،235/64، وإعراب ما يشكل من ألفاظ الحديث النبوي:128، والتبيان في إعراب القرآن:636/2، والتبيين عن مذاهب النحويين البصريين والكوفيين:365، واللباب في علل البناء والإعراب:57/2، وشرح ابن يعيش للمفصل:215/1-5،217/121-123، وأمالي ابن الحاجب:833/2، والجامع لأحكام القرآن:77/8، وشرح التسهيل لابن مالك:107/2-109، 74/4، وشرح الرضي على الكافية199/1، وتوضيح المقاصد والمسالك بشرح ألفية ابن مالك:587/2، والدر المصون:462/4،107، وأوضح المسالك:79/2، والمغني:827، وشرح ابن عقيل:86/2، واللباب في علوم الكتاب:50/7، وتفسير الجلالين:241، وشرح الأشموني:388، وشرح التصريح:396/1، ومعترك الأقران:247/1، وهمع الهوامع:552/2، ومتممة الأجرومية:17، وتفسير أبي السعود:44/4، وحاشية الخضري على شرح ابن عقيل:386/1، وحاشية الصبان على شرح الأشموني:124/2، وروح المعاني:247/5، والتحرير والتنوير:118/10، والنحو الوافي:144/2، وإعراب القرآن الكريم وبيانه:59/4-60، وضياء السالك إلى أوضح المسالك:84/2، والمجتبى من مشكل إعراب القرآن:384/2.

(2) ينظر التفسير البسيط:393/10-394، والتبيان في إعراب القرآن:33/16، والبحر المحيط:411/5، والدر المصون:41/6، واللباب في علوم الكتاب:78/10-79، وتفسير الجلالين245، وروح المعاني:88/10.

39. قوله تعالى: ﴿ ٱلَّذِينَ يَلۡمِزُونَ ٱلۡمُطَّوِّعِينَ مِنَ ٱلۡمُؤۡمِنِينَ فِي ٱلصَّدَقَٰتِ وَٱلَّذِينَ لَا يَجِدُونَ إِلَّا جُهۡدَهُمۡ فَيَسۡخَرُونَ مِنۡهُمۡ سَخِرَ ٱللَّهُ مِنۡهُمۡ وَلَهُمۡ عَذَابٌ أَلِيمٌ ﴿٧٩﴾ ﴾ [التوبة:79].

(وَٱلَّذِينَ) مرفوع على الابتداء أو منصوب على الاشتغال[1].

40. قوله تعالى: ﴿وَإِذَا مَآ أُنزِلَتۡ سُورَةٌ فَمِنۡهُم مَّن يَقُولُ أَيُّكُمۡ زَادَتۡهُ هَٰذِهِۦٓ إِيمَٰنًاۚ فَأَمَّا ٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ فَزَادَتۡهُمۡ إِيمَٰنًا وَهُمۡ يَسۡتَبۡشِرُونَ ﴿١٢٤﴾ ﴾ [التوبة:124].

(أَيُّكُمۡ) مرفوع على الابتداء أو منصوب على الاشتغال[2].

41. قوله تعالى: ﴿ فَلَمَّآ أَلۡقَوۡاْ قَالَ مُوسَىٰ مَا جِئۡتُم بِهِ ٱلسِّحۡرُۖ إِنَّ ٱللَّهَ سَيُبۡطِلُهُۥٓۖ إِنَّ ٱللَّهَ لَا يُصۡلِحُ عَمَلَ ٱلۡمُفۡسِدِينَ ﴿٨١﴾ ﴾ [يونس:81].

(مَا) مرفوع على الابتداء وغيره أو منصوب على الاشتغال[3].

---

(1) ينظر غرائب التفسير وعجائب التأويل:460/1، والكشاف:293/2، والمحرر الوجيز:64/3، والجواهر (إعراب القرآن المنسوب خطأً إلى الزجاج):638/2، 749، والتبيان في إعراب القرآن:652/2، والجامع لأحكام القرآن:215/8، والبحر المحيط:469/5، والدر المصون:90/6، واللباب في علوم الكتاب:155/10-156، وفتح القدير:385/2، والتحرير والتنوير:275/10، والموسوعة القرآنية:197/4.

(2) ينظر معاني القرآن للأخفش:369/1، وتفسير البيضاوي:102/3، وتفسير النسفي:718/1، والبحر المحيط:529/5، وموصل الطلاب إلى قواعد الإعراب:127، وتفسير أبي السعود:114/4-115، وروح المعاني:47/6.

(3) ينظر معاني القرآن للفراء:475/1-476، 509، وجامع البيان:160/15، ومعاني القرآن وإعرابه:29/3-30، وإعراب القرآن للنحاس:154/2-155، وتفسير القرآن العظيم المنسوب للإمام الطبراني:300/3، والكشف والبيان عن تفسير القرآن:142/5، ومشكل إعراب القرآن:351/1، والتفسيرُ البَسيط:278/11، وغرائب التفسير وعجائب التأويل:491/1، والكشاف:362/2-363، والجواهر (إعراب القرآن المنسوب خطأً إلى الزجاج):578/2، وتفسير الرازي:288/17، والتبيان في إعراب القرآن:682/2-683، والجامع لأحكام القرآن:368/8، وتفسير البيضاوي:121/3، وتفسير النسفي:35/2، والتسهيل لعلوم التنزيل:361/1، والبحر المحيط:91/6، والدر المصون:249/6-253، واللباب في علوم الكتاب:386/10-389، وتفسير أبي السعود:169/4-170،
=

42. قوله تعالى: ﴿وَلَوْ شَآءَ رَبُّكَ لَآمَنَ مَن فِي ٱلْأَرْضِ كُلُّهُمْ جَمِيعًا ۚ أَفَأَنتَ تُكْرِهُ ٱلنَّاسَ حَتَّىٰ يَكُونُوا۟ مُؤْمِنِينَ ﴿٩٩﴾﴾ [يونس:99].

(أَفَأَنتَ) مرفوع على اشتغال الفاعلية أو مرفوع على الابتداء[1].

43. قوله تعالى: ﴿ذَٰلِكَ مِنْ أَنۢبَآءِ ٱلْقُرَىٰ نَقُصُّهُۥ عَلَيْكَ ۖ مِنْهَا قَآئِمٌ وَحَصِيدٌ ﴿١٠٠﴾﴾ [هود:100].

(ذَٰلِكَ) مرفوع على الابتداء أو منصوب على الاشتغال[2].

44. قوله تعالى: ﴿إِذْ قَالَ يُوسُفُ لِأَبِيهِ يَٰٓأَبَتِ إِنِّي رَأَيْتُ أَحَدَ عَشَرَ كَوْكَبًا وَٱلشَّمْسَ وَٱلْقَمَرَ رَأَيْتُهُمْ لِي سَٰجِدِينَ ﴿٤﴾﴾ [يوسف:4].

(وَٱلشَّمْسَ وَٱلْقَمَرَ) من المحتمل أنّها منصوبة على الاشتغال[3].

45. قوله تعالى: ﴿وَكَأَيِّن مِّنْ ءَايَةٍ فِي ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَٱلْأَرْضِ يَمُرُّونَ عَلَيْهَا وَهُمْ عَنْهَا مُعْرِضُونَ ﴿١٠٥﴾﴾ [يوسف:105].

= والاتحاف:253، وغيث النفع:126، والبحر المديد:491، والتفسير المظهري:48/5-49، وفتح القدير:466/2، وروح المعاني:156/6، ومحاسن التأويل:52/6، والتحرير والتنوير:255/11-256، وإعراب القرآن الكريم وبيانه:283/4-284، والتفسير المنير:239/11.

(1) ينظر تفسير البيضاوي:124/3، واللباب في علوم الكتاب:116/10، ونظم الدرر:490/3-491، وتفسير أبي السعود:177/4، وروح المعاني:61/5، والبحر المديد:500/2، والتحرير والتنوير:293/11.

(2) ينظر الكشاف:426/2-427، وتفسير الرازي:395/12-396، والتبيان في إعراب القرآن:713/2، والجامع لأحكام القرآن:95/9، وتفسير النسفي:83/3، والبحر المحيط:207/6، والدر المصون:384/6، واللباب في علوم الكتاب:560/10، وتفسير الجلالين:299، وإعراب القرآن الكريم وبيانه:427/4.

(3) ينظر معانى القرآن للأخفش:394/1، وشرح التصريح:441/1، وحاشية الصبان على شرح الأشموني:104/2-105، وإعراب القرآن الكريم وبيانه:450/4، والتفسير المنير للزحيلي:204/12.

(وَٱلْأَرْضِ) مرفوع على الابتداء أو منصوب على الاشتغال(1).

46. قوله تعالى: ﴿أَلَمْ تَرَ إِلَى ٱلَّذِينَ بَدَّلُوا۟ نِعْمَتَ ٱللَّهِ كُفْرًا وَأَحَلُّوا۟ قَوْمَهُمْ دَارَ ٱلْبَوَارِ ﴿٢٨﴾ جَهَنَّمَ يَصْلَوْنَهَا ۖ وَبِئْسَ ٱلْقَرَارُ ﴿٢٩﴾﴾ [إبراهيم:28-29].

(جَهَنَّمَ) مرفوع على الابتداء أو منصوب على الاشتغال(2).

47. قوله تعالى: ﴿ وَٱلْأَرْضَ مَدَدْنَٰهَا وَأَلْقَيْنَا فِيهَا رَوَٰسِىَ وَأَنۢبَتْنَا فِيهَا مِن كُلِّ شَىْءٍ مَّوْزُونٍ ﴿١٩﴾﴾ [الحجر:19].

(والأرض) مرفوع على الابتداء أو منصوب على الاشتغال(3).

48. قوله تعالى: ﴿وَلَقَدْ خَلَقْنَا ٱلْإِنسَٰنَ مِن صَلْصَٰلٍ مِّنْ حَمَإٍ مَّسْنُونٍ ﴿٢٦﴾ وَٱلْجَآنَّ خَلَقْنَٰهُ مِن قَبْلُ مِن نَّارِ ٱلسَّمُومِ ﴿٢٧﴾﴾ [الحجر:26-27].

(وَٱلْجَآنَّ) مرفوع على الابتداء أو منصوب على الاشتغال(4).

---

(1) ينظر المحتسب:349/1، ومختصر في شواذ القراءات:65، والكشاف:508/2، والمحرر الوجيز:285/3، وتفسير الرازي:520/18، والتبيان في إعراب القرآن:746/2، والجامع لأحكام القرآن:272/9، وتفسير البيضاوي:178/3، والبحر المحيط:331/6، والدر المصون:560/6، واللباب في علوم الكتاب:222/11-223.

(2) ينظر معاني القرآن وإعرابه:162/3، والجامع لأحكام القرآن:365/9، وتفسير البيضاوي:199/3، والبحر المحيط:436/6، و اللباب في علوم الكتاب:383/11-384، والتحرير والتنوير:229/13، و إعراب القرآن الكريم وبيانه:191/5.

(3) ينظر إعراب القرآن للنحاس: 238/2، والتبيان في إعراب القرآن: 779/2، والبحر المحيط: 472/6، وإعراب القرآن الكريم وبيانه: 226/5.

(4) ينظر معاني القرآن وإعرابه: 179/3، وإعراب القرآن للنحاس: 380/2، وتفسير القرآن لابن زمنين: 384/2، والدر المصون:157/7،والفتوحات الإلهية على تفسير الجلالين:436/2، وحاشية الصاوي على تفسير الجلالين:248/2، والبحر المديد:85/3، وروح المعاني: 279/7، والتحرير والتنوير:42/14.

49. قوله تعالى: ﴿وَٱلْأَنْعَٰمَ خَلَقَهَا ۗ لَكُمْ فِيهَا دِفْءٌ وَمَنَٰفِعُ وَمِنْهَا تَأْكُلُونَ ﴿٥﴾﴾ [النحل:5].

(وَٱلْأَنْعَٰمَ) مرفوع على الابتداء أو منصوب على الاشتغال(1).

50. قوله تعالى: ﴿وَقِيلَ لِلَّذِينَ ٱتَّقَوْا۟ مَاذَآ أَنزَلَ رَبُّكُمْ ۚ قَالُوا۟ خَيْرًا ۗ لِّلَّذِينَ أَحْسَنُوا۟ فِى هَٰذِهِ ٱلدُّنْيَا حَسَنَةٌ ۚ وَلَدَارُ ٱلْءَاخِرَةِ خَيْرٌ ۚ وَلَنِعْمَ دَارُ ٱلْمُتَّقِينَ ﴿٣٠﴾ جَنَّٰتُ عَدْنٍ يَدْخُلُونَهَا تَجْرِى مِن تَحْتِهَا ٱلْأَنْهَٰرُ ۖ لَهُمْ فِيهَا مَا يَشَآءُونَ ۚ كَذَٰلِكَ يَجْزِى ٱللَّهُ ٱلْمُتَّقِينَ ﴿٣١﴾﴾ [النحل:30-31].

(جَنَّٰتُ) مرفوع على الابتداء أو منصوب على الاشتغال(2).

51. قوله تعالى: ﴿وَٱلَّذِينَ هَاجَرُوا۟ فِى ٱللَّهِ مِنۢ بَعْدِ مَا ظُلِمُوا۟ لَنُبَوِّئَنَّهُمْ فِى ٱلدُّنْيَا حَسَنَةً ۖ وَلَأَجْرُ ٱلْءَاخِرَةِ أَكْبَرُ ۚ لَوْ كَانُوا۟ يَعْلَمُونَ ﴿٤١﴾﴾ [النحل:41].

(وَٱلَّذِينَ) مرفوع على الابتداء أو منصوب على الاشتغال(3).

---

(1) ينظر معاني القرآن للفراء:95/2، وتفسير ابن زمنين:395/2، والكشاف:593/2-594، وتفسير الرازي:175/19، والتبيان في إعراب القرآن:789/2، والجامع لأحكام القرآن:69/10، وتفسير البيضاوي:220/3، والبحر المحيط:475/5، والدر المصون:190/7-191، وأوضح المسالك:148/2، وشرح شذور الذهب:545، وشرح قطر الندى:192، واللباب في علوم الكتاب:3177/1، وشرح شذور الذهب(للجوجري):747/2، وهمع الهوامع:1/ 57، والتحرير والتنوير:104/14، وإعراب القرآن الكريم وبيانه:272/5.

(2) ينظر البحر المحيط:526/6،والجواهر(إعراب القرآن المنسوب خطأً إلى الزجاج):83/1، والدر المصون:215/7، وشرح شذور الذهب:548، وشرح قطر الندى:196، ومغني اللبيب:778، وشرح ابن عقيل:140/2، واللباب في علوم الكتاب:3197/1، وشرح الأشموني على الألفية:435/1، وحاشية الصبان على الأشموني:119/2، وروح المعاني:372/7.

(3) ينظر إعراب القرآن للنحاس:396/2، والتفسير البسيط:61/13، والتبيان في إعراب القرآن:796/2، والبحر المحيط:532/6، والدر المصون:221/7، واللباب في علوم الكتاب:59/12-60، وإعراب القرآن الكريم وبيانه:302/5.

52. قوله تعـالى: ﴿وَقَالَ ٱللَّهُ لَا تَتَّخِذُوٓاْ إِلَٰهَيۡنِ ٱثۡنَيۡنِۖ إِنَّمَا هُوَ إِلَٰهٞ وَٰحِدٞ فَإِيَّٰيَ فَٱرۡهَبُونِ ٥١﴾ [النحل:51].

(فَإِيَّٰيَ) من المحتمل أنَّها منصوبة على الاشتغال(1).

53. قولـه تعـالى: ﴿وَجَعَلۡنَا ٱلَّيۡلَ وَٱلنَّهَارَ ءَايَتَيۡنِۖ فَمَحَوۡنَآ ءَايَةَ ٱلَّيۡلِ وَجَعَلۡنَآ ءَايَةَ ٱلنَّهَارِ مُبۡصِرَةٗ لِّتَبۡتَغُواْ فَضۡلٗا مِّن رَّبِّكُمۡ وَلِتَعۡلَمُواْ عَدَدَ ٱلسِّنِينَ وَٱلۡحِسَابَۚ وَكُلَّ شَيۡءٖ فَصَّلۡنَٰهُ تَفۡصِيلٗا ١٢﴾ [الإسراء:12].

(وَكُلَّ) مرفوع على الابتداء أو منصوب على الاشتغال(2).

54. قوله تعـالى: ﴿وَكُلَّ إِنسَٰنٍ أَلۡزَمۡنَٰهُ طَٰٓئِرَهُۥ فِي عُنُقِهِۦۖ وَنُخۡرِجُ لَهُۥ يَوۡمَ ٱلۡقِيَٰمَةِ كِتَٰبٗا يَلۡقَىٰهُ مَنشُورًا ١٣﴾[الإسراء:13].

(وَكُلَّ) مرفوع على الابتداء أو منصوب على الاشتغال(3).

---

(1) ينظر إعراب القرآن للنحاس:397/2، والكشاف:610/2، والمحرر الوجيز:399/3، وتفسير الرازي:219/20-220، والجامع لأحكام القرآن:113/10، والبحر المحيط:544/6، والدر المصون:236/7، واللباب في علوم الكتاب:79/12، وتفسير أبي السعود:119/5-120، وحَاشِيةُ الشِهَابِ عَلَى تفسيرِ البَيضَاوِي:337/5، وفتح القدير:168/3، وروح المعاني:403/7، والتحرير والتنوير:174/14-175، وإعراب القرآن الكريم وبيانه:313/5.

(2) ينظر معاني القرآن وإعرابه:230/3،وتفسير القرآن الكريم لابن زمنين:14/3، والمحرر الوجيز:453/3، والتسهيل لعلوم التنزيل:443/1، وتفسير أبي السعود:160/5، وروح المعاني:30/8، والتحرير والتنوير:46/15.

(3) ينظر معاني القرآن للفراء: 2/1،95/242،ومعاني القرآن وإعرابه: 435/4، والجواهر(إعراب القرآن المنسوب خطأً إلى الزجاج): 93/1، وزاد المسير: 13/3، وإعراب ما يشكل من ألفاظ الحديث: 9، والتبيان في إعراب القرآن: 815/2، وشرح المفصل لابن يعيش: 405/1، والتسهيل لعلوم التنزيل: 443/1، والدر المصون: 322/7، وشرح شذور الذهب: 378، واللباب في علوم الكتاب: 224/12، وشرح شذور الذهب للجوجري: 408/2، ومتممة الآجرومية: 32، وحاشية الشهاب على تفسير البيضاوي:14/6، وإعراب القرآن الكريم وبيانه: 400/5، والمجتبى من مشكل إعراب القرآن: 608/2.

55. قولـــه تعـــالى: ﴿قُل لَّوۡ أَنتُمۡ تَمۡلِكُونَ خَزَآئِنَ رَحۡمَةِ رَبِّيٓ إِذٗا لَّأَمۡسَكۡتُمۡ خَشۡيَةَ ٱلۡإِنفَاقِۚ وَكَانَ ٱلۡإِنسَٰنُ قَتُورٗا ﴿١٠٠﴾﴾ [الإسراء:100].

(أَنتُمۡ) مرفوع على الابتداء أو مرفوع على اشتغال الفاعلية[1].

56. قولـــه تعـــــــــالى: ﴿وَقُرۡءَانٗا فَرَقۡنَٰهُ لِتَقۡرَأَهُۥ عَلَى ٱلنَّاسِ عَلَىٰ مُكۡثٖ وَنَزَّلۡنَٰهُ تَنزِيلٗا ﴿١٠٦﴾﴾ [الإسراء:106].

(وَقُرۡءَانٗا) مرفوع على الابتداء أو منصوب على الاشتغال أو عطفًا على (مبشِّرًا ونذيرًا)[2]، أو منصوب على الحال[3].

---

(1) ينظر المقتضب:77/3، ومعاني القرآن وإعرابه:262/3، واللامات:127، والتعليقة على كتاب سيبويه:232/2-233، والخصائص:382/2، والتفسير البسيط:489/13، وغرائب التفسير وعجائب التأويل:643/1، والمفصل:443، والكشاف:696/2، والمحرر الوجيز:507/3، وزاد المسير:56/3، وتفسير الرازي:413/21، والتبيان في إعراب القرآن:834/2، وشرح ابن يعيش للمفصل:123/5، والأمالي النحوية لابن الحاجب:410/1، وتفسير البيضاوي:268/3، وتفسير النسفي:272/2، والتسهيل لعلوم التنزيل:455/1، والبحر المحيط:118/7-119، والجنى الداني:279، وتوضيح المقاصد والمسالك:1300/3، والدر المصون:416/7-418، والمغني:827،354، واللباب في علوم الكتاب:395/12-396، وتفسير ابن عرفة:78/3، وجامع البيان في تفسير القرآن للأيجي:417/2، وتفسير أبي السعود:197/5، وحَاشِيةُ الشِّهَابِ عَلَى تفسيرِ البَيضَاوِي:207/3، وفتح القدير:261/3، وروح المعاني:170/8، وفتحُ البيان في مقاصد القرآن:461/7، والتحرير والتنوير:223/15، وإعراب القرآن الكريم وبيانه:507/5.

(2) ينظر جامع البيان: 575/17، ومعاني القرآن وإعرابه:263/3-264، وتفسير القرآن الكريم لابن زمنين:44/3، والكشاف:653/2، والمحرر الوجيز:490/3، والجامع لأحكام القرآن:339/10، وتفسير النسفي:273/2، والبحر المحيط:84/6، والدر المصون:425/7، تفسير الجلالين:377، ونظم الدرر:435/4، والسراج المنير:343/2، والتفسير المظهري:499/5، وفتح القدير:264/3، وإعراب القرآن الكريم وبيانه:515/5.

(3) ينظر التحرير والتنوير: 230/15.

57. قولـــه تعـــالى: ﴿وَتِلْكَ ٱلْقُرَىٰٓ أَهْلَكْنَٰهُمْ لَمَّا ظَلَمُواْ وَجَعَلْنَا لِمَهْلِكِهِم مَّوْعِدًا﴾ [الكهف:59].

(وَتِلْكَ) مرفوع على الابتداء أو منصوب على الاشتغال[1].

58. قوله تعـــالى: ﴿وَمَن يَقُلْ مِنْهُمْ إِنِّىٓ إِلَٰهٌ مِّن دُونِهِۦ فَذَٰلِكَ نَجْزِيهِ جَهَنَّمَ كَذَٰلِكَ نَجْزِى ٱلظَّٰلِمِينَ ﴿٢٩﴾﴾ [الأنبياء:29].

(فَذَٰلِكَ) مرفوع على الابتداء أو منصوب على الاشتغال[2].

59. قوله تعالى: ﴿قَالُوٓاْ ءَأَنتَ فَعَلْتَ هَٰذَا بِـَٔالِهَتِنَا يَٰٓإِبْرَٰهِيمُ ﴿٦٢﴾﴾ [الأنبياء:62].

(ءَأَنتَ) مرفوع على الابتداء أو مرفوع على اشتغال الفاعلية[3].

60. قوله تعـــالى: ﴿وَجَعَلْنَٰهُمْ أَئِمَّةً يَهْدُونَ بِأَمْرِنَا وَأَوْحَيْنَآ إِلَيْهِمْ فِعْلَ ٱلْخَيْرَٰتِ وَإِقَامَ ٱلصَّلَوٰةِ وَإِيتَآءَ ٱلزَّكَوٰةِ وَكَانُواْ لَنَا عَٰبِدِينَ ﴿٧٣﴾ وَلُوطًا ءَاتَيْنَٰهُ حُكْمًا وَعِلْمًا وَنَجَّيْنَٰهُ مِنَ ٱلْقَرْيَةِ ٱلَّتِى كَانَت تَّعْمَلُ ٱلْخَبَٰٓئِثَ إِنَّهُمْ كَانُواْ قَوْمَ سَوْءٍ فَٰسِقِينَ﴾ [الأنبيـــاء:73-74].

(وَلُوطًا) مرفوع على الابتداء أو منصوب على الاشتغال[4].

---

(1) ينظر معاني القرآن وإعرابه:298/3، وإعراب القرآن للنحاس:299/2، والكشاف:730/2، والمحرر الوجيز:526/3، وتفسير الرازي:477:21، والتبيان في إعراب القرآن:853/2، والجامع لأحكام القرآن:8/11، وتفسير البيضاوي:286/3، وتفسير النسفي:308/2، والبحر المحيط:195/7، وجامع البيان في تفسير القرآن للأيجي:449/2، وفتح القدير:351/3، وإعراب القرآن الكريم وبيانه:526/5.

(2) ينظر التبيان في إعراب القرآن:916/2، وتفسير النسفي:68/3.

(3) ينظر البحر المحيط:447/7، والدر المصون:177/8، واللباب في علوم الكتاب:531/13.

(4) ينظر معاني القرآن للفراء:207/2-208، وبحر العلوم:433/2، ومشكل إعراب القرآن:280/2، والمحرر الوجيز:108/4، وزاد المسير:369/5، وتفسير االرازي:162/22، والتبيان في إعراب القرآن:922/2-923، والجامع لأحكام القرآن:306/11، وتفسير النسفي:75/3، والبحر المحيط:453/7، والدر =

61. قوله تعالى: ﴿ٱلَّذِينَ إِذَا ذُكِرَ ٱللَّهُ وَجِلَتْ قُلُوبُهُمْ وَٱلصَّٰبِرِينَ عَلَىٰ مَآ أَصَابَهُمْ وَٱلْمُقِيمِي ٱلصَّلَوٰةِ وَمِمَّا رَزَقْنَٰهُمْ يُنفِقُونَ ﴿٣٥﴾ وَٱلْبُدْنَ جَعَلْنَٰهَا لَكُم مِّن شَعَٰٓئِرِ ٱللَّهِ لَكُمْ فِيهَا خَيْرٌ فَٱذْكُرُوا۟ ٱسْمَ ٱللَّهِ عَلَيْهَا صَوَآفَّ فَإِذَا وَجَبَتْ جُنُوبُهَا فَكُلُوا۟ مِنْهَا وَأَطْعِمُوا۟ ٱلْقَانِعَ وَٱلْمُعْتَرَّ كَذَٰلِكَ سَخَّرْنَٰهَا لَكُمْ لَعَلَّكُمْ تَشْكُرُونَ ﴿٣٦﴾﴾ [الحج:36-37].

(وَٱلْبُدْنَ) مرفوع على الابتداء أو منصوب على الاشتغال[1].

62. قوله تعالى: ﴿فَكَأَيِّن مِّن قَرْيَةٍ أَهْلَكْنَٰهَا وَهِىَ ظَالِمَةٌ فَهِىَ خَاوِيَةٌ عَلَىٰ عُرُوشِهَا وَبِئْرٍ مُّعَطَّلَةٍ وَقَصْرٍ مَّشِيدٍ ﴿٤٥﴾﴾ [الحج:45].

(فَكَأَيِّن) مرفوع على الابتداء أو منصوب على الاشتغال[2].

63. قوله تعالى: ﴿وَإِذَا تُتْلَىٰ عَلَيْهِمْ ءَايَٰتُنَا بَيِّنَٰتٍ تَعْرِفُ فِى وُجُوهِ ٱلَّذِينَ كَفَرُوا۟ ٱلْمُنكَرَ يَكَادُونَ يَسْطُونَ بِٱلَّذِينَ يَتْلُونَ عَلَيْهِمْ ءَايَٰتِنَا قُلْ أَفَأُنَبِّئُكُم بِشَرٍّ مِّن ذَٰلِكُمُ ٱلنَّارُ وَعَدَهَا ٱللَّهُ ٱلَّذِينَ كَفَرُوا۟ وَبِئْسَ ٱلْمَصِيرُ ﴿٧٢﴾﴾ [الحج:72].

= المصون:183/8، واللباب في علوم الكتاب:548/13، وحاشية الشِّهاب علَى تفسير البَيضاوِي:264/6، والبحر المديد:480/3، وفتح القدير:416/3، والتحرير والتنوير:111/17-112، وإعراب القرآن الكريم وبيانه:338/6.

(1) ينظر إعراب القرآن للنحاس:98/3، والكشاف:158/3، والجواهر(إعراب القرآن المنسوب خطأً إلى الزجاج):504/2، وزاد المسير:431/5، وتفسير الرازي:226/23، والتبيان في إعراب القرآن:942/2، وتفسير البيضاوي:72/4، وتفسير النسفي:88/3، والبحر المحيط:509/7، والدر المصون:275/8، واللباب في علوم الكتاب:90/14، والتفسير المظهري:323/6، والتحرير والتنوير:263/17، وإعراب القرآن الكريم وبيانه:435/6.

(2) ينظر التبيان في إعراب القرآن:944/2-945، وتفسير البيضاوي:74/4، واللباب في علوم الكتاب: 107/14، والتحرير والتنوير:285/17، والدر المصون:286/8، وإعراب القرآن الكريم وبيانه:444/6.

(ٱلنَّارُ) مرفوع على الابتداء أو منصوب على الاشتغال(1).

64. قوله تعالى: ﴿ٱلزَّانِيَةُ وَٱلزَّانِي فَٱجْلِدُوا۟ كُلَّ وَٰحِدٍ مِّنْهُمَا مِا۟ئَةَ جَلْدَةٍ ۖ وَلَا تَأْخُذْكُم بِهِمَا رَأْفَةٌ فِى دِينِ ٱللَّهِ إِن كُنتُمْ تُؤْمِنُونَ بِٱللَّهِ وَٱلْيَوْمِ ٱلْءَاخِرِ ۖ وَلْيَشْهَدْ عَذَابَهُمَا طَآئِفَةٌ مِّنَ ٱلْمُؤْمِنِينَ ۝٢﴾[النور:2].

(ٱلزَّانِيَةُ وَٱلزَّانِي) مرفوعان على الابتداء أو منصوبان على الاشتغال(2).

---

(1) ينظر معاني القرآن للفراء:198/1، ومعاني القرآن وإعرابه:438/3، والكشاف:170/3، وتفسير الرازي:251/23، والتبيان في إعراب القرآن:948/2، والجامع لأحكام القرآن:96/12، وتفسير البيضاوي:79/4، والبحر المحيط:536/7، والدر المصون:306/8، واللباب في علوم الكتاب:147/14-148، وفتح القدير:468/3، والتحرير والتنوير:336/17-337، وإعراب القرآن الكريم وبيانه:480/6.

(2) ينظر الكتاب:142/1-144، ومعاني القرآن للفراء:243/2-244، ومعاني القرآن للأخفش:84/1-86، ومعاني القرآن وإعرابه:171/2-172/4،172-28، وإعراب القرآن للنحاس:127/3-128، والمحتسب:100/2، وتفسير القرآن العزيز لابن زمنين:217/2، وتفسير ابن فورك:121/1، والكشف والبيان عن تفسير القرآن:63/7، والهداية إلى بلوغ النهاية:1696/2، ومشكل إعراب القرآن:508/2، والتفسير البسيط:570/3، وتفسير الراغب الأصفهاني:343/4، وإعراب القرآن للأصبهاني:268/1، والجواهر(إعراب القرآن المنسوب خطأً إلى الزجاج):2/1،310 /3،937/744، والرد على النحاة:97، وتفسير الرازي:351/11، والتبيان في إعراب القرآن:963/2، والأمالي النحوية لابن الحاجب:507/2، والكافية في علم النحو:22، والجامع لأحكام القرآن:158/12-159، وتفسير البيضاوي:98/4، وشرح الرضي على الكافية:446/1، وتفسير النسفي:110/3، والبحر المحيط:6/8-7، وأوضح المسالك:163/2، وشرح قطر الندى:194، واللباب في علوم الكتاب:277/14، والبرهان في علوم القرآن:139/3، وغرائب القرآن ورغائب الفرقان:141/5، وتفسير الجلالين:457، وشرح الأشموني:431/1، وشرح التصريح:445/1، ونواهد الأبكار وشوارد الأفكار:260/3-261، وإعراب القرآن العظيم لزكريا الأنصاري:191، وحاشية الصبان على شرح الأشموني:100/2، والبحر المديد:6/4، والتفسير المظهري:416-417، وفتح القدير:3/4-4، وفتحُ البيان في مقاصد القرآن:163/9، وروح المعاني:74-76، والتحرير والتنوير:145/18-146، وإعراب القرآن الكريم وبيانه:558/6، وضياء السالك إلى أوضح المسالك:69/2-70.

65. قوله تعالى: ﴿وَالَّذِينَ يَرْمُونَ الْمُحْصَنَاتِ ثُمَّ لَمْ يَأْتُوا بِأَرْبَعَةِ شُهَدَاءَ فَاجْلِدُوهُمْ ثَمَانِينَ جَلْدَةً وَلَا تَقْبَلُوا لَهُمْ شَهَادَةً أَبَدًا ۚ وَأُولَٰئِكَ هُمُ الْفَاسِقُونَ ﴿٤﴾﴾ [النور:4].

(وَالَّذِينَ) مرفوع على الابتداء أو منصوب على الاشتغال(1).

66. قوله تعالى: ﴿وَلْيَسْتَعْفِفِ الَّذِينَ لَا يَجِدُونَ نِكَاحًا حَتَّىٰ يُغْنِيَهُمُ اللَّهُ مِن فَضْلِهِ ۗ وَالَّذِينَ يَبْتَغُونَ الْكِتَابَ مِمَّا مَلَكَتْ أَيْمَانُكُمْ فَكَاتِبُوهُمْ إِنْ عَلِمْتُمْ فِيهِمْ خَيْرًا ۖ وَآتُوهُم مِّن مَّالِ اللَّهِ الَّذِي آتَاكُمْ ۚ وَلَا تُكْرِهُوا فَتَيَاتِكُمْ عَلَى الْبِغَاءِ إِنْ أَرَدْنَ تَحَصُّنًا لِّتَبْتَغُوا عَرَضَ الْحَيَاةِ الدُّنْيَا ۚ وَمَن يُكْرِههُّنَّ فَإِنَّ اللَّهَ مِن بَعْدِ إِكْرَاهِهِنَّ غَفُورٌ رَّحِيمٌ ﴿٣٣﴾﴾ [النور:33].

(وَالَّذِينَ) مرفوع على الابتداء أو منصوب على الاشتغال(2).

67. قوله تعالى: ﴿أَلَمْ تَرَ أَنَّ اللَّهَ يُسَبِّحُ لَهُ مَن فِي السَّمَاوَاتِ وَالْأَرْضِ وَالطَّيْرُ صَافَّاتٍ ۖ كُلٌّ قَدْ عَلِمَ صَلَاتَهُ وَتَسْبِيحَهُ ۗ وَاللَّهُ عَلِيمٌ بِمَا يَفْعَلُونَ ﴿٤١﴾﴾ [النور:41].

(كُلٌّ) مرفوع على الابتداء أو منصوب على الاشتغال(3).

---

(1) ينظر معاني القرآن وإعرابه:30/4، والتبيان في إعراب القرآن:964/2، وتفسير النسفي:110/3، والدر المصون:381/8، واللباب في علوم الكتاب:289/14، والتحرير والتنوير:158/18، وإعراب القرآن الكريم وبيانه:559/6.

(2) ينظر معاني القرآن للفراء:251/2، ومشكل إعراب القرآن:511/2، والكشاف:238/2، وتفسير الرازي:23 /372، والتبيان في إعراب القرآن:969/2، والجامع لأحكام القرآن:244/12، وتفسير البيضاوي:106/4، وتفسير النسفي:119/3، والبحر المحيط:39/8، والدر المصون:400/8، واللباب في علوم الكتاب:369/14، وإعراب القرآن العظيم لزكريا الأنصاري:411، وتفسير أبي السعود:172/6، وفتح القدير:28/4، والتحرير والتنوير:219/18، وإعراب القرآن الكريم وبيانه: 601/6، والتفسير المنير للزحيلي:228/18.

(3) ينظر معاني القرآن للفراء:255/2، وإعراب القرآن للنحاس:141/3، ومشكل إعراب القرآن:513/2،، والجواهر(إعراب القرآن المنسوب خطأً إلى الزجاج):391/1، والتبيان في إعراب القرآن:974/2، والجامع لأحكام القرآن:287/17، والدر المصون:419/8، واللباب في علوم الكتاب:410/14-411، وروح المعاني:380/9، والتحرير والتنوير:258/18، وإعراب القرآن الكريم وبيانه:622/6، والموسوعة القرآنية:308/4.

68. قولـــه تعـــالى: ﴿وَقَوۡمَ نُوحٖ لَّمَّا كَذَّبُواْ ٱلرُّسُلَ أَغۡرَقۡنَٰهُمۡ وَجَعَلۡنَٰهُمۡ لِلنَّاسِ ءَايَةٗۖ وَأَعۡتَدۡنَا لِلظَّٰلِمِينَ عَذَابًا أَلِيمٗا ٣٧﴾ [الفرقان:37].

(وَقَوۡمَ نُوحٖ) مرفوع على الابتداء أو منصوب على الاشتغال[1].

69. قوله تعـــالى: ﴿وَعَادٗا وَثَمُودَاْ وَأَصۡحَٰبَ ٱلرَّسِّ وَقُرُونَۢا بَيۡنَ ذَٰلِكَ كَثِيرٗا ٣٨ وَكُلّٗا ضَرَبۡنَا لَهُ ٱلۡأَمۡثَٰلَۖ وَكُلّٗا تَبَّرۡنَا تَتۡبِيرٗا ٣٩﴾ [الفرقان:38-39].

(وَكُلّٗا) مرفوع على الابتداء أو منصوب على الاشتغال[2].

70. قوله تعالى: ﴿يُلۡقُونَ ٱلسَّمۡعَ وَأَكۡثَرُهُمۡ كَٰذِبُونَ ٢٢٣ وَٱلشُّعَرَآءُ يَتَّبِعُهُمُ ٱلۡغَاوُۥنَ ٢٢٤﴾ [الشعراء:223-224].

---

(1) ينظر معاني القرآن للفراء:268/2، والهداية إلى بلوغ النهاية:5220/8، ومشكل إعراب القرآن:511/2، والتفسير البسيط:501/16-502، والتبيان في إعراب القرآن:986/2، والجامع لأحكام القرآن:31/13، والبحر المحيط:106/8، والدر المصون:483/8، واللباب في علوم الكتاب:532/14، وتفسير أبي السعود:218/6، وفتح القدير:76/4، وروح المعاني:19/19، والتحرير والتنوير:27/19، وإعراب القرآن الكريم وبيانه:15/7، والجدول في إعراب القرآن الكريم:19/19، والتفسير المنير للزحيلي:64/19.

(2) ينظر معاني القرآن للفراء:268/2، ومعاني القرآن وإعرابه:68/4، والهداية إلى بلوغ النهاية:5221/8، ومشكل إعراب القرآن:522/2، والتفسير البسيط:503/16، والكشاف:280/3، وتفسير الرازي:459/24، والتبيان في إعراب القرآن:986/2، والجامع لأحكام القرآن:31/13، وتفسير البيضاوي:124/4، وتفسير النسفي:138/3، والبحر المحيط:107/8-108، والدر المصون:483/8، واللباب في علوم الكتاب:532/14-533، وتفسير أبي السعود:219/6، وفتح القدير:76/4، وروح المعاني19/19، والتحرير والتنوير:26/19، وإعراب القرآن الكريم وبيانه601/6، والجدول في إعراب القرآن الكريم:15/7، والتفسير المنير للزحيلي:63/19.

(وَٱلشُّعَرَآءُ) مرفوع على الابتداء أو منصوب على الاشتغال(1).

71. قوله تعالى: ﴿وَٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ وَعَمِلُواْ ٱلصَّٰلِحَٰتِ لَنُكَفِّرَنَّ عَنۡهُمۡ سَيِّـَٔاتِهِمۡ وَلَنَجۡزِيَنَّهُمۡ أَحۡسَنَ ٱلَّذِي كَانُواْ يَعۡمَلُونَ ۝٧﴾ [العنكبوت:7].

(وَٱلَّذِينَ) مرفوع على الابتداء أو منصوب على الاشتغال(2).

72. قوله تعالى: ﴿وَٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ وَعَمِلُواْ ٱلصَّٰلِحَٰتِ لَنُدۡخِلَنَّهُمۡ فِي ٱلصَّٰلِحِينَ ۝٩﴾ [العنكبوت:9].

(وَٱلَّذِينَ) مرفوع على الابتداء أو منصوب على الاشتغال(3).

73. قوله تعالى: ﴿يَٰعِبَادِيَ ٱلَّذِينَ ءَامَنُوٓاْ إِنَّ أَرۡضِي وَٰسِعَةٞ فَإِيَّٰيَ فَٱعۡبُدُونِ ۝٥٦﴾ [العنكبوت:56].

(وَإِيَّٰيَ) منصوب على المفعولية أو منصوب على الاشتغال(4).

---

(1) ينظر معاني القرآن للفراء:219/2،244، وإعراب القرآن للنحاس:109/5-110، ومشكل إعراب القرآن:789/2-790، وإعراب القرآن للأصبهاني:291/1، والجامع لأحكام القرآن:152/13، والبحر المحيط:200/8، والدر المصون:566/8، واللباب في علوم الكتاب:98/15، وفتح القدير:121/4، وروح المعاني:147/19.

(2) ينظر الدر المصون:10/9، واللباب في علوم الكتاب:316/15، وروح المعاني:343/10، والتحرير والتنوير:211/20.

(3) ينظر التبيان في إعراب القرآن:1030/2،وتفسير النسفي:202/3، والدر المصون:12/9، واللباب في علوم الكتاب:320/15، وفتح القدير:193/4ن وروح المعاني:345/10، وإعراب القرآن الكريم وبيانه:405/7.

(4) ينظر معاني القرآن وإعرابه:172/4، وتفسير ابن فورك:407/1، والتفسير البسيط:548/17، والكشاف:461/3، والمحرر الوجيز:324/4، والجواهر(إعراب القرآن المنسوب خطأً إلى الزجاج):872/3، وتفسير الرازي:70/25، والجامع لأحكام القرآن:358/13، وتفسير البيضاوي:198/4، وتفسير النسفي:211/3، والبحر المحيط:364/8، والدر المصون:24/9، واللباب في علوم الكتاب:369/15، وتفسير أبي السعود:45/7، وحَاشِيةُ الشِّهَابِ عَلَى تفْسيرِ البَيضَاوِي:107/7، وحاشية الصبان على شرح الأشموني:102/2، والبحر المديد:315/4، والتفسير المظهري:211/7، وفتح =

74. قولـــه تعـــالى: ﴿مَن كَانَ يُرِيدُ ٱلْعِزَّةَ فَلِلَّهِ ٱلْعِزَّةُ جَمِيعًا ۚ إِلَيْهِ يَصْعَدُ ٱلْكَلِمُ ٱلطَّيِّبُ وَٱلْعَمَلُ ٱلصَّٰلِحُ يَرْفَعُهُۥ ۚ وَٱلَّذِينَ يَمْكُرُونَ ٱلسَّيِّـَٔاتِ لَهُمْ عَذَابٌ شَدِيدٌ ۖ وَمَكْرُ أُو۟لَٰٓئِكَ هُوَ يَبُورُ ﴿١٠﴾﴾ [فاطر:10].

(وَٱلْعَمَلُ) مرفوع على الابتداء أو معطوف على ما قبله أو منصوب علـــى الاشتغال[1].

75. قوله تعالى: ﴿ثُمَّ أَوْرَثْنَا ٱلْكِتَٰبَ ٱلَّذِينَ ٱصْطَفَيْنَا مِنْ عِبَادِنَا ۖ فَمِنْهُمْ ظَالِمٌ لِّنَفْسِهِۦ وَمِنْهُم مُّقْتَصِدٌ وَمِنْهُمْ سَابِقٌۢ بِٱلْخَيْرَٰتِ بِإِذْنِ ٱللَّهِ ۚ ذَٰلِكَ هُوَ ٱلْفَضْلُ ٱلْكَبِيرُ ﴿٣٢﴾ جَنَّٰتُ عَدْنٍ يَدْخُلُونَهَا يُحَلَّوْنَ فِيهَا مِنْ أَسَاوِرَ مِن ذَهَبٍ وَلُؤْلُؤًا ۖ وَلِبَاسُهُمْ فِيهَا حَرِيرٌ ﴿٣٣﴾﴾ [فاطر:32-33].

=

القدير:210/4، وروح المعاني:10/11-11، وفتحُ البيان في مقاصد القرآن:211/10، والجدول في إعراب القرآن الكريم:10/21، والتحرير والتنوير:22/21، وإعراب القرآن الكريم وبيانه:454/7، والمجتبى من مشكل إعراب القرآن:924/3.

(1) ينظر معاني القرآن للفراء:367/2، ومعاني القرآن وإعرابه:265/4، وإعراب القـــرآن للنحاس:248/3، ومعاني القرآن:442/5، والهداية إلى بلوغ النهاية:5959/9، وغرائب التفسير وعجائب التأويـــل:947/2، والكـــشاف:603/3، والمحـــرر الـــوجيز:496/4، والجواهر(إعراب القرآن المنسوب خطأً إلى الزجاج):391/1، وتفسير الرازي:226/26، والتبيان في إعراب القرآن:1073/2، والجـــامع لأحكـــام القـــرآن:330/14، وتفـــسير البيضاوي:255/4، والتسهيل لعلوم التنزيل:172/2، والبحر المحيط:18/9-19، والدر المصون:218/9، والبرهـــان فـــي علـــوم القـــرآن:211/2-212، 35/4، ومعتـــرك الأقـــران:377/3، والتفـــسير المظهـــري:47/8، وفـــتح القـــدير:391/4، وروح المعاني:347/11، وفتحُ البيـــان فـــي مقاصـــد القـــرآن:227/11-228، والتحريـــر والتنوير:273/22، وأوضح التفاسير:530، وإعراب القرآن الكـــريم وبيانـــه:130/8، ومباحث في علوم القرآن(د.صبحي الصالح):309، والموسوعة القرآنية:173/6.

(جَنَّتُ) مرفوع على الابتداء أو منصوب على الاشتغال[1].

76. قوله تعالى: ﴿ إِنَّا نَحْنُ نُحْيِ ٱلْمَوْتَىٰ وَنَكْتُبُ مَا قَدَّمُوا۟ وَءَاثَٰرَهُمْ ۚ وَكُلَّ شَىْءٍ أَحْصَيْنَٰهُ فِىٓ إِمَامٍ مُّبِينٍ ﴿١٢﴾ ﴾ [يس:12].

(وَكُلَّ) مرفوع على الابتداء أو منصوب على الاشتغال[2].

77. قوله تعالى: ﴿ وَٱلشَّمْسُ تَجْرِى لِمُسْتَقَرٍّ لَّهَا ۚ ذَٰلِكَ تَقْدِيرُ ٱلْعَزِيزِ ٱلْعَلِيمِ ﴿٣٨﴾ وَٱلْقَمَرَ قَدَّرْنَٰهُ مَنَازِلَ حَتَّىٰ عَادَ كَٱلْعُرْجُونِ ٱلْقَدِيمِ ﴿٣٩﴾ ﴾ [يس:38-39].

(وَٱلْقَمَرَ) مرفوع على الابتداء أو منصوب على الاشتغال[3].

---

(1) ينظر إعراب القرآن للنحاس:373/2، ومشكل إعراب القرآن:595/2، والكشاف:613/3-614، والمحرر الوجيز:440/4، وتفسير الرازي:240/26، والتبيان في إعراب القرآن:1075/2، والجامع لأحكام القرآن:350/14، والدر المصون:215/7، وتفسير البيضاوي:259/4، وتفسير النسفي:89/3، والبحر المحيط:33/9، واللباب في علوم الكتاب:141/16-142، وفتحُ البيان في مقاصد القرآن:254/11، والتحرير والتنوير:314/22، وإعراب القرآن الكريم وبيانه:156/8.

(2) ينظر معاني القرآن للفراء:242/1، 373/2،95، وإعراب القرآن للنحاس:386/3-387، ومشكل إعراب القرآن:600/2، والتفسير البسيط:135/23-136، وإعراب القرآن للأصبهاني:329، والكشاف:7/4، وزاد المسير:9/7، والتبيان في إعراب القرآن:1079/2، والجامع لأحكام القرآن:13/15، والبحر المحيط:52/9، والدر المصون:250/9، واللباب في علوم الكتاب:179/16، وتفسير الجلالين:579، وفتح القدير:362/4، والجدول في إعراب القرآن الكريم:294/22، والتحرير والتنوير:357/22، وإعراب القرآن الكريم وبيانه:180/8، والمجتبى من مشكل إعراب القرآن:1013/3.

(3) ينظر معاني القرآن للفراء:95/2، 378، 233/3،14، وجامع البيان:517/20، ومعاني القرآن وإعرابه:287/4-288، وإعراب القرآن للنحاس:145/5، ومعاني القرآن للنحاس:494/5، والتفسير البسيط:484/18، وإعراب القرآن للأصبهاني:330،
=

78. قولـــه تعـــالى: ﴿ هَٰذَاۚ وَإِنَّ لِلطَّٰغِينَ لَشَرَّ مَـَٔابٖ ﴿٥٥﴾ جَهَنَّمَ يَصۡلَوۡنَهَا فَبِئۡسَ ٱلۡمِهَادُ ﴿٥٦﴾ ﴾ [ص:55-56].

(جَهَنَّمَ) مرفوع على الابتداء أو منصوب على الاشتغال[1].

79. قوله تعالى: ﴿ هَٰذَا فَلۡيَذُوقُوهُ حَمِيمٞ وَغَسَّاقٞ ﴿٥٧﴾ ﴾ [ص:57].

(هَٰذَا) مرفوع على الابتداء أو منصوب على الاشتغال[2].

= والكشاف:16/4، والمحرر الوجيز:521/4، والجواهر(إعراب القرآن المنسوب خطأً إلى الزجاج):379/1، وزاد المسير:7/19-20، وتفسير الرازي:277/26، والتبيان في إعراب القرآن:1082/2، والجامع لأحكام القرآن:29/15، وتفسير البيضاوي:268/4، والتسهيل لعلوم التنزيل:182/2، والبحر المحيط:67/9، والدر المصون:270/9، واللباب في علوم الكتاب:218/16-219، وغرائب القرآن ورغائب الفرقان:523/5، ونظم الدرر:263/6، وجامع البيان في تفسير القرآن للأيجي:425/3، والبحر المديد:570/4، والتفسير المظهري:84/8، وفتح القدير:369/4، وروح المعاني:16/12، والتحرير والتنوير:21/23-22، وإعراب القرآن الكريم وبيانه:200/8، والمجتبى من مشكل إعراب القرآن:1018/3، وروائع البيان تفسير آيات الأحكام:612/1.

(1) ينظر معاني القرآن للفراء:407/2، وغرائب التفسير وعجائب التأويل:1005/2، والتبيان في إعراب القرآن:1104/2، وتفسير البيضاوي:32/5، والدر المصون:387/9، و اللباب في علوم الكتاب:440/16، وفتح القدير:440/4، وفـتحُ البيان في مقاصد القرآن:58/12، وإعراب القرآن الكريم وبيانه:374/8-375.

(2) ينظر معاني القرآن للفراء:410/2، ومعاني القرآن وإعرابه:338/4، وإعراب القرآن للنحاس:469/3-470، وتفسير ابن فورك:298، والكشف والبيان عن تفسير القرآن:213/8، ومشكل إعراب القرآن:627/2، وغرائب التفسير وعجائب التأويل:1004/2، والكشاف:101/4، والمحرر الوجيز:510/4، والجواهر(إعراب القرآن المنسوب خطأً إلى الزجاج):197/1، وتفسير الرازي:403/26-404، والتبيان في إعراب القرآن:1104/2، والجامع لأحكام القرآن:221/15، وتفسير النسفي:37/4، والبحر المحيط:168/9، ومعترك الأقران في إعجاز القرآن:227/3، ومراح لبيد لكشف معنى القرآن المجيد:321/2.

80. قوله تعالى: ﴿قَالُواْ رَبَّنَا مَن قَدَّمَ لَنَا هَٰذَا فَزِدْهُ عَذَابًا ضِعْفًا فِي ٱلنَّارِ ﴿٦١﴾﴾ [ص: 61].

(مَن) مرفوع على الابتداء أو منصوب على الاشتغال[1].

81. قوله تعالى: ﴿وَأَمَّا ثَمُودُ فَهَدَيْنَٰهُمْ فَٱسْتَحَبُّواْ ٱلْعَمَىٰ عَلَى ٱلْهُدَىٰ فَأَخَذَتْهُمْ صَٰعِقَةُ ٱلْعَذَابِ ٱلْهُونِ بِمَا كَانُواْ يَكْسِبُونَ ﴿١٧﴾﴾ [فُصِّلَت: 17].

(ثَمُودُ) مرفوع على الابتداء أو منصوب على الاشتغال[2].

---

(1) ينظر التبيان في إعراب القرآن:1106/2، والتحرير والتنوير:291/23، وإعراب القرآن الكريم وبيانه:377/8.

(2) ينظر الكتاب:81/1-148، 95، 82، ومعاني القرآن للفراء:2/1، 241/3، 219/14، ومعاني القرآن للأخفش:84/1-85، والمقتضب:27/3، وجامع البيان:449/21، ومعاني القرآن وإعرابه:383/4، وإعراب القرآن للنحاس:55/4، والكشف والبيان عن تفسير القرآن:270/8، والهداية إلى بلوغ النهاية:6501/10، ومشكل إعراب القرآن:641/2، وجامع البيان في القراءات السبع:1560/4، والكامل في القراءات والأربعين الزائدة عليها:632، والمفصل:76، والكشاف:194/4، والمحرر الوجيز:9/5-10، والجواهر(إعراب القرآن المنسوب خطأً إلى الزجاج):383/1، وتفسير الرازي:553/27-554، والتبيان في إعراب القرآن:1125/2، وشرح ابن يعيش للمفصل:106/1-107، والجامع لأحكام القرآن:349/15، وشرح التسهيل لابن مالك:140/2، وتفسير النسفي:73/3، والبحر المحيط:269/9-270، والدر المصون:520/9، وأوضح المسالك:169/2، والمغني:82-83، واللباب في علوم الكتاب:123/17-124، والبرهان في علوم القرآن:242/4، وغرائب القرآن ورغائب الفرقان:53/6، وشرح التصريح:451/1، والاتقان في علوم القرآن:200/3، ومعترك الأقران:239/1، 64/2، وتفسير أبي السعود:9/8، والاتحاف:488، وحاشية الصبان على شرح الأشموني:108/2، والبحر المديد:166/5، وفتح القدير:511/4، وروح المعاني:366/12، وحاشية الخضري على شرح ابن عقيل:3/1، 388/96، وفتحُ البيان في مقاصد القرآن:238/12، ومراح لبيد لكشف معنى القرآن المجيد:361/2، والنحو الوافي:139/2، والموسوعة القرآنية:222/6، وضياء السالك إلى أوضح المسالك:76/2، والتفسير المنير للزحيلي:201/24.

82. قوله تعـــالى: ﴿أَهُمْ خَيْرٌ أَمْ قَوْمُ تُبَّعٍ وَالَّذِينَ مِن قَبْلِهِمْ أَهْلَكْنَاهُمْ إِنَّهُمْ كَانُوا مُجْرِمِينَ ﴿٣٧﴾﴾ [الدخان:37].

(وَالَّذِينَ) مرفوع على الابتداء أو منصوب على العطف أو الاشتغال[(1)].

83. قوله تعالى: ﴿الَّذِينَ كَفَرُوا وَصَدُّوا عَن سَبِيلِ اللَّهِ أَضَلَّ أَعْمَالَهُمْ ﴿١﴾﴾ [محمد:1].

(الَّذِينَ) مرفوع على الابتداء أو منصوب على الاشتغال[(2)].

84. قوله تعـــالى: ﴿وَالَّذِينَ آمَنُوا وَعَمِلُوا الصَّالِحَاتِ وَآمَنُوا بِمَا نُزِّلَ عَلَىٰ مُحَمَّدٍ وَهُوَ الْحَقُّ مِن رَّبِّهِمْ كَفَّرَ عَنْهُمْ سَيِّئَاتِهِمْ وَأَصْلَحَ بَالَهُمْ ﴿٢﴾﴾ [محمد:2].

(وَالَّذِينَ) مرفوع على الابتداء أو منصوب على الاشتغال[(3)].

85. قوله تعالى: ﴿وَالَّذِينَ كَفَرُوا فَتَعْسًا لَّهُمْ وَأَضَلَّ أَعْمَالَهُمْ ﴿٨﴾﴾ [محمد:8].

---

(1) ينظر إعراب القرآن للنحاس:88/4، والجواهر(إعراب القرآن المنسوب خطأً إلى الزجاج):304/1، والتبيان في إعراب القرآن:1147/2، والجامع لأحكام القرآن:147/16، وتفسير البيضاوي:102/5، وتفسير النسفي:106/4، والدر المصون:626/9، واللباب في علوم الكتاب:327/17-328، وتفسير أبي السعود:64/8، والتفسير المظهري:374/8، وروح المعاني:128/13، والجدول في إعراب القرآن الكريم:131/25، وإعراب القرآن الكريم وبيانه:131/9، والموسوعة القرآنية:403/4.

(2) ينظر إعراب القرآن للنحاس:117/4، والتبيان في إعراب القرآن:1160/2، والدر المصون:683/9، واللباب في علوم الكتاب:424/17، والتحرير والتنوير:73/26، وإعراب القرآن الكريم وبيانه:199/9، والتفسير المنير:77/26.

(3) ينظر إعراب القرآن للنحاس:117/4-118، والتبيان في إعراب القرآن:1160/2، والدر المصون:683/9، واللباب في علوم الكتاب:425/17، والبحر المديد:353/5، وفتح القدير:30/5، والتحرير والتنوير:74/26، وإعراب القرآن الكريم وبيانه:199/9، والتفسير المنير للزحيلي:77/26.

(فَتَعۡسٗا) منصوب على المصدرية أو على الاشتغال[1].

86. قوله تعالى: ﴿وَٱلَّذِينَ ٱهۡتَدَوۡاْ زَادَهُمۡ هُدٗى وَءَاتَىٰهُمۡ تَقۡوَىٰهُمۡ ١٧﴾ [محمد:17].

(وَٱلَّذِينَ) مرفوع على الابتداء أو منصوب على الاشتغال[2].

87. قوله تعالى: ﴿وَأُخۡرَىٰ لَمۡ تَقۡدِرُواْ عَلَيۡهَا قَدۡ أَحَاطَ ٱللَّهُ بِهَاۚ وَكَانَ ٱللَّهُ عَلَىٰ كُلِّ شَيۡءٖ قَدِيرٗا﴾ [الفتح:21].

(وَأُخۡرَىٰ) مرفوع على الابتداء أو منصوب على الاشتغال[3].

---

(1) ينظر معاني القرآن وإعرابه:8/5، وإعراب القرآن للنحاس:119/4، وتفسير القرآن العزيز لابن زمنين:38/4، والهداية إلى بلوغ النهاية:6891/11، ومشكل إعراب القرآن:671/2، والتفسير البسيط:228/20، والتبيان في إعراب القرآن:1161/2، والجامع لأحكام القرآن:232/16، والبحر المحيط:463/9، والدر المصون:687/9، واللباب في علوم الكتاب:435/17، وحَاشِيةُ الشِّهَابِ عَلَى تفْسيرِ البَيضَاوِي:42/8، والبحر المديد:355/5، وفتح القدير:31/5-32، وروح المعاني:201/13، والتحرير والتنوير:86/26، وإعراب القرآن الكريم وبيانه:204/9.

(2) ينظر التبيان في إعراب القرآن:1162/2، والدر المصون:696/9، واللباب في علوم الكتاب:447/17، وإعراب القرآن الكريم وبيانه:212/9.

(3) ينظر إعراب القرآن للنحاس:134/4، ومشكل إعراب القرآن:676/2-677، والكشاف:341/4، والجواهر(إعراب القرآن المنسوب خطأً إلى الزجاج):717/2، وتفسير الرازي:80/28، والتبيان في إعراب القرآن:1167/2، والجامع لأحكام القرآن:279/16، وتفسير البيضاوي:130/5، وتفسير النسفي:340/3، والتسهيل لعلوم التنزيل:290/2، والبحر المحيط:494/9، وجامع البيان في تفسير القرآن للأيجي:160/4، وفتح القدير:51/5، والتحرير والتنوير:180/26، وإعراب القرآن الكريم وبيانه:244/9-245، والموسوعة القرآنية:416/4، والتفسير المنير للزحيلي:184/26.

88. قوله تعالى: ﴿وَإِن طَآئِفَتَانِ مِنَ ٱلْمُؤْمِنِينَ ٱقْتَتَلُوا۟ فَأَصْلِحُوا۟ بَيْنَهُمَا ۖ فَإِنۢ بَغَتْ إِحْدَىٰهُمَا عَلَى ٱلْأُخْرَىٰ فَقَٰتِلُوا۟ ٱلَّتِى تَبْغِى حَتَّىٰ تَفِىٓءَ إِلَىٰٓ أَمْرِ ٱللَّهِ ۚ فَإِن فَآءَتْ فَأَصْلِحُوا۟ بَيْنَهُمَا بِٱلْعَدْلِ وَأَقْسِطُوٓا۟ ۖ إِنَّ ٱللَّهَ يُحِبُّ ٱلْمُقْسِطِينَ ﴿٩﴾﴾ [الحُجُرات:9].

(طَآئِفَتَانِ) مرفوع على الابتداء أو مرفوع على اشتغال الفاعلية[1].

89. قولـــه تعـــالى: ﴿أَفَلَمْ يَنظُرُوٓا۟ إِلَى ٱلسَّمَآءِ فَوْقَهُمْ كَيْفَ بَنَيْنَٰهَا وَزَيَّنَّٰهَا وَمَا لَهَا مِن فُرُوجٍ ﴿٦﴾ وَٱلْأَرْضَ مَدَدْنَٰهَا وَأَلْقَيْنَا فِيهَا رَوَٰسِىَ وَأَنۢبَتْنَا فِيهَا مِن كُلِّ زَوْجٍۭ بَهِيجٍ ﴿٧﴾﴾[ق:6-7].

(وَٱلْأَرْضَ) مرفوع على الابتداء أو منصوب على الاشتغال[2].

90. قوله تعـــالى: ﴿وَقَوْمَ نُوحٍ مِّن قَبْلُ ۖ إِنَّهُمْ كَانُوا۟ قَوْمًا فَٰسِقِينَ ﴿٤٦﴾ وَٱلسَّمَآءَ بَنَيْنَٰهَا بِأَيْي۟دٍ وَإِنَّا لَمُوسِعُونَ ﴿٤٧﴾ وَٱلْأَرْضَ فَرَشْنَٰهَا فَنِعْمَ ٱلْمَٰهِدُونَ ﴿٤٨﴾﴾ [الذاريات:46-48].

(وَٱلسَّمَآءَ) و(وَٱلْأَرْضَ) مرفوعان على الابتداء أو منصوبان على الاشتغال[3].

---

(1) ينظر إعراب القرآن للنحاس:141/4، والهداية إلى بلوغ النهاية:6998/11، ومشكل إعراب القرآن:681/2، والتفسير البسيط:126/7، وغرائب التفسير وعجائب التأويل:1122/2، والمحرر الوجيز:148/5، وتفسير الرازي:104/28، والتبيان في إعراب القرآن:1171/2، والبرهان في علوم القرآن:199/3، واللباب في علوم الكتاب:539/17، والتحرير والتنوير:239/26، وإعراب القرآن الكريم وبيانه:268/9، والموسوعة القرآنية:419/4، والمجتبى من مشكل إعراب القرآن:1218/4، والتفسير المنير للزحيلي:234/26.

(2) ينظر إعراب القرآن للنحاس:174/4، والتبيان في إعراب القرآن:1173/2، والتحرير والتنوير:288/26، وإعراب القرآن الكريم وبيانه:282/9، والمجتبى من مشكل إعراب القرآن:1223/4.

(3) ينظر معاني القرآن للفراء:240/1، 95/2، ومعاني القرآن وإعرابه:57/5، وإعراب القرآن للنحاس:166/4، وتفسير القرآن العزيز لابن زمنين:290/4، و الهداية إلى بلوغ النهاية:7104/11، وزاد المسير:172/4، وتفسير الرازي:187/28، والتبيان في إعراب =

91. قوله تعالى: ﴿وَٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ وَٱتَّبَعَتۡهُمۡ ذُرِّيَّتُهُم بِإِيمَٰنٍ أَلۡحَقۡنَا بِهِمۡ ذُرِّيَّتَهُمۡ وَمَآ أَلَتۡنَٰهُم مِّنۡ عَمَلِهِم مِّن شَيۡءٖۚ كُلُّ ٱمۡرِيِٕۭ بِمَا كَسَبَ رَهِينٞ ٢١﴾ [الطور:21].

(وَٱلَّذِينَ) مرفوع على الابتداء أو منصوب على الاشتغال(1).

92. قوله تعالى: ﴿فَقَالُوٓاْ أَبَشَرٗا مِّنَّا وَٰحِدٗا نَّتَّبِعُهُۥٓ إِنَّآ إِذٗا لَّفِي ضَلَٰلٖ وَسُعُرٍ ٢٤﴾ [القمر:24].

(أَبَشَرٗا) مرفوع على الابتداء أو منصوب على الاشتغال(2).

= القرآن:1182/2، والجامع لأحكام القرآن:52/17، وتفسير النسفي:379/3، والتسهيل لعلوم التنزيل:310/2، والبحر المحيط:560/9، والدر المصون:58/10، واللباب في علوم الكتاب:100/18، والجواهر الحسان في تفسير القرآن:305/5، ونظم الدرر:285/7، وإعراب القرآن العظيم لزكريا الأنصاري:500، وروح البيان:138/9، والبحر المديد:478/5، وفتح القدير:91/5، وروح المعاني:18/14، وفتحُ البيان في مقاصد القرآن:208/13-209، والجدول في إعراب القرآن الكريم:9/27-10، والتحرير والتنوير:16/27، وإعراب القرآن الكريم وبيانه:320/9.

(1) ينظر إعراب القرآن للنحاس:256/4، والكشاف:411/4، والتبيان في إعراب القرآن:1184/2، وتفسير البيضاوي:135/5، وتفسير النسفي:384/3، والتسهيل لعلوم التنزيل:312/2، والبحر المحيط:571/9، والدر المصون:70/10، واللباب في علوم الكتاب:127/18، وجامع البيان في تفسير القرآن للأيجي:202/4، وتفسير أبي السعود:148/8، وفتح القدير:97/5، وروح المعاني:33/14، وفتحُ البيان في مقاصد القرآن:224/13، ومراح لبيد لكشف معنى القرآن المجيد:459/2، والتحرير والتنوير:48/27، وإعراب القرآن الكريم وبيانه:332/9-333، والتفسير المنير للزحيلي:62/27.

(2) ينظر معاني القرآن للاخفش:84/1،369، 528/2، ومعاني القرآن وإعرابه:89/5، وإعراب القرآن للنحاس:197/4، والحجة في القراءات السبع:298، ومنازل الحروف:82، وتفسير القرآن العزيز لابن زمنين:320/4، والكشف والبيان عن تفسير القرآن:167/9، ودلائل الإعجاز:122، والنكت في القرآن الكريم:474-475، وإعراب =

93. قوله تعالى: ﴿إِنَّا كُلَّ شَيْءٍ خَلَقْنَٰهُ بِقَدَرٍ ۝٤٩﴾ [القمر:49].

(كُلَّ) مرفوع على الابتداء أو منصوب على الاشتغال[1].

= القرآن للأصبهاني:412، والكشاف:437/4، والمحرر الوجيز:217/5، والرد على النحاة:97، وزاد المسير:200/4، وتفسير الرازي:306/29، والتبيان في إعراب القرآن:1194/2، والجامع لأحكام القرآن:137/17-138، وتفسير البيضاوي:166/5، وتفسير النسفي:161/4، والبحر المحيط:42/10-43، وأوضح المسالك:145/2، وشرح شذور الذهب:548، وشرح قطر الندى:194، واللباب في علوم الكتاب:259/18-160، والبرهان في علوم القرآن:308/1، 199/3، ونظم الدرر:358/7، وشرح شذور الذهب للجوجري:751/2، وغاية الأماني في تفسير الكلام الرباني:45، وشرح الأشموني:432/1، وجامع البيان في تفسير القرآن للأيجي:225/4، وشرح التصريح:448/1، وهمع الهوامع:608/2، وتفسير أبي السعود:171/8، وحاشية الصبان على شرح الأشموني:112/2، والبحر المديد:529/5، وفتح القدير:151/5، وروح المعاني:317/14، وفتحُ البيان في مقاصد القرآن:298/13، وجامع الدروس العربية:22/3، والتحرير والتنوير:196/27، وإعراب القرآن الكريم وبيانه:383/9، والموسوعة القرآنية:432/4، 288/6، والموسوعة القرآنية، خصائص السور:79/9، 280/2، 79/9، وإعراب القرآن الكريم (دعاس):286/3، وضياء السالك إلى أوضح المسالك:72/2، والتفسير المنير للزحيلي:165/27.

(1) ينظر الكتاب:148/1، ومعاني القرآن للأخفش:84/1-2،529/85، وجامع البيان:606/22-607، ومعاني القرآن وإعرابه:318/2، 92/5، وأخبار أبي القاسم الزجاجي:22، وإعراب القرآن للنحاس:، وتفسير القرآن العظيم المنسوب للإمام الطبراني:208/8، وتفسير القرآن العزيز لابن زمنين:324/4، والكشف والبيان عن تفسير القرآن:170/9، ومشكل إعراب القرآن:702/2-703، والتفسير البسيط:14/9، والنكت في القرآن الكريم:475، وتفسير القرآن للسمعاني:318/5، وغرائب التفسير وعجائب التأويل:1166/2، وإعراب القرآن للأصبهاني:412-413، والكشاف:441/4، والمحرر الوجيز:221/5، والجواهر(إعراب القرآن المنسوب خطأً إلى الزجاج):382/1، =

94. قوله تعالى: ﴿وَٱلنَّجۡمُ وَٱلشَّجَرُ يَسۡجُدَانِ ۝٦ وَٱلسَّمَآءَ رَفَعَهَا وَوَضَعَ ٱلۡمِيزَانَ ۝٧﴾ [الرحمن:6-7].

(وَٱلسَّمَآءَ) مرفوع على الابتداء أو منصوب على الاشتغال[1].

= 906/3، ونتائج الفكر:336، والرد على النحاة:112، وزاد المسير:204/4، وتفسير الرازي:326/29، والتبيان في إعراب القرآن:1196/2، والأمالي النحوية لابن الحاجب:505/2، والكافية في النحو:22، والجامع لأحكام القرآن:147/17، وشرح التسهيل لابن مالك:142/2، وتفسير البيضاوي:168/5، وتفسير النسفي:407/3، والتسهيل لعلوم التنزيل:326/2، والبحر المحيط:48/10، وتوضيح المقاصد والمسالك:617/2، والدر المصون:146/10-148، والمغني:526،779، واللباب في علوم الكتاب:18/9،281/13-283، وتفسير الجلالين:708، ونظم الدرر:367/7، وغاية الأماني في تفسير الكلام الرباني:51، وشرح الأشموني:434/1، وحاشية الصبان على شرح الأشموني:105/2، والبحر المديد:390/7، والتفسير المظهري:143/9، وفتح القدير:129/5، وروح المعاني:93/14، وفتحُ البيان في مقاصد القرآن:307/13، والجدول في إعراب القرآن الكريم:83/27، والنحو الوافي:140/2، وإعراب القرآن الكريم وبيانه:390/9-391، والموسوعة القرآنية:4343/4.

(1) ينظر معاني القرآن للأخفش:185/1، وإعراب القرآن للنحاس:304/4، والمحتسب:302/2، وغرائب التفسير وعجائب التأويل:1168/2، والمحرر الوجيز:224/5، والجواهر(إعراب القرآن المنسوب خطأً إلى الزجاج):379/1، والرد على النحاة:111-112، وتفسير الرازي:342/29، والتبيان في إعراب القرآن:1197/2، والجامع لأحكام القرآن:154/17، وشرح التسهيل لابن مالك:144/2، وتفسير البيضاوي:170/5، والبحر المحيط:56/10، والدر المصون:154/10، واللباب في علوم الكتاب:299/18، والبرهان في علوم القرآن:377/3،199، ونظم الدرر:375/7، وغاية الأماني في تفسير الكلام الرباني:55، وشرح التصريح:456/1، وإعراب القرآن العظيم لزكريا الأنصاري:508، والسراج المنير:159/4-160، وتفسير أبي السعود:177/8، وروح البيان:238/9، وحاشية الصبان على شرح =

95. قولـــه تعـــالى: ﴿وَأَقِيمُواْ ٱلْوَزْنَ بِٱلْقِسْطِ وَلَا تُخْسِرُواْ ٱلْمِيزَانَ ۝٩ وَٱلْأَرْضَ وَضَعَهَا لِلْأَنَامِ ۝١٠﴾ [الرحمن:9-10].

(وَٱلْأَرْضَ) مرفوع على الابتداء أو منصوب على الاشتغال[1].

96. قوله تعالى: ﴿ءَأَنتُمْ تَخْلُقُونَهُۥٓ أَمْ نَحْنُ ٱلْخَٰلِقُونَ ۝٥٩﴾ [الواقعة:59]. وقوله تعـــالى: ﴿ءَأَنتُمْ تَزْرَعُونَهُۥٓ أَمْ نَحْنُ ٱلزَّٰرِعُونَ ۝٦٤﴾ [الواقعة:64]. وقوله تعالى: ﴿ءَأَنتُمْ أَنزَلْتُمُوهُ مِنَ ٱلْمُزْنِ أَمْ نَحْنُ ٱلْمُنزِلُونَ ۝٦٩﴾ [الواقعة:69]. وقوله تعـــالى: ﴿ءَأَنتُمْ أَنشَأْتُمْ شَجَرَتَهَآ أَمْ نَحْنُ ٱلْمُنشِـُٔونَ ۝٧٢﴾ [الواقعة:72].

(ءَأَنتُمْ) مرفوع على الابتداء أو مرفوع على اشتغال الفاعلية[2].

= الأشموني:117/2، وفتح القدير:132/5، وروح المعاني:101/14، والجدول في إعراب القرآن الكريم:89/27، والتحرير والتنوير:237/27، وإعراب القرآن الكريم وبيانه:379/9، والموسوعة القرآنية:292/6، والمجتبى من مشكل إعراب القرآن الكريم:1266/4، وإعراب القرآن الكريم (دعاس):290/3.

(1) ينظر إعراب القرآن للنحاس:304/4، ومشكل إعراب القرآن:704/2، وتفسير الرازي:344/29، والبحر المحيط:57/10، والدر المصون:158/10، واللباب في علوم الكتاب:304/18، ونظم الدرر:376/7، وإعراب القرآن العظيم لزكريا الأنصاري:508، والسراج المنير:159/4-160، وفتح القدير:132/5، وروح المعاني:102/14-103، والجدول في إعراب القرآن الكريم:90/27، والتحرير والتنوير:241/27، وإعراب القرآن الكريم وبيانه:379/9-340، والموسوعة القرآنية:292/6، والمجتبى من مشكل إعراب القرآن الكريم:1267/4، وإعراب القرآن الكريم (دعاس):290/3.

(2) ينظر البحر المحيط:88/10، والمغني:62، والدر المصون:214/10، واللباب في علوم الكتاب:416/18، وتفسير ابن عرفة:145/4، ونظم الدرر:416/7، وشرح التصريح:170/2، وحاشية الصبان على شرح الأشموني:149/3-150، والتفسير المظهري:177/9، وروح المعاني:147/14، وفتحُ البيان في مقاصد القرآن:375/13، والتحرير والتنوير:314/27، وإعراب القرآن الكريم وبيانه:441/9.

97. قوله تعالى: ﴿ثُمَّ قَفَّيْنَا عَلَىٰٓ ءَاثَٰرِهِم بِرُسُلِنَا وَقَفَّيْنَا بِعِيسَى ٱبْنِ مَرْيَمَ وَءَاتَيْنَٰهُ ٱلْإِنجِيلَ وَجَعَلْنَا فِى قُلُوبِ ٱلَّذِينَ ٱتَّبَعُوهُ رَأْفَةً وَرَحْمَةً وَرَهْبَانِيَّةً ٱبْتَدَعُوهَا مَا كَتَبْنَٰهَا عَلَيْهِمْ إِلَّا ٱبْتِغَآءَ رِضْوَٰنِ ٱللَّهِ فَمَا رَعَوْهَا حَقَّ رِعَايَتِهَا ۖ فَـَٔاتَيْنَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُوا۟ مِنْهُمْ أَجْرَهُمْ ۖ وَكَثِيرٌ مِّنْهُمْ فَٰسِقُونَ ﴿٢٧﴾﴾ [الحديد:27].

(وَرَهْبَانِيَّةً) منصوبة على العطف أو منصوبة على الاشتغال(1).

98. قوله تعالى: ﴿يَغْفِرْ لَكُمْ ذُنُوبَكُمْ وَيُدْخِلْكُمْ جَنَّٰتٍ تَجْرِى مِن تَحْتِهَا ٱلْأَنْهَٰرُ وَمَسَٰكِنَ طَيِّبَةً فِى جَنَّٰتِ عَدْنٍ ۚ ذَٰلِكَ ٱلْفَوْزُ ٱلْعَظِيمُ ﴿١٢﴾ وَأُخْرَىٰ تُحِبُّونَهَا ۖ نَصْرٌ مِّنَ ٱللَّهِ وَفَتْحٌ قَرِيبٌ ۗ وَبَشِّرِ ٱلْمُؤْمِنِينَ ﴿١٣﴾﴾ [الصف:12-13].

---

(1) ينظر معاني القرآن وإعرابه:130/5، وإعراب القرآن للنحاس:368/4، وتفسير القرآن العظيم المنسوب للإمام الطبراني:323/8، وبحر العلوم:410/3، والحجة للقراء السبعة:290/4، وتفسير القرآن العزيز لابن زمنين:356/4، والنكت في القرآن الكريم:487، والكشاف:481/4، والمحرر الوجيز:270/5، والجواهر(إعراب القرآن المنسوب خطأً إلى الزجاج):378/1، وزاد المسير:238/4، وتفسير الرازي:474/29، والتبيان في إعراب القرآن:1211/2، والجامع لأحكام القرآن:263/17، وتفسير البيضاوي:190/5، وتفسير النسفي:443/3، والتسهيل لعلوم التنزيل:349/2، والبحر المحيط:115/10-116، والتفسير القيِّم:531، والدر المصون:254/10-256، والمغني:751-752، و اللباب في علوم الكتاب:503/18-504، وجامع البيان في تفسير القرآن للأيجي:270/4، وحَاشِيةُ الشِّهَابِ عَلَى تفْسيرِ البَيضَاوِي:351/6، ومنار الهدى في بيان الوقف والابتدا:323/2، وحاشية الصبان على شرح الأشموني:102/2، والبحر المديد:495/7، وفتح القدير:178/5، وروح المعاني:189/14-191، وفتحُ البيان في مقاصد القرآن:425/13، ونيل المرام من تفسير آيات الأحكام:430، والتحرير والتنوير:422/27-423، وإعراب القرآن الكريم وبيانه:477/9-479، والتفسير المنير للزحيلي:335/27.

(وَأُخۡرَىٰ) مرفوعة على الابتداء أو مرفوعة على اشتغال الفاعلية[1].

99. قولـــه تعـــالى: ﴿ذَٰلِكَ بِأَنَّهُۥ كَانَت تَّأۡتِيهِمۡ رُسُلُهُم بِٱلۡبَيِّنَٰتِ فَقَالُوٓاْ أَبَشَرٞ يَهۡدُونَنَا فَكَفَرُواْ وَتَوَلَّواْۚ وَّٱسۡتَغۡنَى ٱللَّهُۚ وَٱللَّهُ غَنِيٌّ حَمِيدٞ ٦﴾ [التغابن:6].

(أَبَشَرٞ) مرفوع على الابتداء أو مرفوع على اشتغال الفاعلية[2].

---

(1) ينظر معاني القرآن للفراء:154/3، ومعاني القرآن وإعرابه للزجاج:166/5، وإعراب القرآن للنحاس:278/4، والهداية إلى بلوغ النهاية:7444/11، ومشكل إعراب القرآن:732/2، والتفسير البسيط:438/21، والمحرر الوجيز:304/5، والجواهر(إعراب القرآن المنسوب خطأً إلى الزجاج):717/2، وباهر البرهان في معاني مشكلات القرآن:1500/3، والتبيان في إعراب القرآن:1221/2، والجامع لأحكام القرآن:88/18-89، وتفسير البيضاوي:309/5-310، والتسهيل لعلوم التنزيل:371/2، والبحر المحيط:168/10، والمغني:752، والدر المصون:321/10، واللباب في علوم الكتاب:63/19، وغاية الأماني في تفسير الكلام الرباني:157، وحَاشِيةُ الشِّهَابِ عَلَى تفْسيرِ البَيضَاوِي:351/6، وفتح القدير:222/5، والتحرير والتنوير:159/28-196، وإعراب القرآن الكريم وبيانه:85/10، والموسوعة القرآنية:450/4-451، والتفسير المنير:173/28.

(2) ينظر مشكل إعراب القرآن:738/2، وغرائب التفسير وعجائب التأويل:1218/2، وإعراب القرآن للأصبهاني:445/1، والمحرر الوجيز:318/5، والتبيان في إعراب القرآن:1226/2، والجامع لأحكام القرآن:135/18، والبحر المحيط:189/10، والدر المصون:348/10، وأوضح المسالك:154/2، والمغني:495، واللباب في علوم الكتاب:127/19، والبرهان في علوم القرآن:308/1، ونظم الدرر:10/8، وشرح الأشموني:437/1، وشرح التصريح:460/1-461، وإعراب القرآن العظيم لزكريا الأنصاري:521، والسراج المنير:302/4، وحاشية الصبان على شرح الأشموني:125/2،64، وفتح القدير:235/5، وروح المعاني:317/14، والتحرير والتنوير:269/28، وإعراب القرآن الكريم وبيانه:343/2، والمجتبى من مشكل إعراب القرآن:1326/4، والتفسير المنير:239/28.

100. قولـــــه تعـــــالى: ﴿وَأَنَّا لَا نَدْرِيٓ أَشَرٌّ أُرِيدَ بِمَن فِي ٱلْأَرْضِ أَمْ أَرَادَ بِهِمْ رَبُّهُمْ رَشَدٗا ١٠﴾ [الجن:10].

(أَشَرٌّ) مرفوع على الابتداء أو مرفوع على اشتغال نائب الفاعلية(1).

101. قوله تعالى: ﴿رَّبُّ ٱلْمَشْرِقِ وَٱلْمَغْرِبِ لَآ إِلَٰهَ إِلَّا هُوَ فَٱتَّخِذْهُ وَكِيلٗا ٩﴾ [المزّمل:9].

(رَبُّ) مرفوع على الابتداء أو منصوب على الاشتغال(2).

102. قولـــــه تعـــــالى: ﴿يُدْخِلُ مَن يَشَآءُ فِي رَحْمَتِهِۦۚ وَٱلظَّٰلِمِينَ أَعَدَّ لَهُمْ عَذَابًا أَلِيمَۢا ٣١﴾ [الإنسان:31].

---

(1) ينظر التبيان في إعراب القرآن:1244/2، والدر المصون:491/10، واللباب في علوم الكتاب:422/19، وتفسير أبي السعود:19/1، وفتح القدير:306/5، والجدول في إعراب القرآن الكريم:117/29، وإعراب القرآن الكريم وبيانه:241/10.

(2) ينظر معاني القرآن للفراء:198/3، ومعاني القرآن للأخفش:553/2، وإعراب القرآن للنحاس:57/5، وتفسير القرآن العظيم المنسوب للإمام الطبراني:76/9، والحجة للقراء السبعة:336/6، وحجة القراءات:731، والكشف والبيان عن تفسير القرآن:63/10، والتَّفْسِيرُ البَسِيْط:369/22، والكشاف:639/4-640، وتفسير الرازي:688/30، والتبيان في إعراب القرآن:1247/2، والجامع لأحكام القرآن:45/19، وتفسير البيضاوي:256/5، وتفسير النسفي:236/4، والبحر المحيط:316/10، والدر المصون:523/10، واللباب في علوم الكتاب:467/19، وتُحْفَةُ الأَقْرَانِ:36-37، وتفسير ابن عرفة:312/4، وغاية الأماني في تفسير الكلام الرباني:263، وجامع البيان في تفسير القرآن للأيجي:396/4-397، وتفسير أبي السعود:51/9، والتفسير المظهري:111/10، وفتح القدير:318/5، وروح المعاني:118/15-119، وفتحُ البيان في مقاصد القرآن:388/14، والتحرير والتنوير:267/29، وإعراب القرآن الكريم وبيانه:261/10، والموسوعة القرآنية:474/4، والتفسير المنير:189/29.

(وَٱلظَّٰلِمِينَ) مرفوع على الابتداء أو منصوب على الاشتغال[1].

103. قولـــــه تعـــــالى: ﴿وَكَذَّبُواْ بِـَٔايَٰتِنَا كِذَّابٗا ۝٢٨ وَكُلَّ شَيۡءٍ أَحۡصَيۡنَٰهُ كِتَٰبٗا ۝٢٩﴾ [النبأ:28-29].

---

(1) ينظر الجمل في النحو(المنسوب إلى الخليل):106، والكتاب:86/1، ومعـــاني القـــرآن للفراء:295/1، ومجاز القرآن:106،155،213، وجامع البيان:12/9،387/403-388، ومعاني القرآن وإعرابه:395/4، وإعراب القرآن للنحاس:4/3،5/91،109/73-110، وتفسير القرآن العظيم المنسوب للإمام الطبراني:162/9، وبحر العلوم:530/3، والحجة للقـــــراء الـــــسبعة:464/2-465، 125/3، 361/3-362، 55/5-56، 461/6، والمحتسب:344/2، 350، وتفسير القرآن العزيز لابن زمنين:76/5، والهداية إلى بلوغ النهاية:4861/7، 7949/12، و مشكل إعراب القرآن: 789/2،489-790، والتفسير البـــسيط:23/9،66/96-67، والنكـــت فـــي القـــرآن الكـــريم:533/1، وتفـــسير السمعاني:124/6، وإعـــراب القـــرآن للأصـــبهاني:491-492، والكـــشاف:676/4، والمفصَّل:76، والمحرر الوجيز:415/5، والرد على النحاة:107، وزاد المسير:381/4، وتفسير الرازي:763/30، والتبيان في إعراب القرآن:1261/2، وشرح المفصل لابـــن يعيش:404/1-405، والجامع لأحكام القرآن:153/19، وتفسير البيـــضاوي:273/5، وتفسير النسفي:249/4، والبحر المحيط:370/10، والدر المصون:627/10، واللباب في علوم الكتـــاب:57/20-58، والبرهـــان فـــي علـــوم القـــرآن:4/3،35/90، وتفـــسير الجلالين:784، وغاية الأماني في تفسير الكلام الرباني:304، وجامع البيان في تفـــسير القرآن للأيجي:424/4، وهمع الهوامع:136/3، وتفسير أبي السعود:76/9-77، وروح البيان:215/10، والبحـــر المديـــد:313/8، والتفـــسير المظهـــري:163/10، وفـــتح القدير:354/5، وروح المعاني:185/15، وفتحُ البيان في مقاصـــد القـــرآن:481/14، والجدول في إعراب القرآن الكريم:195/29، والتحرير والتنوير:416/29، وإعـــراب القرآن الكريم وبيانه:328/10، والموسوعة القرآنية:360/6، والمجتبى من مشكل إعراب القرآن:1401/4، والموسوعة القرآنية، خصائص السور:168/1-169، وإعراب القرآن الكريم (دعاس):410/3.

(وَكُلًّ) مرفوع على الابتداء أو منصوب على الاشتغال[1].

104. قوله تعـالى: ﴿وَأَغْطَشَ لَيْلَهَا وَأَخْرَجَ ضُحَىٰهَا ﴿٢٩﴾ وَٱلْأَرْضَ بَعْدَ ذَٰلِكَ دَحَىٰهَآ ﴿٣٠﴾ أَخْرَجَ مِنْهَا مَآءَهَا وَمَرْعَىٰهَا ﴿٣١﴾ وَٱلْجِبَالَ أَرْسَىٰهَا ﴿٣٢﴾﴾ [النازعات:29-32].

(وَٱلْأَرْضَ) و(وَٱلْجِبَالَ) مرفوعان على الابتداء أو منصوبان على الاشتغال[2].

---

(1) ينظر معاني القرآن للأخفش:564/2، ومعاني القرآن وإعرابه:274/5، وإعراب القرآن للنحاس:134/5، ومشكل إعراب القرآن:796/2، وتفسير القرآن للسمعاني:140/6، وزاد المسير:390/4، وتفسير الرازي:20/31، والتبيان في إعراب القرآن:1267/2، والجامع لأحكام القرآن:182/19، وتفسير البيضاوي:280/5، وتفسير النسفي:592/3، والبحر المحيط:389/10، والدر المصون:660/10، واللباب في علوم الكتاب:110/20، وفتح القدير:367/5، والجدول في إعراب القرآن الكريم:219/30، والتحرير والتنوير:41/30، وإعراب القرآن وبيانه:357/10، والموسوعة القرآنية:494/4، والتفسير الوسيط للقرآن الكريم لطنطاوي:256/15، والمجتبى من مشكل إعراب القرآن:1409/4، والموسوعة القرآنية، خصائص السور:39/11، وإعراب القرآن الكريم (دعاس):415/3.

(2) ينظر معاني القرآن للفراء:233/3، ومعاني القرآن للأخفش:85/1، ومعاني القرآن وإعرابه:280/5، وإعراب القرآن للنحاس:5/145-147، وتفسير القرآن العزيز لابن زمنين:91/5، ومشكل إعراب القرآن:799/2، والمحرر الوجيز:434/5، وزاد المسير:397/4، وتفسير الرازي:47/31، والتبيان في إعراب القرآن:1270/2، وإبراز المعاني من حرز الأماني:659، والجامع لأحكام القرآن:19/205-206، وتفسير البيضاوي:284/5، وتفسير النسفي:256/4، والبحر المحيط:400/10، والدر المصون:680/10، واللباب في علوم الكتاب:143/20، وغرائب القرآن ورغائب الفرقان:6/442-443، وجامع البيان في تفسير القرآن للأيجي:4/441-442، وتفسير أبي السعود:102/9، والبحر المديد:356/8، وفتح القدير:379/5، وروح المعاني:233/15، 236، وفتحُ البيان في مقاصد القرآن:15/66-67، والتحرير والتنوير:30/86-87، وإعراب القرآن الكريم وبيانه:370/10، والموسوعة القرآنية:496/4، والمجتبى من مشكل إعراب القرآن:1415/4، والموسوعة القرآنية، خصائص السور:1/168-169.

105. قوله تعالى: ﴿مِن نُّطْفَةٍ خَلَقَهُۥ فَقَدَّرَهُۥ ۝١٩ ثُمَّ ٱلسَّبِيلَ يَسَّرَهُۥ ۝٢٠﴾[عبس:19-20].

(ٱلسَّبِيلَ) منصوب على المفعولية أو على نزع الخافض أو على الاشتغال[1].

106. قوله تعالى: ﴿إِذَا ٱلشَّمْسُ كُوِّرَتْ ۝١﴾[التكوير:1] و﴿إِذَا ٱلسَّمَآءُ ٱنفَطَرَتْ ۝١﴾[الانفطار:1] و﴿إِذَا ٱلسَّمَآءُ ٱنشَقَّتْ ۝١﴾[الانشقاق:1]. وشبيهاتها من الآيات الكريمات الأُخر.

(ٱلشَّمْسُ) و(ٱلسَّمَآءُ) مرفوعتان على الابتداء أو مرفوعتان على اشتغال الفاعلية[2].

---

(1) ينظر معاني القرآن للأخفش:567/2، وغرائب التفسير وعجائب التأويل:1308/2، والكشاف:703/4، والجواهر(إعراب القرآن المنسوب خطأً إلى الزجاج):119/1-120، وتفسير الرازي:57/31، والتبيان في إعراب القرآن:1272/2، وتفسير البيضاوي:287/5، وتفسير النسفي:258/4، والتسهيل لعلوم التنزيل:453/2، والدر المصون:690/10، واللباب في علوم الكتاب:161/20، وغرائب القرآن ورغائب الفرقان:448/6، وغاية الأماني في تفسير الكلام الرباني:332، وتفسير أبي السعود:110/9، وروح البيان:261/10، والتفسير المظهري:201/10، وفتح القدير:384/5، وروح المعاني:247/15، وفتحُ البيان في مقاصد القرآن:82/15، والتحرير والتنوير:123/30-124، وإعراب القرآن الكريم وبيانه:385/10، والموسوعة القرآنية:441/2، والمجتبى من مشكل إعراب القرآن:1420/4، وإعراب القرآن الكريم (دعاس):421/3، والتفسير المنير للزحيلي:63/30.

(2) ينظر معاني القرآن للفراء:250/3، المقتضب:4/2،348/79، وإعراب القرآن للنحاس:185/5، والتعليقة على كتاب سيبويه:2/1،178/116، والخصائص: 106/1، 382/2، ومشكل إعراب القرآن:2/1،792/107، 803/2، والنكت في القرآن الكريم:538، وغرائب التفسير وعجائب التأويل:1311/2، وإعراب القرآن للأصبهاني:500، والكشاف:707/4، والجواهر(إعراب القرآن المنسوب خطأً إلى الزجاج):37/1، وتفسير الرازي:63/31، والتبيان في إعراب القرآن:1273/2، وشرح المفصل لابن يعيش:5/3،123/135،والأمالي النحوية لابن الحاجب:296/1، 504/2، وشرح الكافية الشافية:644/2، وشرح التسهيل لابن مالك:213/2، وتفسير
=

=

البيضاوي:289/5، وتفسير الكتاب العزيز وإعرابه:325، وتفسير النسفي:259/4، والبحر المحيط:436/10-437، 414/10، والجنى الداني:368، والدر المصون:729/10-730، وأوضح المسالك:127/3،107، والمغني: 827،757،127، وشرح ابن عقيل:86/2، واللباب في علوم الكتاب: 227/20/10،174، والبرهان في علوم القرآن:199/3، 199/4، وشرح شذور الذهب للجوجري:343/1، وشرح الأشموني:151/2، وشرح التصريح:701/1، وموصل الطلاب إلى قواعد الإعراب:96، وغرائب القرآن ورغائب الفرقان:451/6، وجامع البيان في تفسير القرآن للأيجي:450/4، والإتقان في علوم القرآن:176/2، 210/3، ومعترك الأقران:247/1، وهمع الهوامع:181/2، وتفسير أبي السعود:114/9، ودليل الطالبين لكلام النحويين:38، وروح البيان:266/10، وحاشية الصبان على شرح الأشموني:389/3، والتفسير المظهري:204/10، وفتح القدير:405/5،388، وفتحُ البيان في مقاصد القرآن:93/15، 143/15، والجدول في إعراب القرآن الكريم:253/30-254، والتحرير والتنوير:140/30-150،141، والنحو الوافي:442/4، وإعراب القرآن الكريم وبيانه:391/10-392، والموسوعة القرآنية:490/4،26، والمجتبى من مشكل إعراب القرآن:1434/4، والتفسير الوسيط للقرآن الكريم:296/15، وإعراب القرآن الكريم (دعاس):431/3،423، وضياء السالك إلى أوضح المسالك:338/2-339.

المصادر والمراجع

القرآن الكريم.

- الإبانة في اللغة العربية: أبو المنذر سلمة بن مسلم بن إبـــراهيم الـــصحاري العوتبي العُمَاني الإباضي نسبة الى عَوتَب وهي منطقة في صُـــحار كانـــت تسمى في القديم: عوتب الخيام (ت 511هـ)، تحقيق: د. عبد الكريم خليفـــة، د. نصرت عبد الرحمن، د. صلاح جرار، د. محمد حسن عواد، د. جاســـر أبو صفية، وزارة التراث القومي والثقافة، مـــسقط – ســـلطنة عمـــان، ط1، 1420هـ.
- إبراز المعاني من حرز الأماني في القراءات السبع: أبو القاسم شهاب الـــدين عبد الرحمن بن إسماعيل بن إبراهيم المقدسي الدمشقي المعروف بأبي شـــامة (ت665هـ)، تحقيق: إبراهيم عطوة عوض، مكتبة مصطفى البابي الحلبـــي، مصر، د.ت.
- أبو البركات بن الأنباري ودراساته النحويـــة، تـــأليف د. فاضـــل صـــالح السامرائي، دار الرسالة للطباعة، بغـــداد، الطبعـــة الأولـــى،1395هـــ – 1975م.
- أبو الحسن بن كيسان وآراؤه في النحو واللغة: علي مزهر الياسري، بغـــداد، كلية الآداب، 1973هـ.
- أبو عمرو بن العلاء جهوده في القراءة والنحو، د. زهير غـــازي زاهـــد ــ مركز دراسات الخليج العربي، العراق – البصرة، 1987.
- إتحاف المهرة بالفوائد المبتكرة من أطراف العشرة، أبو الفضل أحمد بن علي بن محمد بن أحمد بن حجر العسقلاني (ت852هـ)، تحقيق مركـــز خدمـــة

السنة والسيرة، بإشراف د. زهير بن ناصر الناصر، راجعه ووحد منهج التعليق والإخراج مجمع الملك فهد لطباعة المصحف الشريف بالمدينة، ومركز خدمة السنة والسيرة النبوية بالمدينة، الطبعة الأولى، 1415هـ - 1994م.

- إتحافُ فضلاء البشر في القراءاتِ الأربع عشر: تأليف العالم الشيخ أحمد بن محمد الدمياطي الشافعي الشهير بالبنّاء (ت1117هـ)، رواه وعلّق عليه محمد الضباء، دار الندوة الجديدة، بيروت، لبنان، د.ت.
- الاتقان في علوم القرآن، تأليف شيخ الاسلام جلال الدين عبد الرحمن السيوطي الشافعي ت911 هـ، دار الندوة الجديدة، بيروت – لبنان، مصححاً بمعرفة لجنة من العلماء برياسة الشيخ احمد سعد علي في القاهرة، 1370هـ – 1951م.
- احياء النحو تأليف الأستاذ ابراهيم مصطفى، القاهرة، مطبعة لجنة التأليف والترجمة والنشر، 1951م.
- ارتشاف الضرب من لسان العرب، لأبي حيان الأندلسي (ت 745هـ)، تحقيق وتعليق الدكتور مصطفى أحمد النماس، مطبعة المدني، توزيع مكتبة الخانجي بالقاهرة، الطبعة الأولى، 1409هـ - 1989م.
- إرواء الغليل في تخريج أحاديث منار السبيل: محمد ناصر الدين الألباني (ت 1420هـ)، إشراف: زهير الشاويش، المكتب الإسلامي- بيروت، ط3، 1405 هـ - 1985م.
- أساس البلاغة، تأليف جار الله ابي القاسم محمود بن عمرو الزمخشري (ت538هـ)، الهيئة المصرية للكتاب، الطبعة الثالثة، 1985م.

- الأساليب الإنشائية في النحو العربي. تأليف الأستاذ عبد السلام محمد هارون، مؤسسة الخانجي بمصر، مكتبة المثنى – بغداد، 1378هـ – 1959 م.
- أساليب التوكيد من خلال القرآن الكريم. دراسة تحليلية لنموذجين: الاشتغال طبيعته وإعرابه، التوكيد بـ (إن) النافية.تأليف الدكتور أحمد مختار البرزة، مؤسسة علوم القرآن، دمشق، بيروت، ط1، 1405هـ – 1985م.
- أسرار البلاغة: الشيخ الإمام أبو بكر عبد القاهر بن عبد الرحمن الجرجاني (ت 474هـ)، تحقيق عبد الحميد هنداوي، دار الكتب العلمية، بيروت-لبنان، 1422هـ-2001م.
- أسرار العربية: أبو البركات عبد الرحمن بن محمد الأنباري (ت577هـ)، تحقيق: د. فخر صالح قدارة، دار الجيل، بيروت، ط1، 1995م.
- أسرار النحو تأليف شمس الدين احمد بن سليمان المعروف بإبن كمال باشا، ت940هـ، تحقيق الدكتور احمد حسن حامد، دار الفكر، عمان، د. ت.
- إسفار الفصيح: محمد بن علي بن محمد، أبو سهل الهروي (ت 433هـ)، تحقيق: أحمد بن سعيد بن محمد قشاش، عمادة البحث العلمي بالجامعة الإسلامية، المدينة المنورة، المملكة العربية السعودية، ط1، 1420هـ.
- أسلوب الاشتغال ووظيفته في أداء المعنى، للدكتور فاضل صالح السامرائي، مجلة كلية الآداب، ع 21، مج 1، سنة 1976-1977.
- الأسلوب "دراسة بلاغية تحليلية لأصول الأساليب الأدبية": الأستاذ أحمد الشايب، مكتبة النهضة المصرية، القاهرة، ط7، 1396هـ-1976.

- أسنى المطالب في أحاديث مختلفة المراتب: محمد بن محمد درويش، أبو عبد الرحمن الحوت الشافعي (ت 1277هـ)، تحقيق: مصطفى عبد القادر عطا، دار الكتب العلمية – بيروت، ط1، 1418هـ -1997م.
- الأشباه والنظائر في النحو: جلال الدين السيوطي (ت 911هـ)، تحقيق د. عبد العال سالم مكرم، مؤسسة الرسالة، بيروت، ط1، 1406هـ-1985م.
- الاشتقاق: أبو بكر محمد بن الحسن بن دريد الأزدي (ت321هـ)، تحقيق: عبد السلام محمد هارون، مكتبة الخانجي – القاهرة، مصر، ط3، د.ت.
- اصلاح المنطق: أبو يوسف يعقوب بن إسحاق المشهور بابن السكيت، شرح وتحقيق: أحمد شاكر وعبد السلام هارون، دار المعارف بمصر، ط4، 1987م.
- أصول النحو العربي ورأي ابن مضاء وضوء علم اللغة الحديث، للدكتور محمد عيد، عالم الكتب، القاهرة، ط4، 1410هـ-1989م.
- أصول النحو(2): مناهج جامعة المدينة العالمية، جامعة المدينة العالمية، د. ت.
- أصول النظرية السياقية الحديثة عند علماء العربية ودور هذه النظرية في التوصل إلى المعنى، محمد سالم صالح، كلية المعلمين، السعودية – جدة، د. ت.
- الأصول في النحو: أبو بكر محمد بن سهل بن السراج النحوي البغدادي (ت 316هـ)، تحقيق د. عبد الحسين الفتلي، مؤسسة الرسالة، بيروت، ط3، 1408هـ-1988م.

- الأضداد: أبو يوسف يعقوب بن إسحاق ابن السكيت(244هـ)، حققه وقدَّم له ووضع فهارسه الدكتور محمد عودة أبو جري، مكتبة الثقافة الدينية، القاهرة، د. ت.
- أضواء البيان في إيضاح القرآن بالقرآن: محمد الأمين بن محمد المختار بن عبد القادر الشنقيطي الدمشقي (ت1393هـ)، دار الفكر للطباعة والنشر والتوزيع، بيروت، لبنان، 1415هـ-1995م.
- الاعتقاد والهداية إلى سبيل الرشاد على مذهب السلف وأصحاب الحديث: أبو بكر أحمد بن الحسين البيهقي (ت458هـ)، تحقيق: أحمد عصام الكاتب، دار الآفاق الجديدة – بيروت، ط1، 1401ه.
- الإعجاز اللغوي في القرآن الكريم: مناهج جامعة المدينة العالمية، جامعة المدينة العالمية، ماليزيا، د.ت.
- إعراب القراءات الشواذ، أبو البقاء محبّ الدين عبد الله بن أبي عبد الله الحسين بن عبد الله العكبري (ت 616هـ)، دراسة وتحقيق: محمد السَّيِّد أحمد عزّوز، عالم الكتب، بيروت- لبنان، ط1، 1417هـ - 1996م.
- إعراب القرآن العظيم المنسوب لزكريا بن محمد بن أحمد بن زكريا الأنصاري زين الدين أبو يحيى السنيكي (ت 926هـ)، حققه وعلق عليه: د. موسى على موسى مسعود، الطبعة الأولى، 1421هـ - 2001م.
- إعراب القرآن الكريم: قاسم حميدان دعاس، دار المنير، دار الفارابى، دمشق، 1425هـ.

- إعراب القرآن الكريم وبيانه: محيي الدين بن أحمد مصطفى درويش (ت 1403هـ)، دار اليمامة، دمشق، بيروت، دار ابن كثير، دمشق بيروت، دار الإرشاد للشؤون الجامعية، سوريا، ط9، 1424هـ - 2003م.
- إعراب القرآن لأبي جعفر احمد بن محمد بن اسماعيل النحاس (ت338هـ)، تحقيق د. زهير غازي زاهد، عالم الكتب، مكتبة النهضة العربية، الطبعة الثانية، 1405هـ -1985م.
- إعراب القرآن: إسماعيل بن محمد بن الفضل بن علي القرشي الطليحي التيمي الأصبهاني، أبو القاسم، الملقب بقوام السنة (ت 535هـ)، قدمت له ووثقت نصوصه: الدكتورة فائزة بنت عمر المؤيد، فهرسة مكتبة الملك فهد الوطنية – الرياض، الطبعة الأولى، 1415هـ - 1995م.
- إعراب ثلاثين سورة من القرآن الكريم: أبو عبد الله الحسين بن أحمد بن خالويه (ت 370هـ)، مطبعة دار الكتب المصرية،1360هـ -1941م.
- إعراب ما يشكل من ألفاظ الحديث النبوي: أبو البقاء عبد الله بن الحسين بن عبد الله العكبري البغدادي محب الدين (ت 616هـ)، حققه وخرج أحاديثه وعلق عليه د. عبد الحميد هنداوي، مؤسسة المختار للنشر والتوزيع – مصر، القاهرة، الطبعة الأولى، 1420هـ - 1999م.
- الأعلام، قاموس وتراجم: تأليف خير الدين الزركلي، دار العلم للملايين، بيروت، الطبعة الرابعة، 1979م.
- الأغاني، لأبي الفرج علي بن الحسين الأصفهاني (ت356هـ)، تحقيق عبد الستار فراج، دار الكتب، د.ت.
- الإغفال (وهو المسائل المصلَحة من كتاب (معاني القرآن وإعرابه) لأبي إسحاق الزَّجاج (ت311هـ): تصنيف العلَّامة أبي علي الحسن بن أحمد

الفارسي (377هـ)، تحقيق وتعليق: الدكتور عبد الله بن عمر الحاج إبراهيم، المجمع الثقافي، أبو ظبي، 1423هـ - 2003م.

- الاقتضاب في شرح أدب الكتاب: أبو محمد عبد الله بن محمد بن السِّيْد البطليوسي (ت 521هـ)، تحقيق محمد باسل عيون السود، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، ط1، 1999م.
- الألفاظ (أقدم معجم في المعاني): أبو يوسف يعقوب بن إسحاق ابن السكيت (ت 244هـ)، تحقيق: د. فخر الدين قباوة، مكتبة لبنان ناشرون، ط1، 1998م.
- أمالي السيد المرتضى:الشريف أبو القاسم علي بن الطاهر أبو أحمد الحسين (ت436هـ) في التفسير والحديث والأدب، صحَّحه وضبط ألفاظه وعلق حواشيه السيد محمد بدر الدين النعساني الحلبي، طبع على نفقة أحمد ناجي الجمالي ومحمد أمين الخانجي وأخيه، منشورات مكتبة المرعشي النجفي، قم - ايران، 1403هـ، ط1، 1325هـ -1907م.
- الأمالي الشجرية للسيد الأمام العالم الأتقى ضياء الدين أبي السعادات هبة الله بن علي بن حمزه العلوي الحسني رحمه الله (ت 542 هـ)، تصحيح حبيب بن عبد الله بن حمد العلوي والشيخ عبد الرحمن اليماني والسيد زين الدين بن الموسوي، دار المعرفة للطباعة والنشر، بيروت لبنان، د. ت.
- الأمالي النحوية لأبي عمرو عثمان بن الحاجب ت 646 هـ، دراسة وتحقيق فخر صالح سليمان قداره، دار الجيل - بيروت، دار عمار - عمان، 1409 هـ - 1989م.

- إنباه الرواة على أنباه النحاة: جمال الدين أبو الحسن علي بن يوسف القفطـي (ت 646هـ) تحقيق: محمد أبو الفضل إبـراهيم، ط1، مطبعـة دار الكتـب المصرية، 1371هـ - 1952م.
- الانتخاب لكشف الأبيات المشكلة الإعراب: علي بن عدلان الموصلي النحوي (ت 666هـ)، تحقيق د. حاتم صالح الضامن، مؤسسة الرسـالة، بيـروت، ط2، 1405هـ-1985.
- الانتصاف، للأمام احمد بن المنير الاسكندري (ت 683هـ)، [مطبوع بـذيل الكشاف]، دار الكتاب العربي، بيروت – لبنان، د.ت.
- الإنصاف في مسائل الخلاف بين النحويين البصريين والكوفيين: أبو البركات عبد الرحمن بن محمد الأنباري (ت577هـ)، تحقيق: محمد محيي الدين عبد الحميد، دار الفكر، دمشق، د.ت.
- أنوار الربيع على أنواع البديع: علي صدر الدين المدني بن أحمد نظام الـدين الحسيني الحسني المعروف بابن معصوم(ت 1117هـ)، طبع بـأعمر فـي الهند.
- أوضح التفاسير: محمد محمد عبد اللطيف بـن الخطيـب (ت 1402هـ)، المطبعة المصرية ومكتبتها، القاهرة، الطبعة السادسة، رمضان 1383هـ - فبراير 1964م.
- أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك: جمال الدين بن هـشام الأنـصاري (ت 761هـ)، تحقيق محمد محيي الدين عبد الحميد، دار الجيل، بيـروت، ط5، 1399هـ-1979م.

- إيجاز البيان عن معاني القرآن: محمود بن أبي الحسن بن الحسين النيسابوري أبو القاسم، نجم الدين (ت نحو 550هـ)، تحقيق: الدكتور حنيف بن حسن القاسمي، دار الغرب الإسلامي، بيروت – لبنان، ط1، 1415هـ.
- أيسر التفاسير: أسعد حومد، موقع التفاسير، د.ت.
- إيضاح شواهد الإيضاح: أبو علي الحسن بن عبد الله القيسي (ت ق 6هـ)، دراسة وتحقيق: الدكتور محمد بن حمود الدعجاني، دار الغرب الإسلامي، بيروت – لبنان، ط1، 1408هـ - 1987م.
- الإيضاح في شرح المفصّل، لأبي عمرو عثمان المعروف بابن الحاجب النحوي (ت 646هـ)، تحقيق وتقديم الدكتور موسى بناي علوان العليلي، وزارة الأوقاف والشؤون الدينية العراقية، إحياء التراث الاسلامي- مطبعة العاني، بغداد، 1982م.
- الإيضاح في علل النّحو، لأبي القاسم عبد الرحمن بن إسحاق الزجاجي (ت 340هـ)، تحقيق الدكتور مازن المبارك، دار النّفائس، بيروت، ط5، 1406هـ.
- الإيضاح في علوم البلاغة(ط1)، تأليف جلال الدين محمد عبد الرحمن المعروف بالخطيب القزويني (ت739هـ)، تحقيق لجنة من اساتذة الأزهر، مطبعة السنة المحمدية، د.ت.
- الإيضاح في علوم البلاغة(ط2)، تأليف جلال الدين محمد عبد الرحمن المعروف بالخطيب القزويني (ت 739هـ)، تحقيق: محمد عبد المنعم خفاجي، دار الجيل، بيروت- لبنان،الطبعة الثالثة، د.ت.

- باب التنازع عند النحويين(رسالة ماجستير)، شاكر سبع نتيش الأسدي، جامعة البصرة، بإشراف الدكتور خليل إبراهيم العطية، 1413هـ - 1993م.
- البارع في اللغة: أبو علي القالي، إسماعيل بن القاسم بن عيذون بن هارون بن عيسى بن محمد بن سلمان (ت356هـ)، تحقيق: هشام الطعان، مكتبة النهضة بغداد - دار الحضارة العربية، بيروت - لبنان، ط1، 1975م.
- باهر البرهان في معانى مشكلات القرآن: محمود بن أبي الحسن علي بن الحسين النيسابوريّ الغزنوي، أبو القاسم، الشهير بـ(بيان الحق) (ت بعد 553هـ)، تحقيق: سعاد بنت صالح بن سعيد بابقي، جامعة أم القرى - مكة المكرمة حرسها الله تعالى، 1419هـ - 1998م.
- بحر العلوم: أبو الليث نصر بن محمد بن إبراهيم السمرقندي الفقيه الحنفي (ت375ه)، تحقيق: محمود مطرجي، دار الفكر، بيروت، لبنان، د.ت.
- البحر المحيط، محمد بن يوسف الشهير بأبي حيان الأندلسي الغرناطي (ت 745هـ)، دار الفكر، طبع بالتصوير عن طبعة مولاي السلطان عبد الحفيظ سلطان المغرب 1328هـ، الطبعة الثانية، 1398هـ - 1978م.
- البحر المحيط: محمد بن يوسف المشهور بأبي حيان الأندلسي (ت 745هـ)، تحقيق: الشيخ عادل أحمد عبد الموجود وآخرين، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، ط1، 1422هـ-2001م.
- البحر المديد في تفسير القرآن المجيد: أبو العباس أحمد بن محمد بن المهدي الفاسي (ت1224هـ)، دار الكتب العلمية، بيروت- لبنان، ط2، 1423هـ - 2002م.

- البديع في نقد الشعر: أبو المظفر مؤيد الدولة مجد الدين أسامة بن مرشد بن علي بن مقلد بن نصر بن منقذ الكناني الكلبي الشيزري (ت 584هـ)، تحقيق: الدكتور أحمد أحمد بدوي، الدكتور حامد عبد المجيد، مراجعة الأستاذ إبراهيم مصطفى، الجمهورية العربية المتحدة، وزارة الثقافة والإرشاد القومي، الإقليم الجنوبي،الإدارة العامة للثقافة.د.ت.
- البرهان في علوم القرآن: أبو عبد الله بدر الدين محمد بن عبد الله بن بهادر الزركشي (ت794هـ)، تحقيق: محمد أبو الفضل إبراهيم، دار إحياء الكتب العربية عيسى البابي الحلبي وشركاؤه، القاهرة، الطبعة الأولى، 1376هـ - 1957م.
- البسيط في شرح جمل الزجاجي: أبو الحسين ابن أبي الربيع، عبيد الله بن أحمد الإشبيلي (ت688هـ) تحقيق: عياد بن عيد الثبيتي، دار الغرب الإسلامي، بيروت–لبنان، ط1، 1986م.
- بصائر ذوي التمييز في لطائف الكتاب العزيز: مجد الدين محمد بن يعقوب الفيروزآبادي (ت 817هـ)، حقق الأجزاء (1، 2، 3، 4) الدكتور محمد علي النجار، وحقق الجزأين (5،6) الدكتور عبد العليم الطحاوي، لجنة إحياء التراث الإسلامي، القاهرة، (1416هـ–1996)، (1421هـ–2000).
- بغية الإيضاح لتلخيص المفتاح في علوم البلاغة: الأستاذ عبد المتعال الصعيدي (ت 1391هـ)، مكتبة الآداب، الطبعة السابعة عشرة، 1426هـ–2005م.
- بغية الوعاة في طبقات اللغويين والنحاة: الإمام جلال الدين السيوطي (ت 911هـ)، تحقيق: محمد أبو الفضل إبراهيم، المكتبة العصرية، صيدا، لبنان، ط1، 1326هـ–1964.

- البهجة المرضية في شرح الألفية [بهامش شرح ابن عقيل] للأمـام العلامـة الشيخ جلال الدين السيوطي، (ت911هـ)، دار احيـاء الكتـب العربيـة لأصحابها، عيسى البابي الحلبي وشركاؤه، مصر، د.ت.
- البيان في غريب اعراب القرآن لأبي البركات بن الأنبـاري (ت577هـ)، تحقيق الدكتور طه عبد الحميد طه، مراجعة الأسـتاذ مـصطفى الـسقا، دار الكاتب العربي للطباعة والنشر القاهرة، الطبعة الأولى، 1389هـ-1969م، 1390هـ- 1970م.
- البيان والتبيين لأبي عثمان عمرو بن بحر الجاحظ (ت 255هـ)، تحقيـق وشرح عبد السلام محمد هارون، مكتبة الجاحظ، بيروت، الطبعـة الرابعـة، د.ت.
- تاج العروس من جواهر القاموس: محمد بن محمد بن عبد الرزاق الحـسيني الزبيدي (ت 1205هـ)، تحقيق: مجموعة من المحققين، دار الهداية، د.ت.
- تاريخ آداب العرب: مصطفى صادق بن عبد الرزاق بن سعيد بن أحمد بـن عبد القادر الرافعي (ت 1356هـ)، دار الكتاب العربي، د.ت.
- التبصرة والتذكرة لأبي محمد عبد الله بن علي بن اسحاق الـصَّيمري [مـن نحاة القرن الرابع]، تحقيق الدكتور فتحي احمد مصطفى علـي الـدين، دار الفكر، دمشق، الطبعة الأولى، 1402هـ – 1982م.
- التبيان في إعراب القرآن: أبو البقاء عبد الله بن الحسين بن عبد الله العكبري (ت616هـ)، تحقيق علي محمد البجاوي، مكتبـة عيـسى البـابي الحلبـي وشركائه، د.ت.

- تحرير التحبير في صناعة الشعر والنثر وبيان إعجاز القرآن: ابن أبي الإصبع المصري (ت 654هـ)، تحقيق: الدكتور حنفي محمد شرف، القاهرة، 1383هـ-1963.
- التحرير والتنوير: محمد الطاهر بن محمد بن عاشور التونسي (ت1393هـ)، الدار التونسية للنشر، تونس، 1984هـ.
- تحصيل عين الذّهب من معدن جوهر الأدب في علم مجازات العرب، لأبي الحجاج يوسف بن سليمان المعروف بالأعلم الشنتمري (ت476هـ)، حقّقه وعلّق عليه الدكتور زُهير عبد المحسن سلطان، بغداد، دار الشؤون الثقافية العامة، ط1، 1992م.
- تحفة الأريب بما في القرآن من الغريب: أبو حيان محمد بن يوسف بن علي بن يوسف بن حيان أثير الدين الأندلسي (ت745هـ)، تحقيق: سمير المجذوب، المكتب الإسلامي، ط1، 1403هـ - 1983م.
- تخريج الأحاديث والآثار الواقعة في تفسير الكشاف للزمخشري: أبو محمد عبد الله بن يوسف بن محمد الزيلعي (ت 762هـ)، تحقيق عبد الله بن عبد الرحمن السعد، دار ابن خزيمة، الرياض، ط1، 1414هـ.
- التدريب في تمثيل التقريب لأبي حيان الأندلسي (ت 745ه)، تحقيق الدكتورة نهاد فليح، ساعدت الجامعة المستنصرية على طبعها.
- ترتيب الأمالي الخميسية للشجري مؤلف الأمالي يحيى (المرشد بالله) بن الحسين (الموفق) بن إسماعيل بن زيد الحسني الشجري الجرجاني (ت 499هـ)، رتّبها القاضي محيي الدين محمد بن أحمد القرشي العبشمي (ت

610هـ)، تحقيق: محمد حسن محمد حسن اسماعيل، دار الكتب العلمية، بيروت – لبنان، ط1، 1422هـ - 2001م.

- التذكرة في القراءات الثمان: طاهر بن عبد المنعم بن عبيد الله بن غلبون الحلبي (ت399ه)، تحقيق د.عبد الفتاح بحيري إبراهيم، مطبعة الزهراء للإعلام العربي القاهرة، الطبعة الأولى، 1410هـ.
- التّذييل والتّكميل في شرح كتاب التسهيل، لأبي حيَّان الأندلسي(ت745هـ)، تحقيق الدكتور حسن هنداوي، دار القلم، دمشق، ط1، 1418هـ.
- تسهيل الفوائد وتكميل المقاصد لجمال الدين محمد بن عبد الله بن مالك (ت 672هـ)، حققه وقدم له محمد كامل بركات، دار الكاتب العربي للطباعة والنشر، 1387هـ - 1967 م.
- التسهيل لعلوم التنزيل(تفسير بن جزي): أبو القاسم، محمد بن أحمد بن محمد بن عبد الله، ابن جزي الكلبي الغرناطي (ت741هـ)، تحقيق: الدكتور عبد الله الخالدي، شركة دار الأرقم بن أبي الأرقم – بيروت، الطبعة الأولى، 1416هـ.
- تصحيح الفصيح وشرحه: أَبُو محمد، عبد الله بن جعفر بن محمد بن دُرُستَوَيْه ابن المرزبان (ت 347هـ)، تحقيق: د. محمد بدوي المختون، المجلس الأعلى للشئون الإسلامية، القاهرة، 1419هـ - 1998م.
- التعبير القرآني تأليف الدكتور فاضل صالح السامرائي، دار الكتب للطباعة والنشر في جامعة الموصل، 1986م - 1987م.

- التعريفات: علي بن محمد بن علي الزين الشريف الجرجاني (816هـ)، ضبطه مجموعة من العلماء، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، ط1، 1403هـ-1983م.
- التعليقة على كتاب سيبويه: أبو علي الحسن بن أحمد بن عبد الغفار (ت377هـ)، تحقيق: عوض بن حمد القوزي، القاهرة، مطبعة الأمانة، ط1، 1990م.
- تفسير ابن باديس في مجالس التذكير من كلام الحكيم الخبير: عبد الحميد محمد بن باديس الصنهاجي (ت1359هـ)، حققه وعلق عليه وخرج آياته وأحاديثه أحمد شمس الدين، دار الكتب العلمية بيروت - لبنان، ط1، 1416هـ - 1995م.
- تفسير ابن عرفة: محمد بن محمد بن عرفة التونسي (ت 803هـ)، تحقيق د.حسن المناعي، مركز البحوث بالكلية الزيتونية، تونس، ط1، 1986م.
- تفسير ابن كثير: أبو الفداء إسماعيل بن عمر بن كثير القرشي الدمشقي (ت 774هـ)، تحقيق محمود حسن، دار الفكر، بيروت، الطبعة الجديدة، 1414هـ-1994م.
- تفسير أبي السعود المسمَّى (إرشاد العقل السليم إلى مزايا القرآن الكريم)، محمد بن محمد بن مصطفى المعروف بأبي السعود (ت982هـ)، تحقيق: عبداللطيف عبد الرحمن، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، ط1، 1999م.
- التَّفْسِيرُ البَسِيْط: أبو الحسن علي بن أحمد بن محمد بن علي الواحدي النيسابوري، الشافعي (ت 468هـ)، عمادة البحث العلمي- جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية، الطبعة الأولى، 1430هـ.

- تفسير البغوي (معالم التنزيل)، محيي السنّة أبو محمد الحسين بن مسعود البغوي (ت516هـ) حقّقه وخرّج أحاديث محمد عبدالله النمر، عثمان جمعة ضميرية، سليمان مسلم الحرش، دار طيبة للنشر والتوزيع، ط4، 1417ه-1997م.
- تفسير البيضاوي المعروف بـ(أنوار التنزيل وأسرار التأويل): ناصر الدين أبو الخير الشيرازي البيضاوي (ت691هـ)، أعدَّه محمد بن عبد الرحمن المرعشي، دار إحياء التراث العربي، بيروت، لبنان، الطبعة الأولى، 1418هـ.
- تفسير التستري: أبو محمد سهل بن عبد الله بن يونس بن رفيع التُستري (ت283هـ)، جمعها: أبو بكر محمد البلدي، تحقيق: محمد باسل عيون السود، منشورات محمد علي بيضون، دار الكتب العلمية، بيروت – لبنان، ط1، 1423هـ.
- تفسير الجلالين للإمامين الجليلين جلال الدين محمد بن احمد المحلي (ت864 هـ) والشيخ جلال الدين عبد الرحمن بن ابي بكر السيوطي (ت 911هـ)، علق عليه خالد الحمصي الجوجا، عنيت بطبعة مطبعة الملاح، دمشق، 1389هـ – 1969م.
- تفسير الخازن المسمَّى لباب التأويل في معاني التنزيل، علاء الدين علي بن محمد بن ابراهيم البغدادي الشهير بالخازن (ت 741هـ)، دار الفكر، بيروت – لبنان، 1399ه-1979م.
- تفسير الرازي المسمى بـ [التفسير الكبير ومفاتيح الغيب] للأمام محمد الرازي فخر الدين ابن العلامة ضياء الدين عمر المشتهر بخطيب الرَّي (ت616هـ)، دار الفكر – بيروت، الطبعة الثالثة، 1405هـ – 1985م.

- تفسير الراغب الأصفهاني: أبو القاسم الحسين بن محمد المعروف بالراغب الأصفهاني (ت 502هـ)، تحقيق مجموعة من العلماء، دار الوطن، الرياض، ط1، 1424ه - 2003م.
- تفسير الشعراوي، الشيخ محمد متولي الشعراوي (ت 1418ه)، مطابع أخبار اليوم، القاهرة، 1997م.
- تفسير القرآن (وهو اختصار لتفسير الماوردي): أبو محمد عز الدين عبد العزيز بن عبد السلام بن أبي القاسم بن الحسن السلمي الدمشقي، الملقب بسلطان العلماء (ت660هـ)، تحقيق: الدكتور عبد الله بن إبراهيم الوهبي، دار ابن حزم، بيروت، ط1، 1416هـ- 1996م.
- تفسير القرآن العظيم لابن أبي حاتم أبي محمد عبد الرحمن بن محمد بن إدريس بن المنذر التميمي، الحنظلي، الرازي ابن أبي حاتم (ت 327هـ)، تحقيق: أسعد محمد الطيب، مكتبة نزار مصطفى الباز - المملكة العربية السعودية، ط3، 1419هـ.
- تفسير القرآن العزيز: أبو عبد الله محمد بن عبد الله بن عيسى بن محمد المري، الإلبيري المعروف بابن أبي زَمَنِين المالكي (ت 399هـ)، تحقيق: أبو عبد الله حسين بن عكاشة - محمد بن مصطفى الكنز، دار الفاروق الحديثة، مصر- القاهرة، الطبعة الأولى، 1423هـ - 2002م.
- تفسير القرآن العظيم المنسوب للإمام الطبراني: سليمان بن أحمد بن أيوب بن مطير اللخمي الشامي، أبو القاسم (ت360هـ)، تحقيق: سامي بن محمد سلامة، ط 2، دار طيبة للنشر والتوزيع،1420هـ-1999م.

- تفسير القرآن الكريم، أبو الفضل محمد المنتصر بالله بن محمد الزمزمي ابـــن محمد بن جعفر بن إدريس الكتاني الإدريسي الحسني(ت 1419هـ)، تسجيل نفيس، سجل في الحرم المكي في الفترة (1390 - 1407هـ) - (1970 - 1987م)، دروس صـــوتية قـــام بتفريغهـــا موقـــع الـــشبكة الإســـلامية http://www.islamweb.net.

- تفسير القرآن للسمعاني: أبو المظفر منصور بن محمد بن عبد الجبـــار ابـــن أحمد المروزي السمعاني التميمي الحنفي ثم الشافعي (ت489هـ)، تحقيـــق: ياسر بن إبراهيم وغنيم بن عبـــاس بـــن غنـــيم، دار الـــوطن، الريـــاض – السعودية، الطبعة الأولى، 1418هـ - 1997م.

- التفسير القرآني للقرآن: عبد الكريم يونس الخطيب (ت1390هـ)، دار الفكر العربي، القاهرة، د.ت.

- التفسير القيم: محمد بن أبي بكر بن أيوب بن سعد شـــمس الـــدين بـــن قـــيِّم الجوزية (ت751هـ)، تحقيق: مكتب الدراسات والبحوث العربية والإسلامية بإشراف الشيخ إبـــراهيم رمـــضان، دار ومكتبـــة الهـــلال، بيـــروت، ط1، 1410هـ.

- تفسير الماتريدي: محمد بن محمد بن محمود، أبو منـــصور الماتريـــدي (ت 333هـ)، تحقبق: د. مجدي باسلوم، دار الكتب العلمية، بيـــروت- لبنـــان، الطبعة الأولى، 1426هـ - 2005م.

- تفسير المراغي: أحمد بن مصطفى المراغي (ت1371هـ)، شـــركة مكتبـــة ومطبعة مصطفى البابي الحلبي وأولاده بمصر، ط1، 1365هـ-1946م.

- التفسير المظهري: محمد ثناء الله المظهري، تحقيق: غلام نبـي التونـسي، مكتبة الرشدية – الباكستان، 1412هـ.
- تفسير المنار: محمد رشيد بن علي رضا بن محمد شمس الدين بن محمد بهاء الدين بن منلا علي خليفة القلموني الحسيني(ت1354هـ)، الهيئة المصرية العامة للكتاب، 1990م.
- التفسير المنير في العقيدة والشريعة والمنهج: د. وهبة بن مصطفى الزحيلي، دار الفكر المعاصر – دمشق، ط2، 1418هـ.
- التفسير الميسَّر: نخبة من أساتذة التفسير، مجمع الملك فهد لطباعة المصحف الشريف، السعودية، ط2، مزيدة ومنقحة، 1430هـ – 2009م.
- تفسير النسفي المسمى (مدارك التنزيل وحقائق التأويل): عبد الله بن أحمد أبو البركات النسفي (ت 710هـ)، مطبعة عيسى البابي الحلبي وأولاده، 1982م.
- التفسير الوسيط للقرآن الكريم: محمد سيد طنطاوي(ت 1431هـ)، دار نهضة مصر للطباعة والنشر والتوزيع، الفجالة، القاهرة، ط1،أجزاء 1 – 3: يناير، 1997،جزء 4: يوليو 1997، جزء 5: يونيو، 1997،، أجزاء 6 – 7: يناير 1998، أجزاء 8 – 14: فبراير 1998، جزء 15: مارس 1998.
- تفسير جزء عم: محمد بن صالح بن محمد العثيمين (ت1421هـ)، إعداد وتخريج: فهد بن ناصر السليمان، دار الثريا للنشر والتوزيع، الرياض، ط2، 1423هـ – 2002م.
- تفسير حدائق الروح والريحان في روابي علوم القرآن: الشيخ العلامة محمد الأمين بن عبد الله الأرمي العلوي الهرري الشافعي، إشراف ومراجعة

الدكتور هاشم محمد علي بن حسين مهدي، دار طـوق النجـاة، بيـروت – لبنان، ط1، 1421هـ – 2001م.

- تفسير مجاهد: أبو الحجاج مجاهد بن جبر التابعي المكي القرشي المخزومـي (ت 104هـ)، تحقيق: الدكتور محمد عبد السلام أبـو النيـل، دار الفكـر الإسلامي الحديثة، مصر، ط1، 1410هـ – 1989م.
- تفسير مقاتل بن سليمان: أبو الحسن مقاتل بن سـليمان بـن بـشير الأزدي بالولاء البلخي(ت150ه)، تحقيق: أحمد فريد، دار الكتـب العلميـة، لبنـان– بيروت، 1424هـ – 2003م.
- تفسير يحيى بن سلام: يحيى بن سلام بن أبي ثعلبة، التيمي بالولاء، من تـيم ربيعة، البصري ثمَّ الإفريقي القيروانـي (ت 200هـ)، تقـديم وتحقيـق: الدكتورة هند شلبي، دار الكتب العلمية، بيروت – لبنان، ط1، 1425هـ – 2004م.
- تقريب المقرب لأبي حيان الأندلسي ت 745هـ، تحقيق الدكتور عفيف عبـد الرحمن، دار المسيرة، بيروت، 1402 هـ – 1982 م.
- التقفية في اللغة: اليمان بن أبي اليمان البندنيجي، أبو بـشر (ت 284هـ)، تحقبق: د. خليل إبراهيم العطية، الجمهورية العراقيـة – وزارة الأوقـاف – إحياء التراث الإسلامي (14)، مطبعة العاني– بغداد، 1976م.
- تلخيص البيان في مجازات القرآن: الشريف الرضي أبو الحسن محمـد بـن أحمد بن موسى بن محمد بن موسى بن إبراهيم بن الإمام موسى الكاظم عليه السلام (ت 406هـ)، مطبعة المعارف، بغداد، 1375هـ–1955م.

- تنوير المقباس من تفسير ابن عباس (ت68ه)، جمعه: مجد الدين أبو الطاهر محمد بن يعقوب الفيروزآبادي (817ه)، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، د.ت.
- تهذيب الأسماء واللغات: أبو زكريا محيي الدين يحيى بن شرف النووي (ت 676هـ)، عنيت بنشره وتصحيحه والتعليق عليه ومقابلة أصوله: شركة العلماء بمساعدة إدارة الطباعة المنيرية، دار الكتب العلمية، بيروت – لبنان، د. ت.
- تهذيب اللغة: أبو منصور محمد بن أحمد الأزهري (ت 370هـ)، تحقيق محمد عوض مرعب، دار إحياء التراث العربي، بيروت، ط1، 2001م.
- توضيح المقاصد والمسالك إلى ألفية ابن مالك: أبو محمد حسن بن قاسم بن علي المرادي (ت 749هـ)، شرح وتحقيق عبد الرحمن علي بن سليمان، دار الفكر العربي، بيروت، ط1، 1428هـ-2008م.
- التوطئة للأستاذ أبي علي الشلوبين (ت 645هـ)، دراسة وتحقيق موسى احمد المطوع، دار التراث العرب للطباعة والنشر، القاهرة، د.ت.
- التيسير بشرح الجامع الصغير: الحافظ زين الدين عبد الرؤوف المناوي (ت 952هـ)، مكتبة الإمام الشافعي، الرياض، ط3، 1408هـ-1998م.
- التيسير في القراءات السبع: الامام أبو عمرو عثمان بن سعيد بن عثمان بن سعيد بن عمرو الداني(ت444هـ)، دار الكتاب العربي، الطبعة الثانية، بيروت، 1404هـ - 1984م.
- ثمار القلوب في المضاف والمنسوب: عبد الملك بن محمد بن إسماعيل أبو منصور الثعالبي (ت 429هـ)، دار المعارف – القاهرة، د.ت.

- جامع الأصول في أحاديث الرسول: مجد الدين أبو السعادات المبارك بن محمد بن محمد ابن عبد الكريم الشيباني الجزري ابن الأثير (ت 606هـ)، تحقيق عبد القادر الأرنؤوط، والتتمة تحقيق بشير عيون، مكتبة الحلواني، مطبعة الملاح، مكتبة دار البيان، ط1،الكتاب مذيل بحواشي المحقق الشيخ عبد القادر الأرنؤوط، مع إضافة تعليقات أيمن صالح شعبان (طبعة دار الكتب العلمية، بيروت)، الجزءان(1،2): 1389هـ-1969م، والجزءان(3،4): 1390 هـ-1970م، والجزء(5): 1390هـ-1971م، والجزءان(6،7): 1391هـ- 1971م، والجزءان(8-11): 1392هـ-1972م، والجزءان(12)، والتتمة: طبعة دار الفكر، بتحقيق بشير عيون.
- جامع البيان في القراءات السبع: عثمان بن سعيد بن عثمان بن عمر أبو عمرو الداني (ت: 444هـ)، جامعة الشارقة - الإمارات،(أصل الكتاب رسائل ماجستير من جامعة أم القرى وتم التنسيق بين الرسائل وطباعتها بجامعة الشارقة)، ط1، 1428هـ - 2007م.
- جامع البيان في تأويل القرآن: أبو جعفر محمد بن جرير الطبري (ت 310هـ)، تحقيق أحمد بن محمد شاكر، مؤسسة الرسالة، بيروت، ط1، 1420هـ-2000م.
- جامع البيان في تفسير القرآن(تفسير الإيجي): محمد بن عبد الرحمن بن محمد بن عبد الله الحسني الحسيني الإِيجي الشافعيّ (ت 905هـ)، دار الكتب العلمية، بيروت – لبنان، ط1، 1424هـ - 2004م.
- جامع الدروس العربية للشيخ مصطفى بن محمد سليم الغلاييني، مراجعة الأستاذ عبد العزيز سيد الأهل، المكتبة العصرية للطباعة والنشر، صيدا – بيروت، الطبعة التاسعة، 1386هـ - 1966م.

- الجامع الصغير لأبي محمد جمال الدين بن عبد الله بن يوسف بن هشام الأنصاري المصري (ت761هـ)، دراسة وتحقيق احمد محمد الهرميل، مطبعة دار التأليف، مكتبة الخانجي بالقاهرة، 1400هـ – 1980م.
- الجامع في الحديث: عبد الله بن وهب بن مسلم القرشي أبو محمد المصري(ت197هـ)، تحقيق د. مصطفى حسن حسين أبو الخير، دار ابن الجوزي، السعودية، 1996م.
- الجامع لأحكام القرآن لأبي عبد الله محمد بن احمد الأنصاري القرطبي ت671 هـ، تصحيح ابو اسحاق ابراهيم اطفيش، دار احياء التراث العربي، بيروت– لبنان، 1965م.
- الجدول في إعراب القرآن الكريم: محمود بن عبد الرحيم صافي (ت 1376هـ)، دار الرشيد، دمشق – مؤسسة الإيمان، بيروت – لبنان، الطبعة الرابعة، 1418هـ.
- جمال القراء وكمال الإقراء: علي بن محمد بن عبد الصمد الهمداني المصري الشافعي، أبو الحسن، علم الدين السخاوي (ت 643هـ)، تحقيق: د. مروان العطيَّة و د. محسن خرابة، دار المأمون للتراث – دمشق – بيروت، الطبعة الأولى 1418هـ – 1997م.
- الجمل في النحو (المنسوب للخليل): أبو عبد الرحمن الخليل بن أحمد بن عمرو بن تميم الفراهيدي البصري (ت170هـ)، تحقيق: د.فخر الدين قباوة، الطبعة الخامسة، 1416هـ 1995م.
- الجمل في النحو لأبي القاسم عبد الرحمن بن إسحاق الزجاجي (ت340هـ)، حقَّقه وقدَّم له الدكتور علي توفيق الحمد، مؤسسة الرسالة – دار الأمل،

ساعدت جامعة اليرموك على دعم تحقيقه، الطبعة الرابعة، 1408هـ – 1988م.

- الجملة الدنيا والجملة الموسّعة في كتاب سيبويه (دراسة وصفية تحليلية)، للدكتور علاء إسماعيل الحمزاوي، كلية الآداب، جامعة المنيا، القاهرة، د.ت.
- الجملة النحوية نشأة وتطوراً واعراباً تأليف الدكتور فتحي عبد الفتاح الدجني، مكتبة الفلاح، الكويت، الطبعة الأولى، 1398هـ – 1978م.
- الجنى الداني في حروف المعاني: الحسن بن قاسم المرادي (ت 749هـ)، تحقيق: د. فخر الدين قباوة والأستاذ محمد نديم فاضل، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، ط1، 1413هـ–1992م.
- الجواهر (اعراب القرآن المنسوب خطأً إلى الزجاج)، لأبي الحسن نور الدين علي بن الحسين بن علي، جامع العلوم الأصفهاني الباقولي (ت 543هـ)، تحقيق ودراسة ابراهيم الإبياري، دار الكتاب اللبناني، مكتبة المدرسة، الطبعة الثالثة، 1406هـ –1986 م.
- الجواهر الحسان في تفسير القرآن: أبو زيد عبد الرحمن بن محمد بن مخلوف الثعالبي (ت875هـ)، تحقيق الشيخ محمد علي معوض والشيخ عادل أحمد عبد الموجود، دار إحياء التراث العربي – بيروت، الطبعة الأولى – 1418هـ.
- حاشية الخضري على شرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك للعالم العلامة الأستاذ الشيخ محمد الخضري (ت 1287هـ)، [طبعت بهامش شرح ابن عقيل]، المكتبة التجارية الكبرى– مطبعة الاستقامة في القاهرة، 1372هـ – 1953م.

- حاشية الدسوقي على مغني اللبيب: تأليف الشيخ محمد بن أحمد بن عرفة الدسوقي المالكي (ت1230هـ)، مكتبة ومطبعة المشهد الحسيني بمصر، د. ت.
- حاشية السجاعي على شرح قطر الندى، تأليف العلامة أحمد بن أحمد السجاعي (ت1197هـ)، الطبعة الأخيرة، مطبعة مصطفى البابي الحلبي وأولاده بمصر، 1358هـ - 1939م.
- حَاشِيةُ الشِّهَابِ عَلَى تفْسيرِ البَيضَاوِي، الْمُسَمَّاة: عِنَايةُ القَاضِى وكِفَايةُ الرَّاضِى عَلَى تفْسيرِ البَيضَاوي: شهاب الدين أحمد بن محمد بن عمر الخفاجي المصري (ت 1069هـ)، دار صادر، بيروت، لبنان، د.ت.
- حاشية الصاوي على تفسير الجلاليين تأليف العلامة الشيخ أحمد بن محمد الخلوتي الشهير بالصاوي (ت1241هـ)، مراجعة عبد العزيز سيد الأهل، ملتزم الطبع والنشر عبد الحميد احمد حنفي، مصر، د. ت.
- حاشية الصبان على شرح الأشموني على ألفية ابن مالك: محمد بن علي الصبان الشافعي (ت1205هـ)، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، ط1، 1417هـ-1997م.
- حاشية ياسين على (شرح التصريح للأزهري) تأليف الشيخ ياسين بن زين الدين بن أبي بكر بن عليم الحمصي الشهير بالعُليمي (ت1061هـ)، مطبوعة مع شرح التصريح، دار احياء الكتب العربية، مطبعة عيسى البابي الحلبي وشركاؤه، د.ت.

- حجة القراءات: أبو زرعة عبد الرحمن بن محمد بن زنجلة (ت حوالي 403هـ)، تحقيق سعيد الأفغاني، مؤسسة الرسالة، بيروت، ط2، 1399هـ-1979م.

- الحجة في القراءات السبع: الحسين بن أحمد بن خالويه، أبو عبد الله (ت 370هـ)، تحقيق: د. عبد العال سالم مكرم، الأستاذ المساعد بكلية الآداب - جامعة الكويت، دار الشروق - بيروت، الطبعة الرابعة، 1401هـ.

- الحجة للقراء السبعة: أبو علي الحسن بن أحمد بن عبد الغفار الفارسيّ (ت377هـ)، تحقيق: بدر الدين قهوجي وبشير جويجابي، راجعه ودققه: عبد العزيز رباح وأحمد يوسف الدقاق، دار المأمون للتراث، دمشق، بيروت، ط2، 1413هـ - 1993م.

- حروف المعاني، لأبي القاسم عبد الرحمن بن إسحاق الزجاجي (ت 340هـ)، تحقيق الدكتور عليّ توفيق الحمد، مؤسسة الرّسالة، بيروت، ودار الأمل، الأردن، ط2، 1406هـ.

- الحلل في شرح أبيات الجمل: أبو محمد عبد الله بن محمد بن السيد البطليوسي (ت 521هـ)، تحقيق الدكتور مصطفى إمام، مطبعة الدار المصرية للطباعة والنشر والتوزيع، القاهرة، ط1، 1979م.

- الحماسة البصرية: علي بن أبي الفرج بن الحسن، صدر الدين، أبو الحسن البصري (ت 659هـ)، تحقيق: مختار الدين أحمد، عالم الكتب، بيروت، د.ت.

- خزانة الأدب ولب لباب لسان العرب: عبد القادر بن عمر البغدادي (ت1093هـ)، تحقيق وشرح عبد السلام محمد هارون، مكتبة الخانجي، القاهرة، الطبعة الرابعة، 1418هـ - 1997م.

- الخصائص صنعة ابي الفتح عثمان بن جني (ت392هـ)، تحقيق محمد علي النجار، الهيئة المصرية للكتاب – دار الشؤون الثقافية العامة – بغداد، الطبعة الرابعة، 1990م.
- خواطر مِن تأمّل لغة القرآن الكريم: الدكتور تمّام حسان عمر، عالم الكتب، القاهرة، ط1، 1427هـ - 2006م.
- دراسات في الإعراب، مراكز الدراسات النحوية، د. عبد الهادي الفضلي، مكتبة المنار، الأردن، ط1، 1986م.
- دراسات في النحو: صلاح الدين الزعبلاوي، موقع اتحاد كتاب العرب، د.ت.
- الدرر اللوامع على همع الهوامع شرح جمع الجوامع: أحمد بن الأمين الشنقيطي، (ت1331هـ)، تحقيق: د.عبدالعال سالم مكرم، بيروت، مؤسسة الرسالة، ط1، 1984م.
- الدرُّ المصون في علوم الكتاب المكنون، أحمد بن يوسف المعروف بالسمين الحلبي (ت756ه) تحقيق: د. أحمد بن محمد الخرّاط، دار القلم، دمشق، ط2، 1429هـ-2008م.
- الدر المنثور في التفسير بالمأثور: جلال الدين السيوطي (ت911هـ)، دار الفكر، بيروت، لبنان، 1993م.
- الدراسات اللهجية والصوتية عند ابن جني، د. حسام سعيد النعيمي، منشورات وزارة الثقافة والإعلام، دار الرشيد، بغداد، 1980م.
- دراسات في علم النحو تأليف الدكتور أمين علي السيد، دار المعارف بمصر، مطبعة سجل العرب، القاهرة، الطبعة الثانية 1968م.

- دراسات في فقه اللغة: د. صبحي إبراهيم الصالح (ت 1407هـ)، دار العلم للملايين، ط1، 1379هـ - 1960م.
- دراسات لأسلوب القرآن الكريم: الأستاذ محمد عبد الخالق عضيمة، دار الحديث، القاهرة، 1425هـ-2004م.
- دراسات نقدية في النحو العربي بقلم الدكتور عبد الرحمن محمد أيوب، مكتبة الأنجلو المصرية، القاهرة، 1957 م.
- دَرْجُ الدُّرر في تَفسِيرِ الآيِ والسُّوَر: أبو بكر عبد القاهر بن عبد الرحمن بن محمد الفارسي الأصل، الجرجاني الدار (ت 471هـ)، محقق القسم الأول: طلعت صلاح الفرحان، ومحقق القسم الثاني: محمد أديب شكور أمرير، دار الفكر، عمان - الأردن، ط1، 1430 هـ - 2009 م.
- الدرر السنية في الأجوبة النجدية «علماء نجد الأعلام»: تحقيق عبد الرحمن بن محمد بن قاسم، ط6، 1417هـ-1996م.
- الدرر المنتثرة في الأحاديث المشتهرة: عبد الرحمن بن أبي بكر، جلال الدين السيوطي (ت911هـ)، تحقيق الدكتور محمد بن لطفي الصباغ، عمادة شؤون المكتبات - جامعة الملك سعود، السعودية، الرياض، د.ت.
- دلائل الإعجاز في علم المعاني: أبو بكر عبد القاهر بن عبد الرحمن بن محمد الفارسي الأصل، الجرجاني الدار (ت 471هـ)، تحقيق: محمود محمد شاكر أبو فهر، مطبعة المدني بالقاهرة - دار المدني بجدة، ط3، 1413هـ - 1992م.
- دلائل النبوة ومعرفة أحوال صاحب الشريعة: أحمد بن الحسين بن علي بن موسى الخُسْرَوْجِردي الخراساني، أبو بكر البيهقي (ت 458هـ)، دار الكتب العلمية، بيروت - لبنان، ط1، 1405هـ.

- الدلائل في غريب الحديث: قاسم بن ثابت بن حزم العوفي السرقسطي، أبو محمد (ت 302هـ)، تحقيق: د. محمد بن عبد الله القناص، مكتبة العبيكان، الرياض، ط1، 1422هـ - 2001م.
- دليل الحيران على مورد الظمآن: أبو إسحاق إبراهيم بن أحمد بن سليمان المارغني التونسي المالكي (ت 1349هـ)، دار الحديث- القاهرة، د.ت.
- ديوان ابن الرومي، شرح الأستاذ أحمد حسن بسج، دار الكتب العلمية، بيروت-لبنان، ط3، 1423هـ-2002م.
- ديوان ابن مقبل، تحقيق عزة حسن، دمشق، 1381هـ-1962م.
- ديوان ابن ميّادة، دار صادر، بيروت، لبنان، د.ت.
- ديوان أبي الطيب المتنبي: تقديم وشرح محمد راضي حسن كناس، كتابنا للنشر، لبنان- المنصورية، ط1، 2009م.
- ديوان أبي النجم العجلي: الفضل بن قدامة(ت130هـ)، جمعه وشرحه وحققه د. محمد أديب عبد الواحد جمران، مطبوعات مجمع اللغة العربية بدمشق، 1427هـ - 2006م.
- ديوان أبي دؤاد الإيادي، ضمن كتاب (دراسات في الأدب العربي) لغوستاف فون قربناوم، زاد في تخريجه وتحقيقه الدّكتور إحسان عبّاس، بيروت، 1959م.
- ديوان الأدب: أبو إبراهيم إسحاق بن إبراهيم الفارابي (ت 350هـ)، تحقيق د. أحمد مختار عمر، مراجعة د. إبراهيم أنيس، مؤسسة دار الشعب للصحافة والطباعة والنشر، القاهرة، 1424هـ-2003م.

- ديوان الأعشى الكبير، ميمون بن قيس، شرحه وعلق عليه: محمد محمد حسين، بيروت مؤسسة الرسالة، ط1، 1973م.
- ديوان بشر بن أبي خازم الأسدي، تحقيق الدكتور عزة حسن، دمشق، 1379هـ-1960م.
- ديوان الراعى النّميرى، تحقيق راينهرت فايبرت، المعهد الألمانى للأبحاث الشرقية، بيروت- لبنان، 1401هـ-1980م.
- ديوان السري الرفاء: تحقيق ودراسة حبيب حسين الحسني، دار الرشيد للنشر، دار الحرية للطباعة، بغداد، 1981م.
- ديوان الشّمّاخ بن ضرار الذبياني، حققه وشرحه صلاح الدّين الهادي، دار المعارف، القاهرة، 1968م.
- ديوان الشّنفرى: عمرو بن مالك(ت نحو70ق.هـ)، جمعه وحققه وشرحه الدكتور إميل بديع يعقوب، دار الكتاب العربي، بيروت- لبنان، ط2، 1417هـ -1996م.
- ديوان الطّرمّاح، تحقيق الدّكتور عزّة حسن، دار الشرق العربي، بيروت وحلب، ط2، 1414هـ.
- ديوان العجّاج بشرح الأصمعي، تحقيق الدّكتور عزّة حسن، دار الشرق العربي، بيروت وحلب، 1416هـ، وبتحقيق عبدالحفيظ السطلي، المطبعة التعاونية، دمشق، سنة 1971م.
- ديوان المتلمس الضبعي، برواية الأثرم وأبي عبيدة عن الأصمعي، عني بتحقيقه وشرحه والتعليق عليه حسن كامل الصيرفي، جامعة الدول العربية، معهد المخطوطات، 1390هـ-1970م.

- ديوان النابغة الجعدي: جمعه وحققه وشرحه الدكتور واضح (عبد) الصمد، دار صادر، بيروت- لبنان، ط1، 1998م.
- ديوان النابغة الذبياني: تحقيق محمد أبو الفضل إبراهيم، دار المعارف، مصر، ط2، 1985م.
- ديوان امرؤ القيس ضبطه وصححه الأستاذ مصطفى عبد الستار اعتماداً على النسخة التي شرحها المرحوم حسن الشندوبي، دار الكتب العلمية، بيروت – لبنان، الطبعة الأولى، 1403هـ – 1983م.
- ديوان امرئ القيس: تحقيق محمد أبو الفضل إبراهيم، دار المعارف، مصر، 1958م.
- ديوان أوس بن حجر، تحقيق وشرح الدّكتور محمَّد يوسف نجم، دار صادر، بيروت- لبنان، ط3، 1399هـ-1979م.
- ديوان تأبَّط شرًّا وأخباره، جمع وتحقيق وشرح علي ذو الفقار شاكر، دار الغرب الإسلامي، ط1، 1404هـ -1984م.
- ديوان جرير بن عطية: شرح محمد اسماعيل عبد الله الصاوي، المكتبة التجارية الكبرى، مطبعة الصاوي، مصر، 1353هـ.
- ديوان حسان بن ثابت، شرحه وكتب هوامشه وقدَّم له الأستاذ عبد أ. مهنا، دار الكتب العلمية، بيروت- لبنان، ط4، 1425هـ – 2004م.
- ديوان حميد بن ثور، تحقيق عبد العزيز الميمني الراجكوتي، دار الكتب المصرية 1371هـ- 1951م.
- ديوان دريد بن الصمّة، تحقيق الدكتور عمر عبد الرسول، دار المعارف بمصر، 1985م.

- ديوان ذي الرمة، اعتنى به وشرح غريبه عبد الرحمن المصطاوي، دار المعرفة، بيروت- لبنان، ط1، 1427هـ-2006م.
- ديوان رؤبة بن العجاج. باعتناء وليم بن الورد، نشر دار الآفاق الجديدة بيروت، الطبعة الثانية، 1400هـ.
- ديوان زهير بن أبي سلمى، شرح وتحقيق الدكتور احمد طلعت، دار القاموس الحديث، دار الفكر للجميع - بيروت، الطبعة الأولى، 1968م.
- ديوان زهير بن أبي سلمى، شرح أحمد بن يحيى بن زيد بن سيار الشيباني بالولاء أبي العباس المعروف بثعلب(ت291هـ)، دار الكتب، دار الآفاق، بيروت، د.ت.
- ديوان سلامة بن جندل، صنعة محمّد بن الحسن الأحول، قدَّم له ووضع هوامشه راجي الأسمر، دار الكتاب العربي، بيروت - لبنان، ط1، 1414هـ-1994م.
- ديوان طرفة بن العبد: طَرَفَة بن العَبْد بن سفيان بن سعد البكري الوائلي أبو عمرو الشاعر الجاهلي (ت60 ق.هـ)، تحقيق: مهدي محمد ناصر الدين، دار الكتب العلمية، ط3، 1423هـ - 2002م.
- ديوان عبد الله بن رواحة، جمع الدّكتور وليد قصّاب، دار العلوم للطباعة والنشر، ط1، 1401هـ-1981م.
- ديوان عدى بن زيد العبادي، تحقيق محمد جبار المعيبد، وزارة الثقافة والإرشاد، شركة دار الجمهورية للنشر والطبع، بغداد، سنة 1965م.
- ديوان كعب بن مالك الأنصاري: دراسة وتحقيق د. سامي مكي العاني، مكتبة النهضة، بغداد، ط1، 1386هـ-1966م.

- ديوان لبيد بن ربيعه العامري. تحقيق د.إحسان عباس، وزارة الإرشاد والأنباء في الكويت، الطبعة الثانية، 1962م.
- ديوان ليلى الأخيلية، تحقيق وشرح الدكتور واضح الصَّمد، دار صادر، بيروت – لبنان، ط2، 1416هـ – 1996م.
- الرد على النحاة لأبي العباس احمد بن عبد الرحمن بن محمد بن مضاء اللخمي القرطبي (ت592ه)، تحقيق الدكتور شوقي ضيف، دار المعارف، مصر، 1982م.
- رسالتان في اللغة(الحدود في النحو)، لأبي الحسن علي بن عيسى بن علي بن عبد الله الرماني، تحقيق الدكتور إبراهيم السامرائي، دار الفكر للنشر والتوزيع، عمان، 1984م.
- روح المعاني في تفسير القرآن العظيم والسبع المثاني: أبو الفضل محمود الآلوسي (ت 1270هـ)، دار إحياء التراث العربي، بيروت، لبنان، د.ت.
- زاد المسير في علم التفسير: عبد الرحمن بن علي بن محمد الجوزي (ت 597هـ)، المكتب الإسلامي، بيروت، لبنان، ط3، 1404هـ.
- الزاهر في معاني كلمات الناس: محمد بن القاسم بن محمد بن بشار أبو بكر الأنباري(ت328هـ)، تحقيق: الدكتور حاتم الضامن، مؤسسة الرسالة، بيروت- لبنان، 1412هـ – 1992م.
- الزهد والرقائق لابن المبارك (يليه مَا رَوَاهُ نُعَيْمُ بْنُ حَمَّادٍ فِي نُسْخَتِهِ زَائِدًا عَلَى مَا رَوَاهُ الْمَرْوَزِيُّ عَنِ ابْنِ الْمُبَارَكِ فِي كِتَابِ الزُّهْدِ): أبو عبد الرحمن عبد الله بن المبارك بن واضح الحنظلي، التركي ثم المرْوزي (ت181هـ)، تحقيق: حبيب الرحمن الأعظمي، دار الكتب العلمية – بيروت، د.ت.

- زهر الأكم في الأمثال والحكم: الحسن بن مسعود بن محمد، أبو علي، نور الدين اليوسي (ت1102هـ)، تحقيق: د محمد حجي، د محمد الأخضر، الشركة الجديدة – دار الثقافة، الدار البيضاء – المغرب، ط1، 1401هـ – 1981م.
- زهرة التفاسير: محمد بن أحمد بن مصطفى بن أحمد المعروف بأبي زهرة (ت 1394هـ)، دار الفكر العربي، د.ت.
- السبع المعلقات، مقاربة سيمائية أنتروبولوجيّة لنصوصها، الدكتور عبد الملك مرتاض، من منشورات اتحاد الكتاب العرب، 1998م.
- السبعة في القراءات: أحمد بن موسى بن العباس التميمي، أبو بكر بن مجاهد البغدادي (ت324هـ)، تحقيق: د. شوقي ضيف، دار المعارف – مصر، الطبعة الثانية، 1400هـ.
- سر الفصاحة: عبد الله بن محمد بن سنان الخفاجي (ت 466هـ)، تحقيق: الأستاذ عبد المتعال الصعيدي، القاهرة، 1372هـ-1953م.
- سر صناعة الإعراب: أبو الفتح عثمان بن جني الموصلي (ت 392هـ)، تحقيق د. حسن هنداوي، دار القلم، دمشق، ط1، 1985م.
- السراج المنير: شمس الدين محمد بن أحمد الشربيني (ت977هـ)، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، د.ت.
- سقط الزند: أحمد بن عبد الله بن سليمان التنوخيّ المعرّي (ت449هـ)، دار بيروت، دار صادر، بيروت – لبنان، 1376هـ-1957م.
- سلسلة الأحاديث الصحيحة وشيء من فقهها وفوائدها: أبو عبد الرحمن محمد ناصر الدين بن الحاج نوح بن نجاتي بن آدم الأشقودري الألباني

(ت1420هـ)، مكتبة المعارف للنشر والتوزيع، الرياض، مكتبة المعـارف، ط1، جـ 1 - 4: 1415هـ - 1995م، جـ 6: 1416هـ - 1996م، جـ 7: 1422هـ - 2002م.

- سنن أبي داود: أبو داود سليمان بن الأشعث بن إسحاق بن بشير بن شداد بن عمرو الأزدي السِّجِستاني (ت 275هـ)، تحقيق: شـعَيب الأرنـؤوط، دار الرسالة العالمية، الطبعة الأولى، 1430هـ - 2009م.
- سنن الترمذي (الجامع الصحيح): محمد بن عيسى الترمذي (ت 279هـ)، تحقيق: أحمد محمد شاكر وآخرين، دار إحياء التراث العربي، بيروت، د.ت.
- سنن الدارقطني: أبو الحسن علي بن عمر بن أحمد بن مهدي بن مسعود بـن النعمان بن دينار البغدادي الدارقطني (ت 385هـ)، حققـه وضـبط نـصه وعلَّق عليه: شعيب الارنؤوط، حسن عبد المنعم شلبي، عبد اللطيـف حـرز الله، أحمد برهوم، مؤسسة الرسالة، بيـروت - لبنـان، ط1، 1424هـ - 2004م.
- السنن الكبرى: أبو بكر أحمد بن الحسين البيهقي (ت 458هـ)، مجلس دائرة المعارف النظامية، الهند، حيدرآباد، ط1، 1344هـ.
- سنن النسائي المسمَّى(المجتبى من السنن): أبو عبد الرحمن أحمد بن شـعيب بن علي الخراساني، النسائي (ت 303هـ)، تحقيق: عبد الفتاح أبـو غـدة، مكتب المطبوعات الإسلامية - حلب، الطبعة: الثانية، 1406ه - 1986م.
- سيبويه والقراءات دراسة تحليلية معيارية، تأليف د. أحمد مكي الأنـصاري، دار المعارف بمصر - دار الاتحاد العربي للطباعة، 1972م.

- سير أعلام النبلاء: شمس الدين أبو عبد الله محمد بن أحمد بن عثمان بن قَايْماز الذهبي (ت 748هـ)، تحقيق: مجموعة من المحققين بإشراف الشيخ شعيب الأرناؤوط، مؤسسة الرسالة، الطبعة الثالثة، 1405هـ - 1985م.
- الشامل: معجم في علوم العربية ومصطلحاتها، تأليف محمد سعيد اسبر وبلال جنيدي، دار العودة – بيروت، الطبعة الثانية، 1985م.
- شرح ابن الناظم (ت686هـ) لألفية ابن مالك: تأليف أبي عبد الله بدر الدين بن العلامة ابن مالك صاحب الألفية، صححه ونقحه محمد بن سليم اللبابيدي، مطبعة القديس جاورجيوس- بيروت، د.ت.
- شرح ابن جماعة لكافية ابن الحاجب، تأليف محمد بن ابراهيم بن سعد الله بن جماعه ت733هـ، تحقيق وتعليق الدكتور محمد عبد النبي عبد الحميد، مطبعة دار البيان بمصر، الطبعة الأولى 1408هـ - 1987م.
- شرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك لقاضي القضاة بهاء الدين عبد الله بن عقيل العقيلي المصري الهمداني (ت769هـ) مطابع المختار الإسلامي، مكتبة دار التراث ط20، 1400هـ - 1980م.
- شرح أبيات سيبويه: أبو محمد، يوسف بن أبي سعيد الحسن بن عبد الله المرزبان السيرافي (ت385هـ) تحقيق: محمد علي الريح هاشم، راجعه: طه عبد الرؤوف سعد، القاهرة دار الفكر، مكتبة الكليات الأزهرية، ط1، 1974م.
- شرح أشعار الهذليين: صنعة أبي سعيد السكري، تحقيق: عبد الستار أحمد فراج، راجعه: محمود محمد شاكر، مكتبة دار العروبة، القاهرة، د.ت.

- شرح الأبيات المشكلة الإعراب المسمّى (إيضاح الشعر): أبو علي الحسن بن أحمد بن عبد الغفار الفارسيّ (ت 377هـ)، تحقيق وشرح الدكتور محمود محمد الطناحي، مكتبة الخانجي، القاهرة، مصر، الطبعة الأولى، 1408هـ - 1988م.
- شرح الأشموني على الفية ابن مالك تأليف نور الدين ابو الحسن علي بن محمد بن عيسى ت929هـ، دار الأتحاد العربي للطباعة، مكتبة النهضة المصرية، الطبع الثالثة، د.ت.
- شرح التسهيل: جمال الدين محمد بن عبد الله بن مالك (ت 672هـ)، تحقيق محمد عبد القادر عطا وطارق فتحي السيد، ط1، دار الكتب العلمية، بيروت- لبنان، 1422هـ-2001م.
- شرح التصريح على التوضيح للشيخ الأمام خالد بن عبد الله الأزهري ت905 هـ، دار احياء الكتب العربية، مطبعة عيسى البابي الحلبي وشركاؤه، القاهرة، د.ت.
- شرح الحدود النحوية لعبد الله بن احمد بن علي الفاكهي (ت792هـ)، دراسة وتحقيق الدكتور زكي فهمي الآلوسي، طبع بمطابع دار الكتب للطباعة والنشر في جامعة الموصل، بغداد، د.ت.
- شرح الرضي على الكافية: رضي الدين الإستِراباذي النحوي (ت686هـ)، مكتبة دار الباز، مكة المكرمة، دار الكتب العلمية، بيروت، 1415هـ-1995م.
- شرح السنة: الحسين بن مسعود البغوي (ت 516هـ)، تحقيق شعيب الأرناؤوط ومحمد زهير الشاويش، المكتب الإسلامي، دمشق، بيروت، ط2، 1403هـ-1983م.

- شرح الشافية الكافية، أبو عبد الله محمد بن عبد الله، ابن مالك الطائي الجياني، جمال الدين (ت 672هـ)، مكة المكرمة، مكتبة أم القرى للدراسات الإسلامية، 1988م.
- شرح العوامل المائة للإمام الجرجاني(ت471هـ)، شرح الشيخ خالد بن عبد الله بن أبي بكر بن محمد الجرجاويّ الأزهري زين الدين المصري، وكان يعرف بالوقاد (ت 905هـ)، تحقيق وتقديم وتعليق: د. البدراوي زهران، دار المعارف، القاهرة، الطبعة الأولى، 1983م.
- شرح اللمحة البدرية في علم اللغة العربية لأبن هشام الأنصاري (ت671هـ)، دراسة وتحقيق د. هادي نهر، مطبعة الجامعة – بغداد، 1397هـ – 1977م.
- شرح المفصل: يعيش بن علي بن يعيش ابن أبي السرايا محمد بن علي، أبو البقاء، موفق الدين الأسدي الموصلي، المعروف بابن يعيش (ت 643هـ)، قدم له: الدكتور إميل بديع يعقوب، دار الكتب العلمية، بيروت – لبنان، الطبعة الأولى، 1422هـ – 2001م.
- شرح المقدمة المحسبة في النحو، للطاهر بن أحمد بن بابشاذ (ت469هـ)، تحقيق خالد عبد الكريم، المكتبة العصرية، الكويت، د.ت.
- شرح الوافية نظم الكافية لأبي عمرو عثمان بن الحاجب النحوي (ت646هـ)، دراسة وتحقيق الدكتور موسى بناي علوان العليلي، مطبعة الآداب في النجف الأشرف، 1400هـ – 1980م.
- شرح تسهيل الفوائد: أبو عبد الله محمد بن عبد الله، ابن مالك الطائي الجياني، جمال الدين (ت 672هـ)، تحقيق: د. عبد الرحمن السيد، د. محمد

بدوي المختون، هجر للطباعة والنشر والتوزيع والإعلان، الطبعة الأولـــى، 1410هـ - 1990م.

- شرح جمل الزجاجي المسمى بـ (الشرح الكبير) لعلي بن مؤمن المشهور بابن عصفور الأشبيلي (ت 669هـ)، تحقيق الدكتور صاحب ابو جناح، احياء التراث الإسلامي وزارة الأوقاف والشؤون الدينية، بغداد، 1400هـ - 1980م.
- شرح جمل الزجاجي لابن هشام الأنصاري (ت761هـ)، دراسة وتحقيق الدكتور علي محسن عيسى مال الله، عالم الكتب، مكتبة النهضة العربية - بيروت، الطبعة الثانية، 1406هـ - 1986 م.
- شرح ديوان الفرزدق، ضبط معانيه وشروحه وأكملها: إيليا الحاوي، دار الكتاب اللبناني، مكتبة المدرسة، ط1، 1983.
- شرح ديوان كعب بن زهير: صنعة أبي سعيد السكري، الدار القومية للطباعة والنشر، القاهرة، 1385هـ-1965م.
- شرح شذور الذهب في معرفة كلام العرب لابن هشام الأنصاري، (ت761هـ)، الطبعة العاشرة، 1385 هـ - 1965 م، د. ط.
- شرح شذور الذهب في معرفة كلام العرب: شمس الدين محمد بن عبد المنعم بن محمد الجَوجَري القاهري الشافعي (ت889هـ)، تحقيق: نواف بن جزاء الحارثي، عمادة البحث العلمي بالجامعة الإسلامية، المدينة المنورة، المملكة العربية السعودية، الطبعة الأولى، 1423هـ-2004م.
- شرح شواهد ابن عقيل على ألفية ابن مالك للعالم العلامة الشيخ عبد المنعم بن عوض الجرجاوي (ت1271هـ)، مكتبة الشيخ احمد المليحي، مصر، د. ت.

- شرح صحيح البخاري): أبو سليمان حمد بن محمد الخطابي (ت 388هـ)، تحقيق: د. محمد بن سعد بن عبد الرحمن آل سعود، جامعة أم القرى، مركز البحوث العلمية وإحياء التراث الإسلامي، ط1، 1409هـ - 1988م.
- شرح طيبة النشر في القراءات العشر: محمد بن محمد بن محمد، أبو القاسم، محب الدين النُّوَيْري (ت 857هـ)، تقديم وتحقيق: الدكتور مجدي محمد سرور سعد باسلوم، دار الكتب العلمية، بيروت-لبنان، الطبعة الأولى، 1424هـ - 2003م.
- شرح قطر الندى وبل الصدى لابن هشام الأنصاري (ت671هـ)، تحقيق محمد محي الدين عبد الحميد، المكتبة العصرية، صيدا - بيروت، 1409هـ - 1988م.
- شرح كتاب سيبويه المسمّى(تنقيح الألباب في شرح غوامض الكتاب): لأبي الحسن علي بن محمد بن علي الحضرمي الإشبيلي المعروف بابن خروف (ت609هـ)، دراسة وتحقيق: خليفة محمد خليفة بديري، منشورات كلية الدعوة الاسلامية ولجنة الحفاظ على التراث الاسلامي، ط1، 1425هـ - 1995م.
- شرح كتاب سيبويه، لأبي سعيد الحسن بن علي بن المرزبان السيرافي (ت368هـ)، تحقيق أحمد حسن مهدلي وعلي سيد علي، دار الكتب العلمية، بيروت - لبنان، ط1، 1429هـ - 2008م.
- شرح نقائض جرير والفرزدق: أبو عبيدة معمر بن المثنى (ت209هـ)، برواية اليزيدي عن السكري عن ابن حبيب عنه، تحقيق: محمد إبراهيم حور، وليد محمود خالص، المجمع الثقافي، أبو ظبي، الإمارات، ط2، 1998م.

- الشريعة: أبو بكر محمد بن الحسين بن عبد الله الآجُرّيُّ البغدادي (ت 360هـ)، تحقيق: الدكتور عبد الله بن عمر بن سليمان الدميجي، دار الوطن، الرياض – السعودية، ط2، 1420هـ - 1999م.
- شعر ابن مفرغ الحميري، تحقيق د. داود سلوم، بغداد، 1968.
- شعر الأحوص بن محمد الأنصاري، جمعه وحققه: عادل سليمان جمال، قدَّم له:الدكتور شوقي ضيف، مكتبة الخانجي، مطبعة المدني، القاهرة، الطبعة الثانية، 1411هـ-1990م.
- شعر الأخطل أبي مالك غياث بن غوث التغلبي، صنعة السكري، روايته عن أبي جعفر محمد بن حبيب، تحقيق الدكتور فخر الدين قباوة، دار الفكر، دمشق وبيروت، ط4، 1416هـ-1996م.
- شعر عبد الله بن الزبعرى بن قيس السهمي القرشي (ت15هـ)، تحقيق يحيى الجبوري، ط مؤسسة الرسالة، بيروت 1981.
- شعر عمرو بن معدي كرب الزبيدي: جمعه ونسقه مطاع الطرابيشي، مطبوعات مجمع اللغة العربية، دمشق، ط2، 1405هـ-1985م.
- الشعر والشعراء: أبو محمد عبد الله بن مسلم بن قتيبة الدينوري (ت 276هـ)، دار الحديث، القاهرة، 1423هـ.
- شفاء العليل في إيضاح التّسهيل، لأبي عبد الله محمّد بن عيسى السّليليّ (ت770هـ)، تحقيق الدكتور الشّريف عبد الله عليّ الحسيني، مكتبة الفيصليّة، مكّة المكرّمة ط1، 1406هـ-1983م.
- شمس العلوم ودواء كلام العرب من الكلوم: نشوان بن سعيد الحميري اليمني (ت 573هـ)، تحقيق: د. حسين بن عبد الله العمري ود. مطهر بن علي

الإرياني ود. يوسف محمد عبد الله، دار الفكر المعاصر (بيروت – لبنـــان)، دار الفكر (دمشق – سورية)، ط1، 1420هـــ – 1999م.

- الصاحبي في فقه اللغة العربية: ابن فارس، علّق عليه ووضع حواشيه أحمـــد حسن بسج، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، ط2، 1428هـــ – 2007م.
- الصحاح (تاج اللغة وصحيح العربية): إسماعيل بـــن حمـــاد الجـــوهري (ت 393هــ)، تحقيق أحمد عبد الغفور عطار، دار العلـــم للملايـــين، بيـــروت– لبنان، ط4، 1990م.
- الصحاح ومدارس المعجمات العربية: أحمد عبد الغفور عطار، ط2، بيروت، 1979م.
- صحيح ابن حبان: محمد بن حبان التميمي (ت 354هــ)، ترتيب علاء الدين علي الفارسي (ت 739هــ)، تحقيق شعيب الأرناؤوط، مؤســـسة الرســـالة، بيروت، لبنان، ط1، 1408هــ–1988م.
- صحيح البخاري (الجامع الصحيح المختصر): أبو عبد الله محمد بن اسماعيل البخاري الجعفي (ت 256هــ)، تحقيق: د. مصطفى ديـــب البغـــا، دار ابـــن كثير، اليمامة، بيروت، ط3، 1407هــ–1987م.
- صحيح مسلم المسمّى(المسند الصحيح المختصر بنقل العدل عن العـــدل إلـــى رسول الله (ﷺ): مسلم بن الحجـــاج أبـــو الحـــسن القـــشيري النيـــسابوري (ت261هــ)، تحقيق: محمد فؤاد عبد الباقي، دار إحياء التـــراث العربـــي – بيروت، د.ت.
- صحيح وضعيف سنن ابن ماجة: محمد ناصر الدين الألباني (ت 1420هــ)، برنامج منظومة التحقيقات الحديثية المجاني، من إنتاج مركز نـــور الإســـلام لأبحاث القرآن والسنة بالإسكندرية، د.ت.

• صفوة التفاسير: محمد بن علي الصابوني، دار الصابوني، مكـــة المكرمـــة، ط4، 1998م.

• الضرورة الشعرية ومفهومها لدى النحويين «دراسة على ألفية بـــن مالـــك»: إبراهيم بن صالح الحندود، الجامعة الإسلامية بالمدينة المنورة، الطبعة: السنة الثالثة والثلاثون، العدد الحادي عشر بعد المائة، 1421هـ/2001م.

• ضعيف الجامع الصغير وزيادته: أبو عبد الرحمن محمد ناصر الـــدين، بـــن الحاج نوح بن نجاتي بن آدم، الأشقودري الألباني (ت 1420هـ)، أشـــرف على طبعه: زهير الشاويش، المكتب الإسلامي، د.ت.

• ضياء السالك إلى أوضح المسالك: الأستاذ محمد عبد العزيز النجار، مؤسسة الرسالة، الطبعة الأولى، 1422هـ - 2001م.

• طبقات الحفاظ: جلال الدين عبد الرحمن السيوطي (ت911هـ)، تحقيق علي محمد عمر الناشر مكتبة وهبة، الطبعـــة الأولـــى، القـــاهرة، 1393هــــ - 1970م.

• طبقات المفسرين: محمد بن علي بن أحمد، شمس الدين الـــداوودي المـــالكي (ت 945هـ)، دار الكتب العلمية، بيروت - لبنان، راجع النـــسخة وضـــبط أعلامها: لجنة من العلماء بإشراف الناشر، د.ت.

• طبقات النحويين واللغويين: أبو بكر محمد بن الحسن بن عبيد الله بن مـــذحج الزبيدي الأندلسي، تحقيق محمد أبي الفضل إبـــراهيم، الطبعـــة الثانيـــة، دار المعارف، مصر، د. ت.

• طبقات فحول الشعراء، تأليف محمد بن سلام الجمحي (ت231هـ)، قـــراءه وشرحه أبو فهر محمود محمد شاكر، مطبعة المـــدني، المؤســـسة الـــسعودية بمصر، 1974م.

- طبقات فحول الشعراء: محمد بن سلّام (بالتشديد) بن عبيد الله الجمحي بالولاء، أبو عبد الله (ت 232هـ)، تحقيق محمود محمد شاكر، مطبعة المدني، المؤسسة السعودية بمصر، 1974م.
- الطراز المتضمن لأسرار البلاغة وعلوم حقائق الإعجاز: الإمام يحيى بن حمزة بن علي بن إبراهيم العلوي اليمني (ت 749هـ)، مؤسسة النصر، بهران، مطبعة المقتطف، مصر، دار الكتب الخلدونية، 1332هـ-1914م.
- الطرائف الأدبية(ديوان الشنفرى): صححه وخرّجه وعارضه الأستاذ عبد العزيز الميمني، دار الكتب العلمية، بيروت – لبنان، 1427هـ - 2006م.
- ظاهرة الإعراب في النحو العربي وتطبيقها في القرآن الكريم، تأليف الدكتور أحمد سليمان ياقوت، دار المعرفة الجامعية، الاسكندرية، 1994.
- ظهر الإسلام، لأحمد أمين، دار الكتاب العربي، بيروت، ط3، د.ت.
- العامل النحوي بين مؤيديه ومعارضيه ودوره في التحليل اللغوي تأليف الدكتور خليل احمد عمايره، جامع اليرموك، د. ت. مط.
- العباب الزاخر واللباب الفاخر للصغاني (حرف الفاء)، تحقيق: الدكتور محمد حسين آل ياسين، دار الرشيد للنشر، منشورات وزارة الثقافة والاعلام – الجمهورية العراقية، سلسلة المعاجم والفهارس، دار الطليعة للطباعة والنشر – بيروت 1981م، د. ط.
- عروس الأفراح في شرح تلخيص المفتاح، أبو حامد أحمد بن علي بن عبد الكافي، بهاء الدين السبكي(ت 773 هـ)، تحقيق الدكتور عبد الحميد هنداوي، المكتبة العصرية، يبروت- صيدا، الطبعة الأولى، 1423هـ-2003م.

- علل النحو: أبو الحسن محمد بن عبد الله بن العباس المعروف بابن الورّاق(ت 381هـ)، تحقيق: د. محمود جاسم محمد الدرويش، مكتبة الرشيد، الرياض، ط1420،1هـ- 1999م.
- علم اللغة العربية: د. محمود فهمى حجازى، دار غريب للطباعة والنشر والتوزيع، د. ت.
- علم اللغة مقدمة للقارئ العربي: الدكتور محمود السعران، دار الفكر العربي، ط2، القاهرة، 1997م.
- عمدة الحفاظ في تفسير أشرف الألفاظ: أحمد بن يوسف المعروف بالسّمين الحلبي (ت 756هـ)، تحقيق محمد باسل عيون السود، دار الكتب العلمية، بيروت – لبنان، ط1، 1417هـ - 1996م.
- العمدة في محاسن الشعر وآدابه ونقده: أبو علي الحسن بن رشيق القيرواني (ت 456هـ)، تحقيق: محمد محيي الدين عبد الحميد، القاهرة، ط2، 1374هـ-1955م.
- عنوان الدليل من مرسوم خط التنزيل: أبو العباس أحمد بن محمد بن عثمان الأزدي المعروف بابن البناء المراكشي (ت721هـ)، حققته وقدمت له: هند شلبي، دار الغرب الإسلامي، بيروت – لبنان، الطبعة الأولى، 1990م.
- العنوان في القراءات السبع: أبو طاهر إسماعيل بن خلف بن سعيد المقرئ الأنصاري السرقسطي (ت 455هـ)، تحقيق: الدكتور زهير زاهد والدكتور خليل العطية(كلية الآداب – جامعة البصرة)، عالم الكتب، بيروت–لبنان، 1405هـ.

- عيار الشعر: محمد بن أحمد بن محمد بن أحمد بن إبراهيم طباطبا، الحسني العلوي، أبو الحسن (ت 322هـ)، تحقيق: عبد العزيز بن ناصر المانع، مكتبة الخانجي، القاهرة، د.ت.
- العين، أبو عبد الرحمن الخليل بن أحمد الفراهيدي (ت 175هـ)، تحقيق: د. مهدي المخزومي، ود. إبراهيم السامرائي، دار الهلال، مكتبة الهلال، د.ت.
- غاية الأماني في تفسير الكلام الرباني: أحمد بن اسماعيل بن عثمان الكوراني شهاب الدين الشافعيّ ثم الحنفي (ت 893هـ)، (من أول سورة النجم إلى آخر سورة الناس)، دراسة وتحقيق: محمد مصطفي كوكصو، جامعة صاقريا كلية العلوم الاجتماعية، تركيا، 1428هـ-2007م.
- غاية النهاية في طبقات القراء: شمس الدين أبو الخير ابن الجزري، محمد بن محمد بن يوسف (ت 833هـ)، مكتبة ابن تيمية، عني بنشره لأول مرة عام 1351هـ، ج. برجستراسر.
- غرائب التفسير وعجائب التأويل: محمود بن حمزة برهان الدين الكرماني (ت505هـ)، دار القبلة للثقافة الإسلامية، جدة، مؤسسة علوم القرآن، بيروت، د.ت.
- غرائب القرآن ورغائب الفرقان: نظام الدين الحسن بن محمد بن حسين القمي النيسابوري (ت 850هـ)، تحقيق: الشيخ زكريا عميرات، دار الكتب العلمية، بيروت- لبنان، الطبعة الأولى، 1416هـ.
- غريب الحديث: أبو إسحاق إبراهيم بن إسحاق الحربي، تحقيق د. سليمان إبراهيم محمد العايد، جامعة أم القرى، مكة المكرمة، ط1، 1405هـ.

- غريب الحديث: أبو الفرج عبد الرحمن بن علي بن محمد المشهور بابن الجوزي، تحقيق د. عبد المعطي أمين فلوجي، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، ط1، 1985م.
- غريب الحديث: أبو سليمان حمد بن محمد الخطابي، تحقيق عبد الكريم إبراهيم الغرباوي، جامعة أم القرى، مكة المكرمة، 1402هـ.
- غريب الحديث: أبو عُبيد القاسم بن سلاّم بن عبد الله الهروي البغدادي (ت 224هـ)، تحقيق: د. محمد عبد المعيد خان، مطبعة دائرة المعارف العثمانية، حيدر آباد- الدكن، ط1، 1384هـ - 1964م.
- غريب الحديث: أبو محمد عبد الله بن مسلم بن قتيبة الدينوري (276هـ)، تحقيق د. عبد الله الجبوري، مطبعة العاني، بغداد، ط1، 1397هـ.
- غريب القرآن: أبو بكر محمد بن عزيز السجستاني(ت330هـ)، تحقيق محمد أديب عبد الواحد جمران، دار قتيبة، 1416هـ- 1995م.
- غيث النفع في القراءات السبع: علي بن محمد بن سالم، أبو الحسن النوري الصفاقسي المقرئ المالكي (ت 1118هـ)، تحقيق: أحمد محمود عبد السميع الشافعي الحفيان، دار الكتب العلمية، بيروت- لبنان، ط1، 1425هـ- 2004م.
- الفائق في غريب الحديث: أبو القاسم جار الله محمود بن عمر الزمخشري (ت 538هـ)، تحقيق: علي محمد البجاوي، ومحمد أبو الفضل إبراهيم، المكتبة العصرية، بيروت، ط1، 1426هـ - 2005م.
- فتح الباري شرح صحيح البخاري: شهاب الدين أبو الفضل احمد بن حجر العسقلاني الشافعي (ت 852هـ)، تحقيق محمد فؤاد عبد الباقي، ومحب الدين الخطيب، دار المعرفة، بيروت، لبنان، 1379هـ.

- فتحُ البيان في مقاصد القرآن: أبو الطيب محمد صديق خان بن حسن بن علي ابن لطف الله الحسيني البخاري القِنَّوجي (ت 1307هـ)، عني بطبعهِ وقدّم له وراجعه: خادم العلم عَبد الله بن إبراهيم الأنصَاري، المَكتبة العصريَّة للطبَاعة والنّشْر، صَيَدَا – بَيروت، 1412هـ - 1992م.
- فتح القدير الجامع بين فني الرواية والدراية من علم التفسير: محمد بن علي بن محمد الشوكاني (ت 1250هـ)، دار الفكر، بيروت، بلا ت.
- الفتوحات الإلهية بتوضح تفسير الجلاليين للدقائق الخفية تأليف سليمان بن عمر العجيلي الشافعي الشهير بالجمل (ت 1204هـ)، المكتبة التجارية الكبرى بمصر، مطبعة الاستقامة في القاهرة، د.ت.
- فُرحة الأديب في الرد على ابن السيرافي، الحسن بن أحمد بن محمد الأعرابي، أبو محمد المعروف بالأسود الغندجاني(ت430هـ)، تحقيق: د.محمد علي سلطاني، دمشق، 1401هـ.
- الفرق: أبو محمد ثابت بن أبي ثابت اللغوي (ت: ق 13هـ)، تحقيق: الدكتور حاتم الضامن، مؤسسة الرسالة، بيروت – لبنان، ط3، 1408هـ – 1988م.
- الفروق اللغوية: أبو هلال الحسن بن عبد الله بن سهل العسكري (ت 400هـ)، علق عليه ووضع حواشيه محمد باسل عيون السود، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، ط3، 1426هـ–2005م.
- الفصيح: أبو العباس أحمد بن يحيى ثعلب (ت291هـ)، تحقيق ودراسة د. عاطف مدكور، دار المعارف، القاهرة، د.ت.

- الفلك الدائر على المثل السائر، عبد الحميد هبة الله بن الحسين بن أبي الحديد (ت656ه)، تحقيق: أحمد الحوفي، بدوي طبانة، نهضة مصر للطباعة والنشر والتوزيع، الفجالة، د.ت.
- الفهرست: أبو الفرج محمد بن إسحاق بن محمد الوراق البغدادي المعتزلي المعروف بابن النديم (ت438هـ)، تحقيق: إبراهيم رمضان، دار المعرفة، بيروت – لبنان، الطبعة الثانية، 1417هـ – 1997م.
- الفواتح الإلهية والمفاتح الغيبية الموضحة للكلم القرآنية والحكم الفرقانية: نعمة الله بن محمود النخجواني، ويعرف بالشيخ علوان (ت920هـ)، دار ركابي للنشر – الغورية، مصر، ط1، 1419هـ – 1999م.
- الفوائد الضيائية شرح كافية ابن الحاجب لنور الدين عبد الرحمن بن أحمد بن محمد الجامي (ت898هـ)، دراسة وتحقيق الدكتور أسامة طه الرفاعي، مطبعة وزارة الأوقاف والشؤون الدينية، بغداد، 1403هـ – 1983م.
- في إصلاح النحو العربي (دراسة نقدية)، تأليف الدكتور عبد الوارث مبروك سعيد، دار القلم – الكويت، الطبعة الأولى، 1406هـ – 1985م.
- في النحو العربي نقد وتوجيه تأليف الدكتور مهدي المخزومي، دار الرائد العربي، بيروت – لبنان، الطبعة الثانية، 1406هـ – 1986م.
- في تاريخ الأدب الجاهلي: علي الجندي، مكتبة دار التراث، دار التراث الأول، 1412هـ – 1991م.
- في حركة تجديد النحو وتيسيره في العصر الحديث: تأليف الدكتور نعمة رحيم العزاوي، دار الشؤون الثقافية العامة، بغداد، 1995م.

- في ظلال القرآن: سيد قطب بن إبراهيم (1385هـ)، دار العلم للملايين، بيروت، لبنان، ط35، 1425هـ-2005م.
- القاموس المحيط: محمد بن يعقوب الفيروزآبادي (ت817هـ)، دار الجيل، بيروت – لبنان، د. ت.
- القراءات الشاذة وتوجيهها من لغة العرب (مع كتاب البدور الزاهرة)، عبد الفتاح القاضي، دار الفكر العربي، بيروت- لبنان، الطبعة الأولى، 1401هـ- 1981م.
- القرآن الكريم وأثره في الدراسات النحوية، تأليف الدكتور عبد العال سالم مكرم، دار المعارف بمصر، د.ت.
- قصة الأدب في الحجاز: عبد الله عبد الجبار ود. محمد عبد المنعم خفاجي، مكتبة الكليات الأزهرية، دار مصر للطباعة، القاهرة، 1958م.
- الكافية في النحو، لأبي عمرو عثمان بن الحاجب النحوي (ت646ه)، إعداد مجموعة من علماء النحو، مكتبة البشرى، باكستان، ط1، 1429هـ- 2008م.
- الكامل في القراءات والأربعين الزائدة عليها: يوسف بن علي بن جبارة بن محمد بن عقيل بن سواده أبو القاسم الهُذَلي اليشكري المغربي (ت 465هـ)، تحقيق: جمال بن السيد بن رفاعي الشايب، مؤسسة سما للتوزيع والنشر، الطبعة الأولى، 1428هـ – 2007م.
- الكامل في اللغة والأدب: أبو العباس محمد بن يزيد المبرد (ت285هـ)، تحقيق: محمد أبو الفضل إبراهيم، دار الفكر العربي – القاهرة، الطبعة الثالثة، 1417هـ – 1997م.

- الكامل في النحو والصرف والبلاغة تأليف أحمد قبّش، دار الرشيد، دمشق – بيروت، الطبعة السادسة، 1406هـ – 1986م.
- كتاب النبات: أبو حنيفة أحمد بن داود الدينوري(ت282هـ)، (الجزء الثالث ونصف الخامس منه)، حققه وشرحه وقدَّم له: برنهارد لفين، دار النشر فرانز شتاينر بفيسبادن، 1394هـ–1974م.
- كتاب فيه لغات القرآن: أبو زكريا يحيى بن زياد بن عبد الله بن منظور الديلمي الفرَّاء (ت 207هـ)، ضبطه وصححه: جابر بن عبد الله السريع، 1435هـ.
- الكتاب(بولاق) لأبي بشر عمرو بن عثمان بن قنبر سيبويه(ت180هـ)،المطبعة الكبرى الأميرية، بولاق، مصر المحمية، 1316هـ.
- الكتاب(هارون) لأبي بشر عمرو بن عثمان بن قنبر سيبويه(ت180هـ)، تحقيق وشرح الأستاذ عبد السلام محمد هارون، عالم الكتب، بيروت، د.ت.
- الكشاف عن حقائق التنزيل وعيون الأقاويل في وجوه التأويل: أبو القاسم جار الله محمود بن عمر الزمخشري (ت 538هـ)، تحقيق عبد الرزاق المهدي، دار إحياء التراث العربي، بيروت، لبنان، د. ت.
- الكشف والبيان عن تفسير القرآن: أحمد بن محمد بن إبراهيم الثعلبي، أبو إسحاق (ت427هـ)، تحقيق: الإمام أبي محمد بن عاشور، مراجعة وتدقيق: الأستاذ نظير الساعدي، دار إحياء التراث العربي، بيروت– لبنان، الطبعة الأولى 1422هـ – 2002 م.

- الكليات: أبو البقاء أيوب بن موسى الحسيني القريمـــي الحنفـــي الكفـــوي (ت 1094هـــ)، تحقيق د. عدنان درويش ومحمد المصري، مؤســـسة الرســـالة، بيروت، 1419هـــ-1998م.
- كنز الكتاب ومنتخب الآداب (السفر الأول من النسخة الكبرى): أبو إســـحاق إبراهيم بن أبي الحسن الفهري المعروف بالبونسي (ت651هـــــ)، تحقيـــق: حياة قارة، المجمع الثقافي، أبو ظبي، 2004م.
- الكنز اللغوي في اللَّسَن العربي: أبو يوسف يعقوب بن إسحاق، ابن الـــسكيت (ت 244هــ)، تحقيق: أوغست هفنر، مكتبة المتنبي، القاهرة، د.ت.
- الكنز في القراءات العشر: أبو محمد، عبد الله بن عبد المؤمن بن الوجيه بـــن عبد الله بن على ابن المبارك التّاجر الواسطيّ المقرئ تاج الدين ويقال نجـــم الدين (ت 741هــ)، تحقيق: د. خالد أحمد المشهداني، مكتبة الثقافة الدينيـــة، القاهرة، ط1، 1425هـــ - 2004م.
- الكواكب الدرّية شرح محمد بن احمد بن عبد الباري الأهدل (من أعيان القرن الثالث)على متممة الأجرومية للشيخ محمـــد بـــن محمـــد الرعينـــي الـــشهير بالحطاب (ت954هــ)، مطبعة مصطفى البابي الحلبي وأولاده فـــي مـــصر، الطبعة الثانية، 1356هـــ - 1937م.
- اللامات: أبو القاسم عبد الرحمن بن إسحاق البغدادي النهاوندي الزجاجي (ت 337هــ)، تحقيق: الدكتور مازن المبارك، دار الفكر- دمشق، الطبعة الثانية، 1405هـــ - 1985م.
- اللباب في علل البناء والإعراب: أبو البقاء عبد الله بن الحسين بـــن عبـــد الله العكبري البغدادي محب الدين (ت 616هــ)، حقق الجـــزء الأول الـــدكتور

غازي مختار طليمات، وحقق الجزء الثاني الدكتور عبدالإله نبهان، دار الفكر – دمشق، الطبعة الأولى، 1416هـ - 1995م.

- اللباب في علوم الكتاب، أبو حفص عمر بن علي بن عادل الدمشقي الحنبلي (ت 880ه)، تحقيق الشيخ عادل أحمد عبد الموجود والشيخ علي محمد معوّض، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، ط1، 1419ه–1998م.
- لسان العرب للعلامة ابي الفضل جمال الدين محمد بن مكرم بن منظور الأفريقي المصري، (ت 711هـ)، دار الفكر، دار صادر – بيروت، د.ت.
- اللغة العربية معناها ومبناها: الدكتور تمام حسان عمر، عالم الكتب، ط5، 1427هـ–2006م.
- اللغة بين المعيارية والوصفية، للدكتور تمام حسان، القاهرة، 1958م.
- اللغة والنحو، للدكتور حسن عون، مطبعة رويال، القاهرة – الاسكندرية، 1952م.
- اللغة، لفندريس، ترجمة الأستاذين عبد الحميد الدواخلي ومحمد القصاص، مكتبة الأنجلو المصرية، 1950م.
- اللمع في العربية: أبو الفتح عثمان بن جني الموصلي (ت392هـ)، تحقيق الدكتور فائز فارس، دار الكتب الثقافية، الكويت، د.ت.
- مباحث في علوم القرآن، للدكتور صبحي إبراهيم الصالح (ت 1407هـ)، دار العلم للملايين، بيروت – لبنان، الطبعة الرابعة والعشرون، 2000م.
- المبسوط في القراءات العشر: أحمد بن الحسين بن مِهْران النيسابوريّ، أبو بكر (ت: 381هـ)، تحقيق: سبيع حمزة حاكيمي، مجمع اللغة العربية – دمشق، 1981م.

- المثل السائر في أدب الكاتب والشاعر: أبو الفتح ضياء الدين نـصر الله بـن محمد الموصلي المعروف بابن الأثير (ت 622ه)، تحقيق: الشيخ محمد محي الدين عبد الحميد، المكتبة العصرية، بيروت، لبنان، 1995م.
- مجاز القرآن: أبو عبيدة معمر بن مثنى البصري (ت 210هـ)، تحقيق محمد فؤاد سزكين، مؤسسة الرسالة، بيروت، ط2، 1401هـ-1981م.
- مجالس ثعلب: أبو العباس أحمد بن يحيى بن زيد بن سيار الشيباني بـالولاء، المعروف بثعلب (ت291هـ)، تحقيق عبـد الـسلام محمـد هـارون. دار المعارف، القاهرة، سنة 1375هـ.
- مجالس العلماء: لأبي القاسم عبد الرحمن بن إسـحاق البغـدادي النهاونـدي الزجاجي(ت337هـ)، تحـقيق: عبد السلام محمد هارون، مكتبة الخـانجي بالقاهرة، دار الرفاعي بالرياض، المدني المؤسسة السعودية بمصر، الطبعـة الأولى، 1403هـ-1983م.
- المجتبى من مشكل إعراب القرآن: أ.د. أحمد بن محمد الخراط، أبـو بـلال، مجمع الملك فهد لطباعة المصحف الشريف، المدينة المنورة، 1426هـ.
- مجمع البيان في تفسير القرآن للعلامة الشيخ ابي علي الفـضل بـن الحـسن الطبرسي (ت552 هـ)، صححه وحققه وعلق عليـه الحـاج الـسيد باسـم الرسولي المحلاتي، شركة المعارف الإسلامية، د.ت.
- مجمع بحار الأنوار في غرائب التنزيل ولطائف الأخبار: جمال الدين، محمد طاهر بن علي الصديقي الهندي الفَتَّنِي الكجراتي (ت986هـ)، مطبعة مجلس دائرة المعارف العثمانية، ط3، 1387هـ - 1967م.

- مجمل اللغة: أحمد بن فارس بن زكريا الرازي (ت395هـ)، تحقيق زهير عبد المحسن سلطان، مؤسسة الرسالة، بيروت، لبنان، ط2، 1406هـ-1986م.
- المجموع اللفيف: أمين الدولة محمد بن محمد بن هبة الله العلوي الحسيني أبو جعفر الأفطسي الطرابلسي (ت بعد 515هـ)، دار الغرب الإسلامي، بيروت- لبنان، ط1، 1425هـ.
- المجموع المغيث في غريبي القرآن والحديث: محمد بن عمر بن أحمد بن عمر بن محمد الأصبهاني المديني، أبو موسى (ت581هـ)، تحقيق: عبد الكريم العزباوي، جامعة أم القرى، مركز البحث العلمي وإحياء التراث الإسلامي، كلية الشريعة والدراسات الإسلامية - مكة المكرمة، دار المدني للطباعة والنشر والتوزيع، جدة - المملكة العربية السعودية، ط1، جـ1 (1406هـ - 1986م)، جـ 2، 3 (1408هـ - 1988م).
- محاسن التأويل: محمد جمال الدين القاسمي (ت1332هـ)، تحقيق: محمد باسل عيون السود، دار الكتب العلمية، بيروت - لبنان، ط1،1418هـ.
- المحتسب في تبيين وجوه شواذ القراءات والإيضاح عنها: أبو الفتح عثمان بن جني الموصلي (ت 392هـ)، تحقيق عبد الحليم النجار وآخرين، المجلس الأعلى للشؤون الإسلامية، ط2، 1386-1389هـ، 1966-1969م.
- المحرر الوجيز في تفسير الكتاب العزيز، أبو محمد عبد الحق بن غالب بن عطية الأندلسي (ت541هـ) تحقيق: عبد السلام عبد الشافي محمد، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، ط1، 1413ه-1993م.

- المحكم والمحيط الأعظم: أبو الحسن علي بن إسماعيل بن سيده المرسي (ت: 458هـ)، تحقيق: عبد الحميد هنداوي، دار الكتب العلمية – بيروت، الطبعة الأولى، 1421هـ – 2000م.
- مختار الصحاح: محمد بن أبي بكر بن عبد القادر الرازي (ت 666هـ)، تحقيق محمود خاطر، مكتبة لبنان، بيروت، المطبعة الجديدة، 1415هـ-1995م.
- مختصر شرح ابن عقيل على الفية ابن مالك في النحو تأليف عادل نويهض، عالم الكتب، الطبعة الرابعة، 1405هـ – 1985م.
- مختصر في شواذ (القراءات) من كتاب البديع لابن خالويه (ت 370هـ): عنى بنشره ج. برجشتراسر، دار الهجرة، د.ت.
- المخصص: أبو الحسن علي بن إسماعيل النحوي المعروف بابن سيده (ت 458هـ)، تحقيق خليل إبراهيم جفال، دار إحياء التراث العربي، بيروت، ط1، 1417هـ.
- المدارس النحوية، للدكتور شوقي ضيف، دار المعارف بمصر، 1968م.
- المدارس النحوية، للدكتورة خديجة الحديثي، مطبعة جامعة بغداد، ط2، 1410هـ-1990م.
- مدرسة التفسير في الأندلس: مصطفى إبراهيم المشيني، مؤسسة الرسالة، بيروت، ط1، 1406هـ.
- مدرسة الكوفة ومنهجها في دراسة اللغة والنحو تأليف الدكتور مهدي مخزومي، مطبعة مصطفى البابي الحلبي وأولاده بمصر، الطبعة الثانية، 1377هـ -1958م.

- المدرسة النحوية في مصر والشام في القرنين السابع والثامن مـن الهجـرة، تأليف الدكتور عبد العال سالم مكرم، دار الشروق، الطبعة الأولى،1400هـ – 1980م.
- مراح لبيد لكشف معنى القرآن المجيد: محمد بن عمر نووي الجاوي البنتنـي إقليما، التناري بلدا (ت1316هـ)، تحقيق: محمد أمين الصناوي، دار الكتب العلمية، بيروت – لبنان، الطبعة الأولى، 1417هـ.
- المزهر في علوم اللغة وأنواعها: جلال الـدين الـسيوطي (ت 911هـ)، تحقيق: محمد أحمد جاد المولى وآخرين، مكتبة التراث، القاهرة، د.ت.
- المسائل البصريّات، لأبي عليّ الحسن بن أحمد الفارسيّ (ت377ه)، تحقيـق الدّكتور محمّد الشّاطر أحمد، مطبعة المدني، القاهرة، ط1، 1405هـ.
- المساعد على تسهيل الفوائد، شرح مصفى للأمام الجليل بهاء الدين بن عقيـل (ت796هـ) على كتاب التسهيل لابن مالك، تحقيق وتعليق د. محمـد كامـل بركات، دار الفكر بدمشق، 1400هـ –1980م.
- مسائل نافع بن الأزرق لعبد الله بن عباس(رضي الله عنهما)، مـن طريـق رواية أبي بكر الختّلي(ت365هـ) ورواية أبي طاهر العلّاف(ت442هـ)، تحقيق وتذييل أحمد محمد الدالي، الجفّان والجافي للطباعـة والنـشر، ط1، 1413هـ – 1993م.
- المسائل المنثورة لأبي عليّ الحسن بن أحمد الفارسـيّ، (ت377ه)، تحقيـق مصطفى الحدريّ، مطبوعات مجمع اللغة العربيّة، دمشق، د.ت.

- مستخرج أبي عوانة: أبو عوانة يعقوب بن إسحاق بن إبـــراهيم النيـــسابوري الإسفراييني (ت316هـــ)، تحقيق: أيمن بن عارف الدمشقي، دار المعرفـــة، بيروت – لبنان، ط1، 1419هـــ- 1998م.
- المستدرك على الصحيحين: أبو عبد الله الحاكم محمد بن عبد الله بن محمـــد بن حمدويه بن نُعيم بن الحكم الضبي الطهماني النيسابوري (ت 405هـــــ)، تحقيق: مصطفى عبد القادر عطـــا، دار الكتـــب العلميـــة – بيـــروت، ط1، 1411هـــ- 1990م.
- مسند ابن أبي شيبة: أبو بكر بن أبي شيبة، عبد الله بن محمد بن إبراهيم بـــن عثمان بن خواستي العبسي (ت 235هـــ)، تحقيق: عادل بن يوسف العزازي وأحمد بن فريد المزيدي، دار الوطن، الرياض، المملكة العربيـــة الـــسعودية، ط1، 1997م.
- مسند أبي بكر الصديق: أبو بكر أحمد بن علي بن سعيد بن إبراهيم الأمـــوي المروزي (ت 292هـــ)، تحقيق: شعيب الأرنـــاؤوط، المكتـــب الإســـلامي، بيروت – لبنان، د.ت.
- مسند أبي يعلى أحمد بن علي بن المثُنى بن يحيى بن عيـــسى بـــن هـــلال التميمي، الموصلي (ت 307هـــ)، تحقيق حسين ســـليم أســـد، دار المـــأمون للتراث – دمشق، ط1، 1404هـــ – 1984م.
- مسند إسحاق بن راهويه: أبو يعقوب إسحاق بن إبراهيم بن مخلد بن إبراهيم الحنظلي المروزي المعروف بـــ ابن راهويه (ت 238هـــ)، تحقيق: د. عبـــد الغفور بن عبد الحق البلوشـــي، مكتبـــة الإيمـــان، المدينـــة المنـــورة، ط1، 1412هـــ- 1991م.

- مسند الإمام أحمد بن حنبل: أبو عبد الله أحمد بن محمد بن حنبل بن هلال بن أسد الشيباني (ت 241هـ)، تحقيق: شعيب الأرنؤوط وعادل مرشد وآخرين، بإشراف: د عبد الله بن عبد المحسن التركي، مؤسسة الرسالة، الطبعة الأولى، 1421هـ - 2001م.
- المشكاة الفتحية على الشمعة المضية: تأليف محمد بن محمد بن احمد بن ابي حامد الدمياطي (ت1140هـ)، دراسة وتحقيق هشام سعيد محمود، مطبعة وزارة الأوقاف والشؤون الدينية، بغداد، 1403 هـ - 1983 م.
- مشكل إعراب القرآن لأبي محمد مكي بن ابي طالب القيسي ت 437هـ، دراسة وتحقيق د. حاتم صالح الضامن، دار الحرية للطباعة - بغداد، 1395هـ - 1975م.
- مصادر الشعر الجاهلي: ناصر الدين الأسد، دار المعارف بمصر، ط7، 1988م.
- المصباح المنير في غريب الشرح الكبير: أحمد بن محمد بن علي الفيومي ثم الحموي، أبو العباس (ت نحو770هـ)، المكتبة العلمية، بيروت - لبنان، د.ت.
- مصنف أبي بكر عبد الرزاق بن همام بن نافع الحميري اليماني الصنعاني (ت 211هـ)، تحقيق: حبيب الرحمن الأعظمي، المجلس العلمي، الهند، المكتب الإسلامي، بيروت، ط2، 1403هـ.
- المطول على التلخيص، شرح العلامة سعد الدين التفتازاني (ت1389هـ)، مطبعة احمد كامل، 1330هـ.

- معاني الأبنية في العربية: الدكتور فاضل صالح السامرائي، دار عمار، عمَّان، ط2، 1428هـ-2007م.
- معاني القراءات للأزهري: محمد بن أحمد بن الأزهري الهروي، أبو منصور (ت370هـ)، مركز البحوث في كلية الآداب - جامعة الملك سعود، المملكة العربية السعودية، ط 1، 1412هـ - 1991م.
- معاني القرآن الكريم: أبو جعفر أحمد بن محمد بن إسماعيل النحاس (ت 338هـ)، تحقيق محمد بن علي الصابوني، جامعة أم القرى، مكة المكرمة، ط1، 1409هـ.
- معاني القرآن وإعرابه: أبو إسحاق إبراهيم بن السري الزجاج (ت311هـ)، شرح وتحقيق: عبد الجليل عبده شلبي، خرّج أحاديثه الأستاذ: علي جمال الدين محمد، دار الحديث، القاهرة، د.ت.
- معاني القرآن: الأخفش أبي الحسن سعيد بن مسعدة البلخي المجاشعي (ت215هـ) تحقيق: الدكتور عبد الأمير محمد أمين الورد، عالم الكتب بيروت، لبنان، ط1، 1405ه-1985م.
- معاني القرآن: الأخفش أبي الحسن سعيد بن مسعدة البلخي المجاشعي (ت215هـ)، تحقيق: الدكتورة هدى محمود قراعة، مكتبة الخانجي، القاهرة، الطبعة الأولى، 1411هـ - 1990م.
- معاني القرآن: الفرّاء أبو زكريا يحيى بن زياد (ت207هـ)، تحقيق محمد علي النجار وأحمد يوسف نجاتي، دار السرور، د.ت.
- معاني القرآن: الكسائي علي بن حمزة (ت189هـ)، أعاد بناءه وقدَّم له الدكتور عيسى شحاتة عيسى، دار قباء للطباعة والنشر والتوزيع، الفجالة - القاهرة، 1997م.

- معاني القــرآن: ثعلب أبو العباس أحمد بن يحيى بن زيد بن سيار الــشيباني بالولاء (ت291هـ)، جمع وتحقيق الدكتور شاكر ســبع نتــيش الأســدي، الناصرية للمطبوعات التجارية، الناصرية – العراق، 1430هـ–2010م.
- معاني النحو، الدكتور فاضل صالح السامرائي، مطبعة التعليم العالي والبحث العلمي، الموصل، بغداد، 1986–1987م.
- معاهد التنصيص على شواهد التلخيص: الشيخ عبد الرحيم بن أحمد العباسي (ت 963هـ)، تحقيق: محمد محيي الــدين عبــد الحميــد، عــالم الكتــب، 1367هـ–1947م.
- معترك الأقران في إعجاز القرآن، ويُسمَّى (إعجاز القرآن ومعترك الأقران): عبد الرحمن بن أبي بكر، جلال الدين السيوطي (ت 911هـ)، راجعه: أحمد شمس الدين، دار الكتب العلمية – بيروت – لبنان، الطبعة الأولى، 1408هـ – 1988م.
- معجم الأدباء (إرشاد الأريب إلى معرفة الأديب)، شهاب الدين أبــو عبــد الله ياقوت بن عبد الله الرومي الحموي (ت 626هـ)، تحقيق: د.إحسان عبــاس، دار الغرب الإسلامي، بيروت، ط1، 1414هـ – 1993م.
- المعجم الأوسط: سليمان بن أحمد بن أيوب بن مطير اللخمي الــشامي، أبــو القاسم الطبراني (ت360هـ)، تحقيق: طارق بن عوض الله بن محمد وعبــد المحسن بن إبراهيم الحسيني، دار الحرمين، القاهرة، د. ت.
- معجم الشعراء: للإمام أبي عبيــد الله محمــد بــن عمــران المرزبــاني (ت 384هـ)، تصحيح وتعليق الأستاذ الدكتور ف.كرنكو، مكتبــة القدســي، دار الكتب العلمية، بيروت – لبنان، ط2، 1402هـ – 1982م.

- معجم الصوتيات: الدكتور رشيد عبد الرحمن العبيدي(ت1428هـ)، مركز البحوث والدراسات الإسلامية، ديوان الوقف السني، ط1، 1428هـ - 2007م.
- المعجم العربي نشأته وتطوره: الدكتور حسين نصّار، دار مصر للطباعة، القاهرة، الفجالة، 1956م.
- معجم القراءات: الدكتور عبد اللطيف الخطيب، دار سعد الدين للطباعة والنشر والتوزيع، دمشق، سوريا، ط1، 1422هـ-2002م.
- المعجم المفصل في شواهد العربية: د. إميل بديع يعقوب، دار الكتب العلمية، بيروت - لبنان، ط1، 1417هـ - 1996م.
- معجم المؤلفين، وضعه عمر رضا كحالة، مكتبة المثنى - بيروت، دار احياء التراث العربي - بيروت، د.ت.
- المعجم الوسيط: إخراج الدكتور إبراهيم أنيس وآخرين، دار الأمواج، بيروت، لبنان، ط2، 1410هـ-1990.
- معجم حفاظ القرآن عبر التاريخ: محمد محمد محمد سالم محيسن (ت 1422هـ)، دار الجيل، بيروت- لبنان، ط1، 1412هـ - 1992م.
- معجم مقاييس اللغة: أبو الحسين أحمد بن فارس بن زكريا (ت 395هـ)، تحقيق عبد السلام محمد هارون، دار الفكر، بيروت، 1399هـ-1979م.
- مغني اللبيب عن كتب الأعاريب لأبن هشام الأنصاري (ت761هـ)، حققه وعلق عليه الدكتور مازن المبارك ومحمد علي حمد الله، مراجعة الأستاذ سعيد الأفغاني، دار الفكر- بيروت، الطبعة السادسة، 1985م.

- المغني عن حمل الأسفار: أبو الفضل العراقي (ت806هـ)، تحقيق: أشرف عبد المقصود، مكتبة طبرية، الرياض، 1415هـ - 1995م.
- مفاتيح العلوم: محمد بن أحمد بن يوسف، أبو عبد الله الكاتب البلخي الخوارزمي (ت 387هـ)، مصر، 1342هـ.
- مفتاح العلوم: أبو يعقوب يوسف بن أبي بكر السكاكي (ت626هـ)، تحقيق أكرم عثمان يوسف، دار الرسالة، بغداد، 1400هـ-1981م.
- المفردات في غريب القرآن: الحسين بن محمد المعروف بالراغب الأصبهاني (ت 502هـ)، أعدَّه د. محمد أحمد خلف الله، مكتبة الأنجلو المصرية، القاهرة، 1970م.
- المفصل في صنعة الإعراب: أبو القاسم محمود بن عمر جار الله الزمخشري (ت 538هـ)، تحقيق د. علي بو ملحم، دار ومكتبة الهلال، بيروت، ط1، 1993م.
- المفهوم التكويني للعامل النحوي عند سيبويه: مجلة المورد، بغداد، العدد الثالث، 1999م.
- المقاصد الحسنة في بيان كثير من الأحاديث المشتهرة على الألسنة: شمس الدين أبو الخير محمد بن عبد الرحمن بن محمد السخاوي (ت 902هـ)، تحقيق: محمد عثمان الخشت، دار الكتاب العربي، بيروت، ط1، 1405هـ - 1985م.
- المقاصد النحوية في شرح شواهد شروح الألفية، بدر الدين محمود بن أحمد بن موسى العيني (ت855هـ)، مطبوع بهامش خزانة الأدب، ط1، بولاق، 1299هـ.

- مقامات الحريري: أبو محمد القاسم بن علي الحريري (ت516هـ)، مطبعة المعارف، بيروت، 1873م.
- المقتضب: أبو العباس محمد بن يزيد المبرد (ت285هـ)، تحقيق الأستاذ محمد عبد الخالق عضيمة، عالم الكتب، بيروت، د.ت.
- المقرّب لعلي بن مؤمن المعروف بابن عصفور الأشبيلي (ت669ه)، تحقيق الدكتور عبد الستار الجواري والدكتور عبد الله أحمد الجواري، مطبعة العاني – بغداد، لجنة احياء التراث الإسلامي، 1986م.
- المقصد العلي في زوائد أبي يعلى الموصلي: أبو الحسن نور الدين علي بن أبي بكر بن سليمان الهيثمي (ت 807هـ)، تحقيق: سيد كسروي حسن، دار الكتب العلمية، بيروت – لبنان، د. ت.
- من أسرار اللغة، للدكتور إبراهيم أنيس، مكتبة الأنجلو، القاهرة، 1978م.
- من تاريخ النحو، تأليف الأستاذ سعيد الأفغاني، دار الفكر، الطبعة الثانية، 1398هـ.
- منازل الحروف: علي بن عيسى بن علي بن عبد الله، أبو الحسن الرماني المعتزلي (ت384هـ)،تحقيق الدكتور إبراهيم السامرائي، دار الفكر، عمان – الأردن، د.ت.
- مناهج البحث في اللغة: د. تمام حسان عمر، مكتبة الأنجلو المصرية، القاهرة، سنة 1955م.
- مناهج في تجديد النحو والصرف والبلاغة: أمين الخولي، دار المعرفة، مصر، 1961م.

- المنتخب من غريب كلام العرب: علي بن الحسن الهُنائي الأزدي، أبو الحسن الملقب بـ(كراع النمل) (ت بعد 309هـ)، تحقيق: د محمد بن أحمد العمري، جامعة أم القرى (معهد البحوث العلمية وإحياء التراث الإسلامي)، ط1، 1409هـ - 1989م.
- منحة الجليل بتحقيق شرح ابن عقيل: محمد محيي الدين عبد الحميد(مطبوع مع شرح ابن عقيل)، مطابع المختار الإسلامي، مكتبة دار التراث، ط20، 1400هـ - 1980م.
- منتهى الطلب من أشعار العرب، محمد بن المبارك بن محمد بن ميمون البغدادي(ت 597هـ)، تحقيق محمد نبيل الطريفي، دار صادر، بيروت، 1997م.
- المُنَجَّد في اللغة (أقدم معجم شامل للمشترك اللفظي): علي بن الحسن الهُنائي الأزدي، أبو الحسن الملقب بـ(كراع النمل) (ت بعد 309هـ)، تحقيق: الدكتور أحمد مختار عمر، والدكتور ضاحي عبد الباقي، عالم الكتب، القاهرة، الطبعة الثانية، 1988م.
- المنصف من الكلام على مغني ابن هشام(حاشية الشُّمني على مغني اللبيب): أبو العباس تقي الدين حمد بن محمد بن محمد بن حسن ابن علي الشُّمني القُسَنْطيني الأصل الإسكندري (ت872هـ)، المطبعة البهية، 1305هـ.
- من بلاغة القرآن: أحمد أحمد عبد الله البيلي البدوي (ت1384هـ)، نهضة مصر، القاهرة، 2005م.
- الموسوعة الشعرية، الإصدار الثالث، المجمع الثقافي، الامارات، دبي، (1997-2003م)، http://www.cultural.org.ae/.

- الموسوعة القرآنية: إبراهيم بن إسماعيل الإبياري (ت1414هـ)، مؤسسة سجل العرب، 1405هـ.
- الموشح في مآخذ العلماء على الشعراء: أبو عبيد الله بن محمد بن عمران بن موسى المرزباني (ت 384هـ)، تحقيق علي محمد البجاوي، القاهرة، 1965م.
- موصل الطلاب إلى قواعد الإعراب: خالد بن عبد الله بن أبي بكر بن محمد الجرجاويّ الأزهري، زين الدين المصري، وكان يعرف بالوقاد (ت 905هـ)، تحقيق: عبد الكريم مجاهد، مؤسسة الرسالة، بيروت- لبنان، الطبعة الأولى، 1415هـ -1996م.
- الموفقي في النحو: أبو الحسن محمد بن أحمد بن كيسان(ت299هـ)، تحقيق د.عبد الحسين الفتلي ود. هاشم طه شلاش، مجلة المورد - بغداد، المجلد الرابع، العدد الثاني، 1395هـ - 1975م.
- نتائج الفكر في النحو: أبو القاسم عبد الرحمن بن عبد الله بن أحمد السهيلي (ت 581هـ)، تحقيق: عادل أحمد عبد الجواد وعلي محمد معوض، ط1، دار الكتب العلمية، بيروت، 1414هـ- 1992م.
- نحو التجديد في دراسات الدكتور الجواري، مطبعة المجمع العلمي العراقي، بغداد، 1990م.
- نحو التيسير دراسة ونقد منهجي، للدكتور أحمد عبد الستار الجواري، مطبعة المجمع العلمي العراقي، ط2، 1404هـ - 1984م.
- النحو الجديد للأستاذ عبد المتعال الصعيدي، دار الفكر العربي، 1947م.

- النحو العربي مذاهبه وتيسيره، تأليف الدكتور مجهد جيجان الدليمي والدكتور محمد صالح التكريتي والدكتور عائد كريم علوان الحريـــزي، مديريـــة دار الكتب للطباعة والنشر، بغداد، 1992م.
- النحو العربي نقد وبناء: تـــأليف د. ابـــراهيم الـــسامرائي، دار الـــصادق – بيروت، د.ت.
- النحو العربي(العلّة النحوية) للدكتور مازن المبارك، دمشق، ط1، 1965م.
- النحو القرآني قواعد وشواهد، تأليف الدكتور جميل أحمد ظفر، مطابع الصّفا بمكة المكرمة، الطبعة الأولى، 1408هـــ – 1988م.
- نحو الفعل: تأليف الدكتور أحمد عبد الستار الجواري، مطبعة المجمع العلمي العراقي، ط1، 1974م.
- نحو القرآن: تأليف الدكتور أحمد عبد الستار الجـــواري، مطبعـــة المجمـــع العلمي العراقي، ط1، 1974م.
- نحو المعاني: تأليف الدكتور أحمد عبد الستار الجـــواري، مطبعـــة المجمـــع العلمي العراقي، 1407هـــ – 1987م.
- النحو الواضح في قواعد اللغة العربية، تـــأليف الأســـتاذين علـــي الجـــارم ومصطفى أمين، دار المعارف بمصر، الطبعة الخامسة عشرة، 1375هـــ – 1955م.
- النحو الوافي مع ربطه بالأساليب الرفيعة والحياة اللغويـــة الحديثـــة: تـــأليف الأستاذ عباس حسن، دار المعارف بمصر، الطبعة الرابعة، 1973م.
- النحو والدلالة (مدخل لدراسة المعنى النحوي الدلالي)، الدكتور محمد حماسة عبد اللطيف، ط1 القاهرة، سنة 1403هـــ – 1983م.

- النحو والنحاة بين الأزهر والجامعة، الأستاذ محمد أحمد عرفة، مطبعة السعادة، القاهرة، 1937م.
- نشأة النحو، للشيخ محمد الطنطاوي، تعليق عبد العظيم الشناوي ومحمد عبد الرحمن الكردي، الطبعة الثانية، 1389هـ.
- النشر في القراءات العشر: للحافظ أبي الخير محمد بن محمد الدمشقي الشهير بابن الجزري (ت833ه)، تشرف على تصحيحه والتعليق عليه الأستاذ علي محمد الضباع، دار الكتب العلمية، بيروت – لبنان، د. ت.
- النّص الأدبي، تحليله وبناؤه، خليل إبراهيم، دار الكرمل، عمان– الأردن، ط1، 1995م.
- نظم الدرر في تناسب الآيات والسور: برهان الدين أبو الحسين إبراهيم بن عمر البقاعي (ت885هـ)، تحقيق عبد الرزاق غالب مهدي، دار الكتب العلمية، بيروت، 1415هـ–1995م.
- النكت في القرآن الكريم (في معاني القرآن الكريم وإعرابه): علي بن فَضّال بن علي بن غالب المُجَاشِعِي القيرواني، أبو الحسن (ت479هـ)، دراسة وتحقيق: د. عبد الله عبد القادر الطويل، دار الكتب العلمية – بيروت، الطبعةالأولى، 1428هـ – 2007م.
- النكت والعيون (تفسير الماوردي)، أبو الحسن علي بن محمد بن حبيب الماوردي البصري (ت450هـ)، تحقيق: السيد عبد المقصود بن عبد الرحيم، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، د.ت.
- نهاية الأرب في فنون الأدب: أحمد بن عبد الوهاب بن محمد بن عبد الدائم القرشي التيمي البكري، شهاب الدين النويري (ت733هـ)، دار الكتب والوثائق القومية، القاهرة، الطبعة الأولى، 1423هـ.

- النهاية في غريب الحديث والأثر: أبو الفتح ضياء الدين نصر الله بن محمد الموصلي المعروف بابن الأثير (ت622هـ)، تحقيق: طاهر أحمد الزاوي ومحمود محمد الطناحي، دار إحياء الكتب العربية، القاهرة، 1963م.
- النهر الماد من البحر المحيط: أبو حيان الأندلسي (ت745هـ)، (مطبوع بهامش البحر المحيط)، طبع بالتصوير عن طبعة مولاي السلطان عبد الحفيظ سلطان المغرب(ت1328ه)، الطبعة الثانية، 1398هـ - 1978م.
- نوادر أبى زيد: سعيد بن أوس بن ثابت الأنصاري(ت215هـ)، تحقيق الدكتور محمد عبد القادر أحمد، دار الشروق، بيروت – لبنان، 1401هـ.
- نواهد الأبكار وشوارد الأفكار(حاشية السيوطي على تفسير البيضاوي): عبد الرحمن بن أبي بكر جلال الدين السيوطي (ت911هـ)، جامعة أم القرى- كلية الدعوة وأصول الدين، المملكة العربية السعودية، (ثلاث أطاريح دكتوراة)، 1424هـ-2005م.
- نيل المرام من تفسير آيات الأحكام: أبو الطيب محمد صديق خان بن حسن بن علي ابن لطف الله الحسيني البخاري القِنَّوجي (ت1307هـ)، تحقيق: محمد حسن إسماعيل – أحمد فريد المزيدي، دار الكتب العلمية، بيروت- لبنان، 2003م.
- الهداية إلى بلوغ النهاية في علم معاني القرآن وتفسيره وأحكامه وجمل من فنون علومه: أبو محمد مكِّي بن أبي طالب القيسي (ت 437هـ)، تحقيق لجنة من العلماء، ط1، 1429هـ-2008م.
- همع الهوامع في شرح جمع الجوامع للأمام العلامة جلال الدين السيوطي (ت911هـ)، تحقيق وشرح الدكتور عبد العال سالم مكرم، دار البحوث العلمية – الكويت، 1399هـ – 1979م.

- الوجيز في تفسير الكتاب العزيز: أبو الحسن علي بن أحمد بن محمد بن علي الواحدي، النيسابوري الشافعي (ت468هـ)، تحقيق: صفوان عدنان داوود، دار القلم, الدار الشامية – دمشق، بيروت، ط1، 1415هـ.
- وحي القلم: مصطفى صادق بن عبد الرزاق بن سعيد بن أحمد بن عبد القادر الرافعي (ت1356هـ)، دار الكتب العلمية، بيروت – لبنان، ط1، 1421هـ–2000م.
- الورع: أبو بكر عبد الله بن محمد بن عبيد بن سفيان بن قيس البغدادي الأموي القرشي المعروف بابن أبي الدنيا (ت281هـ)، تحقيق: أبي عبد الله محمد بن حمد الحمود، الدار السلفية – الكويت، ط1، 1408 – 1988م.
- وفيات الأعيان وأنباء الزمان: أحمد بن محمد بن إبراهيم بن أبي بكر ابن خلكان البرمكيّ الإربلي، أبو العباس بن خلكان (ت681هـ)، تحقيق: د. إحسان عباس، الطبعة الرابعة، دار صادر، بيروت– لبنان، 2005م.
- الوقف في العربية: د. محمد خليل مراد الحربي، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، ط1، 1427هـ–2006م.
- ياقوتة الصراط في تفسير غريب القرآن: محمد بن عبد الواحد بن أبي هاشم، أبو عمر الزاهد المطرز الباوَرْدي، المعروف بغلام ثعلب (ت345هـ)، حقَّقه وقدَّم له محمد بن يعقوب التركستاني، مكتبة العلوم والحكم، السعودية، المدينة المنورة، الطبعة الأولى، 1423هـ – 2002م.

Abstract

Undoubtedly, Arabic syntax has many chapters, which explain its grammar and rules. Al-eshtigal(1) is one of these chapters that studied and discussed allover the time.

The first and old scholars studied this case, and put its rules that exposed their opinions under the light of syntax.

One the present time, this case is discussed on two directions:

1. A tradition approach: studied each chapter with its rules, then set down their opinions. Such as Muhammad A. Adhemah on his book (Studies on The Quranic Style), Abass hassan on his book (The Perfect Syntax) and Dr. Fadhel S. Al-Samarra'y on his book (The Meanings of Syntax)... etc.
2. Some scholars studied and analyzed this chapter in brief, without giving cogent solutions. Such as: Ibrahem Mustafa in his book (Renewal the Syntax), Dr. Mahdy Al-Makhzomy in his two books (Rules and Applications in Arabic Syntax), (Criticism and Directing in Arabic Syntax) and many other scholars.

(1) Al-eshtigal is a syntactical regimen, which lead to this case: (A noun preceded a verb, the verb has to act on the noun, but it is busy with the pronoun comes after it).

To reach an obvious view and expose the secrets of this chapter, I tried to study this chapter. This is the main motive with the following reasons:

1. a personal motive to study a syntactic al subject, related to Qura.
2. studying any chapter of syntax, exposed many secrets to the researcher and gives him an obvious view.
3. Al-eshtigal is a syntactical chapter which has complicated cases and interpenetrated items. So it required detailing and apprehension its branches.
4. Al-eshtigal has mentioned on the old references of syntax, but then the case mentioned littleness on the present time. So I tried to expose the reasons of this littleness.

The thesis has an introduction, preface and five chapters.

The preface tried to give an obvious view of Al-eshtigal definition at the old and present publications with explanation of the syntactical idiom, under the title «The idiom of Al-eshtigal by old and present linguistics».

The first chapter title is «The Functional in language, its definition and occurrence, the scholar's attitude in the past and present time».

The second chapter title is « Al-eshtigal in Arabic Syntax».

The second chapter title is «Al-eshtigal in Arabic Syntax». It deals with the three basic elements of Al-eshtigal: the noun, the function verb, the pronoun. I mentioned the definition of each element with its fulfillment conditions. Then mentioning the situation of the noun in this case with the opinions of the two main directions of syntax (Scholars of Basrah and Kufa), and I analyzed and discussed their opinions. The cases of Al-eshtigal are five: «must putting a noun in the accusative», «noun in the nominative», «possibility of the two», «noun in the nominative is more likely», «possibility of the two», «putting a noun in the accusative is more likely», «possibility of the two». Also, I mentioned the conditions of each part with illustrative patterns. Then I studied a controversial case of Al-eshtigal.

The third chapter title is «separated precepts related to Al-eshtigal», and then I discussed these precepts, under 6 points related to the subject. These points are studied under Quranic texts syntactically and semantically.

The fourth chapter title is «Quranic instances a semantically study», I studied some Quranic texts and its effect on the syntactical instances.

The fifth chapter title is «Al-eshtigal with the other Quranic versions and the Quranic expressions», I studied some Quranic

version texts and the effect of advancing and delaying on the case of Al-eshtigal.

The these has attached by an appendix of the positions of the verses that contains Al-eshtigal style.



السيرة الذاتية

- الاسم: د.طه شداد حمد رمضان العبيدي.
- مكان التولد: العراق- محافظة الأنبار- قضاء هيت.
- تاريخ التولد: 1977/3/20.
- العمل الحالي: يعمل بمرتبة أستاذ في جامعة الأنبار-كلية الآداب- قسم اللغة العربية.
- التخصص: اللغة والنحو.
- عنوان البريد الالكتروني: tahaalheety77@gmail.com.
- حصل على شهادة البكالوريوس بعد تخرّجه من قسم اللغة العربية, كلية التربية, جامعة الأنبار في العام الدراسي 1998-1999م.
- حصل على شهادة الماجستير من جامعة الأنبار/كلية التربية/قسم اللغة العربية (تخصص: النحو)، عام 2001م.
- حصل على شهادة الدكتوراه من الجامعة المستنصرية/كلية الآداب/قسم اللغة العربية (تخصص: اللغة والنحو)، عام 2007م.
- له عدد من الكتب والبحوث المنشورة المتمثِّلة بالجهود والترقيات العلمية، ومنها:

الأول: {الاشتغال في النحو العربي وتطبيقاته ودلالاته في القرآن الكريم}.

الثاني: {علل التعبير القرآني في مؤلفات السيوطي(ت 911هـ)}.

الثالث: {الأثر المعجمي في التوظيف القرآني}.

الرابع: {نزع الخافض بين الدلالة النحوية والتعبير القرآني}.

الخامس: {عطف الصِّفات في القرآن الكريم (دراسة نحوية دلالية)}.

السادس: {جمالية الجذور اللغوي (عزم) و(قنط) و(يئس) في القرآن الكريم مع دراسة بيانية في سورة البلد}.

السابع: {النحو والدلالة في زيادة الباء عند العكبري في كتابه التبيان في إعراب القرآن}.

الثامن: {مصطلح «وجهُ الكلام» عند سيبويه والفرَّاء (تنظير وتقعيد ودلالة)}

- ناقش عددًا من الرسائل والأطاريح الجامعية، وأشرف على عدد من الرسائل الجامعية.

دار دجلة ناشرون وموزعون

عمّان - شارع الملك حسين - مجمع الفحيص التجاري
تلفاكس: 96264647550+ خلوي: 962795265767+
ص ب: 712773 عمان 11171 الأردن
E-mail: dardjlah@yahoo.com
www.dardjlah.com